

فهرس النيل

دراسة جغرافية تحليلية

تأليف

صلاح الدين علي السباعي

أستاذ الجغرافيا

كلية الآداب - جامعة بنها

الطبعة الأولى: ١٩٨٠
الطبعة الثانية: ١٩٨٢
الطبعة الثالثة: ١٩٨٤
الطبعة الرابعة: ١٩٨٦
الطبعة الخامسة: ١٩٨٨
الطبعة السادسة: ١٩٩٠
الطبعة السابعة: ١٩٩٢
الطبعة الثامنة: ١٩٩٤
الطبعة التاسعة: ١٩٩٦
الطبعة العاشرة: ١٩٩٨
الطبعة الحادية عشرة: ٢٠٠٠
الطبعة الثانية عشرة: ٢٠٠٢
الطبعة الثالثة عشرة: ٢٠٠٤
الطبعة الرابعة عشرة: ٢٠٠٦
الطبعة الخامسة عشرة: ٢٠٠٨
الطبعة السادسة عشرة: ٢٠١٠
الطبعة السابعة عشرة: ٢٠١٢
الطبعة الثامنة عشرة: ٢٠١٤
الطبعة التاسعة عشرة: ٢٠١٦
الطبعة العشرون: ٢٠١٨
الطبعة الحادية والعشرون: ٢٠٢٠
الطبعة الثانية والعشرون: ٢٠٢٢
الطبعة الثالثة والعشرون: ٢٠٢٤



نهر النيل

دراسة جغرافية تحليلية

دكتور

صلاح الدين علي الشامي

أستاذ الجغرافيا

كلية الآداب - جامعة بنها

الناشر

منشأة المعارف

جلال حذى وشركاه بالاسكندرية

تصدير الطبعة الثانية

ليس على صعيد المسرح الذى يشهد وجود مصر ، وشعب مصر العظيم ، وحضارة مصر التى بهرت العالم ، وعاشت وهى تتطور ، تزدهر أحيانا وتضمحل أحيانا أخرى ولا تموت أبدا ، أهم من النيل • وقل ان سر شموخ واستمرار حضارة مصر ، هو قدرة الانسان المصرى على ضبط النيل وترويض الجريان فيه • بل قل هناك علاقة وثيقة بين قوة القبضة التى تسيطر على النهر وتضبطه ، وازدهار أوضاع مصر اقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، لكى تكون فى القمة أحيانا ، وضعف وتراخي قبضة مصر ، التى تسيطر على النهر وتضبطه ، واضمحلال أوضاع مصر اقتصاديا وحضاريا وسياسيا أحيانا أخرى •

ونهر عظيم هذا شأنه ، يستحق الاهتمام الجغرافى الذى يعاينه ويتغلغل فى صفاته ، ويعتنى بتقويم العلاقة بين الأيدى المصرية ، وهى تضبطه وتروضه وتسيطر عليه من ناحية ، والنهر وهو يستجيب لهذا الضبط ويستسلم لصناع الحضارة المصرية العريقة من ناحية أخرى • ويسرنى أن أقدم هذه الطبعة الثانية ، التى تجسد الاهتمام الجغرافى بالنيل ، وهى لحساب الناس كل الناس الذين يتعاملون مع النيل ، ويعرفون قيمته ، ويستحق أن ينال عنايتهم ، وأن يتجنبوا الافساد فيه •

وعلى الله قصد السبيل •

مارس ١٩٩٥

صلاح الدين على الشامى
استاذ الجغرافية المتفرغ بأدبائها

لا نظير له في مجال الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأنهار والمجارى النهرية ،
فى كافة أنحاء العالم .

ونحن - بدورنا - نستهدف فى هذا الكتاب متابعة الحركة على الطريق
الذى شهد موكب الباحثين والعاملين فى مجالات الدراسات النيلية . ويعنى
ذلك إضافة صفحة من الصفحات التى تزود المعرفة بالنيل وتعمقها ، وتعطى
للقارى باللغة العربية فرصة متاحة للإلمام بمزيد من العلم عن النيل .
وإن جو أن آكون قد وفقت فى اللقاء الأضواء على كل الزوايا التى تبرز
وتوضح الأبعاد الحقيقية الأصيلة فى كل صورة من الصور التى يظن أنها
كل جانب من جوانب البحث . ويسرنى فى هذه المناسبة التى أسجل فيها
هذه الصفحة أن أضع نفسى موضع الطالب العارف بالجميل ، وأن أشيد
بخصيلة قائد ومعلم المدرسة الجغرافية العربية الحديثة أستاذنا الدكتور
محمد عوض محمد فى مجال الدراسات النيلية . وأرجو أن يعتبر هذا الجهد
امتدادا طبيعيا للجهد العظيم الذى سجل فيه قطعة رائعة زينت وما زالت
تزين صدر المكتبة الجغرافية العربية . وأود أن يطمئن الى أن النبتة التى
أسهم فى غرسها فى الأربعينات والخمسينات من هذا القرن ، قد نمت نموها
طبيعيا ، وأثمرت ثمرة طيبة . وأرجو الله فوق ذلك كله التوفيق . وبلى الله
تقصد السبيل .

مصر الجديدة - يونيه ١٩٦٧

صلاح الدين على الشلبي

الفصل الأول

كشف النهر

مراحل وتواصل

- التغيرات المناخية والاقتراب من النهر •
- العوامل التي تفسر البطء والتأخير في الكشف عن منابع النيل •
- المرحلة القديمة من أقدم العصور الى القرن السادس الميلادى •
- المرحلة الوسطى والدور العربى الاسلامى •
- المرحلة الحديثة والاجتهاد الأوروبى في الكشف عن النيل •
- مصر في السودان وتنشيط الكشف الجغرافى عن منابع الاستوائية •

كشف النهر من اختفى وتواصل

الانقراض المناخي والاقتراب من النهر

شهد المصري الحديث الناس ، وهم يعيشون على الأرض المرتفعة ، بعيدا عن السهل الفيضي ، على جانبي النيل ، ولقد بدأ الناس حياة الاستقرار المبكر الذي تأتي وهم يستأنسون النبات ، ويعملون بمهنوليات الزراعة والانتاج . وكان المطر يكفل هذه الزراعة المطرية ، في صيرتها البدائية . وكان الانتاج الزراعي يغطي مطالب الحياة . بل قل ، يؤمن بالنتاج الغذاء هذا الاستقرار . وربما لم يكن ثمة مبرر يدعو الناس الى معاينة جريان النهر ، وتغيرات مناسيبه من فترة الى فترة أخرى . وربما لم يكن من شأن هؤلاء الناس أن يشهد هذا الجريان النهري اتبائهم ، إلا عندما بدأ التغير المناخي ، الذي جاء وفي صحبته حالة الجفاف ، وتراجع كم التساقط وغياب المطر .

ومع التغير المناخي وغياب المطر وتدنى معدلاته ، وبدأيات عصر الجفاف الذي شهد حالة التصحر ، التفت الناس الى النهر ، وشد اتبائهم استمرار الجريان فيه . وما كان في وسعهم أن يتجاهلوا جريان النهر ، كلما اشتدت الأزمة وزاد غياب المطر ونقصان معدلاته . هكذا كانت البداية المبكرة التي استوجبت التمهيد للاقتراب من النهر ، نية التعامل معه والانتفاع بمائه . وجاء هذا التمهيد متأيا أو بطيئا ، وهم يقتربون منه ويلتمسون التعامل معه . وفي صحبة شيء كثير من التخوف ، كان الاقتراب من النهر حذرا . وقد انكشف النقاب عن شراسة النهر ، وهو يفيض ويفرق السهل الفيضي ، وعن تقتير النهر ، عندما تنخفض مناسيب الجريان فيه .

وقل كان هذا الاقتراب البطيء الحذر والمتحفظ ، سببا مباشرا في

النزول التدريجي من الأوطان في الأرض المرتفعة . بل قل ان كان اقتراب الخطوة خطوة المتحفظ . وربما استغرق هذا الاقتراب وقتا طويلا ، تأتي على مدى مئات كثيرة من السنين . وفي كل خطوة اقتراب من السهل الفيضي ، كانت العين تقترب أكثر وأكثر من النهر وترقبه . وتجمع المأينة بعض المعلومات والملاحظات ، التي تتجسس عن طبيعة النهر . وكان الإنسان في حاجة إلى جمع هذا الرصيد ، من المعلومات والملاحظات الجغرافية ، لكي تبصر وترشد هذا الاقتراب الحذر .

وفي وقت وسعنا أن نتبين جذوى هذا الاقتراب القدرة الوصول إلى السهل الفيضي ، وتأمين الاستقرار على صعيقه . وتوفي أولسنا أيضا أن كلين تجلوي ركنيد الكشف الجغرافي ، الذي الذي للتعامل متناسب مع النهر على بضيرة . وفي وسعنا مرة ثالثة أن نتبين موقف وسلوك حركة الحياة ، وهي تحيا في ربوع السهل الفيضي ، وتواجه تحديات النهر الطبيعية ، وهي تتحول من وضع يكون الخطر فيه ، عندما ترتفع المناسيب ويتأى الفيضان ، إلى وضع آخر يكون الخطر فيه ، عندما يفيض الماء ويتناقص وتنخفض المناسيب وتحل التحارق أو الفيضان .

والكشف الجغرافي ورصيد المعرفة الجغرافية ، التي وضعت حركة الحياة على هيئة بالتجدي الطبيعي العظيم ، هي التي استنفرت إبداعات الإنسان ، وشجبت كل مهاراته لكي يقبل هذا التجدي ، ويتها لكبح جماحه وتخفيض قهره مفعوله . بل قل ان هذا التحدي ، لعب دورا بارزا في تهيئة أهم الدواعي ، التي استوجبت تكامل وترباط الناس ، لكي يكون التشكيل الاجتماعي ، الذي رسخ البداية المبكرة لشعب مصر . واستمرار الحاجة إلى مواجهة هذا التحدي الطبيعي المستمر ، هي التي وثقت عرى الترابط الاجتماعي ، وأكملت قيمة تماسك أوصال المصلحة الاقتصادية .

هكذا نتبين كيف كان الاقتراب من النهر ، والكشف عن صفاته ،

والثقل في الوثائق لتسبح العجائب الطبيعية، المستقر شوا التكرار، فمن منسوبة الى
 آخرى، إيماناً وراء صناعة وتوطع أسس تخلصنا غزوة على أن يتجلى في المساق
 والترويض، بله، وقال: إن المصلحة الاقتصادية، التي هي في الأساس، قد توجت
 الإبداع، لكي تكون الخبرات والمهارات والإبداعات، التي رسخت وأصلت
 شأن الإنجاز في صنع الحضارة العريقة على ضفاف النيل، واستوجب الأمر
 أن يظلم ويستبعد الإهتمام بالكشف عن النيل، لأن التمدد في فهم تعميق
 المعرفة بالنهر، توفر القدرة على ضبطه والسيطرة عليه، وكثير جميل
 في العهد القديم، الذي يواجه به وجود حكمة الحياة، وهو موجود
 في عهد مصرية ومصلحتها المشتركة ومدنيتها، في ذلك العهد، كان
 وقل هذه الخطوة الثانية الأولى، التي تفرقت ثلثت: العقل، والروح، والجسم
 العظيم، توطئة لضبط واستقرار الإنسان المصري في زبوع من
 الفيضية، ومباشرة الزراعة وصناعة أرق مدنية، ومن بعد هذه البداية
 وأصل أبناء مصر، خطوات الكشف عن النهر وجدهم في أول الأمر، ثم
 شاركهم في هذه المهمة غرباء من غير أبناء حوض النهر، وينبغي أن نتابع
 حشود هذا الاجتهاد المتواصل، وهو يتقدم خطوة خطوة في التحول الجنوبي
 للكشف، عن منابع النهر، وتحديات طبيعية كثيرة، واجهت هذا الاجتهاد
 المتواصل فزادته أصاراً وتصميماً على بلوغ هذه الغاية، وإسقاط التقييد
 عن النهر، بداية من منابع إغبيشية و منابعه الاستوائية، ومع مضي الوقت
 والتقدم جنوباً، كانت الإضافات التي تتراكم فتشدد أثر السواعد العاملة،
 في مجالات ضبط النهر وترويض الجريان المائي، لحساب الاستقرار على
 صعيد مصر.

كان النيل الذي ينساب على محور عام صوب الشمال، ويخترق
 الأرض في قلب الصحراء الأفريقية الحارة الموحشة الكبرى، سبباً مباشراً
 وأصيلاً في جملته وتفصيله أدى إلى خلق كيان مجتمع أصيل بقدر ما هــ

بتميز من وجهة النظر البشرية . وما من شك في أن حياة وآمال وحضارة
وكل مقومات الكيان المتميز لهذا المجتمع قد تعلقت بأرض وادى النيل الطيبة
الخصبة ، وإرتبطت بماء النهر الجارى جريانا منتظما أو شبه منتظم على مدار
السنة .

وليس بغريب أن نتصور النيل العظيم وقد استحوذ على كل معنى من
معاني الاهتمام ، أو أن نتصوره وقد شغل الحيز الأعظم من تفكير تلك الجموع
التي تجمعت من حوله وفجرت أقدم الحضارات وأكثرها أصالة واستمرارا
منذ بضعة آلاف من السنين . ويفهم ذلك على اعتبار أنه المورد العذب الدائم
وأنه مصدر الفيضان المنتظم شبه الرتيب الذى يروى كل الأرض الطيبة
وفى بكل احتياجات الحياة والاستقرار المطمئن . وكأنه كان فى تلك الصورة
بمثابة القطب المغناطيسى الذى يجذب الجموع ويشدها اليه ، ويمنحها القدرة
على الحياة .

وكان من الطبيعى أن يحظى النيل وجريانه المستمر بذلك الاهتمام
الذى تجل منذ وقت بعيد للغاية . وما من شك فى أن هذا الاهتمام قد
تضمن التفكير فيما نعبّر عنه بالرغبة الملحة فى التعرف على سر النهر وجريانه
الرتيب . ويعنى ذلك أن الرغبة فى توسيع دائرة المعرفة الجغرافية بالنيل ،
والمساحات التى يمر بها ، والمصدر الذى ينساب منه رتبيا مستمرا ، كانت
هدفا فى حد ذاتها . ويمكن أن نتصور هذا الهدف على اعتبار أنه من قبيل
الاستجابة لكل الأحاسيس التى يعيشها الناس على الجوانب والضفاف ،
وقلوبهم معلقة بالنهر وإيراد الماء الجارى فيه .

ويمكن للباحث أن يسجل بهذه المناسبة أن هذا الهدف الأصيل
العتيق قد اقتضى الاتجاه فى اتجاهين متباينين ، ولكنهما متكاملين الى حد
كبير .

ويتضمن الاتجاه الأول مجرد الكشف الجغرافى الذى يستهدف ادخال

كل أو بعض المساحات التى كانت محتوية على تطلق اللامعلوم الى نطاق المعرفة والمعلوم .

أما الاتجاه الثانى فهو الذى استهدف تعميق المعرفة وتزويد العلم عن طريق البحث والدراسة العلمية الأصيلة . والإضافات الهادفة التى من شأنها أن تصور وأن تلقى الأضواء . وأن تفصح عن سمات الأقاليم النيلية من وجهة النظر الجغرافية .

وما من شك فى أن الاتجاه الأول الذى استهدف الكشف الجغرافى ومجرد المعرفة بكل المساحات التى يتضمنها حوض النيل قد استغرق كل الجهود المتواصلة المبذولة فى كل مرحلة من المراحل منذ العصر الفرعونى الى القرن التاسع عشر . أما الاتجاه الآخر فإنه لم يتحقق ولم يصل الى اضافة التفاصيل المؤدية الى تعميق المعرفة وحجم العلم بالنيل وطبيعة الجريان فيه الى تصوير جغرافية كل المساحات التى يتضمنها حوضه العظيم الا فى حوالى الفترة الأخيرة التى لا تكاد تتجاوز أكثر من مائة عام . وكان من الطبيعى أن يسبق الكشف الجغرافى البحث والدراسة الأصيلة الهادفة . ومع ذلك فالواضح أن مراحل الكشف قد استغرقت وقتا طويلا للفاية واقتضت جهودا مستمرة ورحلات كشفية متعددة .

وما من شك فى أن هذا التخلف والتأخير والبطء الشديد الذى اعتري البحث عن النيل وكشف سر النهر قد أدت اليه مجموعة كبيرة من العوامل ، تمخضت عنها صفات النهر ذاته أو تجلت عنها صفات الأرض على جوانب الوادى . وتمثل هذه العوامل فى صورة النهر وطبيعة شكل الحيز الذى يتضمن الجريان النهري ، من حيث انتشار العقبات والجنادل والشلالات التى تمتاز بها المجزى وتجعل الصعود فيه صعبا وغير ممكن .

وتمثل العوامل من ناحية أخرى فى وحشة الصحراء وقسوتها قسوة لا تحقق الفرص التى تساعد على أن يتابع الانسان فيها الحركة والمرور على

الهوامش المرتفعة على جانبي الوادي الذي يتضمن القطاعات الوعرة من مجرى النيل . وهذا التأخير في تقديرنا منبثقا من الطول غير العادي الذي يتميز به مجرى النيل وروافده وأحجامه العليا التي تضرب ببداياتها العليا على سطح الهضبة الحبشية الوعرة من ناحية ، وعلى سطح الهضبة الاستوائية في قلب افريقية من ناحية أخرى . ويمكن أن نقرر أن الوسيلة كانت لا تمنح الانسان القدرة على الانتقال أو المرونة المطلوبة في قطع المسافات الطويلة .

ولعلنا نذكر بهذه المناسبة الى أن عدم استخدام الجمل وعدم دخوله مصر والصحراء الافريقية الكبرى (١) الا في وقت متأخر نسبيا قد أسهم من غير شك في تأخير الكشف الجغرافي وفي عدم تذليل صعوبات الانتقال والحركة المرونة في مساحات الأرض التي تقع جنوب مصر . هذا بالإضافة الى أن استخدام الجمل وتشغيله في خدمة النقل في مساحات الأرض التي يتضمنها حوض النيل كان من غير الممكن أن يقوم بكل الدور المطلوب في مجال التوغل والصعود الى مناطق المناخ والأجاس العليا . فهو من ناحية ليست له الكفاءة أو القدرة على الصعود على منحدرات الهضبة الحبشية الوعرة الحشنة ، كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن أن تكون له الكفاءة أو القدرة على التوغل المستمر ، في اتجاه الجنوب الى أبعد من خط العرض ١٢° شمالا (٢) ، لأسباب مناخية بحتة .

(١) دخل الجمل الى افريقية عن طريق مصر وقد ظهرت بقاياها ضمن آثار الأسرة الأولى والثلاثة عشر والعشرين : ومع ذلك فهو لم يستخدم الا في حوالى العهد الروماني . وقد عبر الصحراء الى السودان في حوالى القرن الرابع قبل الميلاد حسبما يشير الى ذلك أثر مكتوب في أكسوم . ويرى أديسون أنه دخل السودان في تاريخ سابق لسنة ٣٥ ق.م (راجع للمؤلف كتاب الموانئ السودانية صفحة ٤٨) .

(٢) المفهوم أن دخول الجمل وانتشاره في حدود الأرض السودانية قد تبين من استحالة الانتشار الى الجنوب من خط العرض ١٢° شمالا نتيجة

ومهما يكن من أمر فإن القدرة على تصور الجريان المائي مستعرا من قلب أفريقية أو من على سطح الهضبة الحبشية لم تكن في حد ذاتها ممكنة .
ويعنى ذلك أنه لو قدر لبعض المغامرين أن يوصل في اتجاه الجنوب ، وأن يمر بمجاري نهريه ، فإنه لم تكن لديه القدرة لأن يتصور أن هذه المجاري تتجمع كى يتألف من إيرادها الجريان النيل في اتجاه الشمال إلى مصر .

وعلى الرغم من ذلك كله فلقد حاول المصريون الذين عاشوا على ضفاف النهر في أرضه الطيبة فيما قبل عصر الفراعنة أن يصوروا الجريان النيل ، وأن يفسروه تفسيراً يعبر عن مصدر الجريان وطبيعته . ونشير إلى أنهم قد تصوروه حيناً جريانا منتظما أو شبه منتظم ينساب من أسفل الأرض من بحر متصل بالنيل عند مواقع الجنادل الجنوبية جنوب موقع أسوان .

وما من شك في أن هذه الفكرة التى تضمنت تفسيراً يصور الجريان النيل متدفقا من باطن الأرض (١) . والتى لجأت إلى حل اللغز المتكلف باللامعقول ، كانت استجابة حقيقية للرغبة الملحة فى التعرف على النهر وعلى مصدر الجريان النهري الدائم . وهى فوق ذلك كله تعبر من ناحية أخرى عن جهل حقيقى كامل بكل ما من شأنه أن يصور الاتصال أو الترابط بين الجريان النيل شمال موقع الجندل الأول وبين الجريان النهري جنوبه .

ويمكن القول أن هذا الجهل المقترون بانغموس ، قد غلف النيل وسر الجريان النيل بحجاب كثيف . كما أحاطه فى الوقت نفسه بهالات من الاحترام المقترون بالتقدير والعرفان بقيمة الجريان والتدفق المستمر فى حياة

لزيادة الرطوبة وكميات المطر وانتشار ذبابة مؤذية تؤدي إلى إصابة الجمل بمرض القفار أو الجرب .

(١) راجع هامش صفحة ٤ من كتاب نهر النيل للدكتور محمد عوض .

مصر وحياة سكانها . ونحن نتصور أن هذه الأمور قد تفاعلت وسارت في الخط الذي تمخض عن صورة من صور القدسية تمت في العصور السابقة لقيام الأسرات وظهور مصر الموحدة . وما من شك في أن هذه القدسية قد اجتذبت إلى العصر الفرعوني ، وعاشت في صميم الحضارة المصرية القديمة ، وتبلورت حول أفكار قدسية عميقة تجمعت في صميم تقاليدهم ومعتقداتهم الدينية .

وتذكر بهذه المناسبة أن هذه الصورة تتجلى في تصويرهم النيل في صورة الإله حابي (٢) ضمن مجموعة الآلهة التي ارتبطت بها حياتهم وأفكارهم وعباداتهم . بل إن ثمة ما يصور الترابط بين قيمة النيل (حابي) وبين إله الزراعة كاب وإله الصناعة فتاح في الشعر الذي يشيد بالنيل وجريان الماء فيه (٣) . ونشير في هذا المجال إلى أن الجهل بالنيل وسر الجريان لا يرقى في نظر الدكتور حزين إلى تصور انقطاع الصلة أو العلاقات بين سكان مصر في وادي النيل الأدنى وبين المساحات الأخرى التي يتضمنها حوض النيل جنوب مصر . ولعله في هذا المجال يصور تلك الصلات التي تمثلت في العصر الحجري الحديث فيما بين سنة ٥٢٠٠ ق م و ٤٥٠٠ ق م . وفي عصر بداية المعادن من سنة ٤٥٠٠ ق م إلى عصر الأسرات في سنة ٣٢٠٠ ق م ويذكر أنها صلات يعبر عنها التشابه في مجال دراسة الحضارات وحصيلتها المادية والروحية .

ويعني ذلك أنه تصور الجهل مرجعه إلى سبب آخر هو الانصراف عن التسجيل وتجميع المعلومات التي تصور معرفة سكان مصر في ذلك الزمن السحيق بأعلى النيل . ومع ذلك فنحن نتصور من جانبنا أنهم ربما لم تكن

Johnston, H. : The Nile Quest, London, 1903, p. 7 (٢)

(٣) راجع القصيدة التي أوردها الدكتور محمد عوض محمد في هامش صفحة ٤ من كتاب نهر النيل .

لديهم القدرة التي يتصورون ، بهذا أن الجريان النهري في المساحات التي تقع جنوب مصر وثيق الصلة بالجريان النهري في مصر .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الجبل الذي غلف المعرفة بسر النيل ، واستمر إلى فجر العصر الفرعوني كان أمراً طبيعياً ومناسفاً منع الفهم السليم . ويمكن القول أن الجنادل التي يتضمنها حيزا المجري في جنوب مصر كانت تضع سكان وادي النيل الأدنى في مصر والطاملين في الزراعة ، في حماية واطمئنان كاملين من أي احتمال للعدوان من ناحية الجنوب . ويعنى ذلك أنه لم يكن ثمة ما يلفت النظر إلى الأرض جنوب مصر بصفة عامة .

أما في العصر الفرعوني فقد تطورت الأمور تطورا اقتضى مزيدا من الاهتمام بالأرض التي تقع جنوب مصر ، والتي ينساب منها النهر والجريان النيل . وما من شك في أن هذا الاهتمام بالأرض جنوب مصر كان بمثابة البداية المبكرة للاهتمام الحقيقي بالكشف الجغرافي عن أرض حوض النيل وبالتعرف على منابع النهر وكشف سر الجريان النيل جملة وتفصيلا .

ويعنى ذلك أن البدايات المبكرة في ذلك الوقت البعيد قد تجلت في كنف ظروف عسكرية بحتة ، وأمور تتعلق بالأمن والطمأنينة على الحياة في وادي النيل الأدنى . ويمكن القول أن هذه الظروف العسكرية قد تمخضت عنها المحاولات التي سجلت بشأن العدوان على أرض مصر من ناحية الجنوب من النوبة . ويعنى ذلك أن الداعي إلى الدفاع عن أرض مصر ورد العدوان عنها قد اقتضى ليس فقط إقامة الحصون وتجمع القوة العسكرية الرادعة ، ولكنه اقتضى تسيير الحملات الرادعة في اتجاه الجنوب والتي استهدفت الاخضاع وسيادة السيطرة المؤدية إلى الاطمئنان الكامل ، وعدم تعريض الأرض المصرية لخطر الهجمات التي انتظمت عليها من تلك الأصقاع .

وهذه البدايات المبكرة على كل حال ، تعبر عن أول خطوة في الاتجاه

الذي استهدف الكشف عن سر النيل والحريان النيل من أجاشة العليا .
وما من شك في أن استقاط الحجاب الكثيف ، الذي غلف مسألة النيل قد
استغرق بضعة آلاف من السنين ، تهيئتها ثلاث مراحل متباعدة على الأقل .
وجدير بنا أن نتابع الكشف الجغرافي والصور التي تمخض عنها في كل
مرحلة من هذه المراحل حتى تجلّت الصورة الكاملة في أثناء النصف الثاني
من القرن التاسع عشر الميلادي .

ويمكن القول أن كل مرحلة من هذه المراحل قد استغرقت عددا من
القرون ، وكان كل قرن منها يتمخض عن حصيلة تؤدي إلى رسم صورة
للنيل . ولعل من الجائز أن تكون الصور مشوهة غير متكاملة أو معبرة ، ومع
ذلك فإنها كانت من غير شك تعبر عن زيادة في حجم المعرفة بالنهر وروافده
والأرض التي يتضمنها حوضه الكبير .



المرحلة القديمة إلى القرن السادس الميلادي :

وتمثل المرحلة القديمة من مراحل الكشف الجغرافي فترة طويلة ،
لأنها - في نظرنا - بدأت من بداية العصر التاريخي في حوالى سنة ٣٢٠٠ ق . م
إلى بداية العصر العربي في حوالى القرن السابع الميلادي . ويعنى ذلك
أنها مرحلة تضمنت بضعة آلاف من السنين شهدت فيها مصر تغيرات
حضرية وسياسية . وما من شك في أن هذه التغيرات قد انعكست نتائجها
على النشاط الرامي إلى الكشف عن منابع النيل . وقد أشرنا من قبل إلى أن
الفترة المبكرة من العصر الفرعوني قد شهدت تحولا خطيرا تمثل في النشاط
الإيجابي الذي مارسه المصريون في مواجهة العدوان وتنفيذ المخطط الرادعة .

ولعل من الجائز أن نتصور هذه التحركات التي كانت لها صبغة الحرب
وصد العدوان مهدت للاتصال بالمساحات التي تقع في جنوب مصر . ويمكن
القول أن الاتصالات لم تكن دائما في صورة الفتح أو الحرب والردع ، بل

لعلها كانت فى معظم الأحوال تعبر عن أهداف سلمية بحتة ؟ وقد اتجهت هذه الاتصالات صوب الجنوب فى اتجاهين متباينين ومع ذلك فإنها كانت تؤدى الى توسيع دائرة المناحلات التى تدخل فى المعرفة الجغرافية . وبهما يكن من أمر فإن الاتجاه الأول كان يتخذ من الطريق البحرى وسيلة للتوغل والمرونة نحو الأرض الواقعة جنوب مصر : أما الاتجاه الثانى فقد لجأ الى طريق البحر الأحمر والملاحة من أجل تحقيق نفس الأغراض ، التى استهدفت مساحات الأرض التى تقع جنوب مصر .

ويمكن القول أن المساحات التى تقع الى الجنوب من أرض مصر مباشرة كانت أول المناطق التى حظيت بالحملات والاتصالات التى أدخلتها فى دائرة المعرفة العامة . ونذكر بهذه المناسبة أن هذه المساحات قد عرفت باسم بلاد كوش ، وقد أخضعها مصر لسيطرتها بشكل تام فى عهد الأسرة الثالثة . ولعل من الجائز أن نشير الى أننا لا نملك القدرة على أن نحدد حدود أرض كوش وامتدادها صوب الجنوب . ومع ذلك فيبدو أن هذا الاسم كان يتضمن جميع البلاد الخاضعة لمصر مباشرة مهما اختلفت درجة اتساعها وامتدادها من عصر الى عصر آخر .

ويعنى ذلك أن كوش كانت ذات مدلول مرئى تعرف به الأرض جنوب مصر ، والتى قد تنكمش فى مراحل وعهود الضعف والتهود ، أو التى قد تتسع وتكبر فى مراحل وعهود القوة . وما من شك فى أن حصيلة هذا التوسع قد تضمن انتشارا للمؤثرات الثقافية المصرية ، كما تضمن معرفة بالنيل النوبى وصورة الحيز الذى يتضمن مجراه .

ونحن بطبيعة الحال لا نرى ضرورة تقتضى تصوير التوسع أو الانتشار فى أرض كوش ولكن الذى نود أن نبينه أن هذا التوسع قد تمثل فى كل عصر من عصور الدولة الفرعونية القديمة والوسطى والحديثة . ويمكن القول أن هذا الاستمرار قد حقق استمرار فى نمو الحضارة فى أرض كوش فى

الصور والأنماط التي تعبر عن أهمية المؤثرات الحضارية المصرية • بل لعلنا نرى في عصر الدولة الفرعونية الحديثة صور الحضارة المصرية بوجهيها المادى والروحي قائمة في منطقة دنفلة • وقد تأكد وجه الحضارة واستمرارها في مملكة ناباتا التي ملأت الكيان السياسى فترة من الزمن ، ثم فى مملكة مروي التي تعتبر استمرارا لها من وجهتى النظر الحضارية والسياسية •

وكما حققت مصر الانتشار فى الاتجاه العام الى جنوب التوسع فى ارض كوش ، فانها اتجهت أيضا الى مساحات أخرى عرفت باسم بلاد يام • وما من شك فى أن تحديد موقع هذه المساحات قد حظى بجدل شديد واختلاف بين الباحثين • ولعل من الجائز أن نشير الى أنهم جميعا قد اتفقوا على أنها تقع الى الغرب من مجرى النيل • ومع ذلك فإن بعضهم قد صور انتشارها فى حدود القطاع من الأرض غرب النيل الذى يتضمن الواحات الداخلة أو الخارجة ، وصورها البعض الآخر منتشرة فى حدود قطاع من الأرض غرب النيل النوبى - غرب أرض كوش • وقد لجأ نفر ثالث الى تصويرها على أطراف وهوامش أرض كردفان ودارفور التى تتصل بأقاليم بحر الغزال وأعالى النيل الأبيض •

ويعنى ذلك أن أرض يام فى نظر بعض الباحثين كانت تقع على مسيرة بضعة مئات من الكيلومترات من جنوب مصر ، على حين أنها فى نظر بعضهم الآخر كانت أكثر بعدا ، وعلى مسيرة بضعة آلاف من الكيلومترات • وليس ثمة شك فى أن هذا الاختلاف الذى يبدو فى صورة تناقض شديد كان مبنيا على نتيجتين هامتين • وتتمثل النتيجة الأولى فى علمنا بأن كافة هذه المساحات التى شملها التصوير والافتراض لم تكن تحظى بنيل أو برافد من روافده ، ولذلك فانها لم تتوفر فيها الصفات البيئية التى تشد المصريين اليها على نفس النمط الذى تمثل فى أرض كوش • أما النتيجة الثانية فتبنى على تصوير الفراغة لأرض يام على اعتبار أنها كانت المصدر الذى حصلوا

منه على مجموعة من الأقزام ؟ وربما كان ذلك مدعاة لأن يتصور الباحثين أرض يام ضمن أوطان الجماعات القزمية ، أو أن يتصوروها على الأقل قرية من هذه الأوطان .

ويمكن للباحث أن يستبعد من المناقشة الصورة الأولى التي صورت بلاد يام في القطاع الذي يتضمن الواحات الداخلة أو الخارجة ، على اعتبار أن هذه الأرض تقع إلى الغرب من النيل وليس إلى الجنوب ، وأنه ليس من السهل أن نتصورها موطناً يمكن الحصول منه على الأقزام ، وهذا بالإضافة إلى علمنا بأنه ليس في رحلة حرقوف التي تصور رحلة مميجلة إلى بلاد يام ، ما يمكن أن يدعم هذا التصور . كما أنه من الصعب علينا أيضاً أن نجاري برستد في تصويره أرض يام واقعة إلى الغرب من بلاد كوش ، لأن ذلك يضعها إلى الغرب من ثنية النيل، النوبي السفلى في قلب الصحراء . وهذه المساحات الصحراوية التي لا تكاد تتضمن سوى بعض الواحات الصغيرة ليست لها الصفات التي تؤهلها لسكنى الأقزام فيها .

بل لعلمنا نؤكد أنه ليس من المعقول بأن حال من الأحوال أن تكون أوطان الأقزام قد وصلت إلى هذا الحد . كما أنه ليس من المعقول أن يكون سكان واحة من هذه الواحات الصغيرة الهزيلة لهم اتصالات بأوطان الأقزام تمكنهم من الحصول عليهم والاحتفاظ بهم كرقيق ، أو التعامل بهم في سوق النخاسة . ويعني ذلك أن بلاد يام التي اتصلت بها مصر كانت تقع في الغالب إلى الجنوب في مساحات من أرض دارفور وكردفان .

وما من شك في أن ذلك من شأنه أن يصور احتمال الاتصال بأوطان الأقزام بطريقة أيسر . ذلك أنه ليس من الضروري أن نتصور حرقوف قد وصل في رحلته المشهورة إلى أوطان الأقزام ، بل لعله حصل على القزم الذي عاد به إلى مصر من موقع كان يمارس السكان فيه تجارة الرقيق . ولعل أسلم تقدير لموقع أرض يام هو الذي يبنى على دراسة رحلة حرقوف وتقدير

المسافات التي تمكن فيها الحمار الذي استخدم كوسيلة في مجال تحقيق هذه الرحلة، في الذهاب والعودة الى أسوان (١) . ويصور هذا الحساب أو التقدير الذي وضع في اعتباره أيضا الظروف الطبيعية التي يمكن أن يفتى فيها الحمار المسافات الى أرض يام في حدود قطاع الأرض المحصور في كردفان ودارفور، بين خطى عرض الخرطوم والأبيض .

ومهما يكن من أمر فنحن لا نجد تناسقا في الصورة ، التي يصور بها بعض الباحثين رحلات 'خرقوف' على اعتبار أن بلاد يام التي توجه اليها وعاد منها ، تقع على أطراف من جنوب كردفان ودارفور ، وعلى مقربة من أقاليم بحر الغزال وأعلى النيل الأبيض . ويمكن بالتالي أن نمترض على القول الذي يتضمن تعبيرا عن علم المصريين القدماء بمجرى النيل الى موقع اقترانه بالسوباط (٢) . ومع ذلك فإن الانتشار الذي تمخض عنه النشاط المصرى صوب بلاد يام ، كان يعنى توسيع دائرة المعرفة بأرض تقع في جملتها ضمن حوض النيل .

وربما تجملت من واقع الاتصال والاحتكاك بسكان هذه المساحات معلومات أدت الى تصويز منابع النيل واقعة في الغرب . والمفهوم أن بعض الجغرافيين القدماء قد عبروا عن هذا المعنى (٣) . وليس من الضروري أن يكون المصريين أنفسهم قد وصلوا الى بحر الغزال ، حتى يتبين لهم اتجاهه العام ويتصوروا المجرى الذى يعبر عن منبع النيل الوارد من اتجاه الغرب . ذلك أنه ليس من المستبعد أن يكون مجرد الاتصال بالسكان في أرض يام سببا في تجميع بعض المعلومات ونقلها الى دائرة المعرفة بالنيل .

وكما تمخض الاتصال ببلاد يام عن حصيلة هزيلة قليلة الأهمية في

(١) Sharaf, T.A. : A Short History of Geographical Discoveries, Alexandria, 1963.

(٢) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، صفحة ٧ .

(٣) Johnston, H. : The Nile Quest, p 15

مجال المعرفة بالنيل ، فإن الاتصال ببلاد ينبت لم يتمخض من ناحية أخرى عن حيلة تزود حجم المعرفة بالنيل ورواقهم الجبشية ، ونحن في هذا المجال نختلف مرة أخرى مع رأى جنستون التي بتصوير معرفة المصريين بجري النيل الأزرق وبحيرة تانا كرافد عظيم للنيل من الهضبة الجبشية (١) . ويبنى ذلك الاعتراض على ضوء من العلم بأنه ليس ثمة دليل يدل على احتمال ممارسة المرور في حملات برية عن طريق الهضبة الجبشية الى بلاد ينبت .

ويعنى ذلك أننا على الرغم من اقتناعنا بأن بلاد ينبت كانت تضم وتشم أراض ومسابحات في اليايس الأفريقي في ظهر خط الساحل الغربي للبحر الأحمر جنوب خط عرض ميناء سواكن ، لا نجد سبيلا لأن تصوير رحلات حملت منتجات هذه البلاد الغنية بطريق البر الى أرض مصر . وربما أثبت الخطأ الذي وقع فيه جنستون من تصور غير واقعي للظروف التي أحاطت ببعض الهاربين من مصر في عهد إسماتيك في الفترة فيما بين سنة ٦٣١ وسنة ٦١٧ ق م .

وحتى لو أننا تصورنا انتشار النفوذ المصري الى أطراف الهضبة الجبشية ، ونفي الخارجين عن القانون الى مرتفعات كتلة سيمين العالية ، فإن علمنا بأن هذه الكتلة تقع شمال خط العرض ١٣° شمالا ، يجعل من الصعب علينا تصوير ذلك وسيلة للتصرف على النيل الأزرق .

ومهما يكن من أمر ، فإن المصريين في أثناء فترة طويلة تضمنت كل القرون التي عاشت فيها الأبر الفرعونية بذلوا جهودا مستمرة في مجال الكشف الجغرافي عن النيل . وما من شك في أنهم حققوا الانتشار على المحاور ، التي حملت رحلات متوالية ومتكررة الى المساحات والأقطار التي

يتألف منها الحوض النيل . ومع ذلك فإن الحظيعة التي تضمنت عن النيل كانت في جملتها هزيمة . ويمكن القول أن هذه الحظيعة لم تكن في جملتها تصور الجريان النيل تصويرا واضحا .

ولعل من الثابت أن معرفتهم كانت تقف عند حد لا يكاد يتجاوز خط عرض الخرطوم . ويعنى ذلك أن المعرفة بالنيل قد تضمنت حيز المجرى في النوبة ، كما تضمنت ادراك حقيقة الاقتران الذي يعبر عن ورود الماء من منبعين متباينين . ومع ذلك فإن المعرفة بحيز المجرى في النوبة كانت تنبثق من الواقع على حين أن المعرفة بالتزوافد التي تقترب وتجمع الايراد الطبيعي أو الجريان من منبعين متباينين كانت تعتمد في جملتها على مقومات تستمد كيائها من الخدس والتخمين أو التصورات .

ويمكن أن نذكر في هذا المجال أن اطلاق كلمة النيل على النهر الجاري في مصر قد تأخر كثيرا إلى درجة أنه كان معروفا باسم حابي - اله النهر - كما كان يدعى بى يوما Piyoma أو النهر أحيانا . ويشير البحث إلى أن العبرانيين قد أطلقوا عليه شكور Shikkor التي تعنى الأسود . وربما كان اليونانيون القدماء هم أول من استخدم أو أطلق اسم نيلوس Neilos على النهر . ولما من شك في أن هذه التسمية باتت الأصل في اشتقاق لفظ النيل .

وهناك من تصور أن هذه الكلمة في حد ذاتها مشتقة من اللفظ الفارسي نيل Nih التي تعنى اللون الأزرق (١) . وليس غريبا أن يستخدم لفظ يعبر عن اللون في اشتقاق اسم النهر العظيم . بديل أننا ما زلنا نستخدم نفس اللفظ العبرة عن الألوان في تسمية قطاعين من قطاعات المجرى النهري الرئيسية .

وهناك رأى تصور فكرة أخرى فوأمها اشتقاق كلمة نيل من كلمة تغل التي استخدمها الفيلقيون بمعنى نهر أو من كلمة (لحل) المستخدمة للتعبير عن نفس المعنى ففى لغة العبرانيين (١) * ويأتجه رأى ثالث الى تصوير اسم النيل منجذرا من لفظ إيل القبطى (التي) استخدمت للتعبير عن النهر الكبير العظيم بعد اضافة المقطع (نى) كاداة تعريف للجميع (المستخدمة فى اللغة القبطية) (٢) * ومعنى ذلك أن الاسم قد ظهر جنسيه هذا الرأى مكونا من مقطعين هى نى إيل ، لكى تصبح فى النطق العادي نيا لوس . وقد اُضيف اليونانيون اليها المقطع (os) : لكى تصبح نيا لوس . ثم جذفت بعد ذلك فى استخدام العرب (٣) *

وما من شك أن هذا الرأى الأخير هو الأقرب الى الصواب ، وذلك على اعتبار أنه ليس من المألوف أن تتصور اسما مشتقا من أصل تتضمنه لغة من لغات الجماعات التى عاشت على أطراف من الأرض على هامش أرض مصر . ويعنى ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع أن تتصور اسم النيل مشتقا من صميم الألفاظ والمعانى ، التى عاشت فى لغات السكان على جانبي النهر ، وهم الذين ينتفعون بماء النهر وتهمهم تسميته *

ومهما يكن من أمر فإن اليونانيين هم الذين استخدموا اللفظ الذى انحدرت منه كلمة نيل بشكل مباشر . ولعلهم اتصلوا فى القرن السابع او السادس قبل الميلاد بمصر على اعتبار أنهم كانوا يمارسون نشاطا بحريا وتجاريا اقتضى ممارسة ضربا من ضروب الكشف الجغرافى عن مساحات

(١) راجع رأى الدكتور أحمد بدوى ، مؤتمر النيل ، المجمع العلمى المصرى . (٢٣) سنة ١٩٥١ *
 (٢) نعمات أحمد فؤاد : النيل فى الأدب المصرى ، القاهرة سنة ١٩٦٢ صفحة ٣٤ *
 (٣) مارس العرب حذف هذا القطع الأخير من كل الكلمات التى انحدرت اليهم من اليونانية ، وأدخلت فى حظيرة اللغة العربية *

الأرض في ظهر سياجل إفريقيا الشمالي . وقد استرعى النيل انتباه اليونانيين وإثارة فيهم رغبة ملحة في الكشف عن منابعه التي يتدفق منها الجريان النهري فيما وراء الصحراء الإفريقية الكبرى في قلب إفريقيا .

ويمكن القول أن هيردوت (١) الذي زار مصر في سنة ٤٥٧ قبل الميلاد أول من عتبر الحثا اهتمام اليونانيين بالنيل وجريان النهر العظيم . وقد تمثل اهتمامه في القول المتأثر الذي سجله حتى ذلك الوقت . كما تمثل في رحلة مضى فيها جنوب الجنوب متتبعا مظهر النيل العظيم إلى موقع الشلال الأول عطفًا أضواءه واستهدف به ذلك في هذه الرحلة جمع المعلومات والبيانات عن المساحات التي تنتشر إلى الجنوب من هذا الموقع ، وتصويرًا المصادر أو المنابع التي ينساب منها النيل .

ويمكن القول أنه اعتمد في ذلك على حقيقة أفضى بها جمع من التجار الذين مايسموا الرحلة من المصريين ومن اليونانيين (٢) . وكان كل ما اعتدى إليه أن منابع النيل الأصلية مجهولة ، وأن جزءا من مياه النيل يأتي من بلاد اثيوبيا ، وإما منابعه الكبرى فربما كانت تنساب من الغرب . كما أشار إلى مروي التي تمثل مركز الحضارة في جنوب مصر .

وبعبارة ذلك أنه بعد كل هذا المجهود المضني لم يكده يحقق إضافة جديدة إلى حجم المعرفة ب منابع النيل . ولكنه على الرغم من ذلك كان سببا دافعا إلى الاهتمام بالبحث عن منابع النيل ، في الفترة التالية التي تضمنت فترة حكم البطالمة والرومان لمصر .

ونود أن نقرر في هذا المجال أن نشاط اليونانيين الذي تجلى في الرغبة الملحة في السيطرة على تجارة البحار الجنوبية ومن يتهبها البحر الأحمر

(١) كان هيردوت يوناني الأصل من مقاطعة هاليكارناسوس Halicarnassus التي كانت تخضع لحكم الفرس .
(٢) Johnston, H., The Nile Quest, p. 15.

[illegible]

السياسى. فيما حول النيل التوبى ، والتي تعتبر من ناحية أخرى استمرارا
للتنوع الحضارى المصرى الألفى ، منذ وقت بعيد فى اتجاه الجنوب . وما من
شك فى أن هذا الاتصال قد جعل الرحالة فى اطمئنان كامل الى الموقع الذى
يقترن فيه النيل الأزرق بالنيل الأبيض .

ولعل من الجائز أن تصور هذه الرحلات التى تعبر من وجهة النظر
الاقتصادية عن رغبة ملحة فى الحصول على سلع افريقية من مساحات الأرض
التي تقع جنوب نطاق الصحراء الافريقية الكبرى على اعتبار أنها قد تمخضت
عن جملة الحصيلة التى اعتمد عليها ايراستين Eratosthenes فى وصف
النيل . وما من شك فى أن ايراستين الذى ولد فى شرين Cyrene
فى شمال افريقية (فى برقة) كان أول جغرافى يحقق وصفا ممتازا للنيل .
وقد تضمن هذا الوصف تصورا دقيقا لمجرى النيل الى الموقع الذى يقترن
فيه مجرى النيل الأزرق بالنيل الأبيض . كما تضمن الوصف الاشارة الى
الرافد الكبير الآخر الذى ينساب من الهضبة الحبشية - المعطرة - ،
والاشارة الى المنابع التى تتمثل فى هضبة البحيرات .

وإذا كان الرومان قد ورثوا ولاية أمر مصر عن البطالة ، فانهم قد
ورثوا عنهم أيضا الرغبة الملحة فى الكشف عن منابع النيل . وجدير بالذكر
أنهم منذ أن فرضوا حمايتهم على مصر فى سنة ١٦٨ قبل الميلاد الى أن حولوها
الى مجرد مقاطعة تخضع خضوعا كاملا لروما فى سنة ٣٠ ق .م ، قد عبرا عن
الاتجاه الذى يستهدف كشف النقاب عن منابع النيل . وتسجل بهذه
المناسبة أن عملية البحث وتجميع المعلومات عن النيل قد نهض بها
اليونانيون . ويمنى ذلك أن الرومان قد تخلوا أول الأمر عن العمل الايجابى
فى مجال الكشف الجغرافى لليونانيين ، على اعتبار أنهم قد اكتسبوا خبرات
وتجمعت لديهم حصيلة كبيرة منذ بضعة مئات السنين . ولذلك يفضل
بعض الباحثين تصوير هذه الفترة امتدادا للنشاط اليونانى ، الذى تجلى
منذ عهد البطالة .

ويعبر عن ذلك كلمة علمنا بان اكل الذئب سحجوا نشاطا حتى مجازا .
الكشف الجغرافى فى القرن الاول قبل الميلاد خلافا من اليونانيين مثل بروتون
Dion ودايون Dailon وتسميوندس Simondes وها من تلك فى انهم
قد اخطوا المتولب الجغرافى ، سوخفى داليون واليهون الى موقع يقع جنوب مواقع
الخرطوم الحالية . كلمة الخ اسعرا بنو Strabo عن البحر اليونانى ، ومع ذلك فقد
عرفت عن اعتبار انه اعظم الجغرافيين فى الدولة الرومانية وحصل فى القرن الثانى
وقد اهتم هو الآخر بالنيل ومارس فى سنة ٢٤ ق م مع مديلاوس الجغرافى .
Elius Gallus حاكم مصر الرومانى الرحلة الى جزيرة فيلة ، وكتب عن
النيل ولكنه لم يستطع ان يورد اضافات كثيرة عن النهر ومناخه جنوبا
خط عرض الخرطوم . ولعل التوغل فى ذلك العهد الى ما وراء موقع الإقريطية
بين النيل الأبيض والنيل الأزرق ، كان محفوفا بكل خطر عظيم .
ومهما يكن من أمر فان اشتراك اليونس جالوس فى الرحلة لمع شعرا بوا
يعتبر تعبيرا حقيقيا عن رغبة الرومان فى كشف الثغاب خلف ميثاق النيل .
يعنى ذلك انهم عندما تخلوا عن الكشف لكرعائيا من اليونانيين ، لم يكن ذلك
الا نتيجة لادراك دورهم ونشاطهم الذى بدأ منذ وقت ليس بقریب . أو لعلهم
تركوا الفرصة لهم لى يستكملوا الحصة التى قام التجار والزحالة من
اليونانيين على تجميعها عن النيل . ولعل من الضرورى ان نبين بعد ذلك
تغيرا هاما فى خطة الرومان أو فى سياستهم التى انتهجوها فى مجال الكشف
الجغرافى عن منابع النيل . ويتمثل هذا التغير الهام فى اهتمام الإمبراطور
نيرون اهتماما كبيرا بهذا الأمر .

وقد تمخض هذا الاهتمام الذى كان يعبر عن شغفه بالجغرافيا عن
تسيير رحلة مشهورة فى سنة ٦٦ ميلادية اشترك فيها قائدان من قواده .

ويبدو أنهما توقفا أكثر من مرة ، قبيل الوصول الى موقع اقتران النيلين الأبيض والأزرق . وهناك حصلا على قوارب صغيرة منحوتة فى جذع الشجر من النوع الشائع لدى الجماعات النيلية . فى حوض بحر الجبل والغزال فى الوقت الحاضر . وقد استخدمت هذه القوارب فى المرور فى النيل الأبيض اتجاه الجنوب . ويذكر الباحثون أنها وصلت فى الغالب الى موقع اقتران النيل الأبيض ببحر الغزال ، وبلغت أطراف المساحات التى تغطيها المستنقعات والسدود (١) .

ومن ثم عادوا وكان تقرير الرحلة بمثابة الحاتمة التى أنهت المحاولات الرومانية التى استهدفت التوغل الى قلب افريقية والكشف عن منابع النيل الاستوائية . ويمكن القول أنهم صنّروا الصعوبات وجسموا الأخطار فى صور مرعبة مخيفة ربما أدت الى احجام غيرهم عن ممارسة الرحلة فى نفس الاتجاه . وما من شك فى أن ذلك كان سببا يبرر توقف الرحلات والمغامرات فى القرون الكثيرة التالية . ويعنى ذلك عودة مرة أخرى الى الاعتماد على أسلوب القصة والرواية ، التى كان يتأتى للمسلمين فى التجارة تجميع أطرافها .

ويمكن القول أن قطاع من هؤلاء التجار كانوا قد انحدروا من نشاط ممارسته الجماعات العربية التى تعيش على الأطراف الجنوبية من شبه الجزيرة العربية ، وأن القطاع الآخر كان ينحدر من النشاط الذى مارسه الجماعات اليونانية منذ عصر الاسكندر . والمفهوم أن هؤلاء التجار الذين تمثل نشاطهم على ساحل شرق افريقية المنتشر فيما بين القرن الأفريقى من ناحية الشمال وموقع سوفالا قرب ميناء بيرا الحالية ، قد اهتموا اهتماما كبيرا بتجارة المحيط

(١) يزعم بعض الجغرافيين القدماء الذين أشاروا الى هذه الرحلة أو المغامرة الى أنهما قد وصلا الى حوالى درجة العرض ٣٦ شمالا على أطراف من أوطان البارى الحالية .

الهندي . ويمكن أن نقول أنهم اتخذوا من مراكز التجارة التي أنشئت على خط الساحل مجالا لأن تبدأ منها رحلاتهم المنتظمة الى ساحل مليبار في الهند .

وما من شك في أن الرياح الموسمية المنتظمة فيما بين الصيف والشتاء كانت تنظم رحلاتي الذهاب والعودة (١) . وما من شك أيضا في أن حصيلة هذه الرحلات من أجل منتجات الهند كانت سببا في تحديد حجم الاتصال والتوغل في الأرض الأفريقية في الظهير المباشر أو غير المباشر . وربما كان ذلك في نظرنا تفسيراً منطقياً يفسر عدم الاتصال بهذا الظهير ، وبالتالي عدم تحصيل كثير من السمات الجغرافية التي تميزه . ويعنى ذلك أن اهتمام التجارة بتجارة المحيط الهندي والوصول في رحلات منتظمة الى الهند قد أدى الى وضع استقبال فيه هؤلاء التجار العرب البحر واستدبروا اليابس وانصرفوا عن الاهتمام به الى حد كبير .

وقل أيضا انه لو كانت قد أتاحت للتجار العرب بعض المعلومات عن الظهير الأفريقي ، فأغلب الظن أنهم تخوفوا من المنافسة المصرية واليونانية ، كانوا يتكتمون ولا يعلنون شيئا عن معرفتهم الجغرافية . بل قل تعتمد التجار أو البحارة العرب ، اضافة الى التكتم وتوظيف الأساطير في التخويف وبث الرعب في النفوس ، حماية لاحتكارهم حق الإبحار لهم وحدهم ، والعمل في الوساطة التجارية ، بين عالم المحيط الهندي ومدنياته في جانب ، وعالم

(١) مارس العرب وحدهم احتكار تجارة المحيط الهندي وحججوا سر استخدام الرياح الموسمية فترة طويلة . وربما كان ذلك سببا في عدم قدرة اليونان في عصر البطلمة من الخروج عن حيز البحر الأحمر . أما في عهد الرومان فقد تحقق لهم التعرف على هذا السر وكان ذلك مدعاة لأن ينتشر نشاطهم واستقرارهم في مراكز التجارة على ساحل شرق افريقية . ونجني على كل حال ندرك أن اهتمام التجار العرب بهذا الساحل يرجع الى وقت قديم جدا ، ربما في حوالى الوقت الذى ازدهرت فيه حضارة سبأ في جنوب الجزيرة العربية .

البحر المتوسط ومدنياته فى جانب آخر • وفى اعتقادى ان هذا مانع حجب شيئا كثيرا من المعرفة الجغرافية عن المصريين وغيرهم ، وهم يتطلعون الى توسيع دائرة معرفتهم الجغرافية بمنابع النيل ، فى القلب الاستوائى الافريقى •

واستمر الوضع على ما هو عليه الى أن تيسر للرومانى هيبالوس ، أن يقتحم باب المنذب ، ويفتتح مسيرة الابحار الحر فى المحيط الهندى • وقل هذا معناه أن تيسر بموجب هذا الابحار الحر ، وصول بعض البحارة من المصريين واليونانيين والرومان الى ساحل شرق افريقية • وأتاح هذا الوصول فرصة لمعين الرؤية الى الظهير والاقتراب من معرفة جغرافية ، استجدت وهى تحدث عن المنابع فى قلب الهضبة الاستوائية •

ومع ذلك فإن الأمر لم يكن يخل من اهتمام طفيف بهذا الظهير المباشر على مضاب شرق افريقية • وربما كان هذا الاهتمام الطفيف الطارئ فى غير انتظام أو تعمق يستهدف الكشف أو توسيع دائرة المعرفة الجغرافية سببا فى حصيلة تمخضت عن صورة جديدة لجران النيل ومنابعه فى قلب افريقية الاستوائية فى أثناء القرن الثانى الميلادى •

وقد تحققت هذه الحصيلة لتاجر يونانى من المشتغلين بالتجارة. مع الهند يعرف باسم ديوجين Diogenes ، فى حوالى سنة ٥٠ ميلادية • ويزعم أنه عندما انتهت به الرحلة الى مركز التجارة القديم المعروف باسم رابتم^(١) Raptum مارس الرحلة فى اتجاه الداخل صوب قلب افريقية • ويزعم أنه وصل بعد ٢٥ يوما الى المساحة التى تتضمن بحيرتين كبيرتين وسلسلة الجبال العالية التى يغطيها الثلج • وقد ادعى أن النيل ينساب من هاتين البحيرتين الكبيرتين • وهذه الأقوال خطيرة سواء كانت قد تجمعت

(١) قام هذا الموقع عند موقع مصب نهر بلجالى فى رأى بعض الباحثين أو عند موقع مصب نهر روفو Rufu فى رأى آخر •

بطليموس ، Cladius Ptolemaeus ، الجغرافي (١) ، الذى تحققت له شهرة لم تتحقق لغيره. نعى علم الجغرافية من قبل ، واما من شك فى أن عمل بطليموس الجغرافى الذى تمثيل فى تدوين مجموعة من المؤلفات فى حوالى سنة ١٥٠ ميلادية ، قد عبّر عن زيادة حجم المعرفة الجغرافية بصفة عامة ، والفهم أن أبحاثه وكتابه قد تناولت جميع الأقطار المعروفة فى ذلك الحين ، كما أنه رسم خرائط للعالم ونهر النيل (٢) . وقد بقيت أبحاثه وكتابه والأفكار التى تضمنتها المرجع الاصيل لدراسة الجغرافية عامة ونهر النيل خاصة الى حوالى القرن السادس عشر الميلادى . ويعنى ذلك أن أفكاره عاشت فى الأذهان فى أثناء المرحلة التالية التى تضمنت جهود العرب وغيرهم ممن أسهموا فى توسيع دائرة المعرفة الجغرافية بالنيل .

ويجب وصف بطليموس الجغرافى مجرى النيل وصفًا دقيقًا الى حد كبير الى موقع مدينة مروى عاصمة الدولة المروية . ويعنى ذلك أنه عبر عن المعرفة بالدليل النوبى الذى يتضمن اثنين بنفى وعليًا فيما بين موقع أسوان والحرطوم . وقد تضمن الوصف نهر العطيرة : الرافد الحشى الذى يقترن بالنيل الرئيس ، ويمثل خدا لما سماه جزيرة مروى . ويبدو أنه قد جاوز الصواب فى هذا التصوير لأنه تصور أرض البطانة على شكل جزيرة محصورة بين النيل الأزرق ونهر العطيرة . ويمكن القول أن هذا التصوير الخاطئ قد بنى على افتراض اقتران وربط التحام بين مجرى النيل الأزرق ومجرى العطيرة قرب موقع الغلابات ، أما موقع الاقتران بين النيل الأزرق والنيل

(١) ولد بطليموس فى قرية Ptolemais فى شمال الدلتا وعاش فى الاسكندرية ، الأمر الذى حقق له فرصة الاستفادة من مكتبة الاسكندرية المشهورة .

(٢) فقدت أصول الخرائط كلها وبات اعتمادنا على مجموعة من الخرائط التى رسمت فى وقت متأخر . والفهم أن هناك أكثر من رسم قد سجله الرهبان اليونان فيما بين سنة ٦٠٠ و ٩٠٠ ميلادية

(Johnston H. : The Nile Quest, p. 23)

الأبيض قد جعله بطليموس عند خط عرض ٥١٢ شمالاً بدلاً من ١٠ ٥١٥ شمالاً . وهذا التمهيد قد يتضمن التعريف عن خطأ آخر . ومع ذلك فإنه مثل هذا الخطأ يجب أن تغافى عنه على اعتبار العلم بالظروف الذى أحاطت بالمعرفة بالنيل فى ذلك الوقت . وهو على كل حال خطأ يسير بالقياس إلى الأخطاء الأخرى التى كانت تتجسم وتزداد وضوحاً كلما أوغل فى اتجاه الجنوب ، لكى يصور النيل الأبيض ومنايع النيل فيما وراء منطقة المستنقعات فى قلب افريقية الاستوائية . ويمكن القول أن وصفه للنيل الأبيض قد اعتمد اعتماداً كلياً على الحويلة من المعلومات التى جمعت بعد رحلة القالدين الرومانيين فى سنة ٧٧ ميلادية . كما أنه استنيط بعض وصفه وفكرة الجريان فى مجرى ينبعان من البحيرتين الكبيرتين من قصة ديوجين . وقد تصور أنها يلتحمان أو يقتربان شمال موضع البحيرة الغربية بحوالى ٢٥٠ ميلاً ، عند خط العرض ٥٢ شمالاً (١) . وما من شك فى أن هذا التحديد قد جاء قريباً من الصواب لأن مخرج النيل من بحيرة البرت واقع فعلاً على خط العرض ١٥ ٥٢ شمالاً . ومع ذلك فإن الخطأ قد تجسم فى المبالغة فى تقدير بعد البحيرتين جنوب خط الاستواء . ويفهم ذلك على أساس أنه تصورهما تمتدان إلى حوالى خط العرب ٥٧ جنوباً . ويعنى ذلك أنه تجاوز الصواب بحوالى ثلاث أو أربع درجات من درجات العرض جنوب خط الاستواء . وهكذا تضمنت خريطة بطليموس غلطين ، تتعلق الأولى باقتران المجريين اللذين ينسابان من البحيرتين ، وتعلق الثانية بتحديد الموقع الجغرافى للسليم لهاتين البحيرتين . وربما كانت الأولى نتيجة خطأ تضمنته قصة ديوجين أو حدوث خلط بين تصور مجرى النهر الذى ينساب إلى البرت ومجرى نهر اسوا . ويعنى ذلك أن الخطأ قد بنى فى الغالب على أساس تصور مجرى نهر اسوا المجرى الذى تنصرف عن طريقه المياه من

- فكتوزيا - ومع ذلك كله فان فكرة بطليموس التي تجلت في الخريطة وفي الوصف كانت اقصى ما يمكن أن يعبر عن الفكرة الحقيقية في ذلك الوقت ، وخاصة أنه لا يمارس بشخصه الرحلة ، ولكنه اعتمد على ما انحدر عن الاقليم من رواية وقصة •

ويمكن القول أن بطليموس - على الرغم من ذلك كله - كان حريصا يتوخى الدقة وخاصة في مجال التمييز بين المنابع الاستوائية والمنابع الحبشية • بل لعله فرق بجلاء بين هاتين البحيرتين وبين البحيرة التي سماها بحيرة كلوى Coloe ، وينبع منها النيل الأزرق الذي كان معروفا باسم Astapus • وقد أشار أيضا الى رافد حبشى آخر عرف باسم استاسوباس Astasobas هو في واقع الأمر الرافد الذي أصبح معروفا باسم السوبات في الوقت الحاضر • ويعنى ذلك أنه قد حدد بجلاء الروافد الحبشية الرئيسية الثلاث الكبرى وهي استابوراس Astaboras - عطبرة - واستابوس - النيل الأزرق - واستابوراس - (السوط -) وهذا من غير شك دليل على دقة وقدرة فائقة بنيت على المام كامل بكل الحصيلة التي تجمعت في الفترات السابقة نتيجة لنشاط التجار من اليونانيين وغيرهم من الذين تجولوا في الهضبة الحبشية وعاشوا في مملكة أكسوم ووفدوا عليها من ناحية الشمال من مصر ومملكة مروي ، أو عن طريق ميناء أدوليس القديم • ولعل من الجائز أن يكون بطليموس قد جاوز الصواب في بعض التفاصيل الخاصة بتلك المجارى وتحديد امتداداتها ، ومع ذلك فانها أخطاء يمكن التجاوز عنها أيضا • وربما كانت أهم هذه الأخطاء تلك التي تمثل أو تصور بحيرة كلوى عند خط الاستواء •

(١) اذا تصورنا المقطع Ast المشترك في الأسماء الثلاث يعنى في اللغة السائدة في ذلك الزمان بمعنى نهر أو مجرى نهري فان المقاطع الأخيرة Asobas, Apus, Aboras هي التي تختلف وطرا عليها تحريف طفيف لكي تتحول الى أتبرة واباي والسوبات ، وهي الأسماء المعروفة للروافد الحبشية الآن •

هكذا تمكن هذا الجغرافي الفذ من أن يقترب بصورة عامة من الحقيقة لأنه على الأقل ميز من غير تشكيك بين المنابع من الهضبة الحبشية والمنابع من قلب إفريقية في هضبة البحيرات . وقد أشار إلى الجبال الشامخة التي تقع في جنوب منابع النيل الاستوائية التي تغطيها الثلوج وإسمها جبال القمر . وربما كان المقصود بها تلك الكتل الجبلية التي تخلفت عن النشاط البركاني الهائل مثل جبال كينيا وكينيا تاجارو والجون وغيرها التي تتناثر على سطح هضاب شرق إفريقية إلى الجنوب والشرق من بحيرة فكتوريا والمستطاب المائية العذبة الأخرى التي يبدأ منها الجريان النيل . ويرجح هذا الاعتقاد أن الذي يوغل من ساحل شرق إفريقية صوب قلب القارة في اتجاه هضبة البحيرات النيلية يصادف هذه الجبال عالية شامخة ، وقد توج الثلج قممها العالية المرتفعة . وربما لم يكن من محض الصدفة أن البلاد الواقعة جنوب بحيرة فكتوريا اليوم إسمها بلاد أنياموزي Unyamwezi ومعنى هذا الاسم بلاد القمر . وبهذا الإدراك وبذلك الصورة الجغرافية الرائعة التي حددت ملامح النيل أصبح بطليموس الجغرافي المرجع الأكبر الشامخ . ولعله عاش في فكرته الواضحة المنسقة التي كانت وظلت تعيش إلى القرن السادس عشر . ويمكن أن نتصور النتائج التي وصل إليها نهاية للمرحلة القديمة التي تطورت فيها صورة النيل من مجرد التخمين والتخيل إلى أن تحققت في حقائق تقترب من الحقيقة الكاملة إلى حد ما .

المرحلة الوسطى والتور العربي الإسلامي :

وإذا كنا قد اعتبرنا المرحلة القديمة قد انتهت بنشر المؤلف الذي سجل فيه بطليموس نتائج هامة وشامخة ، فإن ذلك لا يعني بداية مباشرة لمرحلة تالية من المراحل التي تتضمن الجهود التي استهدفت الكشف عن سر النيل والمعرفة بمنابعه . ويفهم ذلك على اعتبار أن أفكار بطليموس التي تجلت في القرن الثاني الميلادي ظلت تعيش في القرون التالية دون إضافات أو دون جهد مسجل يعبر عن محاولات جديدة على طريق الكشف الجغرافي . وربما

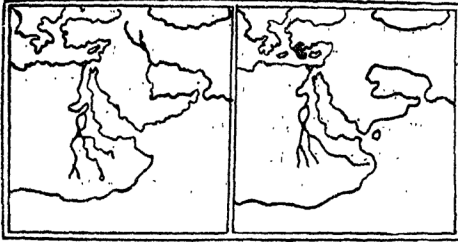
كانت هذه القرون التي لا يقل عددها عن ثمان قرون من القرن الثامن الميلادي بمثابة فترة من فترات التجدد التي بنيت عن الانصراف عن المغامرة أو الرحلة للكشف عن النيل ومناخية الاستوائية والحشوية . ونود أن نشير بهذه المناسبة الى أن العرب والنشاط العربي الذي تجل بعد ظهور الاسلام ، وكانت له فاعلية ايجابية لم يؤد الى نتائج أصلية عامة في مجال البحث عن النيل . والمفهوم أن التوسع العربي قد اتجه على اليا بس وأوغل في مساحات في اتجاهات كثيرة في آسيا وفي افريقية وفي أطراف من أوروبا . كما أنه اتجه عن طريق البحر والمسطحات المائية حتى أوغل الى الصين الهندية والصين . ومع ذلك كله فإن الأثر المباشر لكل ذلك التوسع لم يتمخض عن اهتمام بسر النيل . بل لعلنا نسجل أن انتشار القبائل العربية غير المقيد أو غير الخاضع لاشراف الدولة العربية الاسلامية في قطاعات من حوض النيل الأوسط عن طريق مصر أو عن طريق البحر الأحمر وتدفق القبائل في جماعات كبيرة واستقرارهم في الأرض السودانية فيما بين أوطان البجاة في شمال شرق السودان والبطانة والجزيرة وكردفان ودارفور لم يتجل بوضوح عن اضافة أو فكرة أو عن مجرد تمهيد لرحلة تستهدف الكشف عن سر منابع النيل . كما أن رحلات بعض الرحالة العرب لم تكن لها القدرة على أن تضع بين أهدافها سر النيل .

ومهما يكن من أمر فإن اهتمام العرب بالنيل قد توقف عن حد مراقبة الجريان وتسجيل المناسيب بقصد الاطمئنان الى الوفاء باحتياجات الناس والزراعة في أرض مصر . وما من شك في أن استمرار الدويلات المسيحية في جنوب مصر فيما حول النيل النوبي كان سببا من بين الأسباب التي ربما عللت عدم الاهتمام بالتوغل مع مجرى النيل والرحلة أو المغامرة في اتجاه منابع . وهكذا لم تظهر أى محاولة عربية للكشف عن سر النيل في أثناء القرون الخمسة الأولى من قيام الدولة العربية الاسلامية علي الأقل . ويعني ذلك أن العلم كان في أثناء هذه الفترة يجتر معلومات بطليموس التي اهتم

الرهبان خاصة بالمحافظة عليها . وكان العرب الذين كانت أقدامهم تزداد ثباتا على ساحل شرق افريقية ، والذين كانوا يعيشون في مصر قلب الدولة العربية الإسلامية ، وأولئك الذين تسربوا الى الأرض السودانية منذ حوالى القرن التاسع الميلادى لا يجدون القدرة على متابعة سر النيل . ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن نشاط العرب في البحر الخاضع لتوجيه الدولة العربية الإسلامية ، ونشاط العرب غير البحر الخاضع لتوجيه الدولة الإسلامية كلاهما لم ينتبه الى النيل على اعتبار أن الكشف عن منابعه ما زال في حاجة الى رحلة ومغامرة من أجل اضافات تجلو السر وتكشف النقاب عن حقيقة النابع .

ويمكن القول أن أول ما يطرأ على ذهن الباحث أنهم عندما دخلوا الى مصر ومارسوا الحياة فيها لم تنتقل اليهم عن أهل مصر تلك الرغبة التي كانت قد انتقلت من قبل اليونانيين والرومان وواصلوا السير على درب الكشف الجغرافى عن منابع النيل . ونحن على كل حال لا يجب أن نتصور أن ذلك مرجعه الى قعود العرب عن الاهتمام بالجغرافية ومسألة الكشف الجغرافى . ولكن قد يكون الانصراف عن كشف سر النيل له أكثر من سبب آخر . ويفهم ذلك على ضوء من العلم بأنهم قد سجلوا اهتماما حقيقيا بجغرافية الأرض ، وأدى توسعهم الكبير على طريق الياوس والماء الى توسيع الفكرة عن مساحات الأرض ومساحات المسطحات المائية . بل لعلنا نفهم ذلك أيضا على ضوء المحاولات الرائعة التي سجلها الجغرافيون العرب في شجال الوصف والجغرافية الوصفية لمساحات تلك الأرض المتفرقة . ويعنى ذلك أن انصراف الغرب من الاهتمام بالنيل وسر النيل ربما كان مرجعه لعوامل كثيرة حجبت عنهم ذلك الأمر ، والرغبة الموروثة في الكشف عن منابعه . ولعل من الغريب فعلا أن ينقل العرب أو يترجمون كتاب بطليموس الجغرافى الى لغتهم ، وأن يصبح مرجعا أساسيا لهم ، ولكنه بعد ذلك لا يدفعهم الى الاهتمام بالنيل وسر النيل الا فى حوالى القرن الثانى عشر الميلادى .

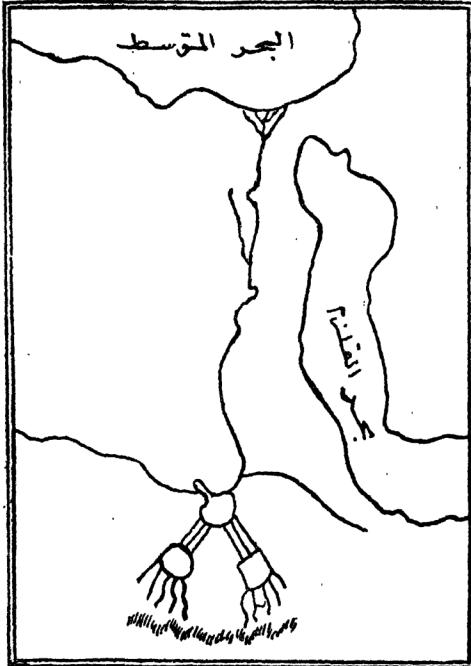
خريطة النيل



المسعودى

وإذا رجعنا الى خريطة البتاني (الفلكي) وخريطة المسعودى وقد رسم الأولى الرسام الفلكي المشهور فى حوالى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر . ورسم الثانية فى القرن العاشر نجد أنهما يتضمنان ما يصور بقايا فكرة بطليموس الى حد كبير . ومع ذلك فإن البحيرات التى تضمنتها خريطة بطليموس فى قلب أفريقيا لم يكن ثمة عناية بتضمينها ، وإن اكتفى الرسام ببيان النهرين اللذين يخرجان منها ويلتحمان لكى يتكون المجرى الرئيسى فى اتجاه الشمال . وتعتبر خريطة المسعودى عن مزيد من التشويه فى فكرة بطليموس . ولعل الأكثر غرابة بعد ذلك كله أن تأتى الاضافات التى سجلها الأديسى والخريطة التى تضمنت فكرته عن النيل ومناخه معبرة عن كثير من معانى الجهل والتشويه والنكسة بالنسبة للأفكار التى تضمنتها خريطة بطليموس .

خريطة النيل



ويمكن للباحت أن يسجل هذه المعاني وأن يصورها على اعتبار أن الخريطة التي رسمها الادريسي^(١) الجغرافي العربي قد تضمنت مجموعة من

(١) هو محمد الشريف الذي ولد في حوالى سنة ١١٠٠ ميلادية في

الأخطاء الجسيمة . وهي من غير شك جسيمة لأنها على أقل تقدير تشوه بعض الملاحظات الجغرافية التي كانت خريطة بطليموس قد تضمنتها منذ القرن الثاني الميلادي .

ويمثل **الحط الأول** في مجرى التشويه الذي أدى الى وضع أسوان على مسافة من منابع الاستوائية لا تتناسب مع الحقيقة بأى صورة من الصور . ذلك أن أسوان قد وضعت في حوالى منتصف المسافة بين المنبع وبين المصب . وتبين ذلك التشويه أيضاً في صورة مجرى النيل اللبى والطين الكبيرتين السفلى والعليا على نسوة المقارنة بين رسم بطليموس وريثم الادريسي لهما . والتشويه في حد ذاته تعبير عن عدم القدرة على الحساب الدقيق لدرجات العرض ، بقدر ما هو تعبير عن مجرد التدهور بالنسبة للفكر الجغرافى الذى كان سائدا فى عصر بطليموس الجغرافى .

ويمثل **الحط الثانى** فى متابعة الصورة التى عبر بها الادريسي عن الروافد الحشبية ونباتات النيل من الهضبة الحشبية . ومما لا شك فيه أنه قد رسم رافداً واحداً فقط لى يعبر عن تلك الينابيع . ونحن لا يمكن أن نتصور الرافد المعين الذى استهدف بيبانه ، ولا أن نتصور الرافدين الحشبيين الآخرين اللذين تقاضى عنهما نهائياً . وهذا تعبير آخر عن معنى من معانى التشويه ونقد الفكر الجغرافى الذى تجلت لحنه خبرات المرحلة القديمة من ناحية وتضمنته خريطة بطليموس الجغرافى من ناحية أخرى . وربما كان من الممكن أنه نتصور الحشبة المسيحية مقلقة على جغرافى عربى مسلم وأن نتصور المنزلة بها مستعصية على الرحلة والتجارة العرب المسلمين ، ومع ذلك فإن الادريسي قد تجنب فكرة بطليموس الأصلية تماماً ، أو على الأقل أوردتها مشوهة غير متناسقة مع مجرد الصورة القريبة من الواقع الجغرافى السليم . ويعنى ذلك أننا لن نجد عذراً يمكن أن نتلمس فيه ما يبرز ذلك الخطأ الذى شوه بعض الحقيقة عن الينابيع الحشبية .

الأندلس ، وتلقى العلم فى جامعة قرطبة وقد كتب مؤلفه ورسم خريطته المشهورة فى حوالى سنة ١١٥٠ ميلادية .

• • • **ولبنة الخطأ الثالث** في خريطة الإدريسي ما خلا في تصنيفه الفكرة القديمة العتيقة التي أعادت إلى الوجود فكرة تدفق الجريان النيل من منبع يقع في الغرب • المفهوم أنه قد أشار إلى ما أسماه جنيسل السودان على اعتبار أنه مجرى نهري كبير يمر على محور عام من الغرب إلى الشرق وأنه ينبع من المتابع الرئيسية يقترن بالنيل الذي يعتدل جريانه على المحور العام من الجنوب إلى الشمال • ويمكن القول أن هذه الفكرة إما أن تكون قد انحدرت إلى الإدريسي من العهد الفرعوني فإضافها إلى تصويره للنيل وروافده ، أو فكرة نقلت إليه مشوهة عن بعض العرب والمغاربة من أولئك الأوائل الذي تهافتت جموع قبائلهم إلى السودان • وفي جالة الاحتمال الثاني يمكن أن نقول أن رؤية العرب والمغاربة لمجرى النيل ورافده المعروف باسم بحر الغزال ربما كانت سببا في ظهور هذه الفكرة • ولعله عندما وصلت إليه كانت سببا أدى به إلى تصور الفكرة العتيقة من العهد الفرعوني مهمة وخطيرة ، وأن بطليموس قد تخلى عنها عن جهل منه بها • ويعني ذلك أنه في حقيقة الأمر كان ضحية للتضليل الذي أوقعه فيه تصوير الجريان والمجرى النهري لبحر الغزال وبعض الروافد التي تمر على محور عام من الغرب إلى الشرق •

أما **الخطأ الأخير** الذي تتضمنه خريطة الإدريسي فهو في حدود الأحباس العليا في قلب أفريقية الاستوائية ، حيث أضفى على البحيرات والروافد التي يتجمع الماء فيها والروافد التي تنساب منها ما يعبر عن كل معنى من معاني التشويه العام •

ومهما يكن من أمر فإن معالجة الإدريسي^(١) لوصف النيل وتصوير جريانه العام أضفى عن تدهور في التفكير العام • بل لعلنا نلمس أن معظم الإضافات التي تضمنتها المحاولات العربية عن ذكر النيل لم تكن صوابا • ونذكر على سبيل المثال الفكرة التي صورت بحيرة كبرى عند خط الاستواء

(١) - محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ١٣ ، ١٤ •

أطلق عليها اسم بحيرة الكورة ، كما صورت الماء خارجا منها الى النيل صوب الشمال والى نيل مقدشيو فى اتجاه الشرق والى نيل غانة فى اتجاه الغرب . ويذكر دكتور عوض أننا لا نعلم تماما أى الأنهار عنى بنيل مقدشيو . ولعل المقصود نهر جوبا ومصبه فى ساحل افريقية الشرقى عند خط الاستواء وعليه تقع بلدة مقدشيو ، أو نهر طانا ومصبه أبعد الى الجنوب من نهر جوبا . أو ربما قصد به نهر الزمبيزى لأن الأنهار الأخرى أقل من أن تقارن بالنيل . أما نيل غانة فيقصد به نهر النيجر . وكان أكثر جغرافى العرب يظنون أن منابع النيجر هى نفس تلك البحيرة التى ينبع منها النيل . ومن الغريب أن فكرة وجود بحيرة كبرى فى أواسط افريقية توزع الماء بالعدل بين أنهار عديدة بقيت الى القرن الماضى ، مع أن بطليموس نفسه نفى مثل هذه الفكرة وقال أن البحيرات لا يخرج منها غير نيل مصر وأن لنيل غانة مخرجا آخر (١) .

ولعل من الطريف حقا أن يصير تحويل كلمة نيل من اسم مطلق على مجرى النهر العظيم فى مصر والسودان الى مطلق له مدلول عام يعبر عما تعبر عنه كلمة نهر . وما من شك أن هذا التحويل والتعميم يعبران عن مدى تأثير الجغرافيين العرب العميق بصورة الجريان النهري فى النيل . أما فيما يتعلق بتلك البحيرة فهى من غير شك تعبر عن جهل حقيقى صارخ بحقيقة نظم الجريان المائى فى قلب افريقية وعلاقة المجارى النهرية المنتشرة على محاور متباينة صوب سواحلها المختلفة . ومع ذلك فربما انبثق الخطأ من مجرد التصور غير السليم للمساحة التى تتضمن المستنقعات فى حوض بحر الجبل والفضال . ويعنى ذلك أنه ربما كانت تلك الفكرة التى حملت لهم صورة تلك المستنقعات على مساحة تستغرق أكثر من ١٢ ألفا من الكيلومترات المربعة سبيلا لذلك التصور الخاطئ .

ويمكن للباحث أن يسجل في هذا المجال أن القرون التالية لظهور تلك الأفكار التي عبرت عن خبرات العرب بالنيل وتصويرهم للمنايع قد تأثرت من غير شك بتلك الأفكار ، كما تأثرت بأفكار بطليموس الجغرافى القديمة . ويمكن أن تعبر الخريطة التي رسمها ايجنوفيلي Egnovelli فى سنة ١٤٥٤ ، والخريطة التي رسمها فراماورو Framauero عن ذلك التأثير الشديد الذى تجمعت بموجبه تلك الأفكار . وما من شك فى أن احتمالات التناقض وعدم التناسق كانت تتمثل فى تلك الخرائط ، ومع ذلك فإنها تضمنت التعبير عن استمرار الرغبة الملحة فى تصوير النيل والكشف عن منابعه . ويمكن القول أن الخريطة الأولى قد تضمنت أخطاء خطيرة تعبر عن الجهل الفاضح بتفاصيل صورة الأرض والمعالم الرئيسية الشامخة فى شرق السودان . كما تضمنت تشويها يعبر عنه تقدير المسافة بين دنقلة والحبشة بحوالى ٥٠ ميلا . أما خريطة فراماورو فربما كانت أكثر وفاء بتفصيلات عن الجريان فى الهضبة الحبشية ، ومع ذلك فإنها تضمنت فى نفس الوقت كل ما يصور التشويه . ويعنى ذلك أن الاتصال الضخم الذى تمخض عن زحف مجموعات كبيرة من القبائل العربية واستقرارها فى مساحات يتضمنها حول النيل الأوسط ، أو على جوانب النهر وروافده الكثيرة لم يؤد إلى نتيجة سوى تصوير غير سليم عن منابع النيل من ناحية الغرب أو عن احتمال انسياب نيل النيجر (غانة) من نفس المنبع الذى ينساب منه النيل . ولا يعنى ذلك أن النيل العظيم وروافده الكبيرة لم تلتفت أنظار هؤلاء الواردين الى حوض النهر ، أو لم تشد انتباههم ولكن الذى نعينه أنهم فى الغالب لم تكن لهم القدرة على تصور احتمالات الترابط بين المجارى النهرية التى يتألف منها النيل ، أو حتى مجرد تصور احتمالات الترابط بين أجزاء المجرى الرئيسى للنيل . هذا بالإضافة الى علمنا أن واحدا من الرحالة العرب لم تكن لديه القدرة أو الفرصة التى تحمله من جنوب مصر أو من ساحل البحر الأحمر ، لى تتجمع له ولو بالرواية الأفكار التى تجمعت لدى هؤلاء العرب عن النيل والمجارى النهرية فى الأرض التى نزلوا إليها .



وإذا كان القرن الخامس عشر قد مضى على ذلك النحو الهزيل فما من شك في أن بداية عصر الكشوف الجغرافية الكبرى الذى كانت بدايته فى ذلك القرن لم يكن له تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوع الكشف عن منابع النيل . ويعنى ذلك أن عصر الكشوف الجغرافية الذى شهد نشاطا تمخض عن نتائج هامة فى مجال توسيع دائرة المعرفة الجغرافية باليابس والماء في

لم يتضمن ما يعبر عن رغبة في الكشف عن منابع النيل : بل لعلنا نشير الى أن العاملين في مجال الكشف الجغرافي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لم يكن من بين أهدافهم التوغل في قلب افريقية ، ولعلهم مارسوا النشاط من حولها وعلى أطرافها والجبهات البحرية التي شهدت نمو بعض النوايات التي ارتكزت عندها أقدم حملاتهم الكشفية وتضمنت كل معنى من معاني استقبال البحر واستدبار اليابس الافريقي في الظاهر غير المباشر .

وكان من الطبيعي أن تحظى أحياس النيل العليا ومنابعه التي تنساب من قلب افريقية وعلى أطراف من الهضاب العليا الوعرة الموحشة يمثل ما حظيت به سائر المساحات الافريقية التي أقامت الحرافات عليها ستارا وحجبا كثيفا . هذا بالإضافة الى أن ظهور الامبراطورية العثمانية ونشاط العثمانيين وسيطرتهم على مصر والساحل السوداني في أثناء النصف الثاني من القرن السادس عشر قد تمخض عن نتيجتين خطيرتين تكفي كل نتيجة منها على انفراد لأن توقف الرغبة في المعرفة بالنيل والكشف الجغرافي ، ولأن تسدل من دونها الحجب ، وتمثل النتيجة الأولى في دور العثمانيين الهدام الذي أدى الى التدهور العلمي والثقافي والحضارى بصفة عامة في كل مساحات الأرض التي تضمنتها الامبراطورية . أما النتيجة الثانية فتتمثل في دورهم المضاد لنشاط الأوروبيين وغير المسلمين وجنابهم من ممارسة الملاحة في البحر الأحمر شمال خط عرض جدة . ويعنى ذلك أنه في أثناء القرن السادس عشر والسابع عشر لم يكن بمقدور مفاخر من المسافرين أن يتخذ طريقه صوب أعالي النيل عن طريق مصر أو عن طريق الساحل السوداني ، وكأنهم بذلك أقاموا سداً منيعاً من حول بعض الطرق الرئيسية المؤدية الى أعالي النيل ، والتي تجمعت عن طريقها كل المعلومات التي تمخض عنها النشاط الذي استهدف الكشف عن سر النيل من قبل .

هكذا تضاعفت نتائج السياسة الأوروبية التي تمثلت في التشبث بالأطراف والنوايات والانصراف عن التوغل في الداخل للوحش الظالم

المجهول ونتائج السياسة العثمانية الغاشمة على تجميد سر النيل . وربما كان القرن السادس عشر بالذات أخطر فترة يمكن أن نشين فيها كل معنى من معاني التجرد واستمرار الاعتماد على الأفكار القديمة المنحدرة من وصف بطليموس الجغرافى وغيرهم من الجغرافيين العرب الذين شوخوا بعضا من جوانب الحقيقة . أما القرن السابع عشر فقد شهد تغيرات طفيفة كانت تمهد للعودة الى التفكير فى النيل وسر منابع النيل التى ما زالت مستعصية . وكان البرتغاليون هم الذين قد أمسكوا بطرف الحيط من جديد عندما تأتت لهم الفرصة عن طريق الاتصال بالحبشة المسيحية . وقصة الاتصال بالحبشة ترجع الى حوالى أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلادى فى أثناء مراحل نشاطهم المبكر . ويمكن القول أنهم حققوا مع الحبشة صورة من صور التحالف المبني على كونهم مسيحيين ، ورغبة منهم فى كسر شوكة المسلمين . ومن الجائز أن يكون التحالف قد أدى دوره فى بعض الاتجاهات عندما استعان امبراطور الحبشة (داود) بالبرتغال ضد المسلمين من الدناقل . ولكنهم أفسدوا علاقاتهم بالأحباش المسيحيين عندما حاولوا تحويلهم من المذهب الأرثوذكسى الى المذهب الكاثوليكي . وكان ذلك مدعاة لأن ينقض كل القرن السادس عشر دون أن يحقق البرتغاليون أى ما يمكن أن يزود معرفتنا الجغرافية بالروافد النيلية فى الهضبة الحبشية .

ونذكر من الرحالة البرتغاليين الذين سجلوا رحلاتهم فى القرن السابع عشر الأب بدروبايز Pedro Paez . وقد قام بهذه الرحلة الى الحبشة فى حوالى سنة ١٦١٥ ميلادية^(١) وعاوناه الأحباش فى متابعة النيل الأزرق ، من منطقة جبال سكال Sakala . ويبدو أنه شاهد الرافد جما Jemma

(١) يذكر لويو أن الرحلة كانت فى سنة ١٦١٣ ومع ذلك فإن التقرير الذى نشر فى الفاتيكان فى روما سنة ١٩٥٢ حدد تاريخها فى ٢١ ابريل سنة ١٦١٨ . أما بروس فقد أشار الى أنها قد تمت فى سنة ١٦١٥ .

وتصور أنه ينساب الى بحيرة تانا^(١) . كما حاول الأب جيريمولوبو Jeronimo lobo أن يمارس رحلة في الهضبة الحبشية بداها في حوالى سنة ١٦٢٢ من لشبونة . ويمكن القول أنها لم تتم لأن الطريق الذى تخيره بحيث يبدأ من موقع على ساحل شرق افريقية لم يكن مناسباً . وقد عاود الكرة فى سنة ١٦٢٥ فاختار طريقاً جديداً يبدأ من ميناء صغير على ساحل البحر الأحمر ، وصعد الحافة الشرقية الوعرة الى أن أدرك الأرض التى يجرى فيها النيل الأزرق . وقد سجل وصفاً طيباً للبحيرة وللرافد الذى ينساب اليها ولصورة الفيضان وارتفاع المناسيب الذى يترتب على زيادة المطر فى موسم الصيف . ولعل من الجائز أن تكون هذه الرحلات قد صورت الجريان النيل فى الهضبة الحبشية ، ومع ذلك فإن الحويلة التى تمخضت عنها لم تؤد فى نفس الوقت الى مزيد فى تفاصيل الصورة التى أوردها بطليموس الجغرافى . وربما كان دليلاً على أن معظم البيانات التى تجمعت من الهضبة الحبشية ومن اتصال البرتغاليين بساحل شرق افريقية لت تكن مؤدية الى صورة حقيقية عن قلب افريقية بصفة عامة ، وعن النيل بصفة خاصة .

ويمكن القول انهم على كل حال ربما أدوا الى تحويل خطير فى الفكر الجغرافى عامة ، لأنهم سلطوا الأضواء على الحبشة والمنابع الحبشية . وكان ذلك مدعاة لأن يصبح النيل الأزرق فى أثنائه فترة تالية فى صورة المنبع الرئيسى للنيل . ويعنى ذلك أنهم قد أدوا الى انحراف خطير عن النظرية الموروثة منذ عصر بطليموس الجغرافى وقللوا من أهمية النيل الأبيض والأجاسر الاستوائية كمنابع رئيسية للنيل . ويمكن للباحث على كل حال أن يتابع ذلك التحول من مجرد الاحساس بالاهتمام الزائد الذى تحمست له أوروبا

(١) رافد جما الذى يقصده ليس له علاقة فى الغالب برافد النيل الأزرق المعروف حالياً باسم نهر جما لأن هذا الرافد الأخير لا يصب فى تانا بل لعله يتصل بالنيل الأزرق على مسافة أكثر من مائة كيلو متر من قم النهر الذى يخرج من البحيرة .

فى القرن الثامن عشر، وتمكن من رحلة جيمس برويس المشهورة : أما حصيلة البرتغاليين فقد تمخضت على كل حال عن خريطة مشهورة رسمت فى سنة ١٦٨٦ فى أمستردام رسمها دابيز Dapper ، وهى كفتا-قلندا تعبر عن جملة الخطأ الذى اغتتهى إليه جهته البرتغاليين وإتصالاتهم فى الحبشة من ناحية ، وفى مساحات من قلب إفريقيا من ناحية أخرى .

المرحلة الحديثة والاجتهاد الأوروبي

ومهما يكن من أمر فإن المحاولات البرتغالية قد أذكت الحماس والاهتمام فى نفوس الأوروبيين فى القرن الثامن عشر الميلادى ، وما من شك فى أن فرنسا كانت قد بدأت فى توجه اهتمامها منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادى ، ولعلها انتهزت فرصة تمثلت فى حاجة إمبراطور الحبشة لجراح فسيرت الجراح الفرنسى جاك شارل بونسية Jacques Poncet .
ومعه الأب الفرنسى برفدنت Brevedent إليه ، وكان طريقه من ناحية مصر حيث انتهى الى سينار فى سنة ١٦٩٩ ، وقد زميلة الأب برفدنت ، ومن هناك واصل الرحلة ووصل الى الحبشة وقدم المعونة الطبية الممكنة ثم عاد لبحث تأييد الاحسان بالعداء الشديد ، وقد حاول مرة أخرى أن يصلها بطريق البحر الأحمر ، ولكنه فشل فى تحقيق أهدافه التى تجمعت حول توسيع دائرة المعرفة الجغرافية بالحبشة ، وربما تكرر فشل فرنسا مرة أخرى مثلاً فى فشلها فى إقامة بعثة دبلوماسية فى الحبشة ، ومنع ذلك فان هذا الفشل ألقى روح الرغبة الملحة فى قلب فرنسى آخر هو جوزيف لارو Joseph la Roux . وقد حاول فى سنة ١٧٣٩ المرور بطريق مصر الى الحبشة ، ولكنه لم يصل الى أبعد من بربر على النيل النوبى ، كما فشلت محاولة أخرى عن طريق البحر الأحمر انتهت به الى الاعتقال بواسطة الأسطول البريطانى والنهب الى السجن فى لشبونة .
وما من شك فى أن حصيلة كل هذا الجهد الذى أنفقت عليه تلك

الرحلات بحقنا إلى جسيلة من دوليات جمهورية قنصلية في نيل في مصر
 عن منابع النيل قد انتهت إلى نتيجة ايجابية . وتمثل هذه النتيجة في
 محاولة دانفيل Danville رسم خريطة للنيل . ويبدو أنها قد نشرت في
 أول مرة في سنة ١٧٢٩ ، ثم أعيد نشرها في سنة ١٧٧٢ بعد اجزاء
 تعديلات كثيرة عليها بينت اقتراب بعض البيانات التي تتضمنها من الحقيقة .
 ولعل من الطريف حقا أنها جاءت لكي تمثل كثيرا من الأخطاء التي تضمنتها
 محاولات البرتغاليين في القرن السابع عشر . ومع ذلك فإنها بدورها قد
 تضمنت بعض الأخطاء الخطوة ، ونذكر منها التشوية في النيل النوبي
 والاقتراب بمجرأ حوالى ٢٠ ميلا من خط ساحل البحر الأحمر . كما
 تضمنت خطأ جسيما آخر يتمثل في وضع البحيرات اللتين ينبع منهما النيل
 من قلب افريقية جنوب خط الاستواء بجوالى ١ درجت عرضية ولعلنا
 نذكر أنها كانت على كل حال أول خطوة على الطريق السليم ، لأن دانفيل
 عاد الى بعض الأفكار التي كانت قد تخلت عنها معظم المحاولات السابقة إلى
 استهدفت رسم خريطة كاملة لمجرى نهر النيل . ويعنى ذلك أن يمكن أن
 نعتبر خريطة دانفيل من الخرائط الأساسية التي تتضمنها هذه المرحلة
 الوسطى من مراحل الكشف الجغرافى عن سر النيل . وقد تفوق أهميتها
 أهمية خريطة الإدريسي التي قلنا أنها جمعت جملة كبيرة من الأخطاء
 الجسيمة .

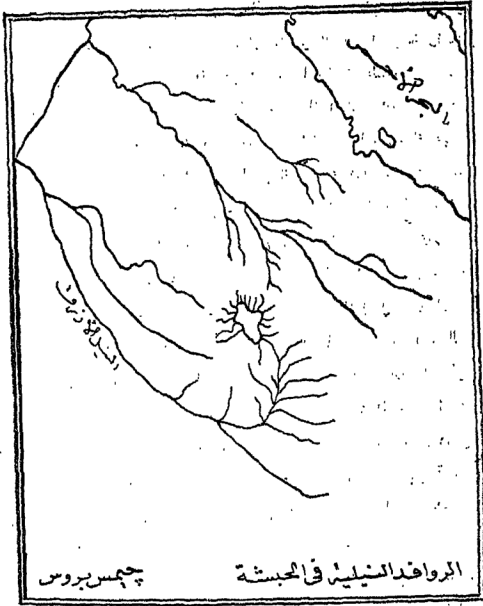
ويمكن أن نتصور هذه النتائج كلها قيمة ومفيدة ، على اعتبار أنها
 وجهت أهم رحلة في أثناء النصف من القرن التاسع عشر إلى الهضبة
 الحبشية . هذه الرحلة هي التي قام بها جيمس برويس الاسكتلندي الذي
 حظى بشهرة عامة على اعتبار أنها بداية حقيقية تعبر عن الرغبة الملحة
 السائدة في أوروبا في الكشف عن منابع النيل . ومع ذلك فجدد بنا أن
 نشير إلى أنه ليس أول بريطاني يسير على هذا الطريق ، لأن النصف الأول
 من القرن الثامن عشر قد شهد بريطاني آخر هو الدكتور ريتشارد بوكوك



Richard Pococke ، يقوم بمحاولة استهدفت كشف منابع النيل • ولعل من الجائز أن نذكر أنه لم يتمكن من التوغل الى أكثر من الشلال الأول ، ولكنه تمكن من جمع وتسجيل بيانات علمية عن الصور النباتية في مصر • ولعل النتيجة التي وصل اليها بوكوك كانت الدافع الذي أذكى الحماس الذي وجه بروس الى رحلته المشهورة • وقد لجأ بروس الى تعلم اللغة العربية والتركية لكي تسهل له مهمته الخطيرة • وشهدت سنة ١٧٦٨ بداية الرحلة

عندما وصل الى الاسكندرية مع رفيق ايطالى . وقد سار فى اتجاه الجنوب الى أسوان حيث عبر الصحراء ، ثم وصل بطريق البحر الى جدة واستقر بها حوالى أربع شهور . والمفهوم أنه توجه منها بطريق البحر الى مصوع وصعد المرتفعات الى غندار العاصمة . وقد قدمت له المعاونة التى حملته الى الموضع الذى شاهد منه النيل الأزرق وبحيرة تانا . وما من شك فى أنه صور فى دقة بالغة صورة الجريان فى النيل الأزرق ، كما حدد بدقة كبيرة منبع النيل الأزرق عند خط العرض ٢٥ ٥٥ ١٠° وخط طول ٢٠ ٥٥ ٣٦° شرقا . كما عنى أيضا بتحديد ارتفاع بحيرة تانا عن مستوى سطح البحر وقدره بحوالى ٤٨٧٠ قدما . وكانت رحلته فى طريق العودة فرصة طيبة حققت له متابعة الحيز الذى يتضمن الجريان فى النيل الأزرق الى موقع اقترانه بالنيل الأبيض ، وذلك قبل أن يتابع الاتجاه صوب الشمال الى كرسكو عبر الصحراء الحارة ثم الى مصر . وما من شك فى أن هذه الرحلة التى استغرقت فترة تتضمن ثلاث سنوات من سنة ١٧٧٠ الى سنة ١٧٧٣ ، كانت نتائجها تتناسق مع البيانات التى تضمنتها خريطة الفرنسى دانفيل المنشورة فى سنة ١٧٧٢ . كما كانت مؤدية الى ايمان مبكر بقيمة موقع مصر الجغرافى من حيث الاشراف على طريق الملاحة فى البحر الأحمر الى الهند^(١) .

ويمكن القول أن الرحلة المشهورة الى الحبشة لم تكن هى وحدها ختام الرحلات فى القرن الثامن عشر ، ولكن هناك رحلتان هامتان على الأقل من حيث التعبير عن حملة من الاصرار على كشف منابع النيل . والرحلة الأولى قام بها سونينى Sonnini الذى حاول أول الأمر أن يحقق رحلة عبر القارة على محور عام من الشمال من خليج سدره الى الجنوب الى رأس الرجاء . وما من شك أن تعديلات قد طرأت بوحى من وزارة الخارجية الفرنسية أدت



بها الى مجرد محاولة للكشف عن منابع النيل . وقد وصل سونيني الى
أسوان أو جنوبها بقليل وبدأ في تجميع معلومات وبيانات من شأنها أن
تعمق المعرفة الجغرافية بمصر العليا . ويعنى ذلك أنه لم يتمحض عن نتيجة
ايجابية في مجال الكشف عن منابع النيل ، ولكنه عبر من ناحية أخرى عن
معنى جديد للكشف الجغرافي ، وهو جضع المعلومات التي تنمي المعرفة
الجغرافية بأقليم من الأقاليم التي يتضمنها حوض النيل . أما المرحلة الثانية
فقد قام بها وليم جورج برون الانجليزى

William George Browne

والذى تخير الطريق الذى تمر به القوافل من أسبوط فى اتجاه الجنوب • ولقد بدأ رحلته فى حوالى صيف سنة ١٧٩٣ فى الطريق الى دارفور • ولعل من الجائز أنه عانى من الطريق الوعر فى الصحراء الحارة ، كما عانى من الاحساس بأحاسيس السجين فى دارفور على حد تعبير جلستون • ومع ذلك فإن الألم الحقيقى الذى عاش فيه هو أنه لم تقدم له التسهيلات بل لم يسمح له بالاتجاه شرقا صوب النيل الأبيض والهضبة الحبشية • ومع ذلك فإنه من غير شك قد سجل بعد عودته بطريق درب الأربعين ، بحثا هاما وأصيلا يمثل نمودجا رائعا لدراسة جغرافية دارفور •

وهكذا كانت تلك الرحلات التى شهدتها تلك الفترة الأخيرة قد جمعت المعلومات والبيانات التى مكنت وليام سون من رسم الخريطة المشهورة فى سنة ١٨٠٠ • وقد تضمنت المعلومات التى عمقت المعرفة بدارفور ، كمناصير المنايع الحبشية • ولعل من الجائز أن نذكر بعد ذلك كله أنها تجتو من ناحية أخرى عن كل معنى من معانى الجهل بالمنايع الاستوائية • بل لعلها تبين الخروج الصارخ عن فكرة بطليموس ، ثم عودة دانفيل الى تسجيلها مرة أخرى • ويعنى ذلك أنها ربما عبرت عن عودة غير طبيعية لفكرة جريان المنايع الأساسية للنيل من الغرب • ونحن على كل حال نؤكد أن نهاية هذه المرحلة كانت قد تحققت دون أن يصل البحث أو أن تصل الرحلة أو المغامرة إلى كشف سر النيل •

مصر في السودان وتشبيط الكشف عن المنابع الاستوائية :

ومع البدايات المبكرة للقرن التاسع عشر الميلادي ظهرت وتجمعت عدة عوامل هامة كان من شأنها خلق وتوجيه ودعم الجهود عن طريق الكشف الجغرافي في القارة الافريقية عامة وحوض النيل بوجه خاص . وجدير بالذكر أن هذه العوامل قد أثبتت من ظروف جديدة تماما ليس بينها وبين الظروف القديمة أدنى صلة . ومع ذلك فإنها قد تكون معبرة تعبيراً حقيقياً عن الوجه الآخر لبعض الدوافع والملايسات التي كانت تشكل الظروف القديمة قبيل القرن التاسع عشر . ويتمثل العامل الأول في صورة الفعل الايجابي الذي تمخض عن ممارسة مصر سياسة جديدة قوامها التوسع جنوباً صعيداً مع النيل، في الأقاليم السودانية . نجن بطبيعة الحال لا نجد مجالا لأن نفكر أو تلقى الأضواء على الدوافع التي أدت الى ذلك الفعل ودعمه ولكن الذي لا شك فيه أنه قد تمخض عن نتيجة هائلة . وأقل ما يقال في شأن هذه النتيجة هو إقامة الحكم المنظم السليم وتحقيق كل أسباب الأمن والطمانية في قطاع من حوض النيل الأوسط . ويكتفى الباحث في هذا المجال بتصوير أجاسيس الخوف والرعب وعدم الاطمئنان التي كانت تنتاب بوركهارت في زحلته رحلته المشهورة في النوبة في أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك على اعتبار أنها تعبر عن عدم قدرة النظام القبائلي الذي كان يتمثل في الأقاليم السودانية على منح الرحلة والرحالة شعناً من الثقة والطمانية . ويعنى ذلك أن توسع مصر وقيام نظام للحكومة لم تشهد الأقاليم السودانية مثيلاً له من قبل . وقد كفل الأمن الذي يظاهر الرحلة أو المغامرة ، ويؤمن ظهر المغامر في مساحات جديدة مغلقة عليه لا يدرى من أمر خباياها وخبايا الناس فيها شيئاً . بل لعل التوسع والنظام الجديد قد أدى الى نقل القاعدة الأمامية للكشف الجغرافي عن منابع النيل من أسوان الى مواقع جديدة كالخرطوم على مقربة من الأجزاء الصالحة للملاحة في النهر . كما أن كل نقطة من مناطق الارتكاز التي أسهمت في تأسيسها الادارة

الجديدة ، كانت بمثابة موقع من المواقع الأمامية التي تستند إليها المغامرة في المنطقة المحيطة بها .

أما العامل الثانى فقد تمثل فى التغيرات الجذرية التى آكسبت الرغبة الأوروبية فى الاتصال بأفريقية والكشف عن المساحات المجهولة فى هذا القلب صورة جديدة . وكانت هذه الصورة الجديدة التى حولت السياسة الأوروبية من اتجاه الى اتجاه آخر تنميتها وتذكيها الروح الجديدة التى توسمت فى المساحات والأرض الأفريقية مجالا للاستعمار والتعمير وزيادة حجم الأسواق والتسويق . وما من شك فى أن هذا التحول الذى انطلقت بموجبه السياسة الأوروبية من نقط الارتكاز والنوايا ومناطق التجمع فى الجيوب المحدودة المساحة المتناثرة على أطراف القارة وسواحلها وشرومها صوب الداخل ، كان يقتضى تحسس الطرق وتقصى الحقائق وجمع البيانات التى تكشف عن وجه المساحات الجديدة التى انعقدت عليها الآمال . وقد شاهدت أوروبا فى ذلك الحين الجمعيات والهيئات التى كانت ترنو الى الكشف الجغرافى وترعاه وتموله . بل لقد سارت الحكومات على نفس الطريق بحيث وجهت صراحة نشاط المغامرين ، وفرضت حمايتها على حصيلة هذا النشاط . وهكذا لم تجد الروح الاستعمارية الامبريالية التى بدأت تتبلور فى الأقطار والدول الأوروبية وسيلة للدخول الى افريقية ، الا فى أعقاب الكشف الجغرافى والمستكشفين .

ومهما يكن من أمر ، فان كل عامل من هذين العاملين قد مهد السبيل لكشف منابع النيل ورفع الحجاب الذى طالما حاول الانسان منذ وقت طويل شجبه عن سر النيل ومسأله المستعصية . ويبدو أن الادارة المصرية فى السودان قد عقدت العزم منذ سنة ١٨٢١ على ممارسة الكشف الجغرافى ، وعلى تعميق المعرفة الجغرافية بالأرض التى يصير التوسع فيها . ويمكن أن نتبين حقيقة هذا العزم من تجمع العلماء من مختلف الجنسيات^(١)

(١) كان من رفقاء حملة اسماعيل سنة ١٨٢١ كايو ومساعداه ليتورزك

ضمن الحالة: الفتح - ومن مجموعة التقاليد العلمية التي سجلت في مذكراتهم
وكتبهم المنشورة . ونكتفي في هذا المجال بالإشارة إلى رحلة كايو
Fredric Caillaud الفرنسي التي سجلت درساً زائلاً في جغرافية بعض
مساكن السودان (٢) . كما نشرنا في "أن حالة الأمن الملمس قد جذبت
مجموعة كبيرة من الرحالة التي زارت السودان - فيما بين سنة ١٨٢١ وسنة
١٨٥٠ (٣) ، وسجلت نتائج أصيلة قصص عن دروس أصيلة في جغرافية
السودان - وخص الفيل الأوسط . وما من شك في إتمام كل رحلة من هذه
الرحلات وأغاسيس الأمن التي كان يحس بها كل مغامر من هؤلاء المغامرين ،
كان منعة لتشجيع ودفع الرحالة صوب الكشف عن منابع النيل وقلب
أفريقية . وقد حقق هـاي رحلة في النيل الأبيض استغرقت حوالي ٤٨ ساعة
جنوب فوق الخرطوم في سنة ١٨٢٤ ، كما قام لينان دي يلفون برحلة
أخرى في النيل الأبيض ووصل فيها إلى خط العرض ٤٢ ٥١٣ ثم تقدم إلى
أطراف أرض الشلك (٤) . ومن الجائز أن تكون هذه الرحلة الأخيرة قد تمت
تحت رعاية الجمعية الأفريقية البريطانية في سنة ١٨٢٧ ، ولكنها في نفس

Letorzec ورتشي Rieci وكورنر الإنجليزي وزميله كونستات Constat
وذكولي الإيطالي وزميله سيجانو Segato الإيطالي وأنجلش الأمريكي
وزميله برادش Bradish .

Caillaud, F. : Voyages A Meroé et au Fleuve blanc. (٢)
(4 Vol.), Paris 1836.

(٣) نذكر من هؤلاء الرحالة لينان دي يلفون البلجيكي (١٨٢٧)
والفرنسيان كادلفين وبروفيري Cadalvene & Breuvery (١٨٢٩)
روبل الألماني Ruppell (١٨٢٩) هوسكنز Hoskins (١٨٢٣)
وكومب الفرنسي (١٨٢٣) وهلويد Holroyd الإنجليزي (١٨٣٦)
بالم (١٨٣٧) روسجير الألماني Werne (١٨٣٧) فرن Russger
الألماني (١٨٣٩) وبرون روليه الفرنسي (١٨٤٣ - ١٨٤٥) ليسيوس
الألماني (١٨٤٤) بترك الإنجليزي (١٨٤٥) وتريمو الفرنسي Tremaux
(١٨٤٨) وميلي Melly الإنجليزي (١٨٥٠) .

Bellefonds, L. : Journal of A Voyage on The Bahr-EL. (٤)
Abiad, J R G S 2, London 1832.

الوقت كانت تتجاوب مع رغبتك بصور وتحقق بالتمهيلات والإيمان الذى تحققه فى ربوع الأقاليم السودانية . وقد أصبح رفاعه رافع الطهطاوى عن رغبة مصر الملحة فى الكشف عن منابع النيل : على اعتبار أن محمد على كان يسعى الى الهدف على نفس الطريق الذى سار فيه مشاهير قدماء ملوك مصر (١) .

ومعنا يكن من أمر فان الفترة من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ تقدر شهدت العمل الايجابى الذى استهدف الكشف عن منابع النيل الاستثنائية . وتمثل هذا العمل الايجابى فى ثلاث رحلات قام على رأسها البكباشى سليم الضابط المهنرى الذى وصفها فى مذكرات وكتب موافقته من الاجانب بالقدرة والكفاءة وادراك حقيقة المهمة التى نهضوا بها . وكانت هذه الحملات تتبع طريق النيل وتستخدم السفن المجهزة تجهيزا يلائم الرحلة الطويلة . ونود أن نذكر فى هذا المجال أنها لم تكن تعبر عن معنى واحد من معنائى الغزو المسلح أو القهر للمناحات التى وصلت اليها بل انها استهدفت المعرفة الجغرافية أولا وأخيرا . وخدمة العلم . وكانت كل رحلة من هذه الرحلات الثلاث كفيلة بأن تحقق اضافات تعمق المعرفة الجغرافية بالنيل والأرض التى تقع على جانبيه (٢) .

وكانت الرحلة الأولى فى الفترة من ١٦ نوفمبر سنة ١٨٣٩ الى ٣٠ مارس سنة ١٨٤٠ فى اتجاه الجنوب . وقد رافق المهندس الفرنسى ثيبر Thibaix قبطان سليم وغيرهما من أعضاء الرحلة . ويمكن القول أن هذه الرحلة قد وفقت توفيقا كبيرا لأنها أوغلت الى ما وراء أوطان الشك وعبر أرض النوير والدنيا ووصلت الى خط العرض ١٠ ° ٦ شمالا . ويمكن

(١) رفاعه رافع الطهطاوى : مناهج الألباب المصرية فى مباحج الآداب المصرية . القاهرة صفحة ٢٤٢ .
(٢) نسيم مقار : البكباشى المصرى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل - القاهرة ١٩٦٠ .

تسجيل يوم ٢٧ فبراير سنة ١٤٨٠ على اعتبار أنه اليوم الذى وصلت فيه رحلة بكباشى سليم الأولى الى أقصى توغل فى بحر الجبل . وقد تمكنت الرحلة فى طريق عودتها أن تكشف الجنب عن مجرى السوياط قبل أن ترجع الى الخرطوم .

اما الرحلة الثانية فقد قامت فى يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٠ بقيادة بكباشى سليم مرة أخرى ورافقه العلماء سابتيه Sabatier ودارنو D. Arnaud الفرنسيان والألماني فرن Werne . وما من شك فى أن الدوافع اليها كانت علمية لأنها استهدفت مزيدا من المعرفة ومزيدا من التوغل . وقد سارت الحملة فى نفس طريقها السابق الذى تابعت المسير عليه ، ولكنها أخذت فى اعتبارها التوغل جنوبا الى خط عرض ٤٢ ° ٥٤ شمالا . وقد سجل فرن وغيره معلومات كثيرة تفصح عن عمق الكشف الجغرافى والاهتمام بالصورة الجغرافية التى تعبر عن تلك المساحات الجديدة، والتى عاشت فى الظن والتخمين بضعة آلاف من السنين . وهى على كل حال كانت قد تمخضت عن أول وصف عام شامل لأوطان البارى بعد أن أجرت اتصالات مباشرة بالسكان وبسلطانهم . وقد عادت هذه الرحلة مرة أخرى الى الخرطوم فى ١٨ مايو سنة ١٨٤١ مسجلة انتصارا علميا رائعا ، كانت له قيمته فى المحافل العلمية الجغرافية فى معظم الدول الأوروبية .

ثم كانت الرحلة الثالثة التى سبرت تحت قيادة بكباشى سليم فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤١ تعبيراً جديداً عن اصرار ومثابرة فى مجال الكشف الجغرافى ومواصلة توسيع دائرة المعرفة الجغرافية بالنيل فيما وراء الموقع الذى وصلت اليه الحملة الثانية . وقد رافق دارنو الفرنسى هذه الرحلة لكى يتم الخريطة التى رسمها ، ويزودها بمزيد من التفاصيل . ولعل من الجائز أن نذكر أنها لم تكن موفقة هذه المرة حيث فقدت القدرة على التوغل الى أبعد من خط العرض ٤٢ ° ٥٤ الذى وصلت اليه فى الرحلة السابقة . ومهما يكن من أمر فإن الرحلات قد تمخضت عن حصيلة فى مجال دراسة

طبيعة النهر، وصورة الجغرافية ونجالت درامتيه، القبائل والجماعات، والشعوب والأوطان التي تمش فيها على جانبي النيل (١). كل هذا بالإضافة إلى خريطة لحوض النيل الأبيض بمقياس ١ : ٣٠٠٠٠٠. اشتراك فيها دارنو وسابتيه وأخرى بمقياس ١ : ٩٠٠٠٠٠ رسمها دارنو. وثالثة لحوض النيل كـ بمقياس ١ : ٩٠٠٠٠٠ إلى خط عرض ٤٢. ٥٤ شمالاً. كما أدت هذه الرحلات مرة أخرى إلى تمهيد الطريق المزيد من الرحلات التي استهدفت كشف منابع النيل فيما وراء خط ٤٢. ٥٤. وتود أن يشير في هذا المجال إلى أن توقف بكباشي بسليم، بل وعدم قدرته على تحقيق نتائج جديدة في رحلته الأخيرة التي عاد بها في ٦ مارس سنة ١٨٤٢ إلى إيغوطيم، إنما كان مرجعه في حقيقة الأمر إلى تعذر الملاحة جنوب الموقع الذي بلغه حيث يتحول النهر إلى صورة جديدة تتخلله الجنادل والمدايع والعقبات، وهذا بالإضافة إلى نتائج المتاعب التي أفقدته عدداً كبيراً من الرجال الذين اختبوا معه في الرحلة.

وإذا كانت الإدارة المصرية قد تابعت السياسة الموروثة في مجال الكشف الجغرافي وكشف الحجب عن مجرى النيل إلى مقدمات الأوض الصاعدة إلى الهضبة الاستوائية، فإنها من ناحية أخرى مكنت نفسها كثيراً من الرحالة

(١) سجل كل عالم من العلماء الذين رافقوا بكباشي بسليم في كل رحلة من رحلاته الثلاث حصيلة ضخمة عن جغرافية المساحات الجديدة التي وصلوا إليها. ويمكن للباحث أن يضور هذه الحصيلة على اعتبار أنها عمقت المعرفة الجغرافية عميقاً كبيراً. وأهم هذه الكتب التي تضمنت التقارير عن: Thibaut : Expedition-Egypte du Nil Blanc (Bulletin de la Societe geographie Tome XVI Paris, 1841).

= D. Arnaud, Documents et Observations sur le cours du Bahr-El-Abiad ou du Fleuve Blanc, Paris, 1843.

Werne, F. : Expedition to discover The Sources of The White Nile in the years 1840 — 1841 Translated by Charles William, London 1849.

سليم قطان : الرحلة الأولى للبحث عن ينبع البحر الأبيض (تعريب محمد منعمود) القاهرة ١٩٢٢.

من ممارسة الزيارة والتوغل والانتشار على محاور متباينة فى أنحاء مختلفة
من أقاليم السودان • وما من شك فى أن كل مغامر من هؤلاء المغامرين
قد زودته الإدارة بأمر يتضمن التوصية بتقديم التسهيلات التى تصل به الى
تحقيق أهدافه فى المساحة التى تستهدف زيارتها وتعميق المعرفة الجغرافية
بها • ولعل من الجائز أن نضرب لذلك الجهد الحر الذى نهض به رحالة من
مختلف الجنسيات مثلا بثلاث رحلات هامة • وهذه الرحلات لى رحلة بالم
Pallme ورحلة بران روليه Brun Rallet ورحلة جون بتريك
John Patherick • ونذكر فى مجال الحديث عن رحلة بالم التى
تضمنت جولة طويلة استغرقت حوالى ١٩ شهرا فى كردفان ، أنها قد حققت
كل ما من شأنه أن يعمق المعرفة بجغرافية كردفان وتاريخها وحياة السكان
من الغرب وغير العرب • ويمكن القول أن بالم الألمانى الأصل كان من
أفضل النماذج التى تعبر عن قطاع من الأوروبيين الذين مارسوا الرحلة من
أجل تجميع المعلومات التى تحقق أهدافا تجارية • ولعله يعبر عن المعنى
العام للرغبة الأوروبية التى استهدفت فتح الأسواق فى الأرض الأفريقية
عامة وتوسيع دائرة توزيع المنتجات الأوروبية • وإذا ما أضيفت الحصيلة
العلمية التى جمعها بالم فى كتابه المشهور الذى ترجم الى الانجليزية فى
سنة ١٨٤٤ (١) الى ما جمعه روبل Ropell وروسيجير Russeger
عن نفس المساحات ، كان الناتج من العمق والأصالة الى حد يعبر تعبيرا
حقيقيا عن معرفة كاملة بقطاع كبير من الأرض التى يتضمنها حوض النيل
جنوب خط عرض الخرطوم •

أما الرحالة الفرنسى بران روليه الذى كان يعمل هو الآخر بالتجارة

(١) نشر اجنتيوس بالم Agnatius Pallme كتابه فى سنة ١٨٤٣ ،
ولم يضمته خريطة توضح خط السير الذى تابعه عليه الرحلة • ولعل ذلك
أكبر دليل على أنه لم يكن أصيلا فى الاحساس بقيمة الخريطة الجغرافية •
Pallme, I. : Travels in Kordofan, London 1844.

قد استهوت الرغبة في العمل التجارى في الأقاليم السودانية منذ سنة ١٨٣١ . ولعله أشار الى أنه عندما عزم على الرحلة وجّه السفن في حوالى سنة ١٨٤٥ لتتأمة الطريق المائى الذى سارت فيه رحلات بكباشى سليم ورفقائه من الفرنسيين أحس بالعراقيل التى تضعها الحكومة في مواجهته . وما من شك أنه يتجنى في مثل هذا التعبير لأنه مارس فعلا عددا من الرحلات التى استغرقت الفترة من سنة ١٨٤٥ الى سنة ١٨٥٢ وحقق منها كسبا ماديا ضخما . ونحن على كل حال نشير الى أن رحلة روليه في أعالي النيل الأبيض وبحر الجبل ، قد تضمنت مزيدا من الإضافات عن المساحات التى تجول بها وعن شعوبها وقبائلها . ولعل أخطر ما حققه هو التوغل في الاتجاه الذى كشف عن أطراف من حوض الغزال الى مشروع الرق . وقد ضمن روليه خبراته ودراساته والحصيلة الجغرافية التى تجمعت لديه في أثناء رحلاته في كتاب (١) هام وخطير ، أهله لأن يصبح عضوا عاملا بالجمعية الجغرافية الفرنسية وعضوا بمجلس الفنون والعلوم والآداب الفرنسي (٢) .

وكان جون بتريك هو الآخر نموذج من النماذج الهائلة التى تعبر عن قيمة الرحلة في تعميق المعرفة الجغرافية بقطاع كبير من حوض النيل والروافد النهرية . وكانت رحلة جون بتريك طويلة استغرقت الفترة من سنة ١٨٤٧ الى سنة ١٨٥٩ التى عاشها بين ربوع المساحات الواسعة في الأقاليم السودانية (٣) . وقد اشترك في تجارة الصمغ ، ثم تجارة سن الفيل في حوالى السنوات الستة الأولى من فترة إقامته بالسودان . ويعنى ذلك أن دخلته التى تابع فيها المرور بطريق الأبيض الى منخفض حوض الغزال قد بدأت في حوالى سنة ١٨٥٣ ، وقد انتهت به الى أوطان الزاندى .

(١) Brun — Rollet : Le Nil Blanc et Soudan, Paris, 1855

(٢) نسيم مقار : الرحالة إيران روليه سنة ١٩٦١ صفحة ٨ .

(٣) كلفت الجمعية الجغرافية الملكية في لندن جون بتريك برحلة أخرى في الفترة من سنة ١٨٦١ الى سنة ١٨٦٥ لمقابلة سبيك وجرائت اللذان كانا على الطريق — عن طريق زَنْزِبَار — للكشف عن منابع النيل وتقديم العون لهما .

وما من شك في أن حصيلة هذه الرحلة التي ضمنها كتابه المنشور في سنة ١٨٦١ (١) قد صوّرت جوانباً من معرفته بكدفان في أثناء ممارسة النشاط التجاري ، كما صوّرت جوانباً من المعرفة بحوض النيل الأبيض والمساحات التي طاف بها في حوض بحر الغزال . ويمكن القول أن هذا الكتاب قد غنر تعبيراً صادقاً عما كان غامضاً عن كل تلك المساحات . بل لعله كان من بين أولئك الذين يسرّوا الإضافات التي تضمنتها الخريطة الجغرافية بعد سنة ١٨٦٠ .

ومهما يكن من أمر كل هذه الرحلات والحصيلة التي أضفت على المعرفة الجغرافية مزيداً من العمق والإضافات فإن سر النيل ظل قائماً . والفهم أن النصف الأول من القرن التاسع عشر قد يبجل أكثر من محاولة استهدفت الكشف عن منابع النيل الاستوائية . ومع ذلك فإنها توقفت عند غندكرو ، ولم تكن ثمة فرصة متاحة للتوغل والصعود مع الأرض الصاعدة إلى الهضبة العالية التي تضمنت السر الغامض .

ويعنى ذلك أن سر منابع النيل الاستوائية ومجموعة البحيرات التي تضمنتها الأفكار منذ أن رسمت خريطة بطليموس الجغرافي ، كانت ولا زالت في حاجة إلى مزيد من الجهد والمحاولات . وما من شك في أن هذه المحاولات التي بذلت بعد سنة ١٨٥٠ ، وتضافرت مجهودات أصحابها والنتائج التي وصلوا إليها ، قد بلغت إلى متابعة طريق جديد غير الطريق الذي انتهى بالرحالة إلى غندكرو .

ويمكن القول أن متابعة هذا الطريق الجديد الذي يستند إلى خط الساحل الأفريقي على المحيط الهندي المعروف بساحل شرق إفريقيا واستخدامه لم يكن الاتجاه إليه حديثاً أو طارئاً . ويفهم ذلك على ضوء من

علّمنا بتلك الصور التي عبرت عن النشاط القديم الذي بدأ منذ وقت بعيد عندما شهدت شروم هذا الساحل ازدهار الاتصالات التي حققتها جماعات من عرب جنوب الجزيرة العربية ومن تجار اليونان الذين مارسوا التجارة والملاحة في المحيط الهندي وعبروه في اتجاه الهند وجنوب شرقي آسيا . ولعل من الجائز أن نشير الى أن لودفيج كارف Ludvig Karf الذي فشل في محاولاته التبشيرية في الهضبة الحبشية وتحول الى شرق افريقية يماونه جون ريمان John Rehman كانا أول علامة على الطريق الجديد .

ويعنى ذلك أنهما بعد أن استقر بهما المقام أصاخا السمع للمعلومات التي أدلى بها التجار العرب عن المساحات التي يتجولون فيها أو يتصلون بسكانها . وقد اكتشف ريمان جبل كلينجارو سنة ١٨٤٨ واكتشف كراف جبل كينيا في سنة ١٨٤٩ (١) . ويمكن القول أن هذه المعلومات الجديدة بشأن هذه الجبال أو بشأن هذه المجموعة البحيرات التي سمعوا عنها ، كانت سببا أثار الاهتمام بالطريق الذي يبدأ من زنجبار في مجال الكشف عن سر النيل . وكانت سنة ١٨٥٦ نقطة البداية على الطريق الذي تلمس فيه مجموعة من الرحالة الوصول الى ما يكشف الحجب ويجلو السر .

وكان الضابط البريطاني ريتشارد فرنسيس برتون Richard Francis Burton في حامية عدن ، والمستشرق الذي كان يجيد اللغة العربية أول من راودته الرغبة في الرحلة سنة ١٨٥٤ عن طريق الصومال والقرن الافريقي للوصول الى منابع النيل . ولقد اشترك معه الضابط جون هاننج سيك في تلك الرغبة ، ولكنهما صادفا فشلا ذريعا وتعرضت قافلتهم للهجوم الشديد . ومن ثم اتجها في سنة ١٨٥٦ الى ساحل شرق افريقية الى زنجبار ، بعد أن رصدت وزارة الخارجية البريطانية وشركة الهند الشرقية والجمعية الجغرافية

لهما المال اللازم للرحلة • ولقد تجمعت لديهم حصيلة من الرواية والقصة عن المساحات الداخلية التي كانا بصدد التوغل فيها • وبدأت الرحلة من باجمويو Bagamoyo المواجهة لجزيرة زنبار على الدرب أو الطريق المؤدى الى أوجيجي بقصد الوصول الى البحيرة أو البحيرات التي ينبع منها النيل •

وما من شك في أنهما كانا يستخدمان مجموعة من الأدلاء العرب ، كما أنهما قابلا بعض التجار العرب الذين أوقفوهم على كثير من الحالة الجغرافية للبلاد ، وأفهموهم أن البحيرة الكبيرة المزعومة لا وجود لها ، بل أن هناك ثلاث بحيرات على الأقل • ويذكر أنهما في أواخر سنة ١٨٥٧ عندما وصلا الى أونيا مويزي قابلا الشيخ سني العربي الذي زودهما بحصيلة كبيرة عن تلك البلاد (١) • كما طرق سمعهما الاشاعات المثقولة عن البانيورو Banyoro ، عن وصول السفن التي تحمل الأوروبيين من ناحية الشمال الى غندكرو في الإطمان الباري •

ويذكر سبيك أن حملتهما كانت تعاني كثيرا من مشكلات النقل وعدم القدرة على الحركة المرننة بقدر ما كانت تعاني من مرض برتون بالحمى التي كانت تعاوده من حين الى حين • ومع ذلك فإنهما سارا في اتجاه المغرب الى بلدة أوجيجي على ساحل بحيرة تنجانيقا ، وقاما بجولة قصيرة في البحيرة • وتحقق لهما من أولئك الذين يعرفون البحيرة أنها لا صلة لها بالنيل ، لأن النهر الذي في شمالها وهو نهر روزيزي Rusizi يصب فيها وينساب اليها على محور عام من الشمال الى الجنوب • وعندما اتخذ برتون وسبيك طريق العودة خر برتون مريضا بالحمى في كازي Kaze • وانتهن سبيك هذه الفرصة وتوجه في حملة صغيرة صوب الشمال لمتابعة اشاعة عن بحيرة في الشمال لها علاقة بالنيل ومنايع النيل • ولقد سار بضعة أيام حتى وصل في الثلاثين من شهر يوليو سنة ١٨٥٨ الى طرف البحيرة

الجنوبى الذى يبدو فى صورة شرم كبير يعرف باسم شرم موانزا . ولقد تابع
المرور بحذائه حتى شاهد بعد بضعة أيام ، وفى الثالث من أغسطس
سنة ١٨٥٨ سطح البحيرة الكبيرة التى يهرثه وقال له الأهالى أنها تعرف باسم
نيانزا Nyanza فاضاف إليها اسم الملكة فكتوريا . وقد خيل له أن هذه
البحيرة التى قدر طولها بحوالى ٢٠٠ ميلا ، وعرضها بحوالى ١٠٠ ميلا ، حتى
بعينها البخيرة الكبرى التى تحدث بذكرها الجغرافيون القدماء والتى ينبع
منها النيل الأبيض . ويبدو أن ارتباط سبيك بضرورة العودة الى حيث
خلف برتون ، قد حرمه من فرصة الاستزادة فى مجال جمع البيانات وارتداد
البحيرة والتحقق من علاقتها بالنيل .

هكذا عاد سبيك مسرعا وأبلغ نتيجة رحلته القصيرة الى برتون ثم
تابعا الحركة الى زنبار . وما من شك فى أنها معا كانا أول الأوروبيين
الذين تحققت لهما تلك النتائج الباهرة التى لم يعد بعدها أدنى شك فى
احتمال كشف سر النيل فى أثناء السنوات القليلة التالية . وجدير بالذكر
أن سبيك قد أحس بضرب من ضروب الحسد الذى عانت منه نفسية برتون
ولذلك أسرع بالعودة الى إنجلترا فى ٨ مايو سنة ١٨٨٩ . وكانت الحويلة
التي صورها وصور فيها مراحل الرحلة والنتائج التى وصلت إليها مثال
الاعجاب وسببا دافعا الى رحلة أخرى . وتحملت الجمعية الجغرافية البريطانية
عبء توفير المال اللازم لتمويل تلك الرحلة الجديدة ، التى وضع سبيك على
رأسها ورافقه جرائت James Augustus Grant . ونود فى هذا المجال أن
تقرر أن تلك الرحلة التى اشترك فيها برتون وسبيك فيما بين سنة ١٨٥٦
وسنة ١٨٥٩ ، قد انتهت الى نتائج مهمة وأصيلة . تتمثل الأولى فى ادراك
الحقيقة بشأن انتشار مجموعة من البحيرات القديمة التى لا يرتبط بعضها
بالنيل ومنايع النيل . وتتمثل النتيجة الثانية فى ادراك الحقيقة بشأن
التوغل من ساحل شرق افريقية ، وأسلوبه والاحتمالات التى يؤدى إليها .

ويعني ذلك أنها كانت على الأقل الخطوة الأولى على الطريق التى برهنت على قيمة كبرى فى الكشف عن منابع النيل الاستوائية .

وقد بدأ سبيك وجرائت هذه الرحلة الخطيرة فى خريف سنة ١٨٦٠ فى حوالى شهر أكتوبر بقصد التوغل من زنبار صوب الداخل الى البحيرة الكبيرة التى كان سبيك قد وصل اليها فى أثناء رحلته السابقة . وجدير بالذكر أن الإعداد للرحلة فى هذه المرحلة كان ممتازا ، ومع ذلك فانها عانت كثيرا من المشاكل وتعرضت لأخطار جسيمة . وليس غريبا أن نذكر أن الرحلة فقدت فى وقت من الأوقات كل الحمالين المرافقين لها اما بالموت أو نتيجة لفرار بعضهم . وليس غريبا أيضا أن يكون ذلك مدعاة للبطء الشديد وعدم المرونة فى الحركة فى اتجاه الهدف . ومهما يكن من أمر الخطر الذى تعرضت له هذه الحملة وطبيعته فى مراحل سيرها واقامتها على الأرض المنتشرة فى غرب فكتوريا نيانزا ، فإن سبيك وصل أخيرا الى بلاد الباجندة ومر بحذاء الساحل الشمالى للبحيرة وشاهد تدفق النيل العظيم من الفتحة التى تتضمن الشلالات فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يوليو سنة ١٨٦٢ . وقد أطلق عليها اسم شلالات ريون . ويعنى ذلك أن الوصول الى هذا الموضع قد تحقق فى أثناء حوالى سنتين ، الأمر الذى أثار بشأنه شأن رفيقه القلق وأدى الى تكليف بترك بالبحث عنهما ومقابلتهما .

ولعل من الغريب حقا أن يكون خط السير الذى مر عليه سبيك ورفيقه جرائت فى الاتجاه العام الى الشمال قد حجب عنهما بحيرة كيوجا تماما . وما من شك فى أن الخريطة التى عبر بها سبيك عن نتائج رحلته جاءت لا تتضمن أى اشارة لذلك المسطح المائى الكبير الذى يتناسب فيه نيل فكتوريا . ولعل من الجائز أن نشير الى أنهما قد أقاما فترة من الوقت فى بلاد الجماعات المعروفة باسم الأونيورو رغما عنهما وسمعا بالبحيرة الكبيرة الأخرى التى كانت تعرف باسم لوتا نزيجا Luta Nziga ، ولكنهما لم يتمكنوا من الوصول اليها أو رؤيتها . وكان طريق العودة طريقا شاقا أيضا حيث اتجها

الى موقع اقتران النيل برفافده كافو . ومررت بهما القوارب في مجرى النيل الى قرب جنساد كزولما . ثم مرأ بطريق برى غير بلاد جماعات الاشعوى واللاتجو الى اعالي بحر الجبلان . وقد وصلنا في حوالى اواخر فبراير سنة ١٨٦٣ الى غندكرو . بعد ان استغرقت الرحلة الطويلة نحو عامين ونصف عام . وكان من حسن الحظ ان قابل سبيك السير صمويل بيكر الذى كان على الطريق في الاتجاه الآخر للكشف عن منابع النيل . لانها اكسبته خبرات بشأن الطريق الى اوطان البانيور وبشان توجيه نظره الى ضرورة بذل الجهد فى مجال كشف النقاب عن البحيرة (البرث) وتحقيق طيبة العلاقة بينها وبين النظام النيل .

ومهما يكن من امر سبيك وجرائب اللذان عادا بطريق السودان ومصر الى انجلترا فان حيلة الرحلة كانت مهمة وخطيرة لانها اخرجت المعرفة الجغرافية بالمنابع الاستوائية من حيز الاسطورة والرواية والظن والاحتمال الى حيز الحقيقة والواقع الواضح . وقد تمكن سبيك من ان يرسم الخريطة التى تضمنت البيانات والتفاصيل التى شاهدها بنفسه او التى تمت الى علمه فى أثناء كل مرحلة من مراحل الرحلة . وقد ضمن كتابا نشر فى سنة ١٨٦٤ كل تلك الحصيلة الهامة ، كما نشر مجموعة من المقالات فى مجلة بلاك ود Black Wood . وقد ادخلته هذه الدراسات فى صراع خطير نتيجة للمحاولات المبكرة التى تحالف فيها برتون وبشيرك معا على التقليل من شأن النتائج التى حققها سبيك .

وسعيا وراء الحقيقة الكاملة ومتابعة للخطط الرامية الى الكشف عن منابع النيل سجل سير صمويل بيكر الذى كان قد وصل الى غندكرو لمقابلة سبيك فى ٢٦ مارس سنة ١٨٦٣ رحلة الى الهضبة الاستوائية . وقد اشرفنا الى ان سبيك قد لفت نظره الى البحيرة فى اوطان قبيلة البانيورو . ويمكن القول انه عانى صعاب كثيرة على الطريق نتيجة للظروف السيئة ، التى افقدته القدرة على الحصول على الحمالين ، والتى وضعته تحت رحمة تجار

الرقبي ونواباهم السيئة . وقد حمله الطريق الذى يعبر أوطان قبائل
 اللاتوكا Latoka الى جنادل كروما بعد أن مر بنهر استوا . وتعرض مرة
 أخرى للاستقبال غير الودى فى أرض البانيورو ، ولم يمكن هذا الشعب من
 الوصول الى البحيرة بل عمدوا الى تضليله وصوروا البحيرة على مسافة
 بعيدة تستغرق الرحلة إليها ست شهور . وتدهورت الأمور مرة أخرى عندما
 حجرة كل من تبقى لديه من الحمالين والمعاونين . وقد تمكن أخيرا من أن
 يجابه كل هذه الظروف السيئة ، وأن يكسب ود البانيورو وأن يحصل على
 الاذن والدليل الذى قاده الى البحيرة فى ١٦ مارس سنة ١٨٦٤ . وتحققت
 له فرصة التجول فى زورق فى البحيرة الى قرية مجنغو Magunogo التى تقع
 عند فم نيل فيكتوريا الذى تتدفق منه المياه الى البحيرة . كما تحققت له
 فرصة المرور فى فم النهر والوصول الى موقع اكتشف منه شلالات مرتشزون ،
 كما تحققت فرصة ارتياد المساحات على جانبي نيل فيكتوريا الى جنادل
 كروما . ومن ثم عاد الى غندكرو بعد أن تعرض لمزيد من الأخطار والمتاعب .

وما من شك فى أن هذه الرحلة التى انتهت فى الخرطوم يوم ١٥ مايو
 سنة ١٨٦٥ قد حققت الاضافات التى رسمت على ضوئها خريطة حوض
 النيل والمنابع الاستوائية واضحة وحقيقية لأول مرة فى هذه السنة .
 كما صور بيكر فى كتابه المنشور فى سنة ١٨٦٦ صفات وسمات الأرض
 والجماعات التى مر بها فى رحلتى الذهاب والعودة . وهكذا لم يبق فى أمر
 الجريان النيل والمنابع الاستوائية الرئيسية سرا ، بل لعنا نؤكد أن حصيلة
 رحلات سبيك وجرانت وبيكر قد أدت الى سد الفراغ الأعظم فى هذا
 القطاع من قلب إفريقيا ، كما أنها مهدت الطريق للرحلات التالية التى
 استهدفت تعميق جذور المعرفة الجغرافية وإزالة سحابات الشك التى أثارها
 الرحالة برتون . ويمكن القول أن الفترة من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٨٩٠
 قد شهدت من غير شك الرحالة الذين نشروا مجموعة أصيلة من الكتب الهامة
 التى أضافت الى المعرفة بأعلى النيل الشئ الكثير . ونذكر من هؤلاء الرحالة

جورج شوينفرت George Shveinfirth ، وشانلي وأدوارد شنتزر Schntzer ، وهكذا اكتشف سر النيل. وتحول كل الاهتمام إلى اتجاه جديد استهدف دراسة عميقة تتناسق والرغبة الملحة لدى المتفهمين ببناء النهر في التعرف على طبيعة الجريان فيه ، وفي أحكام السيطرة عليه وضبطه .

تحول جديد واستمرار في طلب المعرفة بالنيل :

بعد أن انكشف النقاب عن النيل ، وكان في وسع الاجتهاد الجغرافي أن يرسم الخريطة الصحيحة ، التي تغطي المعرفة بالنهر وروافده ومناخه ، في بدايات النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، لم تتوقف مسيرة طلب المعرفة بالنيل . وقل استمر العمل ، ولم يكف أبدا عن طلب المزيد من المعرفة بالنيل . بل قل كانت هذه المعرفة أكثر من مهمة ، لأنها هي التي كانت تجاوب الانجاز ، الذي تتحرى به مصر التمداد في قضية ضبط النهر ، سواء تمثل هذا الضبط في تهذيب المجارى وصيانتها والمحافظة عليها لكي تستوعب الجريان ، أو تمثل هذا الضبط في ترويض الجريان وحسن الانتفاع به وتخفيض معدلات الفاقد ، أثناء المشور الطويل بين المنايع والأحباش العليا ، ومجرى النيل في ربوع السهل الفيضى على صعيد مصر .

وفي الوقت الذى تحرت فيه مصر ، حماية حوض النيل من الهجمة الاستعمارية الشرسة ، التي اقتحمت افريقية من كل جانب ، نشرت فى أنحاء متفرقة وفى مواقع منتخبة ، محطات الرصد التى باتت ، وهى توسع وتعمق المعرفة بالنيل . وقل كانت مصر حريصة على التنبؤ بالفيضان ، وحجم الايراد المائى الطبيعى فى موسم الفيضان ، وفى موسم انخفاض المناسيب . وهذا معناه تعامل مع النهر تعاملًا مناسبًا على بصيرة ، وتأمين حق مصر ، فى الحصول على حصتها الكافية من مياه النيل . هذا وما زالت محطات الرصد فى مواقعها المنتخبة تعمل ، وتواصل مشوار جمع البيانات لحساب ضبط النهر وترويض الجريان ، وترشيد اقامة المشروعات الهندسية المناسبة .

ومع إستقلال الدول الأفريقية ، التي حصلت على إستقلالها فى النصف
الثانى من القرن العشرين ، اشتدّت مصر معها هذه الدول فى متابعة
الاهتمام بالنيل ، وجمع المعلومات والبيانات ، وتأمين التعاون فى مسألة
ضبط النهر ، والتنسيق بين مصالح الشركاء ، فى الاهتمام بالنهر ، وفى
اعتقادى ان هذا الاهتمام الذى لا يكف عن طلب المعرفة بالنيل ، لن يتوقف
أبدا . وقل يجابو ذلك الحاجة الى مزيد من السيطرة ، وتحسين مستويات
الضبط ، وهو يعنى تهذيب المجارى للمحافظة على الأيراد المائى ، أو وهو
يعنى بترويض الجريان والأنفعاغ به .

الفصل الثانى

صفحة النهر

المجرى والجريان

- النهر العظيم وسمات حوضه الكبير
- صورة المجرى والجريان النيل فى هضبة البحيرات
- صورة المجرى والجريان النيل فى حوض الغزال
- صورة المجرى والجريان النيل فى الهضبة الحبشية
- صورة المجرى والجريان النيل فى حوض النيل الأدنى

صيفية النهر المجري والجزريان

النهر العظيم وسمات حوضه الكبير

لا يستقيم الحديث عن نهر النيل الا اذا تعرفنا في ايجاز على صفة النهر وسماته الطبيعية من ناحية ، وعلى صورة الحوض العظيم الذى ينساب فيه وروافده من ناحية أخرى ~~كأنه~~ نهر طويل يزيد طوله عن حوالى ٦٠٠٠ كيلو مترا على المحور العام شبه المنتظم من الجنوب الى الشمال . ويحتل هذا المجرى النهري العظيم مع روافده المتباعدة حوضا عظيم المساحة ، ينتشر فيما بين خط العرض ٣٠ ٥٣ جنوبا وخط العرض ٣٠ ٥٣١ . وتبلغ مساحة هذا الحوض العظيم حوالى ٢٩٩ مليوناً من الكيلو مترات المربعة ، فى الركن الشمالى الشرقى من الأرض الافريقية . ويمكن للباحث ان يسجل بهذه المناسبة أن هذا الحوض الذى يستغرق امتداده حوالى ٥٣٤ من درجات العرض ، يعتبر من أطول الأحواض النهرية فى العالم . وتكاد تغطي فى هذا الحوض العظيم صفة نهر النيل على كل صفة أخرى من الصفات الطبيعية المتنوعة ، التى تتمثل فى سائر مساحات الأرض التى يخترقها فى طريقه الطويل من خط الاستواء وقلب القارة الافريقية للحارة الى البحر المتوسط . ويعنى ذلك أن الخيز الذى يتضمن الجريان النيل يمثل فى صورته العامة الظاهرة الطبيعية الجغرافية الكبرى المتميزة ، التى تضئبانك إلى جانبها كلفة الإظاهرات الجغرافية الطبيعية الأخرى .

ولعل من الضرورى أن نشير الى أن الحدود الطبيعية التى تحدد حيز حوض النيل العظيم ، والتى تفصل بينه وبين كافة الأحواض النهرية وغير النهرية المحيطة به تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث وضوحها ومن حيث

قيمتها فى تأكيد هذا الفصل أو التحديد . ويمكن القول أن الفاصل الطبيعي بين حوض النيل من ناحية ، وبين حوض الكنفو وحوض تشاد من ناحية أخرى ، تتفاوت صفاته من حيث الفصل والتحديد . ويكون الحد غير واضح فى بعض الأجزاء فلا يكاد يفصل فصلا حادا بين منابع الروافد النيلية فى منخفض حوض الغزال وبين منابع الروافد العليا لنهر الأوبنجى . وتكرر نفس الصورة بالنسبة للحد الفاصل بين روافد بحر العرب وبين بعض روافد نهر شارى فى حوض تشاد . ومع ذلك فإن ثمة قطاعات يكون الحد فيها غاية فى الوضوح حيث تتمثل المرتفعات العالية التى تبين الحد وتظهره وتفصل فصلا حادا بين الأحباس العليا للروافد النهرية التى تنساب على جوانبها فى اتجاه النيل أو فى اتجاه الأحواض المجاورة الأخرى . أما امتداد الحد الغربى لحوض النيل الذى ينتشر من شمال دارفور فى قلب الصحراء الإفريقية الكبرى فيبدو غير واضح تماما ، نتيجة لامتواء السطح العام وعدم ظهور المرتفعات الموجبة العالية من ناحية ، ونتيجة لندرة المطر بحيث يصعب متابعة الانحدارات والتعرف على المساحات التى يحتل أن تغذى النيل بشئ من إيرادها أو الفائض على سطحها من ناحية أخرى .

وإذا انتقلنا الى متابعة الحد الشرقى لحوض النيل فيلاحظ الباحث أنه يمثل نموذجا من نماذج الحدود الحادة الواضحة . ويفهم ذلك على اعتبار أنه يكاد يتبع خط المرتفعات العالية التى تتمثل فى جبال البحر الأحمر وحافة الهضبة الحبشية الشرقية المعروفة على حوض البحر الأحمر تارة ، ويتمثل تارة أخرى فى حد الحافة الغربية للأخدود الإفريقى العظيم فى قلب الهضبة الحبشية وهضاب شرق إفريقية . ومع ذلك فإن هذا الحد لا يخلو من قطاعات يتدهور فيها بشكل ملحوظ فلا يكاد يفصل بين حوض النيل وبين حوض الأخدود الإفريقى العظيم . ونضرب لذلك مثلا بالقطاع الذى يتمثل فيه الحد غير الواضح بين منابع بعض روافد نهر السوبات وروافد نهر أومى الذى ينساب الى بحيرة رودلف . أما الحد الجنوبى لحوض النيل

على مضارب شرق افريقية فيبدو غير واضح أيضا لأن هذه الهضبة قد تعرض
سطحها لعوامل التسوية . ولا يكاد يتبين الباحث على امتداد هذا الحد مستوى
تلال غير مرتفعة هزيلة تنساب عليها جداول وروافد قصيرة هزيلة الى المنسطح
المائي لبحيرة فكتوريا .

والمفهوم أن هذا الحوض العظيم يتكون من مجموعة من الأحواض
المتوالية ، التي تنتشر في شبه انتظام عام على المحور من الجنوب الى الشمال .
والمفهوم أيضا أن مجرى النيل العظيم وروافده الكبرى هي التي تربط بين
هذه المجموعة من تلك الأحواض . ولعل من الضروري أن نشير الى أن الامتداد
على تلك الصورة قد أكسب النهر والجريان النيل والبيئات النيلية خص
خصائصها . ذلك انه أدى الى الانتقال شبه المنتظم على المحور العام من الجنوب
الى الشمال من اقليم مناخى الى اقليم مناخى آخر ، من مجموعة الأقاليم المناخية
التي تتمثل في حوض النيل . وعلى ضوء من فهم ذلك الأمر ، وادراك تلك
الصفة التي تمخض عنها الانتشار على المحور الطويل من قلب افريقية
الاستوائى الى البحر المتوسط ، يمكن للباحث أن يصور الاختلافات الكبيرة
بين كميات المطر السنوى التي تتلقاها أجزاء ذلك الحوض ومناطق التجميع
المنتشرة فى أنحاءه . ويعتق للباحث مرة أخرى أن يجد الفرصة التي يفسر
بها الاختلافات الجوهرية بين توزيع كميات المطر السنوى على شهور السنة
من منطقة الى منطقة أخرى . ويعنى ذلك انها وسيلة مثلى فى مجال التمييز
بين مساحات كبيرة تستقبل المطر على أنماط ونظم متباينة ، وبين مساحات
كبيرة أخرى لا تكاد تحظى بمطر ، ولا تكاد تسهم بفاصل ينساب الى النيل
أو الى رافده من روافده . كما أنها وسيلة مثلى فى مجال تفسير وتعليل ذلك
التنوع .

ومهما يكن من أمر فإن كمية المطر السنوى على أجزاء الحوض المتباينة
المنتشرة على امتدادات طولية كبيرة ، لا تكاد تنصرف كلها الى مجرى النيل
الرئيسى أو الى رافده من روافده بواسطة المسائل الجبلية . ذلك أن المفروض

أن يضع قطاع من كمية المطر السنوى بالتبخير المباشر أو غير المباشر ، وأنه يضع قطاع آخر بالتسرب فى مسام التربة والتكوينات السطحية التى يتساقط عليها المطر أو التى ينساب على صفحاتها المنحدرة انحداراً هادئاً . ولعل من الجائز أن نتصور هذا الفقدان من كمية المطر السنوى على اعتبار أنه يتمثل فى سائر المساحات على الأرض وبالنسبة لكافة المجارى النهرية . والمفهوم أنه إذا ما خصم هذا الحجم من الفاقد بالتسرب أو بالتبخير من كمية المطر السنوى كان الناتج هو الفائض Run-off الذى يجرى على السطح فى صورة جريان سطحي . ويمكن القول أن الفائض الذى يجرى النيل ونصيب حصة المجرى من المطر الذى يتساقط على مناطق التجميع Catchment Area تتميز بصفتين هامتين . وتتمثل الصفة الأولى فى القدر المحدود الضئيل الذى لا يكاد يزيد فى المتوسط عن ٥٪ من كمية المطر السنوى . أما الصفة الثانية فتتمثل فى الاختلاف الشديد والتباين بين حجم الفائض من فصل إلى فصل ومن سنة إلى سنة أخرى .

ويعتبر الاختلاف أو التباين بين حجم الفائض والجريان من فصل إلى فصل عن ذبذبة تتراوح بين الجريان على المناسيب المرتفعة والمناسيب المنخفضة . كما يعبر الاختلاف بين حجم الجريان من سنة إلى سنة أخرى عن ذبذبة أخرى تستجيب للتباين بين كمية المطر واحتمالات الزيادة أو النقصان التى تطرأ عليها ؛ ويعنى ذلك أن الاختلاف فى حد ذاته يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمطر السنوى من حيث الكمية ومن حيث الفصل والتوزيع على شهور معينة . كما يرتبط بعوامل معينة أخرى تؤثر على حجم الفقدان من ماء المطر بالتبخير أو بالتسرب . ونود أن نشير إلى أن الفقدان بالتبخير وثيق الصلة بالحرارة ودرجة الرطوبة ، وما يطرأ عليهما من تغيرات تؤدي إلى زيادة أو نقصانه معدلات التبخر من مساحة إلى مساحة أخرى ، أو من جزء من أجزاء الحوض إلى جزء آخر . ويكون الفقدان بالتسرب من ناحية أخرى وثيق الصلة بصفة

التكوينات ودرجة مساهمتها وسماتها ، أو خصائصها من وجهة النظر الميكانيكية ودرجة انحدارها العام .

ويمكن للباحث أن يسجل جويانه للتليل ، وهو يعتمد على فائض مجدود وهزيل بالقياض الى حجم المطر السنوى الذى يسقط على مناطق التجميع فى أنحاء الحوض العظيم . كما يستدل أنه قليل وهزيل إذا ما قورن بالفائض الكبير الحجم فى بعض الأنهار الأفريقية الكبرى . ونضرب لذلك مثلاً بالفائض العظيم فى حوض نهر الكنفو الذى يغطى مساحة كبيرة تبلغ حوالى ٣٦ مليوناً من الكيلو مترات المربعة . ويحقق هذا الفائض العظيم إيرادات كبيرة ، كما يبلغ متوسط التصرف من نهر الكنفو حوالى ٣٥ ألفاً من الأمتار المكعبة فى الثانية . أما الفائض الذى يتمخض عن الجريان النيل فى النيل الذى تبلغ مساحة حوضه حوالى ٢٩ مليون من الكيلو مترات المربعة فلا يكاد يحقق تصرف متوسط يزيد عن ٣٠٠٠ متر مكعب فى الثانية . ويعنى ذلك أن مقدار الفائض وبالتالى الإيراد الطبيعى فى حوض الكنفو يبلغ حوالى ١٢ ضعفاً بالنسبة للفائض فى حوض النيل . ويمكن القول أن تسجيل هذا التباين الشديد بين الفائض فى كل من الحوضين يثير الدهشة ، وخاصة إذا ما علمنا أن منابع كل نهر من هذين النهرين متقاربة متجاورة يفصل بينها خط تقسيم المياه المعروف .

ويمكن للباحث أن يفسر حقيقة هذا التباين على ضوء من ادراك الاختلافات الجوهرية المحيطة بالجريان فى كل حوض منهما . كما يفسر حقيقة الفائض الهزيل فى حوض النيل على ضوء عاملين أساسيين . ويكاد يعبر كل عامل منهما عن سمة من السمات التى يتميز بها الحوض والمجرى النهري من ناحية ، أو التى تتميز بها الظروف الطبيعية التى تتمخض عن هذا الفائض من ناحية أخرى .

وفهم العامل الأول على ضوء العلم بأن كمية المطر السنوى فى

المساحات التي يتضمنها حوض النيل تبدو في جملتها ضئيلة هزيلة . وهي فوق ذلك تسقط على مساحة أو مساحات تجميع صغيرة ومحدودة نسبياً ، إذا ما قورنت بمساحة الحوض الكلية . ويعنى ذلك أن مساحات من أرض الحوض لا تكاد تستقبل مطراً يذكر ، وخاصة في معظم الإقلاص الكبير الذي ينتشر شمال خط العرض ١٥° شمالاً ، كما يعنى ذلك أيضاً أن مساحات محدودة من الحوض فقط هي التي تستقبل المطر والتي يحقق فيها المطر البستوي فائضاً معيناً ينساب إلى خير النهر وروافده ، ويمثل إيراد للنجران النيل . وتعرف هذه المساحات التي يتحقق فيها الفائض قيمياً باسم مناطق الكسب Regions of Gain .

١ - مناطق الكسب :

وتبلغ مساحات مناطق الكسب التي تنتشر في جملتها جنوب خط عرض الخرطوم حوالى ٨٧٨٧١٠ كيلو مترات مربعة . ويمادل ذلك التقدير العام المبني على حبيطة الدراسات في كافة أجزاء الحوض حوالى ٣٢٪ من المساحة الكلية للحوض (١) .

ويعنى ذلك من ناحية أخرى أن ثمة مساحات كبيرة من الحوض لا تكاد تحقق كسباً أو فائضاً ، كما أن ثمة مساحات كبيرة أخرى يتحقق فيها الفقدان والخسارة . والخسارة مقصود بها فقدان بعض الماء من الإيراد الطبيعي بالإضافة إلى فقدان كل حجم الماء الذي يتمخض عنه المطر السنوى على منطقة من هذه المناطق . أما المساحات التي لا يتحقق فيها الكسب ولا تتحقق فيها الخسارة فتعرف باسم مناطق التعادل .

(١) لا يدخل في هذا الحساب مساحة حوض نهر العظيمة الذي يجمع الفائض من الأطراف الشمالية من الهضبة الحبشية . ومع ذلك فهو من غير شك حوض يجب أن تضاف مساحته الكلية إلى مساحات مناطق الكسب لأنه يزود النيل بفائض كبير في موسم الفيضان من كل عام في أثناء خمسة شهور على الأقل من الصيف .

وهذا على كل حال نموذج ليس له نظير في حوض الكنفو على وجه
الأموم ، لأنه لا يمكن للباحث أن يميز في هذا الحوض الكبير المنتشر على
محور عام من الشرق الى الغرب في قلب افريقية الاستوائية بين مناطق كسب
أو مناطق فقدان أو مناطق تعادل . ويفهم ذلك على اعتبار أن كل مساحات
حوض الكنفو تعتبر مصدرا لفائض يضاف الى الايراد الطبيعي للجريان النهري
في نهر الكنفو وروافده .

وفهم العامل الثاني على ضوء العلم بأن حوض النيل العظيم الذي
يمتد على محور طولي يستغرق مسافات طويلة ، من خط العرض ٣٠ ٥٣
جنوب خط الاستواء الى البحر المتوسط ، ينتقل فيها النهر من نطاق المطر
الدائم طول العام ، الى نطاق المطر الفصلي الذي يتناقص طوله كما تتناقص
كمية المطر السنوي فيه على الاتجاه العام ، الى نطاق الصحراء فيما وراء خط
عريس الخرطوم شمالا . ولعل من الضروري أن نتصور الظروف الطبيعية التي
تعرض الجريان النيل لمحنة خطيرة ، وهو يمر في رحلته الطويلة الشاقة في
نطاق الصحراء الحارة الجافة .

وهو في هذه المرحلة الطويلة التي تستغرق حوالى نصف طول مجراه
الكلي ، لا يكاد يتعرض للجفاف والنقص الشديد في كمية المطر ، وعدم ظهور
أى فائض يضاف الى الايراد الطبيعي فحسب ، بل قل هو يتعرض لزيادة
احتمالات الفقدان المترتب على زيادة معدلات الفاقد بالتبخر من سطح الجريان
المباشر .

ويمكن القول أن تلك السعة التي تعبر عن صورة من صور الفقدان ،
وتصور المحنة التي يتعرض لها الايراد الطبيعي في المجرى شمالى الموقع
الذى يقترون فيه برافده الكبير العظيمة ، لا نظير لها بالنسبة لمجرى نهر
الكنفو والجريان الطبيعي فيه . ويفهم ذلك على اعتبار أن نهر الكنفو الذي
يمر حوضه على محور عام من الشرق الى الغرب يجمع الفائض الغزير من

مساحات يتراوح فيها المطر السنوى بين نظام يستغرق المطر فيه كل شهر من شهور السنة ونظام فصل غنى بالمطر فى أثناء شهور الصيف الطويل الذى يستغرق حوالى تسع شهور من السنة على أقل تقدير .

وما دام الحديث قد ذهب بنا الى حد ايضاح تلك السمات وتصويرها فيجب علينا أن نشير الى أن الفنيين العاملين على ضبط النهر وتسوية الايراد الطبيعى وترويض الجريان المائى قد اكتسبوا الخبرات التى مكنتهم من تقسيم حوض النيل الى ثلاث مساحات مثبائة ، وهى مساحات الكسب ومساحات الفاقد والحشادة ومساحات التعادل . وقد بنى هذا التقسيم على حساب الفاقد وعلاقته بالجريان النيل من ناحية وعلاقته بالايراد الطبيعى من ناحية اخرى . ويذكر الفنيون الذين اوردوا هذا التصنيف المحسوب بدقة بالغة أن مناطق الكسب التى تبلغ مساحتها ٨٧٨٧١٠ كيلو مترات مربعة يصير توزيعها على النحو التالى :

اولا : مناطق الكسب فى هضبة البحيرات النيلية

١ - النظام النيل الفيكتورى الذى يشمل حوض بحيرة فكتوريا وسطحها المباشر وحول نيل فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا وسطحها المباشر . وتبلغ مساحة هذه المنطقة من مناطق الكسب حوالى ٣٣٦٠٠٠ كيلو متر مربع .

٢ - النظام النيل الالىرتى الذى يشمل بحيرات ألبرت وادوارد وجورج وأحواضها المترابطة فى قاع الأخدود الغربى شمال مغميرو وحوض نهر سملينكى . وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالى ٤٥٣٠٠٠ كيلو متر مربع .

٣ - حوض نهر اسوا الرافد الذى يجمع الفائض ويصرف معظم شمال هضبة البحيرات النيلية . وتبلغ مساحة هذا الحوض كمناطق من مناطق الكسب حوالى ٣٩٠٠٠ كيلو متر مربع .

ويعنى ذلك أن مساحات مناطق التجمع التى تتمثل على سطح هضبة البحيرات النيلية ، تعتبر من مناطق الكسب التى يتحقق منها فائضا معقولا ، ينساب فى المجارى النهرية-النيلية-ويمثل إيرادا مائيا غلبه دائما طول العام . والمفهوم أن المطر فى هذه المنشآت دائم طول العام ، ويبلغ فى المتوسط أكثر من ١٢٠ سنتيمترا فى السنة ، ويستلجل فى العادة لختين واضحتين فى كل من شهور الربيع والخريف . ومهنا يمكن أن تان مساحة هذه المناطق التى تشملها هضبة البحيرات-النيلية-تبلغ فى مجملها حوالى ٤٢٠٣٤ كيلو مترات مربعة ، أو ما يعادل ٤٥٪ من مساحات مناطق الكسب الكلية فى حوض النيل .

ثانيا : مناطق الكسب من الهضبة الجبسية :

- ١ - سطح بحيرة نانا وحوضها على سطح الهضبة . وتبلغ مساحتها بما حوالى ١٦٧٥٠ كيلو مترا مربعا .
- ٢ - حوض نهر الرهد . رافد النيل الأزرق . وتبلغ مساحته حوالى ٨٢٢٠ كيلو مترا مربعا .
- ٣ - حوض نهر الدندر رافد النيل الأزرق . وتبلغ مساحته حوالى ١٦٠٦٠ كيلو مترا مربعا .
- ٤ - حوض نهر النيل الأزرق ومجموعة الروافد المختلفة على سطح الهضبة باستثناء حوض الدندر والرهد وتبلغ مساحته حوالى ١٩٣٨٠ كيلو مترا مربعا .
- ٥ - حوض نهر السوبات وروافده على سطح الهضبة الجبسية وعلى هامش حوض منخفض الغزال الشرقى وتبلغ مساحته حوالى ٤٢٤٠ كيلو متر مربع .

ويعنى ذلك أيضا أن معظم مناطق التجميع فى انحاء الهضبة الجبسية النيلية التى تبلغ مساحتها حوالى ٤٥٨٠٤١٠ كيلو مترات مربعة تعتبر من

مناطق الكسب التي تدخل في حساب الفائض . وإذا أضيف الى هذه المساحة مساحة حوض العظيرة على اعتبار أنه يحقق كسبا يضاف الى الجريان النيل ، فان مناطق الكسب في هذه الهضبة تعادل حوالى ٥٥٪ من مساحات مناطق الكسب الكلية في حوض النيل . وليس ثمة شك في أن هذه المساحات على سطح الهضبة الحبشية النيلية تحقق فائضا ينساب في مجموعة كبيرة من الروافد النيلية العظمى ، ويمثل ايرادا ماديا عظيم الحجم بالنسبة للايراد الطبيعي السنوى . والجدير بالذكر أن المطر على هذه المساحات يتجمع في فصل واحد طويل يتراوح طوله بين ثمانية شهور في تخومها الجنوبية وأربعة شهور في تخومها وأطرافها الشمالية . ويعنى ذلك زيادة كبيرة في حجم الايراد الطبيعي في ذلك الفصل (الفيضان) الذى يتبع سقوط المطر الموقوت بحلول شهور الصيف .

٤ - مناطق الفاقد

اما مناطق الفاقد والخسائر Regions of Losses في حوض النيل فانها تغطي مساحات كبيرة تزيد عن حوالى نصف مساحة الحوض الكلية . وتتضمن هذه المناطق المساحات في حوض بحر الجبل والحوض الأدنى للسوايط وحوض النيل الأدنى شمال عطبرة . ويمكن للباحث أن يشير الى أن الفاقد والضياح في هذه القطاعات المنتشرة في أطراف متباعدة من حوض النيل يختلف من منطقة الى منطقة أخرى . فهو في بعض المساحات يتمثل في فاقد بالتبخر ، يزداد بشكل ملحوظ مع زيادة معدلات درجات الحرارة في فصل الصيف الحار . على حين أنه يتمثل في بعض المساحات الأخرى في فاقد كبير بالتسرب من ناحية ، والتبخر من سطح الماء المكشوف من ناحية أخرى . وقد يسهم النتج من سطوح النباتات المنتشرة في مناطق المستنقعات الفصلية والدائمة في تحقيق قدر من الفاقد أيضا .

ويمكن القول أن هذا الفاقد يحمل الايراد الطبيعي عبئا ثقيلا ويؤدى الى نقص خطير في الحصيلة الكلية للجريان السطحي في النيل . ولعل من

الجانز أن تشير الى أن حساب الفاقد بالتبخّر قد انتهى الى نتائج مؤكدة بالنسبة لكل قطاع من قطاعات المجرى وفي كل فصل من فصول السنة . أما حساب الفاقد بالتسرب فيبدو أنه ليس أمراً سهلاً ، وثبتت عدم القدرة على تحقيق حساب هذا الفاقد على ضوء العلم بأن البحث الفنى ما زال فى حاجة ملحة الى نتائج أبحاث عن ميكانيكية التربة ودراسة عميقة لخواصها وقوامها فى قطاعات المجرى المختلفة . ويمكن للباحث أن يدرك معنى الفاقد ومقدار ما يترتب عليه من خسارة فى الإيراد الطبيعى اسوى على ضوء الدراسة التى تصورهما بعض النماذج فى قطاعات من مجرى النيل . ويتمثل النموذج الأول فى درائبة احتمالات الفقدان فى حوض بحر الجبل الذى تبلغ مساحته حوالى ١٠٠٠٠ كيلو متر مربع . والمفهوم أن متوسط المطر السنوى الذى يستغرق فصلاً يتراوح بين ثمانية وعشرة شهور يبلغ حوالى ٩٠ سنتيمتراً ، وأن كمية المطر السنوى التى تمت بحوالى ٩ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الكمية لا تحقق أى فائض يضاف الى إيراد النهر . بل قل لعل الفقدان ٧ يشمل هذه المليارات فحسب إنما يتمثل فى خسارة حقيقية أخرى قوامها ضياع القدر الكبير من الإيراد المائى الذى ينساب من الأحباس النيلية فى هضبة البحيرات ، نتيجة للتبخّر والنتج والتسرب من سطوح المستنقعات . وهكذا تكون الخسارة فى مناطق الفقدان كبيرة ، لا يكاد يميز الباحث تميزاً دقيقاً واضحاً بين خطوط تقسيم المياه التى تقسم به فقط ، بل أنها تمتد الى الإيراد الطبيعى الذى يجرى فى النهر فى كل قطاع من القطاعات .

٣ - مناطق التعادل :

وعلى ضوء الفهم الذى تعبر عنه مناطق الكسب ومناطق الخسارة والفقدان يتحدد المعنى الذى تتضمنه مناطق التعادل فى حوض النيل . ذلك أنها تجسد مساحات من الحوض العظيم ، التى لا تسجل إضافة الى

الرصيد المائي ، ولا تسجل خصما مباشرا منه . وقل إنها من وجهة النظر الفنية تشمل المساحات من حوض النيل التي لا يحقق المطر السنوى فيها فائضا أو كسبا ، يتزود به النهر ، والتي لا تحمل الايراد المائي الطبيعي فى النيل أى صورة من صور الحسارة والفقدان .

ويعنى ذلك أن مناطق التعادل يجب استقطاها من الحساب بصورة نهائية ، لأن الأنهار والروافد النهرية فى حدود هذه المساحات لا تكاد تضيف حجما من الفائض إلى الايراد النهري السنوى . وقد تصورناها على اعتبار أنها مساحات ملحقه بالحوض ، دون أن تحقق الفائض الذى يتزود به النيل . وهذا فى حد ذاته ضرب من ضرب الحسارة الفعلية لأنها تكون سببا معقولا فى انخفاض حجم الايراد الكلى للنيل .

ويمكن للباحث أن يصور هذه المعانى على ضوء الإشارة الى نموذج رائج من النماذج فى منطقة حوض بحر الغزال . والفهم أن مساحة هذا الحوض كبيرة تبلغ حوالى ١٨٠.٠٠٠ كيلو متر مربع ، وأن مجموعة كبيرة من الروافد النهرية تنتشر فى هذه المساحة التى تستقبل مطرا غزيرا فى أثناء فصل طويل يقدر بحوالى ١٨١٨ متر فى السنة . فاذا علمنا أن الفائض الذى يسهم به بحر الغزال الذى تتجمع فيه مجموعة كبيرة من الروافد لا يزيد عن ٢٠٪ من كمية المطر السنوى البالغ قدرها حوالى ٢١٢ مليارا من الأمطار المكعبة ، بات واضحا المعنى الكامل لاعتبار حوض الغزال من مناطق التعادل ، كما يفهم أيضا معنى الحسارة التى يعبر عنها ضياع هذا المطر الغزير بالتشرب أو التبخر أو النتج .

ومهما يكن من أمر فإن هذه السمات الغربية التى يتميز بها جريان النيل العظيم ، والتى يفسح عنها ذلك العرض السريع تتطلب الدراسة والبحث من أجل التفسير والتعليل . ويمكن القول أن هذه الدراسة تسبب ضرورة فى مجال العلم والتعريف بطبيعة الجريان ووفاء الايراد النهري

الطبيعى باحتياجات الحياة. ويستلزم ذلك كله دراسة عامة للنهر والجريان النيل فى كل اقليم من الاقاليم التى يتألف منها حوض النيل العظيم .



صورة المجارى والجريان النيل فى هضبة البحيرات :

تمثل هضبة البحيرات النيلية أكثر أجزاء حوض النيل العظيم توغلا فى قلب القارة الافريقية الاستوائية . والمفهوم أنها تنتشر فيما بين حوالى خط العرض ٣٠ ٥٣ جنوبا وخط العرض ٥٤ شمالا ، وأن ارتفاعها وشكلها العام يضعها ضمن أرض افريقية العليا ، ويصورها كجزء لا يتجزأ من هضاب شرق افريقية من حيث البنية والتاريخ الجيولوجى . ويزيد ارتفاع هذه الهضبة فى المتوسط عن حوالى ١٢٠٠ متر . كما يتناثر على سطحها مجموعة من الجبال المتخلفة عن نشاط بركانى قديم أو صورة من صور الالتواء البايى ، ومجموعة من البحيرات الجوزية والأخدودية التى تتألف من الاتصال القائم بينها بالمجارى النيلية فى أحاسها الاستوائية . ويمكن القول أن هذه البحيرات الخمس ومجموعات المسایل الجبلية والروافد التى تنساب اليها ، ومجموعة المجارى النهرية على سطح الهضبة المرتفع أو فى قاع الأخدود الغربى النيلى التى تربط فيما بينها ، تمثل المصدر الدائم للمجريان النيلى . ويتحقق ذلك الجريان الدائم شبه المنتظم الرتيب على اعتبار أن الأمطار فى هضبة البحيرات النيلية دائمة طول العام ، وإن كانت شهور فصل الربيع وفصل الخريف تسجل زيادات واضحة فى كمية المطر . وعلى الرغم من علمنا بأن قمتى المطر فى الربيع والخريف تتقاربان كلما اتجهنا شمالا مبتعدين عن خط الاستواء بحيث لا يزيد الفاصل بينهما عن شهر واحد من شهور الصيف ، فانه ليس ثمة شهر من شهور السنة يخلو من قدر من المطر فى كل قطاع من القطاعات التى تتضمنها هضبة البحيرات النيلية .

ويمكن للباحث أن يسجل أهمية دراسية المطر وتوزيع كمية المطر على شهور السنة على إختيار أنهار الوشيلة التي تلقى الضوء على علاقة المطر بالفائض والإيراد النهري الطبيعي . وقد اقتضى ذلك الأمر متابعة الدراسة التي تعتمد على حصيلة تسجلها مجموعة من محطات الرصد والقياس . ونذكر بهذه المناسبة أن ثمانية وثلاثين محطة من محطات الرصد الجوي قد انتشرت على سطح حوض هضبة البحيرات النيلية . ويتناثر منها عشر محطات في جهود حوض نهر كاخيزا وأربع محطات في التلخوم الجنوبية من حوض فكتوريا . هذه بالإضافة إلى أربع وعشرين محطة متناثرة على سطح الهضبة . هناك في شمال بحيرة فكتوريا وفي الأخدود الغربي شمال مفييرو . والمفهوم أن هذه المحطات المجهزة للرصد الجوي تقوم على جمع البيانات وتسجيل المعلومات التي تساعد على تفهم كل ما له علاقة بظروف المناخ وسقوط المطر وكميته السنوية ودرجة الرطوبة وغير ذلك من صفات المناخ . وتتكفل بعض المحطات فوق ذلك كله بقياس مناسيب الجريان في الروافد والمجاري النيلية وعلى سطح البحيرات .

وقد نستخلص من حصيلة محطات الرصد الجوي ما يصور سقوط المطر في كل شهر من شهور السنة (١) كما نستخلص الأرقام التي تعبر عن كميته السنوية . ونذكر أن الرقم القريب من الصواب والذي يمكن أن يعتبر متوسطا لكمية المطر السنوي على سطح هضبة البحيرات النيلية هو ١٢٠٠ ملميمتر (٢) . ومع ذلك فإن كمية المطر السنوي تتراوح بين ١٩٠٥ ملميمترات في بوكوبا على الساحل الغربي لبحيرة فكتوريا و ٨٥٢ ملميمترا في بوطيابا على ساحل بحيرة البرت الشرقي .

(١) يبلغ متوسط عدد الأيام الماطرة في عنتبة مثلا في حوالى ١٣٨ يوما من أيام السنة ، ومع ذلك فإنها موزعة على شهور السنة كلها .

(٢) محمد عوض محمد : نهر النيل (الطبعة الرابعة) صفحة ٢١١ .

ويمكن للباحث على ضوء من دراسة الملامح الرئيسية للتضاريس وشكل السطح وارتباطها الوثيق بالعوامل التي أسهمت في ذلك التشكيل وخلق تفاصيل الصور التضاريسية أن يميز بين مساحتين كبيرتين ومتباينتين في حوض هضبة البحيرات النيلية .

وتشمل مساحة من هاتين المساحتين معظم سطح الهضبة العالية التي تعبر من وجهة النظر الفسيوغرافية عن امتداد أو استمرار لهضاب شرق افريقية . وتتضمن هذه المساحة الكبيرة شطرا من النظام النهري النيل ، الذى يمثل نمطا خاصا من أنماط الجريان النيلي فى الأحباس الاستوائية . ولعل أهم ما يميز هذا النمط شكل كل من بحيرتى فكتوريا وكيوجا اللتان يتجمع فيهما إيراد عظيم قوامه المطر المباشر على سطوحها ، والفائض الذى ينساب إليها من على سطح الهضبة . وهما يؤديان من ناحية أخرى إلى انتظام تصريف المياه وتحقيق الجريان الدائم الرتيب فى المجارى النيلية .

أما القسم الثانى فيشمل المساحات التى تنتشر فى قاع الدراع الشمالى من الأخدود الغربى شمال جبال مغميرو . ويتضمن هذا القسم نظاما نهريا آخر يتألف من بحيرتين أخدودتين كبيرتين يربط فيما بينهما نهر سمليكى . ويمكن اقول أن بحيرة ألبرت التى يتضمنها هذا القسم يتجمع فيها الإيراد المائى الدائم من كل الأطراف ، وتقوم بدورها على تنظيم الانصراف والتدفق فى اتجاه الشمال .

وهذان النظامان فى هذين القسمين يؤلفان فيما بينهما ونتيجة لاقترانهما صورة الجريان النيلي فى هضبة البحيرات النيلية . ومع ذلك فانهما لا يصرفان كل الفائض من هذه الهضبة لأن الأطراف الشمالية منها ينصرف فائضها عن طريق نهر اسوا الذى يقترن بالمجرى الرئيسى للنيل شمال تيمولى ، فى الموقع الذى يبدأ عنده الجريان الدائم ، الى حوض الغزال . وإذا كانت دراسة الجريان النيلي فى الهضبة الاستوائية النيلية

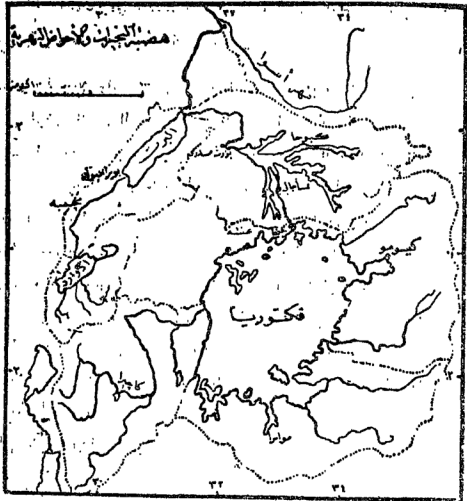
تقتضى التعريف بالنظام الفكتورى وبالنظام الألبرنى ، فإن دراسة الجريان فى أسوأ يأتى دورها ضمن دراسة نظام الجريان النيلي فى إطار حوض الغزال .

النظام الفكتورى النيل Victorian System of the Nile (١) :

لعل أهم ما يميز هذا النظام من وجهة النظر الطبيعية هو أن البحيرات ومجموعة الروافد التى تنساب إليها ، والمجارى النهرية التى تربط فيما بينها لكى تؤلف النظام النيل ، تعلو سطح الهضبة المرتفع تماما ، وتشمل معظم مساحة الحوض . والمفهوم أن سطح الهضبة مستو الى حد كبير نتيجة لتعرضه فى أثناء عصور جيولوجية طويلة متوالية لفعل مجموعة من العوامل التى تضافرت على التسوية وخلق السطح المنتظم الرتيب . ومن أجل ذلك لا يكاد يعبر عنها فقدان كل المطر السنوى وحرمان النهر من فائض يتزود المياه وتصل فصلا حادا بين مجموعة الأحواض التى تترايط ، لكى يتكون منها النظام الفكتورى كله .

ويمكن القول أن حوض بحيرة فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا قد تمخض عنه فعل تلك العوامل التى أسهمت فى تسوية السطح . وهاتان البحيرتان الكبيرتان اللتان تشغلان مساحات كبيرة تعتبران من غير شك حجر الزاوية فى ذلك النظام النهري . ويفهم ذلك على ضوء العلم بأن مساحة بحيرة فكتوريا التى تبلغ حوالى ٦٦٠٠٠ كيلو متر مربع تستقبل حجما هائلا من المطر الغزير يمثل موردا مباشرا . هذا بالإضافة الى ما يتجمع فيها من فائض المطر على أحواض المجارى النهرية والروافد فى حوض البحيرة الذى يحدق بها من الشرق والغرب ومن الجنوب والشمال . كما

يمثل المسطح المائي لبحيرة كيوجا موقعا آخر لتجميع الفائض على سطحها المباشر ومن حوضها • ولعلها تضيف على الجريان النيلي صورة خاصة من صور التنظيم في كل فصل من فصول السنة



ومهما يكن من أمر فإن بحيرة فكتوريا تعتبر من أهم البحيرات في العالم كمسطح كبير للماء العذب ، الذي ينتظم منه الجريان الدائم للنيل • وتقع بحيرة فكتوريا على منسوب مرتفع يبلغ حوالي ١١٣٥ مترا عن مستوى سطح البحر • وهي غير عميقة حيث يتراوح بين أعماق تبلغ زهاء الثمانين مترا ، ومساحات أخرى ضحلة لا يتجاوز عمقها بضعة عشرات من الأمتار • ويبلغ متوسط العمق في البحيرة حوالي ٤٠ مترا •

وعلى ضوء من دراسة النظم النهرية للمجارى والمسائل والروافد فى حوض بحيرة فكتوريا التى تنتشر فيما بين الحافة الشرقية للأخدود الغربى من جانب ، والحافة الغربية للأخدود الشرقى من جانب آخر ، وتلقى بفائض ايرادها من المطر المباشر الى بحيرة فكتوريا ، يمكن للباحث أن يتبين أن حوض فكتوريا يتضمن خمس أحواض أساسية (١) .

وتنتشر هذه الأحواض التى يتضمنها حوض بحيرة فكتوريا فيما بين الحد الجنوبى لحوض النيل الذى يمر على التلال والمرتفعات غير الواضحة فى التخوم ومساحات الأرض جنوب بحيرة فكتوريا ، والحد الشمالى غير الواضح أيضا الذى يفصل بين حوض فكتوريا وحوض كيوجا . ولعل من الضرورى أن نشير الى أن هذا الحد الشمالى يكاد لا يبتعد عن ساحل بحيرة فكتوريا الشمالى بأكثر من حوالى ١٥ كيلو مترا فى المتوسط . وهو فوق ذلك لا يكون واضحا لأنه ليس ثمة معالم تضاريسية واضحة تبرز ملامحه وتبينه أو تؤكد انتشاره . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الحوض الكبير يتضمن الأحواض الخمسة المشار إليها . وقوامها أربع أحواض تتضمن المسائل والجداول والمجارى النهرية والروافد التى تنساب الى المسطح المائى للبحيرة . أما الحوض الخامس فهو الذى يشمل سطح البحيرة ذاتها بما فى ذلك السطح من مجموعات صغيرة للجزر .

ونذكر فى مجال الحديث عن هذه الأحواض أن حوض كاجيرا مهم ، لأنه يغطى مساحة كبيرة تبلغ حوالى ٦٠ ألف كيلو متر مربع ، ولأنه يتضمن نهر كاجيرا وروافده النهرية التى تجمع الفائض وتنساب فى انتظام ملحوظ الى حوض بحيرة فكتوريا . ويتألف نهر كاجيرا رافد فكتوريا الكبير من التقاء رافدين هامين . ينساب الأول من أرض الحوض التى تقع فى شرق بحيرة تنجانيقا مباشرة ويعرف باسم روفوفو ruwufu . أما الثانى فهو

المجرى النهرى المعروف باسم نيافرونجو والذي ينساب من خط تقسيم المياه الذى يقسم المياه بين حوض النيل وحوض بحيرة كيفو . ويبلغ طول كاجيرا فى الجملة حوالى ٦٧٠ كيلو مترا . ويعتبر أكثر الروافد النهرية التى يتألف منها النظام النهرى النيلى الفكتورى توغلا جنوب خط الاستواء فى أرض الحوض . وقد أقيمت فى حوض كاجيرا وعلى مجرى النهر نفسه محطتان من محطات الرصد ، وذلك لأهميته ولضخامة حجم الفاقد الذى ينساب عن طريقه الى سطح بحيرة فكتوريا .

والمفهوم أن هذا الفاقد الكبير يمكن أن يعتبر أكبر من أى فاقد آخر يحققه رافد نهرى واحد من الروافد النهرية فى سائر الأحواض التى تتصل أو التى يتألف منها حوض فكتوريا الكبير . وتقع المحطة الأولى عند موقع كاباكا على مسافة حوالى ٧٠ كيلو مترا من قم كاجيرا ، على حين أن المحطة الثانية تقع عند موقع مسنجانو Masangano قرب القصب مباشرة . ونذكر بهذه المناسبة أنهما معا يؤديان الى حساب دقيق لحجم الجريان المتدفق فى كاجيرا الى بحيرة فكتوريا . وإذا كان متوسط المطر السنوى على حوض كاجيرا يبلغ حوالى ١٤٤٢ ملميمترا ، فإن الفاقد الذى يتحقق وينساب من حصىلة هذا الحوض الى بحيرة فكتوريا يقدر بحوالى ١٠٪ من المطر السنوى ، أو ما يعادل ٩٧ مليارات من الأمتار المكعبة فى السنة فى المتوسط .

أما الحوض الثانى من مجموعة الأحواض التى يغذى إيرادها بحيرة فكتوريا فهو حوض كاتونجا Katonga (١) . ويقع هذا الحوض الى الشمال من حوض كاجيرا ، وينتشر فيما بين الساحل الشمالى الغربى لبحيرة فكتوريا والحافة الشرقية للأخدود الغربى الذى يتضمن النظام النيلى الألبرتى . هذا بالإضافة الى ذراع الأرض الضيقة شمال بحيرة فكتوريا

(١) صلاح الدين الشامى : مياه النيل ، صفحة ٣٨ .

مباشرة والذي يحدد امتداده من ناحية الشمال خط تقسيم المياه الهزيل بين حوض فكتوريا وحوض كاجيرا • وتبلغ مساحة هذا الحوض حوالى ٣٠ ألفا من الكيلومترات المربعة على وجه التقريب • ويلاحظ الباحث أن سطح هذا الحوض مستو إلى حد كبير لا تظهر فيه ملامح واضحة تعبر عن تضاريس موجبة تميزه • هذا بالإضافة إلى أن الأرض في جملتها تنحدر انحدارا هادئا أو ضعيفا في اتجاه بحيرة فكتوريا • ولا يكاد ينساب على هذا السطح المنتظم الرتيب المنحدر انحدارا هزيلا نهر أو مجرى مائى واضح المعالم •

ويعنى ذلك أن عوامل النحت والتسوية قد أدت إلى ضعف الانحدارات إلى الحد الذى يؤدي إلى ظهور المستنقعات التى يتراكم فيها الماء بعد سقوط المطر الغزير • والذي لا يقل فى جملته عن متوسط المطر فى هضبة البحيرات النيلية • ويقدر المطر السنوى على أرض هذا الحوض بحوالى ١٣٠٢٢ ملممترا فى المتوسط • أما الفائض الذى يتمخض عنه هذا الحوض فهو بالضرورة هزيل وضئيل إلى حد بعيد ، لأنه لا يكاد يزيد عن حوالى ٤٠٠ مليون من الأمطار المكعبة فى السنة أو ما يعادل حوالى ١٪ فقط من كمية المطر الكلية التى يستقبلها الحوض فى سنة كاملة • ويعنى ذلك أن أكثر من ٣٩ مليارا من الأمطار المكعبة من ماء المطر تضيع على سطح الحوض ، وتمثل فاقدًا سنويا بالتبخر أو بالتسرب •

ويشمل الحوض الثالث مساحات كبيرة تبلغ حوالى ٥٠ ألفا من الكيلومترات المربعة فى شمال شرق البحيرة وشرقيها • ولعل من الضرورى أن نذكر أن انحدار الأرض التى يتضمنها هذا الحوض الكبير يكون واضحا ، لأن الحافة الغربية للأخدود العظيم التى تبدأ منها تبدو عالية مرتفعة • ويتراوح ارتفاع الأرض عند الحافة الغربية للأخدود الإفريقى العظيم بين بضعة مئات الأمطار وبين بضعة آلاف من الأمطار عند مواقع الكتل الجبلية الشاهقة المنفردة التى تخلفت عن فعل النشاط البركانى فى عصور

جيوولوجية سابقة • ونذكر بهذه المناسبة أن هذه الكتل الجبلية المنفردة العالية تحقق فرصا للانحدار الشديد الذى ينساب على جوانبها الزوائد والمجارى النهرية الى بحيرة فكتوريا • وتمثل هذه الكتلة الجبلية فى كتلة جبل الجون Elgon التى تعلو الى ارتفاع شامق يبلغ حوالى ٤٣١١ مترا • وتمثل أيضا فى كتلة شيرانجامى Cherangami التى تعلو كما تعلو كتلة ديباسين الى حوالى أكثر من ٣٠٠٠ متر عن مستوى سطح البحر • ونشير الى أن هذه الكتل الجبلية - فى مجملتها - تمثل بقايا من النشاط البركانى الذى تمخضت عنه الحركات الباطنية التى أدت الى خلق وتكوين الأخدود الإفريقى العظيم وتحويلها الى منطقة من مناطق الضعف القشرى • ويتكون الجون (١) من صخور نارية طفحية تتركز فوق أساس من النيس وببعض الصخور المتحولة الأخرى • وهو حصيلة نشاط بركانى حديث ، حدث فى حوالى أوائل عصر البلايستوسين من الزمن الجيولوجى الرابع (٢) •

وتنحدر على جوانب هذه الجبال والكتل الجبلية ، كما تنحدر على الحافة المرتفعة التى تفصل فصلا حادا بين حوض النيل وحوض الأخدود الإفريقى العظيم مجموعة من الأنهار والمجارى النهرية والمسائل الجبلية فى الاتجاه العام الى بحيرة فكتوريا شمال وجنوب خليج كفرنдо • ونذكر من هذه

الأنهار نهو سيو الذى ينساب من جبل الجون ، ونهر مارا Mara الذى ينساب من حافة الأخدود الغربية • ويمكن القول أن هذه المجارى النهرية والروافد قد مزقت أرض هذا الحوض بشكل ملحوظ • ويقدر متوسط المطر السنوى على هذا الحوض المضرس المنحدر انحدارا ملحوظا بحوالى ١٢٤٨ المليمتر • ويحقق هذا المطر السنوى فائضا معقولا ، ينساب مع الروافد المنحدرة الى بحيرة فكتوريا • ويقدر هذا الفائض بحوالى ١٠٪

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٦٠
Gregory, J.W. : The Great Rift Valley p. 235.

(٢)

من حجم المطر السنوى الكلى عن الحوض ، أو ما يعادل حوالى ٦٢ مليارات
من الأمطار المكعبة فى السنة (١).

ويشغل الحوض الرابع مساحات الأرض التى تنتشر فى جنوب شرق
وجنوب بحيرة فكتوريا ، وتبلغ مساحة هذا الحوض حوالى ٥٠ ألفاً من
الكيلومترات المربعة . وتتراوح أرض هذا الحوض بين صورة وعرة مضربة
خشنة متحدرة إنحداراً ملحوظاً فيما بين الحافة المرتفعة للأخدود الأفريقى
العظيم وساحل البحيرة ، وصورة أخرى للأرض المستوية غير المضربة التى
تنتشر فى جنوب البحيرة . ويترتب على ذلك التباين فى هاتين الصورتين
تفاوت شديد بين هيمات الأنهار والروافد النهرية ودرجة إنحدارها وحجم
الجريان وما يتمخض عنها من فائض . وتبدو فى الأرض الوعة المضربة
الحشنة مجموعة من الروافد النهرية والأنهار الطويلة والعميقة ، نذكر منها
نهر روالا Ruvana ، ونهر سيميا Simiyu . أما فى الصورة الأخرى
غير الوعة فتكون الروافد النهرية والمجارى غير واضحة ، كما يكون الجريان
فيها هزيلاً ضئيلاً .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الحوض يستقبل كمية من المطر السنوى
تبلغ حوالى ٩٩٥ ملليمتر فى المتوسط . ويتحقق فائض على أرض هذه
الحوض يبلغ حوالى ٧٪ من حجم المطر الكلى . أو ما يعادل حوالى ٣٥ مليارات
من الأمطار المكعبة سنوياً . وجدير بالذكر أن معظم هذا الفائض تسهم به
مجموعة الروافد النهرية والمجارى التى يتضمنها القطاع الوعر فى جنوب
شرق البحيرة . على حين أن الفائض من الروافد فى القطاع الآخر جنوب
البحيرة يكون قليلاً ومحدوداً الى حد بعيد .

أما أخوض الخامس فهو الحوض الذى يتضمن كل سطح بحيرة فكتوريا

(١) صلاح الدين الشامى : مياه النيل ، صفحة ٣٨ .

ذاتها ، بما فى ذلك مجموعات الجزر التى تصل مساحتها الى حوالى ٣٠٠ كيلو متر مربع ، وتحقق فائضا من المطر السنوى يبلغ حوالى ٣٠٠ مليون من الامطار المكعبة فى السنة ، او ما يعادل حوالى ١٠٪ من حجم المطر الكلى على سطوحها . ويمكن القول أن سطح بحيرة فكتوريا مهم لسببين هامين هما استقبال المطر المباشر الغزير فى كل شهر من شهور السنة ، واستقبال حصيلة الفائض المتجمع من مجموعة الأحواض الأربعة المحيطة بالبحيرة .

ولعل من الضرورى أن نسجل بهذه المناسبة ملاحظة هامة بشأن حصيلة الماء الذى يتجمع من هذين المصدرين . وتتمثل هذه الملاحظة فى علمنا بأن المطر المباشر على سطح البحيرة يحقق عمقا مائيا يبلغ حوالى ١٢٠ سنتيمترا ، على حين أن حجم الفائض من مجموعة الأحواض التى تبلغ مساحتها حوالى ١٨٣ ألفا من الكيلومترات المربعة لا يزيد عن كمية من الماء تعادل عمقا مائيا قدره حوالى ٣٠ سنتيمترا على سطح البحيرة (١) . ويعنى ذلك أن الإيراد المباشر من الماء على سطح البحيرة الذى يتمخض عنه المطر السنوى يبلغ حوالى أربعة أمثال الفائض من مجموعة الأحواض فيما حول البحيرة .

ويتعرض مستوى سطح بحيرة فكتوريا لذبذبات وتغيرات دائمة تسجلها المقاييس الموضوعية عند موقع كيسومو Kisumu وجنجا Jinja وعنتبة وموانزا . ويمكن القول أن هناك علاقة كبيرة مؤكدة بين موقع كل مقياس من هذه المقاييس الأربعة وبين معالم الذبذبات أو التغيرات التى تسجلها لمناسيب سطح الماء فى البحيرة . وهى مثلا تكون أكثر وضوحا عند مقياس كيسومو منها عند موقع مقياس جنجا ، وذلك نتيجة لضيق الخليج الذى يقع عليه المقياس الأول ضيقا واضحا . ومن شأن هذا الضيق الواضح أن يؤثر تأثيرا كبيرا على مستوى سطح الماء فى البحيرة . ويمكن

للباحث أن يميز أربعة أنواع من الذبذبات أو التغيرات التي تطرأ على مناسيب سطح البحيرة .

١- التغير اليومي في مستوى سطح البحيرة :

يلاحظ الباحث هذا النمط من أنماط الذبذبة أو التغير الذي يطرأ على مستوى سطح الماء في بحيرة فكتوريا من مجرد متابعة التسجيلات التي تبين المناسيب اليومية التي تسجلها المقاييس على جوانب البحيرة . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يكون تسجيل هذا التغير على مقياس من هذه المقاييس دون غيرها يظن أن سبب هذا التناقض أو التذبذب يرجع في الغالب إلى تجمعة الهوام وهبوب الرياح بانتظام واضح في اتجاه معين ، ولذا عدد من الشاغات المتواليات والمفهوم أن انتظام هذه الرياح واستمرارها في القشرة المائية ، هتفو الذي يؤدي إلى التأثير المباشر على مستوى سطح الماء على خط الساحل الذي يقع في مواجهة تلك الرياح . ويظهر من دراسة التسجيلات أنه كثيرا ما يحدث أن يسجل المقياس المعلن ارتفاع منسوب سطح البحيرة عند بجنب على الساحل الشمالي ، وأن مقياس موازاً على الساحل الجنوبي لا يسجل ارتفاعاً مناظراً . وهذا في حدة ذاته دليل على أن منسوب سطح الماء في البحيرة يتأثر بالرياح التي تهب من الجنوب في اتجاه عام صوب الساحل الشمالي

ويربط هرسب بين هذا النمط من أنماط التغير أو الذبذبة اليومية وبين عدد من الأمور التي تتمثل في خلال اليوم الواحد ، وتؤثر على سطح الماء في البحيرة . ويتمثل أمر من هذه الأمور في احتمال التغير المفاجئ أو الطارئ على حالة الضغط الجوي . كما يتمثل أمر آخر في احتمالات التغير الطارئ على تأثير فعل الجاذبية الأرضية على سطح البحيرة ، وفي احتمال حدوث نوع من المد والجزر من وقت إلى وقت آخر . ومهما يكن من أمر هذا التغير اليومي ، وأمر العوامل التي تسهم في حدوثه ، فإنه طارئ

ومؤقت وليس له علاقة فيصفة بالاحتياجان من احتجالات الريادة في ايراد
الماء الملبس من المطر ، أو الفائض الذي ينشأ من أرض الاحتياض الى
سطح البحيرة . وعلى الرغم من ذلك كله قلنا هذه الظاهرة إما للتغير اليومي
تبدو واضحة في بعض الأيام ، وتقدر تحدث هذه الظاهرة في حدود حوالي
٦٠ سنتيمترا في المتوسط على وجه التقريب .

٦٠ التغير الموسمي في متوسط البحيرة

يحدث هذه التغير الذي يعتبر من دلالة حقيقة في متوسط سطح
الماء في البحيرة في مواسم معينة من السنة . وتعني ذلك بأن هناك مواسم
معينة تسجل فيها تناسب سطح البحيرة زيادة وانقعا ، على حين يسجل
تسجل في مواسم أخرى انخفاضا ونقصانا عن المتوسط . ويمكن القول أن
طبيعة هذه التغير الذي يحدث في مواسم معينة ، تؤثر بالاقتران الشديد
بين التبعية بالزيادة والنقصان ، وبين تسوية المطر وتوزيعه كصفة المطر
السوى على شهور السنة . ومواسمها التي تسجل فيها التقلبات المرتفعة
ويلاحظ الباحث أن مينايتها سطح البحيرة في شهر ماي ويونيو تكون في
العادة أعلى من المناسبت المسجلة في شهر فبراير بحوالي ٤٠ سنتيمترا
والربط بين توزيع كمية المطر على شهور السنة وبين التغير الموسمي
مقبول الى حد كبير ، ويكون ذلك على اعتبار أن الانخفاض الذي تشهده
المناسبت في موسم معين ، يتفق مع طبيعة الريادة التي يسجلها المطر في
ذلك الموسم . ويمكن للباحث أن يسجل التناقص الواضح بين الخط البياني
الذي يصور توزيع المطر وبين قمة المطر الأولى في شهر ربيع ، وقامته
الثانية في شهر الصيف . وبين الخط البياني الذي يسجل مناسبت سطح
البحيرة في شهور السنة المختلفة ، ويتفق ذلك التناقص الواضح مع ما أشرفنا
ليه من قبل بشأن أهمية المطر الملبس على سطح البحيرة وكميته الموسمية
الكبيرة ، بالنسبة للفائض الهزيل من الروافد والأنهار التي تجمع اليراد من
الأرض التي يشملها حوض البحيرة .

(ج) التغير السنوى فى مستوى سطح البحيرة :

يلاحظ الباحث فى الجداول التى تتضمن تسجيلات مناسيب سطح البحيرة ، أنه فى مدى السنين الطويلة التى سجلت فيها تلك المناسيب ، أن هناك مناسيب عالية مرتفعة تسجل فى بعض السنوات ، وأن هناك مناسيب أخرى منخفضة تسجلها بعض السنوات الأخرى . ويمكن للباحث أن يعبر عن هذا التباين أو الاختلاف بين المناسيب العالية والمناسيب المنخفضة بالذبذبة أو التغير السنوى . ولعل ما يلفت النظر أن تكون المناسيب عالية ومرتفعة فى مدى فترة تشمل عددا من السنوات المتوالية . وأن تكون المناسيب منخفضة فى مدى فترة أخرى تستغرق عددا من السنوات المتوالية أيضا .

وإذا تصورنا أن الزيادة أو النقصان ترجع الى أسباب ترتبط بزيادة المطر أو نقصانه ، فإن استمرار المناسيب العالية أو استمرار المناسيب المنخفضة فى عدد من السنوات المتوالية يكون مرجعه الى عدم التناسب بين مساحة سطح البحيرة الكبيرة ، وبين سعة الفتحة الضيقة التى تنصرف أو تتدفق منها المياه فى نيل فكتوريا . ولكى تفسر ذلك المعنى نشير الى أنه اذا افترضنا أن منسوب سطح البحيرة فى سنة من السنوات القريبة من المعدل الذى يكون معدل الفاقد منها بالتبخر مساويا للتساقط المباشر مضافا اليه الفاقد من حوضها الكبير كان أعلى من المنسوب المتوسط بحوالى ١٠٠ سنتيمتر ، فانه نظرا لضيق الفتحة - فتحة ريون - التى ينصرف منها الماء لن تكون هناك زيادة فى التصريف أكثر من ٥ ملايين متر مكعب فى اليوم ، أو ما يعادل ١٨٢٥ مليوناً من الأمتار المكعبة فى السنة . وبتوزيع تلك الكمية التى تمثل الزيادة السنوية فى التصريف على سطح البحيرة ، فإنها تكون معادلة لعرق مائى قدره ٣٠ سنتيمترا فقط .

ويعنى ذلك مرة أخرى أن يتبقى فى نهاية العام عمق مائى أعلى من

المعدل يقدر بحوالى ٧٠ سنتيمتراً على تخطيط البحيرة . وهكذا تسجل السنة التالية بالضرورة زيادة فى المناسيب وارتفاعا ملحوظا عن المعدل وتستغرق المناسيب المرتفعة بعض السنوات المتوالية . ويمكن أن نجد فى النموذج المناقض الذى يترتب على نقصان فى المطر وتدهور المناسيب نفس النتيجة حيث تستغرق المناسيب المنخفضة بعض السنوات المتوالية أيضا .

ويمكن على ضوء الكروكي التالى أن نتعرف على نظام البورة السنوية لمناسيب سطح البحيرة فى بحيرة فكلوديل (١) . وأن نتلمس فرق المناسيب من سنة الى سنة أخرى . ويلاحظ الباحث أن أقصى فرق بين النهاية العظمى والنهاية الصغرى من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩٣٤ . بلغ ١٨٦ مترا . وقد سجلت النهاية الصغرى للمناسيب فى البحيرة فى سنة ١٩٢٢ وبلغت ٩٧٦ مترا ، على حين أن النهاية العظمى قد بلغت ١١٤٢ مترا ، وأنها سجلت فى سنة ١٩١٧ . وقد فكر بعض الباحثين فى ربط الزيادة فى مناسيب سطح البحيرة والنقصان بنظام معين رتيب تميز عنه دورة تتكرر مرة كل عشر سنوات . وكان ذلك التفكير مبنيًا على اعتبار أنهم لاحظوا نهاية صغرى للمناسيب قد سجلت فى سنة ١٩٠٢ ، وفى سنة ١٩١٢ ، وفى سنة ١٩٢٢ . ومع ذلك فقد خاب ظنهم فى سنة ١٩٣٢ عندما سجلت المناسيب نهاية عظمى وارتفاعا ، بدلا من أن تسجل نهاية صغرى . وكان ذلك سببا فى انصراف التفكير بالكلية عن هذه الدورة واحتمال التكرار المنتظم .

(١) يقبع صفر خط القياس الاعتبارى فى عتبة على منسوب ١١٢٣٧ مترا .

رسم بياني (١)

نظام الدورة السنوية لناسيب بحيرة فكتوريا
للمسقط السنوي من القناتل للتلان



مقياس ارتفاع البحيرة بارتفاعات يوليو ومارس وأبريل ويناير

ولقد حاول بروكس Brooks تصوير معامل ارتباط معين ، بين تذبذبة المناسيب في سطح بحيرة فكتوريا من سنة الى سنة أخرى ، وانتشار البقع الشمسية على سطح الشمس . ويذكر انه كلما تكاثرت البقع على سطح الشمس . ازدادت المناسيب على سطح البحيرة وارتفعت ، وأنها تتناقص بتناقصها (١) . ومهما يكن من أمر فان العوامل التي يظن أنها تؤثر على مناسيب سطح البحيرة أكثر من غيرها هي العوامل المناخية .

وقد يتمثل العامل المناخي في الاختلاف المفاجيء في الضغط الجوي على سطح البحيرة ، أو في استمرار هبوب الرياح المنتظمة في اتجاه واحد ولعدد من الساعات ، الأمر الذي يؤدي الى انحدار سطح الماء وارتفاع المناسيب ارتفاعا ظاهريا بحتا ، على جانب من جوانب البحيرة دون الجوانب الأخرى . وقد يتمثل العامل المناخي أيضا في الزيادة المنتظمة في كمية المطر في

(٢) راجع أبحاث بروكسن وهرست Brooks, . Variation in The Levels of The Central African Lakes
Hurst, H.E. : The Nile Basin Vol. I. pp 41-43

(١) صلاح الدين الشامي : مياه النيل ، صفحة ٤٢ .

شهور الربيع وشمس الحريق ، وتسجيل القمتين الموسمييتين في أثناء السنة الواحدة ، أو في الزيادة المنتظمة في كمية المطر السنوي في سنة أو في أثناء بعض السنوات المتواليات عن المعدل مع تناقص البحر أو معدلات الفساق بالتبخر عن المتوسط العام في أثناء تلك السنوات .

ويمكن للباحث أن يضيف إلى هذه العوامل التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يطرأ على عناصر المناخ من تغيرات معينة من فصل إلى فصل أو من سنة إلى سنة أخرى ليس لها علاقة بالمناخ وسمات عناصره المختلفة . ونذكر من هذه العوامل احتمال حدوث الذبذبة في سطح البحيرة والتغير الظاهري في مناسبتها نتيجة مباشرة لحدوث المد والجزر ، أو نتيجة للاختلافات الناجمة عن تأثير وفعل الجاذبية الأرضية على سطح المافى البحرية (٢) .

ومع ذلك فإن هذه التغيرات ظاهرية بمعنى أنها لا تتضمن أي زيادة فعلية أو نقصان فعلي ، مؤداه التغير في حجم الماء ، وفي حجم التصرفات من فتحة ريون . ويعني ذلك من ناحية أخرى أن التغيرات المبينة على عامل من عوامل المناخ ، هي وحدها التي تؤدي إلى الزيادة أو النقصان الفعلي في مناسيب البحيرة ، وفي حجم الماء ، وحجم التصرفات من فتحة ريون .

(د) التغير الجيولوجي في سطح البحيرة :

يحدث هذا التغير خلال العصور الجيولوجية بحيث يتعرض سطح البحيرة لأن يرتفع أو أن ينخفض من عصر جيولوجي إلى عصر جيولوجي آخر . ويمكن القول أن فلنكس أزولد (١) Felix Oswald أول من سجل هذه التغيرات التي تتغير معها المساحة الكلية لسطح البحيرة . وكان ذلك على

(٢) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٤٠ و ٤١ .
(١) راجع أبحاث فلنكس أزولد في مجلة جمعية التاريخ الطبيعي لشرق إفريقية التي صدرت في نيروبي سنة ١٩٤٨ :

نخبة دراسة سطح البحيرة ومتابعة بخط الساحل المرفوع لها ، والمنور على
بروايب بحيرة ساحلية قوامها: الحصى المستدير على منسوب ١٠٠ م عن
جيتوك البحيرة في الوقت الحاضر في وقته لاحظ فيها جارين ومستر
اسكوت هذه الظاهرة أيضا ، التي تسمى ذلك منسوب سطح البحيرة كان أعلى
من منسوب سطحها الحالي . كما تعني من ناحية أخرى أن مساحة هذا
المسطح المائي كانت بالتالي أضعاف مساحته الحالية .
في زمن المذبح أيضا أن يكون سطح البحيرة قد واصل في وقت من
الأوقات على منسوب السطح الحالي في الوقت الحاضر . على ذلك المعنى
الأخير كثرة التلال بين شكل الخليج التي يبدو أنها تمثل نهاريات باديان
نهرية مغمورة بفضة الإغراق عرفة الميناء إلى الارتفاع في تاريخ
جيولوجي لاحق (٢) . ويمكن القول أن دراسة الأسماك في بحيرات قلب
أفريقية الاستوائية كوسيلة من وسائل الحكم على احتمال الاتصالات بين
المسطحات المائية والأحواض النهرية قد تمخضت عن نتائج هامة في هذا
المجال ، وعن تباين شديد بين شكل وامتداد واتصال المسطحات المائية
بصفة عامة ، والمسطحات المائية على هضبة البحيرات بصفة خاصة . بل
لعل الدراسة بشأن التطور الجيولوجي تصل بنا إلى حد القدرة على الربط
الواضح أو التناسق الكامل بين التغيرات التي طرأت على مناسيب سطح
البحيرة وغيرها من بحيرات الهضبة الاستوائية ، وعصرى المطر في
البلايستوسين وعصر الجفاف الذي تخلل الفترة فيما بينها (٣) .

Gregory, J.W. : Rift Valleys 1920 p. 262 .

(٢)

(٣) تمخضت سلسلة الدراسات التي أسهم بها كل من ورذنجتون
ووايلند وليكي واريك نلسن عن شواهد تعبر عن حدوث العصر المطير الأول
في شرق أفريقية حيث عرفت باسم دور مطر كاجيري وكما في حوالى
البلايستوسين الأدنى وحدث العصر المطير الثاني الذي عرفت باسم دور مطر
جيبليان في حوالى البلايستوسين الأعلى .

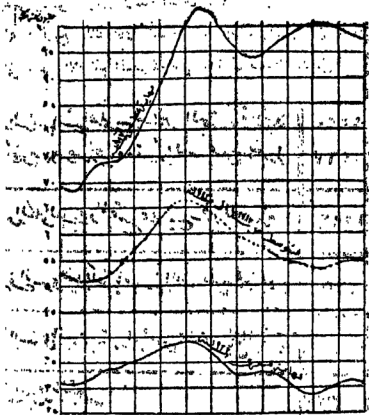
ومهما يكن من أمر فإن التغير الذى يطرأ على مناسيب سطح البحيرة على مدى العصور الجيولوجية لا يكاد يهم البحث الذى يستهدف صورة النهر وطبيعة الجريان النيل فى الوقت الحاضر ، كما أن التغير اليومى أيضا من شأنه إلا يؤثر تأثيرا كبيرا على صورة الجريان أو حجم التصريفات لأنها لا تنشأ عن زيادة أو نقصان فى حجم الماء فى البحيرة . أما التغير الفصل الموسمى أو التغير السنوى فهما اللذان يؤثران تأثيرا واضحا على طبيعة الجريان ويصير الاهتمام بهما لما ينشأ من ارتباط وثيق يتمخض عن الزيادة فى المناسيب من حيث حجم التصريف من فتحة ريون الى مجرى نيل فكتوريا .

وتغذى بحيرة فكتوريا التى تمثل أكبر مسطح مائى على سطح الهضبة الاستوائية النيلية الجريان النيلى بانتظام واضح ورتيب إلى حد كبير : والمفهوم أن المياه تنساب من بحيرة فكتوريا من فتحة ريون بمتوسط يبلغ حوالى ٦٦٧ متر مكعبا فى الثانية . ومع ذلك فإن هذا الرقم غير ثابت بل هو يتغير من شهر الى شهر آخر ، أو من فصل الى فصل آخر ، بالشكل الذى يتفق مع تغير المناسيب الوثيق الارتباط بزيادة المطر ، فى القمتين العاليتين فى فصلى الربيع والخريف . ويمكن القول أن الذبذبة فى الماء المنصرف من بحيرة فكتوريا تكون محدودة بالنسبة للمعدل أو المتوسط .

وفهم ذلك على اعتبار أن التصريف فى أعلى الشهور لا يكاد يزيد عن ١٠٠ متر مكعب فى الثانية عن المعدل ، وعلى اعتبار أن التصريف فى أدنى الشهور لا يكاد يقل عن المعدل بأكثر من ٥٠ مترا مكعبا فى الثانية . ويظهر ذلك من مراجعة الأرقام فى الجدول التالى ، الذى يبين التصريف عند فتحة ريون فى متوسط السنوات ١٩١٢ الى سنة ١٩٤٢ بالأمتار المكعبة فى الثانية .

وقد تظهر هذه الحقيقة فى صورة أوضح من دراسة الجدول التالى الذى يبين المعدل المتوسط للتصرف فى الفترة من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٤٢

رسم بياني رقم ٢



وتسمى هذه الخطوط الثلاثة بـ "معدل انصراف المياه من بحيرة فكتوريا" ،
 "معدل المتوسط الشهري للتصريف من فكتوريا من سالينج" ،
 "معدل المتوسط الشهري للتصريف من فكتوريا من سالينج" .

ويعنى ذلك أن الزيادة في معدلات التصريفات في سنة ١٩١٧ كانت نتيجة لزيادة مناسيب سطح البحيرة ، كما أن تدهور معدلات التصريفات في سنة ١٩٢٤ كان نتيجة لنقصان في مناسيب سطح البحيرة . ومهما يكن من أمر فإن انصراف الماء من بحيرة فكتوريا على كافة المناسيب يكفل الجريان المنتظم في نيل فكتوريا . وتظهر من الدراسات التفصيلية أن مقدار ما ينصرف من بحيرة فكتوريا يقل كثيرا عن مقدار الفاقد بالتبخر من سطحها المباشر ، وذلك لأن فتحة ريون ضيقة ، ولا تستجيب لزيادة المناسيب الا في حدود ضيقة نسبيا .

وقد قدر ويلكوكس هذا الفاقد بالتبخر من سطح البحيرة ، بالقياس

الى ما ينساب الى نيل فكتوريا بنسبة ٩ : ١٢ (١) . أما هرست فيذكر ان الفاقد بالتبخير يمثل حوالى اربعة امثال المياه التى تنساب من بحيرة فكتوريا الى النيل (٢) . ومع ذلك فان نسبة هذا الفاقد (٣) يمكن تقديرها بطريقة اكثر دقة على ضوء الأرقام المسجلة فى جداول ضبط النيل على النحو التالى:

١٢٥٠ مليون	المطر المباشر على سطح البحيرة فى المتوسط
٠.٢٦٧ مليون	الفاقد من حوض البحيرة من قبل المياه على سطح
١٥٤٦ مليون	المياه الكلى للري والتجميع على سطح البحيرة
٠.٣٠٥ مليون	المصرف السنوى لنيل فكتوريا من حوض البحر على سطح البحيرة
١٢٤١ مليون	الفاقد السنوى بالتبخير من حوض البحر على سطح البحيرة
٣,٣٥٠ مليون	الفاقد السنوى بالتبخير

هذا الفاقد الكبير الذى يبلغ اربعة امثال المتصرف من البحيرة فى السنة ، هو الذى دفع بعض الفنيين الى الاعتراض من وجهة النظر الفنية على اقامة سد على فتحة رييون التى ينساب من خلالها الماء الى نيل فكتوريا . ويعتقد هؤلاء المعارضون فى أن تحويل بحيرة فكتوريا الى حوض للتخزين لا يكاد يحقق فى نظرهم كسبا معقولا من حيث الايراد المائى . ونذكر بهذه المناسبة أن ويلكوكس قد اقترح تعميق فتحة رييون من أجل زيادة المتصرف من مياه البحيرة ، وتقليل نسبة الفاقد بالتبخير من سطح البحيرة .

Willcoks, W. : Egyptian Irrigation p. 241.

(١)

(٢) هرست هـ . : موجز عن حوض النيل ، صفحة ٥٥ .

(٣) راجع جداول البحر فى كتاب

Hurst, H.E. : The Nile Basin Vol, V p. 36.

وقسمه إسماعيل المهندس الأمريكى شنيتر سميث Christy Smith هذه الفكرة مرة أخرى إلى الأذهان قبيل الأخذ بفكرة القلعة تينل وأول من فتح خلة ١٩٥٥ التى إشتهرت فيه مضرباً بحكم حقها التانى حتى فى مياه النيل ان وقع ذلك فإن فكرة تعميق فتحة ريون من أجل زيادة ضخ الشطرنج اتضح أنها لن تكون مجدية من وجهة النظر الفنية إلا أن تضيقها خطية شاملة متكاملة يكون من شأنها تقليل احتمال فقدان فى أى زيادة فى التصرف المنطلق من بحيرة فكتوريا فى مستنقعات بحيرة كيوجا .

والواقع أن تدفق المياه من بحيرة فكتوريا إلى نيل فكتوريا وجريانها الرتيب إلى أنساخالى لا يفقد إلا الإزاحة المائى مقدار كبيراً . ومن أجل ذلك تيجم رجلاً طرط الفئسك بفنذ سنة ١٩٣٩ على تسليخ التصرف عطفه اسمع الجالى التحبب على تصرف بحيرة فكتوريا وأيا كذا فكتوريا فكتوريا أن فكتوريا نيل فكتوريا بمزعة لجرى الماء بغيره ، وتشكل لغيره الذى يفصل الجريان ، يكون كقيل بالمحافظة على كل الماء للتدفق من فوق الجبل على الديورتى ، وفتحات فى منطقة شلالات ريون ، إلى بحيرة كيوجا فقط على الأقل . ويعنى ذلك أن احتمال فقدان لا يكون ، إلا فى بحيرة كيوجا . ومهما يكن من أمر فإن الدراسة تقتضى إلامام بصفات نيل فكتوريا وصفات بحيرة كيوجا ، والتعرف على طبيعة كل منهما ، من حيث الجريان المائى فى النظام الفكتورى كله .

نيل فكتوريا وبحيرة كيوجا :

يشمل نيل فكتوريا بعد أن تدفق إليه المياه من بحيرة فكتوريا فى مجرى واضح مرتفع الجانبين . وهو سريع ينساب على انحدارات واضحة فى مسافة تبلغ حوالى ٦٠ كيلو متراً من فتحة ريون . ويمكن القول أن الجريان السريع والجسور المرتفعة التى تحدد حيز المجرى يكون من شأنها الاحتفاظ بالماء الجارى دون فاقد ملحوظ فى هذه المسافة . وعند الكيلو ٦٠ يعتدل

الانحدار ويتحول الحيز الذى يتضمن الجريان الى مجرى واسع فيه سمات من الشبخوخة المبكرة التى تنتاب المجارى النهرية قرب المصب . ويزداد الجريان هدوءا بعد موقع نسا جالى بقليل ، وتظهر المستنقعات على جانبيه حيز المجرى فى مسافة حوالى ٥٠ كيلو مترا ، وحتى يقترب من السطح المائى لبحيرة كيوجا فيدخل إليها من ناحية نهايتها الغربية .

وعلى الرغم من ذلك فإن مجرى النهر يكون واضحا ، وهو يخترق أطراف سطحها المائى فى مسافة تبلغ حوالى ٧٥ كيلو مترا . ويجدر بنا أن نعرف على بحيرة كيوجا وحوضها الكبير ، وأن تصور العلاقة بين هذا السطح المائى ، ونظام الجريان النيل فى قطاع هام ، من قطاعات النظام الفكتورى . ومع ذلك فلا بد لنا من أن نعرف بأن حضيلة الغلام بطبيعة حوض البحيرة ونظامها المائى ما زالت محدودة ، لأنه ليس ثمة أرصاد كاملة تمكن الباحث من تقدير كل السمات التى تعبر عن النظام المائى ، والعوامل التى تشترك فى تحديد وإيضاح هذه السمات .

وتبدو بحيرة كيوجا على شكل سلسلة من البحيرات والمستنقعات والأذرع التى تحتل منخفض من الأرض بين خطى العرض ٥١ و ٥٢ شمالا . وهى قليلة العمق يتراوح عمقها بين حوالى ٤ الى ٦ أمتار . كنا أن مستواها يكون منخفضا عن مستوى سطح بحيرة فكتوريا بمقدار ٦٠ مترا . ويذكر دكتور عوض أن مساحتها تبلغ حوالى ٧٥٠٠ كيلو متر مربع (١) ، وضع ذلك فإن هذه المساحة غير ثابتة . ويعنى ذلك أنها تتعرض للتغير مع ارتفاع المناسيب حيث تفتقر المياه بشكل ملحوظ ويزداد انتشار الأذرع والمستنقعات .

أما الحوض الذى تقع بحيرة كيوجا فى بؤرته فهو عظيم المساحة .

وتقدر مساحة هذا الموض بحوالى ١٠٠ ألف كيلو متر مربع فى الأرض المحصورة بين حوض فكتوريا من ناحية الجنوب ، وحوض أسوا من ناحية الشمال . وهو على كل حال نتيجة مباشرة للتحت الذى أسهبت به عوامل التمرية التى أدت الى تسوية سطح مضبة البحيرات ، وقللت من ظهور خطوط تقسيم المياه بين الأحواض النهرية على سطحها .

ويمكن القول إن معلوماتنا عن بحيرة كيوجا ونظامها المائى لا ترجع الى أبعد من سنة ١٩٣٩ فقط ، حيث ازداد الاهتمام بإيراد التيبيل من الأبناس الاستوائية بصفة عامة ، ويعتمد الفنيون فى مجال تجميع المعلومات عن بحيرة كيوجا على ثلاث محطات للرصد والقياس . وتقع المحطة الأولى فى الموقع الذى يرصد ويسجل الإيراد المائى المنصرف من نيل فكتوريا الى بحيرة كيوجا . أما المحطة الثانية فتقع فى بورت مسيندي وتقع الثالثة فى لالى Lali (١) .

ويمكن القول أنه لدى المهتمين بدراسة النظام المائى فى النهر أرساد مناسبة يمكن الاعتماد عليها فى التعرف على التصريف الداخلى الى بحيرة كيوجا والخارج منها الى نيل فكتوريا . ومع ذلك فإن محطة القياس عند بورت مسيندي ، التى أوقف تشغيلها منذ سنة ١٩٤٤ ، لم تكن تدل حصيللة القياس فيها دلالة واضحة ، على التصرفات الخارجة فعلا من بحيرة كيوجا ، لأنها كانت تتذبذب فى حدود حوالى ٤٠٪ . وقد أقيمت من أجل المزيد من الدقة فى القياس ، محطة لقياس التصريفات عند كومدينى فى سنة ١٩٣٩ ، وأخرى عند فجاو بالقرب من نهاية نيل فكتوريا ، وقبيل دخوله مباشرة الى بحيرة البرت فى سنة ١٩٤٠ .

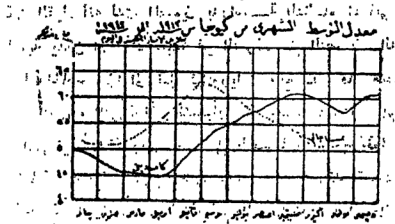
وتعتبر محطة قياس التصريف عند كامدينى أهم المحطات الآن ، لقياس

(١) يعطى هذا المقياس وحدة قياس واحدة عرضية مرة فى كل شهر منذ سنة ١٩٦٦ .

التصرفات، وقد بنحروا من قبل ففقدوا ما من بخيرة كيوجا وعلى الرغم من ذلك كله فإن حصيلة القياس في هذه الحسابات كلها لا تكاد تعبر تعبيرا صادقا عن كل النسب التي تمثيها طبيعة النظام المائي في بحيرة كيوجا . ويمكن للباحث أن يعتمد على الجدول التالي وعلى الرسم البياني اللذين يتغيران بحسب معدل المتوسط الشهري للتصرفات في نظام بحيرة كيوجا وذلك في الفترة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٨ بملادين الأمتار المكعبة في اليوم الواحد في مجال الألبام بقدرها من المعلومات عن النظام المائي في هذه الفترة .

الشهور	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المتوسط الشهري للتصرفات	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥
المتوسط الشهري للتصرفات	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥

رسم بياني رقم ٣



ويستجمل النظام المائي في بحيرة كيوجا ظاهرة غريبة تتمثل في مقارنة التصرفات الداخلة إليها والخارجة منها . ويلاحظ الباحث أن التصرفات التي تمر بتكامديني وتعبر عن الإيراد المنصرف من كيوجا تسجل فاقتا بالنسبة للتصرفات الداخلة إليها في الفترة من شهر يناير إلى آخر شهر يوليو . أما في الفترة التالية التي تشمل الشهور من أغسطس إلى ديسمبر من كل عام ، فلا يسجل الإيراد فقداناً بل قل يتمثل فيه كسبا

وزيادة معقولة • ويعنى ذلك الكسب زيادة الفائض الذي ينصرف من حوض كيوجا ومن البحيرة ذاتها ، ويغذى الجريان النليل فى نيل فكتوريا •

ويمكن القول أن هذا الكسب قد يمرض الفاقدي فى النصف الأول من السنة ، ويحقق زيادة ، على حين أنه فى بعض السنوات الأخرى ، لا يكاد يمرض هذا الكسب المقدار المفقود ، وتكون النتيجة فى مثل هذه السنوات ناقدا ضئيلا فى الإيراد السنوى •

ويمكن الاعتماد على الجدول التالى للسنوات الموجود عنها أرصاد منتظمة لمتوسطات التصرف فى اليوم بملايين الأمتار المكعبة عند كامدينى ونساجالى فى تقدير الكسب والحسارة فى كل سنة من السنوات من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٧ •

السنة	نساجالى	كامدينى	الفائض اليوم	الكسب اليوم	الكسب اليوم
١٩٤٠	٣٢ مليون	٣٢ مليون	٩٠٤	٣٣٦	٣٣٦
١٩٤١	٥٨٠٨	٥١١	٧٠٧	٤٠٨	—
١٩٤٢	٧٠٤٩	٨١٠	—	٦٠١	٤١٤
١٩٤٣	٥٨٠٤	٥٨٠٥	—	—	٠٠٣٦
١٩٤٤	٤٥٠٨	٣٩٠٤	٦٠٦	٤٠٤	—
١٩٤٥	٤٦٠٠	٤٠٠٣	٥٠٧	٤٠١	—
١٩٤٦	٤٤٠٠	٤٤٠٤	—	—	٠٠١٤٦
١٩٤٧	٦٣٠٥	٦٥٠١	—	—	٠٠٥٨

ويظهر من هذه الأرقام التى يتضمنها هذا الجدول أن احتمال الفقدان يكون فى العادة أكبر من احتمال الكسب بصفة عامة • ولعل من الواضح أن الكسب المحدود لا يكاد يظهر إلا فى سنة واحدة هى سنة ١٩٤٢ • وقد

بلغ هذا الكسب الذى هو عبارة عن الفرق بين حجم التصرف فى الفترة من يناير الى يوليو وبين حجم التصرف فى الفترة من أغسطس الى ديسمبر بحوالى ٢٠٠ مليار من الأمتار المكعبة فى هذه السنة . أما فى معظم سنوات الكسب الأخرى لا يكاد يتجاوز نصف هليو من الأمتار المكعبة فى السنة . لما احتفال المفقدان الذى يعبر عنه الفرق بين حجم التصرف فى الفترة المشار اليهما فهو كبير بصفة ملحوظة . ولا يكاد يقل فى سنة بين السنوات التى تسجل خسارة عن مليارين من الأمتار المكعبة . وقد يزيد احتمال فقدان عن ذلك القدر كما حدث فى سنة ١٩٤٠ ، التى بلغ فيها أكثر من ٣٠٠ مليار من الأمتار المكعبة . ويمكن القول على ضوء ذلك كله أن بحيرة كيوجا قد تمثل مصدراً للفقدان ، وأن معدل الفاقد السنوى كبير لا يقل عن مليارين من الأمتار المكعبة .

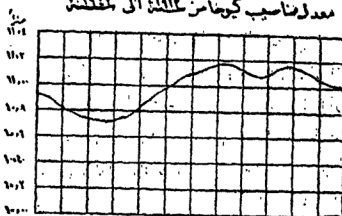
ويسر ذلك علمنا بأن كيوجا ليست بحيرة عميقة بالمعنى الصحيح المعروف ، أتباعاً فى حقيقة الأمر ، مجموعة من البحيرات الضحلة التى تتصل فيما بينها وترابط معها بعض الأذرع الضحلة . ويذكر الفينيون أن حركة المياه فى بحيرة كيوجا تكاد لا تخضع لنظام مستقر واضح أو رتيب . ويذكر هيرسيت أن كميات هائلة من الماء تضع فى هذه البحيرة بالبحر والنتج من النباتات المائية التى تنتشر فى المستنقعات الوثيقة الصلة بسطحها المباشر (١) . هذا بالإضافة الى فاقد كبير آخر غير محسوب بدقة ، من المطر المباشر على سطح حوض البحيرة ، التى تتساقط على منحدراته الروافد النهرية . وهكذا يبدو أن إيراد بحيرة كيوجا لا يعتمد كثيراً على فائض المطر على الموضع والجريان النهري فى الروافد التى تتساقط إليها . بل قل لعله يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيراد المائى الذى يتدفق فى نيل فكتوريا من بحيرة فكتوريا ، وبالمطر المباشر على سطح بحيرة كيوجا ذاتها .

(١) راجع ما جاء بشأن الفاقد فى بحيرة كيوجا فى
Hurst H.E. : The Nile Basin Vol. V. p 35

ويمكن القول على ضوء ذلك القهم ، أن مستوى أو منسوب سطح الماء فى بحيرة كيوجا ، يرتبط ارتباطا وثيقا بحالة وحجم التصريفات والجريان المائى فى نيل فكتوريا . وتعرض المناسيب للذبذبة بالنسبة لزيادة أو بالنقصان ، بالشكل الذى يتناسب فى السابق . واضحا ، مع ما يطرأ على الجريان فى نيل فكتوريا من تغيرات ، من موسم الى موسم أو من سنة الى سنة أخرى . ويصور ذلك التناقص ارتفاع المناسيب فى بحيرة كيوجا فى سنة ١٩١٧ الى نهاية عظمى عندما سجل تصرف نيل فكتوريا نهاية عظمى ، وأنها قد تدهورت وهبطت بشكل ملحوظ الى نهاية صغرى فى سنة ١٩٢٢ ، عندما سجل تصرف نيل فكتوريا نهاية صغرى .

ويمكن للباحث أن يعتمد على الجدول التالى الذى يتضمن معدل مناسيب فى بحيرة كيوجا بالأمتار فى الفترة من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٤٢ ، ويتضمن أعلى المناسيب فى سنة ١٩١٧ وأدنى المناسيب فى سنة ١٩٢٢ ، فى بيان حقيقة التناقص بين زيادة التصريف أو نقصانه فى نيل فكتوريا ، ومناسيب سطح الماء فى البحيرة .

الشهور	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
أعلى المناسيب ١٩١٧	١١,٦٦	١١,٥٦	١١,٥٠	١١,٥٩	١١,٩٩	١٢,٥١	١٢,٧٨	١٢,٨٦	١٢,٩٩	١٣,٣٣	١٣,١٧	١٣,٤٠
أدنى المناسيب ١٩٢٢	١٠,٨٨	١٠,٧٧	١٠,٧٣	١٠,٧٦	١٠,٩٢	١١,٧٠	١١,١٦	١١,١٣	١١,٨٠	١١,٦٦	١١,١٤	١١,٠٣
أدنى المناسيب ١٩٤٤	١٠,٤٠	٩,٩٢	٩,٩٠	٩,٩٤	١٠,٠٣	١٠,٠٧	١٠,٠٦	١٠,٠٥	١٠,٠٧	١٠,٠٨	١٠,٠٧	٩,٩٥



دیسبر محمد اکرم مسعود املا بریلو برسو عامہ اہرج عامہ فخریہ بیانی

وتمثل شلالات مرشمزون على المجرى الضيق لنيل فكتوريا ، الذي لا يزيد اتساعه عن بضعة أمتار موضعا هاما ، حيث ينتقل عنده الجريان من

على سطح الهضبة إلى قاع الأخدود . ويعني ذلك أن النظام الفكتورى ينتهى عند هذا الحد ، الذى يلقب فيها الماء ، لكن ينشأ الجريان إلى بحيرة البرت . وتقع هذه المساقط فى حقيقة الأمر على مسافة نحو ٥٠ كم إلى الجنوب من بحيرة البرت . بحيرة البرت بحافة الأخدود .

وحيث بالذكر أن مجرى نيل فكتوريا يعود من بعد شلالات موشزون إلى الاتساع مرة أخرى عند فجاو . هذا بالإضافة إلى هدوء الجريان بشكل نسبي ، بحيث يكاد ينتهى بما يشبه الدلتا على ساحل بحيرة البرت الشرقى ، قرب موقع بلدة مجنغو Magungo . وتعتبر هذه النهاية التى ينتهى إليها النظام الفكتورى موقع الاقتران بالنظام الألبرتى الذى ينظم التدفق والجريان من هضبة البحيرات النيلية في اتجاه الشمال .

النظام الألبرتى النيل Albert System of the Nile

لعل أهم ما يميز هذا النظام الذى يمثل شطرا من النظام النيل في هضبة البحيرات النيلية ، هو أنه يتألف من مجموعة أخرى من البحيرات التى تصل المجارى النهرية فيما بينهما . ويعنى ذلك أن المسطحات المائية لبحيرات جورج وادوارد والبرت التى تقع في قاع القطاع الشمالى من الأخدود الغربى ، تمثل حيز الزاوية في هذا النظام النهري .

ويمكن القول أن الحدود التى تحدد الحوض الذى يتضمنه هذا النظام غاية في الوضوح ، لأنها تكاد تمتد مع خافتي الأخدود الغربى بصفة عامة . هذا بالإضافة إلى أن الحد الجنوبي الذى يمر عليه خط تقسيم المياه بين هذا النظام وبين بحيرة كيفو يمر بخيال مغميرو العالية .

والفهم أن جبال مغميرو (١) تقع في قلب حوض الأخدود الغربى

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٥٦ .
Hurst, H.E. The Nile p. 147

وتعترض قاعه من الشرق الى الغرب فى مسافة حوالى ٥٠ كيلو مترا . وقوام هذه الجبال سلسلة من المخاريط البركانية الشامخة ، التى تخلفته عن ثمان براكين حديثة التكوين من وجهة النظر الجيولوجية . وتنقسم هذه السلسلة الى ثلاث مجموعات ، شرقية ووسطى وغربية . يتراوح ارتفاعها بين ٤٥٠٠ متر و ٣٤٧٥ مترا . ولعل من الضرورى أن نشير الى أن براكين المجموعة الغربية وهما بركان نيراجنجو Niragongo وبركان نملاجيرا Namlagria لم تزل فى حالة نشاط ملحوظ يعاودها من حين الى حين آخر .

وتقسم هذه الجبال الشامخة فى جملتها الأخدود الغربى قسمة واضحة . وقل انها تفصل فصلا كاملا بين النظام النهري النيل والنظام النهري الكنغوى . ويفهم ذلك على ضوء متابعة الروافد التى تنساب على منحدراتها الشمالية الى بحيرة ادوارد ، والروافد التى تنساب جنوبا الى بحيرة كيفو .

وتمثل جبال رونزورى (٢) التى ترتفع شامخة على الجانب الشرقى للأخدود الافريقى الغربى ، حدا واضحا آخر لهذا النظام الألبرتى فى قاع الأخدود . وهى عبارة عن كتلة جبلية كبيرة تمثل أعلى كتلة فى القارة الافريقية بصفة عامة . ومع ذلك فان قمة مرجريت التى ترتفع الى حوالى ٥١٢٠ مترا ليست هى أعلى قمة فى افريقية . وتنتشر هذه الكتلة الجبلية الكبيرة على محور عام من الجنوب الى الشمال والشمال الشرقى طوله حوالى ١٠٠ كيلو متر . أما أقصى عرض لها فلا يزيد عن ٥٠ كيلو مترا وهو يتناقص فى اتجاه الشمال . ونشير الى أنها وعرة خشنة مخرسة . وخاصة فى الاتجاهات التى تنتشر فيها المنحدرات صوب الأخدود وحوض نهر سمليكى . وهذه الجبال بالذات قد تناقضت فى البحث عن أصلها أو العوامل

التي أسهمت في خلقها الآراء • وليس ثمة شك في أن قرار معين في شأن نشأتها لم يصل إليه البحث التسليم إلى الآن • ومع ذلك فإنها ليست لها علاقة بالنشاط البركاني الذي أسهم في خلق غيرها كالجون ومفبيرو ، كما أنه ليس من المعقول أن تكون هورستا (١) •

ويمكن القول أن جميع ما ينساب من الفائف على منحدرات رونزوري ينصرف في اتجاه الغرب إلى نهر سمليكى ، أو في اتجاه الجنوب صوب بحيرتى جورج وادوارد ، أو شمالا صوب بحيرة البرت • ويعنى ذلك أن هذه الكتلة الجبلية الكبيرة الضخمة الشامخة تكاد تحقق فائضا بالنسبة لكل قطاع من قطاعات النظام الألبرتى كله •

ويمكن للباحث أن يذكر بهذه المناسبة أن هذا النظام الذى تبيننا حدوده الواضحة ، يحتل مساحة من قاع الأخدود الغربى تبلغ حوالى ٤٥٣٠٠ كيلو متر مربع • ويتضمن فى هذه المساحة حوضين ، وهما حوض ادوارد ، وحوض بحيرة البرت ، كما يتضمن حوض سمليكى الذى يربط فيما بينها من وجهة نظر الجريان المائى • وهكذا يتبين لنا أن بحيرة ادوارد التى تحتل قلب الحوض أو البؤرة فيه تمثل حجر الزاوية فى الحوض الأول الجنوبى ، على حين أن بحيرة البرت هى حجر الزاوية فى الحوض الثانى الشمالى • ويعنى ذلك أن متابعة الدراسة من أجل الالمام بتفاصيل تصور الجريان فى هذا النظام البرتى تقتضى دراسة تفاصيل الصورة وطبيعة الجريان بالنسبة لقطاعين على الأقل هما : القطاع الذى يتضمن بحيرة ادوارد وجورج ، والقطاع الذى يتضمن نهر سمليكى وبحيرة البرت •

حوض ادوارد وجورج :

تبلغ مساحة هذا الحوض الذى يضم القطاع الجنوبى من النظام

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٥٨ •

الإيرتي النهرى، جوالى ٢٠٠٠ كيلو متر مربع، ١٠٠ وتمثل بحيرة جورج وبحيرة ادوارد المسطحات المائية العذبة للثالث تحتلن اليرة من أرض هذا الحوض . وتتجمع فيهما الفائض من المطر المباشر على سطح كل واحدة منها ، والفائض الذى تجمه الروافد من مستنقعات أرض الحوض التى تحلق بهما . والفهوم أن بحيرة إدوارد التى تقع إلى الجنوب مباشرة من خط الاستواء على منسوب ٩٢٦ مترا تغطى مساحة تبلغ جوالى ٢٢٠٠ كيلو متر مربع تمثل المركز الرئيسى الذى يتجمع فيه الماء لى ينساب فى اتجاه الشمال إلى مجرى نهر سمليكى . وتحيط بهذه البحيرة الأرض الصاعدة صعودا سريما غير منتظم إلى الأرض المرتفعة على أطراف الحوض الذى يتجمع منه الفائض .

وتنبهض مجموعة كبيرة من الروافد النهرية والمسائل بهذا الدور . ونذكر منها: المجارى النهرية التى تنساب من على منحدرات وجوانب جبال مقمبرو ، كنهز ووشورو، ونهر إيشاشا Ishasha ونهر بيرارا Birara كما نذكر منها أيضا مجموعة الأنهار الصغيرة التى تنساب من منحدرات جبال رونزورى . كنهر نيامجزانى Niyamagazani . هذا بالإضافة إلى قناة كازنجا التى تمثل جرياناً نهرياً يصل اتصالاً مباشراً بين المسطح المائى لبحيرة جورج والمسطح المائى لبحيرة إدوارد . ويبلغ طول هذه القناة جوالى ٤٤ كيلو مترا ، كما أن عمقها لا يكاد يتجاوز خمسة أمتار . ويتراوح عرضها بين ٤٠ و ١٥٠٠ متر . ويبدو فيها تيار محبوس يعبر عن جريان الماء فى اتجاه بحيرة إدوارد . ويحدث ذلك على أساس أن منسوب بحيرة جورج أعلى بقليل من منسوب بحيرة ألبرت .

وتبلغ مساحة بحيرة جورج الصغيرة جوالى ٣٠٠ كيلو متر مربع ، بالإضافة إلى مساحة غير مستقرة قوامها المستنقعات التى تنتشر على أطراف من الأرض شمالها مباشرة . وتبدو فى هذه الصورة بؤرة خاصة تتجمع فيها الماء من المطر المباشر من الفائض ، الذى تحمله الروافد الصغيرة والمجارى

النهرية في حوضها ، الذي تبلغ مساحته حوالى ٨٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة . وهى على كل حال تتصل بمجموعة من الروافد القصيرة التى تنساب اليها من مرتفعات اقليم أنكولى وكيجزى ، ومن على منحدرات جبال رونزورى الشرقية والجنوبية الشرقية (١) .

وتنتشر فى هذا الحوض الذى يتضمن بحيرتى أدوارد وجورج - معا - سبع محطات للأرصاد الجوية والقياس يرجع تشغيلها الى حوالى أوائل هذا القرن . وهى تجمع البيانات عن حالة المناخ ، وعن التصرفات وحساب الفائض . ومع ذلك فان معلوماتنا عن طبيعة النظام المائى ما زالت أولية بصفة عامة . ويقدر المطر السنوى على هذا الحوض بحوالى ١٣٦٥ ملليمترًا فى المتوسط ، ونعرف أنه يسجل قمتين واضحتين فى فصلى الربيع والخريف .

ويتمخض هذا المطر السنوى عن مجموع فائض ، قوامه المطر المباشر على سطح كل بحيرة من هاتين البحيرتين ، والفائض الذى ينساب فى الروافد بالمجارى النهرية ، الى كل واحدة منها من أرض الحوض . ويمكن القول انه على الرغم من عدم توافر الأرقام ، يبدو أن هذا الفائض فى جملته لا يزيد عن حوالى ١٢٪ من كمية المطر السنوى على سائر مساحات الحوض (٢) .

ويسجل الباحث بالنسبة لكل بحيرة من هاتين البحيرتين اللتين تتجمع فيهما المياه ظاهرة الذبذبة المحدودة فى مناسيب سطح الماء من شهر الى شهر آخر . والمفهوم أن المناسيب فى البحيرتين تسجل ارتفاعا ملموسا فى شهرين من شهور السنة ، هما شهر يونيو وشهر ديسمبر . ويعنى ذلك

(١) راجع الوصف الرائع لحوض بحيرة ادوارد جورج فى كتاب :
Hurst H.E. The Nile pp. 142-148.

Hurst H.E. The Nile Basin Vol I. pp. 58-59

أن الوسم الجبانى للمناسيب يتضمن قبة في كل شهر من هذين الشهرين ، كما يتضمن إنخفاضا واضحا للمناسيب في شهر إبريل وشهر سبتمبر .
وتبدو أن المناسيب المرتفعة لا تكون نتيجة متباشرة لزيادة المطر المباشر على سطح كل بحيرة منها في فصل الربيع والخريف فحسب بل قل يجب أن يوضع في الاعتبار حجم الفائض من الروافد النهرية ، الذي يتجمع في أعقاب قمم المطر ، وتظهر حصيلته في يونيو وديسمبر من كل عام . ومهما يكن من أمر فإن حجم المعلومات ، الذي يمكن أن يعطى إليه الباحث في مجال دراسة النظام النهري هنري (٣) ، اللهم إلا بالنسبة لما ينصرف من بحيرة ادوارد كحصيلة نهائية ، إلى مجرى نهر سمليكي .

ويمكن قلب بحث أن يعتمد على الجدول التالي ، الذي يتضمن بعض الأرقام التي تعبر عن الظروف التي تتعرض لها بحيرة ادوارد ، في أثناء كل شهر من شهور السنة ، في استخلاص بعض النتائج التي تلقى الأضواء على طبيعة النظام المائي ، وعلاقته بكل من المطر ، والفائض ، ومعدل الفاقد بالتبخير . هذا وقد حولت هذه الأرقام كلها إلى ما يعادلها ، يعبر الماء على سطح البحيرة بالأمطار .

(٣) كانت المعلومات هزيلة لأن البحث بشأن استغلال بحيرة ادوارد كحوض للتخزين ، لم يطرأ على ذهن باحث من الباحثين .

حوض سملیکي والبرٽ : ۴۰

إذا انتقلنا من حوض ادوارد الى القطاع الثاني الذي يتضمن حوض
سمليكي في حوض البرت ، فإن ذلك يعنى زيادة في كمية المياه مع كل
كيلو متر يساب فيه الماء في نهر سمليكي . ويعتبر نهر سمليكي الذي
يبلغ طوله ٢٥٠ كيلو مترا ، النهر الوحيد الذي يخرج من بحيرة ادوارد
ويحمل الماء في اتجاه الشمال الى بحيرة البرت .

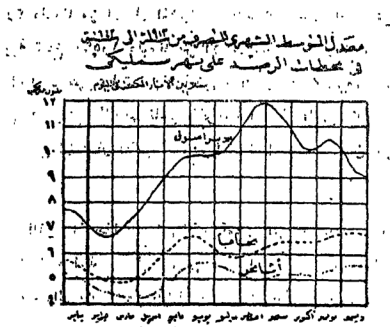
ويتجه هذا النهر إلى الشمال بعد خروجه من بحيرة إدوارد، بمسافة ٣٥ كيلو مترا، ثم يتجه في مسافة ٢٨ كيلو مترا إلى الشمال الغربي، وهو يتجه من هذا الموقع إلى الشمال الشرقي مباشرة، حتى يصب في الطرف الجنوبي لبحيرة البرت. ويمكن للاستنتاج أن يميز في مجرى هذا النهر بين ثلاث قطاعات جتباينة، من حيث سمات الانحدار، واتساع المجرى، وسرعة الجريان.

ويكون المجرى فى القطاع الأول واسعا عريضا كما يبدو المجرى هادئا بشكل ملحوظ . أما فى القطاع الأوسط فانه يتحول الى مجرى ضيق نسبيا ، ويصبح المجرى مريعا الى حد كبير . ويعود النهر فى القطاع الثالث والأخير الذى يتضمن المجرى قبيل الاتصال ببحيرة ألبرت بحوالى ٣٠ كيلو مترا الى نهر هادى بطىء المجرى . كما يتسع المجرى بشكل ملحوظ مرة أخرى ويعرض للتثنى والالتواء . ويعنى ذلك أن القطاع الأول والثالث من المجرى يتضمنن الأجزاء التى تبدو أقدم عمرا من القطاع الأوسط ، الذى تتمثل فيه بعض المدافع وكل ما يعبر عن الهدأة من وجهة النظر الجيولوجية .

من أجل ذلك التباين بين القطاعات الثلاث ، التى يتضمنها نهر سمليكى ، كان توزيع محطات الرصد والقياس ، على النحو الذى يعطى الفرصة الكاملة للتعرف على نظام المجرى وطبيعة التصرفات . ويمكن القول أن محطة القياس فى أشانجو قرب مخرج نهر السمليكى من بحيرة ادوارد ، تسجل الأرقام التى تعبر عن القطاع الأول من النهر ، وعن حجم التصرف من بحيرة ادوارد ذاتها . كما تعتبر محطة القياس فى نجابيا ، التى تقع فى حوالى منتصف المسافة على النهر فيما بين بحيرتى ادوارد وألبرت ، عن المجرى والنظام المائى فى القطاع الأوسط . فى النهاية تعتبر محطة القياس فى بويرا مبول قرب موقع الاقتران ببحيرة ألبرت ، عن النظام المائى فى القطاع الأخير ، وعن صافى الايراد الطبيعى الذى يضاف كقائض نهائى الى بحيرة ألبرت .

وقد أسهمت الأرصاد التى سجلتها هذه المحطات بصفة منتظمة منذ سنة ١٩٣٩ فى تجميع كثير من المعلومات ، وفى القاء الأضواء على نظام المجرى المائى فى نهر سمليكى وفى حوضه ، الذى يعتبر شطرا لا ينفصل من وجهة النظر الفنية عن حوض بحيرة ألبرت . ويمكن الاعتماد على الأرقام فى الجدول التالى ، وعلى الرسم البيانى الذى يبين المتوسط الشهرى للتصرفات فى الفترة ، من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٧ ، بملايين الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ، فى تصوير النظام المائى فى نهر سمليكى وحوضه .

الشهور	سائر	نار	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الفرقة من شاطئ	٥٠١	٤٠٥	٤٠٣	٤٠١	٥٠٤	٥٠٧	٥٠٤	٥٠٠	٥٠٤	٥٠٤	٥٠٤	٥٠٤
الفرقة من حاسا	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٩	٥٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٥٦٩	٦٠٠	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٧	٦٠٨
الفرقة من بومبرامبول	٧٠٦	٦٠٧	٧٠١	٨٠٣	٩٠٦	٩٠٨	١٠١١	١١٠٩	١١٠٦	١٠١١	١٠١٥	٩٠٣



ويظهر من دراسة هذه الأرقام أن الجريان في نهر النيل لا يتمثل في إيراد الماء ، الذي ينساب من بحيرة ادواز فحسب ، بل يتمثل أيضا في إيراد يسهم به الفاض من الروافد والمسائل والمجاري النهرية ، التي تنساب من على جوانب أرض الحوض ، وتقترب به على طول امتداد المجرى . ويمكن القول أن الزيادة التي هي عبارة عن الفرق بين التصريف في النهر عند محطة أشانجو ، والتصريف عند محطة بومبرامبول تتراوح بين ٥٠ % و ١٠٠ % . كما نلاحظ أن أعلى زيادة هي التي تسجل في الشهور من شهر مايو إلى شهر ديسمبر ، حيث لا تكاد تقل عن نسب تتراوح بين ٨٠ % و ١٠٠ % . ويعنى ذلك

أن إيراد الهافى هو الذى يتسبب فى زيادة التصرفات ، وأنه يبلغ فى الفترة من مايو الى ديسمبر الى ضعف التصرف من بحيرة ادوارد .

ويمكن أن نحسب على ضوء ذلك كله ، الفائض الذى ينصرف عن طرزين الزواطة فى حوض نهر سمليكى ، الى مجرى النهر فى قطاعاته المختلفة . فإذا كان تصرف الشهر عند خروجه من بحيرة ادوارد يبلغ ١٨٦٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى السنة ، وأن تصرف سمليكى الداخل الى بحيرة ألبرت يبلغ ٣٢٤٥٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى السنة ، فإن ذلك يعنى أن هناك زيادة سنوية تبلغ ١٨٥٩٠ مليوناً من الأمطار المكعبة . وتكون هذه الزيادة - بطبيعة الحال - هى عبارة عن الفائض ، الذى تحمله الروافد الجانبية الى نهر سمليكى . ويعنى ذلك من ناحية أخرى ، أن هذه الكمية التى تبلغ حوالى ١٥ مليارات من الأمطار المكعبة سنوياً ، تمثل الفائض من حوض نهر سمليكى .

ويمكن القول أن هذا الفائض الذى تحمله الروافد النهرية يمثل حوالى ١٣٥٪ ، من كمية المطر السنوى التى يستقبلها حوض نهر سمليكى ، التى تبلغ مساحته حوالى ٨٠٠٠ من الكيلو مترات المربعة . ويبدو أن معظم هذا الفائض ، يكون من مجموعة الروافد التى تتصل بمجرى نهر سمليكى ، فى القطاع الأوسط ، فيما بعد موقع محطة نجامبا . ويظهر ذلك من مقارنة مجموعات التصرفات فى هذه المحطات الثلاث . ونضرب لذلك مثلاً بالأرقام فى شهر يوليو ، حيث يزداد تصرف النهر عند محطة بوبرامبولى عن تصرف النهر عند محطة الشانجو بنسبة ١٠٠٪ . وهذا ويلاحظ الباحث أن مقدار الزيادة فى نفس الشهر ، التى تتمثل فى الفرق ، بين تصرف النهر عند شانجو ، وتصرف النهر عند نجامبا ، لا يكاد يتجاوز ٢٠٪ .

ويعنى ذلك أن ٨٠٪ من الزيادة فى تصرف نهر سمليكى قرب نهايته المؤدية الى بحيرة ألبرت ، تكون فيما بعد محطة نجامبا ، حيث تنساب معظم

«اروافد الهامة» التى تصرف الجوانب والمنحدرات التى تحدد الحوض، ومن ضمنها منحدرات جبال روتزورى الغربية. ومهما يكن من أمر فإن إيراد نهر سميلكى فى جملته يمثل فائضا يضافه الى رصيد الماء فى بحيرة ألبرت، التى تحظى بصفات خاصة، وفريدة فى نظام الجريان النيلي فى حضبة البحيرات.

حوض بحيرة ألبرت :

تقع بحيرة ألبرت فيما بين خطى العرض ٥١° و ٢٠° ٥٢° شمالا فى قاع الأخدود على منسوب ٦٤٠ مترا فوق مستوى سطح البحر. وتبلغ مساحتها ٥٣٠٠ كيلو متر مربع فيما بين الحافتين العاليتين التى تنساب على حافة كل منهما الروافد والمسائل التى تجمع الفائض من حوضها. ويبلغ متوسط عمق البحيرة حوالى ١٢ مترا، ومع ذلك فإن هذا العمق يتناقص بشكل ملحوظ فى أقصى الشمال وفى أقصى الجنوب، حيث يقترن بها نيل فكتوريا من ناحية ونهر سميلكى من ناحية أخرى.

ويمكن القول أن معلوماتنا عن بحيرة ألبرت وافية لأنها كانت من بين الأحواض التى دار البحث حول استغلالها لممارسة التخزين المستمر وتسوية الإيراد المائى من الهضبة الاستوائية على المدى الطويل. وهى على كل حال بمثابة الحوض الذى يتضمن الرصيد المائى من كل الأحباس الاستوائية التى تنساب على هضبة البحيرات النيلية باستثناء نهر اسوأ. ويسجل مقياس بوطيابا على ساحل بحيرة ألبرت الشرقى بيانا مستمرا عن مناسيب سطح الماء فى البحيرة منذ وقت طويل.

هذا بالإضافة الى أن التفكير فى تحويل البحيرة الى حوض من أحواض التخزين قد اقتضى مزيدا من المعلومات الدقيقة، من أجل تحقيق كل البيانات المتعلقة بتغيرات المناسيب فيها من فصل الى فصل آخر، ومن شهر الى آخر. وقد أقيم لهذا الغرض مقياس فى كاسينى فى سنة ١٩٣٩ وآخر فى باكواتشى

في سنة ١٩٥٦ . كما تعتمد معلوماتنا عن البوت على حصيلة عن عشرة محطات أساسية للرصد الجوي في حوض بحيرة ألبرت .

ويمكن الاعتماد على الجدول التالي في مجال بيان مقدار المطر السنوي على سطح البحيرة وعلى حوضها الذي تبلغ مساحته حوالي ١٧ ألفا من الكيلو مترات المربعة .

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المطر على سطح البحيرة	١٣	٣٦	٦١	١٠٤	١٠٤	٥٩	٦٧	٨٩	٨١	٨٧	٧٣	٤٩
المطر على حوض البحيرة	٣٠	٦١	١٠٣	١٢٤	١٣٨	٨٠	٨٣	١٤٤	١٤١	١٥٣	١٣٤	٦٣

ويبدو من هذا الجدول أن مقدار المطر السنوي المباشر على سطح البحيرة يقل في جملته عن المطر السنوي على حوض ألبرت الذي يحدق بالبحيرة بنسبة تبلغ حوالي ٣٠٪ . والمفهوم أن رصيد الماء على سطح البحيرة لا يتمثل في حصيلة المطر السنوي المباشر ، وحجم الفائض من حوضها فقط ، بل قل أن رصيدها يتجمع أيضا من حصيلة إيراد نيل فكتوريا الكلي ، مضافا إليه إيراد نهر نسليكي . ويكون رصيد الماء المتجمع من هذه المصادر المختلفة مساويا لعمق مائي على سطح البحيرة قدره ٥٤٤٠ ملليمتر في السنة . ويمكن أن نحسب تصنيف كل مصدر من هذه المصادر على النحو التالي وعلى أساس تحويله من كل مصدر إلى عمق مائي على سطح البحيرة .

- (أ) العمق المائي الذي يتمخض عنه المطر المباشر على سطح البحيرة في السنة ٨٠١ ملليمتر .
- (ب) العمق المائي للفائض الذي يتمخض عنه حوض البحيرة ذاتها في السنة (١) ٣٢٠ ملليمتر .

(١) يقدر هذا الفائض بحوالي ٨٪ من كمية المطر السنوي على حوض البحيرة فيما بين الحافة الشرقية والغربية للأخدود الغربي .

(ج) العنق المائي للفائض الذي يتمخض عنه نهر سمليكى فى السنة ٦٥ ملليمترًا .

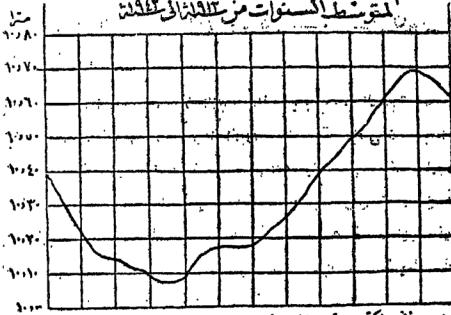
(د) العنق المائى للفائض الذى يتمخض عنه نيل فكتوريا فى السنة ٣٦٨٠ ملليمترًا .

ويظهر من هذا التصنيف ، أن الايراد الذى يتجمع فى البحيرة كحصيلة للمطر المباشر ، أو للفائض من مجموعة الروافد النهرية ، التى تنساب إليها من حوضها ، لا يكاد يزيد عن ٢٠٪ من حجم الرصيد الكلى . كما يظهر أن الفائض الذى يتمخض عنه ايراد نهر سمليكى ، يمثل حوالى ١٢٪ من حجم الرصيد الكلى ، على سطح البحيرة فى السنة . وهذا معناه أن ايراد نيل فكتوريا يمثل وحده حوالى ٦٨٪ من كل الرصيد السنوى ، أو ما يعادل أكثر من ضعف الايراد المتجمع من كل المصادر الأخرى .

وقد يعبر ذلك من ناحية أخرى عن أهمية وخطورة ايراد نيل فكتوريا ، على اعتبار أنه كبير بشكل ملحوظ وأنه يؤثر تأثيرا ملحوظا على مناسيب سطح البحيرة ، وما يطرا عليها من تغيرات من فصل إلى فصل آخر . ونذكر فى مجال الحديث عن التغيرات التى تطرا على مناسيب سطح الماء فى بحيرة ألبرت ، أن مقياس بوطيايا الذى يسجلها من يوم إلى يوم ومن شهر إلى شهر يقبر عنها تعبيرا سليما . ويمكن للباحث أن يتبين من هذه التغيرات ذبذبة فى حدود ٦٥ سمتمترا على وجه العموم . ويمكن أن تلمح هذه الذبذبة فى الرسم البيانى ، الذى يبين نظام الدورة السنوية لمناسيب سطح الماء فى البحيرة ، لمتوسط الفترة التى تتضمن السنين من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٤٢ .

رسم بياني ٦

نظام الدورة السنوية لناسيب بحيرة البرت للمتوسط السنوات من ١٩١٧ إلى ١٩٢٢



ديسمبر نوفمبر أكتوبر سبتمبر أغسطس يوليو يونيو مايو إبريل مارس فبراير يناير

ويظهر من ذلك الرسم البياني أن أقل المناسيب يسجلها سطح الماء في البحيرة تكون عادة في شهور الربيع ، أما الزيادة في المناسيب فتكون في شهور الخريف وأوائل الشتاء . ولعل من الواضح أن هذه الزيادة تتفق اتفاقا طائلا ، مع الزيادة في الإيراد المائي من كل نيل فيكتوريا ونهر سمليكي ، فيما بين شهر يوليو وشهر ديسمبر . ولعلها تتفق من ناحية أخرى مع الزيادة المحوطة التي يسجلها المطر السنوي أيضا على سطح البحيرة المباشر وعلى جوضها ، فيما بين شهر أغسطس وشهر ديسمبر . ونذكر بهذه المناسبة أن الفرق بين المناسيب التي تسجلها النهاية العظمى والنهاية الصغرى قد بلغ ٤٢٥ مترا . وقد سجلت النهاية الصغرى للمناسيب في وسط بحيرة البرت في سنة ١٩٢٢ وبلغت ٨٨٨ متر . أما النهاية العظمى لمناسيب سطح الماء في البحيرة فقد سجلت في سنة ١٩١٧ وبلغت ١٣٠٨ مترا . وليس ثمة شك في أن السنة الأولى التي

تضمنت النهاية الضغرى ، كانت سنة من سنوات الشح ، بالنسبة للإيراد المائى فى النظام النيل الفكتورى ، على حين أن سنة ١٩٢٢ ، كانت هي السنة التى تضمنت زيادة فى الإيراد المائى على النحو الذى أشرنا إليه من قبل .

ولا يفوتنا ، فى مجال الحديث عن بحيرة ألبرت ونظامها المائى وتوقيتها من حيث تجميع الإيراد المائى النيل لمن هضبة البحيرات النيلية ، أن نشعرا الى بعض من صفاتها التى دعت الى التفكير فى استغلالها كموقع مناسب لممارسة ضرب من ضروب التخزين وتسوية الإيراد الطبيعى . ولعل أهم هذه الصفات هى التى تتمثل فى انخفاض حجم الفاقد بالبحر فى بحيرة ألبرت ، بالنسبة الى الفاقد بالبحر من سطح الماء فى بحيرة فكتوريا ، فى حالة التخزين فى كل بحيرة منهما .

والمفهوم أن جوانب بحيرة ألبرت شديدة الانحدار ، وأن رفع منسوب سطح الماء فى البحيرة أمام جشند السد ، لا يؤدى الى زيادة مساحة سطحها ، الا بالقدر الطفيف الذى لا يزداد معه حجم الفاقد بالبحر زيادة كبيرة . ويحسب معدل الفاقد بالبحر على أساس أن متوسط ما ينصرف من بحيرة ألبرت الى بحر الجبل ، يبلغ ٢١ مليارا من الأمتار المكعبة فى السنة . ويعادل هذا القدر عمقا مائيا على سطح البحيرة يساوى ٢٨٨٠ ملليمتر . فاذا خصم ذلك القدر من العمق المائى الرصيد الناشئ من موارد البحيرة ، والبالح قدره ٥٤٤٠ ملليمتر ، يكون الناتج هو ١٥٦٠ ملليمتر . وهذا القدر الذى يتضمنه ذلك العمق يمثل الحجم من الماء فى البحيرة الذى يصير فقده بالتبخر من سطحها المباشر فى السنة (١) .

(١) هذا الفاقد يعادل حوالى ٢ و ٤ ملليمتر فى اليوم الواحد . ويمكن القول أن حساب الفاقد فى حالة بناء السد واستغلال حوض بحيرة ألبرت للتخزين المستمر ، فإن هذا الفاقد لن يزيد عن ٧ ملليمترات فى اليوم الواحد .

ومهما يكن من أمر ، فإن حساب التصرف الخارج من بحيرة ألبرت الى بحر الجبل ، يصور الحساب التام للجران النيل من هضبة البحيرات النيلية . وكان هذا الحساب قبل سنة ١٩٣٥ يستنتج من قياس التصرفات ، عند موقع نيمولى على مسافة ٢٢٧ كيلو مترا من بحيرة ألبرت ، وعند منجلا على مسافة ٤٣٨ كيلو مترا من قم المخرج ، وعند باكواتش Packwatch قرب المخرج مباشرة . ولكنه اعتبارا من سنة ١٩٣٥ ، بدأ تسجيل قياس التصرفات فى موقع مشروع ضرور أمام مصب نهر أسوا ، وقبيل اقتران هذا الرافد الكبير بالمجرى الرئيسى للنيل .

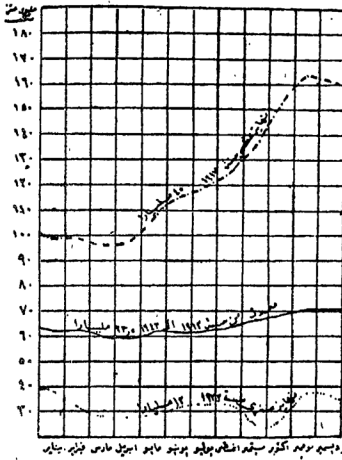
وهذا الموقع صالح تماما للقياس السليم ، لأنه يقدر التصرف من بحيرة ألبرت والأحباس النيلية فى هضبة البحيرات ، دون أن يدخل فى الحساب الكامل ايراد الروافد والمجارى النهرية ، التى تصرف مساحات الحوض فيما بين بحيرة ألبرت وموقع منجلا على بحر الجبل . وليس ثمة شك فى ضرورة الفصل الكامل بين التصرف الناشئ من تدفق المياه من بحيرة ألبرت ، وعلى اعتبار أنه من رصيد الماء المتجمع فيها من المصادر المختلفة من ناحية ، وتصرف الروافد والمجارى النهرية التى يمثل ايرادها فائض المطر المباشر ، على أطراف من هضبة البحيرات الشمالية ، التى يصرفها نهر أسوا والجوانب المنحدرة شمالا الى حوض الغزال من ناحية أخرى .

ويلاحظ الباحث أن شكل بحيرة ألبرت واتساع الفتحة أو المخرج الذى تمر منه المياه فى اتجاه الشمال ، تحقق القدرة الكاملة على التنظيم فى تصريف المياه . ويمكن القول أن حجم التصرف من بحيرة ألبرت الذى يمثل حصيلة الايراد النيل من هضبة البحيرات النيلية ، يكون على ضوء ذلك أيضا أعلى من تصريف المياه من بحيرة فكتوريا . ويفهم ذلك من ناحية أخرى على اعتبار أن سعة الفتحة التى يتدفق منها الماء من بحيرة ألبرت تكون أكثر استجابة لانصراف الماء من فتحة ريبون التى تعترضها العقبات .

ونشير الى أن التصرف من بحيرة البرت ، يكون فى العادة اقل ما يمكن فى شهر أبريل من كل عام ، وأن أعلى تصرف يسجل يكون فى شهور نوفمبر وديسمبر ويناير . ومع ذلك فإن الفروقات بين التصرفات فى كل شهر من شهور السنة لا تكون كبيرة . وقد يبدو غير واضحة تماما . وهذا فى حد ذاته تعبير عن معنى من معانى الانتظام والتنظيم وعدم خضوع الجريان النيل للذبذبة أو التغير الكبير فى التصرفات من شهر الى شهر آخر .

ويمكن القول أن الذبذبة الهزيلة أو التغير الضئيل فى حجم التصرفات ، وتسجيل الانخفاض فى شهر أبريل ، والارتفاع الطفيف فى نوفمبر وديسمبر ويناير ، يكاد يتفق اتفاقا كاملا مع طبيعة الدورة السنوية لمناسيب سطح البحيرة . ويمكن متابعة الجدول التالى والرسم البيانى الذى يبين المتوسط الشهري للتصرفات من بحيرة البرت فى الفترة من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٤٢ بملايين الأمتار المكعبة فى اليوم للتعرف على هذه المعانى . كما يمكن متابعة ذلك أيضا على ضوء المقارنة بين تلك المتوسطات من ناحية ، والمتوسط فى سنة ١٩١٧ التى سجلت أعلى التصرفات والمتوسط فى سنة ١٩٢٢ التى سجلت أدنى التصرفات من ناحية أخرى .

الشهور	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط الفترة سنة ١٩١٤/١٩٤٢	٦٤,٤	٦٤,٨	٦٠,٥	٥٩,١	٦٠,١	٦١,٥	٦٤,٥	٦٣,٩	٦٦,١	٦٨,٥	٧٠,٦	٧٠,٦
متوسط أعلى تصرفات ١٩١٧	٩٩,٤	٩٨,٩	٩٦,٥	٩٧,٥	١٠٦,٤	١١٥,٨	١١٩,٨	١٢٥,١	١٣٦,١	١٥٤,٦	١٦٣,٤	١٦١,١
متوسط أدنى تصرفات ١٩٢٢	٣٨,٢	٣٤,٥	٣٨,٤	٣٨,١	٣٨,٤	٣١,٤	٣٤,١	٣٤,٨	٣٤,٤	٣٦,٤	٣٧,٥	٣٥,٦



رسم بياني ٧

ومهما يكن من أمر الجريان النيلي وتأثره بانتشار البحيرات ، واكتسابه صفة الاستمرار طول العام والانتظام الرتيب ، فإنه كمصدر للماء والإيراد يكون ضعيفا بالنسبة للجريان النيلي في هضبة البحيرات . والمفهوم أن هضبة البحيرات كلها ، لا تكاد تزود النهر إلا بالنسبة الضئيلة التي تبلغ في المتوسط حوالي ١٦٪ (١) من صافي الإيراد الطبيعي السنوي

(١) هرست : موجز عن حوض النيل ، صفحة ٥٥ .

للنيل . ومع ذلك فإن هذا الشح ليس مرجعه الى أمور وعوامل معينة في الهضبة ذاتها ، ولكنه يترتب على ضياع حجم كبير من الايراد في مرحلة تالية في مستنقعات حوض بحر الجبل بالذات . وهذه المنطقة من غير شك منطقة من أعظم مناطق فقدان في حوض النيل بصفة عامة .

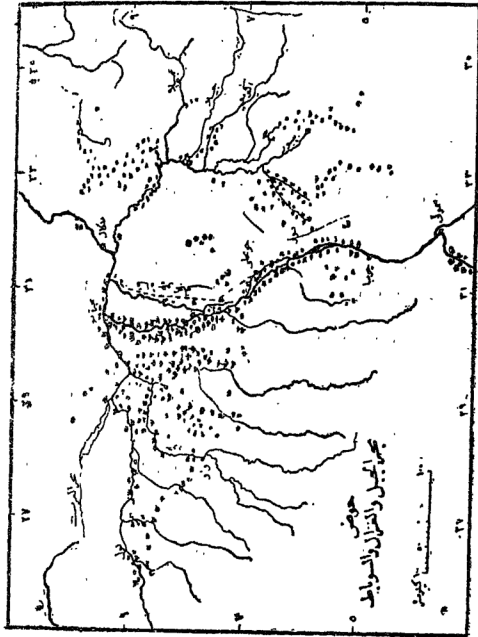
صورة النهر والجريان في حوض الفزال :

يمثل حوض منخفض الفزال أكثر أجزاء حوض النيل وضوحا ، من حيث الحدود الطبيعية التي تحدد امتداده ، وتضفي عليه صفات الحوض . وهو من حيث الصورة يناظر مجموعة الأحواض المغلقة أو شبه المغلقة ، التي تنتشر على سطح قطاع من الأرض الافريقية . أما من حيث الجريان النهري النيل فهو يمثل حلقة من حلقات على المحور العام من الجنوب الى الشمال . ويؤدي الترابط فيما بينها الى خلق وظهور حوض النيل العظيم .

ولعل من البرورى أن نشير الى أن هذا الحوض العظيم الذى يحتل مساحة كبيرة يضم بالإضافة الى النظام النهري النيل الرئيسى الذى يتمثل في بحر الجبل ، نظامين آخرين للجريان النهري . وقوام كل نظام من هذين النظامين يتمثل في مجموعة المجارى النهرية والروافد والأنهار ، التى تشغل حيزا أو قطاعا من الحوض الكبير . ويعنى ذلك أن حوض الفزال يتضمن ثلاث نظم نهريّة متميزة .

وهى جديرة بالدراسة من أجل التعرف على سمات كل نظام منها ، ومن أجل التعرف على صورة الجريان وحصيلته كل نظام من الايراد المائى أو الفائض الذى يتجمع فيه . وهذه النظم الثلاث ، هى النظام النيل الرئيسى الذى يحتل قلب الحوض على المحور العام من الجنوب الى الشمال ، والنظام

(١) تعتبر وزارة الأشغال بحر الجبل مجرى النهر فيما بين بحيرة البرت وبحيرة نو . ويصبح طوله فى مثل هذه الحالة ١١٥٦ كيلو مترا .



النهرى لبحر الغزال وروافده الذى يحتل القطاع الغربى من الحوض ،
والنظام النهري لروافد السوبات التى تحتل القطاع الشرقى من هذا الحوض
الكبير .

ونود أن نقرر أن ذلك التصنيف أو التمييز الذى حدد حصة كل
نظام نهري من الحوض ، لا يعنى التجاوز أو عدم الالتفات الى صفة السوبات
الاساسية ، والتى تتمثل فى كونه رافدا من أهم الروافد ، وأنه يتألف من
التقاء مجارى من حوض الغزال الشرقى مع رافد عظيم من الهضبة الحبشية .
ولكن الذى تعينه أن السوبات كصورة من صور الجريان ، يقع معظم حوضه
فى حوض الغزال . وهذا فى حد ذاته لا يتناقض مع العلم بأن معظم إيراد
الجريان المائى فى السوبات يكون من المصادر الحبشية .

ومهما يكن من أمر فإن الدراسة تقتضى دراسة الجريان النيل فى بحر
الجبيل ، على اعتبار أنه بحر الزاوية فى الجريان النيل بصفة عامة . كما
تقتضى دراسة كل نظام من هذين النظامين الآخرين ، فى حوض الغزال ،
وبيان العلاقة بين كل نظام منهما وبين النظام النيل الرئيسى .

الجريان النيل فى حوض بحر الجبل :

يحتل حوض بحر الجبل الذى ينتشر على محور عام من الجنوب الى
الشمال قلب الحوض الكبير ، ويفصل فصلا حادا بين القطاع الشرقى والقطاع
الغربى من هذا الحوض . ويتمثل فى هذا الحوض الجريان النيل الرئيسى ،
الذى ينساب فيه الإيراد المائى من الهضبة الاستوائية النيلية . ويبلغ
طول بحر الجبل الذى يتضمن هذا الجريان ، ويمتد فيما بين المخرج من
بحيرة ألبرت ، وموقع الاقتران بنهر السوبات جوالى ١٢٨٠ كيلو مترا أو
ما يعادل أكثر من ٢٠٪ من الطول الكلى للنيل .

وعلى الرغم من تباين الصفات العامة التى تميز أجزاء هذا المجرى
الطويل ، فإن اسم بحر الجبل يرتبط فى الأذهان بفكرة معينة ، قوامها

الفقدان العظيم لحجم كبير من الإيراد المائي السنوي في منطقة المستنقعات . ويمكن للباحث أن يقسم هذا المجرى الطويل الى ثلاث قطاعات متباينة ، من حيث درجة الانحدار وصفات المجرى وشكل الجسور والأرض ، التي تنتشر على الجانبين الشرقي والغربي . ومن حيث احتمال البقدان بالتبخّر أو النتج أو التسرب . ويشتمل القطاع الأول مجرى النهر فيما بين بحيرة البرت ونيمولى ، والقطاع الثاني فيما بين نيمولى ومنجلا . أما القطاع الثالث فهو الذى ينتشر من منجلا الى بحيرة نو ، أو الى موقع الاقتران بين مجرى النهر الرئيسى والسوبات .

ونذكر فى مجال الحديث عن القطاع الأول ، الذى يمثل المجرى الأعلى من بحر الجبل ويعرف باسم نيل البرت ، أنه يبدو بطيء الجريان ضعيف الانحدار بشكل واضح . ويمكن القول أن هذا المجرى الذى يبلغ طوله ٢٢٧ كيلو مترا ، لا يزيد انحداره عن ١ : ٢٠٠٠٠ . وهو مجرى عريض من غير شك ، وقد يتبع المجرى ، فى بعض المواقع ، كما يحدث على مسافة حوالى ٤٠ كيلو مترا من بحيرة البرت بشكل ملحوظ . ويتمتض هذا الاتساع عما يشبه البحيرة حيث يبلغ عرض النهر حوالى خمس كيلو مترات . ويتسع المجرى مرة أخرى على مسافة حوالى ٩٠ كيلو مترا بحيث يبلغ حوالى ست كيلو مترات .

وليس ثمة شك فى أن نيل البرت الذى يمر فى الطرف الشمال للأخدود الغربى ، يكتسب هذه الصفات التى تظهره كلسان أو ذراع طويلة للبحيرة ذاتها . وليس فى نيل البرت من صفات مهمة أخرى إلا فيما يتعلق بالتغير الشديد الذى يطرأ على جوانب المجرى قبيل موقع دوفيل . ذلك أن حافات الأخدود العالية المرتفعة ، تقترب من مجرى النهر بشكل واضح ، كما يظهر فى الجانب الغربى فيما بين وادلاى ودوفيل .

أما التغير الذى يتمثل فيما بعد دوفيل فهو يطرأ على الاتجاه العنام

لحيز المجرى . ويمثل ذلك التغير في اتجاه مجرى النهر صوب الشرق مباشرة ، ثم التحول مرة أخرى وبصورة مفاجئة الى اتجاه الشمال الغربى . ومن شأن هذا التغير المفاجئ أن يبدو المجرى وهو يضع زاوية قدرها ٩٧٥ ، فى مسافة قصيرة لا تزيد عن بضعة عشرات من الكيلومترات ولعل من الضروري أن نسجل أن هذا التغير الحاد فى شكل المجرى على السطح ، ينهى القطاع الأعلى من بحر الجبل ، لأن النهر يتحول الى صورة جديدة متميزة ، ومختلفة تماما عن صورة نيل ألبرت

ويشمل القطاع الثانى مجرى بحر الجبل فيما بين نيمولى ورجاف ، الذى يبلغ طوله حوالى ١٥٦ كيلو مترا . والفهم أن مجرى النهر يدخل فى هذا القطاع منطقة شلالات فولا على مسافة حوالى ٧ كيلو مترات شمال موقع نيمولى . وعندئذ يضيق المجرى الى حوالى ٦٠ مترا . ويتدافع الماء الجارى على الجنازل ، وينحدر انحدارا شديدا حتى يضيق وتصبح جوانبه الضلابة متقاربة ، ولا يفصل بينهما أكثر من ست عشرة مترا

وهكذا يبدو المجرى الضيق حديث النشأة من وجهة النظر الجيولوجية . كما أن شكله المستقيم الى حد كبير يوحى بالانكسار أو التصدع الذى تمخض عن هذا الجريان السريع الجياش المتدفق فيما بين نيمولى ورجاف . وتبدو صورة الأرض على جانبي المجرى فى هذا القطاع وعرة خشنة مضرة . وترتفع الأرض على الجانب الشرقى للنهر بشكل واضح وسريع ، الى منسوب حوالى ١٠٠٠ متر . وتبدو فى الصورة على شكل هضبة مرتفعة تعلوها الجبال المنفردة ، المتناثرة على أنحاء سطحها فى نظام غير رتيب . وتظهر على الجانب الشرقى أيضا مرتفعات وجبال كجبل لاتوكا وجبل لانجينا الشامخة . ولعلها تعبر تعبيرا صادقا عن صورة من صور النشاط البركانى الحديث فى منطقة الضعف القشرى ، الذى ترتب على الانكسار ، أو التصدع الذى أشرنا اليه

، ويذكر سير ولیم جارستن أن هناك سلسلة أو مجموعات من الجنادل التي تقترض الجريان في مجرى النهر فيما بعد فولا . وتشمل هذه السلسلة مدافع يوربورا Yerborra على مسافة حوالي ٥٠ كيلو مترا من موقع نيمولى ، وجنادل جوجى Gouji التي تظهر في المجرى بعد حوالي ٢٠ كيلو مترا من مدافع يوربورا ، وتحتل حوالي ١٥ كيلو مترا من حيز النهر الجياش . كما تظهر في حيز المجرى جنادل مكيدو ، وتحتل خمسة كيلو مترات متوالية ، ثم جنادل بدن Bedden جنوب رجاف مباشرة . ومهما يكن من أمر هذه الصورة الوعرة فإن سمات النهر وصفات الجنادل وارتباط نضاتها بعوامل باطنية وما تعبر عنه من حيث حداثة النهر من وجهة النظر الجيولوجية ، تتطلب تفسيراً وإيضاحاً .

وهذا الموضوع - على كل حال - لا يمكن أن يكون مجالا من مجالات الدراسة والبحث المستفيض الآن بشأن هذا التفسير . ويمكن القول أن هذا التفسير يتضمن موضع آخر ، هو الذى نعالج فيه قصة النهر وتطوره واكتمال صورته التي هو عليها في الوقت الحاضر . نعود فنشير الى أنه القطاع من بحر الجبل فيما بين نيمولى ورجاف يتميز بالانحدار الواضح ، حيث تبلغ درجة الانحدار حوالي ١ : ١٠٠٠ . أما فيما بين رجاف ومنجلا فإن المجرى يعتدل قليلا ، ويصبح الجريان أكثر هدوءا على الانحدار البالغ حوالي ١ : ٣٠٠٠ .

ويجتمع الايراد المائى فى كل قطاع من هذين القطاعين من بحر الجبل من البرت الى نيمولى ومن نيمولى الى منجلا من مصدريين متباينين تماما . ويتمثل المصدر الأول فى التصرف العظيم الذى ينساب من بحيرة البرت بشكل شبه منتظم . أما المصدر الثانى فقوامه الفائض الذى تحققه مجموعة الروافد والمجارى النهرية التي تصرف الأطراف الشمالية من هضبة البحيرات النيلية ، ومن المنحدرات التي تهبط فى اتجاه الشمال الى حوض بحر الجبل .

وهذه الروافد والمجاري النهرية ، التي تقترب بمجرى بحر الجبل فيما بين
البرت ومنجلا كثيرة ومتعددة . ويمكن للباحث أن يميز في مجال الحديث
عن هذه الروافد ، بين مجموعة قوامها الروافد والمجاري النهرية التي تقترب
بالمجرى الرئيسى فيما بين البرت ونيمولى . ومجموعة أخرى قوامها الروافد
والمجاري النهرية التي تقترب بالمجرى الرئيسى فيما بين نيمولى ومنجلا .

ونشير في مجال الحديث عن المجموعة الأولى أنها تتضمن روافد أوجي
وزوكاوارى وكابولو وإيوجي Ayugi وأونيامي Unyami . وتنساب
كل هذه الروافد من المرتفعات التي يشملها الحوض من ناحية الشرق . كما
تنساب مجموعة أخرى الى نفس المجرى من ناحية الغرب ، نذكر
منها نهر الا Alla واتشو Atchu وأنو Anou ، وتجمع هذه
الروافد الفائض من قطاع الأرض الوعر ، الذى يصعد رويدا رويدا الى خط
تقسيم المياه بين النيل والكنغو .

أما مجرى بحر الجبل فيما بين نيمولى ومنجلا ، فانه يتلقى فائضا كبيرا
من الماء الذى تجمعه مجموعة من الروافد من على الجانبين الشرقى والغربى .
ويمكن القول أن نهر أسوا Aswa الذى تبلغ مساحة حوضه حوالى ٣٩
ألفا من الكيلومترات المربعة هو سيد هذه الروافد جميعها . ويقترب هذا
النهر أو الرافد الكبير بمجرى بحر الجبل من على الجانب الشرقى . ويكون
موقع الاقتران على مسافة حوالى ١٩ كيلو مترا من موقع نيمولى شمالا .

وليس ثمة شك فى أن هذه الروافد مهمة . لأنها تضيف فائضا كبيرا
الى إيراد الماء فى بحر الجبل ، من مناطق الكسب على هامش الأرض المرتفعة
التي تحدد حوض الغزال من ناحية الجنوب . ويمكن للباحث أن يعتمد على
الجدول التالى الذى يتضمن المتوسط الشهري لتصريف الروافد الجانبية
لمجرى بحر الجبل من البرت الى نيمولى . ومن نيمولى الى منجلا ، فى الفترة
من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٤٧ يملأين الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ،

مجارى جافة أو شبه جافة ، تتناثر على قيماتها بعض البرك والغدران • وقد لا يظهر فى بعض الروافد الأخرى أى مظهر من مظاهر الجريان فى شهرى يناير وفبراير على وجه الخصوص • ويتناسق هذا التدهور الشديد فى صورة الجريان مع علمنا بسيادة الجفاف وانقطاع المطر على قطاع الأرض شمال خط العرض ٥٤ شمالا فى خلال فصل جاف قصير •

ويعنى ذلك أن الجريان فى هذه الروافد يستغرق فصلا طويلا من السنة ، هو فصل المطر الذى يستمر حوالى من تسع الى عشر شهور من السنة • بل لعلنا نلاحظ أن زيادة المطر فى شهور يونيو ويوليو وأغسطس وسبتمبر ، وأكتوبر تؤدي الى ذروة الجريان وزيادة التصرفات فى نفس هذه الفترة • ويمكن القول أن حجم الفائض الذى يتحقق فى شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ، وتعب عنه الذروة المرتفعة فى هذه الروافد النهرية ، يقدر بحوالى ٣٠٪ من حجم الايراد الطبيعى فى مجرى بحر الجبل فيما بين البرت ومنجلا فى نفس هذه الشهور • وهذا من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع ملحوظ فى مناسيب الجريان فى مجرى بحر الجبل بشكل واضح •

ومهما يكن من أمر فإن المياه الجارية فى كل رافد من هذه الروافد الجانبية تكون لها صفة السيل الجارف • وهى تؤدي كما قلنا الى زيادة فى التصرفات عند منجلا بالنسبة للتصرفات التى تنساب الى بحر الجبل من بحيرة البرت • ويمكن للباحث أن يعتمد على الأرقام فى الجدول التالى فى تصوير العلاقة ، بين نصيب الفائض من تلك الروافد الجانبية مجتمعة ، ونصيب بحيرة البرت فى جريان بحر الجبل الى موقع منجلا • ويكون ذلك على اعتبار أنه يتضمن المتوسط الشهرى للتصرفات من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٤٢ بملايين الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد من بحيرة البرت محسوبا عند منجلا ، كما يتضمن المتوسط الشهرى للتصرفات من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٤٢ بملايين الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ، فى بحر الجبل عند منجلا أيضا ، والفهم أن الفرق بين هذه المتوسطات فى كل شهر من شهور

التي تناسب من أطراف الحوض المنتشرة فيما بين الأطراف الشمالية للهبضة الاستوائية ، والأرض المرتفعة الصاعدة الى خط تقسيم المياه بين حوض النيل وحوض الكنفو ، تحقق زيادة في حجم الايراد في موسم طويل ، متفاوت من شهر الى شهر آخر . وهذه الزيادة تكاد لا تموض الفاقد بالبحر فيما بين مخرج النهر من بحيرة ألبرت وبين منجلا فحسب ، بل أنها تؤدي الى زيادة حقيقية كبيرة في الايراد ، فيما بين شهر مايو وشهر نوفمبر . وقد تبرر هذه الصفة من ناحية أخرى التميز بين هذا الجزء من بحر الجبل الذي يبلغ طوله حوالى ٣٨٣ كيلو مترا ، وبين الجزء التالى فيما بين منجلا وبحيرة نو ، الذى يتعرض الايراد المائى فيه للنقص الكبير ، الناشئ عن الفقدان المباشر بالبحر أو التسرب أو النتج .

ويشمل القطاع الثالث بحر الجبل وهو يتحول بعد منجلا مباشرة الى صورة جديدة ليس بينها وبين صورة المجرى فيما قبل منجلا أدنى علاقة من حيث الصفات . وتمثل هذه الصورة فى اتساع المجرى وعدم ظهور الجسور العالية على جوانب النهر من ناحية ، وفى تدهور الجريان وتعرضه للبطء الشديد بشكل رتيب فى اتجاه الشمال من ناحية أخرى . ويمكن القول أن هذا التحول يتضمن تفسيرات أساسية فى شكل الحيز الذى يتضمن الجريان ، كما يتضمن تغيرات أساسية فى درجة الانحدار العام .

ونشير الى أن هذا التحول يزداد وضوحا ، كلما تقدم بحر الجبل من منجلا صوب الشمال . ونذكر فى هذا المجال أن انحدار مجرى بحر الجبل فيما بين رجاف وبور يبلغ ١ : ٧٠٠٠ ، وأنه يتناقص فى الجزء التالى من بور الى كينسة بحيث يصب ٢ : ١ : ١٤٠٠٠ . وتمثل فى بحر الجبل شمالا موقع بور صفات تعبر فى جملتها عن عدم قدرة حيز المجرى على السيطرة الكاملة على الجريان المائى ، وتمرير كل التصرفات . وترتب على ذلك ظهور المستنقعات على جانبي النهر .

• والمفهوم أن معظم الماء الزائد عن حيز المجرى يتفرق في مساحات المستنقعات • ويكون انتشارها على الجانب الأيمن أكثر من انتشارها على الجانب الأيسر • وهذه المستنقعات على جانب النهر الأيمن ، هي التي تغذي أو تمد بحر الزراف بمائة • ولذلك فإنه يعتبر من وجهة النظر الفنية فرعاً من فروع بحر الجبل • كما أنه زائد في نفس الوقت ، لأنه يقترن بالمجرى الرئيسي للنهر ، فيما بين بحيرة نو وفوق الاقتران بين بحر الجبل ونهر السنوبات •

أما مجرى بحر الجبل شمال موقع كنيسة فإنه يزداد هدوءاً كما يزداد اتساعاً • والمفهوم أن درجة الانحدار في الجزء من المجرى فيما بين كنيسة إلى غابة شامبي تبلغ ١ : ٢٠.٠٠٠ ، وأنها تتدهور مرة أخرى من غابة شامبي إلى حلة النوير لكي تبلغ ١ : ٢٧.٠٠٠ • ثم تنقص درجة الانحدار في القطاع الأخير من بحر الجبل فيما بين حلة النوير وبحيرة نو لكي تبلغ ١ : ٣٤.٠٠٠ • ويمكن القول أنه كلما تناقصت درجة الانحدار واعتدل الجريان فقد حيز النهر قدرته في السيطرة على الجريان ، وزادت مستنقعات المستنقعات وانتشارها العظيم على جانبي النهر • كما يتعرض حيز المجرى من ناحية أخرى إلى التثني والالتواء ، بالصورة التي تؤدي إلى زيادة المسافة ، التي يستغرقها الجريان في منطقة المستنقعات • ولا يمكن لمن يمر في هذا القطاع من مجرى بحر الجبل ، أن يتصور قدرة النهر والجريان المائي ، على المضي في الرحلة الطويلة شمال بحيرة نو إلى الشمال إلى البحر المتوسط بعد بضعة آلاف من الكيلو مترات • ذلك أنه كثر تجتمع له وفيه كل الضغوط التي يتميز بها المجري النهر في قطاعه الأدنى قرب المصب عند مستوى القاعدة •

هكذا يمر بحر الجبل في القطاع المنتشر شمال موقع منجلا في مرحلة خطيرة ، وقد تبدو عليه كل معالم الشيخوخة ، حيث يترنح في جريانه العام

في اتجاه الشمال . ويتعرض الجريان المائى في هذا القطاع للفقدان والضياع بالتبخير أو بالتسرب أو بالتنتع ، من سطوح النباتات المائية التى تنتشر فى المستنقعات . ويذكر الفليون أن هذه الصورة تغير عن مرحلة حقيقية . وقد قامت مصلحة الرى المصرى منذ وقت بعيد - فى بداية هذا القرن - بتجميع المعلومات عن النتائج التى تضمنتها تلك المحبة .

ويمكن القول أننا نملك تسجيلات منتظمة عن بحر الجبل منذ سنة ١٩٢٢ على الأقل . وتتضمن هذه التسجيلات بيانات عن المستنقعات وعن انتشارها وعلاقتها بالجريان المائى . كما تتضمن بيانات عن حجم الفاقد من الايراد المائى السنوى من الموارد الاستوائية (١) . ولقد أشرنا من قبل الى هذه المساحات على اعتبار أنها من مناطق الفقدان التى تعرض الايراد النيلي الدائم للنقصان . ويمكن القول أن العناية قد ازدادت منذ سنة ١٩٥٠ . وكانت هذه العناية تستهدف بذل مزيد من الجهد فى مجالات جمع المعلومات وتسجيل البيانات عن حجم الفقدان ، وفى مجالات إجراء الاختبارات والمباحث . ونود أن نذكر أنه على الرغم من علمنا بصعوبة العمل فى المناخ القامى وعلمنا بانتشار الأمراض الوبائية واحتمال الخطر الذى يتعرض له الباحثون (٢) ، وغلمنا بعينهم تماسك الجسور ، أو انتشار المسطقات على أوسع مدى ، فإن العمل كان يتم بنجاح حقيقى وفق الخطط المرسومة وبالاتظام الكامل المطلوب . وقد حقق من غير شك حصيلة هامة وكبيرة ،

(١) عبر وليم جارستن فى تقريره
Report on The Basin of The Upper Nile
عن ضخامة الفاقد ، ونبه الأذهان فى ذلك الوقت المبكر الى تلك الجسورة الجسيمة واقتراح مشروعاً يقلل هذه الفواقد .

(٢) يقوم بهذه المباحث وتجميع البيانات مهندسو الرى المصرى الذى يتخذون من بلدة ملكال موقعا دائما لهم . وهم يلزمون رحلات دراسية فى مجرى بحر الجبل وسائر الروافد حسب خطة موضوعة . وكانت البيانات والنتائج وسيلتهم فى التخطيط بشأن العمل المقترح لتقليل الفواقد .

فى مجالات التعرف على طبيعة الفاقد من الايراد المائى ، وعلى احتمالات الضياع والفقدان الحقيقى فى كل سنة من السنوات .

ويمكن للباحث أن يعتمد على الجدول التالى الذى يتضمن تصرف بحر الجبل السنوى عند منجلا ، وتصرف النهر بعد الخروج من منطقة المستنقعات ، فى التعرف على حجم الفاقد ، من الايراد المائى الطبيعى السنوى بمليارات الأمتار المكعبة فى السنة . ويظهر من متابعة تلك الأرقام فى ذلك الجدول ، أنه كلما زادت التصرفات من بحيرة البرت والفائض الذى تضيفه الروافد إلى الجريان فى بحر الجبل ، كلما زاد معدل الفاقد من هذا الايراد بشكل ملحوظ . ولعل فى ذلك ما يفصح عن المعنى الذى ذكرنا فيه أن حين مجرى بحر الجبل ، يكون عاجزا وهو لا يسيطر على حجم الجريان المائى فيه فى القطاع الذى ينتشر شمال منجلا . ويصل هذا العجز الى حد أن تجسير المجرى وحده لا يعنى شيئا بالنسبة للفاقد وانطلاق المياه الى المستنقعات .

السنة	التصرفات السنوية	التصرفات السنوية	الفاقد السنوى	النسبة المئوية	السنة	التصرفات السنوية	التصرفات السنوية	الفاقد السنوى	النسبة المئوية
١٩٤٣	١٩٠٤	١١٠١	٨٧٤	٤٤٤	١٩٣٦	٤١٠٤	١٤٠٣	٩٠٥	٣٨
١٩٤٤	٤٠٤	١٣٠	٧٠٤	٣٦	١٩٣٧	٤٨٠١	١٤٠٣	١٣٠٨	٤٩
١٩٤٥	١٨٠٩	١٤٠٩	٦٠٣	٣٤	١٩٣٨	٣٠٣٤	١٤٠٧	١٥٠٥	٥١
١٩٤٦	٤٤٠٨	١٣٠	١١٠٨	٤٨	١٩٣٩	٤٤٠٩	١٤٠٨	١٠٠١	٤١
١٩٤٧	٤٦٠	١٤٠	١٤٠	٤٦	١٩٤٠	٤٤٠٤	١٤٠٤	٧٠٨	٣٥
١٩٤٨	٤٦٠٦	١٤٠	١٤٠٦	٤٧	١٩٤١	٤٤٠٩	١٣٠٤	٩٠٥	٤١
١٩٤٩	٤١٠٣	١٤٠٣	٧٠١	٣٤	١٩٤٢	٣٤٠١	١٣٠٩	١٨٠٤	٥٧
١٩٥٠	٤٤٠٨	١٤٠٤	٨٠٦	٣٨	١٩٤٣	٤٨٠٤	١٤٠٦	١٣٠٦	٤٩
١٩٥١	٤٩٠	١٣٠٩	١٥٠١	٥٤	١٩٤٤	٤٠٠٧	١٤٠٧	٦٠	٤٩
١٩٥٢	٣٤٠٦	١٥٠٤	١٧٠٤	٥٣	١٩٤٥	١٨٠٧	١٣٠	٥٠٧	٣٠
١٩٥٣	٣٠٠٦	١٦٠٦	١٤٠	٤٦	١٩٤٦	٤٤٠٤	١٣٠٩	٩٠٤	٤٤
١٩٥٤	٤٦٠٣	١٦٠٧	٩٠٦	٣٧	١٩٤٧	٤٧٠٩	١٣٠٧	١٤٠٤	٥١
١٩٥٥	٤٣٠٥	١٦٠٤	٨٠٣	٣٥	١٩٤٨	٣١٠٩	١٤٠	١٧٠٩	٥٦

وقد انتهى البحث فى منطقة المستنقعات الى ما يشبه القاعدة بعد دراسات متواصلة . وتؤكد هذه القاعدة أن كل زيادة فى التصرفات عن قدر معين من مليارات الأمتار المكعبة فى السنة ، يكون نصيبها الفقدان والضياح فى مستنقعات بحر الجبل . ويبدو واضحا أن تصرف مجرى بحر الجبل الخارج من منطقة المستنقعات ، والذي يمثل الإيراد النيلي الطبيعى من هضبة البحيرات النيلية ، ومن مناطق الكسب جنوب خط عرض منجلا لا يكاد يزيد عن قدر يتراوح بين ١٢ و ٥١ مليارا من الأمتار المكعبة فى السنة أو ما يعادل حوالى ١٦٪ من صافى الإيراد السنوى الكلى للنيل .

ويعنى ذلك أن كل زيادة من الموارد الاستوائية عن هذا الرقم المتوسط ، يكون مصيرها الفقدان والضياح ، لأن جسور بحر الجبل شمال موقع منجلا لا تقوى على الاحتفاظ بكل الجريان . ويمكن القول على كل حال أن حجم الفاقد يكون كبيرا ، وقد يصل الى أكثر من ٥٠٪ من حجم التصرف من مناطق الكسب جنوب خط عرض منجلا . ولو أضفنا الى ذلك الفاقد كمية المطر السنوى على مساحة الحوض البالغ قدرها ١٠ آلاف من الكيلومترات المربعة أو التى تبلغ حوالى ٩ مليارات من الأمتار المكعبة ، ظهرت للباحث الخسارة الجسيمة التى يتضمنها الفقدان العظيم . ويمكن القول أنه يتراوح بين ١٤ مليارا من الأمتار المكعبة ، كحد أدنى أو نهاية صغرى فى سنة شحيحة ، و ٢٧ مليارا من الأمتار المكعبة ، كحد أعلى أو نهاية عظمى فى سنة أخرى من سنوات السخاء والزيادة .

ونود أن نشير الى أن مساحة المستنقعات الدائمة التى تضيع فيها المياه تبلغ حوالى ٨٣٠٠ كيلو متر مربع . كما نذكر أن هذه المساحة تزداد زيادة ملحوظة الى حوالى ١٢ ألفا من الكيلو مترات المربعة إذا ما ارتفع منسوب المياه الجارية فى بحر الجبل بمقدار ٥٠ سنتيمترا . ويعنى ذلك أن هناك مساحات من المستنقعات الفصلية غير الدائمة (تسمى بحال) بحوالى ٣٧٠٠ كيلو متر مربع .

ويمكن من أجل الوصول الى تقدير تقريبي للفاقد اليومي ، نفترض أن مقدار ما يفقد من الماء يكون من على سطوح المستنقعات الدائمة فقط .
ويتوزع الفاقد السنوى الذى يبلغ فى المتوسط حوالى ٢١٦ مليارا من الأمتار المكعبة على مساحة تلك السطوح . يكون مساويا لمعق مائى قدره ١٥٢ سنتيمترا . وإذا أضفنا الى ذلك الرقم متوسط المطر السنوى على حوض الجبل والبالغ قدره ٩٠ سنتيمترا ، يصبح الفاقد الكلى السنوى مساويا لمعق مائى قدره ٢٤٢ سنتيمترا ، أو ما يعادل حوالى ٦٩٩ ملليمترا فى اليوم الواحد (١) .

الجريان المائى فى حوض بحر الغزال :

يتضمن القطاع الغربى من منخفض حوض الغزال ، الذى يمتد الى الغرب من خط الطول ٥٣° شرقا ، المساحات التى يتجمع فيها بحر الغزال وروافده المتعددة ، وهو من غير شك رافد من الروافد التى تتصل بالنيل . بل لعله الرافد الوحيد الذى يتصل بالمجرى الرئيسى للنيل من ناحية الغرب . ومع ذلك فإن هذه الصورة الفريدة لا تكاد تعبر عن الحقيقة الكاملة بشأن أهميته من حيث الايراد المائى والجريان . ويمكن القول أنه إذا كان النيل قد تعرض وما زال يتعرض لمحنة تنمخض عن الفاقد الكبير من الايراد السنوى فى مستنقعات بحر الجبل ، فإن مساحة حوض بحر الغزال فى القطاع الغربى من حوض الغزال التى تبلغ حوالى ١٨٠ ألف من الكيلومترات المربعة ، لا يكاد يحقق الجريان المائى فيها أى مظهر من مظاهر الكسب .

ويعنى ذلك أن بحر الغزال وروافده الكثيرة لا يمكن أن يمثل رافدا حقيقيا ، لأنه لا يزد النيل والايارد الطبيعى السنوى بقدر كبير من ايراده . ولعل من الغريب حقا أن يكون هذا الحوض الكبير الذى يمتل شطرا كبيرا

(١) صلاح الدين الشامى : مياه النيل ، صفحة ٦٤ .

من حوض النيل يعادل حوالى ٦٪ من مساحته الكلية ، فى ذلك الوضع الذى لا يحقق اضافة ملحوظة الى ايراد النيل الكلى .

ويمكن للباحث أن يتبين فى الخريطة الجغرافية أن هذا الحوض مزدحم بالمجارى النهرية والروافد . وهى تنتشر على أوسع مدى فى أطراف الحوض المتباعدة . وتجمع هذه الروافد المياه من خط تقسيم المياه الفاصل ، بين حوض النيل وحوض الكنفو ، كما تجمع المياه أيضا من على المنحدرات الجنوبية والجنوبية الشرقية لجبال مرة ، والمرتفعات فى جنوب غرب دارفور . ومع ذلك فإن كل أو معظم هذه الروافد والمجارى النهرية التى تنتشر على المدى الواسع تفقد كثيرا من مياهها التى تجمعها ، فى مساحات كبيرة من المستنقعات . ويذكر دكتور عوض أن مجموعة الروافد الكبيرة التى يبلغ عددها ثمانية مجار نهرية ، تنساب الى المستنقعات المنتشرة فيما حول مشروع الرق ، ويبدأ من عندها مجرى بحر الغزال الرئيسى (١) .

ونذكر من هذه المجارى النهرية التى تتخذ من المستنقعات موقعا لنهاية الجريان المائى فيها نهر باى ونهر رهل ونهر مريدى ونهر تونج . ولعلنا نلاحظ أن نهر جور يمثل الرافد النهرى الوحيد الذى يتصل الجريان المائى فيه اتصالا مباشرا ببحر الغزال الذى يتضع مجراه فى الأرض الواقعة شمال المستنقعات فى مشروع الرق . هذا بالإضافة الى أن نهر لول ونهر عرب يلتقيان معا ، ويمران فى مجرى مجدد واحد ، يبلغ طوله حوالى ٨١ كيلو مترا ، لكى يقتربا ببحر الغزال شمال مشروع الرق أيضا .

ومهما يكن من أمر فإن مجرى بحر الغزال لا نكاد نتيبنيه الا بعد حوالى ٣٢ كيلو مترا من مشروع الرق ، حيث يتسع الحيز ويبدو عريضا ، وكأنه بحيرة أو غدير عرضها حوالى ٢٠٠٠ متر وطولها ١٦ كيلو مترا .

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحات ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ .

ويكاد لا يتمخض هذا المجرى سوى عن جريان هزيل ضئيل بشكل ملحوظ يسترعى الانتباه . وينساب هذا الجريان الهزيل الذى يتجمع من اقتران بحر الغزال بكل من بحر العرب ونهر جور فى اتجاه الشمال الشرقى الى بحيرة نو .

وهذا الاقتران الذى يتحقق عند موقع بحيرة نو ، هو الذى يظهر مجرى بحر الغزال كرافد للنيل الرئيسى . ومع ذلك فإن الجريان الهزيل لا يؤدى الا الى اضافة هزيلة لا تزيد كثيرا عن حوالى نصف مليار متر مكعب فى السنة كلها ، أو ما يعادل حوالى ٠.٦٪ من الايراد الطبيعى السنوى للنيل . وتعتمد معلوماتنا عن نظام الجريان المائى ، فى أنحاء ذلك الحوض الكبير على حصيلة تسجلها بعض المحطات القليلة المتأثرة .

وتتمثل هذه المحطات فى بلدة واو حيث أنشئت منذ سنة ١٩٠٤ ، وفى بلدة مشرع الرق حيث أنشئت منذ سنة ١٩١٤ . ويمكن أن نجد فى الأرقام التى يتضمنها الجدول التالى وتبين المتوسط الشهرى للتصرفات فى الفترة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٣٦ بملايين الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ، ما يعبر عن أو يصور النظام المائى من حيث حجم الفائض الذى يسهم به بحر الغزال ورواقده فى الايراد الطبيعى السنوى .

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
نهر النيل عند ميدان واو	١١١	١٠٧	١٠٠	٣٠٨	٨٦٦	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٩
نهر النيل عند ميدان العرب	١١١	١٠٧	١٠٠	٣٠٨	٨٦٦	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٩
نهر النيل عند ميدان العرب	١١١	١٠٧	١٠٠	٣٠٨	٨٦٦	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٩
نهر النيل عند ميدان العرب	١١١	١٠٧	١٠٠	٣٠٨	٨٦٦	١٠٦	١٠٥	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١٠٩	١٠٩

ويظهر من دراسة هذه الأرقام أن نهر جور الذى يمثل الرافد الأعظم بالنسبة للجريان المائى فى بحر الغزال يحقق ايرادا سنويا كبيرا يبلغ حوالى

٩٠٠ مليون من الأمطار المكعبة سنويا . ومع ذلك فيبدو أنه يفقد أكثر من ٨٠٪ من هذا الإيراد السنوي ، فيما بين موقع بلدة واو ونقطة الاقتران ببحر الغزال . هذا ويفقد بحر العرب هو الآخر أكثر من نصف إيراده السنوي أيضا قبيل اقترانه ببحر الغزال .

والمفهوم أن بحر الغزال فيما بين موقع الاقتران ببحر العرب يفقد مزيدا من حجم الماء الجارى ، فيه حيث يسجل إيرادا سنويا لا يزيد عن ٦٠ مليارا من الأمطار المكعبة . وكان طبيعة الجريان وصفة الأرض ودرجة الانحدارات التى تنساب عليها الروافد وتجمع الماء لكى ينساب الى بحر الغزال تفرض عليها أن تفقد الماء كلما تقدمت فى اتجاه الشمال والشمال الشرقى بالتبخر والنتح والتسرب . ولا بد أن نتصور على ضوء ذلك أن الحسارة التى يتعرض لها الجريان المائى فى روافد بحر الغزال فادحة وكبيرة الى حد بعيد . ويمكن القول أن حجم الفائض من هذا الحوض الكبير لا يكاد يزيد عن ٣٪ من كمية المطر السنوى التى يستقبلها .

والمفهوم أن هذا الحوض الذى يبلغ متوسط المطر السنوى عليه حوالى ١٢٨٠ ملليمترًا يستقبل كمية سنوية تبلغ ٢١٤ مليارات من الأمطار المكعبة ، وأن أكثر من ٩٩٧٪ من هذه الكمية تضيع وتمثل فاقدًا بالنسبة للإيراد النيل على الأقل . ويسقط ألفينيون من رجال ضبط النيل العاملين فى حساب الإيراد وتسويته إيراد هذا الحوض كله من الحساب . وهم يضعونه كما قلنا ضمن مناطق التعادل ، حيث لا مكسب ولا خسارة . والمقصود بذلك أن إيراد النيل من الأحباس الاستوائية لا يناله أى تأثير من حيث حساب الحسارة فى حوض الغزال ، كما لا يناله أى تأثير من حيث حساب الكسب . ومع ذلك فيمكن أن تصور الفاقد بالتسرب فى حوض بحر الغزال مصدرا مباشرا للماء الباطنى ، الذى ينساب فى الطبقة الحاملة للماء الباطنى فى اتجاه الشمال ، على نفس المحور الذى يمر فيه النيل العظيم .

الجريان النهري في حوض السوبات :

تأتي دراسة السوبات في هذا الموضع على اعتبار أن معظم مساحة حوضه تنتشر في القطاع الشرقي من حوض الغزال ، الذي ينتشر شرق خط الطول ٥٣٢ شرقا ، وعلى اعتبار أنه يحقق الجريان المائى ، الذى يؤثر تأثيرا مباشرا على الجريان النيل في المجرى الرئيسى في النيل الأبيض . وقد أشرنا الى أن رجال وزارة الري المصرية ، ينقلون نهاية بحر الجبل الى موقع بحيرة نو ، وأنهم يتصورون المجرى الرئيسى الذى يبدأ من الطرف الشرقى للبحيرة ويمر على مجرى عام من الغرب الى الشرق بداية للنيل الأبيض .

وليس ثمة شك أن الجريان فى هذا القطاع الذى يبلغ طوله حوالى ١٢٤ كيلو مترا ، يتراوح بين نهاية متواضعة ، وبداية أكثر هزلا وتواضعا . ويكاد لا يحصل المرة أن هذه البداية الهزيلة للمجرى تكون كافية بان يواصل الجريان فى المسافات التى تملئ بفضة آلاف من الكيلو مترات الى البحر . ونود أن نقرر أن هذا المجرى الهزيل على المحور العام من الغرب الى الشرق ، يتلمس طريقا يخرج به من حوض الغزال . وتتحقق له هذه الفرصة ، حيث تكون الثغرة الواسعة التى يعود منها الى الاتجاه العام على المحور من الجنوب الى الشمال ، نتيجة لجريان نهر السوبات العظيم ، وازدادة الحجم الكبير من الايراد المائى الذى يجدد حيوية مجرى النهر الهرم .

ونهر السوبات الذى يحقق غائضا عظيما من الماء ، يكسب النيل الرئيسى حيوية ونشاطا وقدرة على المضى والجريان صوب الشمال ، نهر فريد ورافد جدير ، بأن يخطى باهتمامنا . ويمكن القول أن الجريان فى السوبات لا يمثل قوة من أكبر قوى الدفع ، التى أهلت الجريان الرئيسى ، لأن يكمل رحلته الطويلة التالية الى الخرطوم فحسب ، بل هو السبب المباشر الذى يخرج النيل من المأزق أو المحنة ، التى ينتهى إليها الجريان النيل فى بحر الجبل الأدنى .

ويتألف جريان هذا الرافد العظيم للسبوبات من مجموعة من الروافد
التي تجمع الفائض من حوض كبير . تبلغ مساحته حوالي ٢٢٤.٠٠٠ كيلومتر
مربع . وتمثل هذه المساحات في أطراف الأرض المنحدرة من الهضبة
الاستوائية إلى القطاع الشرقي من حوض الغزال ، وفي أطراف كل الأرض
المرتفعة والمنحدرة من على خط تقسيم المياه بين حوض بحيرة رودلف في
تاع الأخدود وبين حوض النيل ، وفي أطراف كل الأرض المنحدرة من الهضبة
الحبشية النيلية في اتجاه الغرب إلى الطرف الشمالي من أرض حوض
الغزال .

ويعني ذلك أن شطرا كبيرا من الجريان في روافد السوبات المتعددة ،
ينساب ويجري على أرض القطاع الشرقي من منخفض حوض الغزال .
هذا بالإضافة إلى جريان نهر السوبات نفسه الذي يتجمع من كل هذه
الروافد أمام موقع بلدة الناصر بحوالي ٤٠ كيلو مترا ، ويكون على أقصى
الطرف الشمالي لهذا الحوض العظيم .

وتمثل مجموعة الروافد النهرية التي تنساب على المنحدرات الشمالية
للحوض الاستوائية أكثر منابع السوبات توغلا نحو الجنوب . ويمكن القول
أنها - في مجملتها - تكون على شكل مجاري واضحة عميقة على المنحدرات
المخرسة ، ثم تتحول على أرض الحوض السهلية إلى مجاري هزيلة غير عميقة .
ومن ثم يكون الجريان فيها بطيئا ، وقد تكتنفها المستنقعات على قاع القطاع
الشرقي من أرض حوض الغزال .

وتمثل هذه الروافد في نهر لويلا الذي ينساب من على مرتفعات
ديدنجا ، وفي نهر فيفتو الذي ينحدر من مرتفعات لاتوكا . ويتكون من التقاء
هذين الرافدين مع الرافد الثالث ، المعروف باسم نهر كنجن نهر بيبور .
ويرم نهر بيبور في اتجاه الشمال مباشرة ، ويكون مجراه واضحا ومحددا
على السطح الهادي الرتيب ، من حيث درجات الانحدار . وهو من أجل ذلك

يتثنى على طول الطريق الطويل ، حتى يقترب من رافد السوبات الكبير ، الذى ينساب من الهضبة الحبشية المعروف باسم نهر بارو .

ولعل من الضروري أن نشير إلى أن نهر بيبور تقترب به ثلاثة روافد قبيل اقترانه بنهر بارو . وتنساب هذه الروافد وهى نهر أجواى Agwai ونهر أكوبو Okobo ونهر جيلا Gila من المرتفعات التى تقسم المياه بين حوض السوبات ، وبين حوض بحيرة رودلف .

ويمكن القول أن هذه الروافد مجتمعة من الجنوب أو من الجنوب الشرقى ، تكاد لا تمثل موردا هاما للجريان المائى فى السوبات . ويفهم ذلك على اعتبار أن معظم الفائض الذى تجمعه هذه الأحباس العليا يضيع فى مساحات من المستنقعات على جوانب النهر والروافد ، ويمثل فاقدا حقيقيا من جملة إيراد النهر ، بالتبخر أو بالتسرب .

ويذكر الفنيون فى مجال الحديث عن الجريان فى رافد السوبات - بيبور أن ثمة أمور غريبة تسترعى الانتباه ، وتكسب الرافد خصائص معينة . وتبنى هذه الأمور الغريبة على العلم بأن الانحدار الهادئ الرتيب ، من شأنه أن يقلل من سرعة الجريان وزيادة حجم الفاقد من الإيراد المائى . ويمكن القول أن هذا الانحدار الهادئ وكثرة عدد الروافد التى تقترب بالرافد من على الجانب الشرقى ، تجعل من الصعب عرض الفكرة السليمة عن نظام الجريان فيه وطبيعته .

والاعتقاد السائد أنه ليس من السهل رسم الصورة المعبرة عن إيراد البيبور وعلاقة ذلك بالإيراد بالجريان النيل بصفة عامة . ومع ذلك فإن جملة التسجيلات التى تعبر عن التصرفات عند فم البيبور تبين أن معظم إيراد هذا الرافد يصل إلى مصر فى الفترة غير المؤقتة Untimely Period أو ما نعبّر عنه بفترة عدم الحاجة . ولو اعتبرنا الفترة المرحجة أو المؤقتة عند فم البيبور تكون فيما بين شهر يناير وشهر يونيو ، فإن تصرف النهر فى

هذه الفترة يكون أكثر من مجيئهم تصرف روافده . ويدل ذلك من ناحية أخرى على وجود إيراد مكتسب في تلك الفترة .

أما نهر بارو Baro الذي ينساب من منحدرات الهضبة الحبشية النيلية ، فإنه يمثل الرافد الآخر الهام . وتنبثق هذه الأهمية التي يعبر عنها الإيراد المائي الكبير ، من علمنا بأنه ينبع من مساحات غزيرة المطر ، ويستغرق سقوطها فصل أو موسم طويل لا يقل عن حوالي ثمانية شهور . هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الانحدارات يكون من شأنها أن تؤدي إلى سرعة الجريان ، أو التدفق في منطقة الأحباس العليا على الأقل . ويفهم على اعتبار أن نهر بارو يتألف من التقاء وتجمع عدد من الروافد والمجاري السريعة الجريان كنهر بربر birbir ونهر غابة ونهر جوكاو Jokaو ، التي تتمثل فيها كل صفات الأنهار الجبلية الشديدة الانحدار .

ونشير إلى أن الجريان في نهر بارو يتعرض لتحول عظيم عند غمبيلا . ويؤدي هذا التحول إلى انتقال النهر من صورة إلى صورة ، أو من مرحلة إلى مرحلة أخرى جديدة ، قوامها الجريان المعتدل إلى جدد ملحوظ .

ويقترن نهر بارو بعد موقع غمبيلا بحوالي ٢٥٠ كيلو مترا بنهر بيبور . ويتألف من التقاء النهرين نهر السوباط الذي يكون له الحيز الواضح على الأرض السهلية ، المنحدرة انحدارا هادئا في اتجاه الغرب . وينساب هذا المجرى الواضح على المحود العام صوب الغرب لمسافة ٣٥٠ كيلو متر ، يقترن بعدها بالنيل الأبيض . ويكاد لا يتصل بالنهر في هذا القطاع روافد هامة ، اللهم إلا بعض الأخوار الجانبية ، التي يعتبر خورفلوس نموذجا رائعا لها .

ونود أن نذكر بهذه المناسبة أن نهر السوباط ومجموعة الروافد التي تنتشر في حوضه الكبير ، قد حظى بالاهتمام منذ بداية القرن الحالي . وكان ذلك على اعتبار أنه مصدر هام من مصادر الإيراد المائي في موسم معين

من ناحية ، وعلى اعتبار أن هذا الايراد الطبيعي الموسمي يمثل الدفعة القوية التي حققت وتحقق استمرار الجريان النهري في النيل الأبيض الى الخرطوم من ناحية أخرى . وقد تمخض هذا الاهتمام عن انشاء مجموعة من محطات الرصد من أجل جمع البيانات المناخية ومن أجل قياس التصرفات والمناسيب .

ونشير الى أربع محطات رئيسية منها على مجرى نهر السوبات نفسه ، عند موقع حلة دوليب على فم السوبات ، وعند أبونج ، وثالثة عند موقع بلد الناصر ورابعة على فم بيبور قرب موقع الاقتران بينه وبين نهر بارو . ويحظى نهر بيبور بأربع محطات أيضا يقع ثلاث منها على مواقع الاقتران بالروافد الجانبية ، وتقع الرابعة عند موقع اقتران نهر فيفنو ولوتيلابنهر كنجن . أما نهر بارو فتعتمد دراسته على محطة غمبيلا . ويمكن القول أن محطة غمبيلا ومحطة ناصر ومحطة حلة دوليب أهم هذه المحطات جميعها . ويكون ذلك على اعتبار أنها تعطى الحصيصة من التسجيلات والبيانات ، التي تلقى الاضواء على نظام الجريان المائي في نهر بارو رافد السوبات ، وعلى علاقة هذا النظام المائي كله بالجريان النيل .

وتبين دراسة النظام المائي في نهر السوبات ومقارنة التصرفات في كل من موقع غمبيلا على نهر بارو ، وعند فم البارو قبل اقترانه بنهر بيبور ، أن هناك فواقد كبيرة من ايراد النهر . وقد قدر حجم الفاقد السنوي بحوالى ٣٨٨ مليارات من الأمتار المكعبة على الأقل . وانتهى دكتور محمد أمين الذي درس تلك المشكلة ، الى أن أقصى تصرفات ، يمكن أن يتحملها مجرى نهر بارو بدون فواقد ، تختلف من جزء الى جزء آخر من أجزاء المجرى .

ويشير الى أن أقصى تصرف يمكن أن يتحمله حيز المجرى ، فيما بين فم نهر بارو ومصب رافد النهر أدورا ، والتي تبلغ المسافة فيما بينها ٢٥ كيلو مترا ، هو ٤٥ مليوناً من الأمتار المكعبة في اليوم الواحد . أما في

والقطاع التالي الذى يبلغ طوله حوالى ٣٤ كيلو مترا ، من نصب أدورا الى حاحد مشار ، فان أقصى تصرف للمجرى يكون فاقد ٤٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى اليوم الواحد . ويتناقص أقصى تصرف فى القطاع التالى فى المسافة التى تبلغ ٢٣ كيلو مترا ، فيما بين ماخذ مشار ونصب رافد النهر جاكوا ، بحيث لا يزيد عن ٣٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى اليوم الواحد . ويعود مجرى النهر فى القطاع الأخير ، الذى يبلغ طوله ١٩ كيلو مترا فيما نصب جوكاو وبين غمبيلا ، الى تمرير تصرف يبلغ ٦٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى اليوم بدون فواقد .

ويعنى ذلك أن حيز المجرى الذى تكون جسوره مرتفعة ، ويسمح بتصرف كبير فيما بين غمبيلا وموقع اقتران نهر بارو برافده جوكاو ، تتغير صفاته معه ذلك . ويمكن القول أن هذا التصرف الكبير ، لا يجد فى حيز المجرى فى القطاعات التالية فرصة للمرور بدون فواقد الى نهاية المجرى عند فم البارو . ويكون أقصى فاقد للماء الجارى فى نهر بارو ، فى القطاع فيما بين جوكاو وماخذ مشار ، حيث تنطلق بعض المياه الجارية من على الجسر الأيمن للمجرى ، وتنتشر على سطح الأرض على هذا الجانب الأيمن (١) .

ويكون هذا الفاقد ، على حساب الفرق بين أقصى تصرف فى هذين الجزئين أو القطاعين من المجرى بواقع ٥٠ / . ذلك انه اذا كان حيز المجرى النهري يتحمل أقصى تصرف من غمبيلا الى جوكاو ، وهو ٦٠ مليوناً من الأمطار المكعبة ، فان قدرة القطاع التالى على تمرير أقصى تصرف تهبط الى ٣٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى اليوم الواحد . ويشير الفنيون الى أن قطاع المجرى النهري فيما بين جوكاو وماخذ مشار يتطلب تجهيزاً من أجل زيادة قدرة الحيز على تمرير المياه وتصريف حوالى ٥٠ مليوناً من الأمطار المكعبة فى

(١) محمد صبرى الكردى : مشروع خزان الشلال الرابع ، ص ٤٨ .

اليوم الواحد بدون فواقد . وتعامل الزيادة المتوقعة بعد التجسير ، وزيادة التصريف اليومي من ٣٠ مليوناً الى ٥٠ مليوناً من الأمتار المكعبة ، وهي زيادة سنوية تبلغ حوالي ٦ مليارات من الأمتار المكعبة في الفترة المرحلة من ٢٠ نوفمبر الى ٩ يونيو عند غمبيل .

وفهمنا ان يمكن من أجل ذلك نهر السوباطة التي يتلخص من جفلة الروافد كلها لا يحقق باقضاء كبيراً يتناسب مع مساحة حوضه الكبير من ناحية ، أو يتناسب مع عبء الزوابع والفيضانات الكبير في حوض التصليح ، المصاحبة التي تستقبل مطراً سنوياً غزيراً . ولعلنا أدركنا احتمالات الفقدان الكبير بالنسبة لأهم تلك الروافد وأدركنا عجز قطاعات من مجرى على تصريف كل الفائض .

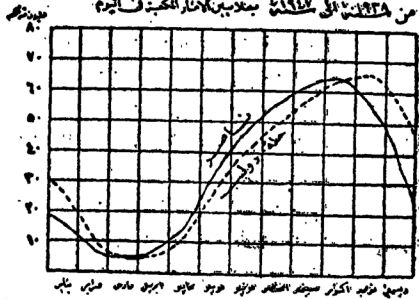
ونحن النسوبات يسهم في الشكل المخطط التالي ٥٥ شواطي يطغى هفتواقي ١٣٨٠ مليارات من الأمتار المكعبة ، أو ما يصادف حوالي ٧٥٪ من كمية المطر السنوي ، التي تبلغ في المتوسط حوالي ٨٠٠٠٠٠٠٠ في السنة ، ولعلنا الفائق الهزيل يعادل حوالي ١٤٪ من الأيرادات السنوي للتليل ، كما يعادل صافي الأيراد المتوسط الوارد من الأخشاب الاستوائية بعد المرور في بحر الجبل . وتبلغ حصة نهر بارو من هذا الأيراد السنوي حوالي ٧٢٪ ، على حين أن نصيب بيور لا يكاد يزيد عن ١٧٪ ، أما الحصة الباقية والتي تبلغ حوالي ١١٪ من إيرادات النهر السنوي ، فتسهم به بعض الأنوار والمجاري النهرية الهزيلة الأخرى التي تقترن بالنهر .

ولعل أهم ما يميز الجريان المائي ونظامه النهائي في نهر السوباط هو الاتفاق الكاثر بين الدور العالي وارتفاع مناسيب الجريان فيه ، والدور العالي والمناسيب المرتفعة في مجرى بحر الجبل ، وتترتب على تلك الصفة أو هذا الاتفاق الكامل حدوث ظاهرة هامة ، يمكن أن يتبينها الباحث من متابعة الأرقام في الجدول التالي ، التي بين المتوسط الشهري للتصرفات

تحتى الفترة من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٧ بتلايين الامتار المكعبة فى اليوم الواحد

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
نهر السواط	١٥.٦	٧.٤	٥.٣	٦.١	١٤.٣	١٧.٥	٢٣.٧	١٦.٩	١١.٩	١٦.٤	٥٥.١	٢٤.١
نهر النيل مستطلة ورواسب	٤.٧	١٠.٠	٥.٨	٥.٣	١١.٧	١٤.٥	١٨.٣	١٤.٩	٥٧.٤	٦٣.٤	٦٦.٠	٥٥.٤
النهر السيسى	/	/	١.٢	٠.٨	٠.٦	٥.٤	٧.٣	٦.٠	٣.٤	٠.٨	/	/

معدل الترسب الشهري للمياه فى السواط
من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٧ بتلايين الامتار المكعبة فى اليوم



ويلاحظ الباحث أن ارتفاع المناسيب فى بحر الجبل ، فى نفس الفترة التى ترتفع فيها المناسيب فى منجى نهر السواط ، يؤدى الى احتجاز كتلة من المياه فى نهر السواط . ويعنى ذلك أن الجزء الأكبر من تصريف مجرى النيل الرئيسى فى النيل الأبيض خلف عم السواط ، يكون من مياه بحر الجبل . وتكذب هذه الظاهرة ما يشير اليه بعض الكتاب الذين يتصورون أن مياه السواط هى التى تعجز مياه بحر الجبل ، وتوقف جريان الشطر

الأكبر، منها . على تقسيم الصبابة التي تظهر عند موقع الاقتران بين النيل الأبيض والنيل الأزرق عند الخرطوم .

ويمكن القول أن السوبات فيما بين بلغة تصير وبين حلة دوليت في الطرف الشمال من أرض حوض الغزال ليس شديدا الاقتران . ولذلك فإن مياه هذا النهر لا تدفع بالقوة التي تمكن من حفر مياه بحر الجبل في الفترة من مارس الى أكتوبر . ولا يعارض ذلك من ناحية أخرى مع أن تصير لا أهمية نهر السوبات واعتباره مستويا . من المستوان : الجريان النهري في مجرى النيل الأبيض ، وعن منحه القدرة وقوة الدفع التي تصل به الى الخرطوم .

نعود فنشير إلى أن اقتران مياه السوبات في وقتها الذي يظهر في التي تعرف باسم الجوزين القوي في مجرى النهر من ناحية الشمال التي تتكون من جزئين طبيعيا تبلغ حوالي ٨١٥ مليوناً من الأمطار الكمية ، وأنها لا تقتصر إلا في الفترة التالية من شهر نوفمبر الى شهر فبراير من العام التالي . ولعل من الواضح أن هذه الصورة يمكن أن يتلمسها الباحث من مجرد مقارنة الأرقام التي تعبر عن تصرفات نهر السوبات عند موقع بلغة ناضر وعند موقع حلة دوليب . ويمكن القول أن حجم التصريف في هذه الشهور الأربعة من نوفمبر الى فبراير تكون عند حلة دوليب أكثر من حجم تصريفاته عند ناصر بحوالي ٨٣٩٥ مليوناً من الأمطار الكمية . ومعظم هذه الكمية في الواقع ، هي التي تكون مخزنة في مجموعة من الأخوان المائية على جوانب مجرى نهر السوبات ، في الفترة من مارس الى أكتوبر .

وننقل الاقتران التي يلتقي عندها مجرى نهر السوبات مع مجرى الرئيسي للنيل نقطة هامة . من جوانب كثيرة . فهي النقطة التي تمثل الموضع الذي يخرج فيه الجريان النيل . من حين حوض الغزال الى الحوض التالي المعروف باسم حوض النيل الأبيض . وهي أيضا النقطة التي يتخلص فيها أو عندها المجرى النهري الرئيسي من عبء عوامل كثيرة ، تفقده حجما

كبيرا ، من زاوية هذه الظواهر الدائم : كما أنها تمثل النقطة التي يبدأ عندها تغير الجريان ، تقريبا ، كليا ، حيث يعاود المجرى إلى المروية إلى الشمال مرة أخرى ، ويتخضع لذلك للاقتربة من مجرى النيل الأبيض ، الذي يلتصق به خلال الفترة الشمالية ، حين جفاف الفيضان ، والخصوة بين مرتفعات جنوب أوس الجيزة ، من ناحية ، ومن مرتفعات جبال النوبة من ناحية أخرى ، على امتداد فضاء طولين

ينتشر على محور علم من الجنوب إلى الشمال

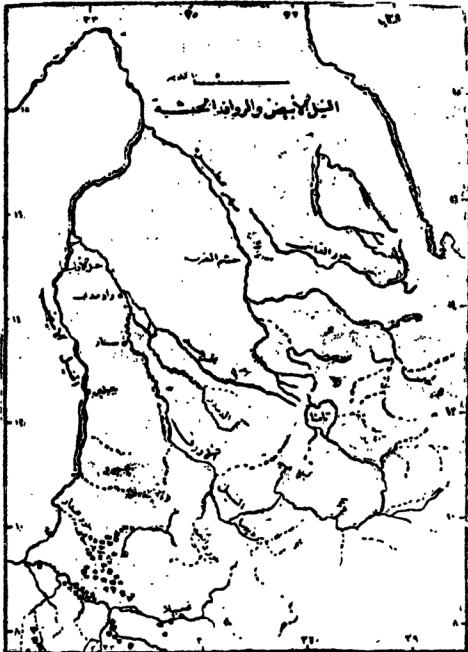
الجريان النيل في حوض النيل الأبيض :

يمثل حوض النيل الأبيض ، على محور طول بمثابة الذراع التي تستكمل بها منخفض حوض النيل ، على اتجاه الشمال ، وهو على كل حال يمثل في الصورة العامة للجريان النيل ، حوضا من مجموعة الأحواض ، التي تتألف من ترابطها واتصالها حوض النيل ، وتحدد الأرض المرتفعة ، الناهضة على جانبي الحوض الطويل ، مساحات الأرض ، التي تشملها ، والتي يجري النيل الأبيض عليها ، وتشكل الأرض من ناحية الشرق فاصلا حادا يقسم بين حوض النيل الأبيض من ناحية ، وحوض النيل الأزرق من ناحية أخرى ،

ويمتد هذا الفاصل التضاريسي الواضح على خط ظاهر في اتجاه الشمال ، تعلو فيه بعض القمم المنخفضة والكثير الجبلية الجرانيتية الصلبة ، التي تتألف من تصميم صخري القاع ، الأساسية الزكية ، وتذكر من هذه القمم جبل موبا وجبل سحدي وجبل دالي ، والتي تعلو بشكل ملحوظ عن منسوب سطح أرض الجزيرة ، ونود أن نذكر هذه المناسبة أن خط التقسيم الفاصل بين حوضي النيل الأبيض والأزرق ، يكون أكثر اقترابا من مجرى النيل الأزرق ، وتجاهة في القطع الشمالي شمال خط سكة حديد سنار - كوستي

أما الجبل الذي يحدد الحوض من ناحية الغرب ، فهو أيضا واضح على

المحور العام من الجنوب إلى الشمال • ويتمثل في صورة التضاريس الموجبة التي تصورها الأرض المرتفعة الناهضة عن مستوى السطح العام في جبال التونا • وهي في جملتها كخط تقسيم للبياء • تفصل فصلا تاما بين حوض النيل الأبيض من ناحية • وبين الشطر من أرض حوض الغزال الذي ينتشر في أطراف من دارفور الجنوبية والوسطى من ناحية أخرى • وتعلو على



خط التضاريس الواضح ، يعطى الغم: المرتفعة التي تبدو في الصورة الجبال المنقرضة ، وترتفع هذه الجبال القاموسية عالية بمسارح : يبلغ ١٠٠٠ م . ١٥٠٠ متر لمن سطح البحر . كلما انما تبدو عاتية عتوا واضحا على سطح الهضبة متوسطة الارتفاع ، التي تشمل معظم كردفان جنوب خط عرض مدينة الأبيض ، وهي تنبت من الصخور الجرانيت لا النيس الصلبة القوية القديمة ، التي تمثل الصخور الأساسية أسفل الطبقات الأحدث عمرا .

وبين هذين الحدين الواضحين ، يمتد الحوض الطولى الذى يحتل قاعه النيل الأبيض ، الذى يبدو بدوره همزة الوصل بين حوض السودان وحوض آخر شمال موقع الخرطوم . والفهم أن الجريان النهري الذى ينساب فيه على المحور العام من الجنوب الى الشمال من مكان الى الخرطوم ، يمثل قطاعا رئيسيا بالنسبة للجريان النيل . وصورة النهر أو المجرى النهري فى هذا القطاع ، تعبر عن قطاع متميز من وجهة النظر الهيدرولوجية ، ومن حيث كل الصفات التى تميز نظام الجريان المائى وانتظامه العام .

وفهم ذلك كله ، على ضوء العلم بأن درجة انحدار الجريان فى النهر تندهور فى زمن الفيضان ، الى حد خطير لا يظن له فى قطاع آخر ، حيث تبلغ حوالى ١ : ٨٠٠٠٠ . وعلى الرغم من هذا الانحدار البطيئ والجريان الهادئ ، فإن حيز المجرى يبدو فى الصورة قادرا على أن يحتفظ بالماء الجارى ، وأن لا يفرط فى أى حجم منه ، كما يفرط بحر النيل فى بعض المياه ويطلقها فى المستنقعات . ويمكن القول أن الرواسب والحمولة المعلقة التى يتمخض عنها الجريان النهري فى التسويات ، قد أسهمت فى دعم المجرى ، وخلق الجسور التى تحفظ الجريان ، وتدعو الى مرور الايراد الطبيعى كله ، دون فاقه فى المستنقعات .

هكذا يبدو حيز مجرى النيل الأبيض واضحا ، وتبدو جسوره قوية فى كل جزء من الأجزاء على الامتداد الطولى صوب الشمال . ولا تكاد

تتأخر هذه الصورة بما يطرأ على حيز المجرى من تغير. في اتساع المجرى ،
أولاً في التلويث في درجة العمق . ويبلغ اتساع مجرى النيل الأبيض حوالي
٣٠٠ الى ٤٠٠ متر قرب يدايته . كما تظهر فيه مجموعة من الجزر الصغيرة
التي تعبر عن محصلة الإرساب . وقد تظهر على جوانب المجرى الضيق نسبياً
بعض المستنقعات التي تتجدد من موسم الى موسم آخر من مواسم ارتفاع
المناسيب .

أما درجة الانحدار في المجرى في القطاع المنتشر عن ملكال الى جبلين ،
والذي يبلغ طوله ٤٤٧ كيلو متراً ، فتبلغ حوالي ١٧ سنتيمترات في الكيلو
متر الواحد ، أو ما يعادل ١ : ٦٠٠٠٠ . ويبلغ فرق المناسيب بين منسوب
النهر عند قم السوباط ومنسوب النهر عند جبلين في العادة حوالي
٧٥ متراً . أما في القطاع التالي فيما بين جبلين والمقرن والذي يبلغ طوله
حوالي ٢٨٩ كيلو متراً ، فإن درجة الانحدار تتناقص بدرجة كبيرة ، لكي
تصبح حوالي ٥ سنتيمترات في كل كيلو متر واحد . أو ما يعادل حوالي
١ : ٢٠٠٠٠ . ويترتب على هذا التناقص الكبير في درجة الانحدار ، زيادة
افق عرض المجرى واتساعه بشكل منتظم رتيب ، بحيث يبلغ حوالي
٢٠٠ متر عند موقع جبل الأولياء ، ثم الى حوالي ٢٠٠ متر قرب نهاية
المجرى عند الخرطوم .

ونود أن نقرر أن اتساع المجرى يبدأ في الحقيقة على مسافة حوالي
٢٦٩ كيلو متراً من قم السوباط ، عند موقع مخاضة أبو زيد . ويسر النيل
الأبيض عند هذا الموقع بجبل أحمد أغا ، الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ١٢٠ متراً .
ثم يتسع المجرى شمال موقع هذا الجبل بحوالي ٥٠ كيلو متراً . كما يقل
عمقه بشكل ملحوظ في (١) القطاع الذي يعرف باسم مخاضة أبو زيد بحيث
لا يتجاوز ٥٠ سنتيمتراً .

ويعتقد سير ولیم جازستق أن هذا الموقع الذى يتضمن الغاشية ، ويبلغ طوله حوالى ستة كيلو مترات ، من القطاعات التى كانت تتميز بانهضيم الجنادل على شكل حواجز من كتل الصخور ، وأنها قد برت نتيجة لفعل التعرية المائية . وهذه الصورة لها نظير آخر عند موقع كاك ، وموقع جبل أحمد أغا وموقع قوز أبو جمعة ، حيث يبدو النهر عريضا ، ويقل عقه بشكل واضح ملحوظ . ولعل أهم ما يميز مجرى النيل الأبيض الذى يوالى الاتساع ، ظهور مجموعة من الجزر الطولية التى تقسم المجرى إلى شطرين ، وخاصة فيما بين موقع جبل أغا والدويم . ونذكر من هضبة الجرد جزيرة بنجاشى التى يبلغ طولها حوالى ٢٠ كيلو مترا فى شمال الربك ، وجزيرة آيا شمال موقع قوز أبو جمعة .

وهما يمكن من أمر ، فإن الانحدار الهادى الذى يتميز النيل الأبيض واتساع مجراه بشكل ملحوظ ، يؤدي إلى تأثير معين مع الجزريان المائى ، ويمثل ذلك التأثير فى فقدان كثير بالبحر ، من المسطح المائى للجزريان شبه المنظم فى حيز النهر . ويمكن القول أن معدلات الفاقد بالبحر ، تزداد فى مواسم إيسابيين فى أثناء البسنة زيادة واضحة . ويشمل الموسم الأول فترة تستغرق معظم شهور الفيضان ، عندها ترتفع مناسيب الماء الجارى فى النيل الأزرق بالذات ، من جوالى منتصف شهر يوليو إلى شهر سبتمبر .

والفهم أن تدفق الجزريان فى النيل الأزرق والندفاع الماء الغزير ، يؤدي إلى توقيف جريان الماء فى النيل الأبيض وبقاء الجزريان فيه بشكل ملحوظ . ومعنى ذلك أنه يتحول فى هذه الفترة التى ترتفع فيها درجات الحرارة ارتفاعا ملحوظا إلى ما يشبه البحيرة الساكنة . ويظهر عندئذ الخط الفاصل بين مياه النيل الأزرق الداكنة المتدفقة السريعة الجياشة وبين مياه النيل الأبيض الهادى ، شبه الساكنة والمتحركة فى بطء شديد . ويكون هذا الخط الفاصل منتظما وواضحا للعين المجردة ، فيما بين موقع الاقتران

وموقع المودعة في أم ديماند ، في اتجاه عام من الجنوب إلى الشرق إلى الشمال الغربي .

وهكذا يترتب على بقاء الماء في النيل الأبيض ، وفترتها على الجوانب واتساع المسطح المائي للجريان ، زيادة في حجم الفاقد بالتبخر بشكل يتكافئ مع زيادة درجات الحرارة في فصل الصيف والقيظ الشديدين .

أما الموسم الآخر فيشمل فترة طويلة تستغرق كل شهر من الشهور التي يبدأ عندها الجريان على جسم سد جبل الأولياء . والمفهوم أن هذا الجريان يحوّل النهر أمام جسم السد ، إلى حوض كبير للتخزين . ويتدفق مجرى النهر في هذه الفترة على صورة بحيرة عظيمة المساحة ، يتعرض سطحها للبخار ، كما يتعرض بعض الماء للتسرب . والمفهوم أن توقف الجريان على تلك الصورة يضيف إلى حجم الفاقد بالتبخر ، فاقد التسرب في طبقات الصخور والتكوينات في بطن المجرى وجوانبه . ويقدر هذا الحجم الذي يتسرب ، بكمية تساوي تقريباً مقدار ما يفقده النهر بالبحر ، في رحلته الطويلة الهادئة من ملكال إلى الخرطوم في فترة تتراوح بين ٢٠ و ٢٦ يوماً (١) .

ويمكن على ضوء دراسة الأرقام في الجدول التالي ، التنبؤ بين معدل المتوسط الشهري للتصرفات عند كل من ملكال والخرطوم في الفترة من سنة ١٩١٢ إلى ١٩٤٢ بملايين الأمتار المكعبة في اليوم الواحد ، أن نذكر كثيراً من المعاني التي تعبر عن طبيعة الجريان في النيل الأبيض ، كما تعبر عن احتمالات الفقدان بالبحر أو بالتسرب في مواسم ارتفاع المناسيب .

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٢٩٠ .
هذا ويلاحظ أن بعض الماء المتسرب في مواسم ارتفاع المناسيب يعود أو يرتد إلى مجرى النهر بعد أن تهبط المناسيب .

على الصخر أو بالتصريف. هذا بالإضافة إلى قاعد آخر في هذه الفترة بالذات من كمية المطر المتدفق المتناثرة على حوض الجرى ، وسطحه المناسف ، والتي تكون الخروطية فيها من شهر يونيو وشهر أكتوبر .

والتصور بعض الباحثين أن تناقص التغيرات عند الخرطوم من شهر يونيو إلى شهر سبتمبر بالذات يكون نتيجة لتدفق مياه النيل الأزرق والحجاز الجانب الأكبر من الجريان المائي في النيل الأبيض . وهذا الكلام

معقول كما ذكرنا ، ويتفق مع طبيعة الجريان وحجم الماء الجاري وصفة الانحدارات في كل من النيل الأبيض والأزرق . ولكن هل تعود كل كميات المياه المحبوسة في حوض الجرى النيل الأبيض إلى الانصراف شمالا ، بعد انخفاض المناسف في النيل الأزرق في شهر أكتوبر ؟ وأوقع أن أرقام التصريفات عند الخرطوم تسجل زيادة واضحة في أكتوبر تقدر بنسبة أكثر من ١٠٪ من التصريف في شهر يونيو وأغسطس . ولكن الواضح أن ممارسة التخزين في حوض التخزين أمام سد جبل الأولياء والعمل على تسوية الإيراد في الشهر التالي لا يمكن أن يحقق العلامات التي تفصح عن كل الإجابة الكاملة ، التي تصدق الفقدان بالتسرب والتسرب ، في الموسمين المذكورين

هكذا يصل النيل إلى الخرطوم بعد رحلة طويلة يكون قد مر فيها بطروف غريبة وشاذة ، عرضت حجم الماء فيه للتكسب خبثا وللخسارة أحيانا . ومع ذلك ، فإن هذا الوصول يعنى أن الخروائق النيل قد خرج من مأزق شديد تعرض فيه ، لما أسميناه بالمحنة . ويمكن القول أن نهر السوبات هو الذى يتحمل عبء الخروج به من هذه المحنة (١) . أما في شمال

(١) ليس هناك حساب دقيق لتقدير حجم الفقدان الحقيقى نتيجة للتسرب . كما أنه ليس من السهل علينا أن نقدر مقدار ما يرتد من هذا الماء المتسرب .

صورة المجارى النيلية والجريان في الهضبة الحبشية :

إذا كانت هضبة البحيرات والنظام الجبل في أنحائها ، قد حقق صورة الجريان النيل الدائم على النحو الذى عبرنا عنه ، فإن الهضبة الحبشية وشكلها العام وانحدار سطحها قد تمحض عن صورة أخرى من صور الجريان . وتمثل هذه الصورة في روافد هامة وخطيرة ، لأنها تحقق على مراحل شبه منتظمة قوة الدفع الحقيقية التى يشتمل بها عود النهر ، ويستعيد بها الجريان النيل العام شباباه وقدرته على الاستمرار صوب الشمال . وإذا كان نهر السوبات وروافده التى ينساب بعضها على منحدرات الهضبة الحبشية ، قد أخرج الجريان النيل من المآزق الشديد فى أرض حوض الغزال ، الى الذراع المنتشرة على المحور العام من الجنوب الى الشمال الى الخرطوم ، فإن النيل الأزرق ونهر عطبرة يسهماان من غير شك ، فى تزويد الجريان النيل بكل ما من شأنه أن يخرج من مأزق شديد آخر يتعرض له وهو يعبر الصحراء الافريقية الكبرى فى الثوبة ومصر .

وليس ثمة شك فى أن ارتفاع هضبة الحبشة واتحادها العام وكل الصفات التى تكسبها صفاتها الأساسية ، هى التى تنفس هذه الممانى ، وقلد أنها تلقى الأضواء على سمات الجريان الممانى والنظام الذى يتمثل فى كل رافد من الروافد التى تنحدو من أحباس الهضبة الحبشية المرتفعة . وتؤدي هذه الروافد الى تزويد النيل الرئيسى بمزيد من الماء والقدره على الاستمرار وتؤدي الى ارتفاع المناسيب ارتفاعا ملحوظا يحقق الفيضان فى موسم معين من السنة .

وتمثل هضبة الحبشة التى يتراوح ارتفاعها بين ٢٥٠٠ و ٢٥٠٠ متر عن مستوى سطح البحر فى المتوسط ، امتدادا واستمرارا لمجموعة الهضاب التى تتألف منها كتلة افريقية العليا . ويملو سطح هذه الهضبة المرتفعة

مجموعة من الكتل الجبلية المرتفعة المنخفضة . وبعض القمم الجبلية العالية الناهضة ، الى ارتفاعات تزيد عن حوالي ٤٠٠٠ متر عن مستوى سطح البحر . ونذكر من هذه الكتل الجبلية المرتفعة المنخفضة الوعرة تلك التي تعلو سطح الهضبة في اقليم سيمين *Symin* . ونذكر قمم رأس داشان التي ترتفع الى ٤٦٢٠ مترا . ونذكر منها أيضا كتلة تشوكي الناهضة في قلب اقليم جوجام وقمتها العالية التي تعرف باسم قمة أمدماميت ويبلغ ارتفاعها أكثر من ٤٠٠٠ متر (١) .

ولعل من الضروري أن نتصور صفح الكتل المرتفعة على اعتبار أنها من أهم المعالم التضاريسية الواضحة على سطح الهضبة ، وعلى اعتبار أنها تحدد مجموعة الأحواض النهرية تحديدا واضحا . كما نتصور أيضا فعل التعرية المائية الشديد الذي تمخض عن خلق الوديان العميقة والحوادث والهوات العميقة ، التي تجري فيها المساليل الجبلية والروافد والأنهار ، على اعتبار أنها أسهمت في تزيق سطح الهضبة ، وتحقيق الشكل الوعر الحشن ، الذي تتميز به الهضبة الحبشية . وليس ثمة شك في أن هاتين الصورتين اللتين ترتبتا على التراكم البركاني ، وعلى فعل النحت النهرى ، قد اشتركتا معا في خلق مجموعات الصور التضاريسية الوعرة على سطح الهضبة . وهي بعد ذلك كله ، نتيجة لفعل العوامل الباطنية البطيئة تنحدر انحدارا واضحا صلابا : الغربا والشمال الغربى (٢) . وقد دعى ذلك الانحدار الواضح الى جريان الروافد والأنهار ، انحدارا ملحوظا في ذلك الاتجاه ، لى تقترن بالمجرى الرئيسى للنيل ، الجارى على المحور العام من الجنوب الى الشمال .

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل من صفحة ٩٥ الى صفحة ٩٦ .
(٢) المفهوم أن حالة الهضبة الحبشية الشرقية التي تفصل بين حوض البحر الأحمر وحوض النيل ، قد ارتفعت ارتفاعا ملحوظا في حوالى منتصف البلايستوسين ، بالشكل الذى حقق الانحدار الواضح صوب السهول السودانية .

وبهما يكن من أمر ، فإن ارتفاع الهضبة الحبشية قد أسهمت فيه مجموعة من العوامل المتعددة . ويمكن القول أن هذه العوامل تترايط في جعلتها بفعل ونشاط الحركات الباطنية البطيئة ، التي تتمثل نتائجها في مساحات وأجزاء كثيرة من هضاب افريقية العليا . وقد أدت هذه الحركات البطيئة إلى الارتفاع والعلو ، بقدر ما أدت إلى الهبوط والانخفاض في بعض الأصقاع والمساحات المحيطة بها . وليس ثمة شك في أن الارتفاع والهبوط كلاهما معا ، كان مؤكداً للارتفاع الذي نهض به الهضبة الحبشية . كما أدت الحركات البطيئة أيضا إلى صور من التصدع والتشقق والانكسار ترتب عليها انبثاق اللافا والطفوح البركانية وتراكمها على منطوق الهضبة في شكل رتيب متخضم عن طبقات سميكة يفضل متمكنا إلى بضعة آلاف من الأمتار على المحور الأفقي .

ويعنى ذلك أن الهضبة الحبشية تمثل في جعلتها هورستا كبيرا عظيم المساحة ، تغطي الرواسب والطبقات السميكة من الطفوح البركانية واللافا . ونذكر في هذا المجال أن الهضبة الحبشية كانت دائما وثيقة الصلة بالأخدود الأفريقي العظيم ، لأنها تعبر عن نتيجة مباشرة من النتائج التي أدت إليها الحركات الباطنية البطيئة التي أسهمت في خلق الأخدود منذ حوالى منتصف الزمن الجيولوجي الثاني .

هكذا بالإضافة إلى أنها ظلت تتأثر بهذه الحركات الباطنية البطيئة في أثناء عصور الزمن الجيولوجي الثالث والزمن الجيولوجي الرابع (١) . بل لعل الهضبة الحبشية لم تحصل بعد إلى حالة الاستقرار الكامل ، وذلك على اعتبار أن الحركات الباطنية البطيئة ما زالت عرضة لأن تحدث ، وأن تؤثر على الأخدود الأفريقي العظيم ، وعلى مساحات الأرض على جانبيه الشرقي والغربي .

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحات ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ .

وعلى سطح هذه الهضبة المرتفعة الواقعة ، تمثل مجموعة من النظم
النهرية التي تدخل ضمن النظام النوري النيل ، ومجموعته أخرى ولا تدخل
ضمن النظام النيل ، ويحقق الشكل الوعر الحشون الجبود الفاصلة التي تعزل
تبعية هذه المجارى النهرية على امتداد المساحات الفسيحة التي تمتد فيما بين
خط العرض ٢٦° شمالا ، وخط العرض ١٩° ٩' شمالا ، ويوجد بطبيعة الحال
بها أن تتابع مجموعة الروافد ونظم الجريان المتناهي ، فيه الأنهار التي
تضمينها حوض الهضبة الحبشية الذي يعتبر شطرا من حوض النيل العظيم ،
وعنى ذلك أننا لن نهتم بمجموعة الروافد والمجارى النهرية التي لا يتضمنها
حوض النيل .

وهكذا كان دراستنا سوف تتضمن هضبة الحبشة النيلية التي تحدد
الحافة المرتفعة القافزة الغربية للأخدود الأفريقي العظيم امتدادها ، وهي من
غير شك ، قطاع كبير يشمل على مجموعة من أحواض الروافد النهرية
والأنهار ، التي نذكر منها حوض نهر بارو رافد السواط العظيم ، وحوض
النيل الأزرق ، وحوض نهر عطبرة ممتدة من الجنوب الى الشمال (١) ولعلنا
أشرنا الى طبيعة نهر بارو وقيمة حوضه على المنحدرات الحبشية كرافد لنهر
السواط ، وأبرزنا قيمة الجريان فيه من حيث دفع النيل في مجراه الطويل
من ملكال الى الخرطوم . وهكذا يتحتم علينا أن تصور الجريان في حوض
النيل الأزرق ، الذي يقترن بالنيل عند الخرطوم ، وأن تصور الجريان في
حوض نهر العطبرة ، الذي يقترن بالنيل عند بلدة عطبرة .

الجريان النيل في حوض النيل الأزرق :

المفهوم أن حوض النيل الأزرق يشغل مساحة كبيرة تبلغ حوالي

(١) حوض القاش صوبية من تصور الجريان في الهضبة الداخلة ضمن
حوض النيل . ومع ذلك فإنه لا يعد الجريان النيل بأى حجم من الماء منه
إرادة الطبيبى السنوى .

٤١٠٢٣٤ كيلومتر مربع • ويقع منطقتها على سطح الهضبة الحبشية النيلية على قفاها الأوسع • وعلى المنحدرات الهضبة بشكل ملحوظ في اتجاه السهول السودانية • وهو من غير شك حوض عظيم الأهمية على اعتبار أنه يمثل منطقة من مناطق الكسب التي تخلق جريانا عظيما ينتساب الى النيل الرئيسي • ويتجمع الفائض الذي يتساقط من هذا الحوض المنتشرة فيما بين خط العرض ٨ شمالا وخط العرض ٢٣ شمالا ، ولكن يمثل الحجم الكبير من الايراد الذي يجري فوق نظام زيت في مجرى النيل الأزرق •

ويبدأ جريان النيل الأزرق من بحيرة تانا ، التي تقع على منسوب حوالي ١٨٤٠ عن مستوى سطح البحر • وتتجمع المياه على سطح هذه البحيرة ، التي تبلغ مساحتها ٣٠٦٠ كيلو مترا مربعا من المطر المباشر الموسمي ، ومن الفائض على حوضها التي تحتل البحيرة موقع القلب منه • ويمكن القول أن مساحة هذا الحوض الذي تنساب فيه الروافد ، وتجمع الفائض من المطر السنوي عليه ، وتلقى به في حيز البحيرة تبلغ حوالي ١٣٦٩٠ كيلو مترا مربعا • ويعني ذلك أن بحيرة تانا تقع في قلب حوض كبير ، تحيط به المرتفعات من الجوانب ، التي تتناسق مع شكل البحيرة التي تبدو كمثرية •

ويمكن أن نسجل أن هذه المرتفعات الواضحة تتخلل من على بعض الجوانب من سهول ساحلية ضيقة ، نذكر منها سهل دمبريا Dambiya الرسوبي ، الذي تنساب عليه الروافد ماجاتش ودمبرا ، ونذكر منها أيضا سهل فوجارا على ساحل البحيرة الشرقي ، والذي تنساب عليه نهر رب وغمارا • كما نسجل أيضا قيمة هذه المرتفعات من حيث تحديده حدود حوض البحيرة من ناحية ، ومن حيث الفصل بينها وبين حوض المجاري العليا لنهر عطبرة من ناحية أخرى • وهي تفصل من ناحية الشرق بين حوض

البحيرة كقطاع من حوض النيل الأزرق ، وحوض البحر الأحمر والمنحدرات الهابطة في اتجاه الشرق .

ومهما يكن من أمر ، فإن المرتفعات التي تعدد حوض بحيرة تانا لا تكاد تتخل من أى جزء من الأرض المحيطة بها ، إلا عند الطرف الجنوبي الذي تظهر فيه الثغرة التي ينساب عندها المجرى الأعلى للنيل الأزرق . ونود أن نشير إلى أن فم النيل الأزرق الخارج من الثغرة تقسمه جزيرتين كبيرتين هما : جزيرة دبرا مريم Dabra Mariam وجزيرة شيمابو Shimabo ، إلى ثلاث مجارى محددة ، ويكون الجريان في كل واحد منها هزلا ، وعند تحف به المستنقعات والبرك . كما تظهر فيه بعض الجنادل التي تعترض مجرى نهر آباى . وليس في تصريف الماء أو في حجم التصريفات التي تنساب من البحيرة ما يوحي بالدور الكبير الذي يسهم به النظام المائى للنيل الأزرق كله في الجريان النيلي الرئيسى بصفة عامة . وارتفاع المناسيب في مجرى العظيم ارتفاعا عظيما في فترة من السنة .

ويذكر الفنيون أن حجم الماء الذي ينصرف من بحيرة تانا إلى نهر الآباى ليس بمعادل أو مشابه لما يستمد نيل فكتوريا من بحيرة فكتوريا على سطح هضبة البحيرات النيلية . ويعنى ذلك أن بحيرة تانا كانت تعبر دائما عن نشأة النيل الأزرق المتواضعة الهزيلة . ولا يكاد يزيد تصريف النيل الأزرق ، عندما يخرج من بحيرة تانا عن قدر متواضع بالقياس إلى إيراد الكلى النهائى عند الخرطوم . ويمكن القول في وضوح ، أن نصيب البحيرة الذي تسهم به في جريان النهر طول العام لا يزيد عن ٧٪ (١) من إيراد النهر الكلى أو مجموع تصرفاته وفق حساب دقيق في أثناء السنة كلها . وهذه الحصيلة كما قلنا ناشئة عن المطر المباشر على سطح البحيرة وعن الفائض على حوضها .

(١) هرسبت : موجز عن حوض النيل ، صفحة ٥١ .

ويفتقد الحديث عن كوز البحيرة في بداية الجريان المتواضع للنيل الأزرق الإشارة الى منسوب سطح الماء في البحيرة ، على اعتبار أنه يتأثر بالجاذبية ، التي تتجمع على سطحها من المياه ، وعلى اعتبار أنه يؤثر على إنبات المياه التي في البحر الذي يبعد عنه المصدف والمجران من ناحية أخرى ، ومنسوب سطح بحيرة جمال شماله في ذلك شأن البحيرات التي تتجمع وتنفذ وتنظم النظام النهري في النيل معرفة للمعرفة في جوهره المسمى آخر ، ونعلم ذلك لأننا نستعمل منسوب سطح البحيرة ، وسجل ارتفاعها ، وارتفاعها ، كما يسجل بمبويا ونحصلنا بالصورة التي تتناسب مع الظروف التي تسببها على صورة المطر ، من حيث طول الفصل الذي يسقط فيه ، ومن حيث الذبذبة التي تطرأ عليه من شهر الى شهر آخر ، ومن حيث كمية المطر المباشر على سطحها ، ومن حيث كمية الفائض الذي يتجمع من على الأرض في حوضها في موسم المطر ، وعلى الرغم من عدم توفر الأرقام والبيانات التي تسجل المناسبات في البحيرة على مدى فترة طويلة ومنظمة (١) فإنه يمكن للجائر أن يصور على ضوء بعض الأرقام المحدودة التي لدينا التغيرات التي تطرأ على المناسبات ، وتعتبر من نظام الدورة السنوية فيها .

ويبدو أن التغيرات التي تتمثل في منسوب سطح البحيرة تكون أكثر وضوحاً من أي تغيرات تطرأ على مناسبات سطوح كافة البحيرات الأخرى ، المرتبطة بالنظام النهري النيل في هضبة البحيرات ، ويبلغ متوسط هذا التغير الذي يمثل الفرق بين المنسوب المرتفع والمنسوب المنخفض ، حوالي ١٥٥ سنتيمتراً في أثناء السنة ، هذا بالإضافة الى حدوث

(١) أقيم مقياسان في سنة ١٩٢٢ لرصد وتسجيل مناسبات سطح البحيرة وحجم التغيرات من البحيرة الى النيل الأزرق ، ويقع المقياس الأول عند موقع Fig Tree ، ويقع الثاني على مجرى نهر الاباء على مسافة ٢٥ كيلو متر من قم النهر ، وقد استمر الرصد منتظماً ومستمر على كل مقياس منها الى سنة ١٩٢٣ ، ثم أدى الغزو الإيطالي الى توقف تشغيلها .

تغير آخر قوامه الفرق بين الأرقام التي تسجل المناسيب كد هيات عظمى ،

والأرقام التي تسجل المناسيب كنهايات صغرى

ويبلغ الفرق بين المناسيب المنخفضة والمناسيب العالية

سنة ١٩٢٩ ، ومنسوب النهاية الصغرى التي سجلت في مايو سنة ١٩٣٠ ،

حوالي ٢٥٢٧ مترًا . ويمكن القول أن الفترة التي سجلت في أثنائها مناسيب

سطح البحيرة الارتفاع والزيادة تكون في قلب الصيف في شهور أغسطس

وسبتمبر وأكتوبر ، على حين أن أقل المناسيب يسجل في شهور يناير

تتضمن معظم شهور الربيع بصفة عامة ، وإن كانت ارتفاع المناسيب على

وجه العموم يتقارب المطر الغزير وزيادة كمية كل فصل من يوليو إلى شهر

سبتمبر ، على سطح البحيرة المائية ، سبباً لزيادة الكمية التي تتساقط في

فانطق بالمحاريق للنهرية التي تسلب من حوض البحيرة والارتفاعات المحيطة

بها من كل جانب . أما الانخفاض والتناقص فإنه تسبب من ناحية أخرى

بنقص المطر وانخفاض الجفاف في فصل الربيع ، وبعض شهور الصيف .

ويمكن أن تعتمد على الرسم البياني التالي في تصوير نظام الدورة السنوية

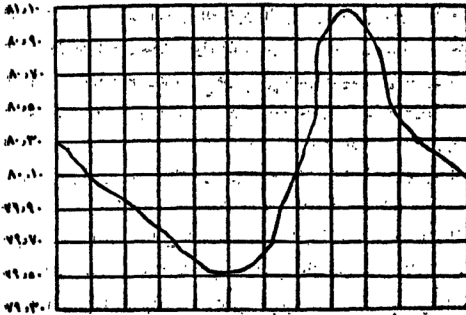
للمناسيب بحيرة تالال .

(١) مجموع كمية المطر في الفترة من نوفمبر إلى إبريل لا تكاد تزيد

عن ١٥٪ من مجموع كمية المطر السنوي .

رسم بياني رقم ١٢

نظام الدورة السنوية لتأسيس بحيرة تانا للمتوسط السنوات من ١٩٢٠ الى ١٩٣١

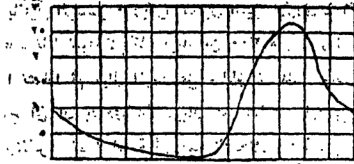


ويصير توفير الكوبر سقيداً المغطى بزخرف مرمو مايو ابريل مرمو فبراير يناير

ولابد للباحث بعد ذلك كنه أن يشير الى معامل الارتباط الوثيق ،
بين حالة منسوب سطح البحيرة وحالة التصريف المائي منها الى مجرى
النيلى الأزرق . ويتمثل هذا المعامل فى التناسق الكامل ، بين ارتفاع
منسوب سطح البحيرة وزيادة حجم التصريفات التى تغذى القطاع الأعلى من
مجرى النيل الأزرق . ويمكن للباحث أن يدرك هذا التناسق ، وأن يصوره
على ضوء الأرقام التى يتضمنها الجدول التالى . وتعتبر هذه الأرقام عن معدل
المتوسط الشهري للتصريفات من بحيرة تانا الفترة من سنة ١٩٢٠ الى سنة
١٩٣١ بملايين الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد .

المشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
تغيرت تانا النيل الأزرق	٧,٥	٤,٧	٣,٢	١,٦	٠,٨	٠,٥	١,٣	١,٦	٤,٣	٤,٦	١١,١	١١,٤

معدل المتوسط الشهري لارتفاع تانا النيل الأزرق من يناير إلى ديسمبر



١٠ م. ٢٠ م. ٣٠ م. ٤٠ م. ٥٠ م. ٦٠ م. ٧٠ م. ٨٠ م. ٩٠ م. ١٠٠ م. ١١٠ م. ١٢٠ م.

رسم بياني رقم ١٣

ويمكن القول على ضوء دراسة هذه الأرقام ومقارنتها بالصورة ، التي صورت تغير مناسيب سطح البحيرة في كل شهر من شهور السنة ، أن فترة المناسيب المخفضة هي بذاتها الفترة التي تتدهور فيها التصريفات . كما تلاحظ أن الفترة التي تسجل فيها المناسيب ارتفاعا كبيرا ، هي بذاتها أيضا الفترة التي تزداد فيها التصريفات وزيادة كبيرة . كما تعبر الأرقام من ناحية أخرى عن الدور الهزلي الذي تسهم به بحيرة تانا في ضمان الجريان المائي المستمر في النيل الأزرق طول العام . وهي كبحيرة تعتبر موقعا من المواقع التي بانته أهميتها من حيث صلاحية الموقع وصلاحية تشكل الخوض بصفة عامة كحوض من أحواض التخزين .

ويذكر الفنيون الذين عالجوا هذا الأمر أن تحويل بحيرة تانا وجوهرها إلى حوض من أحواض التخزين السنوي أو المستمر ، ورفع منسوب الماء فيها لا يؤدي إلى زيادة مساحة المنسطح المائي بقدر كبير . ويعني ذلك من

وجهة النظر الفنية أن رفع المنسوب ، لن يؤدي الى زيادة كبيرة في احتمالات الفاقدة بالتخزين ، وهي على كل حال تكفل البداية المتواضعة للنيل الأزرق ، بقدر ما تكفل التجهيزات الجريان الدائم فيه طول العام .

وهكذا يخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا هزيلا ومتواضعا ، لكي يحقق الجريان فيه رحلة طويلة ، يستغرق أكثر من ١٦٠٠ كيلو متر حتى يقترب بعدها بالنيل الرئيسي ، ويكون مجرى النيل الأزرق - الأباي الأعلى - الخارج من بحيرة تانا ضيقا لا يكاد يزيد عن ٣٠٠ متر ، والمفهوم أنه يمر بجنادل تشارا تضاريسه على الجوانب على مناطق تتخللها هضاب الماء ، ثم يضيق بوضوح الى أن يفترق الجريان على شلالات أرفاضى وشلالات تسيسات . ونذكر بهذه التسمية : أن هذه الشلالات تتشبه في تكوينات صلبة من اللافا ، وأن سقوط الماء عليها يكون من ارتفاع لا يقل عن سبعة أمتار في موسم انخفاض المناسيب .

وغير مجرى النهر من بعد ذلك اتجاهه بحيث يجرى الى الشرق ثم الى الجنوب . ولا يلبي أن يرسم مجراه طريقا ملتويا للتواء عظيمها على سطح الهضبة . ولا يلاحظ الباحث أن الاتجاهات التي يمر بها تخضع للأثر النابئ عن انتشار الكتلة الجبلية الضخمة المرتفعة ، التي تمخض عنها البراكين البركاني الحديث . وهو من أجل ذلك يدور ادورة كبيرة لكي يتجنبها هذه الكتلة ويسير فيما بينها في إقليم جوجام . ونلاحظ أنه قد يقصر واديا عميقا ، له شكل الحائق العميق الذي يصل عمقه الى حوالي ١٥٠٠ متر . وقد أظهر هذا النحت الضخم الطبقات المتواليات من حيث العبر الجيولوجي ، والتي يتألف منها التراكم ، الذي أسهم في تكوين ارتفاع سطح الهضبة الجبلية .

ويعبر هذا الوادي العميق الذي يتضمن مجرى النهر عن قنطرة النهر عن الحفر والنحت الشديدين . ويمكن القول أن هذه القدرة قد اكتسبها النهر من الانحدار الشديد ، والتردي من منسوب بحيرة تانا الى منسوب

الخرطوم : والمفهوم أن هذا النهر الذى يبلغ طوله حوالى ١٦٢٢ كيلو مترا فيما بين تانا والخرطوم ، يتحدّد حوالى ١٤٤٠ مترا ، وهى مقدار الفاصل الراسى فيما بينهما ، أو ما يعادل حوالى ١ : ١٢٢٦٠ . ويمكن القول أن معظم هذا الانحدار يكون فيما بين بحيرة تانا والرصيرص ، الذى يبلغ مقدار الفاصل الراسى بينهما حوالى ٩٨٠ مترا . وإذا علمنا أن الرصيرص التى تقع على منسوب ٤٦٦ مترا عن مستوى سطح البحر تبعد عن بحيرة تانا عن طريق مجرى النهر بحوالى ٩٨٤ كيلو مترا ، فإن ذلك يعنى أن الانحدار فيما بينهما يبلغ ١ : ١٠٠٠ . وهذا الانحدار كبير من غير شك ومع ذلك فإنه أقل بكثير من درجة الانحدار على الخط المباشر فيما بين بحيرة تانا والرصيرص والذى يبلغ طوله ٣٠٠ كيلو مترا (١).

ومهما يكن من أمر فإن الدوران والتثني بين الكتل الجبلية التى تعلو سطح الهضبة قد أدى الى تناقص ملحوظ فى درجة الانحدار ، وفى قدرة النهر على النحت من ناحية أخرى . كما أدى الى زيادة مساحات السطح الذى يتجمع منه الفائض عن طريق مجموعة كبيرة من الروافد والمجارى النهرية المنتشرة على سطح هذه المساحات من ناحية أخرى . ويعتق ذلك أنه بدلا من أن يجرى بأقصى طرئ ، فيحيا بين تانا والرصيرص صوب الغرب مباشرة ، يطوف فى أنحاء كبيرة من سطح الهضبة الوعر ، ويجمع الماء بالشكل الذى يؤدى الى زيادة حجم الجريان المائى فيه .

وهو على ضوء هذا الفهم يستوعب الايراد الطبيعى الكبير الذى يتجمع من الروافد والمجارى النهرية المتعددة ، فى كافة المساحات المنتشرة فيما بين خط العرض ٥٨ و ٥١٣ شمالا . ونذكر من مجموعة هذه الروافد المجارى النهرية التى تقتزن بمجرى النيل الأزرق ، من على الجانب الأيسر ، ومنها

(١) تبلغ درجة الانحدار فى الاتجاه المباشر بين تانا والرصيرص على الفاصل الأقصى البالغ ٣٠٠ كيلو متر حوالى ١ : ٣٠٠ .

نهر جمنا ونهر /موج/ ونهر الجودي ونهر دليسا ونهر بيا بوس كما تطفئ نيل
الروافد أيضا في مجموعة من التجارى النهرية التى تقترن بالمجرى الرئيسى
للنيل الأزرق من على الجانب الأيمن وتفتتخه دونه ونهر نجسين .

أما فيما بين الرصيرص وبعد أن يتجاوز مجرى النهر مجموعة من
المنادى التى تنصب على الأرض السودانية ، فإن مجرى النهر يتبدل بشكل
ملحوظ ، ويمثل هذا الاعتدال فى تغير درجة الانحدار تغيرا واضحا فى
المسافة فيما بين الرصيرص والجرجوم البالغة حوالى ٦٤ كيلو مترا .
ويمكن القول أن درجة الانحدار فيما بين هذين الموقعين تبلغ حوالى
١ : ٦٧٠٠ . ويؤدى ذلك من غير شك إلى اتساع المجرى كما يبدو صالحا
للملاحة . وربما كان هذا التغير فى درجة الانحدار له أثر ملحوظ فى تحول
النهر إلى صورة جديدة انتهت من غير شك فى ارساب وتكوينات
أرض الجزيرة .

هذا ويتراوح عرض النهر بين ٤٠٠ و ٧٠٠ متر وتظل له هذه
الصورة إلى أن تقترن بالمجرى الرئيسى للنيل عند الجرجوم . ويستقبل
النهر فيما بين الرصيرص والجرجوم راغدين هامين من على الجانب الأيمن ،
هما نهر دندن ونهر زهد ، والمفهوم أن هذين الراغدين ينبعان من على
المنحدرات الغربية مباشرة للهضبة الحبشية غرب بحيرة تانا ، وأنهما يتصلان
بالنيل الأزرق شمال وجنوب موقع واد مدنى . وهما يجمعان الماء من على
منحدرات الهضبة الحبشية ، ويحملان فائضا كبيرا يسهم فى زيادة مناسيب
الفيضان ، بحيث يصبح النيل الأزرق سيد الروافد النيلية كلها . ويمكن
القول أن حجم الفائض الذى يسهم به هذان الراغدان يبلغ حوالى ١٠٪ من
إيراد النيل الأزرق كله .

هكذا يكون النيل الأزرق حجر الزاوية فى الجريان النيل بصفة عامة .
ويمكن القول أنه كرافد يجمع الماء ، يزداد خطورة مع كل كيلو متر يمر

ية في المساحات التي يغرقها في أثناء الفيضان الحثيئة ، ويكون حجم الماء الكبير حثيئة تجمعها مجموعات الروافد والمسابل الجبلية والجاري النهرية التي تتخلل سطح الأرض الوعرة المفترسة على الفيضية . وتحتل خطورة النهر في شهور الفيضان من كل عام ، عندما ترتفع المناسيب ويقع المجرى بالماء الغزير . ويمكن القول أنه إذا كانت حكمة هيرودوت الخالدة قد أوضحت أن مصر هبة النيل الأعظم . فأننا بدورنا نذكر أن النيل الأعظم هو هبة جريان النيل الأزرق بالذات . ويفهم ذلك على اعتبار أنه يمثل مورد الماء الغزير والايراد الضخم الذي يتزود به الجريان المائي في النيل الأعظم في أثناء عدد كبير من شهور السنة . بل لعلنا أشرنا الى أنه يسهم من غير شك في دفع الجريان على المحور العام صوب الشمال . ويمنحه القدرة على الوصول الى مصر ، وعلى مجابهة المنحة عبر الصحراء الحارة الجافة الفلقية .

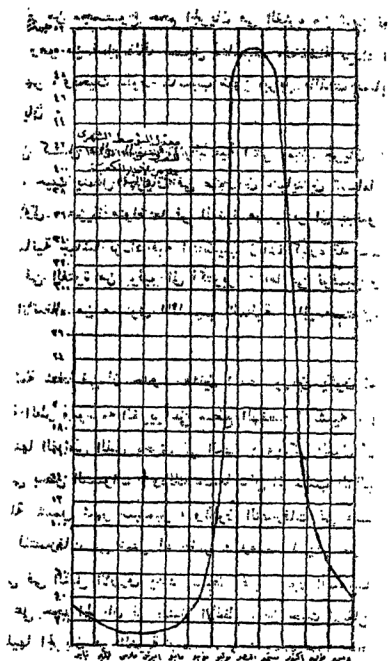
وهو بعد ذلك كله ، لم يكن مورد الماء الغزير والمستول عن استمرار الجريان النيل صوب الشمال فحسب ، بل لعله كان المورد الذي يضيف من حمولة المواد العالقة فيه الرواسب التي أضفت الحصب على التربة في وادي النيل الأدنى . من أجل ذلك كله يحظى النيل الأزرق بكل اهتمام على اعتبار أنه الشريك الهائل للنيل الأبيض ، وأنه يشتمل بايراد كبير في الايراد السنوي الكلي للنيل .

والواقع أن المعلومات والبيانات التي بنيت عليها الخبرات والمعرفة بالنظام المائي في النيل الأزرق ، تعتمد اعتماداً حثيئاً على القياس والرصد وتسجيل المناسيب عن التصرفات في محطات هامتين . وتقع هاتان المحطتان على مجرى النهر في حدود الأرض السودانية . ويعنى ذلك أننا لا نملك سبيلاً لتسجيل البيانات أو قياس المناسيب فيما وراء الأرض السودانية في الفيضية الحثيئة . ومع ذلك فإن الاعتماد على القياس والرصد في محطة

الرئيسي ، وفي محطة صويا ، اقليم اقليم البحر ، الرئيس الرئيسي ،
 الأعظم ، يمكن أن يحقق التسجيلات التي تلقي الاضواء على الجريان المائي ،
 وعلى طبيعة النظام المائي في النهر بشكل واضح . هذا بالإضافة إلى إمكانية
 حساب التصرفات والتعرف على سمات الجريان عند موقع سد سنار . ويمكن
 للباحث أن يتعرف على أسلوب الجريان المائي ، وعلى سمات النظام المائي
 وحجم التصرفات التي يتمخض عنها النيل الأزرق عن الأرقام في الجدول
 التالي . وهي تعبر عن المتوسط الشهري للتصرفات عند فم النيل الأزرق ،
 في الفترة من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٤٢ ، بملايين الأمتار المكعبة في اليوم
 الواحد .

السمات	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التصرفات (ملايين الأمتار المكعبة في اليوم)	١٢,٧	١٦,٨	١١,١	١٦,٥	٢٤,١	١٩,٨	٥,٣	٨,٨	٢٥,٢	١٩,٢	٥٤,١	٥٤,١

الرسم البياني رقم ١٤



ويظهر من الأرقام في هذا الجدول ومن الرسم البياني أن إيراد النيل الأزرق في الفترة من شهر مارس إلى شهر يونيو يكون هزيلًا، ولعل الأيراد في جملة الشهور من يناير إلى يونيو أقل من جملة الأيراد في شهر يوليو أول شهر يحصل فيه النهز بدايات الفيضان المبكرة. كما أن إيراد

النهر وحجم الجريان المائي. ففي شهر أغسطس قلب الفيضان بصفة عامة ، يكون أزيد بكثير من مجموع حجم الجريان في الفترة من شهر نوفمبر الى شهر يونيو . وهو من اجل ذلك يسجل مناسيب منخفضة يزداد انخفاضها من شهر الى شهر ، وبحيث تكون مناسيب شهر ابريل بالذات بمثابة النهاية الصغرى للجريان .

وتلك على كل حال النسبة الرئيسية التي تميز الجريان المائي في النيل الأزرق ، حيث يمثل الجريان في صورتين متباينتين تماما . ويكون في الصورة الأولى ، هزلا متواضعا في الفترة من يناير الى يونيو ، ويكون في الصورة الثانية جياشا تزداد فيه المناسيب زيادة كبيرة قد تصل الى حد الخطر الشديد في الفترة من يوليو الى أكتوبر . أما في نوفمبر وديسمبر فتتمثل فترة الانتقال من مستوى المناسيب العالية ، الى مستوى المناسيب المنخفضة .

وليس ثمة شك في أن حدوث هاتين الصورتين يكون استجابة طبيعية ، لحالة المطر وموسمه الغزير على سطح الهضبة الحبشية ، والمساحات التي تجتمع منها الفائض الذي يجري في النهر . ويمكن القول أن الفيضان يكون خطيرا في بعض السنوات ، وذلك عندما تظل المناسيب العالية مستمرة في فترة طويلة تشبه شهر سبتمبر ، وتكون التصرفات في هذا الشهر معادلة تقريبا للتصرفات في شهر أغسطس . ومهما يكن من أمر ، فإن الجريان المائي في النيل الأزرق يكاد يسيطر في شهور الفيضان سيطرة شبه كاملة ، على حجم الجريان في النيل الأعظم ، من حيث ارتفاع المناسيب التي يكون عليها الجريان في النوبة ومصر ، ومن حيث حجم كبير من جريان الماء والايراد الطبيعي في النيل الأبيض .

الجريان المائي في حوض نهر العظيرة :

إذا كان النيل الأزرق وروافده قد حقق انصراف منطقة كبيرة ، من الهضبة الحبشية تتضمن مساحات الحوض ، فإن نهر عطبره الذي يحتل

حوضا كبيرا من الأحواض النهرية في مصر، جميعا، كثيرا ما يفيض عن الحد
ويتزود به الجريان النيل في النيل الأعظم . ويعنى ذلك أن الحوض المطيرة
يجب أن نعتبره من مناطق الكسب ، التي تسهم بفائض معين في الإيراد
النيل ، على الرغم من علمنا بأنه لم يحط بالدراسة الفنية المستفيضة ، التي
حظيت بها مناطق الكسب الأخرى . وربما يفي هذا الإهمال على اعتبار أنه
كرافد للنيل الأعظم يتحول في موسم طويل إلى مجرى هزيل شبه جاف .
ويمكن القول أننا لا نملك إلا مقياس واحد عند موقع خشم القربة ، يصعب
تشغيله منذ سنة ١٩٠٣ . وهذا المقياس لا يمكن أن يفصح عن كل البيانات
التي تلقى الضوء على صورة الجريان ، أو على دور كل رافد من الروافد التي
يتجمع منها في أعراقه . هذا الرافد ونظام الجريان ، المسمى فيه
ومهما يكن من أمر فإن حوض نهر المطيرة ينتشر على مساحة كبيرة
من أطراف الهضبة الشمالية فيل بين خط العرض ١٢° و ١٦° شمالا على
وجه التقريب . ويتألف نهر المطيرة من التقاء مجموعة من الروافد ،
المنتشرة على المرتفعات والأرض الوعرة ، فينتج حول كتلة سيمين ورأس
داشان . والواقع أن هذه الروافد والأخماس العليا تنساب وتجمع القافض
من اقليمين متباينين تماما .

ويشمل الإقليم الأول القطاع الذي يقع في شمال غربي هضبة الجبلية .

ويتضمن مجموعة الروافد التي تنساب على مرتفعات تقسيم المياه ، في حوض
المطيرة وحوض النيل الأزرق وبحيرة تانا ، وعلى المنحدرات الغربية لمرتفعات
كتلة سيمين . ونذكر من هذه الروافد مجموعة المجارى النهرية التي تعرف
باسم نهر جندوة ونهر جوانج والتي تقترب قبيل موقع القلابات في الأرض
السودانية مباشرة ، وتتألف منها البداية العليا لنهر المطيرة في السودان .
ويقترب بهذا المجرى مجموعة أخرى من الروافد ، تتألف من التقاء ثلاثة
روافد ، هي نهر جرما ونهر عنجريب ونهر بحر السلام . ويكون اقتران

المجرى للناشئ عن التقاء هذه الروافد بمجرى نهر العظيرة ، سببا في تأكيد
جريان النهر والمنظامة .

أما القطاع الثاني فإنه يقع في شمال الهضبة مباشرة ، في المساحات
المحصورة بين الحافة الشرقية للهضبة الحيشية من ناحية ، والمنحدرات
الشرقية لكتلة سيمين من ناحية أخرى . ويتضمن هذا القطاع مجرى نهر
ستيت ، الذى يرسم مجراه دورة كبيرة ، يتجول فيها على سطح الأرض
بالوعرة ، وتقترب به مجرى الروافد الصغيرة والمجارى النهرية السريعة ،
التي تجمع من الحوض فائضا مقبولا .

وليس ثمة شك في أن نهر ستيت الذى يبلغ طوله ٧٦٤ كيلو مترا ،
يمثل أخطر الروافد وأهمها من حيث حجم الإيراد على الأقل . ويمكن القول
أنه عندما يقترب بمجرى العظيرة عند موقع شواك Showak يسببه مزيدا
من القدرة على الجريان صوب الشمال في الأرض السودانية الرتيبة .

وهكذا ينشأ نهر العظيرة ويكتمل على مراحل حتى يصل الى موقع
شواك ، فيواصل رحلته على المجرى العام من الجنوب إلى الشمال والشمال
الغربي ، وهو في رحلته الطويلة التي تستغرق حوالى ٥٠٠ كيلو متر الى
موقع الاقتران بالمجرى الرئيسى للنيل يحدد بأرض البطانة ويحدد
امتدادها . ويمكن القول أن انحدار مجرى نهر العظيرة يكون أكثر وضوحا
من درجة انحدار النيل الأزرق . ويعتق ذلك أنهما لا يتشابهان أبدا ، من
حيث صفات المجرى ، ومن حيث سمات الجريان ونظام المناسيب .

ونشير بهذه المناسبة أن درجة انحدار النهر من خشم القرية الى موقع
الاقتران تبلغ حوالى (١ : ٤٠٠) . وهذا الانحدار الكبير الذى يتمخض عن
الجريان السريع وعن قدرة النهر على النحت يفسر كل السمات التي يتميز

فيها النهر والجريان المائي فيه . والمفهوم أن قدرة النهر على التثبيت قبل أدت إلى صفة هامة تتمثل في انخفاض حيز المجرى انخفاضاً ملحوظاً بالنسبة لمساحات الأرض السهلية شبه المنتظمة على جانبيه الشرقي والغربي . ويمكن القول أن هذه الصورة قد تخفضت عن صورة للأرض المرتفعة ، التي تتمثل في المساحات على جانبي النهر ، فيما بين القلابات وموقع أدنأها ، وتعرف صورة هذه الأرض المرفقة باسم أرض الكروب (٢) . ولقد مرق سطحها بمجموعات كبيرة من الروافد والوديان ، التي تستأب على الجانبين في اتجاه مجرى النهر . ويعني ذلك أن تحت المجرى وتعميقه ، قد أدى إلى تمزيق الجوانب في الأرض التي يتضمنها وادئ النهر .

ونهر العظيرة - على كل حال - آخر الروافد النهرية العظيمة التي تستأب فيها المياه ، ويتجنح الإيراد المائي من على سطح الهضبة الجبشية . والمفهوم أنه يحفل قطاع من الإيراد المائي الطبيعي ، الذي يتجمع في موسم معين إلى المجرى الرئيسي للنيل . ويقترب هذا الروافد بمجرى النيل الأعظم في القطاع المعروف باسم النيل النوبي على مسافة حوالي ٣٢٢ كيلو مترا من موقع اقتران النيلين الأزرق والأبيض وبداية الجريان الموحد في النيل .

وهو كمجرى من المجاري النهرية التي تشترك في تزويد الجريان النيل بالمياه الجبشية ، يتميز بصفات خاصة وفريدة ، من حيث النظام المائي وطبيعة الجريان . وما من شك في أن هذه الصفات تجعل العظيرة نموذجاً فريداً ، مختلفاً كل الاختلاف عن سائر الروافد النهرية الجبشية جملة وتفصيلاً . وتفهم هذه الصفات على اعتبار أنه كحيز يتضمن الجريان المائي ، يتحول إلى حيز جاف أو شبه جاف في أثناء فصل طويل ، يستغرق خمسة شهور من السنة على الأقل . ويمكن القول أن يطن المجرى يصبح في هذه الشهور ، مكشوفاً وعارياً إلى حد واضح . وقد تتناثر على القاع بعض البرك

والقدراة ومساحات من الماء الراكد ، على مسافات متباعدة ، وفي غير انتظام معين .

وتظل هذه الصورة التي تشبه صورة الحبر أو الوادي الجاف قائمة فيما بين أواخر شهر يناير وشهر مايو من كل عام . وكثيرا ما يحدث أن يعبر رعاة الإبل مع قطعانهم مجرى النهر ، من ضفة إلى ضفة أخرى في أثناء تجرلاتهم الفصيلة ، التي تستهدف البسوس وراء العشب ويورد الماء ، في شهور الجفاف . ولكن ما إن يحل شهر يونيو ويبدأ فصل الصيف حتى تتغير الصورة تقديرا كليا نتيجة مباشرة لسقوط المطر الغزير على مساحات الموض في أطراف الهضبة المشيخة الشمالية .

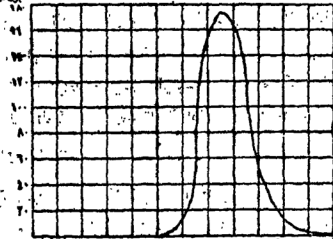
وقوام الصورة الجديدة يتمثل في نهر غزير الماء ، يطمع بالمياه التي تجرى على مناسيب مرتفعة ، ويعبر ذلك عن زيادة كثيرة في حجم التصرفات ، في كل شهر من شهور الصيف الحار ، ويكاد لا يتصور من يرى النهر وشجج الجزبان للتدفق فيه في شهر أغسطس ، أنه هو "هينه" ذلك المجرى الجاف الهزيل الذي كان قد رآه من قبل في أي شهر من شهور موسم الجفاف .

ويتمكن للباحث أن يلمس هذه الصفات ، وأن يتعرف على كل صورة من هاتين الصورتين ، على ضوء البيانات التي تصورها أرقام المتوسط الشهرية للتصرفات في الفترة من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٤٢ بملايين الأمتار المكعبة في اليوم الواحد .

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١٦٩	٢٥٩	١١٩	١٧٢	٨٨	٢٨	—	—	—	—	—	—

التصرف عند فم المطربة

معدل المتوسط الشهري للفيضات في المطيرة
من ١٩١٢ الى ١٩١٣ بغير التقدير واليد



ويكون معدل الفيضان في المطيرة بغير التقدير واليد

والظاهرة الجديرة بالذكر ، هي أن نهر عطبرة تنساب فيه المياه في شهور الفيضان في يوليو وأغسطس وسبتمبر على وجه الخصوص كالسيل الجارف ، ويكون هذا الإيراد المائي مجعلا بكميات كبيرة من الرواسب والمفتتات العالقة بالماء ، التي يلملمها النهر من روافده وأحباسه العليا على المرتفعات الجبلية (١) . هذا بالإضافة الى حمولة عالقة أخرى ، يحملها النهر من تحت مجراه من القلايات الى موقع الاقتران بالنيل . ويذكر دكتور عوض أن نهر عطبرة ، هو أكثر الروافد النيلية طينا (٢) . ويقوم ذلك على اعتبار أنه يحمل نسبة من المواد العالقة أكثر من أي نهر آخر بالنسبة لكمية الماء التي تجري فيه .

ويذكر في هذا المجال أن النيل الأزرق يحمل من الرواسب والحمولة العالقة ، حوالي كيلو جرام واحد في كل متر مكعب من الماء الجارى فيه في

(١) Willcocks, W. : Egyptian Irrigation p. 47.

(٢) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٢٩٤ .

موسم الفيضان ، على حين أن ماء نهر العظيرة يحمل في نفس الفترة حوالي ثلاث كيلو جرامات أو يزيد ، في كل متر مكعب من الماء الجارى فيه . ولعل من الغريب بعد ذلك كله أن نرى نهر عظيرة وقد حمل بكل ذلك القدر من الحمولة ينتهي إلى النيل الرئيسى ، دون أن يؤدى ذلك الاقتران الى خلق وتكوين جزيرة على نفس الصورة ، التى يتملخص عنها إرساب النيل الأزرق عند موقع اقتترانه بالنيل الرئيسى . وربما كان ذلك مرجعه الى سرعة الجريان فى العظيرة ، وقدرته الكاملة على النحت ، على طول امتداد مجراه الى موقع الاقتران .

ومهما يكن من أمر الجريان فى نهر العظيرة ، وصورة الجريان فى موسم وصورة الجفاف فى موسم آخر ، فإن إيراد الكلى يعتبر هزىلا ومتواضعا ، اذا ما قورن بإيراد أى رافد آخر من الروافد الحشوية الأخرى . وهذا الأمر طبيعى ، بحيث موقع حوضه الجغرافى كمناطق من مناطق الكسب على الأطراف الشمالية ، وفى القطاع الشمالى من القبة الحشوية ، الذى يتناقص فيه طول فصل المطر ، بقدر ما تتناقص كمية المطر السنوى قلة واضحة . ويمكن أن نضيف الى ذلك أن الأبحاث والدراسات المتعلقة بنظام الجريان وطبيعته ، وبصفات الحوض كمناطق من مناطق الكسب ، وبصفات النهر وقنواته على النحت ، ما زالت حتى الآن هزيلة وغير وافية .

وربما انبثق ذلك من علمنا بأن القيين لم يتجه بحجهم منذ وقت بعيد الى التحكم فى جريانه وتسوية ايراده السنوى الموسمى . بل ربما كانت الحشية تملأ الفلوب من حجز كمية من الماء الجارى فيه أمام ، جسم أى سد ، عند أى موقع من مواقع للتخزين السنوى فى الفترة التى تتساق فيها المياه ، خشية أن يؤثر الإرساب على شدة الحوض . كما كانت الحشية تتمثل فى احتمال تأثر البناء وجسم السد بقدرة النهر على النحت ، والتأثير على القرشة ، وهى الأساس التى تركز عليها كتلة للسد فى عرض المجرى .

ومع ذلك فإنهم - في السودان - قد أقاموا جسيم السيد عند موقع خشبي القربة ، لممارسة التخزين ورفع منسوب المياه ، ويري مساحات من أرض البطانة اعتباراً من موسم فيضان سنة ١٩٦٤ .



صورة الجريان النيل في النيل شمال خط عرض الخرطوم :

يتشكل هذا القطاع من خوض النيل لمساحات كبيرة بين خطي العرض ١٥° و ٣١° شمالاً ، ولعل أهم ما يميز هذه المساحات هي أنها تقع على قلب الصحراء الأفريقية الحارة ، باستثناء الأطراف والهوامش ، التي تنتشر على أطراف مناطق المطر الضيفي من ناحية الجنوب ، ومناطق المطر الشتوي الهزيل من ناحية الشمال ، ويعنى ذلك أن صورة الجريان النيل تكون على جانب كبير من الأهمية ، لأنه هو وحده الذى يعول الحياة ويحفظ امتيازها على جوانب النهر وفي سهوله الفيضية . ونحن قد أشرنا إلى أن روافد النهر الجبسية هي التي تمنح البهر والجريان النيل القدرة الكاملة على أن يواصل رحلته الطويلة الشاقة في قلب الصحراء .

والمفهوم أن قوة الدفع يمكن أن يلحقها البساطة إذا ما شاهد الجريان النيل الهائل عند موقع الاقتران بين كل من النيل الأزرق والنيل الأبيض . كما يلحقها مرة أخرى عندما يقترن نهر عطبرة بالجريان النيل الرئيسي ، في موسم الفيضان من كل عام . وهكذا يستعيد النيل شبابه شمال خط عرض الخرطوم مباشرة ، بعد أن تحققت فيه كل مظاهر الهرم والشيخوخة قبيل خط عرض الخرطوم جنوباً . وعودة الشباب إلى نهر النيل بعد أن استغرق جريانه أكثر من ٣٤٨٥ كيلو متراً من منايع الاستوائية ، تعنى أن مياه الهضبة الجبسية ، هي التي تكسبه القدرة على مواصلة الرحلة الطويلة ، التي يبلغ طولها ٣٠٨٢ كيلو متراً إلى المصب في البحر المتوسط .

وينقسم المجرى النهري الذي يغطى هذه الرحلة الطويلة ، إلى قسمين

طويلتين متباينتين ، من حيث صفات المجرى ، ومن حيث صفات الجريان ، ومن حيث الظروف المحيطة بصورة الوادئ والظوض وصفة الأرض فيها ، ويتمثل القسم الأول فى المجرى النيل الرئيسى فيما بين الخرطوم وأسوان ، على حين أن القسم الثانى يتضمن المجرى النيل الرئيسى فى مصر ، شمال خط عرض أسوان الى المصب .

وتمثل فى مجرى النيل النوبى ، الذى يقع فيما بين الخرطوم وأسوان صورة الشبَاب ، والقوة التى تتميز بها فى العادة الأجزاء العليا من المجرى النهرية العادية . ولعل أهم ما يلفت الانتباه فى هذا المجال أمران هما : شكل المجرى فى حد ذاته ، وما يعترض الجريان من جنادل وشلالات ، تنتشر فى المجرى على مواقع متناثرة ، فى المسافة البالغ قدرها ١٨٨٥ كيلو مترا من الخرطوم الى أسوان .

والمفهوم أن حيز المجرى الذى يتضمن الجريان النيل فى النيل النوبى ، فيما بين خطى العرض ١٦° و ٢٢° شمالا ، يغير اتجاهه العام فى اتحناء واضح يتمخض عن ثنيتين كبيرتين . ووجه الغرابة فى ذلك ، هو تغير الاتجاه العام تغيرا جوهريا ، بالشكل الذى يؤدى الى جريان الماء فى جزء من المجرى فى اتجاه مضاد تماما للاتجاه العام السائد فى كافة الأجزاء الأخرى .

والمفهوم أنه فيما بين موقع خائق سبلوكة شمال الخرطوم مباشرة وبين موقع الاقتران يقع نهر المطبرة يجرى فى اتجاه عام نحو الشمال الشرقى ، ثم يتجه شمال موقع الاقتران الى أبو حمد ، فى اتجاه الشمال والشمال الغربى . وعندما يصل مجرى النهر عند موقع أبو حمد يتمثل أضخم تغير جوهري فى اتجاه العام للمجرى والجريان . ذلك أنه يتحول فيما بين أبو حمد وامبيكول ، ويكون الاتجاه فى هذا القطاع من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى على وجه التقريب . وما من شك فى أنه يجعل الجريان للنيل فى المجرى الرئيسى يمر فى الاتجاه المضاد للجريان فى كل قطاعات

المجرى الرئيسى للنيل . ويعود مجرى النهر عند موقع أمبيكول مرة أخرى إلى متابعة الجريان في الاتجاه العام صوب الشمال . وهو يرسم فيما بين خط العرض ١٣° وخط العرض ٢٢° قوساً عظيم ، يحاذي بآرض المطبوع من ناحية الغرب . ثم يعود النيل بعد وادى حلقاً بمسافة قصيرة ، إلى الاتجاه الطبيعى صوب الشمال والشمال الشرقى ، مباشرة إلى أسوان .

ولعل من الطبيعى أن يلفت النظر فى هاتين المنبتين المبروتين بينهما النيل النوبى العليا ، وثنية النيل النوبى السفلى ، هو الجريان فى هذه الاتجاهات المتناقضة . وما من شك فى أن هذا التناقض يتطلب فى حقيقة الأمر تفسيراً أو تليلاً . وربما يكون من المنطق أن نتصور هذا التفسير فى حد ذاته حصيلة يتضمنها دراسة قصة النهر وتاريخ الجريان من وجهة النظر الجيومورفولوجية . كما أنها تلفت النظر مرة أخرى ، على اعتبار أن هذه التغيرات ، التى يرسمها المجرى قد أدت إلى طول غير عادى فيما بين الخرطوم وبين أسوان . ويتميز ذلك الطول غير العادى للمجرى ، الذى يبلغ حوالى ضعف الطول على الاتجاه العام للمجرى المباشر ، عن تعرض الجريان لزيادة احتمالات الفقدان بالتبخير من مياه النهر . وفهم ذلك على اعتبار أن النيل النوبى يمر فى قلب الصحراء الأفريقية الحارة الجافة ، وخاصة بالنسبة للجزء الذى يقع شمال موقع الاقتران مع نهر عطبرة .

ويعنى ذلك أن الجريان النيل يدخل مرحلة خطيرة فى هذا القطاع . ويكون قوام الخطر فيها مثبتاً مرة ، من عدم وصول هوارذ جديدة إلى مجرى النهر ، من أى من الجانبين الشرقى أو الغربى ، وبمبتثاق مرة أخرى ، من تعرض حجم كبير من الايراد المائى للفقدان والضياع بالتبخير . ويصور ذلك الفقدان الكبير علمياً بارتفاع درجات الحرارة فى معظم شهور السنة ، والانخفاض الكبير فى درجة الرطوبة النسبية إلى حد الجفاف .

ويمكن القول أن الأرقام المحسوبة لمعدل الفقدان بالتبخير فيما بين

الخرطوم واسوان ، تبلغ في المتوسط حوالى ٧٧ ملليمتر في اليوم الواحد ، من سطح الماء الجارى . وهذا الرقم في حد ذاته مرتفع ارتفاعا كبيرا ، بالقياس الى معدلات الفقدان بالتبخير في قطاعات أخرى من مجرى النيل . بل لعله يبلغ حوالى ضعف معدل الفاقد بالتبخير في حضية البحيرات النيلية ، على وجه الخصوص . ونذكر بهذه المناسبة أنه ربما كان من الممكن أن يكون معدل الفاقد بالتبخير أكثر من ذلك كثيرا ، لولا أن كان انحدار النهر كبيرا ، لو أن كانت منوعة الجريان ملحوظة فقط ، في بعض القطاعات التي تتضمن الجنادل والصلالات .

وينقلنا هذا المعنى الى معالجة الأمر الثانى الذى يكسب النهر سمعة رئيسية من جملة سماته الاصلية التي تتمخض عن نتائج كثيرة وهامة . وتمثل تلك السمعة في الانحدار الكبير الذى يتحقق عليه الجريان المائى خيماً بين الخرطوم واسوان . ويبلغ درجة الانحدار في المتوسط حوالى ٦ : ٦٨٠٠ . ومع ذلك فإن درجة الانحدار في بعض قطاعات المجرى تزداد بزيادة كبيرة ، بحيث يوصف الجريان المائى بالسرعة والاندفاع والتدفق ، ويكون له كل مظهر من مظاهر الفتوة والقوة . وتكون هذه القطاعات في الأجزاء من حيز المجرى التي تتضمن الجنادل وكتل من الجزر الصخرية الصلبة القوية ، التي تعترض الجريان ، أو في الأجزاء التي يتحول حيز المجرى فيها الى ما يشبه الخائق .

والمفهوم أن هذه الصنورة تثبى منها ضيق المجرى ، حيث تشغل الجنادل شطرا كبيرا من حيز المجرى . وهذا الضيق من شأنه أن يؤدي الى اندفاع الماء ، وتدفق الجريان في سرعة كبيرة . هذا بالإضافة الى أن من شأنه أيضا أن يحول المجرى الى قطاع نهري غير صالح للملاحة تماما . ويمكن للباحث أن يذكر أن مجرى النيل النوبى يتضمن ست قطاعات ، تتمثل فيها تلك الصورة التي تتضمن الجنادل واندفاع الجريان ، بقدر ما تتضمنه من تفاصيل معينة تتعلق بصورة الجوانب الوعرة ، التي تحق

بالمجرى من أعلى جباليه الشرقى والغربى .
ويظهر القطاع الأول من هذه القطاعات التى يتضمن صورة من تلك
الصور شمال الخرطوم بحوالى ٦٠ كيلو مترا . ويكس تكون هذا القطاع حوالى
٦٠ كيلو مترا من مجرى النيل النوى . ويكون المجرى الثانى الثانى فى الثلث
الأول من هذا القطاع الذى يعرف باسم خافى بينلوكة . ويرجع ومختلفا على
انحدار شديد . يبلغ حوالى ١ : ٧٠٠٠ . أما فى بعد جزيرة رويان فيظهر
الخافى - الضلال السادس - فى صورته الحقيقية فى مهبافة تبلغ حوالى
١٢ كيلو مترا من المجرى . والمفهوم أن حيز المجرى يبدو خفيفا وبشكل
واضح . ويتراوح عرض النهر بين ١٦٠ و ٣٥٠ مترا . وعام من شكله أنه
ضيق المجرى يكون سببا فى زيادة سرعة المجرى المسمى فى الخافى .
ويعنى ذلك أن شكل المجرى هو الذى يؤدى الى خلق هذه الصورة
التي يتحول فيها النهر الى سرعة فائقة وليس الانحدار . ذلك أن درجة
الانحدار فى هذه المسافة تبلغ حوالى ١ : ٢٧٠٠٠ . وهكذا تكون صورة
الخافى سببا فى سرعة المجرى . وفى العمق الكبير غير المعادى الذى يبلغ
حوالى ٣٣ مترا . أما الجزء الأخير من هذا القطاع . والذى يبلغ طوله حوالى
٢٧ كيلو مترا . فتتمثل فى حيز المجرى الجزر الصلبة . وتشغل جانبا كبيرا
منه . وتكون درجة الانحدار فى هذا الجزء حوالى ١ : ٥٠٠٠ . ولذلك تكون
المياه الجارية سريعة وجارفة بشكل ملحوظ .

ومهما يكن من أمر فإن هذا القطاع الذى يتضمن الضلال السادس
موقعا طريفا حيث يكون المجرى السريع غير المعادى . مرجعه فى بعض
الأجزاء ، الى درجة الانحدار وانتشار الجزر الصلبة فى حيز المجرى ، ورجعه
فى بعض الأجزاء الأخرى ، الى ضيق حيز المجرى الى حد يقترب به من
الاحتكاك (١) . وهذا القطاع - على كل حال - يمثل موقعا من مواقع الدراسة

(١) تطبيق على جوانب المجرى الحافات المرتفعة التى تتمثل فى شكل

التي تتطلب تفسيراً أو تعليلاً يعلل تلك الصورة التي يهيمن بها الحائق .
ويمكن القول أن هذا التفسير يرتبط - من غير شك - ارتباطاً وثيقاً بقصة
الجران وتطور النهر الجيومورفولوجي .

سنداً ويكون القطاع الثاني الذي يتضمن الجندل أو الشنتل الخافض في
خلفه هجرى النيل التوحيدي الذي يتضمن في المسافة بين عين عينية
وإبراهيمية . ويعني ذلك أن مجرى النيل التوحيدي فيما بين نهاية حائق
سبلوكة على مسافة حوالي ١٢ كيلومتر من الحوطم ، وموقع بلدة عين عينية
شمالاً فوق بلدة عطبرة يكون متديلاً ويكون الانحدار معقولاً . هذا بالإضافة
إلى تراجع الحافات ، التي تتخذ جوانب الوادي الضيق ، بحيث تتخلل عن
جيوب سهلية فيضية ، أو يمتد تحت هذه الجيوب وعلى ارتفاع السهلية من
دواسيب النهر ما يدعو إلى العمران والنشاط الزراعي .

أما القطاع الذي يبلغ طوله حوالي ١٢ كيلومتر ويتضمن الجندل
الخامس في مجرى النهر ، فيكون الجريان الثاني فيه سريعاً ومتدفقاً جياشاً .
ويمكن القول أن السرعة والتدفق يكون مزججاً إلى الانحدار الشديد ، حيث
تبلغ درجة الانحدار حوالي ٤ : ٤٤ ، من هذا بالإضافة إلى أن انتشار مئات
الجزر والكحل الصخرية الصلبة ، التي تحتل شطراً من حيز المجرى ، ويكون
من شأنها أن يضيق الحيز الذي يتضمن الجريان . وهذا بدوره يمكن أن يعبر
عن معنى من المعاني التي تفسر سرعة الجريان والتدفق وعدم الصلاحية
للملاحة . والفهم أن تلك الجزر والكتل الصلبة التي تنبثق من قاع المجرى ،
تؤدي إلى شطط الحيز الذي يتضمن الجريان الثاني ، وإلى الاختناق الذي
يدعو إلى مزيد من السرعة والتدفق .

تأمل ناظمة متصلة بخذاء المجرى ، ويمكن القول أن هذه الحافات التي تمثل
بقايا كتلة الريوليت الصلبة لا تكاد تتخلل عن أي مساحات سهلية فيضية
على جانبي النهر .

ولأننا من الخسوف في أن هذه الصورة صبر عن كل معنى من معاني وصفات
النهر الحديث الفتى من حيث النشأة والتاريخ الجيولوجي . وما على ذلك
أيضا في أن هذه الصورة تتركز على طول امتداد القطاع المنتشر من
عبدية إلى أبو لحدة حيث تمتد في الجزر الصلبة وتكسب المجرى مصنفات
النهر الوعر . وعند ذيل أو نهاية هذا القطاع قرب موقع أبو حمدة تظهر
جزيرة مجرات في قلبها مجرى النهر ، بحيث تقسم إلى مجرىين بواسطة
ينشأ عندهما شمال الجزيرة وثلاثتها جنوبها .

وجزيرة مجرات جزيرة بأن تكثر الانتباه ، لأنها تنحصر على المخور العام
من الشرق إلى الغرب ، ولأن عندها يغير النهر اتجاهه تغيرا أساسيا ، ولأنها
كبيرة يبلغ طولها حوالي ٣٠ كيلو مترا . وينساب النهر فيما بين جزيرة
مجرات وجزيرة شبرى في مجرى متسع نسبيا وخال من العقبات . ونرى
ذلك أن انحداره يعتدل اعتدالا ملحوظا ، كما تتخلل حافة الأرض المرتفعة ،
التي تحدد الوادي عن مساحات ضيقة من السهل الفيضي على الجانب الأيمن .

ويبدأ عند ذيل جزيرة شبرى القطاع الثالث من القطاعات ، التي يتميز
فيها مجرى النهر ببعض صفات المجرى الوعر الحديث النشأة . والفهم أن
هذا القطاع الذي يبلغ ١١٠ كيلو مترا ، يتضمن الجندل أو الضلال الرابع .
ويكون الجريان في المجرى من موقع يبدأ عند ذيل جزيرة شبرى إلى ما قبل
موقع مروى ، سريعا متدفقا ، لأن درجة الانحدار تزداد بشكل ملحوظ ،
لكي تصبح في المتوسط حوالي ١ : ٣٤٠٠ ، أو ما يعادل حوالي ضعف درجة
الانحدار العام ، في مجرى القليل النوبي من الخرطوم إلى اسوان . ويمكن
القول أن الجزر والكتل الصخرية الصلبة التي تمتد في قاع النهر وتظهر
في حيز المجرى ، لا تكاد تتخلل للجريان المائي والتدفق ، إلا عن حيز ضيق
محدود . وهذا من شأنه أن يسهم في اختناق الجريان وزيادة معدلات السرعة
واندفاع الماء الجارى .

وتكتمل صورة المجرى الوعر بالتصاق الضفاف بالحافات المقترنة

المشنة ، التي تحدد بالمجرى من على الجانبين . ويعنى ذلك أنه لا تكاد تتمثل على جانبي النهر أى مسودة للأرض السهلية ، بل نرى الجانبين تاهضين بانحدارات وإشيجة صاعدة إلى حافات عالية ، هي في الواقع التي تحدد وادي النهر . وهكذا تظل هذه الصورة الوعرة ماثلة للمشاهد إلى ما قبل مروي بقليل .

وعند هذا الوضع تبدل بحالة النهر مرة أخرى ، ويتخلى عن كل سمة من سمات المجرى الوعر . ذلك أن المجرى من حوالى موقع بلدة مروي يصبح واسعا بشكل ملحوظ . كما يبدو الجريان الجائى هادئا في مسافة طويلة ، تستمر إلى موقع كومة شمال دنقلة . ونذكر في هذا المجال أن درجة الانحدار في تلك المسافة الطويلة تبلغ حوالى ١ : ١٣٠٠٠ . كما تظهر على جانبي المجرى بعض السهول الفيضية والجيوب السهلية ، التي تحتضنها حدود الوادي الناهضة . وقد تعبر هذه السهول الفيضية عن معنى من معانى الشيخوخة ، التي يتميز بها الجريان في هذا الجزء من مجرى النيل النوبى . وما من شك في أن صفات الشيخوخة ، تتناقض تناقضا كليا من صفات الحدادة في القطاعات التي تتضمن الجنادل . وقد يتطلب ذلك التناقض تفسيراً يلقي الضوء على التعقيد الذى تتميز به قصة النهر وتطوره على المدى الجيولوجي .

ويبدأ عند موقع بلدة أبو فاطمة القطاع الرابع ، من مجرى النهر الذى يتضمن الجندل الثالث . ويبلغ طول هذا القطاع الذى تظهر فيه كل ملامح النهر الشاب ، وتتجلى صفات الحدادة من وجهة النظر الجيومورفولوجية حوالى ٣٨٠ كيلو مترا . والفهم أن مجرى النهر يكون وعرا ، نتيجة مباشرة لانتشار مخبوعات كبيرة من الجزر والكتل الضخمية الضلابة ، التي تنبثق من القاع . كما تنبثق من الجوانب أيضا . وهى من غير شك تعرض الجريان المائى ، وتستغرق معظم حيز المجرى النهري طولا وعرضا من موقع بلدة أبو فاطمة إلى موقع خانق أسمنة التى ينتهى عندها هذا القطاع الوعر .

ويمكن القول: أن هذه الجنادل التي تمتد متوالية في مجموعات غير منتظمة في مجرى النهر، تكسب الجريان سرعة شديدة وتدفعه واندفاعاً . هذا بالإضافة إلى زيادة درجة الانحدار في بعض الأجزاء إلى حوالي ١ : ١٠٠٠ ، أو ما يعادل سبعة أضعاف درجة الانحدار العام للنيل النوبي من الخرطوم إلى أسوان .

ويمكن للسانح أن يقسم هذه الجنادل إلى حوالي ١٢ مجموعة ، يستغرق انتفاذها المجرى النهري ٢ وتأتي في أعقبها مجموعات من الجنادل هي جنادل ثعلك وسميث وشعيان . ثم تليها بعد حوالي ٦ كيلو مترا جنادل كبيار ، ثم تليها بنيد ١١٠ كيلو مترا . أخوي مجموعات جنادل بحاوة ودال وعكاشة وتنجون وامبقول وأتري . ويكون اجتماعها النهائي ممثلا في جنادل سمكة .

ولعل من الواضح أن ذيل كل مجموعة من هذه الجنادل يكاد يقع عند بداية مجموعة تالية ، بحيث تؤدي مجموعة إلى صورة وعرة ، على امتداد مسافة ليس لها نظير في أي قاع من القطيعات ، التي تتضمن الجنادل الأخرى . ويمكن القول أن آلاف الجزر والكتل الصخرية ، التي يتألف منها الجنادل ، يكون قوامها صلب قوى من صخور الناييس والجرانيت . وما من شك في أن جريان الماء الذي يتخلل المسافات المحيودة فيما بينها ، لم تكن له القدرة على أن يزيلها أو أن يؤثر على كيانها . وقد يصير هذا القول بالفعل ، عن كل معنى من معنى الحداثة ، التي يتميز بها هذا القطاع من مجرى النيل النوبي .

وعندما يتجاوز مجرى النهر موقع خائق سمكة ينتهي الشلال الثالث ، ويبدأ جزء من مجرى النيل النوبي يخلو تماما من كل أثر للجنادل . ويبلغ طول هذا الجزء فيما بين سمكة لأسرس حوالي ٤٠ كيلو مترا . وما من شك في أن المجرى النهري يبدو أكثر اتساعا ، كما تتخلل عن جوانبه الأرض

المرتفعة بحيث تستلخ الأرض المنهكية التي يتضمنها وادى النهر . وقد تبدل هذه الأرض السهلية في صورة الجيوب السهلية ، التي تحتفظها تخافة الوادى ، وتتجمع عندها صورة هزيلة من صور الشراى .
ومهما يكن من أمر فانه عند موقع قرية سرس يبدأ القطاع الخامس من القطاعات ، التي يتحول فيها مجرى النهر الى صورة النهر الوعر من جديد .
وينكسر القول آن لقطاع الوعر الذى يتضمن الجندل الثانى ، أى ما يعرف بإقليم شلال سلقا . ويتألف هذا الجندل من مجموعات من الجزر والكتل الصلبة التي تعترض المجرى . وتكثر منها شلالات جسي وشلالات عميقة ، التي تعترض خيز المجرى . فى مسافة يبلغ طولها حوالى ١٢ كيلومتر . كما تذكر منها أيضا شلال خلفه الذى يعترض مجرى النهر قبيل موقع بلدة حلفا بمسافة قليلة (١) .

وما من شك فى أن صفة النيل تتغير تغيرا كبيرا عند موقع حلفا على مسافة حوالى ٩ كيلو مترات من شلالات عميقة . ويتمثل هذا التغير فى اعتدال النهر اعتدالا ملحوظا على الانحدار الهادى ، فليما بين موقع بلدة وادى خلفا وبلدة أسوان . والفهم أن درجة الانحدار فى هذا الجزء من المجرى بين القطاع الذى يتضمن جندل الشلال الثانى ، والقطاع الذى يتضمن جندل الشلال الاول حوالى ١٩ : ١٣٠٠٠ فى المتوسط . كما يكون المجرى واسعا نسبيا وحاليا من العقبات بحيث لا يتضمن قلب المجرى أى أثر للصخور الصلبة التي تثبت فى القاع . ومع ذلك فانه عند موقع كلايشة يسبق المجرى النهري الى حوالى ٢٠٠ متر فقط ، كما تظهر على جانبيه الصخور البلورية القوية الناتجة وتصرف مباشرة على خيز المجرى .

(١) تحقق للباحث فرصة المرور الى جوار مجرى النيل النوبي بالطريق البرى المعروف بطريق الموت من وادى حلفا الى دنقلة . وقد تحسن عن قرب صورة تلك الجندل وشكل المجرى الوعر .

ويبدو أن هذا الموقع كان من المواضع التي تضمنت جندلا ، يزال كل آثار له نتيجة لقلع البحرية المسائية المستمرة ، وبهذا يكن من أمر فان مجرى النيل النوبي يحتاز على مسافة حوالى ٣٤٥ كيلو مترا من وادى حلفا للقطاع السادس والأخير من القطاعات التي تتضمن الجندل ، والمفهوم أن هذا القطاع يتضمن الجندل الأول ، الذى يتضمن فى مجموعته من الجزر الصخرية والكتل الصلبة ، التي ينتهى فيها حين المجرى ، ويمكن القول إن إنحدار الجريان فى هذا القطاع يكون شديدا ، ويبلغ فى المتوسط حوالى ١ : ١٠٠٠٠ . وما من شك أن المجرى يبدو ضيقا ، وهو يتضمن تلك الجزر الصلبة التي تفصل جانبا من الحيز على مسافة حوالى ١٢ كيلو مترا ، وينتهى عند هذا الحد هذا القطاع الأخير ، وبتهايته ينتهى النيل النوبي .

وبعد تلك صفات مجرى النيل النوبي ، الذي لا يكاد يتصل به من الجوانبين وإلا فو شان سهوى نهر المطيرة ، ومع ذلك فإن ثمة أودية وأخوار جافة تنتشر فى نطاق المساحات والأرض ، التي يتضمنها هذا القطاع الكبير من الحوض ، الذي يجرى فيه هذا المجرى النهري الرئيسي الكبير ، ويمكن على ضوء متابعة هذه الأودية الجافة والأخوار التي كانت تمثل دوافد هامة فى عصور المطر الغزير ، أن نتلمس سمات هذا الحوض وامتداده العظيم على الجانبين الشرقى والغربى .

والمفهوم أن الحد الشرقى الذى يحدد أرض الحوض يمر على مرتفعات جبال البحر الأحمر فى شمال شرق السودان ، ويعنى ذلك أن المنحدرات الغربية والشمالية الغربية فى أطراف الهضبة الحبشية ، والمنحدرات الغربية لجبال البحر الأحمر ، ومساحات الأرض المنتشرة الى الغرب منها الى حدود وادى النهر من ناحية الشرق ، تدخل فى صميم حوض النيل النوبي ، وما من شك فى أن مجموعة كبيرة من الأودية الجافة والأخوار تتساب على تلك المنحدرات وعلى الأرض السهلية المنحدرة صوب الغرب لكن تفصل عند مواقع معينة بوادى النهر .

والمفهوم أن بعض هذه الوديان تكون لها القدرة على شق طريق أو مجرى واضح تماما في الحافة المرتفعة التي تحدّد الوادى . ونذكر منها وادى الحمار وادى عامور وادى الشيخ . كما نذكر منها وادى علاقى ورافقه الكبير وادى قبيلة . وإذا كنا نعتبر هذه الأودية نماذج ممتازة للأودية الجافة ، فإنها من ناحية أخرى تعبّر عن صورة الجريان المائى فى عصر جيولوجى سابق أو أكثر . وما من شك فى أن هذا الجريان المائى قد تمخض عن حسيطة كثيرة من الصور التضاريسية ، تعبّر عن فعل التعرية المائية ، وأثرها فى تشكيل سطح الأرض فى هذا القطاع الشرقى من أرض الموصل .

أما الحد الغربى الذى يحدد القطاع الغربى من أرض الموصل ، فإنه ينتشر على مرتفعات شمال دارفور وكردفان ، على محور عام من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى . ويؤدى الانتشار على هذا المحور العام الى اقتراب الحد الغربى من وادى النهر عند خط عرض دنقلة . وهو الى الشمال من هذا الموضع ، يمتد على مقربة من وادى النيل النوبى ، وفى اتجاه عام يتابع الاتجاه العام للمجرى والودى الذى يتضمنه .

ونبين من هذه الصورة أن وادى النيل النوبى الذى يتضمن المجرى ، يلتزم فى شمال خط عرض دنقلة بالامتداد على مقربة من حدود الموصل الغربية ، لى يتجنب النهر لسان المرتفعات التى تمر على محور من الشرق الى الغرب فى قلب العظمور . ومهما يكن من أمر فإن ثمة وديان جافة واخوار ، تنساب على أرض الموصل من المرتفعات التى تحدّد حدود الموصل ، ويكون لها القدرة على شق الثغرات فى حافات الودى الغربية ، لى تقترن بالنيل النوبى . ونذكر منها وادى الملك ورافقه المنتشرة فى اطراف شمال شرق كردفان ودارفور . كما نذكر أيضا وادى المقدم الذى ينساب من شمال كردفان ، ومن منحدرات كتلة بيوضة . وتعبّر هذه الوديان وغيرها

عن صورة من صور الجريان الثاني في عصر جيولوجي سابق وربما كانت لها أهمية بالغة في الجريان النيل في مراحل تطوره الجيولوجي فيما بين البلايوسين والبلايستوسين .

ومهما يكن من أمر ، فإن حصيلة الجريان في النيل النوبي تتمثل في الوقت الحاضر في الإراد المائي الذي ينساب من الأحاسيس الاستوائية عن طريق النيل الأبيض ، ومن الأحاسيس الحشوية عن طريق النيل الأزرق ونهر العظيمة . وما من شك في أن هذا الجريان يتأثر بالذبذبات الناشئة عن زيادة المناسيب في المجاري أو الروافد الحشوية . وهكذا يمكن القول أن الجريان في النيل النوبي مرآة صادقة لصورة وطبيعة الجريان في النيل الأزرق .

والفهم أن المناسيب التي يتحقق عليها الجريان ، تختلف من موسم إلى موسم آخر . ويعنى ذلك أنه في موسم الفيضان في الفترة من يوليو إلى أكتوبر ، تكون مناسيب الجريان عالية بشكل قد يعرض مواقع العمران على جانبي النهر لخطر شديد (١) . أما في الموسم الآخر فيتناقص حجم المياه الجارية وتندهر المناسيب بشكل يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه عن مستوى الأرض القابلة للزراعة في مواقع السهول الفيضية والجيبية السهلية .

ومن الجائز أن نسجل بهذه المناسبة أن أكثر من موضع من حيث المجرى قد انتهت الدراسات فيه إلى صلاحية تامة ، لأن يتحول إلى خوض من أحواض التخزين وتسوية الإيراد . وقد استغل القطاع فيما بين أسوان

(١) يشير بعض الباحثين إلى أن طول مجرى النيل النوبي ودوران النهر في فئتين كبيرتين قد أدى إلى طول المسافة التي يمر بها مياه الفيضان على المناسيب العالية وبالتالي يؤدي إلى تخفيف حدة الموجات من الفيضانات التوالية وتأثيرها المباشر على الجريان في مصر ومناطق العمران في سهول النهر الفيضية في صعيد مصر ودلتا النيل .

وإذا فعلنا لهذا الغرض ، كحوض من أحواض التخزين السنوية فترة طويلة ، وهو مستقل الآن مرة أخرى كحوض هائل للتخزين المستمر ،
المجرى والجريان في نيل مصر :

نتنقل بعد ذلك الى القسم من مجرى النيل ، الذي ينساب الى الشمال من موقع بلدة أسوان ، والذي يعرف باسم نيل مصر . ولعل أهم ما يلفت النظر هو اعتدال الجريان في المجرى ، الذي يتسع بشكل ملحوظ من ناحية ، ويهبط السهل الفيضي في استقرار وتكامل تامين ، على جانب من جانبي النهر على الأقل من ناحية أخرى . وما من شك في أن الجريان المعتدل يتحقق بطريقة نموذجية ومثلى ، حيث يكون النهر معتدلاً ، فلا هو بالسريع ولا هو بالبطيء . ويمكن القول أن هذا الجريان الأمثل قد حقق فرصة هائلة فيما يتعلق بقيمة الماء واستغلاله ، من وجهة النظر البشرية .
واللهووم أن درجة الانحدار التي أدت الى هذه الصورة المناهضة من ضوور الجريان على المناسيب المختلفة تتراوح بين ١٩ : ١٠ : ٢ : ٠٢٤٠٠ .
وقد ساعد هذا الانحدار - على كل حال - على ارساب الرواسب والحصول العالقة وعلى تخلق وتكوين السهل الرسوبي الفيضي . كما أنه استهم من ناحية أخرى في خلق التكوينات الدلتا ، التي ينتهي إليها الجريان النيل مغلوب المصب .

ويعنى ذلك أن نيل مصر يجرى في حيز تتضمنه تكوينات ورواسب من صنيع النهر نفسه . ويفهم ذلك على ضيقه العلم بأن الرواسب التي تتضمن جين المجرى ، قد تمخض عنها الجريان النهري النيل في كل طور من أطوار جريانه . منذ جوالي أواخر الوبسين الأعلى الى الوقت الحاضر . وما من شك في أن النهر قد مر بعدد من دورات النحت والارساب ، التي أدت الى خلق مجموعة من المدرجات النهرية على جوانب الوادى المنحوت في الفترة من أواخر الميوسين الأعلى وقعر البلايوسين الأدنى . كما أدت في نهاية الأمر الى تكوين السهل الفيضي الحالي على المناسيب الظاهرة على جانبي المجرى الحالي .

ونذكر في مجال الحديث عن السهل الفيضي أنه منتشر في التنظيم
واضح خيافتيق إسوان إلى الموقع الذي قيدا عنده رأس الدلتا ومع ذلك
فإن رواسب هذا السهل الفيضي ، يلتزم منتظها جديدا من جانبيه ، النهر ،
وخاصة فيما بعد ثنيه قبا شمالا . ويعني ذلك أن الفيض الأكبر من رواسب
النهر والقاء الميولة المائلة بالماء يكون على جانب ، في الوقت الذي يكون
التحت عاملا ونشيطا على الجانب الآخر . والمفهوم أن معظم السهل الفيضي
جنوب خط عرض قنا يقع على جانب النهر الأيمن ، ويكون التحت واضحا
على الجانب الأيسر ، أما شمال خط عرض قنا فإن المجرى يلتزم بالجريان على
الجانب الأيسر ، ويتخلل النهر عن الرواسب والسهل الفيضي على الجانب
الأيسر .

وهكذا تكون مساحات السهل الفيضي شمال خط عرض قنا على
الجانب الأيمن مجرد جيوب سهلية متفرقة متفرقة ، تفصل بينها الأجزاء
البارزة من جفاف الوادي ، التي تقترين من جانب النهر وضيقة البني على
شكل جروف حارية بشكل مباشر . وقد تميز هذه الحافات وتلك الجروف ،
بعض الوديان الحافة التي تهبط من على سبطح الأرض الوعرة المخرجة
المنحدرة ، التي يتضمنها الحوض ويجدد امتدادها خط تقسيم المياه على جبال
البحر الأحمر . وقل أنها الوديان التي إن زاد المطر أصبحت سيولا سرية
الجريان وتكاد تهلك الحرث والنسل .

ويمكن القول أن هذه الوديان تعبر عن صورة من صور الروافد
النهرية التي كانت تمد الجريان النيل بالفائض في كل عصر من عصور
زيادة المطر من أواخر الميوسين الأعلى . أما السهل الفيضي على الجانب
الأيسر فهي عريضة واسعة ، بقدر ما هي متصلة على طول امتداد المجرى .
وهي تنتشر صوب الغرب إلى أقصى امتداد تتخلل عنه الحافة الغربية للوادي
المنحوت . ويمكن القول أن هذه الحافة لا تقع على مسافات كثيرة من الحد
الغربي ، الذي يحدد أرض حوض النيل ، ويفصل بينها وبين أرض مجموعات

الأحواض والمنخفضات ، التي تضيئونها الصحراء القريبة في غروب حصر .
والفهم أن هذا المد يمر على مقربة من وادي النيل ، ومع ذلك فإنه ينفرج
عجاة لكي ينضج حوضه المنخفض الفيوم .

أما دلتا النيل التي تمثل صورة من صور الأرساب النهرية ، فإنها
نموذج من النماذج التي تعبر عن صورة من صور التكامل القائم بين عدد
من العوامل . والفهم أن بعض هذه العوامل يرتبط بالتيارات النيلية ، وما
تطرأ عليه من تغيرات من حيث الكمية ومن حيث التماسية ، وأن بعضها
الأخر يرتبط بالظروف والتغيرات التي تطرأ على مستوى المسطح المائي
الذي يتشأب إليه النهر عند المصب .

وما من شك في أن هذه العوامل قد تضافرت في خلق الدلتا وأرساب
البحر التي أدت إلى نموها المتواشعا ، بالشكل الذي نكاد يتفق وعلمنا
بأن النيل - في حوضه الحالية - يشق نهرا قديما من وجهته النظر
إلى الميورفولوجية . ويتدفق في شكل الخليج الذي تنحصر عنه ثقلن ذراع
البحر الأبيض المتوسط ، وانخفض مستوى سطح البحر في أواخر عصر
البلايوسين ، قد خلق القطاع النموذجي لبناء الدلتا ، وقبيل ذلك على اعتبار
أنه كان يحقق الموقع المناسب لتجمع الرواسب ، كما أنه كان لا يتعرض
لتأثير المد والجزر أو لفعل التيارات الساحلية المنتظمة .

ومهما يكن من أمر فإن حجم الرواسب الذي أسهمت به الروافد
النهرية للنيل في أثناء العصر المطير من جبال البحر الأحمر ، ومن النوبة ،
كان كبيرا ، وأسهم في ردم الخليج بشكل واضح . ثم في ذلك حجم كبير
آخر من الرواسب ، التي تمخض عنها الجريان النهرى بعد الاتصال بالأحباس
الحشوية والأحباس الاستوائية ، في حوالى العصر المطير الثانى أو ما يعادل
البلايستوسين الأعلى . وما من شك أيضا في أن بعض الحركات الباطنية
التوازنية ، قد أسهمت بدورها في تضج الدلتا وإكمال تكوينها من ناحية ،

وتناقص عدد الفروع التى تتضمن الجريان النيلى عليها الى المصب من ناحية
أخرى .



ويعد تلك صورة النيل والجريان النيلى الذى يتضمن كل معنى من
معانى الحياة ، وارتباطها الاصيل به منذ أن شهد تجمع البشر على ضفافه
فى سهوله الفيضية الطيبة . وما من شك فى أن هذه الصورة قد حتمت
على المنتفعين بماء النهر دراسة النهر دراسة عميقة ، من أجل القاء الاضواء
على أمور كثيرة تتعلق بالصورة فى حد ذاتها ، أو بسبل تهذيب المجرى
وصيائته وترويض الجريان والسيطرة عليه .

الفصل الثالث

قصة النهر

دراسة فى التطور الجيومورفولوجى

- قصة النيل فى الهضبة الاستوائية •
- قصة النيل فى الهضبة الجبسية •
- قصة النيل فى الأرض السودانية جنوب خط عرض الخرطوم •
- قصة النيل فى النوبة ومصر •

قصة النهر دراسة في التطور الجيومورفولوجي

كل نهر من الأنهار له قصة تصور الظروف والأحداث التي يتأثر بها ، ويؤثر فيها في حدود مساحات الأرض التي تتضمن حوضه وواديه ، والحيز الذي ينساب فيه الماء الجارى . ويعنى ذلك أن قصة النهر تعبر عن أو تفسر تاريخ الجريان في حيز المجرى ، بقدر ما تعبر عن أو تفسر طبيعة الأحداث التي تتمخض عن صورة هذا الحيز ، وتكسيه صفاته وتسهم في تحديد نظام الجريان المائى فيه . وما من شك في أن نهر النيل العظيم الذى تبيننا الصورة التى هو عليها الآن له قصة ، يحكى كل فصل من فصولها تاريخ النهر ، وتصور جفلة العوامل التى أسهمت في تطوره على المدى الجيولوجى ، فى الزمان وفى المكان .

ويمكن للباحث أن يؤكد منذ البداية أن قصة النيل العظيم والجريان فى هذه الصورة صعبة بقدر ما هى معقدة . والصعوبة والتمقيد لا يرجعان إلى أنه نهر من أطول أنهار الدنيا ، وأن هذا الطول يدخل عوامل كثيرة تتداخل احتمالات تأثيرها وتأثر القصة بها . ولكنهما يرجعان فى الحقيقة إلى أنه نهر شاذ ، لا يمكن أن تنطبق عليه جملة القوانين العامة التى تخضع لها قصة الجريان فى الأنهار العادية ، من وجهة النظر الجيومورفولوجية .

ويعنى ذلك أنه ليس فى مقدور الباحث الذى يستهدف بيان قصة النيل ، أن يميز بين قطاع من النهر تتمثل فيه صفات أو سمات المجرى الأعلى ، وقطاع آخر تتمثل فيه صفات المجرى الأوسط ، وقطاع ثالث تتمثل فيه صفات المجرى الأدنى . ومن ثم يكون عليه أن يتابع متابعة منطقية ، الدراسة على ضوء من هذا التصنيف الرتيب المنتظم . وهكذا يستخلص

الباحث من صورة النهر المتكاملة ، بقدر ما يستخلص من تفاصيلها في كل جزء من أجزاء المجرى الطويل ، إن ذلك النهر العظيم الذى يؤلف ظاهرة طبيعية وهيدرولوجية هائلة ومتكاملة في الوقت الحاضر ، يتضمن قطاعات من المجرى تعبر عن القمم والفتحات ، وقطاعات أخرى تعبر عن الحدائق والفتوة ، موزعة في غير انتظام رتيب .

وهذا التوزيع غير المنتظم أو غير المتناسق مع قواعد الجريان العمياء دليل قاطع على كبر معني من معاني التعقيد الذى يضاف على قصبة النهر ومتابعة تطوره الجيومورفولوجى صعوبات حمة . وقد يبدو التعقيد من ناحية أخرى ، وتبينه في عدم التناسق بين تاريخ الصخور والتكوينات التى تتضمن حيز المجرى وينساب عليها النهر ، وتميل لأن تكون أحدث عمرا على المحور العام من الجنوب الى الشمال ، وبين تاريخ جريان ماء النهر نفسه .

وتحزن على ضوء ذلك كله ، يجب أن ندرك أن صفة الحدائق والفتوة التى تتميز بها قطاعات من مجرى النهر ، والتى تكون موزعة في غير انتظام أو تناسق وانسجام ينطبق على أو مع أصول النظام النهري العادى . تعنى أن النيل في صورته الحالية فيما بين المنابع والمصب يمثل نهرا حديثا ، من حيث العمر والتاريخ الجيولوجى ، التى اكتملت فيه تلك الصورة . بل لعلنا نذكر في هذا المجال أنه يمثل نهرا من أحدث الأنهار الإفريقية الكبرى .

وفي مجال متابعة قضية التطور الجيومورفولوجى وتاريخ جريان النيل في صورته الحالية ، يتطلب الأمر القاء الضوء على كل ما من شأنه أن يفسر ، أو أن يعلل الحدائق في تلك القطاعات الحديثة من المجرى ، أو أن يصور العوامل والأحداث التى تمخضت عنها وأدت إليها . ولعل من الطبيعى أن يستلزم أمر هذا البحث والتفسير ممارسة التوسع الزمانى على المستوى الرأسى الذى يؤغل في أزمنة وعصور جيولوجية سابقة ، تمثلت فيها العوامل والأحداث البنوية ، التى أثرت على تفاصيل شكل الأرض وانحدارات

«السطح من ناحية ، أو التي أثرت على صفات المناخ وطبيعة المطر وحجمه وعلاقته بالجريان السطحي من ناحية أخرى .»

كما يستلزم أمر البحث والتفسير أيضا ملاحظة التوسع المكاني على المستوى الاقليمي ، الذي يستهدف الخروج من الحيز التكتيكي ، الذي يتضمن حوض النيل الى الأرض والأحواض المجاورة . من أجل متابعة الترابط بين العوامل والأحداث البنيوية ، ومدى تأثيرها على الجريان النيلي ، وخلق الصورة التي هو عليها الآن .

وهكذا نتبين أن قصة النيل المعقدة الصعبة تستلزم أو تقتضي مرونة كاملة في الفهم والادراك ، بقدر ما تقتضي مرونة كاملة في الزوايا التي ينظر من خلالها الباحث الى الموضوع وأبعاده المتباينة . ويعني ذلك أن الجسيلة التي قد تتمحور عنها الدراسة أو النظرة من زاوية من الزوايا المحددة قد تتطلب تفسيراً وتعليلاً لا نكاد نتبينه إلا من خلال المتابعة والبحث والنظرة من زاوية أخرى .

وعلى ضوء من هذه الاعتبارات كلها ، وعلى ضوء من العلم بالتناقض بين صفات مجرى النهر وروافده وصفات النهر الغادى ، سنحاول أن نتعرف على قصة النيل وتاريخ تطوره الجيومورفولوجي . ويمكن القول أن هذه القصة الطويلة تتضمن فصولا كثيرة وأن كل فصل منها يعالج الموضوع في قطاع من حوض النهر العظيم . ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال ، أن كل قطاع له قصته الخاصة ، التي تنفصل انفصالا حادا عن سياق القصة في قطاع آخر . ولكن نحن نلجأ الى هذه الوسيلة لكي تسهل علينا عملية متابعة الأحداث ونتائجها . ويعني ذلك أن هذه الطريقة لا يجب أن تكون سببا في أن نتصور قصة النيل ، أو أن نعرضها في سياق غير متناسق أو غير مترابط ومتكامل .

ونود قبل أن نصور ملامح القصة وسياقها المتناسق في كل فصل

من تلك الفصول ، أن نعرض عرضاً موجزاً سريعاً لبعض العوامل والأحداث التي أسهمت في بنية القارة الأفريقية ، وتشكيل الصور التضاريسية الرئيسية من ناحية ، والتي كاذب لها من ناحية أخرى ، تأثير مباشر أو غير مباشر على تاريخ الأحداث في جوض النيل وبنيتها .

والفهم أن القارة الأفريقية تمثل الصورة النهائية التي انتهى إليها نشاط وفعل مجموعة من العوامل الأحداث البنوية ، التي تضارفت على تشكيل البقية الكبيرة من كتلة جندوانالاند ، وتمثل النواة الأساسية لهذه القارة . ويعني ذلك أن كتلة النواة التي بنت عليها ومن حولها الأرض الأفريقية كانت تمثل شظراً كبيراً من أرض القارة الجنوبية (جندوانالاند) التي استمر وجودها وكيانها المتضامك في أثناء كل عصر من عصور الزمن الجيولوجي الأول . وبعض عصور الزمن الجيولوجي الثاني على وجه التقريب ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن جندوانالاند التي تنتمي لها كتلة النواة ، كانت في قوامها العام تتكون من الصخور التي تتراوح بين الصخور الأركية البلورية والمتحولة والصخور النارية القديمة ، وبين الرواسب المتبقية التي ترجع إلى عصر من عصور الزمن الجيولوجي الأول والثاني . كما نشير مرة أخرى ، إلى أن العوامل والحركات البنوية التكتونية قد أثرت على كتلة جندوانالاند ، وأدت إلى تمزيقها تمزيقاً شديداً ، في حوالى عصر من عصور الزمن الجيولوجي الثاني .

ويمكن للباحث أن يتبين على ضوء ذلك كله ، حقيقة العوامل الباطنية والحركات البطيئة والمفاجئة التي تمخضت عن التمزق والانكسار والتصدع ، بقدر ما تمخضت عن حصيلة كبيرة من النتائج التي كان لها وزنها وقيمتها في شكل وتشكيل الأرض والصور التضاريسية ، في كل عصر من العصور الجيولوجية في أثناء الزمن الجيولوجي الثالث والزمن الجيولوجي الرابع .

وقد تتمثل حصيلة تلك العوامل الباطنية في مجرد التمزق ، الذي

تمخض عن الكتلة النواة ، وفى تحزبة تلك الكتلة لاغيرية ، قى اتجاه الشمال بالبطورة التى أدت الى الضغط الجائى ، والتباين على التواسب البحرية التى كانت قراكم ويزداد سمكها على قاع بحر تينيدى ، بواطنور الالتواءات الحديثة فى اثنية الزمن الجيولوجى الثالث على أطراف القارة الافريقية الشمالية الغربية ، وفى جنوب أوروبا ، كلمة تيمثل حصيلة هذه العوامل الباطنية أيضا فى مجموعات من التضاريس والتشكلات والانسدادات المحلية والتفتتات الضخمة على مجاور معينة ، والتى يسميت أو سيلات مهمة العوامل الظاهرية ، من حيث النحت والتضيق وتشكيل الصور التضاريسية وخلق مجموعة كبيرة من الأخاض التى تتباين على سطح إفريقية فى غير انتظام رتيب أو دقيق ، وتكسبه ملامح معينة من وجهة النظر التضاريسية . ثم تتمثل الحصيلة مرة ثالثة فى خلق الأخدود الذى يمثل فى جملته ظاهرة هامة فى القطاع الشرقى من كتلة إفريقية .

ومعنا يكن من أم هبة النتائج التى أدت اليها جملة الجوامل الباطنية ، فإن حوض النيل العظيم المنتشر على محور عام من إقليم إفريقيا الى الشمال قد تأثرت معظم مساحاته بتلك العوامل ، وإن هذا التأثير كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما كان بمقادير ونتائج متباينة من مساحة الى مساحة أخرى ، وما من شك فى أن الإليام بهذه الجوامل ونتائجها على الأرض الإفريقية عامة ، وعلى أرض حوض النيل خاصة ووضعها فى الاعتبار ، من شأنه أن يوحى بضرورة ملحنة تقتضى أو تستلزم متابعة التباريح الجيولوجى ، والاحداث البقيوية منذ وقت بعيد ، من أجل التعرف بمقتضى الظروف التى تمخضت عن الجريان النيل ، أو التى تضافرت على خلق النهر واتخاذ مجراه الضنورة ، التى هو عليها فى الوقت الحاضر ، ويعنى ذلك فزة أخرى اللجوء الى التوسع فى الدراسة والبحث فى الزمان وفى المكان ، بالقدر الذى يضى على كل فصل من فصول قصة النيل الهبة المطلوبة ، والسياق المتناسق ومقوماته الأصلية والأصيلة .

١٠ قصة النيل في الهضبة الاستوائية :

يُمكن من الضروري أن يدرك الباحث أن قصة النهر والجريان النيل في الهضبة الاستوائية تقتضي مراعاة الحقيقة هامة بوضعها في الاعتبار ، وتمثل هذه الحقيقة في صورة المنطحات المائية العذبة للبحيرات المنتشرة في نظام شبه رتيب ، والتي تعتبر من غير شك مناطق أساسية لتجميع الماء من المطر المباشر أو من الغائض على العواضيل ، أما المجارى النهرية التي تمثل همزة الوصل والترابط بين هذه المسطحات المائية ، فانها لا تكاد تزيد عن كونها الحيز الذي يتضمن الجريان شبه المنتظم الدائم ، والحاض خضوعا طبيعيا لصفة كل بحيرة من تلك البحيرات ، ومجموعة العوامل التي تؤثر على تدفق الماء منها :

وقد يتطلب البحث على ضوء هذا الفهم استخلاص النتائج من واقع الدراسة البيولوجية التي تدرس الأسماك والتوقع في البحيرات والمجاري النهرية . ويكون ذلك على اعتبار أنها تتمحور عن كل ما من شأنه أن يعبر عن احتمالات الاتصال أو عدم الاتصال بينها ، وأن يصور الكيفية التي تم بها ، وتحديد التاريخ أو التواريخ بالنسبة للنتائج التي ترتبت على كل احتمال منهما . كما قد تتطلب قصة دراسة الأسس والقواعد التي تنبثق من واقع البحث الجيولوجي البحث . ويكون هذا الأسلوب وسيلة مثلى يمكن الاعتماد عليها في مجال متابعة التاريخ الجيولوجي والأحداث البنيوية ، التي تمحضت عن نتائج معينة فيما يتعلق بشكل البحيرات ، وفي مجال متابعة التغيرات التي كانت تطرأ على حالة المناخ وكثافة المطر ، من عصر جيولوجي إلى عصر جيولوجي آخر . وما من شك في أن الحصيصة الناشئة عن هذه المتابعة ، يمكن أن نلمس نتائجها ، فيما يتعلق بالتغيرات التي طرأت على مساحات المسطحات المائية للبحيرات من ناحية ، وفيما يتعلق بالتاريخ أو التواريخ ، التي جرت فيها المياه في المجاري النهرية والوصلات التي تربط بينها من ناحية أخرى . وقد نلجأ إلى التنسيق والتكامل بين جملة النتائج ،

التي نتخلصتها من واقع الدراسة البيولوجية والدراسة الطبوغرافية، لكي
نصل الى تحديد واضح للأحداث التي تصور القصة تصوراً متكافئاً.

ونذكر في مجال الدراسة التي تجمع أطراف القصة من واقع أدلة
ونائج البحث البيولوجي أن بولنجر Boulenger قد سجل في فجر القرن
العشرين التشابه الكثير بين بعض الأسماك في كل من حوض النيل
وحوض تشاد وحوض النيجر وحوض الكونغو وحوض السنغال من ناحية
القرب وحوض رودلف من ناحية الشرق (١). وقد اقتضت هذا التشابه الاستنباط
ووجه البحث في الاتجاه الذي من شأنه تفسيره. بل يعلل ذلك بأن يصور
الظروف والإحتمالات التي أدت اليه.

بل لعلنا نذكر أن البحث قد ذهب الى الحفد الذي تلمح فيه الى مسألة قصة
النيل وتطور الجريان الذي على اعتقاده من ذلك التفسير والإحتمالات المؤدية
الى التشابه أو عدم التشابه. وقد استهدف بعض الباحثين في هذا المجال،
تصوير صلة بين كافة هذه الأحواض على اعتبار أنها الوسيلة التي تبرز
انتقال الأسماك انتقالاً سهلاً من حوض الى حوض آخر. ويعنى ذلك أن
التشابه في أرايهم لا يقتضى إلا على ضوء من افتراض الاتصال، أي ما يشبه
الاتصال بين النظم المائية في تلك الأحواض.

ونشير في هذا المجال الى افتراض بولنجر الذي تصور فيه أن الاتصال
كان بواسطة بحيرة كبيرة أو سلسلة من البحيرات متضبل بعضها بالبيض
الآخر، وأن تشاد هي البقية الباقية من البحيرة العظيمة التي كانت تغطي
هذه المنطقة. كما نشير أيضاً الى افتراض هوبل واستيجاند Stigand
الذي يصور جريانا من غربي بحيرة البرت في اتجاه الشمال الغربي فيما
بين وادى ودارفور، بحيث يتصل ببحيرة تشاد، ثم يجري شمالا في الوادى

الفاضي ، ثم يتجه فيمل بعض تيسيتي في اتجاه الشمال الشرقي إلى البحر المتوسط (١).

ويمكن القول أن هذا النمط من أنماط التفكير ، الذي استهدف بوسيلة أو بأخرى خلق الصلة المباشرة بين تلك الأحواض ، كان غير مقبول . ويفهم ذلك على ضوء من علمنا بأنه لا يكاد يستقيم مع طبيعة شكل السطح بصفة عامة ، وارتفاع الحواجز التضاريسية ، التي كانت وما زالت تفصل فصلا حادا بين معظم تلك الأحواض .

وقد حقق وردثجتون Worthington (٢) من خلال دراساته الأصيلة للثروة المائية وسبل استغلالها وتنميتها في البحيرات ، التي ينساب منها النيل وغيرها من بحيرات على هضاب شرق إفريقية ، نتائج هامة وأصيلة . وكان من شأن هذه النتائج أن تلقى الأضواء على التشابه بين الأسماك في تلك البحيرات وأن تبهد الطريق لاتجاه جديد في التفسير والتعليل ، واستنباط بعض الأدلة التي تسهم في تصوير أطراف من قصة النيل في هضبة البحيرات على الأقل .

ولقد لاحظت وردثجتون أنه على الرغم من التشابه القائم بين بعض الأسماك في بحيرات الهضبة الاستوائية ، والتي ترجع أصوله إلى ما قبل الزمن الجيولوجي الرابع ، فإن هذا الزمن قد تمثلت فيه اختلافات محلية بين أجلة الأسماك في المسطحات المائية لهذه البحيرات ، وفي المجارى النهرية التي تربط فيما بينها . وقد انتهى إلى أن هذا التنوع قد أدت إليه أو تمخضت عنه مجموعة من العوامل والظروف التي نتبين تأثيرها في أمرين .

(١) راجع رأى هولز واستيجاند وغيرها في الموضوع في كتاب :
نهر النيل للدكتور محمد عوض محمد وفي المقالة المنشورة في مجلة
Geographical Journal مجلد ٤٨ .

(٢) Worthington, E.B. : Inland Waters of Africa, London, 1933

الامر الأول ويتمثل في دور وقاغلية هذه العوامل في التأثير على مساحة كل مسطح من المسطحات المائية وعلى مناسيب الماء فيه من عصر الى عصر .
الامر الثاني ويتمثل في دور وقاغلية هذه العوامل في احتمال الاتصال والترايط بها او عدم الاتصال فيما بينها .

ويمكن القول ان هذه الظروف وتلك العوامل ، قد تضمنتها ثلاثة ادوار متباينة في اثناء عصر البلايستوسين ، وهو آخر عصور الزمن الجيولوجي الرابع .

ويذكر وردنجتون (١) ان الدور الأول قد حدث في حوالى ذيل البلاوسين والبلايستوسين الأدنى ، وان سطوح المسطحات المائية قد اُسست على مدى كبير . كما انه الاسماك قد تنوعت وتكاثرت من حيث العدد . وقد صور الاتفاق بين هذا الدور ، ودور مطير طويل الكاثك تتخلله اكثر من قمة من النعم العالية (٢) ، ويرى ان زيادة المطر في هذا الدور ، كانت كافية بان تؤدي الى توسيع مساحة المسطحات المائية للبحيرات ، بالشكل الذى ترداد معه احتمالات الاتصال ، وسهولة انتقال الاسماك فيما بينها . ويمكن ان تصور زيادة مناسيب الماء والاتساع من ناحية الغرب ، كان مؤديا الى احتمال الاتصال وسهولة الانتقال فيما بين البحيرات على سطح القبة وبخبرات الأخدود الغربى . كما ان الاتساع من ناحية الشمال ، كان مؤديا الى احتمال الاتصال وسهولة انتقال الاسماك بين بحيرة فكتوريا وكيوجا .

(١) كان وردنجتون يعمل مستشارا علميا لحكومات شرق افريقية . وكان هدفه الاصيل يتضمن دراسة الوسائل العلمية لاستقلال الثروة السمكية فى البحيرات . وقد نشر بعض نتائج ابحاثه التى أدت الى التوصل الواضح فى ادراك واستخدام الأدلة البيولوجية فى مجال متابعة قصة النيل والجريان النيل فى الهضبة الاستوائية فى كتاب *The African Silence* .
(٢) انتهت الدراسات الى ان الدور المطير الأول قد يمثل تمثيلا واضحا فى شرق افريقيا . وقد كانت له اكثر من قمة مرتفعة وعرفت القمة الأولى باسم الدور الكاجيرى والقمة الثانية باسم الدور الكماشى نسبة لبحيرة كباسيا ، التى تكونت نتيجة مباشرة لتجميع المطر الغزير فى قاع الأخدود الأفريقى العظيم .

ويدعم هذا الفهم أو ذلك التصور ، علمنا بأن سطح الهضبة الرتيب ، الذي أسهمت عوامل التعرية في تسويته إلى حد كبير ، لا تكاد تظهر عليه مرتفعات فاصلة شديدة الارتفاع ، يمكن أن تبرز أو تفسر احتمال عديم الاتصال إذا ما زاد منسوب سطح بحيرة فكتوريا بحوالي ١٠ أمتار عن منسوب سطحها الحالي . ويعني ذلك من ناحية أخرى أن صورة شكل السطح وعدم ظهور خطوط تقسيم للمياه واضحة مرتفعة ، يؤدي بالضرورة إلى تصور الاتصال وسهولة انتقال الأمطار من مسطح مائي إلى مسطح مائي آخر ، إذا ما ارتفعت مناسيب الماء فيها ارتفاعا كبيرا نتيجة لزيادة المطر .

أما الدور الثاني فيتصور وودنجتون أن ما حدث فيه ، ويمثل في نتيجتين هامتين . وقد تبين النتيجة الأولى في انقراض بعض الأحياء المائية الثانية في تنوع ملحوظ في الأسماك في البحيرات المنتشرة على سطح الهضبة الإسيكية . ويذكر أن تلك النتائج الإيجابية التي أثارت على صورة الحياة في البحيرات قد ترتبت على الاتصال الكامل بين السطحات المائية . وكان ذلك الانفصالي في صورة أديم إلى النظام كيانها في ثلاث مجموعات متفرقة ومتميزة من حيث أنواع الأسماك .

وتتضمن المجموعة الأولى البحيرات التي يتضمنها قطاع كبير من الأرض يقع في الجزء الجنوبي من الأخدود الغربي . والمعروف أن هذا القطاع الذي يمتد خارجا عن حوض النيل ومنفصلا بحوض الكنفو كان يتضمن بحيرة تنجانيقا وبحيرة كيفو . وكانت المجموعة الثانية التي تتضمنها مساحة كبيرة على سطح الهضبة الأسيكائية وقطاع من الأخدود الغربي تشمل بحيرات فكتوريا وكينوجا وادوارد . أما المجموعة الثالثة فكان يتضمنها الأخدود الغربي في قطاع الشمال الذي تقع في قاعة بحيرة البرك .

ويذكر وودنجتون في مجال تحديد هذه المجموعة الأخيرة ، أنه لا يملك الدليل الذي يفيد عن احتمالات الصلة بين السطحات المائية فيها وبين منخفض حوض الغزال . ويعزو وودنجتون انكماش أو تقلص المساحات التي

كانت تتضمنه المسطحات المائية والتباين بين الأسماك بالشكل الذى عبر عنه تقسيمها الى ثلاث مجموعات متفرقة ، الى الجفاف وتناقص المطر تناقصا كبيرا فى الفترة التالية للدور المطير الاول .

ويعنى ذلك أنه يتصور حدوث الانكماش الذى انقصر مساحات البحيرات ، وفصل بينها فى تلك المجموعات الثلاث فى حوالى البلايستوسين الأوسط . وما من شك فى أن الانكماش والتقلص الذى ترتب على انخفاض المناسيب فى الأحواض ، التى تحتلها البحيرات ، قد أدى الى انقراض بعض الأنواع فى بعض البحيرات التى باتت ضحلة نسبيا كبحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا (١) . أما بالنسبة لبحيرة البرت التى كانت تتضمنها المجموعة الثالثة ، فقد تصور أن صفاتها وموقعها فى قلب الأخدود وعمق الماء فيها ، قد كفل لها فرصة الاحتفاظ بأنواع أكثر من الأسماك .

أما الدور الثالث فإن الباحث يتجرى أن يربط بينه وبين تفسيرات أساسية فى الأحوال المناخية ، تبخضت عن انتهاء فترة الجفاف وزيادة المطر زيادة كبيرة . ويعنى ذلك حلول الدور المطير الثانى المعروف فى شرق افريقية ، باسم دور جمبليان Gamblian فى حوالى البلايستوسين الأعلى . وما من شك فى أن زيادة المطر كانت تتضمن زيادة فى مناسيب سطح الماء فى البحيرات ، وانتهاء حالة التقلص والانكماش ، وزيادة حجم الماء بصفة عامة فى حيز كل بحيرة من البحيرات . ويمكن القول أن هذه الزيادة فى المناسيب وفى حجم الماء ، أنهت الظروف التى كانت قد عرضت الأسماك لأن تتناقص من حيث العدد ، كما تعرض بعضها للانقراض .

ويعنى ذلك أن الظروف الجديدة قد أدت الى زيادة بوتكاث الأسماك .

(١) تعرضت بعض البحيرات فى هذا الدور للجفاف الكامل واختفاء كل أثر لها . ونذكر منها بحيرة كماسيا التى يبدو أنها كانت ضحلة ، وأن جفافها كان كاملا ، الأمر الذى أدى الى انقراض كل أنواع الأسماك فيها .

في كل بحيرة من البحيرات من حيث العمق على الأقل . وعلى الرغم من ذلك فإن الملاحظ أن هذه الظروف لم تؤد من ناحية أخرى ، إلى انتقال الأنواع الخاصة ، التي كانت تتمثل وتعيش في بحيرة البرت ، إلى البحيرات التي تتضمنها المجموعة الثانية وهي ادوارد وكيوجا وفكتوريا . وعدم الانتقال واحتفاظ الثبوت ببعض الأنواع التي ليس لها نظير في البحيرات الأخرى . كان ينبغي أن الاتصال المباشر والتشابه بين المستطحات المائية لم يكن ممكناً ، لأن الزيادة في الطول كانت في الغالب ، لا تؤدي إلى الزيادة في الدور المطبق الأول والثاني .

وحتى إذا كان ثمة اتصال قد تم بين هذه البحيرات عن طريق المجاري النهرية ، ونقصد بها نيل فكتوريا ونهر سمليكي ، فما من شك في أن هذه الصورة من صور الاتصال لم تكن تسمح للأنواع المتأينة من أسماك البرت ، فرصة الوصول والصعود في تلك المجاري في اتجاه كيوجا أو فكتوريا ، أو في اتجاه ادوارد . والفهم أن شلالات مرتفعات ، التي يتضمنها حيز مجرى نيل فكتوريا ، قرب القسم الذي تنساب منه المياه الجارية إلى البرت ، كانت تمثل العقبة التي تحول دون انتقال - الأسماك - من البرت إلى كيوجا وفكتوريا . كما أن مدايق الماء في مجرى نهر سمليكي في القطاع الأوسط ، كانت تؤدي إلى نفس النتيجة بالنسبة لانتقال الأسماك من بحيرة البرت إلى بحيرة ادوارد .

ومع هذا الفهم - على كل حال - سبيل إلى أن تقصور احتمال انتظام الجريان النيلي في الهضبة الاستوائية في حوالى عصر البلايستوسين الأعلى ، دون أن يغير ذلك من التباين القديمة بين أنواع الأسماك في البرت من ناحية - وبنيلاً لأنها الأقل عدداً في بحيرات كيوجا وفكتوريا وادوارد من ناحية أخرى . وما من شك في أن المقصود بانتظام الجريان النيلي ، هو الاتصال بين البحيرات التي يتضمنها النظام النهرى النيل ، عن طريق المجاري النهرية المعروفة ، وبما نيل فكتوريا ونهر سمليكي .

ويستلحق ذلك الاتصال وذلك اللهم مع علفنا بأن القنطرة البركاني والمنف في قاع الأخدود الغربى ، فى القطاع الواقع جنوب بحيرة إدوارد مباشرة . كما تم تمييز منه إحوالى البلايستوسين بالأوغطله ، ومن الواضح أنه لى احتمال من فوجها لات الاتصال بإلى صورة من اليمبورى بلة إدوارد وبين البحيرات ، التى كانت تتوسطها المجموعة الأولى التى أخرجت إليها فى أثناء الدور الأولى ، وممثلة بكن من أمر ، فأن هذا النموذج من تفتيح الانهضات ، به جدين بأنه يمبورى لنا ، أثناء الزيادة فى المطر ناو ، القبطان ، والجفاف ، وحدهم ، لا يمكن أن يقسم احتمالات الفصل ، والتوصل بين البهيمت من ويعمل ذلك فى وضوح كذا نفيح فى الاعتبار قيمة الجوالن وألجارات البلطانية ، على أساس أنها قد تتدخل من ناحية أخرى ، من خلق وتاكليد احتمالات الاتصال أو عدم الاتصال بين اليجينات .

هكذا تبين من الدراسة البيولوجية بعض النتائج ، التى قد تستفيد منها فى مجال القاء بعض الأضواء على جوازية كل الموضوعات ومع ذلك فإنها فى الوقت نفسه تكاد تفتقر إلى مزيد من الأدلة التى تقطع الشك باليقين بل لعلها تتخلل عن بعض الجوانب وبعض النقاط الهامة ، ولا تفصح عن معناها أو عن قيمتها ووزنها فى قصة الجريان النبل ، وهى من غير شك لا تكاد تقيم الدليل على تاريخ معين لاجتماع الاتصال بين البحيرات ، اللهم إلا إذا اعتبرنا الانفصال الظاهر الواضح فى مرحلة أو دور الجفاف فى إحوالى البلايستوسين الأوسط ، دليلا على عدم وجود تلك المجارى حتى ذلك الوقت .

ومع ذلك فإن هذا التصور فى حد ذاته فيه كل معنى من معانيه الاحساس بالقلق فى الفكرة ، لأن وجود هذه المجارى بعد ذلك ، ودورها فى الربط بين البحيرات فى تاريخ لاحق ، لم يحقق فرصة انتقال أنواع الأسماك المتباينة والمتنوعة ، من البرت إلى كيوجا وفكتوريا وإلى إدوارد . وهذه النتائج غير المكتملة فى الدلالة والتفسير ، وبيان مراحل التطور تبرز أهمية الاعتماد على وسيلة أخرى ، أو على دراسة من زوايا أخرى فى مجال

التعرف على قسبة الجريان النهري ، وتحديد التاريخ المناسب لاجتعال الصورة العامة ، التي هو عليها في الوقت الحاضر .

واذا انتقلنا الى معالجة الموضوع ولم الأطراف التي يكتفل فيها سياق القصة ، وتطور الجريان النقي في هضبة البحيرات من تلك الزاوية الأخرى وجبا عليها أن نلتم بذراسة البنية والعوامل والأحداث البيئية ، التي أسهمت في تخلق وتشكيل الصور التضاريسية ، بقدر ما أسهمت في التأثير على الحيز ، الذي يتضمن الجريان النهري . ويقتضى ذلك الأمر التعرف على الخريطة الجيولوجية لهضاب شرق إفريقية ، بما في ذلك هضبة البحيرات النيلية . ويكون ذلك على اعتبار أن التوسع في دراسة التاريخ الجيولوجي وسيلة مثل في مجال تجميع النتائج بشأن الأحداث والعوامل التي تضافرت على تحديد ملامح ذلك التاريخ وأثرت على شكل الأرض وما تتضمنه من المجاري النهرية .

وليس ثمة شك في أن النظرة البسيطة للخريطة الجيولوجية قد تؤدي إلى ادراك البساطة . ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من تفاصيل تعبر عن التعقيد ، والذي يتبين أثره وصورته في نظام الجريان المائي في المجاري النيلية . ويمثل هذا الذي تتبينه في الجنادل والشلالات التي يتضمنها حيز مجرى نيل فكتوريا في بدايته وقرب نهايته . كما يتمثل أيضا في مداخل الماء ، التي يتضمنها القطاع الأوسط من مجرى نهر سمليكي .

وهضبة البحيرة التي نحن بصدد الحديث عنها ومتابعة تاريخها الجيولوجي تتألف من قوام من الصخور القديمة التي تمثل شطرا من كتلة النواة المنبثقة من جندوانا لاند . وتتراوح هذه الصخور القديمة بين البلورية كالجرانيت والمتحولة كالنيس والشست . وترجع في جملتها من حيث العمر إلى ما قبل الزمن الجيولوجي الأول . وتنتشر هذه الصخور على مدى واسع في أنحاء الهضبة وإلى الحد الذي يتبين معه الاتصال أو ما يشبه الاتصال

بمثلاثها في حصاب شرق افريقية من ناحية ، وفي غرب الكونغ من ناحية أخرى

ويعني ذلك انه هذه الهضاب كانت تمثل صورة تضاريسية عامة شاملة متصلة . وأن بعض العوامل والأحداث الحقيقية التي تخللت بعض الصور الجيولوجية قد أضفت على الصورة تفاصيل وإضافات . كما أدت الى نتائج معينة بالنسبة لبعض القوامع منها : وما من شك في أن العوامل الباطنية والأحداث المرتبطة بها كانت تقوم بالبور الرئيسي في الخلقة والتشكيل وتحقيق الإضافات ، التي تكسب الصورة تلك الصور تفاصيلها وملامحها الأساسية . ويتمثل فعل هذه العوامل الباطنية في التضخم والانكسار ، الذي أسهم في خلق الأخدود ، وتأكيد مظاهر التمزق ، وعدم الاتصال بين أجزاء كتلة الصخور القديمة في أنحاء شرق افريقية كلها . كما تعتبر الصخور والتكوينات الطفحية البركانية عن نفس الماني من حيث فعل العوامل الباطنية ، وأثرها المباشر أو غير المباشر على البنية والتاريخ الجيولوجي من ناحية ، وعلى الصور التضاريسية من ناحية أخرى .

كما يستلزم الأمر الإشارة الى أن الصخور الرسوبية التي تعرف باسم رواسب الجوتكيان وترجع الى حوالى الزمن الجيولوجي الأول تعتبر من جانب آخر عن فعل عوامل النحت والارساب وتأثيرها على رقابة هذه الهضبة وصخورها القديمة . ويمكن القول أن هذه العوامل قد أنهت من غير شك في تسوية سطح الهضبة بشكل واضح ملحوظ نتبين أثره في صورتين هما : صورة الجريان الهادئ على انحدارات بطيئة يحققها السطح المستوي ، وصورة تقسيم المياه التي لا يكاد يتبينها الباحث بوضوح على السطح ، بين بعض الأحواض النهرية وأطراف البحيرات . هذا بالإضافة الى أن هذه العوامل قد أدت مرة أخرى الى نحت وتعميق الأحواض التي يتضمنها سطح الهضبة ، وتحتل قيعانها بعض البحيرات كبحيرة فكتوريا وبحيرة كيوجا .

ومهما يكن من أمر فإن الصورة العامة لهضبة البحرات ومضارب شرق إفريقيا، بما تشتمل من تفاصيل دقيقة، توحى بأهمية العوامل الباطنية وأثر الحركات الباطنية والمفاجئة في مجال دراسة البنية، ومتابعة التطوير لشكل الضور للضوايرمية والأشكال التي تتعدى الأشكال التقليدية والمفهوم، أن هذه الفواصل، قد تمخضت عن ظاهرة الاختلاف، الذي يتمثل في حقيقة الأمر في، عند من الأخاديد المتعلقة بحل متعلقات نظامية، الجنبات، والشمالية. وتؤثر هذه الظاهرة، التي تنبثق من خيالات الأندلس، وتنتشر في شطالة المهاجر إلى، تلك، شعب خيالية، تميزنا وأختنا على صفات البنية، وشكل الضور، التفاضلية، في هضبة البحرات، ومضارب شرق إفريقيا، يصنف علمياً.

وقد يهنا من هذه الشعب شعبتان تتمثل الأولى في الأخدود الإفريقي العظيم الذي يمتد على الجانب، الذي يحدد هضبة البحرات من ناحية الشرق، والثانية في الأخدود الغربي الذي يحيط بهضبة، ويحدد امتدادها من ناحية الغرب. ويكون ذلك على اعتبار أنهما الأحداث التي أسهمت في خلقهما قد أثرت بالضرورة، على الهضبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. هذا بالإضافة إلى أن القطاع الشمالي من الأخدود الغربي، شمال جبال مغمبرو، يمثل قطاعاً من القطاعات التي يتألف منها النظام الغيل، لأنه يتضمن بحيرة إدوارد وبحيرة البرت ونهر نيلكي، كما يتضمن المجرى الخارج من البرت إلى النهاية الشمالية القصوى للأخدود عند دوفيل على أطراف حوض بحر الجبل الجنوبية.

ونذكر في مجال الحديث عن هذه الأخاديد، أنها قد نشأت بفعل وتأثير العوامل والحركات الباطنية، التي تعرضت لها كتلة النواة المختلفة من جندوانا لاند في حوالى عصر الكرييتاسي، آخر عصور الزمن الجيولوجي الثاني. ومع ذلك فإن فعل هذه العوامل في الكرييتاسي، لم يكن إلا مجرد

المقدمة أو البداية في خلق وتكوين الأخدود في الأحادية ، وفي فهم تلك الحق على اعتبار أن في الأخدود ما يوحى باستمرار فعل هذه العوامل الباطنية وتأثيرها على تحديد صوته ، في أثناء عصور من الزمن الجيولوجي الثالث والزمن الجيولوجي الرابع .

ويعني ذلك أن الأخدود لم يتكون في دفعة واحدة ، بل في أثناء عصور جيولوجي واحد ، وأنه قد استغرق من غير شك أكثر من عصر جيولوجي واحد ، بل وأكثر من زمن جيولوجي . وهذا كذا في الأدلة التي تبين عن استمرار ذلك التأثير إلى الزمن الجيولوجي الرابع ، وفي هذا المجال أن حافة أبردير قرب نيروبي وحافة الهضبة الحبشية الشرقية ، كلاهما قد تأثر من غير شك بالحركة الباطنية التي أدت إلى ارتفاعهما في عصر البلايستوسين الأول .

وليس ثمة شك في أن هذه العوامل الباطنية التي تبين من جملة من الأحداث الهامة ، قد امتدت تأثيرها ونشاطها إلى درجة التأثير على قطاعات من الحين الذي يتضمن الجريان المائي على سطح الهضبة الاستوائية . ويمكن للباحث على ضوء متابعة هذه الحركات ومدى انتشارها ، أن يعرف على التاريخ الجيولوجي الطويل ، لجريان الأنهار والمسطحات المائية للبحيرات والاتصال فيما بينها .

ويهتم في هذا المجال بالذات متابعة تلك الأحداث منذ حوالي أواخر عصر البلايستوسين من الزمن الجيولوجي الثالث ، لكي تبين تأثيرها على قصة الجريان النقي في هضبة البحيرات ، ويقضى الأمر - على كل حال - متابعة الدراسة بالنسبة لكل مجرى من المجارى النهرية ، التي يتألف منها الجريان النقي ، وتمثل في جملتها الوصلات التي تربط بين البحيرات ، التي تتضمنها النظام النقي في الهضبة . وهذه المجارى هي كالجرا زائد بحيرة

فكتوريا ، ونهر سمليكى الذى يصل بين بحيرة ادوارد والبرت ، ونيل
فكتوريا فيما بين فكتوريا والبرت ، ثم النيل الذى يصب فى بحيرة
ويمكن للباحث أن يدرك على ضوء دراسات ويلاند Wayland
فى حوض نهر كاجيرا رافد بحيرة فكتوريا الأعظم ، أن جزء من مجرى هذا
النهر على الأقل كان موجودا فى حوالى عصر البلايستوسين الأسفل ، وفهم
ذلك على اعتبار أنه أكثر على رؤسب هذا العصر ، وقد تضمنت آلات من
حضارة العصر الحجري القديم الأسفل ، وتضمنت الحفريات الكافية ، وقد
تأخذ من هذه الحفريات أيضا على زيادة المنظر فى ذلك الوقت ، وأنه سجل
لغة عالية هي التي تحرف بالنسبة دور كاجيرا

هذا والتثبت من وجود جريان المياه فى جزء أو قطاع من نهر
كاجيرا فى عصر البلايستوسين الأسفل ، يعنى من غير شك وجود بحيرة
فكتوريا وحوضها المنحوت منذ أواخر البلايستوسين على الأقل (١) . كما أن
الملاحظة التي تحاول أن تحلل المعنى الأنثى الواضح فى مجرى النهر ،
أو أن تفسير التباين الضديد الذى يتمثل فى التناقض بين أجزاء قريضة وأجزاء
حديثة من المجرى ، تبين منها أن هناك احتسالة كبيرة فى حدوث الأسر
النهرى ، ويعنى ذلك أنه ربما كان الأسر النهرى ، هو الذى تمخض عن
الترايط بين أجزاء انتهت إلى صورة نهر كاجيرا

كما يمكن أن نتصور بعض الاضطرابات الناجمة عن فعل الحركات
الباطنية مسئولة عن هذا الاتصال ، أو تقدم الأسر النهرى تقدما حقق
الترايط وخلق الصورة التي تتضمن الجريان النهرى فى ذلك الرافد ، ونحن
على كل حال نملك الدليل على تعرض ساحل فكتوريا الغربى جنوب مصب

(١) يفترض الدكتور عوض وجود الجوف الذى تحتله بحيرة فكتوريا
فى عصر الميوسين . (راجع نهر النيل صفحة ٤٤ وصفحة ١٨١) .

كاجيرا ، لتأثير مباشر للحركات الباطنية ، يتمثل في خط واضح للتصدع المحلى والانكسار . وقد تصور هذه الحركات التي تمسخت عن ذلك الخط الواضح من خطوط الانكسار ، وقد أثرت في صورة من الصور على خلق نهـر كاجيرا ، وتشتيط ظاهرة الأثر النهري . ونحن قد تصور أيضا تدهور المناسيب في بحيرة فكتوريا في فترة الجفاف في البلايستوسين الأوسط ، شـبـها آخر في مرحلة الجريان التدفق في المجري الأدنى . وكان بالعالى تماماً في مجال تشتيط البحث الأسرى النهري (٢) . وهذا التصور الأخير متبيل لأن يؤكد تأثير القديبات المناخية في عصر البلايستوسين ، على جريان نهر كاجيرا واختلال تكامل صورته ، فيما بين أواخر البلايستوسين الأوسط وفجر البلايستوسين الأعلى .

ويمكن أن نتبين في مجرى نهر سنليكي أيضا ما يعبر عن حدوث ظاهرة الأثر النهري ، التي أدت إلى الترابط والاتصال بين بحيرة ادوارد وبحيرة البرت ، واكتمال صورة النظام العام الذي يتضمن الجريان النيل في قاع الأخدود الغربي . والمفهوم أن هذا الأثر النهري تضمن عنه دراسة المجري الأوسط الذي يتضمن المدافع ، وتزداد فيه درجة الانحدار زيادة ملحوظة ، في الوقت الذي نتبين ملامح النهر القديم من المجري الواسع والانحدار الهادئ المنتظم الرتيب في النظامين اللذين يتمثل فيهما مجرى نهر سنليكي الأعلى والأدنى .

ويمكن القول أن الصورة العتيقة كانت مختلفة اختلافا واضحا عن الصورة التالية لتقدم الأسر النهري ، والاتصال بين النهرين الصغيرين . وما من شك في أن هذه الصورة العتيقة كانت تضمن نهرا صغيرا يمثل رافدا لبحيرة ادوارد وينساب في اتجاه عكسي للاتجاه ، الذي يجري فيه

المجرى الأعلى النهر سليلكى فى الصورة الحالية : كما كانت الصورة تتضمن رافداً لبحيرة البرت ، ينساب فى نفس الحيز الذى يتضمن المجرى الأدنى لنهر سليلكى .

ويجنى ذلك أن قطاع الأرض الذى يتضمن فيه المجرى الأوسط ، كان يمثل أرضاً مرتفعة نسبياً ، بها خط تقسيم المياه بين هذين النهرين ، الذى يجرى فى اتجاهين متناقضين : وهى بين الجهتين الرافدة لى المجرى النهري ، الذى كانت مياهه تنساب فى اتجاه بحيرة البرت ، كان أكثر سرعة وأكثر نشاطاً فى النحت والتقدم به فى الجبال الجنوبية صوب المتبع ، لأن بحيرة البرت تقع على منسوب يقل كثيراً عن منسوب بحيرة إدوارد .

وعنى ذلك مرة أخرى أن الاحتمال للتكبير حتى أن يكون التناضح التراجعى ، هو الذى حقق الأسر النهري والترابط بين الجريان فى هذين الرافدين ، يضم إدوارد ، وحوضها وإدواردية إلى بحوض بحيرة البرت (١) . وقد يتضمن الاحتمال من ناحية أخرى افتراض أثر مرتب على حدوث بعض اضطرابات الأرض فى قاع الأنهدود ، كما أنه من شأنه تنهيط النحت التراجعى ، وحدث الأسر النهري . كما نتصور تدهور المناسيب فى بحيرة البرت ، وتانى الجريان وبهرة تدفق المياه ، نتيجة للتغير الناشئ عند مستوى القاعدة ، عاملاً من شأنه أن يفسر أيضاً نشاط النحت التراجعى وتقدم الأسر النهري . وإذا كانت الدراسة البيولوجية قد أوضحت جهوة التصبيل بين بحيرة إدوارد وبحيرة البرت فى أثناء الدور المطير الثانى - جميلان - ، فيمكن للباحت أن يتصور انخفاض المناسيب فى فترة الجفاف فى حوالى البلايستوسين الأوسط كان حقيقة ، وأن افتراض سرعة الجريان ونشاط النحت التراجعى الذى أدى إلى الأسر النهري افتراض معقول .

ومسواه كان الأسر النهرى قد أثر فيه تغير المناسيب فى بحيرة البزرت
وزيادة معدلات النحت المتراجعى . أى كان قيد تأثير البديل وتثبيت بعض
الاضطرابات الباطنية التهرىمى حدودها متناسقا من حيث التاريخ الذى
حدثت فيه مع الاضطرابات المناظرة فى بعض مساحات من الهضبة . فان
سريان نهر سيملىكى والصورة المكتملة الحديثة للنظام النيل فى هذا القطاع
قد تأثرت فيما بين أواخر البلايستوسين الأوسط وأوائل البلايستوسين
الأعلى .

نتقل : بعد ذلك إلى متابعى العلاقات التى تبنى على مجرى النيل فكتوريا الذى
يمثل مجرى من أهم المجارى الفهرية ، التى أهدمت حتى الاتصال بالبحيرة
ببحيرات فكتوريا ، وكيوجا ، والبزرت . وأدت إلى كتمان صهوف الجريان النيل
فى هضبة البحيرات . ولعل أهم ما يلفت النظر فى مجال الدراسات هنا
المجرى النهرى ، وهو صورة الجليز الذى يتضمن الجريان الحارى عند الفم
والجناح ، من بحيرة فكتوريا المرفوعة بفتحة زيبون ، وصيغة الجليز الذى
يتضمنه الجريان الثانى فى القطاع . الذى سجد فيها بين جبال كروما
والمساقط ، فترتدون قبيل الفصول ، أو الوصول إلى مستوى القاعية فى
بخيرة البزرت . كما يلفت النظر أيضا شكل الجليز الذى يتضمنه الجريان
الساكن فيما بين فكتوريا والبزرت ، والوئان التى يصنعها ويتغير عند اتجاه
العمل تغييرا أساسيا ، وخاصة فى القطاع القائم فيما بين بحيرة كيوجا وبحيرة
البزرت .

يعنى ذلك أن نيل فكتوريا تتحلل فيه مشكلتان هامتان جديرتان
بالدراسة . ويمكن القول أن هذه الدراسة من شأنها أن تتكشف عن تفسير
كل مشكلة منهما ، وأن يؤدى كل تفسير منهما إلى الفاء الأضواء على تطور
المجرى ، والظروف التى تصافرت على خلقه . فى الصورة التى تتميزها فى
الوقت الحاضر من ناحية ، وعلى تحديد التاريخ الجيولوجى المناسب للاكتمال

هذه الصورة وتحقيق الاتصال بين بحيرتي فكتوريا وألبورت من ناحية أخرى .

ونذكر في مجال الحديث عن المشكلة الأولى التي تتطلب تفسيراً لتصور العوامل أو الظروف ، التي أدت إلى خلق وتكوين شلالات ريبون وشلالات مرتشزون ، أن وجودهما عند بداية المجرى النهري وقرب نهايته ، يعبر عن أن القطاع من المجرى الذي يتضمنه كل منهما حديث . بل لعلنا نتصور جريان نيل فكتوريا في الصورة التي هو عليها الآن كان تالياً لحدوث كل منهما ، وأحدث منهما من حيث التاريخ الجيولوجي . ويعنى ذلك أن الجريان لنيل فكتوريا لا بد أن يكون تالياً للعامل أو العوامل التي تمخضت بالنسبة للقطاع الأعلى من فتحة ريبون ، التي تدفق منها الماء من فكتوريا صوب الشمال ، والتي تمخضت بالنسبة للقطاع الأدنى عن شق الطريق وخلق الاتصال الكامل مع بحيرة ألبورت .

وليس من الضروري أن نتصور حدوث كل منهما في وقت واحد ، أو نتيجة لفضل عامل معين مشترك ، لأن هناك فروقات كبيرة يمكن أن يتلمسها الباحث بالنسبة للظروف المحيطة بكل منهما . والمفهوم أن شلالات ريبون التي يتضمنها حيز المجرى بمجرد خروجه فكتوريا تقع على سطح الهضبة ذاتها الذي قلنا أنه يبدو رتيباً مستويًا . ويعنى ذلك أن فتحة وشلالات ريبون قد حدثت في السطح الذي ربما لم يكن يتضمن فاصلاً تضاريسياً كبيراً أو خطيراً في مجال الفصل بين السطح المائي لبحيرة فكتوريا والسطح المائي لبحيرة كيوجا . ولعلنا أدركنا من قبل أن ارتفاع المناسيب في هاتين البحيرتين في بعض أدوار المطر العالي ، كان يحقق الاتصال والترايط بينهما دون حاجة إلى جريان أو اتصال عن طريق مجرى نهري محدود . أما شلالات مرتشزون التي يتضمنها حيز المجرى على هامش من أرض الهضبة ، الذي يمثل حافة للأخدود الغربى ، فانها تكونت ووجدت في ظروف مختلفة تماماً . وأنه لكي يتم الجريان وينشأ الحيز الذي يتضمن الشلالات ، لا بد أن نتصور الصدع أو الانكسار مؤدياً إلى ذلك .

ويمكن القول على كل حال ، أن حدوث الفتحة التي انسابت منها المياه فوق شلالات ريون من بحيرة فكتوريا ، كان نتيجة عاملين ضمن عاملين مختلفين . ويفهم ذلك على اعتبار أن حركة باطنية قد أدت إلى تصدع أو تشقق أو إن التعرية الخلفية أو ما يعبر عنها بالنحت التراجعي ، في مجرى نهر قديم من نيل فكتوريا ، هو الذي أحدث الثغرة وحقق الفرصة لتدفق المياه (١) . وما من شك في أننا لا نستطيع الجزم برأي قاطع في ترجيح عامل من هذين العاملين ، ومع ذلك فنحن ندرك أن احتمال حدوث التصدع كبير ، لأن هضاب شرق أفريقية كانت معرضة لهذا النشاط منذ حوالى الزمن الجيولوجي الثاني .

كما ينبغي أن ندرك أن احتمال التكامل بين فعل العامل الأول من فعل العامل الآخر في مجال خلق هذه الفتحة غير مستبعد . أما من حيث تحديد التاريخ المميز لحدوث هذه الفتحة التي تدفقت منها المياه ، فليس في مقدورنا القطع فيه برأى أيضا . ومع ذلك فيغلب على الظن أنه قد تمخضت عنها الأحداث في الفترة المخضورة بين نهاية عصر البلايوسين ، الذي كانت بحيرة فكتوريا في أثنائه مغلقة ، وبين أوائل البلايستوسين الأعلى الذي تم فيه الاتصال بين فكتوريا والبرت ، عن طريق مجرى نيل فكتوريا المكتمل بالصورة .

أما قطاع المجرى من نيل فكتوريا الذي يتضمن الجزء الوعر الحديث من حيث العمر الجيولوجي ، فإنه من غير شك أكثر أهمية من حيث الدلالة ، ومن حيث النتائج ، التي تقض عن جانب خطير من جوانب القصة ، التي تحكى تطور الجريان النيل في الهضبة الاستوائية . ويفهم ذلك على ضوء من العلم بأنها من غير شك قد ترتبت على فعل الحركات الباطنية ، التي أدت

إلى مرحلة ثمن مراحل الاضطرابات في الهضبة الاستوائية ، وفيه حساب
شرقي أفريقية .

ويعنى ذلك أنها تبعد عن حدوث التصدع أو الانكسار الذي نجلى
واضحاً عند الحافة التي تفرز بها الهضبة على الحدود . وإذا أخذنا في
الاعتبار جملة الدراسات التي قام بها بعض الباحثين عن حركات القشرة
والاضطراب التي تتركب عليها في حوض شرق أفريقية ، كان من الجائز
أن تصور هذا التصدع ، جزءاً من حركات الاضطراب والتصدعات الكبرى
التي حدثت في حوالى البلايستوسين الأوسط وأوائل البلايستوسين الأعلى .
ويتناسق هذا التحديد من ناحية أخرى ، مع رأى ويلاند الذي اقترح حدوث

هذا التصدع في حوالى فجر البلايستوسين الأعلى . وهذا التقدير على كل
حال مهم لأنه يضيح في اعتبارنا حقيقة هامة بشأن حدوث الاتصال ، وتدفق
الجريان عن طريق نيل فكتوريا من بحيرة فكتوريا إلى بحيرة البرت .

أما بالنسبة لشكل المجرى وتغير الاتجاهات الزاوية للجريان ، فبما
بين بحيرة كيوجا وبحيرة البرت ، فإنه ربما كانت أيضاً نتيجة لانتكسار
بعض التشققات والتصدعات المحلية . على محاور غير متناسقة ، ويعنى أنها
قد ألغى الجريان أن يتأثر . وأن يغير اتجاهه على محاور التشققات . ومنهما
يكن من أمر فان جريان نيل فكتوريا وحدث الاتصال عن طريقه بين
فكتوريا وبين البرت ، قد حدث في وقت لاحق للعصر ، الذي تكونت فيه
شلالات مريشون . ويعنى ذلك أنه قد حقق الاتصال في حوالى فجر
البلايستوسين الأعلى ، وأدى إلى اكتمال صورة أخرى من الصبور ، التي
بتألف منها الجريان النيل في هضبة البحيرات .

ولكى تكتمل قصة الجريان النيل في الهضبة الاستوائية ، يستلزم
الأمر معالجة الجريان النيل الذي يتمثل في مجرىين يشتركان في انصراف
الاراد النيل منها . وهذان المجرىان هما ، نيل البرت الذي يمثل البداية

التي يتدفق من رطل يقفها للأرض أثناء المطر، يعني بحفرة البورت، صوب الشلال،
وغيره أسطول الرافيد النهري الذي يتدفق في الأودية الجبلية لغنى، جنوفاً، كبتير
يتضمن مساحات في شمال الهضبة الاستوائية، التي لا تدخل ضمن حوض
من الأحواض التي يتألف منها النظام النيلي الإستوائي.

ولذلك، بين المصروفين، أن تيارين: الهوائية الجبلية، المؤدى إلى الشلال،
بين كل منهما، على اعتبار أنهما على شلال، المصروف الجبلية، الذي تنصرف
عن طريقهما، من الهضبة الاستوائية، إلى على اعتبار أنهما على شلال،
في جميع الأبرام، الذي يتدفق الجريان النيلي، في الجبل، الذي يمكن
القول أن هذه المقارنة تكون مفيدة في مجال تحديد التباين، أو التباين
المناسبة لجريان المياه في كل منهما، وفي مجال تصور أهمية كل
منهما في قصة الجريان النيلي، وانصراف الأبرام من الهضبة الاستوائية إلى
منخفض حوض الغزال مرة أخرى.

ولعل أهم ما يلفت الانتباه هو، مجرى نيل البرية، الذي يتضمن
الجريان الدائم المنصرف من بحرة البورت. ويكون هذا الاهتمام منشقا من
علمنا بأن هذا المجري يحظى بمعظم الجريان المتدفق من الهضبة الاستوائية،
على حين أن حظ أسوأ ضئيل. وهزيل بالقياس إلى حجم الأبرام الكلي المنصرف
إلى بحر الجبل. وصورة الميز الذي يتضمن الجريان في نيل البورت، تمثل
في شطرين متباينين من حيث الصورة والشكل العام والاتساع، ومن
حيث الطول وكل السمات الأساسية التي تكسب النهر صفاته. والمفهوم
أن الشطر الأول وهو الأكثر طولاً، يبدو في صورة الذراع المنتشرة على
محور عام، يناظر المحور العام الذي تنتشر عليه البحيرة ذاتها.

ويكون المجري في هذه الذراع واسعاً عريضاً، كما يكون انحدار
الماء الجارى فيه هادئاً متهادية على قاع الأخدود. أما الشطر الآخر من نيل
البورت فهو الذي يتضمن المجري الضيق، والذي تمثل فيسته الجبال.

والشلالات ، وتعتبر عن حقيقة الجزيان في هذا القطع ، وما نحن شك في أن هذا الشطر أو القطع الأخير من النيل البترت هو الذي بلغت النظر لويقتى الدراسة .

وفهم ذلك على اعتبار أن التاريخ الذي يمكن أن نصل إلى تقديره لم يوت تلك الشلالات والجلود ، هو الذي يمكن أن يعقبه لمن ناحية أخرى ، عن تاريخ تدفق المجرى من بحيرة البرت والهضبة الاستوائية ، وعن ظهور الصورة العامة التي يمثل فيها الجزيان النيل الحالي ، وتكشف الدراسة في هذا القطع الذي يتدفق فيه كل صفات المجرى الحديث من حيث التشكل ، عن حقيقة هامة ، وهي أن حيز المجرى قد تمخضت عنه الحركات الباطنية التي أدت إلى التصدع والانكسار (١) ، ويرى ويلاند أن التاريخ المناسب الذي يمكن أن تقدره لهذه الحركات الباطنية ، وحدوث التصدع حديث ، لا يرجع إلى أبعد من البلايستوسين الأوسط على أقدم تقدير ، أو فجر البلايستوسين الأعلى على أحدث تقدير .

ويعنى ذلك أن هذه الحركات الباطنية يمكن أن تعتبر امتداداً للحركات الباطنية ، التي تمثلت نتيجتها في خلق المجرى النيل لنيل فكتوريا ، فيما بين جنادل كروما وشلالات مرتشزون ، بل لعلنا نستطيع أن نربط ربطاً وثيقاً بين النشاط وحالة الاضطراب في هضاب شرق افريقية والهضبة الحبشية ، وتلك الاضطرابات التي أثرت على قطاعات ومساحات من الهضبة الاستوائية . وقد أسهمت من غير شك في اكتمال الصورة العامة للجريان النيل .

وهكذا يتبين للباحث أن القطع أو الشطر الأخير من نيل البرت ، لم

(١) يمكن للباحث أن يتبين هذا التصدع الذي أدى إلى خلق الحائق في ما بين نيمولى وزجاف أو غندكرو .

بنشأ نشأة المجرى النهري العادي ، وأن شأنه في ذلك شأن القيطاع الأخير من نيل فكتوريا : ويعنى ذلك أنه لولا التصنيع الذى شق الجبل الذى يضمن الجريان البائى ، لما كان من الممكن أن تكتسب صورة الجريان النهري النيل فى مجرى من هذين المجريين الهامين (١) .

أما نهر أسوا الذى قلنا أنه يفتل زائداً من الزوائد الهامة ، التى تنصل أو تقترب بالنيل شمال ييمولى مباشرة ، وأنه يصرف حوضاً كبيراً من مجموعة الأحواض التى تتجمع على سطح الهضبة الأستوائية . ويقع شمال حوض كيوجا ونيل فكتوريا ، ونرى فيه نموذجاً من الجريان النهري ، التى تفرق بصفات خاصة ليس لها نظير بين سائر المجارى النهرية النيلية ، فى هذه الهضبة .

ويتميز نهر أسوا من حيث المظهر العام بصفات النهر العادى الذى نشأ نشأة طبيعية ، والذى تنطبق عليه سمات وقواعد الجريان فى الأنهار العادية . والعمل أهم ما يلفت نظر الباحث أن الاتجاه العام للمجرى الأدنى لنهر أسوا ، ينافر الاتجاه العام للمجرى الرئيسى ، الذى يتضمن الجريان النيل فيما بين ييمولى وغندكرو . ويعنى ذلك أنهما يتابعان الجريان على محور عام ، بحيث يظهر المجرى النهري الذى يتضمنه الحائق الناشئ ، بعد التصديق فى حوالى البلايستوسين الأوسط ، وكأنه استمراراً للجريان النهري فى مجرى نهر أسوا .

(١) يتصور البعض صورة الجريان قبل حدوث التضدع وتدفق الماء من البرت صوب الشمال على اعتبار أن الشطر الواسع من مجرى نيل البرت كان يمثل زائداً يجرى فى اتجاه عكسى لكى يصب فى بحيرة البرت . ويمكن القول أن أصحاب هذا رأى يعتمدون فى رسم هذه الصورة العتيقة على ضوء ملاحظة الجريان فى زافدين هما نهر أنشوا ونهر أومى اللذان يجران فى اتجاه عام عكس الاتجاه الذى يجرى فيه الماء فى نيل البرت . ويستنتجان من ذلك دليلاً على انحدار الأرض نحو بحيرة البرت .

لذلك يتصور الباحث الجريان في مجرى نهر أشوا متمسكاً عن ذلك الاتجاه العام. لهذا القطع فيما بين نيمولي وغندكرو. ولكن مثل أحسن التصور يتطلب من الباحث أن يتصور أن الجريان في نهر أشوا كان سابقاً من حيث التاريخ الجيولوجي للجزيئات والتدفق من بحيرة البرت. وأن يكون أسوا في الصور العتيقة السابقة لا يتظام الجريان الذي هو المحيطة الوحيد ، الذي يصرف شطراً من المساحات التي تتضمنها الهضبة الإيبوائية في اتجاه الشمال إلى منخفض جرمي الغزال .

ونحن نرى كل حال لا تكاد نملك الدليل على ذلك الاقتراض. ومع ذلك نلاحظ هنا لا شك في أن نهر أشوا أقدم من حيث التاريخ الجريان من نيل البرت ، الذي كان تدفق الجريان فيه صوب الشمال شيئاً للتصديق الذي يكون أو يترك الخلق فيما بين نيمولي وغندكرو . هذا بالإضافة إلى علمنا بأن الجيز الذي يتضمن جريان أسوا في مجرى الإيبائي لم يتأثر ، أو لم يخضع لتأثير معين مرتبط أو مترتب على الحركات الباطنية والاضطرابات التي تمخضت عن التصدع الذي أطلق الجريان النيلي من بحيرة البرت إلى نيل البرت صوب الشمال .

ونتيجة لذلك فمن أمر فإن تطور الجريان النيلي في الهضبة الإيبوائية نحو الشمال تلك الصورة كان نتيجة مباشرة لجريان النيل في المجاري القديمة التي أدت إلى الاتصال والترابط بين مجموعة الأحوال المختلفة على سطحها . وما من شك في أن هذا الجريان قد تمخضت عنه الحركات الباطنية

والتي كانت نتيجة مباشرة لتأثير الجريان النيلي في الهضبة الإيبوائية التي كانت أول من أثر في الموضوع . ومع ذلك فإن ليكن L. B. S. Leakey ، كان أول من نزل إلى الجيز في دراسة عميقة عن الجيولوجيا للطقة الواقعة بين الجيز النيلي والجيز الإيبائي . في ذلك الأثناء الجيزية . ويوجد كتابه من بين أهم المصادر لهذا المجال .

Leakey, L. B. S. The Stone Age Culture of Kenya Colony.
Cambridge, 1930.

والإضطرابات التي حقيقت التصييد والازدياد في أكثر من موضع ،
وجدت الحيز والجوار والاتجاهات ، ويستلزم الأمر على ضوء ذلك الفهم ،
التعرف على تلك الحركات الباطنية والتاريخ لها ، على اعتبار أنها وسيلة
يمكن الاعتماد عليها في تحديد التاريخ المنسوب لكل مرحلة من مراحل
التطور ، التي انتهت بالصورة الحالية للتيار النيلي من هضبة البحيرات
النيلية .

وإذا كنا قد اشتدنا على توضيح المسألة إلى ما نأمل كان الباطنية التي
أثرت على أجزاء ومساحات من هذه الهضبة ، تعبر عن الحفظ والانتعاش
للحركات الباطنية في هضاب شرق إفريقية ، فإن الدراسة التي تستهدف
التاريخ لها تتطلب عدم التقيد بحدود جوف النيل في الهضبة الاستوائية ،
وتوسيع قاعدة البحث توسيعاً أفقياً .

ولعل من المفيد على هذه الحال أن نوضح في اختتام هذا طبع خرق
إفريقية ومنطقة الأخدود الإفريقي العظيم ، لأنها تقيم المساحات والمواقع ،
التي يمكن أن نعين فيها الأحداث والتغيرات التي ترتبت على فعل ونشاط
الحركات الباطنية . كما أنها تمنحنا الفرصة لأن نجدد ملامح الازدياد
المناخية ، التي كان لها من غير شك تأثير على مناسيب سطح البحيرات وحجم
التيار والتدفق المائي .

وقد حظيت منطقة الأخدود الإفريقي العظيم في هضاب شرق إفريقيا
بدراسات أضيئة ، ولاهتمام متواصل ، من جانب بعض الباحثين ، وما من
شك في أن هذه البحوث قد أغتشت إلى فتحة عامة واضحة في فهم الظواهر
أبحاث أريك نلسن Erik Nilsson السويدي في الأربعينات من هذا
القرن ، قد سجلت قصة هائلة في مجال التاريخ للحركات الباطنية ، والربط
بينها وبين الازدياد المناخي في عصر البلاستوسين .
والفهم أن نلسن قد وضع قطعاً جامدة من الأخدود الإفريقي العظيم .

وقد عتبتين له من دراسة القطاع الذى يقع الى الشرق من بحيرة فكشوريا والهضبة الاستوائية التلية ، ان قاع الأخدود يتضمن مجموعة من البحيرات ، من بحيرة نظرون وفاشنا والميتينا وتاكورو ، وأنها فى جملتها مختلفة عن بحيرات قديمة ، كانت تحتل مساحات أكبر ، وتبين له أيضا ان أهم هذه البحيرات القديمة هى البحيرة التى عرفت باسم بحيرة كاماسيا Kamasia فقام بدراسة شاملة للحوض الكبير الذى تصوره مختاملا للمساحات ، التى كانت تغطيها هذه البحيرة ويندو محضورا بين مرتفعات أبرداير ومرتفعات ماو .

وتنخفضت هذه الدراسة عن العثور على ست مجموعات من الشواطىء القديمة ، التى يصل ارتفاعها الى حوالى ٢٠٥٠ مترا فوق منسوب سطح البحر ، او بما يزيد بحوالى ٣٠٠ متر عن منسوب سطح البحيرات الصغيرة المتخلقة على قاع حوض بحيرة كاماسيا . وكان ذلك فى نظره سببا فى دعم فكرة تآثر شرق افريقية بأدوار المطر ، والذبذبات المناخية فى العصر المطير .

وقد أدرك نلسن ان بحيرة كاماسيا القديمة قد تأثر سطح الماء فيها بذبذبات المطر ، وما طرأ عليه من تغير من عصر الى عصر . كما أدرك على ضوء الدراسات التى تناولت الرواسب التى خلفت عنها تأثيرها باضطرابات القشرة الأرضية وقمل الحركات الباطنية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة . وذلك انه عثر ضمن زواصبها على الرماد البركاني الذى يعبر عن معنى من معانى ذلك الاضطراب ، قبيل حلول الفترة التى تناقص فيها المطر وحبل الجفاف ، وأدى الى تقلص مساحتها ثم اندثارها فى حوالى البلايستوسين الأوسط .

وتمكن نلسن على ضوء من هذه الدراسات ان يصل الى جملة نتائج هامة تصور الأحداث والظروف ليس فى قاع الأخدود فحسب ، بل لملها تلقى الأضواء على الأحداث فى الهضبة الاستوائية وحوض النيل بصفة عامة .

وقد أبلغ تلسن تكوينات بحيرة كمانيا القديمة وأوجه كثير من تكوينات أولدواى Oldoway ، التى يبلغ سمكها حوالى عشرة أمتار إلى العصر المطير الأول ، الذى تمثيله فى أواخر عصر البلايوسين وعصر البلايستوسين الأسفل . كما تبين له من دراسة هذه التكوينات ، أن نسبة رماد بركانى يتخللها ، ويمر وجود هذا الرماد البركانى عند احتمالات حدوث الحركات الباطنية ، والاضطرابات العنيفة فى أثناء تراكم هذه التكوينات وأساسها . ويمكن القول أن هذه الاضطرابات كانت مقدمة للحركات والاضطرابات الأشد عنفا والأعم أثرا فى الفترة التالية للدور المطير الأول بقمييه الأولى (سكاجلي) ، والثانية (كمانيا) .

ويعنى ذلك أن فترة الجفاف كانت من الفترات التى تعرضت فيها حضاب شرق افريقية ، والأرض على جوانب الأخدود الإفريقى العظيم ، للحركات الباطنية . وما من شك فى أن هذه الحركات الباطنية البطيئة والمفاجئة ، قد تمخضت عن نتائج هامة ، تتمثل فى رفع قطاعات من جبال الأخدود والأرض على جانبيه ، فى حوالى عصر البلايستوسين الأوسط . ويبدو أن هذه الحركات الباطنية ونتائجها الهائلة فى ذلك العصر ، كانت وثيقة الصلة بالحركات الباطنية والاضطرابات التى تمخضت عن التضعدات فى جملة من المواقع . تسرت انسياب وتدفق الجريان من بحيرة لكتوريا إلى البرز ، وانسياب أو تدفق المياه من البرز إلى الشمال فى اتجاه منخفض حوض الغزال .

وإذا كان تلسن قد تبين له فى شرق افريقية ما عبرنا به عن الارتباط بينه وبين الأحداث فى الهضبة الاستوائية ، وبداية الجريان النيل ، فإنه قد تبين أيضا ما يعبر عن عودة المطر الغزير فى العصر المطير الثانى الذى عرف باسم دور جمبلان . فى حوالى عصر البلايستوسين الأعلى . وربما كان ذلك مدعاة لأن نتصور زيادة المطر فى هذا الدور سببا ، فى زيادة التدفق

والجريان في المجاري النيلية ، التي اكتملت بهيئتها صودة الجريان النيل في الهضبة الاستوائية .

ومعها يكن من أمر قاعة يمكن للباحث على ضوء من فهم متكامل لكل الأمور ، سواء مما يتعلق منها بدراسة الأحياء المائية ودلالاتها ، أو ما يتعلق منها بدراسة الجارية النهرية والبحيرات على سطح الهضبة الاستوائية ، في تتوّد حوض النيل أو تخارجه من وجهة النظر الجيولوجية ، أن يصور القصة التي تعرض تطور الجريان النيل عرضاً موجزاً في أثناء عدد من المراحل .

والمفهوم أن البداية المبكرة لهذه المراحل للتعاقب التي تتضمن التطورات التي انتهت إلى الصورة التي يمثل فيها الجريان النيل في الهضبة الاستوائية ، قد تمثلت في حوالى النصف الأخير من الزمن الجيولوجي الثالث على أقدم تقدير . ويكون ذلك على اعتبار أننا لا نكاد نملك الوسيلة على أن نعرّف على أى تفاصيل محدودة تتضمنها الصورة فيما قبل عصر البلايوسين .

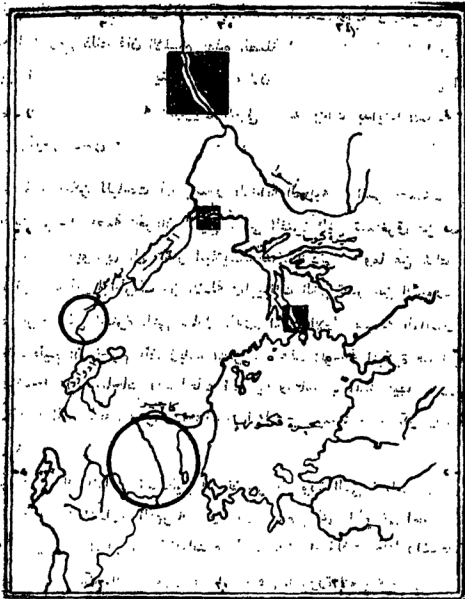
ومع ذلك فمن الجائز أن تكون الأحواض والمنخفضات ، التي تتضمن بعض البحيرات على سطح الهضبة وفي قاع الأحيود ، قد اكتملت نحتها أو مربوط قيعانها في حوالى عصر الميوسين . وهذا الافتراض الذى هو من قبيل التصور ليس عليه دليل مادى مقبول ، اللهم إلا علمنا بأن هذه الأحواض قد نشأت فيها مجموعة من البحيرات ، وتجمعت فيها المياه في عصر البلايوسين ، آخر عصور الزمن الجيولوجي الثالث .

وتقتصر معرفتنا أو فكرتنا عن الصورة العتيقة ، التي تتضمن مجموعة البحيرات المنتشرة على سطح هذه الهضبة ، وفي قاع الأحيود الغربى والشرقى ، على معلومات هزيلة ، لأننا لا نعرف عنها أكثر من أن ثمة تشابه كان يتجلى فى أنواع الأسماك التي تعيش فيها ، وفي غيرها من مساحات مائية أخرى ، متناثرة فى قلب القارة الأفريقية . وقد يعنى ذلك التشابه

احتمال حيلة في الصورة هي الصورة بين تلك الصور والأجزاء التي تتضمنها . ومع ذلك فإن الأمام بهذه الصلة أو عدم التعرف عليها أو على تفاصيل الصورة العامة لا يمكن . لأن النظام النيل والمراحل التي اكتملت بها الصورة العامة للتكوين النيل ، قد بدأت بدايتها الفعلية في عصر جيولوجي لاحق .

وهكذا يمكن للباحث أن يصور البداية الفعلية ، التي تضمنت أول مرحلة من مراحل قصة الجريان النيل ، هي الفترة التي تستغرق من موالى أواخر عصر البلايوسين إلى عصر البلايستوسين الأدنى وما من شك في أنه قد تجمعت لدينا أطراف من الأدلة والبيانات التي تعبر عن الصورة في هذه المرحلة في الفترة التي تعادل الدور المطر الأول بقية العاليتين . ونحن نستطيع أن نجزم بأن زيادة المطر في هذه المرحلة المبكرة قد أثرت تأثيرا واضحا على مساحات المسطحات المائية ومتناسيب الماء فيها ، وربما كانت الحدود التي تحدد أجواضها وتقسيم المياه فيها ، لم تكن واضحة أو مرتفعة .

ويعني ذلك أننا لا نستطيع أن نضيق الصورة التي تطلعت في هذه المرحلة مجرى من المجارى النهرية ، فلا أن نجزم برأى قاطع في احتمال الجريان النهرى ، لأن أجزاء وقطاعات منها لم تكن قد خلقت خلفا واضحا . ومع ذلك ، فإنه يمكن أن نتصور نهر أسوا في الصورة العتيقة ، على اعتبار أنه المجرى النهرى الوحيد ، الذى كان يسهم في صرف الفائض من الجوف الذى يتضمن شمال الهضبة الاستوائية ، في اتجاه عام صوب الشمال إلى منخفض حوض الغزال . ويعنى ذلك أنه إذا كانت زيادة المطر في هذا العصر ، أو الدور ، قد أدت إلى الاتصال أو احتمال الاتصال بين المسطحات المائية للبحيرات على سطح الهضبة ، فإنه ليس في مقدورنا أن نتصور المجارى النهرية ، مسئولة عن تحقيق ذلك الاتصال في أثناء الفترة أو المرحلة الأولى ، من أواخر البلايوسين إلى البلايستوسين الأدنى .



■ ساحل زارفت بالبحر
 ○ منطقة تزارفت بالبحر
 ■ مكان المزارع
 ○ في هضبة البحيرات

ويجب علينا على كل حال أن نشير في مجال حديثنا عن الصورة في المرحلة الثانية ، أن النظام النهري والجريان السطحي العنصر ، لم تكن له الصورة المعينة الواضحة أو المحددة . ولعل من الجائز أن تكون بعض المجارى ، كانت تمر بمرحلة من المراحل المبكرة أو بدور من أدوار التمهيد

العام للجريان . ومع ذلك هناك هذه التهيئة لم يكن له أثر خطير مهمتته بالنسبة للجريان النيل . والتربط بين مجموعة البحيرات التي انضمت به في أثناء هذه المرحلة الثانية وما بعدها . ولما من شك في أن هذه المرحلة أو ذيلها المتأخر ، قد شهدت جملة الظروف والعوامل ، التي أسهمت في خلق أو على الأقل اكتمال خلق المجارى النهرية . ويعنى ذلك أن هذه المرحلة والصورة التي نشأت فيها وتمثلت فيها تفاصيل معينة بشأن المجارى النهرية قد تضمنتها عصر البلايستوسين الأوسط أو ما يعادل فترة الجفاف .

والمفهوم أن الحركات الباطنية والاضطرابات ، التي حدثت كانت جديرة بأن تصور العامل الرئيسى ، الذى أسهم في خلق وشق بعض الصدعات والتشققات والحوافق ، التي تضمنت الحيز الذى سار فيه الجريان النيل . ولقد أشرنا إلى دور هذه الحركات الباطنية في خلق الصدعات التي أدت إلى جريان نيل فكتوريا ، وأحكام الضلة بين بحيرة فكتوريا والبرت . كما أشرنا إلى دورها في خلق الصدعات التي أدت إلى تدفق الماء من البرت إلى الشمال .

وهكذا تميزت هذه الفترة بتلك الحركات التي ربما أسهمت أيضا في تنشيط النحت التراجعى في بعض المجارى ، وإتمام مراحل الأسر النهرى ، الذى اكتمل به جريان نهر كاجيرا ، ونهر سمليكى ، والاتصال الكامل بين بحيرة إدوارد والبرت . وليس من الضرورى أن يكون حدوث الصدعات وشق الحوافق سببا مؤديا إلى الجريان المباشر وانسياب الماء ، لأن انخفاض مناسيب الماء في البحيرات في فترة الجفاف ، ربما كان مدعاة لتأخر الجريان بعض الوقت ، أو لحدوث جريان نهري هزيل .

وهكذا يمكن القول أن الجريان الحقيقى وتدفق الماء والتربط الهيدرولوجى بين البحيرات ، قد اكتمل في المرحلة الثالثة . وكانت هذه المرحلة الثالثة التي تضمنت صورة الجريان النيل المكتمل ، في حوالى أواخر

البلايستوسين الأوسط على أقدم تقدير ، إلى بداية البلايستوسين الأعلى . أحدث تقدير (١) ، وما من شك في أن زيادة المطر التي سجلت في هلمه الفترة ، واستغرقت العصر المطر الثاني ، يمكن أن تكون نتيجة الانقباض الجليدي أعلى من الخامس في الوقت الماضي .

ويعنى ذلك أن البلايستوسين الأعلى هو العصر الذى شهد الترابط الحقيقى ، والجريان المتدفق والاتصال بين البحيرات ، التى تمثل حجر الزاوية فى النظام النيل فى الهضبة الاستوائية . وعندما اكتملت الصورة فى هذه المرحلة كانت مياه الهضبة الاستوائية تنصرف فى اتجاه الشمال ، من مجرى متباين ، هما مجرى نهر أسوا ، ومجرى النيل البرت . ولعل من الجائز أن يكون الجريان قد تأثر بزيادة المطر فى العصر المطر الثانى ، المعروف باسم دور مطر جليلان ، أو بزيادة المطر فى مراحل تالية . ولكن ذلك كله ، لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى تغيرات عامة أو أصيلة فى صورة الجريان النيل الذى شهدته هذه المرحلة .



قصة النيل فى الهضبة الحبشية :

ربما كان من الطبيعى أن يقتضى سياق القصة ، التى تعالج تطور الجريان النيل الانتقال انتقالا مباشرا إلى متابعة الأحداث والدراسة فى منخفض حوض الغزال وما تضمنه من مجار نهرية تحقق انتظام الجريان النهري النيل صوب الشمال . ومع ذلك فإن المنطق المتناسق يتطلب معالجة القصة فى الهضبة الحبشية أولا ، والقاء كل الضوء على تطور الجريان النيل فى المجارى النهرية الحبشية .

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى (مجلة رسالة العلم) ديسمبر ١٩٥٣ ص ١٨٨ .

اللاستوائية فقد أدركنا أن المنطحات المائية هي من غير شك قطاع هام في صورة الجريان النيلي ، وإنه المجارى النهرية ليست أكثر من وصلات تحقق الترابط بين البحيرات .

وهكذا يتبين للباحث الكيفية التي تختلف بها صورة كل هضبة من هاتين الهضبتين ، من حيث التأثير على صورة الجريان النيلي والأحداث التي تتضمنها القصة ومرآجل التطور في كل منهما . بل لعلنا نلاحظ أيضا أن صورة الهضبة الحبشية وطبيعتها قد اكتسبت الجريان النهري النيلي ، الذي يتحقق في عدد من الروافد الهامة ، وهي : اليازو رافد السوناط الأعظم والنيل الأزرق والمطيرة ملامح وسهبات معينة من حيث طبيعة الجريان والتدفق ، وحجم الايراد الهائل غير المتكافئ في فصلين ، والذي يتسبب في كل فصل منهما ، في حدوث الفيضان العظيم وارتفاع المناسيب ارتفاعا عظيما .

وإذا كانت الروافد الحبشية والمجارى النهرية النيلية على الهضبة الحبشية هي حجر الزاوية في القصة ، ومرآجل التطور التي انتهت الى صورة الجريان الحالية ، فائنا نلاحظ أن انحدار تلك الروافد وسرعة جريان الماء فيها ، قد كفل القوة والقدرة على النحت والحفر الشديدا ، الذي تمخض عن تعمق مجاريها في التكوينات ، التي تعلو سطح هذه الهضبة . ويمكن القول أن الحفر والنحت في تلك التكوينات يوحى بمعنى هام وأصيل ، فيما يتعلق بعمر تلك المجارى بالقياس الى عمر تلك التكوينات .

ذلك أنها تكون بالضرورة أحدث من حيث العمر الجيولوجي ، من كل طبقة من الطبقات ، التي تألف من تراكمها الارتفاع الهائل الذي ترقى اليه كتلة الهضبة الحبشية . هذا بالإضافة الى أن انحناء بعض مجارى تلك الروافد النهرية ودورانها دورانا كبيرا وتغير الاتجاه العام للجريان أكثر من مرة ، دليل حاسم على تأثيرها الحقيقي بظواهر التضاريس ، والكتل

المتناثرة على سطح الهضبة . وإذا كنا على علم بأن هذا السطح والبيوت
التضاريسية ، التي يتضمنها قد اتخذت شكلها الحاضر فيها على هيئة
لا يرجع الى أبعد من عصر البلايستوسين الأعلى أو الأوسط ، فإن الصورة
المكتملة للجريان النهري ، بالنسبة لبعض المجارى على الأقل لا ترجع الى
أبعد من عصر البلايستوسين الأعلى أو الأوسط ، فإن الصورة المكتملة
للجريان النهري ، بالنسبة لبعض المجارى على الأقل لا ترجع الى تاريخ أقدم
من هذا العصر .

ومهما يكن من أمر فإن دولمة القبة الجارية النيلي ، تؤمن حل الصلابة
التي اكتسبت في أثنائها الانهيار الروافد النيلية في الهضبة الحبشية .
تستلزم دراسة تستهدف التعرف على مدى تأثير الهضبة بالجركانات الزاوية
وكل النتائج التي تظهر عنها الاضطراب وعدم الاستقرار ، ويعنى بذلك
متابعة العوامل التي تضارفت نتائجها وأسهمت في تشكيل الهضبة
وتقاصيل صورتها التضاريسية من حيث التراكم والارتفاع ، ومن حيث
التصدع والانفراج على مر العصور الجيولوجية منذ بداية الزمن الجيولوجي
الثاني .

والمفهوم أن كتلة الهضبة الحبشية التي تقع على جوانب الأخسود
الافريقي العظيم ، قد تأثرت بأبلغ تأثير بكل حدث من الأحداث ، التي طرأت
على اللسان المجتدة على محور عام في اتجاه الشمال من جندوانالاند ، أو من
كتلة النواة التي تخلفت عنها بعد التمزق العظيم .

وما من شك في أن صخور هذه اللسان تمثل القاعدة الأساسية التي
ترتكز عليها كتلة الهضبة الحبشية ، والطبقات التي تتألف منها . ويعنى
ذلك أن الهضبة الحبشية ترتكز على قاعدة من الصخور القديمة البلورية ،
التي تمثل شطرا أصيلا من لسان النواة المتخلفة عن جندوانالاند ، وأن كافة
التكوينات والطبقات ، التي تعلوها أحدث منها عمرا ، وتمثل هذه

التكوينات الصخرية من الأثرانتم في التلث من شأنها عن نشاطاً معيناً تمثلت عن
معظمها في الطبقة الثانية التي سيطرت في بعض حصون معينة من الزمن
الجيولوجي الثاني والثالث .

وقد وقد أشرنا إلى أن معظم المجاري النهرية التي جفرت مجاريها
بقوة وعمق شديدين ، قد كشفت عن تلك الصخور القديمة . ويان أن
هذه الصخور تنتشر انتشاراً عاماً ، بحيث تبدو كقاعدة أسفل كل
التكوينات الأحدث عمراً . ويظن أن هذه القاعدة المنتشرة على أوسع مدى ،
قد تعرضت إلى تعرضي سطحيها في إقامة الزمن الجيولوجي الأول لنشاط
جملة من عوامل التفتت والقيوية . وقد خلفت بذلك السطح مستويًا غير
مضرن إلى أحد الجيوب . فلهذا في ذلك المكان بعض السطوح المناظرة له في
هضاب شرق اريقية . ولعل لهذا السطح الرتيب غير المضرب إلى حد كبير ،
ثلاث طبقات رقيقة من الرواسب التي تم ازساها في بعض عصور الزمن
الجيولوجي الثاني . هذه بالإضافة إلى طبقات التربة من التراكب الثاني
عن عمل الظفوع البركانية في عصور تالية في الزمن الجيولوجي الثالث .

وقوام هذه الطبقات الرقيقة الثلاث ، يتمثل في خرسان أذجات
Adigrat ، وكليس إنتالو . Antalo والخرسان التوبقي . وخرسان
أذجات التلث يمثل صورة من صور الاثبات الهوائي قوامه من الحجر الرمل
الصلب المتماثل . ويعنى ذلك أنه يشبه إلى حد كبير الخرسان التوبقي
المشهور ، ومع ذلك فالراجح أنه يرجع من حيث العمر الجيولوجي ، إلى أوائل
الزمن الجيولوجي الثاني . أما كليس انتالو فقوامه من صخور الحجر الجيري ،
التي أرسبت في طبقة لا يزيد سمكها عن حوالى ٦٠ متراً في المتوسط (١) .
ويوجد كليس انتالو على وجه الخصوص في وضع يبدو فيه محصوراً بين

حرسان. أحجرات دفين صخور البازلت * وهي تتمثل في صورة طبقات أفقية شبه منتظمة في حوض النيل الأزرق. ويعبر انتشارها بوجودها عن طفيان البحر أو ذراع من السطح المائي في عصر الجوراسي ثاني عصور الزمن الجيولوجي الثاني (٢) *

ويمكن القول أن طفيان هذه الذراع قد حدث من ناحية الشرق والجنوب في ذلك الوقت المبكر ، وأن التفتتها ليس له علاقة بالبحر الأحمر ، الذي لم يكن قائما ، والذي تم تكوينه في وقت متأخر في الزمن الجيولوجي الثالث . ويدعو أن طفيان هذه الذراع لم يشمل إلا أطراف من الهضبة الحبشية بدليل عدم العثور على الكلس الذي أرسب فيها في معظم مساحات شمال الهضبة وحوض نهر عطبرة بالذات . ويظهر في بعض المواقع أيضا على سطح الهضبة وفي أحواض بعض الأنهار والروافد النهرية تكوينات من الحرسان الذي يشبه الحرسان النوبي السائد في مساحات كبيرة من شمال السودان *

وتمثل طبقا الحرسان النوبي الرقيقة غير السمكية صورة من صخور الارساب الهوائية ، الذي تم في حوالي عصر الكريتاسي آخر عصور الجيولوجي الثاني . وهذه التكوينات التي تتألف من تلك الطبقات الثلاث ، والتي تعلو سطح القاعدة الأساسية من الصخور الأركية القديمة الصلبة ، تمثل في جملتها مرحلة هزيلة من مراحل الارساب والتراكم . ويمكن القول ان هذا الارساب قد أسهمت به وتمخضت عنه عوامل ظاهرية ، سواء تهطلت في فعل ونشاط الارساب الهوائي ، أو في فعل ونشاط الارساب في الماء الضحل . وهي في جملتها تبدو في صورة الفاصل الرقيق غير السميك ، بين السطح القديم غير المضرس من الصخور الأركية القديمة ، وتكوينات

اللافا الغطائية التي تملأ كل السطح في الهضبة الحبشية . وقد لا يظهر هذا الفاصل الرقيق بوضعه أو كله ، في بعض المساحات ، بحيث تملأ تكوينات اللافا المتطانية ، تنطج الصخور الاركية القديمة بشكل مباشر .
وتمثل تكوينات اللافا الغطائية التي تفتش على كل مساحات الهضبة طفوح بركانية من صخور البازلت . ويرجع تكوينها وتراكبها الى نشاط بركاني شديد وعنيف . ويمكن القول ان هذا النشاط البركاني الذي استغرق أكثر من عصر جيولوجي ، قد تمخضت عنه حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار . وما من شك في ان الحركات الباطنية قد تسببت في حدوث التصدعات والتشققات والانكسارات في صخور الكتلة الاساسية ، بالشكل الذي أدى الى انشقاق الطفوح البركانية .

ويبدو ان انشقاق اللافا كان غزيراً ومستمراً ، لأنها غطت السطح وغائها الطفبان ، وهكذا تراكمت اللافا والطفوح البركانية ، التي باتت تمثل في مجموعتين أساسيتين مختلفتين ، من حيث العمر الجيولوجي ، ومن حيث السمك على الأقل . وهاتان المجموعتان هما ، مجموعة طبقات اشانجي Ashangi ، ومجموعة طبقات مجدالا Magdala .

ويمكن للتأخرات على اقل حال ان يصور النشاط البركاني العنيف الذي تمخض عن هذه الطبقات المتراكمة في انتظام رتيب على السطح ، مرتبطاً بوقوع الانزياح بأكبر حركة من الحركات والتقلبات الأرضية . العنيفة التي عرّضت جندوانالاند للتمزق اول الامر . ثم أدت مرة أخرى الى خلق وتكوين وتأكيد ملامح الانحدور الافريقي العظيم ، في لسان الصخور الصلبة القديمة الممتدة جنوباً الشمال . ويذكر بlandford الذي درس هذه الطفوح البركانية التي تراكمت على السطوح المباشرة ، ان طبقات اشانجي قديمة نوعاً ، لأنها ترجع في جملتها الى الحركات الباطنية ، والنشاط البركاني المترتب عليها ، الذي حدث منذ حوالي أواخر العصر

البركاني . آخر عصور الزمن الجيولوجي الثاني . وقد تبين له أن هذا النشاط قد استغرق وقتا طويلا ، لكن يبلغ سمك الطبقات المتراكسة من مجموعة إشانجى رقما يتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ متر .

أما طبقات اللافا الفطائية التي تتضمنها تكوينات مجدالا ، فهي من غير شك تعبر عن صورة من صور النشاط البركاني الأحف ، عتزا من وجهة النظر الجيولوجية ، بقدر ما تعبر عن صورة من صور الاستمرار ، في حالات الاضطراب وعدم الاستقرار . ويمكن القول أنها ترجع في جملتها الى نشاط بركاني عنيف استغرق فترة أكثر طولا ، من حوالى أواخر الأيوسين الى نهاية عصر الألووسين من عصور الزمن الجيولوجي الثالث . وهي على كل حال قد تمخضت عن تراكم سمك حيث يبلغ سمك هذه الطبقات حوالى ٢٦٠٠ متر كحد أقصى ، في بعض قطاعات من الهضبة . وليس ثمة شك في أن هذا السمك العظيم له الدلالة المادية التي تصور النشاط البركاني الضخم العنيف ، وتصور طول الفترة التي استغرقها تدفق اللافا وتراكمها على السطح .

ويمكن للباحث أن يتابع فوق كل هذه الطبقات السمكية من اللافا الفطائية التي أسهمت في رفع مناسيب سطح الهضبة ، بعض الرواسب والتكوينات الأخرى ، التي ترجع من حيث العمر الجيولوجي الى حوالى عصر البلايستوسين . وتتمثل هذه التكوينات في رواسب وتكوينات بحرية تمخض عنها الأرساب في بحيرة كبيرة في أثناء حوالى عصر البلايستوسين الأدنى .

ويذكر نلسن أن هذه البحيرة التي أطلق عليها اسم بحيرة يايا كانت تتمثل على سطح الهضبة . في الموقع الذى تظهر فيه ثنية النيل الأزرق الكبيرة ، التي تدور من حول الصورة التضاريسية الوعرة في إقليم جوجام . ويعبر وجود هذه البحيرة في أثناء عصر البلايستوسين الأدنى عن استواء

السطح ، ووجود حوض بالشكل الذي أدى الى تجمع الماء وتراكمها وخلق البحيرة . من كذا ان ارتفاع البحيرة ، ولم يترتب على ذلك من جزريان النيل الأزرق وشق المجري . ونلاحظ طعنا حقيقيا في البراوستيبيك التي تضمنها حوض هذه البحيرة يعبر من ناحية أخرى ، عن حداثة النيل الأزرق بالقياس إليها قال بواسيها .

وتمثيل تكوينات عصر البلايستوسين ، أيضا في طفوح من الالفا الحديثة ، التي يرتبط البقايا وكيانها وترتكبها على السطح بقطاعات البركاني . حديث ، يعبر عن صورة من صور عدم الاستقرار مرة أخرى ، وربما كان من الطبيعي أن ترتبط بين هذا النشاط البركاني والنتائج التي تنتج عنها ، وبين حركة الرفع التي تمطت عنها بعض المركات الباطنية وحالات الاضطراب التي تمثلت في حوالى عصر البلايستوسين الأوسط على الأقل ، وادت الى ارتفاع حافة الهضبة الحبشية الشرقية ارتفاعا كبيرا ، يبلغ رقما يتراوح بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ متر . ويمكن القول ان هذا الارتفاع قد احدث ميلا قويا لسطحها وانحداراتها في اتجاه الغرب والشمال الغربى ، وأدى الى جملة نتائج هامة وخطيرة . واول ما يمكن أن يقال فى شأن القطوع البركانية الحديثة ، التي تمثل نتيجة غير مباشرة من هذه النتائج ، إنما ادت الى التبرك في الوضع الذى خلق أو اعتروض الحوض الذى تكونت فيه بحيرة تانزانيا .

وهكذا يتضح للناظر ان الهضبة الحبشية قد أسهم فى خلقها وارتفاعها وكتسبها لعلامات خاصة ثلاثة عوامل متباينة ، من حيث المصدر ، ولكنها متكاملة من حيث النتائج . ومع ذلك فانها فى جملتها وثيقة الصلة بالمركات الباطنية وحالات الاضطراب وعدم الاستقرار ، التي استغرقت فترة طويلة من حوالى عصر الكريتاسى الى عصر البلايستوسين . وتمثل هذه العوامل فى :

(١) : ارتفاع كتلة الهضبة ذاتها تبحت «تثنية» حر كاث ، رفع ، وانطلاق من أسفل إلى أعلى ،

(٢) : هبوط ما حولها تحت تأثير سرعات باطنية من أعلى إلى أسفل ،

(٣) : التراجع الباهى ، عن النهضات ، البركانى ، والانطلاق الملافي والطوح البركانية ، من مواقع الضيقات والانكسارات فى كتلة الهضبة ،

ويمكن القول أن الارتفاع والتراكم والشكل الوعر ، الذى تبصر عنه جملة الصور التضاريسية ، قد أثر تأثيرا بالغا على الجريان السطحي ، وعلى شكل المجازى ، وطبيعتها ، كما يمكن أن يطمئن الباحث من هذه الدراسة الشاملة كل ما من شأنه أن يلقى الأضواء على قصة النهر وتطور الجريان السطحي ، ومحاولة التأريخ له ، وذلك من خلال التاريخ بقصة النيل ككل ،

والجدير بالذكر أن نهر العظيمة ونهر السيوطي ، لم يصل فيهما الأبحاث إلى رأى يقطع الشك باليقين ، أو إلى العمل الكفيل بتصوير قصة كل منهما ، أما مجرى النيل الأزرق فما من شك في أنه قد حظى بالدراسات والأبحاث العميقة الأصلية ، التي يمكن أن نطمئن إلى تصويرها وراحل التطور الجيولوجي للنهر والجريان المائي من المصادر الحبشية ،

ونذكر في مجال الحديث عن نهر عطرة ، الذى يقع على الأطراف الشمالية للهضبة الحبشية ، ونجوى الجانب الأطول من مجراه الرئيسي فوق أرض السهل السودانى ، أنه أكثر الروافد الحبشية بقاء عن مراكز الاضطراب ، فبعض الاستقرار ، التى أثرت على كتلة الهضبة ، وما من شك في أنه بجملة الأبحاث فيه لم تتمكن من أن تقتبين فى مجراه أدلة واضحة لعبارة عن تاريخ تطوره وجريان الماء فيه ، أو أن تبصر عن مدى تأثير المجزى ، بتلك الاضطرابات وحالات عدم الاستقرار التى سيطرت على معظم قطاعات الهضبة الحبشية ، ومع ذلك فإنه من المسلم به بصفة عامة أن نهر العظيمة أكثر انتظاما فى مجراه من بقية المجارى الحبشية الأخرى ، بل لعله من حيث

الصورة أقرب الروافدة الحبشية شبهة بالنهر العاذية . وربما كان العطرة من هذه الزاوية أقدم الأنهر الحبشية كلها ، من حيث الجريان ، وأقدمها اتصالا بالجريان في النيل الأعظم في النوبة ومصر .

ويزعم الاتحدا الجديد بين بعض الباحثين إلى النظر إلى نهر العطرة على اعتبار أنه أحد المنابع الرئيسية القديمة لعليا للنيل النوبي المصري ، في مرحلة من مراحل الجريان قبل أن تكتمل الصورة الحالية للنيل . ويستند هذا الرأي إلى جملة ما يلاحظه الباحث في مجرى نهر عطرة من أدلة ونتائج ، تعبر عن احتمال جريان النهر في وقت سابق للجريان ، في بعض الروافد الحبشية الأخرى .

ولعل من بين هذه الأدلة المادية التي تمخض عنها العثور على آلات حجرية للإنسان ، ترجع إلى أوائل العصر الحجري القديم ، من بعض الرواسب والتكوينات الجانبية في وادي النهر . ولما كان تاريخ هذه الآلات الحجرية ترجع إلى حوالي أو ما يعادل الدور المطير الأول في أواخر البلايستوسين الأسفل (١) ، فإن ذلك تعبير عن وجود النهر في ذلك العصر . ويعنى ذلك أننا في مقدورنا أن نتصور الجريان في هذا النهر العتيق نسبيا عن سائر الأنهار الحبشية الأخرى راجعا إلى حوالي عصر البلايوسين على أقدم تقدير .

ويفهم ذلك التقدير على اعتبار أن روافد العطرة العليا على أطراف الحبشة الشمالية ، تبدو متأثرة بالكتل الجبلية المتخلفة ، عن النشاط البركاني وتراكم الالفا على السطح العام . هذا بالإضافة إلى إدراكنا حقيقة الارتفاعات التي حددت معالم الانحدار ، والتي لا يمكن أن ترجع في الغالب إلى أقدم من عصر الميوسين . وما من شك في أن هذا التحديد قد ابتنى على

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٨٩ .

خسوء من العلم بالحركات الباطنية التي تمخضت عن ارتفاع تلال البحر الأحمر وإبراز ملامحها الأساسية. في حوالي عصر الميوسين الأعلى (١) .

هذا ، وإذا صُحح هذا التقدير وتصورنا بداية القضة في مجرى نهر العظيرة قد حدثت في أثناء عصر البلايوسين ، فإن زيادة المطر في العصر البتني ، كانت كافية لحدوث ذلك الجريان والفتل على شفت أو شطر الحيز الذي تضمن هذا الجريان في عظيرة .

أما نهر السوياط الذي قلنا أنه يتألف من جريان واقتران مجموعة من الروافد والمجاري النهرية ، التي ينشأ عنها وأخطرها على المنحدرات الغربية للهضبة الحبشية في اتجاه عام صوب الطرف الشمال المنخفض نحو الفزال ، فإن لجنة الدراسات والأبحاث في مجاريه الم التفسيرية خطية من النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في مجال تقدير نهر الجريان في تصور التطور الجيولوجي ، الذي أدى إلى تدفق مياهه إلى النيل . وعلى الرغم من ذلك كله فيمكن للباحث أن يلاحظ أن المجرى الأدنى للنهر الذي يتألف من تجمع واقتران الروافد من الهضبة الحبشية والروافد من الأطراف الشمالية لمنحدرات الهضبة الاستوائية حديث وغير ناضج ، من حيث التكوين بصفة عامة .

ويرى دكتور حزين أن هذه الصفات تدعو إلى الاعتقاد بأن لهذا القطاع من المجرى غير الناضج لا يرجع من حيث العصر الجيولوجي إلى أبعد من عصر البلايستوسين الأوسط أو البلايستوسين الأعلى (٢) . ولعل من الجائز أن تصور هذا الاعتقاد على اعتبار أن فئة ضرب المن صوب المجازفة والتخمين ، لأنه إذا ما تصورنا الجريان في المجرى الأدنى للسوياط قد تأثر بالجريان من

(١) Barbour, K. M. : The Republic of The Sudan, p. 34

(٢) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٨٩ .

الروافد الحبشية، وفي مقدمتها نهر يارو، فإنه ثمة روافد أخرى، ربما يحتمل أن تكون قد حفرّت وتدفقت فيها المياه، في تاريخ سابق للبلاتستوسين. ويعنى ذلك أنه ربما كانت هذه الروافد النهرية، التي يتسابق في جعلتها على أرض القطاع الشرقي، من منخفض جوفى الغزال، وتتأثر، أنجداراتها بصفات هذه الأرض، وتجرى جريانا هادئا بطيئا، تحتل بقية مختلفة عن نظام نهري قديم، ومهما يكن من أمر فإن كل هذه الأمور، ما زالت، تفتقر الى الأدلة المبنية على أساس من البحث والدراسة.

ويمكن القول أن حصيلة هذه الدراسات، من شأنها أن تلقى الأضواء، ليس على نهر السوياط وتاريخ الجريان فيه فحسب، بل لعلها تصور مزيدا من المعرفة بنظام الجريان النهري في منخفض جوفى الغزال قبل عصر البلاستوسين، وعلاقته بنظم الجريان الجائى وقصة الروافد النهرية النيلية. فى الأرض المحيطة، من كافة الاتجاهات، وما من شك فى أن هذا الرافد، يفتقر الى البحث الذى يضع فى اعتبارة تنسيق أطراف القصة، وحكمة مزاج التطور، على ضوء من الاختلافات العظيمة بشأن الروافد والأحياض المتباينة التى يتألف منها.

وإذا ما انتقلنا الى النيل الأزرق الذى يعتبر سيد الروافد الحبشية تتبين لنموذجا هائلا من نماذج البحث والدراسة التى استشهدت الأمام بمزيد من المعرفة والتعريف. وكانت هذه الدراسات الأصلية من غير شك، استجابة طبيعية للدور العظيم، الذى ينهض به الجريان النهري فى النيل الأزرق، من حيث دفع النيل وتزويده بالقدرة الكاملة، على مواصلة الرحلة الطويلة فى اتجاه الشمال.

وقد تمخضت هذه الدراسات عن حصيلة من النتائج الهامة، التى نتمتع عليها فى مجال لقاء الأضواء على تاريخ الجريان فى هذا الرافد، وعلى دوره الجبار فى جريان النيل الأعظم. ويذكر الباحثون الذين أولوا هذا

المجرى النهري مزيل من احتياطيهم ، لأن النيسل الأزرق رغم عمقه يخترق ويعنف الوادى ، الذى يبلغ فى بعض المواضع زهاء ١٥٠٠ متر ، لا يمكن أن يكون واقفا قديما .

ويمكن القول أن هذه التقديرات المبدئية قد حثت على اعتبار أن المظهر اللحظى والتعميق فى التكوينات التى تتألف منها التكوينية الجبلية من الأمور السهلة نسبيا ، لأن الصخور البركانية ليست كلها من نوع واحد ، وأن المظهر الخريفى والفاض الكبير وانحدارات السطح تكون متباينة العوامل المساعدة على العميق وخلق الجزيء الذى يعيق الجزيء بسرعة ظاهرة . • ويعنى ذلك أن العمق التبدلية الذى يتلصق بهياض فى الوادى الذى يتضمن غير المجرى لا ينهض دليلا على القدم ، من وجهة النظر الجيولوجية .

بل علينا نلاحظ أنه عندما يجرى النيسل الأزرق ، ويتثنى فى دوران كبير ، فيما حول المرتفعات اقليم جوجام ، ويغير اتجاهه أكثر من مرة ، يقيم دليلا واضحا على أنه نهر حديث من حيث العمر الجيولوجي . • يفهم ذلك على ضوء العلم بأن تغير الاتجاهات تعبر عن أن ظاهرات شكل السطح والصور التضاريسية التى يتضمنها قد أثرت تأثيرا واضحا فى تحديد الاتجاهات التى يسير بها المجرى . • وإذا ما ذكرنا أن هذا السطح قد اتخذ شكله الحالي فى عصر حديث جدا ، بعد أن تكامل وانتهى تراكم التكوينات البركانية ، التى ترجع فى جملتها إلى جوالى منتصف الزمن الجيولوجي الثالث ، وبعضها إلى عصر البلايستوسين ، أدركنا أنه أحدث من الصور التضاريسية التى تأثر بها .

وينبغى على ضوء هذا الفهم العام أن تصور النيسل الأزرق أو بعض أجزاء منه على الأقل أحدث من الصور التضاريسية على سطح الهضبة . • ويعنى ذلك أن صورة النيسل الأزرق المكتملة ، والتى تتبينها فى الوقت الحاضر ، يجب أن تفترض اكتمالها فى تاريخ لاحق للتأريخ ، الذى اكتملت فيه بعض

الصور التضاريسية على صعيد الهضبة الحبشية ، التي أثرت على شكلها
مجره .

ومهما يكن من أمر فإن النيل الأزرق في صورته المكتملة لا يمكن
أن يكون نهرا قديما من وجهة النظر الجيولوجية (١) . وقد بحث نلسن على
ضوء هذا التقدير المبني عن الأدلة والنتائج ، التي يمكن الاعتماد عليها
في تقديرنا لجوئ النيل الأزرق وتاريخ جريانه ، واكتمال صورته واتصاله
كرافد هام بالجزيان النيل الأعظم . وقد اشتملت دراسات نلسن على أبحاث
في منطقتين متباينتين على سطح الهضبة الحبشية في حوض نهر النيل
الأزرق ، وفي منطقتين أعلى هامش الهضبة في قاع الأخدود وعلى حافتها
الشرقية القافزة .

وما من شك في أن توسيع دائرة البحث على هذه الصورة ، كان
وسيلة من الوسائل التي يقتضيها الربط بين بعض النتائج والأحداث
وتعليقها ، وتجميع أطراف الحقيقة الكاملة التي تصور مراحل الجريان في
النيل الأزرق . وقد اتجه نلسن إلى دراسة القطاع أو المنطقة من الهضبة ،
التي تتضمن بحيرة تانا ، التي تمثل نقطة البداية التي ينساب منها النيل
الأزرق ، وانتهى إلى تسجيل عدد من الملاحظات الهامة التي تقصص عن تاريخ
البحيرة وتكوينها ، وعن مناسيب الماء فيها ، وعن احتمال تأثر هذه المناسيب
وجريان الماء منها بالظروف والأحداث التي تعرضت لها الهضبة الحبشية
بصفة عامة ، والمناطق المحيطة بصفة خاصة .

ويتمثل الملاحظة الأولى في حصيلة الدراسة التي تضمنت الحوض الذي
توجد فيه البحيرة ، والفهم أن هذا الحوض كان مفتوحا ، ثم حدثت الأحداث

(١) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجي أثر ذلك في نشأة
الحضارة الأولى . صفحة ١٨٩ .

التي أدت إلى الاضطراب والنشاط الجيولوجي ، فامتدت على مشكلة العام حيث
تدفقت اللقا وكونت السد الذي حول قطاع الخوض المفتوح إلى حوض
مغلق . وهذا التحول الخطير وظهر الجوض مغلقا ، بحاق انصراف الماء
الناسي عن المطر المباشر على هذا القطاع وتكونت البحيرة . ويمكن القول إن
هذا التحول الخطير يمثل البداية الحقيقية للمرحلة المبكرة التي تتضمنها قصة
بحيرة تانا ، ومراحل تطورها الجيولوجي ، وإتصالها بالبحر في النيل
الأزرق .

وتمثل الملاحظة الثانية في جملة النتائج التي انتهى إليها البحث في
حوض هذه البحيرة ، وما طرأ على مناسيب المياه فيها من تغيرات واضحة منذ
نشأتها . والمفهوم أن البحيرة في الوقت الحاضر ، تقع على منسوب
١٨٣٠ مترا ، وأن عمق الماء فيها يتراوح بين ١٢ مترا كحد أدنى قرب
الساحل الجنوبي ، و متر واحد كحد أدنى قرب الساحل الشمالي ، وأنه يبلغ
في قلبها الأوسط رقما يتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ متر . والمفهوم أيضا أن
منسوب سطح البحيرة والأعماق فيها ، لم تكن دائما على هذه الصورة ،
وأنه قد تعرض للتغير أكثر من مرة . وقد تبين للنسب احتمالات هذه التغيرات
من دراسة الأرصنة أو الشواطئ القديمة التي عثر عليها منسوب ١٤٨ مترا
وعلى منسوب ١٢٥ مترا من منسوب سطح البحيرة الحالي .

ويعنى ذلك أن سطح البحيرة قد سجل ارتفاعين واضحين عن
منسوبها في الوقت الحاضر ، حيث بلغ أولا ١٩٧٨ مترا عن منسوب سطح
البحر ، ثم بلغ في مرحلة تالية ١٩٥٥ مترا عن منسوب سطح البحر .
ولما كانت بحيرة تانا غير متصلة بأى مسطح مائي آخر ، يحتمل أن يكون
له تأثير على منسوب سطح الماء فيها . وكانت الشواطئ القديمة التي عثر
عليها موجودة على مستوى واحد على جوانب البحيرة ولم يتأثر وجودها
وامتدادها المنتظم بالاضطرابات الأرضية ، فلا بد أن تتصور أن سطح

البحيرة منسوب الماء فيها ، كان يتناقص ببطء ولاحقاً أساساً هو المطر المباشر على سطحها ، وعلى جدرانها .

هذا بالإضافة إلى اختلال تأثير التسبب سطح الماء فيها بتأثير ثانوي ، وهو العازل المرتبط بخروج الماء من الفتحة الجنوبية وتدفعها إلى مجرى النيل الأزرق . ويمكن القول أن التفسير بين هذين العاملين قد يتم على حثوة من العلم بأن تدفق الماء من البحيرة إلى مجرى النيل الأزرق ، ليس من شأنه أن يفسر توقف المناسيب فترة طويلة ، تكون كافية لظهور تكوين ذلك الرصيف أو الشاطئ على منسوب مياهه .

أما الملاحظة الثالثة فكانت تتضمن خصيلة من النتائج التي أدت إليها البحث (٧) في قطاع من الهضبة خارج حوض بحيرة تانا ، ويقع إلى الشرق منها مباشرة . وقد عثر نلسن على بقايا عدد من الأدوات الحجرية القديمة التي تم العثور عليها في هذا القطاع . ولما كانت بحيرة تانا تحتل حوضاً له سطوحاً واسعة ، فإنه اقترح أن العلاقة بين حوض تانا وهذه الأدوات غير مختلفة ، وربما كانت هذه الأدوات قد تكونت تاريخاً أو عصر جيولوجي سابق لتكوين البحيرة ذاتها .

ولعل الأهم من ذلك كله هو ملاحظة استمرار تلك الأدوات تحت قاع بحيرة تانا . وما من شك في أن استخلاص نتيجة معينة من هذه الملاحظة ليس أمراً سهلاً ، ومع ذلك فربما كانت تلك الأدوات تمثل في وقت من الأوقات نظاماً تهرماً قديماً سابقاً في وجوده لتكوين بحيرة تانا والحوض الذي

(١) انصراف المياه من بحيرة تانا إلى النيل الأزرق بشكل رتيب يمكن أن يؤدي إلى هبوط المناسيب عند ارتفاع معين يعبر عنه نشأة الرصيف أو الشاطئ القديم .

(٢) Nilson, E.: Ancient Changes of Climate in British East Africa and Abyssinia, Jeografiska Annaler. H. 1-2, 1940.

أن يعبر عن عدم الاستقرار : 11

المجری وتعمیقه تعمیقا تدریجیا •

ولعل من الجائز أن يكون إنصراف الماء من هذه الفتحة قن أدنى إلى الانخفاض في منسوب سطح البحيرة. ومع ذلك فإن التدهور في كمية المطر في نهاية العصر المطر الثاني، هو الذي يفسر الاستمرار في انخفاض

المناسب ، والتوقف فترة تكونت عندها الشواطئ القديمة التي عثر عليها

للنيل .

• ودلالة هذه النتيجة التي تستخلصها من قصة بحيرة تانا ، لا تكاد
تضع أيدينا على تحديد دقيق لتاريخ جريان النيل الأزرق وقصته ، بل أنه
ليس من الضروري أن تصور جريان النهر تاليا للخلق وتكون البحيرة ،
والنسياب الماء منها من الفتحة التي تتصل في سبيل الالاف . ولعل من الجائز
أن يكون جريان النيل الأزرق مابقا لانسباب الفائض من سطح بحيرة تانا ،
في حوالي عصر البلايستوسين الأعلى أو العصر المطير الثاني .

• ويمكن القول ، إن تضيعة دراسات نلسن على سطح الهضبة في القطاع
الشمالي ، الذي يشمل المساحة التي يحتلها الجزء الجنوبي الشرقي من حوض
النيل الأزرق الأعلى ، كانت جذيرة بأن تلقى على الأمر مزيدا من الوضوح
وأن تؤكد بعض الحقائق التي تصور تاريخ الجريان في النيل الأزرق بصفة
عامة . وقل أنها دراسة تملت في بقايا رواسب ، عثر عليها وشدت
انتباهه . بل قل أنها وضعت نقطة البداية ، في تقصى قصة النيل
الأزرق .

وقد عثر نلسن في هذا القطاع من سطح الهضبة الحبشية على رواسب
بحرية قديمة . وتبين أن النيل الأزرق قد نحت مجراه فيها بشكل ملحوظ ،
حتى أزال قدرا كبيرا من الطبقات التي تتألف منها . وقد تمكن نلسن من
رسم خريطة تقريبية لبيان المساحات التي كانت تحتلها ، والتي تصور أنها
قد بلغت حوالي ٢٠ ألف كيلو متر مربع ، أو ما يعادل حوالي سبعة أمثال
مساحة بحيرة تانا .

وقد استخلص من هذه الصورة العامة نتيجة أولية هامة ، تتعلق
بشكل السطح . وتتمثل هذه النتيجة في تصور سطح الهضبة في هذا
القطاع مستويا إلى الحد الذي يجعله صالحا لأن يتضمن الحوض ، الذي تنشأ

فيه البحيرة • ويتجمع الفائض فيه عن طريق بعض المجارى ، التي أسهمت في إرساب تلك الرواسب التي عثر عليها • وما من شك فى أنه درس قطاعا فى تلك الرواسب البحرية ، التي قدر سبكها بحوالى ٨٢ مترا ، والتي عثر عليها عند بعض الأطراف والمواقع • وقد أقيمت أو حافظت عليها إرساب طبقة من تكوينات اللافا الحديثة التي افترشت على سطحها •

وتبين من هذه الدراسة أن الطين هو قوام معظم الرواسب في معظم الطبقات التي تتألف منها الرواسب • كما تبين له وجود طبقة لا يزيد سمكها عن ٣٥ مترا يختلط فيها الطين بالرماد البركاني • وتبين له وجود بقايا نمو شجرى غنى ضمن الرواسب فى الطبقة السطحية ، التي تقع أسفل غطاء اللافا الحديثة مباشرة • ويمكن القول أن هاتين النتيجتين الهامتين كان من شأنهما استخلاص بعض الحقائق الهامة ، التي صاحبت المراحل النهائية لإرساب الطبقات العليا من هذه الرواسب البحرية •

وما من شك فى أن وجود الرماد البركاني ضمن الرواسب القريبة من السطح ، دليل قاطع على نشاط بركاني كانت تتعرض له بعض المساحات المتاخمة ، لسطح هذه البحيرة القديمة • كما أن العثور على بقايا النمو الشجرى ، دليل قاطع أيضا على ملامح مناخية معينة تتمثل فى مطر غزير له القدرة من حيث الكم والتوزيع ، على أن يعول صورة نباتية شجرية غنية •

ومهما يكن من أمر فإن هذه النتائج والأدلة التي بنيت عليها تعبر تعبيرا صادقا عن صورة تلك البحيرة ، التي أطلق عليها اسم بحيرة يايا فى أثناء عصر البلايستوسين الأسفل أو ما يعادل العصر المطير الأول • ويعنى ذلك أنه تصور الظروف المناخية فى البلايستوسين الأدنى ، مناسبة لأن تنشا البحيرة وتملا بالماء ، كما تصور أن شكل السطح كان من شأنه أن يسمح بتلك النشأة والوجود على صعيد مساحة كبيرة •

وتشير في هذا المجال الى أن نلسن قد تابع الدراسة والبحث بشأن المطر وأدوار الزيادة والتقصان في عصر كلبلايستوسين . وقد تمكن نلسن من أن يحقق هذه الدراسة ، وأن يحصل على التفسير والنتائج من قطاع من الأخدود الأفريقي العظيم ، الذي يمتد على محور عام من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، والذي يحدد من ناحية الجنوب الهضبة الحبشية الشيلية تحديدا واضحا . وتمحض البحث في هذا القطاع الذي يتضمن في الوقت الحاضر بعض البحيرات الصغيرة بحيرة زواي وهناك الخثائج أصلية ، عبر عن كل ما من شأنه أن يعبر عن زيادة المطر في أدوار البلايستوسين . وما من شك في أن هذه النتيجة كانت تتناسق تناسقا ملحوظا مع النتيجة التي انتهى اليها بحثه في قطاع آخر من الأخدود في شرق إفريقيا . وتجلت عن تحديد المساحة التي كانت تتضمن بحيرة كامبيا في الدور المطير الأول . ونذكر بهذه المناسبة أنه في القطاع الحثي من الأخدود تمكن من أن يسجل أن البحيرات التي تقع على منسوب ١٦٠٠ متر في الوقت الحاضر ، كانت تؤول في تيمثلها بحيرة واحدة كبيرة ، يحل منسوبها الى حوالي ١٩٠٠ متر . في دور من أدوار المطر العالي في كلبلايستوسين الأدنى . وكانت هذه النتائج على شكل حال من الأدلة القاطعة على دورات المطر في الهضبة الحبشية ، واحتمال تأثير الجريان على سطحها . بكل دور من هذه الأدوار المطيرة .

وإذا عدنا بعد ذلك الى متابعة بحث نلسن في الرواسب البحرية التي أرسبت في بحيرة يابا في أثناء عصر كلبلايستوسين الأدنى ، تشير الى أنه قد اهتم بتسجيل المناسبات التي تمثل عندها تلك الرواسب . ولقد لاحظ نلسن أن هذه الرواسب البحرية ، توجد على الأطراف الشرقية للبحيرة القديمة على منسوب ٢٧٥٠ مترا عن مستوى سطح البحر ، على حين أنها توجد في مواقع أخرى أقرب ما تكون الى وسط تلك البحيرة على منسوب

٢٦٠٠ مترا . وما من شك في أن هذه الأرقام قد استرعت الانتباه ، لأنها تنبئ أن الرواسب البحرية تقع الآن وتنتشر على سطح منحدر ، من الشرق إلى الغرب بصفة عامة ، في البحر المتوسط . وإذا كان هذا هو الحال ، ولما كان من غير المعقول أن تكون تلك البحيرة القديمة قد تكونت وتجمعت فيها المياه القديمة ، والرواسب البحرية ، الجبلية ، على صورتها الحالية . التي تبدو منجذبة إلى حد ما على حواضين ، كان من الطبيعي أن يفترض تكوين بحيرة يأبى في عصر ، كان يسطع الهضبة فيه أكثر اعتدالا منه في الوقت الحاضر . وما من شك في أن هذا الافتراض ، كان يفترض إلى دليل معين . من صورة الانحدار في الهضبة الجبلية . في أثناء مرحلتين ، هما مرحلة وجود بحيرة يأبى ، والمرحلة التالية . التي انفتحت فيها بحيرة يأبى . وترتب عليها التباين في المناسيب التي توجد عندها الرواسب البحرية المتخلفة عنها .

ويمكن القول أن التفسير الذي يمكن الاعتماد عليه في مجال إقامة المدخل ، على احتمال نظري ، قد لا يخلو في أثناء أبحاث البلايستوسين . قد حصل عليه . فلهن من دولسة الجلفة ، الشرقية ، للهضبة الجبلية . وقد تبين من دراسته تلك الجلفة ، وجوده بصنيف يجرى في بعض الأجزاء ، يقع على ارتفاع يتراوح بين ١٥٠٠ و ١٠٠٠ متر من مستوى سطح البحر . ولما كان هذا الرصيف قد يكون في وقت كان البحر الأعلى يصل فيه إلى حافة الهضبة ، فقد افترض أن الهضبة كانت أقل ارتفاعا منها في الوقت الحاضر . ولما كان من المرجح أن يرجع هذا الرصيف البحري إلى حوالي عصر البلايستوسين الأدنى ، ونجب علينا أن نتصور حركات باطنية في حوالي عصر البلايستوسين الأوسط . قد أدت إلى الارتفاع الشرقية للهضبة الجبلية إلى ذلك المنسوب .

وعندما نتصور هذه الحركات ونتائجها نجد فيها من غير شك التفسير الذي يلقي الضوء على احتمالات التغير ، من حيث درجة انحدار سطح الهضبة ، وميلها بشكل واضح صوب الغرب والشمال الغربي . ويمكن

فوق ذلك كله ، أن تصور هذا الميل الذي ترتب عليه زيادة درجة الانحدار ، مسئولاً عن انصراف وتدفق مياه بحيرة يايا ، وعين تكوين وحفر مجرى النيل الأزرق ، في المساحة التي كانت تشغلها تلك البحيرة القديمة .

ويحق لنا على ضوء من كل هذه النتائج الهامة ، أن نصور قصة الجريان النيل في النيل الأزرق والمراحل التي تتضمنها تلك القصة ، على أساس أن الصورة المكتملة لهذا الزاقد قد تمثلت في حوالى البلايستوسين الأوسط . ويستطيع الباحث أن يشير إلى أنه في عصر البلايستوسين الأدنى ، أو ما يعادل حوالى العصر المطير الأول ، كانت الهضبة الحبشية تتضمن وضعا وضورة مختلفة تمام الاختلاف عن الصورة التي تمثلت منذ حوالى البلايستوسين الأعلى .

ويمكن القول أنه في البلايستوسين الأدنى لم تكن بحيرة تانا موجودة أصلا ، وربما لم يكن هناك أى أثر لسنخ اللقا الذى أحكم اغلاق الحوض الذى كسمنها بعد ذلك . وربما كانت الصورة العتيقة التى لم تكن تتضمن بحيرة تانا ، قد تضمنت بعض المجارى القديمة التى تمثل صورة عتيقة من صور الجريان في هذا القطاع من الهضبة الحبشية . كما نشير إلى أنه في نفس هذا العصر ، كان قطاع من الهضبة الحبشية يتضمن بحيرة يايا ، التى كانت تحتل مساحة كبيرة فوق سطح مناسب من حيث تجنيع الماء .

ويمكن القول أن سطح هذه البحيرة كان يستقبل المطر المباشر ، كما كانت بعض المجارى النهرية تسهم من ناحية أخرى ، بتجميع الماء فيها من المساحات المجاورة التى تضمنها حوض البحيرة . ونجن بطبيعة الحال ليس لدينا أى دليل على علاقة معينة ، بين هذه الصورة من صور الجريان العتيق في البلايستوسين الأدنى ، والجريان في النيل الأزرق أو بعض روافده الهامة . ومع ذلك فإن دكتور حزين يذكر أنه ليس من المستبعد أن تكون بعض أجزاء من مجرى النيل الأزرق ، أقدم من بحيرة يايا أو معاصرة لها

على الأقل . وهي بحجرة عظيمة المساحة تحتل قلب الهضبة الحبشية ،
ليس بعيد أن تكون بعض مياهها قد انصرفت في اتجاه الشرق ، قبل أن
ترتفع الحافة الشرقية للهضبة الشرقية .

وهذا في الوقت نفسه لا يستبعد أن تكون الصورة في البلايستوسين
الأدنى ، قد تضمنت بعض المجارى العتيقة ، التي كانت تنصرف الى بحيرة
يايا من ناحية الشمال . كما تضمنت بعض المجارى القديمة ، التي كانت
تنصرف لمياه الطاقة القريبة للهضبة الحبشية ، وتنتهي الى سهول السودان .
وربما كان من بينها نهر قديم سابق للنيل الأزرق ، كان يجري في مجرى
الحالي في قنطرة الجنوبي عند أطراف الهضبة الحبشية القريبة ثم ازداد
الجريان في ذلك المجرى قوة ونشاطا بعد البلايستوسين الأدنى (١) .

ومما يمكن من أمر قال هذه الصورة التي حاولنا أن نعبر بها عن
مرحلة من المراحل السابقة للتجريان النسل المتكامل في الهضبة الحبشية
تتضمن بعض البيانات والتفاصيل التي تعتمد فيها على مجرد التخمين
والافتراض والتصور . ومع ذلك فإن الحقائق التي تتضمنها الصورة ،
ولدينا عليها أدلة قوية . تحتم علينا أن نتصور الاختلاف الهائل ، بين هذه
الصورة في البلايستوسين الأدنى ، والصورة الأحدث التي تمثلت في حوالى
نهاية البلايستوسين أو فجر البلايستوسين الأعلى .

ويمكن القول أن التغيرات الأساسية التي حدثت واضفت على الصورة
القديمة تعديل هائل ، في صفة المجارى النهرية والجريان السطحي ، وفي
تفاصيل الصور التضاريسية التي باتت تؤثر تأثيرا واضحا على الجريان ،
قد تمثلت في عصر البلايستوسين الأوسط أو ما يماثل فترة الجفاف . وما
من شك في أن هذه التغيرات كانت نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحركات

(١) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في نشأة
الحضارة الأولى . صفحة ١٩١ .

الباطنية ، وتسيادة خالقه من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار في الهضبة
البلطية ، من حوالي أواخر عصر البلايستوسين الأدنى ، وإذا كانت هذه
الحركات الباطنية قد أدت الى نشاط بركاني وتدفق اللافا ، فإنها قد أدت
أيضا الى ارتفاع الحافة الشرقية للهضبة البلطية ، ارتفاعه ملحوظا .

وقد بينا أن النشاط البركاني وتدفق اللافا قد أسهم في خلق
وتشكيل ، وازدحام ، بعض التفاصيل الى الصور التضاريسية على سطح
الهضبة ، وأشرنا الى أن هذه التغيرات قد أدت الى احكام سد المجرى ، الذي
تكونت فيه بحيرة تانا ، كما أدت الى تراكب بعض اللاف المديفة بشكل اثر
على الاتجاهات العامة للجريان في الصورة التالية ، كما بينا أن ارتفاع
الحافة الشرقية كان من شأنه حدوث تغيرات أساسية في درجت الانحدار على
سطح الهضبة البلطية على المجاور العامة من الشرق الى الغرب ، ولنا ان
هذه التغيرات كان من شأنها انصراف وتدفق بحيرة تانا واختفائها من
ناحية ، وبداية مؤكدة للجريان السطحي في النيل الأزرق من ناحية أخرى .

منذ ذلك فاق الطفرة الجديدة التي تتميز عن كل هضبة التغيرات ، لم
تكن تتضمن بذاتها نفس التفاصيل الدقيقة ، التي تشكلت في الصورة
المكتملة الحالية ، لان بعض التفاصيل كانت لم تشكل بعض الى المرحلة التي
وصلت اليها فيما بعد ، ويعني ذلك أنه فيما بين أواخر البلايستوسين
الأوسط وأوائل البلايستوسين الأعلى ، كانت هناك صورة جديدة غير
الصورة العتيقة في البلايستوسين الأدنى ، يوما من شك في أن هذه الصورة
وكانت تتضمن تفاصيل جديدة تعبر تعبيرا صادقا عن جريان النيل الأزرق ،
دور أن يكون ثمة اتصال بينه وبين بحيرة تانا ، من التي لم تكن قفلا اعتلات
بالمياه ، ولم تكن هذه المياه قد تدفقت من الفتحة الجنوبية على سبب اللافا
المديفة .
ومهما يكن من أمر فان الصورة المكتملة قد تمثلت بعدة المرات في بعض

والمجارى النهرية على السهول السودانية ، الى الموقع الذى يقترب فيه النيلان الأبيض والأزرق . ويمكن القول أن الاستمرار الذى تقتضيه يكون على اعتبار أن قصة فى هذا القطاع من الجريان النيل مفروض فيها أن تختص عن تصوير مراحل الربط والاتصال بين الأحياس العليا فى كل من هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الحبشية ، وحجرى النيل الأعظم شمال خط عرض الخرطوم . هذا بالإضافة إلى أن الاستمرار يكون أيضا على اعتبار أن المجارى النهرية ، التى يتألف منها الجريان النيل فى هذا القطاع ، لها من حيث الصفات الطبيعية ما يدعو إلى تفسير وإيضاح وتعليل ، من شأنه أن يلقى الضوء على العلاقة بين تلك الصفات والخصائص وبين التطور الجيومورفولوجى وتاريخ الجريان فى صورته الحالية . ويعنى ذلك أن الدراسة فى هذا القطاع تستهدف معالجة قصة المجارى النهرية من حيث أنها مجارى ، وأن ثمة قصة تطور فيها . كما تستهدف الدراسة تصوير القصة كحلقة من الحلقات التى يتألف من سياقها تكامل قصة النيل وتطوره .

وليس ثمة شك فى أن قصة الجريان النهرى فى مجموعة المجارى النيلية ، التى تتضمنها الصورة العامة التى هو عليها فى الوقت الحاضر ، تحيط بها حالة من الغموض وعندم الوضوح . وبينى الغموض وعدم الوضوح ، على أساس من العلم بالتعقيد الشديد الذى يتجلى فى صور المجارى النهرية ، والصفات الطبيعية التى تتميز بها . وقد يعبر عن ذلك كله الانحسار بالتناقض الشديد ، الذى يتمثل فى جملة الصفات ، التى تتميز بها الجريان فى كل مجرى من هذه المجارى . ذلك أن المجرى النهرى يتضمن أجزاء توحى بأن النهر قديم ، وأن له كل سمات الشيخوخة ، على حين أنه يتضمن أجزاء أخرى فيها التعبير الكافى عن حداثة النهر والجريان النهرى ، من حيث العمر الجيولوجى .

ويعنى ذلك أن ثمة أجزاء يكون الانحدار فيها وتكون صفات المجرى

«الطبيعية» الأخرى معبرة من كل معنى من معاني الشيفوخنة . ومن ثم يستحيل أن نتصور العلاقة أو التناسق بين تاريخ الجريان في تلك الأجزاء ، وتاريخ الجريان في الأحباس العليا في الهضبة الجبلية والهضبة الاستوائية وانصراف المياه منهما في حوالى منتصف البلاستوسين أو أوائل البلايستوسين الأعلى . ولعلنا نشير بهذه المناسبة إلى أن عدم استكمال الدراسات الأصلية والأبحاث ، التى يمكن أن تحدد التفسيرات المقبولة لبعض المشكلات الدراسية الهامة ، من شأنه أن يقلل من قدرتنا على حيك أطراف القصة ، وتصوير مراحل التطور الجيولوجى . هذا بالإضافة إلى أن النقص فى الأبحاث ، من شأنه أن يدع مجالاً لاحتجال تعديل بعض تفاصيل أحداث القصة ، فى الحالات التى يتمخض فيها البحث عن مزيد من النتائج العلمية السليمة .

ويجدر بنا أن نشير فى مجال دراسة هذا الموضوع ، إلى دراسات جون بول فى كتابه المشهور الذى تضمن إضافات كثيرة إلى جغرافية مصر وحوض النيل بصفة عامة . وما من شك فى أن الذى يفتننا من تلك الحصلة ، هى فكرة بحيرة السد الكبيرة المفلقة ، التى استوحاها من الفكرة القديمة التى أشار إليها الإيطالى لومباردينى فى سنة ١٨٦٥ (١) .

ويذكر بول أن هذه البحيرة كانت تغطى مساحة كبيرة من السهول السودانية الوسطى ، وأن خط كنتور ٤٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر يحدد انتشارها فيما بين موقع شامبى جنوباً ، وموقع خائق سبلوكة شمالاً الخرطوم مباشرة . وقد حاول بول أن يصور هذه البحيرة التى يبلغ أقصى طول لها على المحور الطولى من الجنوب إلى الشمال ١٠٥٠ كيلو متراً ، وأقصى عرض لها ٥٣٠ كيلو متراً ، والتى بلغت مساحتها حوالى ٢٣٠ ألف كيلومتر

تذكر نقي هذا المجال إذ أركان قد يمر على الدولت والآت بحرية في بعض الجهات ،، التي كان يفرضها فيها أن تكون مقصورة تحت سطح الماء في هذه البحيرة القديمة ،، ويبنى ذلك أن هذه المساحات كانت تمثل أرضا يابسة ،، وأنه ليس ثمة احتمال لأن تكون الأرض مقصورة بمياه البحيرة (١) ، أو أن تكون هذه التكوينات رواسب بحيرية أرسبت على قاع البحيرة ، ويمكن القول أنه بالأدلة إلى تلك الأدلة ، فإن الرواسب النهرية أو الرواسب الهوائية أو شبه الهوائية ، والتي تتمثل في معظم المساحات في حدود خط كتور ٤٠٠ متر ، تنفي فكرة بحيرة السد نفيا قاطعا (٢) .

ومما يكن من أمر ، فإن متابعة الجريان النيل ، وتخطيط تاريخ مناسب في الأرض السودانية جنوب خط عرض الخرطوم ، يقتضى التخلي عن فكرة بحيرة السد تماما وعدم الأخذ بها ، أو تصوره مرتبطا بها . ويمكن القول أن دراسة القصة ، وعرضها بالشكل الذى يصور تطور الجريان النيل على مر العصور الجيولوجية ، يقتضى التركيز على منطقتين معينتين ، والاستعانة فى سبيل ذلك بكل الحصلة التى تمخضت عنها بعض الدراسات ، وهاتان المنطقتان هما : منخفض حوض الغزال من ناحية ، وإرض الجزيرة وتكويناتها السطحية من ناحية أخرى . والمفهوم أن كل منطقة منهما تشمل مساحة كبيرة ، تتضمن قطاعا عائل من المجارى النهرية ، النيلية ، التى تسهم فى انظام واستمرار رتيبين فى تحقيق الجريان صوب الشمال إلى الموقع ، الذى يقترون فيه الجريان من الهضبة الحبشية ممثلا فى النيل الأزرق بصفة خاصة ، بالجريان من هضبة البحيرات النيلية ممثلا فى النيل الأبيض .

Arkell, A. J. : The Historical Background of Sudan (١)

Agriculture Agric. in the Sudan p. 10.

(٢) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجى ، مجلة رسالة

العلم ١٩٥٣ ، صفحة ١٩٢ .

ونذكر في مجال الحديث عن متخض جوف الغزال ، أن أهميته تنبع من حيث كونه الجنبال الذي يمر به الجريان النيل ، الذي يحق الاتصال المباشر بين الألباس الاستوائية العليا ، والنيل الأبيض ثم النيل الأعظم شمال خط عرض الخرطوم . ويمكن القول أن الجريان النهري في هذا الحوض ، قد تأثر تأثرا واضحا بشكل الحوض العام وامتداده والأرض المرتفعة من حوله بصفة عامة . كما تأثر الجريان النهري أيضا بطبيعة الانحدار في الحوض ، وبطبيعة الصخور والتكوينات ، التي يتألف منها قاعه المستوى ، الذي يشغل مساحة كبيرة . وهذا الحوض الكبير الذي تحق به الأرض المرتفعة من كل الجهات ، باستثناء الثفرة التي تمر من خلالها الذراع التي تتضمن النيل الأبيض ، يعتبر واحدا من الأحواض التي يتألف منها أو من اتصالها ، على المجور الطويل من الجنوب إلى الشمال ، حوض النيل العظيم . وهو في الوقت نفسه ، يشبه معظم الأحواض التي تنتشر على سطح القارة الإفريقية في القطاع التضاريسي الرئيسي الذي يعرف باسم إفريقية السفلى .

ويعتصرون بعض الباحثين الحركات الباطنية مشغولة عن التصدع والانكسار ، الذي تسهم في تحديد وخلق كل حوض من تلك الأحواض ، وأدى إلى صورة فريدة من صصور البنية التي أطلق عليها اسم البنية الشبكية . ونحن على كل حال لا نجد من الدراسات والأبحاث ، حيلة يمكن أن تستخدم أو أن تعتمد عليها في مجال لقاء الأضواء على دور وفاعلية عوامل البنية أو على دور وفاعلية عوامل التعرية ، في خلق وتطوير وتأكيد شكل حوض الغزال وتثبيت ملامحه الأساسية . ومع ذلك فليس ثمة شك في أنه من الضروري أن نتصور التضافر الكامل بين هذه العوامل كلها منذ أواخر الزمن الجيولوجي الأول ، وأن نتصور الاستمرار في الخلق والتشكيل في كل الصصور الجيولوجية التالية .

ولعل ما يقال في شأن الحركات الباطنية التي أشرنا إليها أنها كانت

تحقق التشققات والتصدعات والانكسارات ، التي يسرت على عوامل التعرية ممارسة نشاطها على التفتت والتشكيل . ومهما يكن من أمر فانه كمحوض كبير يرتكز على قاعدة من الصخور القديمة البلورية العتيقة ، التي تعتبر شبطرا لا يتجزأ من كتلة البوابة المختلفة عن جندوانالاند . مما يلاحظ ان قاع الحوض ، يتضمن ما يمكن ان يحدده على حوضه انه كان في انشاء فترة طويلة معرضا لنشاط عوامل التعرية ، التي تتمثل في التفتت والارساب . ويمكن القول ان الرواسب والتكوينات التي تظهر على قاع الحوض ، تنتج الى عصور جيولوجية عتيقة ، ترجع الى الزمن الجيولوجي الثاني والعصور التالية في الزمن الجيولوجي الثالث .

ويتبين الباحث من دراسة للتكوينات والصخور في حوض الغزال ، ان الهوامش والاطراف الغربية والجنوبية - على الاقل - قوامها من الصخور الاساسية البلورية القديمة ، التي تنتج للأصل القديم لكتلة جندوانالاند . اما في قلب الحوض الكبير ، فانه ثمة تكوينات وصخور ورواسب ، اجبت عمرا تبليو هذه الصخور القديمة . ونذكر من هذه التكوينات الاجبت عمرا : الصخور الرسوبية القديمة التي تعرف باسم خرسان يرول Yirrol ويمكن القول ان خرسان يرول يمثل نوعا من انواع الحراسان الذي ينتشر في مساحات كبيرة . ويرجع خرسان يرول الى اواخر عصر الجوارسي او الى عصر الكريتاسي من عصور الزمن الجيولوجي الثاني (١) . وتعتبر هذه الصخور التي تنتشر في مساحات ضئيلة ومتفرقة عن تعرض مساحات هذا الحوض العظيم للعوامل التي تضافرت على التفتت والارساب وتمخضت عن هذه الصورة من صور الارساب القارى .

كما تتمثل في الاطراف الشرقية والجنوبية الشرقية من الحوض ، بعض

(١) يرى بعض الباحثين ان الحراسان يرجع الى حوالى عصر الكريتاسي

طفوح الالفا التي تعتبر استمرارا لطبقات الالفا القطانية المتراكمة ، على سطح الهضبة الحشبية . وهذه التكوينات في جملتها ، ترجع إلى النشاط البركاني الذي تبطل في عصر الميوسين من الزمن الجيولوجي الثالث . ولا يكاد يهينا انتشار هذه الطفوح البركانية ، لأنها في يوقعها وانتشارها في أطراف من القطاع الشرقي أو الجنوبي من الحوض . لا يمكن أن توجى بمعنى من المعاني التي تنعكس أثرها على الجريان النيلي بصفة عامة . أما التكوينات التي يمكن أن تفسر النظر فهي تكوينات أم روابية ، التي تنتشر على نطاق واسع في قلب الحوض الأوسط الذي يتضمنه الجريان الرئيسي للنيل في مجرى بحر الجبل .

هنا وتتمته من تكوينات أم روابية شلعية ، بحيث تمثل الشعبة الأولى كذراع طويلة في النظام الشمالى ، ويتضمن انتشارها معظم حوض النيل الأبيض ، وتمثل الشعبة الثانية في اتجاه الشمال الغربى ، الصاعدة صعودا هادئا إلى وسط دارفور . وتكوينات أم روابية قارية ، ويرجع تكوينها في الغالب إلى الفترة التي تتراوح بين عو إلى أواخر عصر البلايوسين وأوائل عصر البلايستوسين . ويمكن للباحث أن يشير إلى أن انتشار هذه التكوينات ليس فيه ما يؤخى باعتبار الجريان النهري أحدث عمرا منها . بل لعلنا نذكر أن هذه التكوينات القارية ، قد ردمت هذه المساحات من قلب الحوض الكبير في نفس الوقت الذي احتل السطح فيه ، صورة من صور الجريان النهري .

وهى على كل حال فى الشكل الذى يعين عن أنها لم تتأثر بجريان النيل . كما يعبر من ناحية أخرى عن أنها لم تؤثر فى هذا الجريان . ومع ذلك قلل من الجائز أن تشير إلى أنه ليس من الضرورى ، أن يكون الجريان النهري فى ذلك الوقت ، الذى تراكمت فيه تكوينات أم روابية ، هو يعينه النظام الحالى الذى يتألف منه الجريان النيل . ويعنى ذلك أنه ليس بالمستبعد

أن تكون الفترة التي تفصل بين إرساب وتكوين تكونيات دلم. بولاية قد عجزت بصورة من صور الجريان النهري التي تختلف في كثير من تفاصيلها عن صورة الجريان النيلي في مرحلة التالية فالتباين بين إرساب وكونياتها. وإذا كانت الدراسة الجيولوجية لا تكاد توضح أو تفرق عن قرار نشاطها في مجال تطويع العلاقة بين الجريان النهري النيلي من ناحية وتكوين إرساب تكويناته أم الجروابة القارية التي تكونت عموماً بين ذلك الزمن الجيولوجي الثالث وفجر البلايستوسين من ناحية أخرى، فإن دراسة هذه الفترة الجيولوجية في حدودها والاطلاع بصفتها الأساسية، يمكن أن تكون الوسيلة إلى مزيد من الايضاح والتفسير، ومزيد من القدرة على متابعة أحداث هذه الجريان ومراحل التطور التي لا نستقصيها هنا. فحينئذ يمكن فهم دورها ولعل أهم ما يلفت نظر الباحث في الخريطة التي تتضمن مجموعات المجارى النهرية التي يتألف منها الجريان النيلي العام في هذا الحوض الكبير، هو ظهور مجرى بحر الجبل الذي يتضمن الجريان النيلي الرئيسي في صورة غريبة إلى حد كبير، والغريب في تلك الصورة أنه يبدو وليس له صفات المجرى العادي من وجه متعددة. ويلاحظ الباحث أن بحر الجبل في جريانه الرتيب على المحور العام من الجنوب إلى الشمال، مخترقاً قلب الحوض، لا يكاد يقوى على تجميع الماء الفائض من انحاء الحوض، ولا تنساب إليه روافده من غلى الجانبين. هذا في الوقت الذي يتأني فيه لبحر الغزال، لأن يجمع الفائض لكي يتألف من اقتران مجموعة كبيرة من الروافد النهرية، في القطاع الغربي من الحوض، ويتأني فيه لنهر السين، وروافده الكثيرة أيضاً يغلب نفس الشيء، في القطاع الشرقي من حوض بحر الغزال، ومن ههنا الصورة التي يبدو فيها حوض بحر الجبل ومجره محصوراً بين هذين القطاعين الشرقي والغربي، يستنتج دكتور حزين أنه لم ينشأ في الأصل، لكي يصرف مياه الفائض في هذا الحوض الكبير.

ويعنى ذلك أنه يرى أن بحر الجبل فى الصورة العامة لنظام التصريف
المتأثر فى هذا الحوض نظر مستجد وذخيل وغريب عنه (١) . ويعنى ذلك
مرة أخرى أن بحر الجبل يمثل إضافة حديثة ، طرأت على صورة الجريان
النهرى ، أو على نظام التصريف المائى بحوض الغزال فى عصر لاحق .
ويبدو أنه عندما نشأ بحر الجبل ويات حجر الزاوية فى الجريان النيل ، منذ
ذلك العصر اللاحق ، لم يؤثر تأثيرا كبيرا على نظم الجريان النهرى أو نظم
التصريف المائى فى القطاعين الشرقى والغربى من حوض الغزال . ويمكن
لمباحث أن يتخذ من هذه الظاهرة أو النتيجة ، التى يعبر عنها جريان بحر
الجبل قرينة على أنه قد نشأ كنتيجة تالية للتصدع الكبير ، الذى أسهم فى
صرف مياه الهضبة الاستوائية ، وأدى إلى تدفقها بعد أن اكتملت فيه كل
الملامح ، التى تمثلت فى صورة الجريان النيل على سطح تلك الهضبة
وبحيراتها .

ولعلنا نشير فى هذا الموضع الى نهر أسوا الرافد النهرى الكبير الذى
يقترن ببحر الجبل شمال نيمولى . ويصرف - كما قلنا - حوضا يتضمن
المساحات التى تشمل معظم الأطراف الشمالية من هضبة البحيرات .
وتستهدف هذه الإشارة دعم الفكرة التى نتصور فيها نظما نهريه عتيقة
فى حوض الغزال ، وتصور بحر الجبل دخيلا عليها ، وأحدث عمرا وأقل
فاعلية فى تجميع الفائض بطريقة مباشرة من مساحات هذا الحوض الكبير .

وتذكر فى هذا المجال أن نهر أسوا أقدم عمرا من تاريخ جريان بحر
الجبل نفسه ، ومن تاريخ انصراف المياه من بحيرة ألبرت بعد التصدع الذى
حدث فى حوالى عصر البلايستوسين الأوسط . ويبدو أن المياه فى هذا
المنخرى النهرى كانت تنساب فى اتجاه عام صوب حوض الغزال ، وأنها

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى
نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩١ .

كانت تتبدد أو تنتشر على الأطراف الجنوبية لهذا الحوض . ويشير دكتور حزين إلى أن هناك رواسب كثيرة وتجمعت على هذه الأطراف ، وأنها ترجع من حيث العمر الجيولوجي إلى عصر البلايستوسين .
ولما كان تدفق مياه هضبة البحيرات قد انخفضت عن مخزونها عظمى

البلايستوسين الأوسط ، أو في بداية عصر البلايستوسين الأعلى ، ولما كانت هذه المياه لا تتضمن جبهة عالقة ، لأنها تنساب من بحيرة ، فإن ذلك يعنى أن هذه الرواسب من فعل الارساب الذى تمخض عنه الجريان النهري فى نهر أسوا ، وربما غيره من المجارى النهرية . ويعنى ذلك أيضا أن هذا الجريان القديم الذى تمثل فى عصر سابق للبلايستوسين واستمراره الرتيب فى البلايستوسين ، هو الذى أسهم فى ارساب وتكوين تلك الرواسب .

ولعلنا فى هذه المناسبة نشير إلى ما بيناه من قبل من حيث أن نهر أسوا ، الذى يتدفق عن طريقه الفائض من حوض ، يتضمن شمال هضبة البحيرات ، قد مهد السبيل كبداية مبكرة لانصراف مياه الهضبة الاستوائية كلها ، فى اتجاه الشمال ونشأة مجرى بحر الجبل . ولعل من الجائز أن نذكر ما أشرنا إليه فى موضع سابق ، من حيث احتمال تأثر شكل المجرى فيما وراء نيمولى شمالا بالاتجاه العام لهذه الروافد (١)

وهذا - على كل حال - سبيل لأن نتصور نظاما نهريا عتيقا أو أكثر من نظام نهري واحد كان يشغل حوض الغزال . ويتمثل هذا النظام البائد ، فى العصر السابق للتدفق والجريان من الهضبة الاستوائية النيلية ، ويظهر بحر الجبل كمجرى رئيسى فى اتجاه الشمال . وربما كانت هذه النظم النهرية القديمة - فى جملتها - غير مرتبطة ارتباطا كاملا ، بالصورة التى تتضمن النظم النهرية الحالية فى القطاع الغربى والقطاع الشرقى من

(١) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩٢ .

حوض الغزال : ومع ذلك فليس ثمة ما يمنع أن نتصور النظم النهرية الحالية أو بعض المجارى التى تتضمنها على الأقل قد عاشت فى الصورتين الصورة السابقة لجريان بحر الجبل والجريان النيل بصفة عامة ، والصورة التالية لحدوث التصديع وجريان بحر الجبل كحيز رئيسي للجريان النيل .

ويمكن على ضوء من هذا الفهم أن نتبين قصة الجريان والنظم النهرية فى حوض الغزال ، بحيث تتمثل فى مرحلتين متباينتين تماما ومن وجوه متعددة . ويكون هذا التباين الكبير هو الذى تعبر عنه الصورة فى كل مرحلة ، ومن حيث شكل المجارى النهرية وانحداراتها ، وعلاقتها بالجريان النيل المستجدة فى الصورة الحديثة .

وترجع المرحلة الأولى القديمة التى تضمنت الصورة الأولى الى الفترة السابقة لعصر البلايستوسين الأوسط . ويمكن القول أن الجريان النهرى فى المرحلة القديمة ، كانت صورته العامة تختلف اختلافا واضحا عن الصورة الأحدث ، التى يتمثل فيها الجريان النهرى النيل فى الوقت الحاضر ، ومنذ البلايستوسين الأعلى على الأقل . وربما كان نهر أسوا نموذجا من نماذج الجريان النهرى العتيق ، فى تلك الصورة البائدة القديمة . والمفهوم أن هذه المجارى النهرية كانت تنساب فى الاتجاهات التى تؤدى بها صوب قاع الحوض الكبير ، الذى يتميز بالانحدارات الهائلة . ونحن - على كل حال - لا يمكننا نتيجة للنقص الواضح فى حصيلة الدراسات والأبحاث أن نحقق التفاصيل الكاملة التى تضمنتها الصورة ، ولا أن تصور المجارى النهرية فى القطاع الغربى من الحوض الذى يحتله حوض بحر الغزال وروافده فى الصورة الحالية ، أو أن تصور الصورة الواضحة للمجارى النهرية فى القطاع الشرقى ، الذى يحتله حوض البيبور وروافده . ومع ذلك فليس ثمة شك فى أن نظاما معيناً أو أكثر من نظام كان يصرف المياه من على جوانب الأرض المرتفعة ، التى تحلق بالحوض وتحيط به من كافة الجوانب .

ولعل من الجائز أن تكون بعض المجارى أو أجزاء من هذه المجارى التى تظهر فى هذه الصورة فيما قبل البلايستوسين الأوسط ، قد تحول إليها الجريان النهري فى الصورة التالية ، التى تمثلت فى المرحلة الثانية من حوالى آخر البلايستوسين الأوسط . ولا يمكن للباحث أن يلقى الضوء على قدر من هذه الاحتمالات ، أو أن يصور الحقيقة الكاملة ، إلا بعد دراسات وأبحاث فى بعض قطاعات من هذه المجارى النهرية ، التى تتضمنها الصورة الحالية ، والتى من شأنها أن تكشف عن وجه الضلة بينهما وبين النظام النهري البائد القديم .

أما المرحلة الثانية التى تضمنت الصورة الأحداث ، فهى التى تمثل فيما بعد البلايستوسين الأوسط ، كنتيجة مباشرة للتصدع والانكسار الذى أطلق مياه الهضبة الاستوائية النيلية صوب الشمال ، وأفسح المجال لبداية الجريان النيلي . ولقد أشرنا الى أن هذه التصدعات والانكسارات ، التى أدت الى الترابط بين حوض هضبة البحيرات وحوض الغزال ، تعبر عن صورة من صور التأثير المباشر للحركات الباطنية والاضطرابات ، التى شملت مساحات كثيرة من شرق افريقية ومنطقة الأخدود الافريقى العظيم ، بما فى ذلك الحافة الشرقية للهضبة الحبشية النيلية . ويمكن القول أن صفات المجرى النهري لبحر الجبل فى القطاع ، الذى يتضمن جنادل فولا وسلسلة من الجنادل المتوالية الى رجا ، تعبر عن تلك النتيجة والمعانى التى تمخض عنها التصدع ، وتدفق مياه الهضبة الاستوائية .

ويكون ذلك الفهم مدعاة لأن نتصور تدفق هذه المياه من النظام النهري النيلي ، الذى كانت صورته قد اكتملت فى هضبة البحيرات فى حوالى ذلك العصر ، مستثولا عن جريان بحر الجبل فى صورته الحالية . وليس ثمة شك فى أن صفات بحر الجبل ، والحيز الذى يتضمن ، الجريان النيلي شمال منجلا ، والتى تتمثل فى عدم ظهور الجسور الواضحة المرتفعة ، التى تحدد

جوانب المجرى تحديدا واضحا ، ليست قرينة حاسمة ، على القدم والشيخوخة . ولعلنا نستطيع أن نفسر هذه الظاهرة ، على اعتبار أن المياه المتدفقة من بحيرات البرت تكون خالية الى حد كبير من الرواسب والفتات العالقة . ويعنى ذلك أنه ليس ثمة ما يمكن أن يؤدي الى بناء تلك الجسور ، التي نفتقدها على جانبي هذا المجرى .

وإذا كنا قد انتهينا الى القول بأن بحر الجبل يمثل مجرى طاريا وحديثا بالنسبة للنظام أو النظم النهرية القديمة فى حوض الغزال ، فإن ذلك لا يتناقض مع النتائج التى وصلنا اليها بالنسبة للجريان النيل ، واكتمال الصورة فى مضبة البحيرات النيلية . ويعنى ذلك أن بحر الجبل كحلقة من حلقات الجريان النيل قد نشأت فى حوالى منتصف عصر البلايستوسين . ويعنى أيضا أن امتداده على المحور العام فيما بين قم المخرج والجريان من بيرة البرت ، وبين نهاية المجرى عند موقع الاقتران بالسبواب ، لا يكاد يبر عن أو يمثل نظام من النظم النهرية القديمة الكائنة فى حوض الغزال فيما قبل البلايستوسين الأوسط .

هذا بدوره لا يتناقض مع قولنا وإشارتنا الى العلاقة بين جريان نهر اسوا والقطاع الذى يتضمن الجريان فى بحر الجبل فيما بين تيمولى والنجاف . وقد تقتضى الحقيقة التى تستهدف بيان عدم التناقض ، والتى تفسر الذى نعنيه من حيث تصوير بحر الجبل فى الصورة ، التى لا تعبر عن نظام لهرى من النظم القديمة ، التميز بين صورة مجرى بحر الجبل الكاملة ، واحتمال اعتبار بعض أجزاء من هذا المجرى ، ضمن نظام من النظم النهرية القديمة التى تمثلت فيما قبل بحر الجبل . ومهما يكن من أمر فانه يمكن للباحث أن يميز فى مجرى بحر الجبل ، بين ثلاث قطاعات متباينة تماما ، لا من حيث الصفات الطبيعية والخصائص فحسب ، بل من حيث تاريخ الجريان والاتصال فيما بينها ، ومن حيث احتمال العلاقة بينها وبين بعض المجارى فى النظم النهرية القديمة .

ويشمل القطاع الأول الجزء الأعلى من بحر الجبل ، الذي يعرف باسم
عمل البرت ، ويمتد فيما بين المخرج من البحيرة الى موقع نيمولى ، وقد
أوضحنا الى أن هذا القطاع يكون المجرى فيه واسعاً عريضاً ، كما يكون
الانحدار فيه حاداً الى الجبل الذي يبدو فيه كذراع طويلة من سطح الماء
في البحيرة . والمفهوم أن هذا المجرى يقع في جملته في قاع الطرف الشمالى
منه الأخدود الغربى ، وتمثل فيه كل الصفات التي تعبر عن الشقوق
والقوى . وما من شك في أنه يبدو أقدم عمراً من أي قطاع آخر من القطاعات
التي يتألف منها بحر الجبل . وربما كان في المرحلة السابقة لجريان بحر
الجبل مجرد ذراع للبحيرة ، وامتداد في اتجاه يناظر الاتجاه العام لجريان البحيرة
ذاتها . وربما كان في رأى بعض الباحثين مجالا لجريان نهري في ما قبل
حدوث التصدع وجريان بحر الجبل ، على نحو يمثل في الاتجاه المضاد لاتجاه
نيل البرت الحالي .

وترجيح رأى من هذين الرأيين لا يتأتى الا على ضوء بحث على جوانب
مجرى نيل البرت ، ودراسة تبيين فيها النتائج التي تعبر عن احتمال
تأثرها بزيادة منسوب سطح البحيرة في عصور المطر في البلايستوسين في
حالة اعتبارها ذراعاً ، أو التي تعبر عن تغير معدلات النحت والارساب ،
نتيجة للتغيرات التي كانت تطرأ على منسوب سطح البحيرة في عصور المطر ،
وعلى اعتبار أن هذه التغيرات كانت تؤدي الى تغير مؤكده بالنسبة لمستوى
القاعدة للمجرى الذي كان يصب في البحيرة .

أما القطاع الثاني من بحر الجبل فهو الذي يشمل حيز المجرى فيما بين
نيمولى وجفاف ، وتظهر فيه الجنادل والشلالات ومدافع المياه . والمفهوم أن
هذا الحيز من مجرى بحر الجبل فيه كل الملامح والصفات ، التي تعبر عن
ظهورته الحديثة ، حيث تأثر بالتصدع والانكسار ، وفعل كل الحركات الباطنية
في البلايستوسين الأوسط . وهو أيضاً القطاع الذي قلنا أن اتجاهه العام ،

قد تأثر بجريان نهر أسوا قيمة قبل هذا العصر. فوكل من الضروري أن نذكر أن هذا القطاع من أهم المواقع التي تتطلب مزيداً من الدراسة والبحث على الطبيعة. من أجل التوضيح إلى مزيد من النتائج التي نصلح على حقيقة العلاقة بين نظام من نظم الجريان القديم قبل البلايستوسين الأوسط ونظام الجريان الحديث بعد البلايستوسين الأوسط. وهو على كل حال أحدث عمراً من حيث الصورة بصفة عامة، بالنسبة للقطاع الذي يتضمن الجريان فيما بين البرت وشموى. ولعلنا نعلم على تحديد عمر المجرى في هذا القطاع في تقدير عمر الجريان وانتظامه، في الصورة الحديثة التي اكتملت بها بحر الجبل كحلقة أساسية في الجريان النيل العام. ويكون ذلك مبني على أساس أن الجريان في هذا القطاع، يكون من غير شك ضرورياً للجريان في القطاع الثالث، الذي يمتد صوب الشمال فيما وراء موقع رجاف.

وإذا انتقلنا إلى القطاع الثالث والأخير الذي يتضمن الحيز فيما بين رجاف وبحيرة نو وفم السويط، نجد أنفسنا في مجال للتناقض الشديد. ويعبر عن هذا التناقض متابعة صورة المجرى التي تتضمن كل معنى من معاني الشيخوخة والقدم من ناحية، ومتابعة النتيجة التي قلنا أنها تتضمن تصوير الجريان فيه حديثاً لا يرجع إلى أبعد من أواخر البلايستوسين الأوسط أو فجر البلايستوسين الأعلى من ناحية أخرى. ولعل من الجائز في مثل هذه الحالة ألا نعتبر الانحدار الهادئ وتعرض النهر للتثني دليلاً على الشيخوخة، لأن طبيعة شكل الحوض وطبيعة الماء الذي يخلو من المواد العالقة بعد التدفق من بحيرة البرت، لا تعطى للنهر فرصة للنحت، الذي من شأنه أن يعيق المجرى، أو للارساب الذي يقيم الجسور، ويحدد الحيز الواضح الذي يتضمن الجريان. ونحن لا نملك على ضوء النتائج التي استخلصناها من الدراسة في القطاع السابق إلا أن نتصور الجريان في القطاع الأخير، حديثاً من حيث انتظام الجريان، ومن حيث تدفق المياه من الهضبة الاستوائية، ومن حيث اكتمال الصورة العامة التي دخل بها بحر الجبل،

فجعل الصورة العامة المستجدة للنظام النهري النيليلام
 وإذا كان من الطبيعي أن ننتقل إلى دراسة النيل الأبيض، ومتابعة
 تاريخ الجريان في هذا القطاع من النيل العظيم، على اعتبار أنه الحلقة التالية
 مباشرة للجريان النيل في بصر الجبل والأنشطار الطبيعي له، فإن كفة ضرورة
 ملحة تقضى بتأجيل هذه الدراسة إلى حين متابعة الدراسة في قطاع آخر.
 وتستهدف المتابعة في هذا القطاع الأخر دراسة تكوينات أرض الجزيرة
 المحصورة بين مجرى النيل الأبيض من ناحية، ومجرى النيل الأزرق من
 ناحية أخرى.

وبما من شبك في أن دراسة هذه التكوينات من شأنها أن توضح
 عن نتائج مهمة من وجهة النظر الموضوعية، في مجال متابعة قصة الجريان
 النيل واكتمال الصورة العامة لهذا الجريان، وهي في نفس الوقت التي
 تلقى فيه الأضواء على تاريخ الجريان في النيل الأزرق وفي نطاق الأرض
 السودانية، نضع أيدينا على نتائج أصلية تقضى فكرة بحيرة السند نفيا
 قاطعا. هذا بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون الوسيلة المثلى في مجال
 استخلاص الحضيصة التي يمكن أن فصل عن طريقها إلى التقدير المقارن،
 بين تاريخ الجريان النهري في كل من النيلين الأزرق والأبيض من ناحية،
 وتاريخ الاقتران بينهما ومواصلة الجريان والتدفق في اتجاه الشمال،
 وتحقيق الصورة الكاملة للجريان النيل الرئيسي من ناحية أخرى.

وفي مجال دراسة تكوينات أرض الجزيرة وتحديد العوامل أو العامل،
 الذي أسهم في تكوينها وأرسابها، نشير إلى أن الإراء قد حددت كل معنى من
 معاني التناقض والاختلاف الشديد، بين جمهرة كبيرة من الباحثين. وقد
 ذهب بعض الباحثين، إلى القول بأن هذه التكوينات قد تمخض عنها فعل

ونشاط الأرساب الهوائى القارى ، ولعلنا نرى أن بعض الآخر قد تصور أنها من فعل الأرساب المنتظم الرتيب فى بحيرة احتلت قطاعا كبيرا ، من الأرض السودانية - جنوب خط عرض الخرطوم .
 وما من شك فى أن جريهام (١) كان على رأس الذين تصوروا تكوينات أرض الجزيرة ، فى صورة من الصور التى تمخض عنها الأرساب الهوائى . وقد تصور جريهام (٢) أن الرياح المنتظمة كانت تتمخض عن جمولة عالقة ، صار تراكمها وإرسابها على السطح ، الذى كانت تغطيه صورة غنية بالأخشاب والحشائش ، وتكوين هذه التكوينات ، على نحو يقترب إلى حد كبير من تكوينات اللويس المشهورة (٣) .

أما جون بول الذى توج لفكرة بحيرة السنند ، فى المساحات التى تحتلها خط كتور ، فقد دعى إلى تصور الأرساب المنتظم الرتيب فى هذه البحيرة ، سببا فى افتراض تكوينات الجزيرة بحيرية الأصل (٤) .
 وبمما يكن من أمر فان رأيا من هذين الراى لم يكن له فى مجال البحث الأصيل سندا كبيرا ، بقدر ما كان للرأى الذى اتجه إليه قطاع ثالث من الباحثين : وقد تصور هذا القطاع الثالث ومن بينهم فاجلر Vageler ، أن تكوينات أرض الجزيرة رواسب ، تمخض عنها فعل الإرساب النهري بصفة خاصة (٥) .

Grabham, J. W. : The Physical Setting F. W. (١)
 p.p. 276-177.

Grabham, J. W. Note on the Geology of Singa (٢)
 District, Antiquity, Vol. 12, p. 193.

Jewitt, T.N. (٣) راجع التعليق الذى تضمن رأى
 Gezira Soils, 1955. فى صفحة ٢٣ .

(٤) راجع تفاصيل رأى بول بشأن البحيرة وانتشارها واحتمالات
 الأرساب فيها فى كتابه .

Ball, J. : Contributions to The Geography of Egypt, p. 83.
 Greene, H. : Soil Problems in The Sudan 1935, p. 352 (٥)

وقد اكتشفت بالدراسات والأبحاث في قطاعات متفرقة من تكوينات أرض الجزيرة : عن مجموعة من الأدلة الأثرية (١) ، التي يمكن أن يستند إليها البحث في مجال تحديد تاريخ تقريبي للنشاطات الزراعية وتحديد العوامل أو جملة العوامل ، التي تسهم في أرسابها وتكوينها ، وتذكر من هذه الأدلة الأثرية الهامة البقايا البقيرية ، التي يتم العثور عليها في سنجار على جانب النيل الأزرق ، في موقع أسفل تكوينات أرض الجزيرة مباشرة ، وتتألف هذه البقايا البقيرية من بعض الآلات الخشبية الحادة الصنع ، التي ترجع في الغالب إلى العصر الحجري القديم الأسفل أو الأوسط ، أو كما يقال حوالي أواخر العصر المطير الأول ، كما تم العثور أيضا على بقايا جمجمة بشرية ثبتت من فحصها أنها لانسنان عاقل ، يوصف بأنه ينتمي إلى المجموعة أو السلسلة العنيفة ، التي عرفت باسم السابقة للبشمين (٢) : Proto Bushman

وتحسب نستخلص من تلك البقايا ، ومن وجودها أسفل تكوينات أرض الجزيرة أن هذه التكوينات أحدث منها ، وأنها ترجع من حيث بداية التراكم والارساب إلى العصر الحجري القديم ، أو حوالي عصر البلايستوسين الأسفل . كما يمكن أن نستخلص من البقايا والأدلة الأثرية ، التي تم العثور عليها من العصر الحجري الحديث (٣) ، وهو الوقت الذي كان النيل الأزرق قنينة جاريا على منسوب يعمل عن منسوب الجريان الحالي ، بحوالي أربعة أمتار ، ما يمكن أن يعبر عن اكتمال مراحل الارساب والتكوين فيها بعد البلايستوسين الأعلى .

Arkell, A. J. : The Historical Background of Sudan (١)
Agriculture (Ag. S) p. 11.

Woodward, Sir A. S. : A Fossil Skull of an Ancestral (٢)
Bushman from the Anglo-Egyptian Sudan. Antiquity 1938,
pp. 190-195.

(٣) تشبه هذه البقايا بقايا حضارة فيوم (ب) في مصر ووادي النيل الأدنى إلى حد كبير .

... ويعنى ذلك أن الاعتماد على الأدلة الأثرية يصحود مراحل الارساب والتكوين ، فيما بين البلايستوسين الأدنى والبلايستوسين الأعلى . وقد يعنى من ناحية أخرى أن هناك احتمال كبير ، لأن تصور الاوساب وتكوين أرض الجزيرة مرتبطا بالأحداث البنيوية ، التي تمخضت عن الجزيان فى النيل الأزرق ، وانسياب أو تدفق المياه من الهضبة الحبشية بعد ارتفاع حافة الهضبة الشرقية فى حوالى البلايستوسين الأوسط (١) . كما يمكن أن نتصور الارتباط الوثيق بين الارساب والتكوين . وبين زيادة المطر التي سجلت فى كل من العصر المطير الأول والعصر المطير الثانى : ومهما يكن من أمر هذه النتائج ، فإنها لا تكاد تفى بكل الأحناء التي تصور التفاصيل التي نستهدفها . ومن ثم نحن نفضل متابعة الدراسة على ضوء من النتائج ، التي انتهى إليها توتهيل Tothill فى الأربينات من هذا القرن (٢) .

وقد عالج توتهيل تكوينات أرض الجزيرة فى دراسة أصيلة ، ويحث عميق من وجهة النظر الجيوية ، بقصد التعرف على العامل والأسلوب ، الذي تمخض عن تكوينها ، وارسابها فى هذا القطاع الكبير المنتشر فيما بين النيلين الأبيض والأزرق . وقد اقتصر بحث توتهيل فى أمر القواقع ، ودراستها على حدود الأقدام السبعة العليا من هذه التكوينات .

ويمكن القول أنه لجأ إلى تجميع هذه القواقع ، من قطاعات كثيرة من أنصافها المتفرقة ، فى المساحة التي تنتشر فى جملتها ، شمال خط سكة حديد سنار - كوستى . ويعنى ذلك أنه قد حدد مجال بحثه على المستوى الأفقى ، بحيث يتضمن المساحات ، التي حظيت بكل مظاهر الاهتمام نتيجة

(١) لعل فى هذا التصوير ما يعبر عن معنى من معانى الجريان المبكر فى مجرى النيل الأزرق القديم قبيل تدفق المياه من بحيرة بايا فيما بعد ارتفاع الحافة الشرقية وتغير درجات الانحدار العامة للهضبة الحبشية .

Tothill, J. D. : The Origin of The Sudan Gezira Clay (٢)
Plain, S. N. R. 1946. pp. 153-183.

لزراعة القطن، ومناصة التوسلح، في الإنتاج الزراعي في مفروخ الجزيرة (١) وما من شك في أن تحديد المستوى الزراعي والمستوى الأقمى، للمداسة والبحث، وتجميع القواقع، كان، يستهدف من ناحية أخرى، خصيلة، يستفيد منها، في مجال دراسات العزلة في المساحات المنزوعة.

وقد عثر توتهيل على مجموعة كبيرة من القواقع، التي يمكن تصنيفها والتمييز بينها على اعتبار أو على سبيل الأخذ بالظروف الطبيعية والمناخية، التي تلائم وجود، وحياة وصفات كل مجموعة من هذه المجموعات، وتمثل المجموعة الأولى بعض القواقع البرمائية، على أن المجموعة الثانية قد تضمنت القواقع البرية. أما القواقع في المجموعتين الثالثة والرابعة فهي في جبلتها من قواقع المياه العذبة الجارية في الأنهار، وكان الفرق بينهما أن قواقع المجموعة الثالثة يلائمها الجريان الهادي والمياه شبه الرابدة، على حين أن قواقع المجموعة الرابعة، يلائمها الجريان والتدفق السريع، وحركة المياه على المناسيب العالية، في مراحل الفيضانات العالية.

ويمكن للباحث - على كل حال - على ضوء من دراسة نموذج من كل مجموعة من هذه المجموعات المتباينة، أن يتعرف على نتائج هامة بشأن وجودها وانتشارها والصفات المناسبة لحياتها، وعلاقتها بالجريان في النيل الأزرق والنيل الأبيض من ناحية، وعلاقتها باحتمالات التغير التي تطرأ على المطر المحلي، من زيادة ونقصان في عبور المطر والجفاف من ناحية أخرى. وتمثل قوقعة أمبولاريا Abomlaria نموذجاً للمجموعة الأولى من القواقع البرمائية، في تكوينات أرض الجزيرة (٢). وقد عثر عليها على

Tothill, J. D. : A note on The Origins of The Soils of The (١)
Sudan From The Point of view of The Man in The Field. (Ag. S.)
1952 pp. 138-139

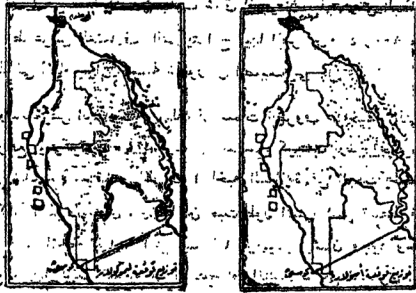
Tothill, J. D. : The Origin of The Sudan Gezira clay (٢)
Plain, S. N. R. 1946, pp. 157-158.

المستوى الأفقى فى مواقع كثيرة قريبة من مجرى النيل الأزرق ، وفى قلب أرض الجزيرة ذاتها . كما تحقق من انتشارها ووجودها على المستوى الرأسى ، بصورة شبه منتظمة فى الأقدام الستة العليا ، التى أخذت منها القطاعات . وقد تبين له أن دورة حياة بعض هذه القواقع البرمائية ، لم تكن مكتملة تماما .

ويمكن للباحث أن يستخلص من ذلك كله أن قوقعة أمبولاريا كانت تتطلب مطرا غزيرا ، أوفر من المطر فى الوقت الحاضر . وربما أدى العلم بوجود هذه القواقع وانتشارها فى الوقت الحاضر ، جنوب خط العرض ١٠° شمالا ، فى أطراف إقليم الجزيرة الجنوبية الى تصور المطر السنوى فى أرض الجزيرة فى الوقت الذى وجدت ، أو عاشت فيه تلك القواقع ، مساويا لكمية المطر السنوى فى المساحات القريبة من مجرى نهر السوبات . ويذكر دكتور حزين أن عدم اكتمال دورة الحياة بالنسبة لبعض هذه القواقع ، يدل من ناحية أخرى على أن المطر لم يكن يسقط على مدار السنة ، أو فى كل شهر من شهورها . وقد يعنى ذلك افتراض فترة من السنة يتناقص فيها المطر تناقصا واضحا ، وبصورة مفاجأة وسريعة .

ويستخلص هذا الافتراض الذى يعبر عن صورة من صور المطر الفصلى الغزير ، من علمنا بأن هذه القواقع كانت عندما يتناقص المطر بصورة مفاجئة ، لا تجد الفرصة التى تمكنها من الهجرة الى المجارى النهرية ، أو الفرصة التى تمكنها من أن تدفن نفسها فى الطين ، واستكمال دورة حياتها . ويعنى ذلك - على كل حال - أن الجريان النهري السطحي والمستنقعات ، التى كانت تنتشر على السطح ، لم تكن تشغل مساحات كبيرة من سطح أرض الجزيرة بصفة عامة .

أما قوقعة ليموكولاريا (٢) Limicolaria Flammata . . . فيتمثل نموذجا



من قواقع المجموعة الثانية البرية ، والتي ارتبطت حياتها ومبدا انتشارها باليابس بصفة عامة . وقد عثر توتيهيل على هذه القواقع ، في مساحات من الأرض المرتفعة نسبيا ، عن المجرى النهرى للنيل الأزرق . كما تبين وجودها أيضا على مقربة من مجرى النيل الأبيض . ومع ذلك فإنها على المستوى الأدنى كانت تنتشر وتميش بكثرة ملحوظة في الأراضي المرتفعة القريبة من مجرى النيل الأزرق ، بالقياس إلى انتشارها ووجودها على الجانب الآخر ، في المساحات التي كانت تقع على مقربة من مجرى النيل الأبيض (١) . أما من حيث توزيعها وانتشارها على المستوى الرأسى في القطاعات التي تناولها البحث ، فيذكر أنها تكون كثيرة في الست بوصات العليا ، ثم يتناقص وجودها من حيث العدد كلما توغلنا من أعلى إلى أسفل . وينعدم كل أثر لوجودها تماما على مسافة حوالي خمسة أقدام من السطح . كما تبين توتيهيل أن هذه القوقعة ليس لها وجود بصورة مطلقة ، على السطح الحالي من أرض الجزيرة في الوقت الحاضر ، وقال أنها تظهر في

(١) ندرتها على جانبي النيل الأبيض دليل على زيادة المياه واختلال زيادة حجم الفيضانات بشكل لا يلائمها .

الوقت نفسه في مساحات بين جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط والبطانة العليا جنوب خط عرض القضايف، التي يتراوح فيها المطر بين ٤٠٠ و ٨٠٠ ملميمترا، ويسقط في أثناء حوالي خمسة شهور من الصيف في كل عام .

ويستخلص النتائج من ذلك أن سمات الظروف المناخية التي عاشت فيها قواقع ليموكولارية، والتي تكونت على سطح تكوينات أرض الجزيرة تختلف من غير شك عن سمات الظروف المناخية السائدة في الوقت الحاضر ، من حيث كمية المطر السنوي ، ودرجة الحرارة ، حيث طول الفترة التي تسقط فيها تلك الكمية ، والملاحظة الثانية التي سجلها التمهيل بشأن وجود وحياة هذه القواقع ، أنها كانت تعيش على السطح أما انتشارها في المستوى الراسي ، ووجودها أسفل البوصات الستة العليا فقد ترتب في الغالب ، على التسرب في الشقوق التي تظهر في تلك التكوينات ، عندما تتعرض للجفاف في الموسم الذي يتوغل فيه سقوط المطر .

وهما يمكن من أمثلهما وجود قواقع ليموكولارية ، وانتشارها على البحر الذي تبينه التمهيل ، ويعبر عن معاني ونتائج هامة في فهم غير شك قد نشأت في فترة من الفترات ، والتي تضمنت زيادة في كمية المطر السنوي على الأقل ، وبالتالي القياس إلى المطر السنوي في الوقت الحاضر ، ومع ذلك فإن الذي لا شك فيه أيضا أن هذم المرتبته في المطر السنوي لم كانت أدنى من أن تديم حياة قواقع أمبولاريا البرنائية بأكملها ، وجودها وحياتها . عسلى السطح ، في حدود بوصات محدودة ، من شأنه أن يصير من ناجية أخرى ، عن أنها كانت في انتشارها التالية في الغالب الارساب ، وتكوين أرض الجزيرة بصفة عامة .

ويغلب على الظن بعد العثور على نماذج من قواقع ليموكولارية ضمن البقايا الأثرية ، في الرواسب النهرية للفيضانات العالية على ارتفاع ، حوالي أربعة أمتار عن منسوب الجريان ، في النهر الحالي قرب الخرطوم ، أنها كانت تعيش في العصر الحجري الحديث . ويعتقد ذلك أن زيادة المطر التي تمتعت

في فترة تحسين المناخ في العصر الحجري الحديث ، هي التي أدت الى توفير الظروف المناخية الملائمة لحياة ليموكولاريا ، وانتشارها في هذه المرحلة المتأخرة من مراحل تكوين أرض الجزيرة .
 ويظهر ما تعبره قوقعة إيمولاريا ، عن حالة المناخ وصفة المطر الجنوبي ، وعن حيوية الحريان النهرى الزيدل ، في البداية المبكرة للتواجد الجبل الأولي لارساب وتكوين الإقليم الستة العليسا من أرض السودان الحديثة ، فإن اقترابها ليموكولاريا تعبر عن نفس المعاني ، في بدايات المراحل الأخيرة في تكوين هذه الأقدام العليا ، من تكوينات الجزيرة .



وتمثل قوقعة كوربيكولا (١) *Corbicula Artini* نموذجاً من المجموعة الثالثة ، التي تعبر عن النظام الحريان النهرى ، لأنها من الأنواع التي تعيش في مياه الأنهار العذبة الجارية . وقد عثر توتهيل على هذه القواقع النهرية ، في المستوى الأفقى على الأطراف الشرقية والغربية ، من تكوينات أرض السودان الحديثة .

Tothill, J. D. : The Origin of The Sudan Gezira clay Plain, S. N. R. p. 458.

الجزيرة ، وعلى مقربة من المجارى النهرية ، لكل من النيل الأبيض والنيل الأزرق على السواء . أما على المستوى الرأسى من أعلى إلى أسفل فبعد عشر توحييل ، على قواقع كوريكولا منتشرة فى شبه انتظام رتيب ، فى كل قسم من الأقدام الست العليا ، موضع الدراسة والبحث هذا بالإضافة إلى أنه قد تحقق من عدم وجودها أو انتشارها ، ضمن التكوينات فوق حسوب ٢٨٢ مترا عن مستوى سطح البحر ، بآى حال من الأحوال .

ويمكن للباحث الذى يضع هذه البيانات فى اعتباره ، أن يستخلص بجملة من النتائج التى تكون وثيقة الصلة بالجريان النهري ، الذى أدى الى الظروف الطبيعية لتأسيس حياة قواقع كوريكولا . ويمكن أن تصور على كل حال ، وجود المجارى النهرية ، وأن تصور لجريانها كان منتظما بقدر ما كان محدودا . ولتحديد دليل عدم وجود أى أثر لقوامة كوريكولا على منسوبة أعلى من منسوب ٢٨٢ مترا .

ومما لم يشك فى أن تصوير انتظام الجريان طول العام والذى يعبر عنه نهر دائم الجريان أو أكثر من نهر واحد يتضمن معنى من شأنه أن يصور قيمة الجريان النهري والارساب ، الذى يتمخض عنه هذا الجريان ، فتح تكوين وارساب بعض تكوينات أرضي الجزيرة على الأقل . بل لعلنا نجد فى وجود هذه القواقع بشكل رتيب فى كل الأقدام الست العليا ، دليلا ماديا هاما فى مجال تصور استمرار الجريان ، فى كل مرحلة من مراحل ارساب هذه البوصات ، من البداية المبكرة الى النهاية المتأخرة .

وقد يعبر ذلك أيضا عن انتظام الجريان بصورة خاصة فى مجرى النيل الأبيض . ومع ذلك فليس من الضروري أن يكون فى ذلك التصور وما يعبر عنه ، دليلا على الجريان النهري فى النيل الأبيض ، على نفس النمط أو الصورة ، التى تتمثل فى الوقت الحاضر . ولكنه يعنى على كل حال أن حيز

هذا المجرى النهري ، كان يتضمن جريانا مائيا فى صورة من الصور ، يجنى ولو اختلفت فى بعض ملامحها ، عن صورة الجريان الحالي .

اما قوقعة كليوبترا (١) Cleopatra bulimoides فانها تمثل النموذج من المجموعة الرابعة ، التي تتضمن القواقع التي تعيش فى ميناها الأنهار الجارية الغزيرة المياه . وربما كان ذلك قرينة على أنها تتطلب الماء الجارى جريانا سريعا ، بقدر ما تتطلب ارتفاع مناسيب الجريان والفيضانات العالية . وهى على كل حال تعبر عن جملة من المعاني والاستنتاجات ، فى مجال البحث عن أصل وتكوين تكوينات السطح فى أرض الجزيرة ، وتصور العلاقة بينها وبين الجريان النهري .

وقد عثر توتهيل على قواقع كليوبترا بكثرة ، فى معظم القسمين الخامس والسادس من الأقدام الست العليا ، التي أجرى عليها دراساته . ويعنى ذلك أنها من حيث الانتشار ، تزيد من حيث العدد على الامتداد العام ، للنحور الرأسى من أعلى الى أسفل . أما من حيث الوجود والانتشار على المستوى الأفقى ، فقد تبين أنها لا توجد بأى حال من الأحوال ، إلا فى حدود مسافة حوالى ٢٥ ميلا من مجرى النيل الأزرق ، كما أنها لا توجد أيضا وبصفة قاطعة على منسوب يزيد عن ٣٨٢ مترا عن مستوى سطح البحر . كما تمخض البحث أيضا عن وجودها على مدى أقل وبكثافة أدنى ، على صعيد أرض الجزيرة ، على مقربة من الحيز الذى يتضمن الجريان فى النيل الأبيض .

ويمكن أن نستخلص من هذا الوجود والتوزيع على تلك الصورة ، ان وجود وانتشار قواقع كليوبترا ، كان من غير شك مرتبطا ارتباطا وثيقا

بالجريان المنهجي في النيل الأزرق ، وفيض المياه الغزير على المناسبات العالية ، التي وصل منها إلى حوالي مسافة ٤٠ كيلو مترا ، من حيز المجري الحالي . كما أن الوجود على مقربة من مجري النيل الأبيض ، قد يعبر عن معنى يتضمن زيادة حجم المياه وزيادة سرعة الجريان إلى حد ما ، في الوقت الذي عاشت فيه تلك القواقع .

ويمكن القول على كل حال ، أن ضخيم الجريان وحديث الفيضانات العالية ، لا يمكن أن توجد بينها وبين زيادة في كمية المطر السنوي المطر على أرض الجزيرة ، لأنه لو كانت هذه الزيادة مخددة الشدة ، لاذت ذلك إلى زيادة في حجم المياه على كل سطح أرض الجزيرة ، في كل المساحات وعلى كافة المناسبات . وقد أدى ، بالتالي ، إلى احتمال وجوب القواقع على أعلى من مشوب ٣٨٢ مترا : كما كان التناقض في عدد القواقع على المحور الرأسي من أسفل إلى أعلى ، دليلا على تناقص في حجم الجريان ، وتغير على متاسيب الجريان ونجم كل المياه البادية في النهار . وهذا التناقض لا يمكن أن يكون مرتبلا إلا بتناقص في حجم الفائض من الموارد ، التي كانت تصنع الإيراد العظيم وتغيب في تلك الفيضانات العالية من ناسج . وفتح دخالتي ، سلوكة وانسحاب الجريان صوب الشمال من ناحية أخرى :

ويغلب على الظن أن الفيضانات العالية وثيقة الصلة بتدفق الماء من بحيرة يابا في أواخر البلايستوسين . كما تتصور زيادة المطر في العصر المطير الثاني ، سببا في استمرارها مع تناقص واضح ، في مناسبات الجريان في البلايستوسين الأعلى . ويتناسق هذا التصور مع تناقص وجود القواقع . كما قلنا . كلنا ارتفعنا على المستوى الرأسي في الإقليم البسته العليا . كما يتناسق أيضا مع بداية انصراف مياه النيل الأزرق ، عن طريق سلوكة إلى مجري النيل الأعظم .

ومهما يكن من أمر ، فإن حصيلة هذه الدراسات الأصلية التي عالجت

الطبقة العليا من تكوينات أرض الجزيرة من وجهة النظر الطبيعية قد أدت إلى نتائج هامة يمكن أن نستعملها نحن فحال متابعة قصيدة الجريان النيل بصفة عملة .

النتيجة الأولى وتتمثل في ذلك على ما يلي: يعتبر عن التكوينات الطبيعية تكوين أو إرساب تكوينات أرض الجزيرة من وجهة النظر الطبيعية. بصورة جوف بؤلة من الميادين التي استعملت كقولها بغير فضاء الإرساب الهوائي. وهذا يعني أن إرساب وتكوين الطبقة السطحية من تكوينات أرض الجزيرة. كان نتيجة مباشرة للإرساب النهري بصفة خاصة. احتمال الاشتراك الإرساب الهوائي إلى حد ما في المصير .

النتيجة الثانية وتتمثل في فهم معنى إرساب وتكوين الإرساب الطبيعية العليا من تكوينات الجزيرة، والتي تبين منها أنه قد تم في ظروف طبيعية مختلفة تماما، عن جملة الظروف الطبيعية السائدة في الوقت الحاضر . ويمكن أن تصور وجود قواقع أمبولاريا معبرة عن بداية الإرساب والتكوين في فترة زيادة المطر التي تمثلت في العصر المطر الأول . ولعلنا أدركنا أن زيادة المطر قد منحت هذه القواقع البرمائية فرصة الحياة ، كما أدركنا أن زيادة المطر في الوقت نفسه ، لم تكن تتمتع في الغالب ، إلا عن جريان نهري هزيل ، بالنسبة لصورة الجريان في مرحلة تالية ، أعطى الفرصة لوجود قوقعة ليوكولاريا .

وهذا على كل حال تقدير سليم ، لأن النيل الأزرق لم يكن قد إرساب بعد من أحباسه العليا بفيضاناته العالية ، ولأن بحيرة بايا كانت في العصر المطر الأول ، أو ما يبادل عصر البلايستوسين الأدنى موجودة . أما المرحلة التالية فهي التي شهدت أخطر مراحل التطور والإرساب لأنها تضمنت الجريان النهري ، الذي حقق الفيضانات العالية من الروافد الحشوية ، التي

أسهمت في إرساب وتكوين تكوينات أرض الجزيرة . ونحن على كل حال يمكن أن تصور احتمال الإرساب الكامل .

ارساب وتكوين هذه التكوينات فى أرض الجزيرة ، وبين انسياب المياه بغزارة من على سطح الهضبة ، نتيجة تدفق بحيرة يابا فى حوالى عصر البلايستوسين الأعلى . ومعنى ذلك أن ارساب هذه التكوينات فى الأقدام زيادة ملحوظة فى مناسيب الجريان النهري ، ومناسيب الفيضانات فى أثناء عصر البلايستوسين الأعلى . ومعنى ذلك أن ارساب هذه التكوينات فى الأقدام الست العليا ، كان بالضرورة تاليا لارتفاع الحافة الشرقية للهضبة الجبسية ، التى تدفقت فيه المياه من بحيرة يابا ، وسقطت الجريان الهائل للثيل الأزرق . كما نتصور المطر فى العصر المطير الثانى ، سببا فى استمرار الفيضانات التى تدل عليها الظروف ، التى أثرت على انتشار قوقعة كليوباترا ، فى الأقدام الست العليا من تكوينات أرض الجزيرة .

هكذا أسهم جريان النيل الأزرق بقدر كبير من الرواسب ، فى تكوين تكوينات أرض الجزيرة . كما أسهمت بعض العوامل الأخرى ، وخاصة بالنسبة لتكوين الأجزاء والمساحات ، التى تعلو عن منسوب ٢٨٢ مترا فوق منسوب سطح البحر . ويمكن القول أن النيل الأزرق ، قد أنفق وقتا طويلا فى ارساب وتكوين تلك التكوينات ، وتمهيد مجراه المحدد فى أرض الجزيرة ، حتى استطاعت مياهه أن تصل فى انتظام ووفرة الى مجرى النيل الأعظم (١) . وقد لا نستطيع أن نصور قيمة الجريان ، ولا حجم الرواسب ، ولا القدر الذى تمخض عنه المجرى النهري ، الذى تصورنا احتمال وجوده فيما قبل البلايستوسين الأوسط ، واكتمال الصورة العامة للنيل الأزرق وزيادة حجم الجريان فيه زيادة كبيرة . ومع ذلك فلا بد أنه كان يقوم بدور ما من حيث الارساب ، وأن هذا الدور كان بمثابة البدايات المبكرة للارساب والتكوين فى المراحل التالية .

(١) سليمان حزين . نهر النيل تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩٢ .

وإذا جازع شكك أيضا، فإن لم تقف بخافئ، فسوف كفي . . . كان يدعنا لانسياب
جنيان النيل: الأبيض، في نفسه، الاتهام الذي للشبابة . . . وقبحه، بفصح ذلك عن
بعض من مصانف الكتب، وعجزه، الطويان النيل كله . . . الإقتران بين النيلين
الأزرق والأبيض . . . ولكن يجب أن نرى الوقت نفسه . . . لا نجد في مجموع النتيجة
ما يصور لنا الحياة القصية البنفسجية، للتعيل (الأبيض) نفسه . . . وكل الذي تبين
جمي الآن هو تصوير الخطوط البيضاء في النيل الأزرق . . . تعبير عن قصص النيل الأزرق
واقعا، والوثيق بالأحداث البنية، في الفضية المشبعة، في البلاستوسين
الأبيض، الذي يبدل في فترة الجفاف، ثم استمرارها في البلاستوسين الأعلى
الذي تضمن العصر الطليخ الثاني . . .

ويعني ذلك أننا جئنا بالهبة للنيل الأزرق، وأملنا بفتحنا إلى مزيد
من صلاحيات التي يتطور لها الحاصلات، انصراف المطر من الفضية، المشبعة،
قبل أن تفلح الخلفة الفضية، من ناحية، . . . ويصير لنا حصيلته المطر الفضي . . .
وزيادته، الكمية على عهد البلاستوسين الأدنى، من ناحية أخرى . . .

وأذا انتقلنا إلى مقابلة الذرائع بشاق، فخصصة الطويان في مجرى
النيل الأبيض، الذي قلنا أنه يظن، استمرارها للجرمان في مجرى النيل،
ويصير عن قطاع هام أو حلقة من الحلقات، التي تتألف منها الصورة العامة
للتجزيان النيل، فيجب أن نضع في اعتيادنا أن العرليات، والأبحاث
الأصلية، لم تنم فيه على صورة من الخصوة المؤدية إلى الفياضات الجارية
بالصلابة . . .

وعلى الرغم من ذلك، القص الشديد، فإن هناك أكثر من نتيجة قد
أنتهت إليها الدراسة في جوف ومجرى بحر النيل، وأنتهت إليها الدراسة
في شأن تكوين وأرساب تكوينات أرض الجزيرة . . . ويمكن الاعتماد عليها
لأنها تؤدي إلى أمواء خافتة على بعض الافتراضات في مجال متابعة قصة
التزيان في النيل الأبيض وتصورها تصويرا عاما . . .

وتفسير هذا التناقض بين هاتين النتيجةين ، في التباين المتبقية على التوزيع للجريان في النيل الأبيض ، لا يكاد يتأتى الا اذا تصورنا ان الجريان المائي ، في حيز المجرى الذي يحضن النيل الأبيض ، في الصورة المتكاملة للنيل في الوقت الحاضر ، ومنذ عصر البلايستوسين الأوسط أو الأعلى ، كان يتجول في صورة أخرى غير الصورة ، التي هو عليها الآن . وقبل انه نشير الى ملامح تلك الصورة المحتملة ، نذكر ان النيل الأبيض على امتداد المجرى الطويل من الجنوب الى الشمال يميز عن صفات النهر الذي يتميز بكل مميزات المجرى الأوسط في النهر العادي .

ويلاحظ الباحث أن مجراه يتأثر في الاتجاه العام من الجنوب الى الشمال بمواصل كثيرة . فهو يتأثر أول الأمر من غير شك بانتشار المرتفعات التي تحف بجوذه من على الجانبين ، وخاصة تلك التي تحدد الفتحة أو الثغرة العريضة ، التي تربط بين حوض الغزال وحوض النيل الأبيض ، الذي يبدو في صورة الذراع المنتشرة صوب الشمال بضعة مئات من الكيلومترات . وهذه المرتفعات التي تقصدها وتتصور تحديدها الثغرة ، وهي مرتفعات جبال النوبا في جنوب كردفان من ناحية الغرب ، ومرتفعات جنوب اقليم الجزيرة من ناحية الشرق . ويفهم تأثير هذه المرتفعات على اعتبار انها قد ألزمت الجريان النهرى ، بالمرور في تلك الثغرة المحدودة في اتجاه الشمال المباشر ، دون أى اتجاه آخر .

ويلاحظ الباحث أن مجرى النيل الأبيض ، يتأثر مرة أخرى بفعل جريان بعض الروافد النهرية ، التي تقترن به من على الجانبين تأثيرا واضحا ، نتيئنه في الاتجاهات وتفاصيلها الرئيسية . ونذكر من هذه الروافد النهرية خور عدار ، الذي يقترن بالمجرى قرب موقع قرية ملوط ، ويفرض على النيل الأبيض الاتجاه بضعة كيلو مترات في نفس الاتجاه الذي يجرى فيه صوب الغرب والشمال الغربى ، ثم يعتدل المجرى بعدها مرة أخرى الى الاتجاه العام صوب الشمال .

ثم هو يتأثر مرة أخرى في القطاع ، فيما بين بلدة كوستى وبلدة
الدويم ، بالكثبان الرملية التي تمتد على منسوب يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ مترا
عن منسوب السطح العام ، على ضويرة سلاسل متلاحقة من الجنوب والجنوب
الغربي الى الشمال والشمال الشرقي . وهذه الكثبان الرملية المثبتة ربما
أوحى بنتائج هامة من حيث تازيخ ذلك التثبيت المرتبط بزيادة المطر في
عصر من عصوره . وهي على كل حال قد أدت الى تقوس شكل المجرى ، وهو
يحف بالكثبان من ناحية الشرق .

ويعنى ذلك من وجهة النظر الموضوعية أن مجرى النيل الأبيض ، جاء
تاليا لنشأة هذه الكثبان الرملية ، وانتشارها على المحاور المذكورة وتثبيتها .
وهنا أيضا تنبثق مشكلة دراسية هامة تضاف الى التناقض الذي تبينه في
صورة الجريان النهري ، وتاريخ جريان النيل الأبيض . وتتطلب هذه
المشكلة دراسات وأبحاث ، بالقدر الذي يقطع الشك باليقين ، والذي يحقق
نتيجة أصيلة في شأن تحديد التازيخ المعين لنشأة الكثبان ، وتحديد دور
المطر الذي أدى الى تثبيتها . ومع ذلك فإن الاحتمال الذي يتناسق مع كل
النتائج ، هو أن تصور أن تثبيت هذه الكثبان ، كان في حوالى بداية العصر
المظير الأول في فجر البلايستوسين الأدنى .

ومهما يكن من أمر هذه المشكلات الدراسية فإن التناقض ، هو الذي
يقضى كما قلنا تفسيراً معيناً تصوره في جريان مائي في مجرى النيل
الأبيض ، فيما قبل البلايستوسين الأوسط ، على نحو معين أو في صورة
مختلفة أخرى . ويمكن القول أن قوام الجريان في تلك الصورة المفترضة ،
كان في عكس الاتجاه العام للجريان المائي في الوقت الحاضر . ويكون ذلك
يعنى أن مجرى هذا النهر ، الذي تتضمنه تلك الصورة كان يجرى على
محور عام من الشمال الى الجنوب ، صوب حوض الغزال . وربما استغرق هذا الجريان العكسي فترة نحتت خلالها بعض الصخور

المنطقة في مناطق الجبال التي تخلفت عنها الأجزاء المنخفضة ، التي يتضمنها المجرى الحالي في القطاعات المنخفضة المطروقة باسم المنخفضات ، ويجيب علينا في هذه الحالة أن نتصور زيادة المطر في العصر المطير الأول ، سبباً في تجميع الغاطس والازدحام الذي كانه يجري في ذلك المجرى ، ويعني ذلك أنه كلف بمساحة جوفية يتضمن الجريان في حوالى البداية المبكرة للبلاستوسين ، الأدنى ، أو في حوالى ذيل العصر البلايستوسين ، ويجرى النيل الأبيض ليس فيه على كل حال ما يمكن أن يعبر عن أية أحدث من تكوينات ذلك (١) .

وإذا كانت تكوينات أم روبة ، لا ترجع إلى أجد من حوالى عصر البلايستوسين الأعلى أو في البلايستوسين ، فإن ذلك لا يتناقض مع تصورنا للجريان في تلك الصورة العتيقة ، التي ربما استغرقت الفترة ، فيما بين البلايستوسين الأدنى والبلايستوسين الأوسط أو الأعلى ، ويمكن القول أن هذه الصورة كانت تمهد تمهيداً واضحاً للجريان في الصورة التالية ، التي تمثلت وحده بعد جريان الماء في كل من بحر الجبل ونهر السوبات .

وربما كان جريان الماء في نهر السوبات ، على الصورة التي اقترن بها الجريان النيل ، قد بدأ في وقت مبكر عن الوقت الذي جرى فيه بحر الجبل ، وأسهم من أجل ذلك ، في التمهيد للتغيرات الكاملة التي طرأت على الصور العتيقة . أما التغير الكامل الذي أدى إلى وضع النيل الأبيض ، في الصورة التي يتضمنها الجريان النيل الحالي ، فهو الذي حدث بعد تدفق مياه الهضبة الاستوائية من فتحة فولا ، وبعد جريان بحر الجبل في حوالى ما بين أواخر البلايستوسين الأوسط أو بداية البلايستوسين الأعلى .

(١) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في نشأة الحضارة الأولى صفحة ١٩٤ .

وقل أن قصة الجريان النيل في كل المختار ، جنوب خط عرض
الخرطوم في الأرض السودانية ، تتطلب مزيداً من الدراسات والأبحاث
الأصيلة ، التي من شأنها أن تضع حداً للشعوب ، وتحقق تفسيراً لكثير من
الأمور التي تقتدر إلى الأدلة . ولعل أحسن ما تقتدر إليه القصة ، عناصر
تلقى الأضواء على طبيعة العلاقات بين تلك النظم المتبعة ، ووجودها فيما
قبل عصر البلايستوسين الأوسط ، والجريان النيل الحالي في صورته ، التي
أكملت منذ عصر البلايستوسين الأعلى .



قصة النيل في النوبة ومصر :

إذا كانت قصة النهر قد استوجبت المرونة والتوسع المكاني والزمني
في مجال الحديث ، والتعرف على كل الأحداث التي تمخضت عن الوصول إلى
الشكل الحالي لصورة الجريان النيل ، في كل من هضبة البحيرات والهضبة
الحبشية والسهول السودانية جنوب موقع الاقتران بين النيلين الأبيض
والأزرق ، فإنها تستوجب مزيداً من المرونة ، ومزيداً من القدرة ، على أدراك
كل العوامل الجديدة التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التعقيد .

ويفهم من ذلك كله ، على ضوء العلم بأن صورة الجريان النيل وقصة
النهر في النوبة ومصر ، تتأثر بالإضافة إلى كل العوامل التي أثرت على
التطور بالنسبة لساكني الأجزاء الأخرى ، بعاملين هامين هما : احتمالات
التغيرات التي تطرأ على مستوى القاعدة من ناحية ، والتغيرات التي تترتب
أو تنشأ نتيجة للاتصال بالأحياس النهرية النيلية العليا ، وما يؤدي إليه
من حيث إضافة إيراد مائي جديد ، إلى حجم الجريان من ناحية أخرى .

ويعني ذلك أن احتمالات التغيرات التي تطرأ على مستوى القاعدة ،
حيث ينتهي أو يصب في البحر المتوسط ، من شأنها أن يؤثر بالضرورة على

درجات الانحدار ، وما تترتب عليها من نحت أو ارساب ، والتحول من دورة معينة إلى دورة معينة أخرى ، وهذا للتحويل الذي يشأ ويغير فعل النهر من نحت إلى ارساب ، أو من ارساب إلى نحت وتعميق ، مصدر تعقيد ، لأن الدراسة ومتابعة مراحل قصة الجريان النهري تقتضى المتابعة الدقيقة لدورات النحت ، أو الارسبات .

أما احتمالات التعقيد الناشئة عن التغيرات ، التي يتمخض عنها الاتصال أو انضمام روافد نهري جديدة ، فتفهم على أساس أن هذا الانضمام من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حجم الجريان وارتفاع المناسيب . وما من شك في أن زيادة كتلة الماء وحجم الجريان يؤدي بالضرورة إلى التأثير على قدرة النهر على النحت أو على الأسباب . ويعني ذلك أن قصة النيل في النوبة ومصر ، تقتضي الاهتمام بمدى تأثير الجريان النيل بالانضمام أو الاتصال بين المجاري النهرية النيلية جنوب خط عرض الخرطوم والجري شمالها ، وبكل الأحداث النيلية التي أثرت على النظام المائي ، في كل من الهضبة الحبشية والهضبة الاستوائية .

ونحن على كل حال ندرك الآن أن احتمال الاتصال ، بين الجريان النيل في النوبة ومصر من ناحية ، والجريان النهري جنوب خط عرض الخرطوم من ناحية أخرى ، كان غير قائم في كل العصور الجيولوجية السابقة لمنتصف عصر البلايستوسين على أحدث تقدير . ذلك أن حصيلة الدراسات والأبحاث في كافة القطاعات النيلية التي أشرنا إليها ، وتعرفنا من خلالها على التاريخ المناسب ، للوصول الجريان النيل إلى صورته المكتملة الحالية ، تؤكد أن النصف الثاني من عصر البلايستوسين على الأقل ، هو الذي شهد أهم فصول القصة ، التي تمخضت فيها الأحداث عن ترابط واتصال الحلقات ، التي تألف منها الجريان النيل .

ومهما يكن من أمر فإن ذلك الفهم ، يؤدي إلى القول بأن صورة الجريان

في الواقع أنه بلاكنهورن قد انتهى إلى نتيجة حاسمة، هيكون فيها النظام النهرى للبلدان الذى أطلق عليه اسم العظيم النهرى: النيل القديم، أو اللينى ، Das Libysche Uenli (١٩١٤) * وهو: فى الحقيقة الإغنى لم يعمد على حيز المجرى النهري نفسه لا الذى يقعون ههنا النظام القديم من نظم التصريف للسائى والمجرى السطحي * نولكنه عثر على رواسب دلتاوية ، وتمخض عنها هذا المجرى: فى شمال غرب الفيوم ، وتتمتع هذه الرواسب إلى مفارقة فى جنوب شرق منخفض القطية * وقد اكتشفت دراسة هذه الرواسب الدلتاوية ، عن بقايا حيوانات كبيرة الحجم من الزمن الجيولوجى الثالث ، كالسليفاة وعلى هياكل عظمية ولبوابات من نوع الحصان ذو الثلاثة حوافر ، وعن بقايا حيوانات بحرية من الأنواع التى تعيش فى الخليجان التى تختلط فيها المياه المالحة بالمياه العذبة (٢) .

هذا بالإضافة إلى ما تضمنه الرواسب الدلتاوية ، من بقايا نباتية قوامها أشجار ضخمة متحجرة * ويمكن للباحث أن يستخلص من تلك الدراسات فى الرواسب الدلتاوية ، التى بلغ سمكها أكثر من ١٥٠ متراً (١) ، نتائج هامة عن تكوينها ، والوقت الطرؤف التى أحاطت بهذا التكوين ، من حيث صفات المناخ وصورة شكل السطح العام .

ونذكر من هذه النتائج العامة ، أنه فى أعقاب تراجع خط الساحل

(١) راجع رأى ماكس بلاكنهورن Max Blankenhorn فى كتاب نهر النيل . صفحة ١٦٧ و ١٦٨ .

(٢) راجع رأى بول بشأن هذه الرواسب التى تمثلت فى عصر الأوجسين فى كتاب Contributions to the Geography of Egypt . صفحة ٢٣ .

وراجع مورفولوجية الأرض المصرية للدكتور محمد صفى الدين من صفحة ٤٦ إلى صفحة ٥٥ .

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩٢ .

فى اتجاه الشمال ، واتخذت مياه البحر فى حوالى النصف الثانى من عصر الأيوسين (١) ، تمثلت صورة من صور الجريان النهري ، الذى أدى الى ارساب تلك الرواسب الدلتاوية ، التى أشار اليها بلانكنهورن . كما يمكن القول ان القايا والحفريات التى تضميتها تلك الرواسب تميز عن نظام مناخى معين ، كان يتميز بالارتفاع فى درجات الحرارة ، بقدر ما تميز بزيادة ملحوظة فى كمية المطر السنوي وخاصة فى عصر الألوجسين . وهذه الزيادة فى المطر ، التى تمخضت عن غنى فى صورة النمو النباتى ، هى التى أثرت الماء فى النظام النهري المشار اليه .

وبالاعتماد على كل حالة ان هذا النظام النهري المتناوب الذى تمخض عن تلك الرواسب السمكية ، لم يغير بوجه ذلك عن صورته من الصور أو دليل يعبر عن شكل المجارى أو الوديان ، التى كانت تسبب فيها المياه ، وتتضمن الجريان السطحي . وهذا معناه بالضرورة أن الانحدار العام الذى تمثل عليه هذا الجريان كان مادنا بحيث لم تكن لتجارى أو الحيز الذى تضمن الجريان السطحي سوى أودية قليلة العمق أو ضحلة .

وقد يكون معناه أيضا أن عوامل التعرية الهوائية ، على وجه الخصوص فى عصر أو فى جملة عصور جيولوجية تالية ، كانت كفيفة بأن تزيل أو أن تضع ، كل أثر لتلك المجارى الضحلة غير العميقة من عمل السطح . ولعل من الضروري أن نذكر أن هذه المعانى تمخضت عن حقيقة هامة بشأن شكل الانحدار العام لسطح أرض مصر فى عصر الألوجسين ، والتي بدأت تتعرض لبعض العوامل الباطنية الرافعة . كما أنها تعبر من ناحية أخرى عن أن جبال البحر الأحمر فى عصر الألوجسين ، لم تكن قد تحسنت ملامحها الرئيسية ، أو لم تكن قد ارتفعت ، بالقدر الذى يمكن أن يؤدى الى الانحدار

الواضح ، وبالتالي الجفر أو النحت الشديد ، في بطون المجارى النهرية على السطح .
وقد نذكر حقيقة الانحدارات الهائلة إلى حد كبير على ضوء دراسة تكوينات هودي (١) Hudi ، التي تمثل رواسب بحيرية ، في بعض مساحات من شمال السودان على جوانب النيل النوبي . ويمكن أن نعتبر هذه التكوينات التي ترجع إلى عصر الألوجسين ، من حيث العمر الجيولوجي (٢) ، والتي تتميز أحسن نموذج لها في قطاع يقع إلى الشرق من موقع بربر دليلا على أمرين هامين . فهي من ناحية تعبر عن صورة السطح الرتيب المتحد انحدارا هادئا ، والذي تتخلله مساحات مستوية ، كما أنها من ناحية أخرى تغيب عن معنى زيادة المطر في عصر الألوجسين ، وما ترتب عليه من تجمع مائي ، على السطوح المستوية على صورة بحيرات ، أو غدران غير عميقة .

ويعني ذلك أن سطح الأرض شمال خط عرض الخرطوم على الأقل ، كان سطحا رتيبا وكانت انحداراته هائلة إلى حد كبير في عصر الألوجسين ، وأن كمية المطر السنوى كانت غزيرة . ومهما يكن من أمر فإن هذا السطح قد شهد الجريان السطحي الهزيل البائس ، وأن قنل التعرية الهوائية ، قد أدى في عصر تال إلى أخفاء وتضييع كل معالم تعبير عن صورة المجارى غير العميقة ، التي أرسبت تلك الرواسب الدلتاوية (٣) .

وليس ثمة شك في أن الذى يهمنا بعد ذلك كله ، هو نفي العلاقة أو

(١) راجع الخريطة التي تبين توزيع هذه التكوينات في شمال السودان شمال خط عرض الخرطوم في صفحة ١٠١ من كتاب

Agriculture in the Sudan

Andrew, G. Geology of the Sudan (Ag. S.) p. 100. (٢)

(٣) راجع رأى بول في شأن فعل التعرية الهوائية ونشاطها الذي أسهم في تكوين وجفر وتعميق المنخفضات التي تحتل قيعانها الواحات في صحراء مصر الغربية .

مجرد احتمال ، أى ارتباط بين هذا النظام النهري القديم البائد ، الذى كشف يلانكوبورن عن وجوده دون أن تكون هناك الفرصة لتجميع أجزاء الصورة العامة الشاملة من ناحية ، والنظام النهري النيل ، الذى تمثل على سطح أرض مصر والنوبة ، وفى عصر لاحق من عصر الجيولوجى الثالث من ناحية أخرى ، ونحن نذكر فى ثقة وإطمئنان تامين أنه ليس ثمة أى احتمال ، يعبر عن علاقة فى أى صورة من الميوسين بين العوامل والظروف التى تمخضت عن صورة النظام النهري القديم البائد ، والعوامل والظروف التى تمخضت عن المقدمات المبكرة للنظام النهري النيل ، فى أواخر الميوسين الأعلى على أقدم تقدير .

ويمكن أن نستوحى تلك الثقة المطلقة من الدراسة الأصيلة ، التى تستهدف متابعة صورة السطح فى الفترة التى تضمنت هذه الصورة القديمة البائدة ، والتى تشمل أواخر عصر الأيوسين وعصر الإلوجسين كله وفجر الميوسين . وما من شك فى أن هذه الدراسة من شأنها أن تضيف مزيداً من الوضوح على النتائج ، التى نتبين منها أن درجة انحدار السطح العام فى مصر وشمال السودان ، وارتفاع كتلة الأرض على امتداد القطاع الذى تظهر فيه جبال البحر الأحمر فى الوقت الحاضر ، ومنذ أواخر الميوسين ، كان فى الفترة من أواخر الأيوسين إلى فجر الميوسين لا يمكن أن يتمخص إلا عن صورة من صور الجريان الهادئ الهزيل .

ويمكن القول أن حركات الرفع التى أثرت على بعض المساحات ، التى تضمنتها ذلك السطح القديم قد بدأت مقدماتها البطيئة ، منذ أواخر الأيوسين نتيجة رد الفعل المباشر لحركات الهبوط فى قاع الأخدود ، الذى احتله البحر الأحمر فيما بعد . ويبدو أن حركات الرفع كانت مستمرة ، ولكن فى ببطء شديد فى عصر الألوجسين ، وكان من شأنها أن تمهد لسطح جديد ، ودرجات انحدارات تختلف كل الاختلاف عن الصورة السابقة

السطح ، في الفترة المشار إليها (١) . ومن الجائز أن نلاحظ حيوطاً طفيفاً في أوائل عصر الميوسين ، أدى إلى طفيان البحر ، على أطراف مج سطح أرض فصر الشمالية ، إلى خط عرض سيوه تقريباً . ولكن هذه الحركة كانت محدودة جداً . وقد انتهت في حوالى الميوسين الأعلى ، التي تعود حركات الرفع إلى سبقتها الأولى ، بصورة كمضت عن ارتفاع جبال البحر الأحمر (٢) .

وهكذا ظهرت صورة السطح الجديد في حوالى عصر الميوسين الأعلى ، عندما بلغت حركات الرفع مداها العظيم . وأدت إلى ظهور وارتفاع جبال البحر الأحمر ، كحافة قافزة واضحة الملامح على امتداد المحور العام ، لخطوط الانكسارات الأساسية للأخدود . وكان ارتفاع جبال البحر الأحمر كفيلاً ، بتغير خطر في مناسيب الأرض ، التي يتضمنها السطح الجديد ، ومدعاة لزيادة في درجات الانحدارات ، وبالتالي مدعاة إلى زيادة معدلات النحت والجرف والتعميق . وقد تمثلت نتائج الحركات الباطنية أيضاً في حدوث بعض التثنيات أو الالتواءات الخفيفة التي أضفت على السطح الجديد تفاصيل عامة .

هذا ويذكر هيوم (٣) في مجال دراسة هذه التثنيات والالتواءات الخفيفة ، أنه يمكن التمييز بين التثنيات الضحلة التي ترجع إلى عصر سابق

(١) المقصود بالسطح الجديد أن تتضمن صورة السطح ملامح وصفات ناشئة ومرتبة على ظهور صورة أو صور تضاريسية جديدة لم تكن تظهر من قبل .

(٢) Ball, J. : Contributions to the Geography of Egypt, p. (٢)

(٣) راجع تفاصيل هذه التثنيات والالتواءات الخفيفة في كتاب :

Hume, W. F. : Geology of Egypt, Cairo, 1925.

صلاح الدين الشامي : شمال شرق السودان دراسة في جبال البحر الأحمر ووديانها الجافة .

جبالناجرة للميوسين الأعلى . والتثنيات الخفيفة الأخرى التي يرجع إلى عصر الميوسين الأعلى . وقد حدثت تثنيات المرحلة الأولى التي ترجع إلى حوض الميوسين الأوسط ، والتي تنتشر على طول عام من الجبلية إلى الشمال ، في تكوينات عصر الأيوسين من الحجر الجيري وكان الفقير الضخمة المنتشرة على منحدر من الجنوب إلى الشمال ، محصورة بين مجديين وإسكانيين على اليمين المحور . وقد حفر وادي قننا مجراه في المحيط الشرقي ، كما حفر منخفض الخارجة في المحيط الغربي .

أما التثنيات والالتواءات الخفيفة في المرحلة التالية ، التي ترجع إلى عصر الميوسين الأعلى ، فإنها حدثت على امتداد محور عام يمر من الجنوبي الغربي إلى الشمال الشرقي . وتظهر هذه التثنيات في مواقع محددة ، نذكر منها التثنية على جوانب المحيط ، الذي حفر فيه وادي القلعة ، والالتواء الخفيف الذي يظهر في منطقة ثنية قننا ، معترضا التقعر الضحل الذي حدث في ذيل الميوسين الأوسط .

ويمكن للباحث أن يتصور أن صفات هذا السطح الجديدة التي تمخض عنه ارتفاع جبال البحر الأحمر ، وحدثت بعض التثنيات الخفيفة في أثناء النصف الثاني من عصر الميوسين ، قد مهد لنشأة النيل وبداية قصة الجريان النيل في مراحلها المبكرة . ويبدو أن دور المطر الغزير الذي حدث من أواخر الميوسين إلى أوائل البلايوسين ، ويعرف باسم دور المطر البنطى Pontic Pullial Period ، قد حقق الفائض الغزير ، الذي كان بمثابة المورد الرئيسي للجريان السطحي .

ويمكن القول أن مجموعة من المجارى النهرية والروافد ، كانت تنساب على منحدرات جبال البحر الأحمر ، كصورة لهذا الجريان السطحي . ويبدو أن هذا الجريان السطحي قد حقق من غير شك البداية الحقيقية للنيل في أواخر الميوسين الأعلى من الزمن الجيولوجي الثالث . وتصور قصة الجريان النيل

فى النوبة ويصير ، التى كانت بدايتها من أواخر الميوسين الأعلى ، بداية للإستمرار غير المتقطع ، الذى يتمثل فى عدد من الفصول التى يتضمن كل فصل منها طورا خاصا يتميزا من أطوار الجريان . والمفهوم أن صفات كل طور من هذه الأطوار ، كانت تنبثق من واقع جملة التغيرات التى تنشأ نتيجة للحركات الباطنية ، وناجيات عنها ، من ارتفاع أو هبوط ، يؤثر على درجات انخفاض المنطق نفسه ، لولا على منتهى القاعدة التى ينتهى إليها الجريان ، أو تنبثق من احتمال جملة التغيرات التى تطرأ على حجم الجريان ، نتيجة لزيادة أو نقصان كمية المطر ، أو لانضمام روافد جديدة ، تجعل أيرادا مائيا إضافية إلى الجريان العام فى النهر .

وقد استغرق الطور العتيق الأول من أطوار الجريان النيل ، فترة طويلة شملت معظم عصر الميوسين الأعلى ، وعصر البلايوسين الأدنى على أحسن تقدير ، ويمكن القول أن سمة الجريان والصورة العامة التى تعتبر عنه فى هذا الطور العتيق ، تتمثل فى نتيجتين هامتين ومترابطتين إلى حد ملحوظ :

وتظهر النتيجة الأولى فى صورة الحفر والنحت الواضح والتمحيق ، الذى حقق الخطوط الأساسية لكل الاتجاهات التى تمر بها المجرى فى القطاع الذى يقع شمال موقع أشوان فى أرض مصر .

أما النتيجة الثانية فتظهر فى أرض النوبة وشمال السودان ، التى يبدو أن الجريان السطحي فيها أو فى قطاع منها على الأقل ، كان يمثل الأحاسيس النهرية العليا للنظام النهري العتيق ، فى أثناء هذا الطور المبكر .

ونود أن نشير إلى أن القطاع الذى تضمن النحت الشديد والحفر والتعميق لجوانب الودى ، كان يشمل المساحات فى الأرض التى تعرضت للحركات الباطنية ، التى تمخضت - كما قلنا - عن التثنيات الخفيفة على المحور العام من الجنوب إلى الشمال ، وعلى المحور العام من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى ، وليس ثمة شك فى أن تخديده الجريان النهري على سطح

هذه الأرض قبل تآثر بهذين الأثرين : وكان الواصل مجسوداً في قاع التقيير
الضحل بين المنحدر الشرقي الذي حفر فيه وادي حطشان ، والمنحدر الغربي
الذي حفر فيه منخفض الحارثة . كما تمخض التواء طيبة الذي يمر على
المحور العام من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي ، عن خلق وتكوين ثنية
عنا التي تعبر عن الوسيلة ، التي تحاشى بها الجريان اختراق هذا الالتواء .

ويعنى ذلك أن هذه التثنيات التي ركائز قنيد حديثه على مرحلتين ،
فيما بين الميوسين الأوسط والأعلى ، قد أبهجت بقدر كبير في مجال تجديده
الاتجاهات التي تمثل جفر وتعميق المجرى . ويمكن القول أن الفاض الذي
انساب في روافد كثيرة من الأرض المرتفعة من ناحية الجنوب الشرقي والبرق
ببحال البحر الأحمر ، ومن ناحية الجنوب - النوبة - ، وبمثل فهم صورة
جريان سطحي ، قد أسهم في تحقيق هذا الحفر والتعميق الشديدين . وليس
جملة شك في أن حدوث النحت والحفر والتعميق في التكوينات الجيرية الهشة
قد ساعد على سرعة النحت وعلى زيادة معدلاته ، إلى الحد الذي حقق الشكل
الصندوقي للوادي المنحوت ، وهو الذي احتوى الرواسب وكان وكأنه مجهز
الجيز الذي شهد الجريان النيل .

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نتحدث عن أمرين هامين ، على اعتبار
أنهما يساعدان الباحث ، في مجال تجميع كل التفاصيل التي تتضمنها
صورة الجريان النيل في هذا الطور ، وفي مجال لقاء الأضواء على كل النتائج
التي تمخض عنها هذا الجريان .

ويتعلق الأمر الأول بالحديث عن جملة المجاري النهرية والأودية ، التي
كانت تنساب على جوانب جبال البحر الأحمر ومنحدراتها الغربية . ويكون
ذلك على اعتبار أنها كانت تحمل القاقض وتجمعه من على سطوح ومنحدرات ،
تلك المرتفعات ، وأنها كانت تجري في الاتجاهات التي تجعل منها روافد
لجريان النيل المبكر في مصر منذ أواخر عصر الميوسين الأعلى .
لما الأمر الثاني فيتعلق بالحديث عن صورة الجريان النهري في النوبة

وف شمال السودان ، فى القطاع المنحصر بين خطى عرض الخرطوم وأبو حنيفة ، من حيث الصورة العامة التى تتبين هذا الجريان ، ومن حيث كونه مصدرا من مصادر الجريان السطحي فى اتجاه الشمال الى مصر ، وعلاقته بصورة الجريان النيلي فيها ، فى ذلك الطور المبكر من أواخر الميوسين الأعلى الى البلايوسين الأدنى .

ويقتضى الحديث عن المجازى النهرية التى تمخضت عن المجموعة الكبيرة من الأودية الجافة ، التى تنشر على جوانب ومنحدرات جبال البحر الأحمر فى الوقت الحاضر ، الإشارة الى أنها كانت تمثل مصدرا رئيسيا ونحاما من مصادر الجريان السطحي فى مصر ، وقد نشأت هذه المجازى النهرية استجابة للامتدادات التى تمخض عنها ارتفاع جبال البحر الأحمر ارتفاعا ملحوظا - منذ عصر الميوسين الأعلى - وللمطر الغزير الذى تمثل فى هذه الفترة ، ويبدو أنها كانت تزخر بالمياه الغزيرة والارياح الكبار الذى يعتبر ناقضا مماثلا من أطر المحل الذى سجله الدور المطير البنطى ، فى الفترة من أواخر الميوسين الأعلى والبلايوسين الأدنى (١).

ويمكن القول أن هذه المجازى ، قد عمقت الوديان التى تضمنتها وزقتها سطح ومنحدرات جبال البحر الأحمر ، بقدر ما أسهم إيرادها من الماء الغزير فى متابعة النحت والتعميق الشديد ، الذى حققه المجرى الذى تضمن الجريان النيل فى ذلك الطور المبكر . ونحن على كل حال لا نملك الوسيلة التى يمكن أن نحدد بها الامتداد العام لكل المساحات والمنحدرات التى تجمع من على سطحها الفائض ، الذى أجرى الوديان وغذى المجازى النهرية ، التى كانت تمثل أحباس النهر العليا من ناحية الجنوب الشرقى . ويعنى ذلك أننا لا نملك

(١) صلاح الدين الشامى : بورسودان (ملحق رقم ٢) صفحة ١٤٩ ،
وشمال شرق السودان دراسة فى جبال البحر الأحمر ووديانها الجافة -
القاهرة ١٩٦٦ .

للقدرة على تحديد المساحات ، التي تضمها الحوض في منطقة جبال البحر الأحمر ، والمرتفعات الناهضة في أطراف من شمال الهضبة الحبشية .

وقد تمتحظ دراسة مجرى نهر العظيرة ومجرى حوض القاش على تلك الأطراف ، عن بصيص من ضوء تفصيح عن حقيقة الدور الذي أشتهت به تلك الأحباس في الجريان النيل المبكر ، وتفتت المجرى الضيق الذي اكتسبت صورته الصندوقية في الطور الأول ، إلى حوالي أوائل عصر البلايوسين . وقد تفصيح الدراسة فيهما عن الدور الذي أسهم به الجريان من شملك الحبشة في أنشاء الطور الثاني من أطوار الجريان النيل ، في حواله عصر البلايوسين الأوسط .

ومع ذلك فإن دور العظيرة والقاش ، لا يمكن أن يكشف عنهما الباحث إلا على ضوء دراسة الجريان النيل في النوبة على وجه الخصوص ، وعلى اعتبار أن نهر العظيرة رافد يتصل اتصالاً مباشراً بالنيل النوبي ، وأن لسان المرتفعات الذي يمتد على محور عام من الشرق إلى الغرب في قلب العطور كذراع لجبال البحر الأحمر ، لا يدع فرصة للجريان في اتجاه مباشر ، من شمال وشمال غرب الهضبة الحبشية إلى مصر . وتخذ على كل حال نقطة من النقاط ، التي تستوجب دراسة عميقة على نطاق واسع ، يشغل المساحات فيما بين أطراف الهضبة الحبشية الشمالية ، والمرتفعات في صحراء العطور ، التي تقسم المياه بين حوض قبة وعلاقي في جانب وحوض النيل النوبي في جانب آخر .

ومهما يكن من أمر ، فإن الانتقال إلى متابعة الحديث عن صفة الحيز ، الذي يتضمن الجريان في النوبة وعلاقته بالنظام النهري النيل ، الذي تكامل في أطوار أو مراحل متوالية ، تعتبر ضرورة ملحة تقتضيها الرغبة في اتجاهين .

وتستهدف في الاتجاه الأول البقاء الأضواء على شكل المجرى العام .

وتفسير التناقض في اتجاهاته والمجاويز التي يمر عليها ، لا تتجلى في شيكنا واضح قريبا بين الخرطوم وأسوان .

أما في الاتجاه الآخر فإنها تستهدف الوصول إلى تحديد تاريخ الجريان بصفة عامة ، وعلاقة هذا التحديد بالجريان النيل في الطور المبكر من أواخر عصر الميوسين إلى البلايوسين الأدنى .

ولعل من الضروري أن نشير إلى أن تيودور ألدريد (١) Théodor - Aldred قد افترض شكل المجرى في النوبة ، والذي يمر على سلسلة متجاوزة متنامية ، وتتغير اتجاهاتها العامة من قطاع إلى قطاع آخر ، نتيجة مباشرة للانكسارات والتصدعات ، وحدوث الحركات الباطنية التي تمخضت عن الارتفاعات ، التي شملت أرض المطور وجنوب شرق مصر . ويعتقد ألدريد أن ثمة مجار نهريه وأنهار جارية ، كانت تمر على تلك المجاور أو ربما في اتجاهات مضادة تماما أو عكسية للاتجاه العام للجريان في الوقت الحاضر . كما يتصور الأمر النهري على اعتبار أنه قد أدى إلى الترابط والاتصال بين تلك الأجزاء ، بحيث اتخذت صورة حديثة ، تتمثل في الشكل الحالي ، للنيل . يتضمن النيل النوبي العليا ، ونيل النيل النوبي السفلي فيما بين الخرطوم وأسوان .

ونحن على كل حال ندرك أن الدراسات التي أجريت في بعض أجزاء من مجرى النيل النوبي ، قد بينت أن ثمة تصدعات وخطوط انكسار ،

(١) يرى ألدريد أن مجرى النيل فيما بين أبو حماد وكرسكو كان يمر في اتجاه مباشرة عبر صحراء المطور . ويعتقد أن التغير الذي تجلّى في الصورة في مرحلة تالية قد ترتب على فعل ونشاط حركات باطنية وارتفاع الأرض إلى الحد الذي أدى إلى تحول الجريان في الاتجاه الحالي وتحقيق الشكل العام لنيل النيل النوبي السفلي .
راجع ملخص آراء ألدريد في كتاب نهر النيل من صفحة ١٧١ إلى صفحة ١٧٥ بشأن التطور العام للجريان النيل .

ولكنها ليست دليلًا حاسمًا على تأثير شكل المجرى وتغير الاتجاهات . بل إننا نذكر أن الدراسات في بعض قطاعات من مجرى النيل النوبي ، ومنها القطاع الذي يشمل خانق سيلوكه والقطاع الذي يشمل الشلال الثاني لم تتمخض عن حصيلة أصيلة تعبر عن انكسارات أو تصدعات ، يمكن أن تؤيد أو أن تؤكد هذا الزعم .

والمفهوم أن الحيز الذي يتضمن مجرى النهر في خانق سيلوكه بالذات لا يقع في مجرى أخدودي انكساري ناشئ بفعل التصدع ، ولكنه من غير شك خانق تبخضت عنه التعرية المائية الخلفية ، أو ما تعرف باسم النحت التراجعي . وإذا كانت نتائج الحركات الباطنية لم تسفر عن انكسار أو تصدع ، فيفسر الشكل العام للمجرى في النوبة ، فإنها لم تؤد إلى التواء أو ثني يمكن الاعتماد عليه في مثل هذا التفسير .

وما من شك أن قبول هذا الافتراض أو الزعم ، يصح ضرورة الاقتناع بحدوث مجموعة من الانكسارات أو الالتواءات ، التي تمر على المناطق كثيرة متباينة ومتناقضة . وهذا في حد ذاته احتمال أو افتراض لا يمكن أن تتمخض عنه نتائج الدراسات العامة للبنية ، وعلاقتها بالحركات الباطنية والاضطراب الأرضي ، الذي يؤدي إلى الانكسار والتصدع أو إلى الالتواء والثني .

ويمكن للإبحاث أن يجد في دراسة السطح من حيث البنية وعن حيث الشكل العام ، الوسيلة أو الوسائل التي تعبر عن العوامل ، التي يمكن أن تكون مسئولة عن تغير اتجاهات المجرى النهرى النيل في النوبة ، بالشكل الذي أظهر كل ثنية من هاتين الثنيتين الكبيرتين . ونشير في هذا المجال إلى أن كتلة بيوضة من الصخور الصلبة البلورية القديمة وكتلة العظموود المناظرة لها ، والتي تمثل لسالة منتشرة على المحور العام من الشرق إلى الغرب من جبال البحر الأحمر ، هما اللتان اعترضتا الجريان النهرى واستمراره على المحور العام المباشر من الجنوب إلى الشمال . وقد أثرت الكتلة الأولى

- بيوضة - على الاتجاه العام للجريان ، بالشكل الذى أدى الى خلق الثنية الثانية على حين أن الكتلة الثانية في العطور ، هي التي أثرت على الاتجاه العام للجريان بالشكل الذى تمخض عن خلق الثنية السفلى من أبو حمد الى كرسكو .

ويلاحظ الباحث أنه بالنسبة لكتلة بيوضة ، يلتزم المجرى النهري بالجريان والمرور في اتجاه عام صوب الشمال الشرقى ، لكي يتجنب وجودها . وقد حدثت أو رسمت مناسب الأرض وخطوط الارتفاعات المتساوية العامل الإضافى ، الذى فرض ذلك الاتجاه دون غيره من الاتجاهات الأخرى ، التي كان من الممكن أن يتفادى الجريان عن طريقها وجود كتلة بيوضة . ويعنى ذلك أن مجرى النهر لم يكن بمقدوره أن يتفادى كتلة بيوضة بالاتجاه صوب الشمال الغربى . أما بالنسبة لكتلة العطور ، فيمكن القول أن المجرى النهري ، لم يكن أمامه سوى أن يتفادها بالدوران صوب اليسار ، وتغيير اتجاهه لكي يصبح من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى ، فيما بين أبو حمد والدبة .

ويمكن القول أن هذا القطاع من مجرى النهر ، فيما بين أبو حمد والدبة ، هو الذى يجرى فيه النيل على صورة أو اتجاه عام لا يتناسق بأى حال من الأحوال ، مع الاتجاهات العامة صوب الشمال . ولعل من الجائز أن يكون وادى الملك ، قد أسهم في دفع النهر مرة أخرى دفعا الى الاتجاه العام من جديد . ومع ذلك فإن المجرى فيما بين الدبة وكرسكو ، يتقوس بشكل ملحوظ فيما حول كتلة العطور ، وإن كان يمر على أطرافها حيث تتمثل عندها الجنادل المتوالية على امتداد المجرى .

ويعنى ذلك أن الانحدار العام للسطح في النوبة ، كان يحتم على الجريان النهري الاتجاه على المحور العام ، صوب الشمال بصفة عامة . ومع ذلك فإن توزيع الكتل الصلبة وشكل الارتفاعات ، كان من شأنه أن يؤدي

الى حدوث تلك التغيرات الواضحة في محاور الجريان ، كل خمسة مئات من الكيلومترات . وليس ثمة ما يطمح أن يتصور أن بعض التشققات والتصدعات المحلية في سطح التكوينات والصخور الصلبة تحفر قواطع الأرض فيما بين أبو حمدة وكريمة . قد استهنت في تبسيط الأمر تغير الاتجاه وتحويل الجريان . كما يمكن أن يتصور صورة من صورة الجريان السطحي المنخفض ، في عصر جيولوجي سابق . قد مهدت الطريق للجريان في مجرى النيل النوبي ، في حوالى عصر لاحق لعصر الميوسين .

ويمكن للباحث أن يسجل أن ثمة قطاعات من مجرى النيل النوبي ، تعتبر سهولها الفيضية عن احتمال هذا الجرافة القديم في عصر سابق للميوسين الأعلى . ولعل أهم هذه الأجزاء تلك التى تتمثل في السهل الفيضى المستمر فيما بين مروى ودنقلة . ولا يمكن للباحث أن يتصور أن جريان النهر في صورته الحالية ، من حوالى البلايوسين الأعلى الى فجر البلايوسين الأدنى حسب تقدير ساندفورد واركل ، من شأنه أن يفسر أو أن يمل وجود واستمرار وخلق تلك السهول الفيضية الناضجة . ويكون ذلك على اعتبار أن نضجها يدل دلالة واضحة على أن الجريان النهري ، كان منذ وقت سابق لهذا التقدير . وقد يتعارض هذا التقدير أيضا ، مع التواريخ التى أتم فيه النحت التراجعى ، حفر أو شق وتعميق خانق سبلوكة .

وعلى ضوء هذه الملاحظات ، يمكن أن نتصور أنه فيما قبل انتظام الجريان النهري النيل فى النوبة ، فى الصورة التى ترجع من حيث العمر الى الفترة من حوالى البلايوسين الأعلى الى فجر البلايوسين الأدنى ، كانت هناك صورة أخرى من صور الجريان النهري . وربما كان قوام الجريان النهري فى تلك الصورة القديمة السابقة للجريان النهري النيل ، مجموعة من المجارى

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩٣ .



ظہر البرزانی انجلی فی التوحید و عزہ منہ بحسب البرہان فی الاصل

النهرية التي لا تترايط فيما بينها • ولكن أن تصورها فيما بين الميوسين
الأعلى والبلايوسين الأعلى • وقد انتشرت على قطاعات من سطح النوبة على
اعتبار أنها كانت تتضمن ثلاث نظم نهرية متباينة على هذا السطح •

النظام الأول : وكان يتضمن المجرى النهرى الذى كان ينبع من أطراف
الأرض التى تقع فى شمال توقع الخرطوم • ويمكن القول أن كتلة بيوضة
قد ألزمت المجرى النهرى بالاتجاه جنوب الشمال الشرقى • كما كان اتصال
المعطربة به تسببا فى اعتدال جريان النهر شمالا ، إلى أن ينتهى فى مساحات
الأرض التى تقع جنوب موقع أبو حمدة مباشرة • ويبدو أن إيراد نهر المعطربة ،
كان هزىلا لأن الهضبة المنبسطة لم تكن قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا •

النظام الثانى : وكان يشمل المجرى النهرى الذى ينساب من منحدرات
لسان المرتفعات المنتشرة ، على محور عام من الشرق الى الغرب فى العصور •
ويبدو أنه كان يجرى فى الاتجاه العام صوب الجنوب الغربى على نفس المحور
العام ، الذى يجرى فيه النيل النوبى فيما بين أبو حمدة ومروى • والفهم
أن كل مجرى من هذين المجرين ، فى النظام الأول والثانى ، كانا ينتهيان
على السطح الرتيب • كما تنتهى نهايات بعض الأخوار والأودية الجافة فى
أنحاء من شمال السودان •

النظام الثالث : وكان يشمل المجرى النهرى الذى كانت أحباسه
العليا ، تبدأ من مساحات الأرض ، التى تتضمن حوض وإدى الملك فى شمال
شرق كردفان ودارفور • ويبدو أن الجريان كان يمر فى مجرى قريب من
المجرى الحالى ، فيما بين الدبة ووادى حلفا ، وأنه كان يتحاشى المرور بالمواقع
التي يظهر فيها الجندل الثانى بحيث يمر الى الغرب منه (١) • وليس من

(١) غير المجرى المواقع التى يمر بها فى تاريخ لاحق بالشكل الذى
أدى الى ظهور كتل الصخر الصلبة فى منطقة الجندل الثانى •

الضروري أن تصور جريان المجارى النهرية الثلاث ، التى ، تضمينتها هذه
النظم ، قد حدث فى وقت واحد ، بل لعل بعضها ، يلقى أقدم عمرا من حيث
تاريخ الجريان من البعض الآخر .

ويمكن القول أن نظام الجريان النهرى ، الذى كان يتصلب بين حوض
وادى الملك على أطراف الأرض المرتفعة فى شمال دارفور وكردفان ، ويتصل
بالمجرى الذى يتضمن الشبة السفلى من نيتى النيل ، الجنوبي ، فى النظام
النهرى الحالى ، أقدم من حيث تاريخ الجريان إلى الشمال ، ولاتصال بالنظام
للجريان السطحي النيل العتيق فى مصر فى أثناء الطور الأول ، الذى بدأ
من حوالى أواخر الليوسين الأعلى واستمر إلى البلايوسين الأدنى .

ويعنى ذلك أن هذا النظام النهرى فى قطاع من النوبة كان يمثل حيسا
من الأحاسيس النهرية العليا ، التى كانت تصيف إيرادها المائى إلى النهر
المجازى على سطح أرض مصر . ويعنى ذلك أيضا أن إيراد هذا المجرى فى
صورته العتيقة ، قد أسهم مع إيراد الروافد النهرية الأخرى من جبال البحر
الأحمر وجنوب شرق مصر وشمال شرق السودان فى النحر والحفر الشديد
والتعميق الذى تمخض عن الوادى الصندوقى شمال خط عرض أسوان
فى مصر .

أما النظامان النهريان لآخران ، فى كل من النوبة الوسطى والعليا ،
فيبدو أنه لم تكن بين الجريان فيهما وبين الجريان النهرى النيل فى النوبة
السفلى ، فى هذا الطور العتيق أى علاقة معينة . ويعنى ذلك أنهما كصور
من الجريان السطحي ، كانت لهما صفة الصور المحلية البحتة . ومع ذلك
فيبدو أنهما قد مهدا للجريان النيل ، فى تاريخ لاحق فى مرحلة أو طور
متأخر .

ويصور هذا التصوير من ناحية أخرى مقومات النحت التراجعى ،
الذى تمخض عن خلق أو شق ونحت وتعميق خائق سبلوكة ، الذى بدأ من

هذه النحت في وقت مبكر ، كانت تكوينات الجرساق النهرية فيه جعلت مسطح .
كتلة الريوليت الصلبة ، التي يشقها المجرى النهرى النيلي (١) ، والتي أوجبت
من حيث الشكل القائم ، قصور الباحثين ، باحتمال تفسيرها على ضوء حدوث
الانكسارات والتصدعات ، وبالفهم بأن تصور الجريان النهرى فى النيل
النوبى ، فيما بين أهل الجبال ، وفجر البلايوسين الأدنى كما افترض
ساند فور دوار كل ، لا يمكن أن يعبر عن صورة أو معنى من معانى التناسق
بين التآرجح للنحت التراجعى ، الذى شق خائق سيلوكة ، والتآرجح
للتعرية الوادية التى أزالت الجرساق النوبى ، وكشفت على كتلة الريوليت
الصلبة على الصطح .

ويعنى ذلك أنه لا بد من أن يفترض أن الجريان النهرى ، يؤدى إلى هذا النحت
التراجعى منذ وقت سابق لعصر البلايوسين ، لكى يفسر ذلك التآرجح والقدرة
على شق تلك الفتحة ، التى تبدو فى شكل خائق واضح ، محصور بين جوانب
مرتفعة حادة . ونحن نتصور على كل حال أن النحت التراجعى قد بدأ فى
المجرى النهرى ، الذى اقترصناه ضمن نظام من القلم الغثيفة الثلاث فى
النوبة ، التى تمثلت منذ أواخر الميوسين الأعلى ، وهو نفس الوقت الذى
تحققت فيه زيادة المطر ، فى دور المطر البنطى .

وبعد تلك صورة الجريان النهرى النيلي فى أقدم صورة من الصور ،
التي سوف نثبتها فى المراحل والأطوار التالية . ويمكن القول أنه هذه
الصورة قد تضمنتها حوض ما زلنا لا نستطيع أن نحدد امتداده من ناحية
الجنوب ، وعلاقته بكل النوبة الى خط عرض الخرطوم . وأدى هذا الجريان فى
هذه المرحلة من مراحل الطور الأول ، فى الفترة فيما بين أواخر الميوسين
الأعلى والبلايوسين الأدنى الى النحت والحفر الشديد والتعميق فى حيز الوادى

الصندوق الذى أشرنا إليه... ويمكن للباحث أن يشير إلى أنه اذ كان
الحركات الباطنية ، قد أدت إلى الارتفاع وخلق تلك الصورة من صوب الجريان
وتسببت فى ذلك التمهيد المبكر للجريان النيل . فانها قد عادت مرة أخرى
الى تغيرات أساسية ، فى خوالى ذيل البلايوسين الأدنى .



وما من شك فى أن هذه التغيرات التى اكتسبت السطح صفات جديدة ،
كانت مؤدية الى طور جديد من أطوار الجريان النيل . ومع ذلك فإن الانتقال
الى الصورة أو الصور ، التى تضمنت الجريان النيل فى هذا الطور ، لا يعنى
انقطاع الصلة بينها وبين الصورة التى تضمنها الطور الأول العتيق . ولكنه
على كل حال ضرب من ضروب التعبير عن التطورات والتغيرات ، التى أضفت
على الجريان النهري النيل فى مرحلة طويلة ، ملامح معينة كانت بدورها تمهد
لاكمال الصورة فى طور أو مرحلة تالية .

ويتضح للباحث من دراسة التوزيع العام لتكوينات ورواسب عصر
البلايوسين ، أن سطح الأرض فى مصر ، قد تعرض منذ أوائل هذا العصر
لحركة هبوط كبيرة ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع عام فى منسوب سطح البحر
بالنسبة لليابس ، ارتفاعا تدريجيا ، الى أن وصل مستوى سطح البحر
المتوسط فى البلايوسين الأوسط ، الى ١٨٠ مترا بالنسبة لمنسوب سطحه

في الوقت الحاضر (١) . وكان ذلك الارتفاع مدعاة لطغيان البحر على أطراف
من أرض مصر ، وتوغل ذراع من مياه البحر البلايوسيني في الوادي الصدقي
المنحوت ، الذي كان قد تضمن الجريان النيلي في الطور السابق .

وقد تصور بعض الباحثين ، توغل وامتداد هذه الذراع في الوادي
المنحوت الى موقع أسناتة على حين أن الدكتور خزيم يرى أنها توغلت الى
حوالي خط عرض أسوان (٢) . وليس ثمة شك في أن هذا التوغل ، كان
يعنى تحولا ملحوظا وخطيرا في بعض الظروف المحيطة ، بالجريان النيلي في
الطور السابق . وما من شك في أن هذا التحول ، كان يستلزم في الحقيقة
أي أثر أو صورة للجريان النهري في مصر ، لأن طغيان البحر في البلايوسين
الأوسط ، احتل كل الحيز الذي كان قد تضمن الجريان النهري العتيق .
كما يتمثل التحول أيضا في التغير الملحوظ ، الذي طرأ على مستوى القاعدة
بالنسبة للروافد والمجاري النهرية ، التي كانت تغذي الجريان النهري في
مصر في الطور السابق .

وكان التغير الملحوظ في مستوى القاعدة ، لا يعنى توقف التدفق
أو الجريان في تلك الروافد ، التي تجمع الفائض من على منحدرات جبال
البحر الأحمر ، أو من شمال شرق السودان ، أو توقف التدفق والجريان
السطحي في الروافد التي تجمع الفائض من النوبة وشمال السودان . ولكنه
كان يعنى بالضرورة التغير الفعلي ، في قدرة كل رافد أو مجري من هذه
المجاري النهرية ، على النحت أو الإرساب .

وتمتص دراسة التكوينات التي ردمت تلك الذراع من مياه البحر
البلايوسيني عن نتيجة هامة ، تفصح عن طبيعة التغير الذي طرأ على صورة

(١) Ball, J. : Contributions to the Geography of Egypt p. 27
(٢) سليمان خزيم : نهر النيل . تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في
نشأة الحضارة الأولى : صفحة ١٩٤ .

الجريان السطحي بقسمة عامة من ناحية ، وتلقى الضوء على العلاقة بين الجريان السطحي في الصورة الجديدة ، والوادي المنحوت المنفرد من ناحية أخرى . والفهم أن هذه الظواهر كانت تعبر عن احتلاف واضح بين الرواسب الجليدية ، والرواسب النهرية . وهذا في حد ذاته دليل مادي أصيل . على أن الروافد والمجاوى النهرية ، التي كانت تغذي الجريان السطحي في مصر في الطور السابق ، فيما بين أواخر الميوسين الأعلى والبلايوسين الأدنى ، ظلت تجمع الفائض لكي تسيبه وتضيق في الذراع المباشرة للبحر البلايوسيني .

وما من شك في أن هذه الذراع قد امتلأت برواسب هائلة من الحصى والزغال ، التي جلبتها الروافد النهرية الجانبية (١) من جبال البحر الأحمر والنوبة . ويمكن أن نستخلص من هذا الفهم ، أن فترة الجفاف التي تمثلت فيما بين دور المطر البطني الذي استغرق أواخر الميوسين والبلايوسين الأدنى من ناحية ، والعصر المطر الأول الذي تضمنته الفترة من أواخر البلايوسين ومعظم البلايستوسين الأدنى من ناحية أخرى ، لم تكن صورة الجفاف وتناقص المطر فيها ، تعادل صورة الجفاف الذي يتمثل في الوقت الحاضر . بل لعنا تصور أن حجم المطر في هذه الفترة التي تميزت بالجفاف النسبي ، كان كفيلا بأن يتمحض عن فائض يملأ المجاوى النهرية ، ويحقق الجريان السطحي في كل الروافد النهرية من جبال البحر الأحمر والنوبة . كما كان الفائض المائي بالقدر الذي أدى الى النحت ، ونقل الفتحات والرواسب والقائما في ذراع البحر البلايوسيني .

وإذا كانت هذه الصورة العامة للجريان النيلي ، قد تضمنتها مرحلة من الطور الثاني استمرت الى أواخر البلايوسين ، فإن حركة الرفع التي

حدثت في أواخر هذا العصر ، وأثرت على مساحات الأرض في شمال شرق إفريقيا ثم أدخلت على تلك الصور صفة جديدة ، وقولت تلك الصفة يرتبط ارتباطا وثيقا بتراجع البحر صوب الشمال ، واختفاء ذراع البحر البلايوسيني تماما (١) ، بعد أن تجمع فيها فيض كبير من الرواسب الخشنة .

ويمكن القول أن إقتران هذه الصيغة بزيادة المطر الذي يسجل في العصر المطير الأول ، فيلحق بين أواخر البلايوسين والبلايستوسين الأدنى ، قد أدى إلى نتائج هامة من حيث الجريان النهري في الوديان التي كان قد تضمن ذراع البحر البلايوسيني . وقتا من ذلك فإن زيادة المطر وجميعه الغزير . كان يعنى بالضرورة زيادة حجم الفائض والجريان ، البسيط في الروافد التي تضافرت على أنيسيلك والجريان النهري النيل في مصر الحديثة .

وتشير إلى أن النيل في هذه الصورة الجديدة عادة إلى حوض جراه في الرواسب والتكوينات ، التي كانت قد تراكمت في ذراع البحر البلايوسيني ، كنتيجة مباشرة لزيادة حجم الفائض ، الذي كانت تحتله الروافد النهرية وتلقى به في المجرى الرئيسي . ولعل من الضروري أن نضع الخطوط الرئيسية والاطار الكبير ، الذي يتضمن المشتات التي كانت تنتشر فيها الروافد والمجاري النهرية ، وتجمع الفائض الغزير من أعلى سطوحها المنحدرة صوب الشمال أو صوب الغرب ، إلى المجرى النيل الرئيسي في مصر ، شماله خط عرض أسوان .

وتشير في هذا المجال إلى أن خائق سيلوك لم تكن التعرية النهرية ، قد استكملت شق الثغرة فيه . ويعنى ذلك أنه لم يكن ثمة طريق يمكن أن تتدفق منه المياه ، من الهضبة الحبشية بطريق النيل الأزرق ، أو من

(١) ليس من الضروري أن يكون تراجع البحر مرتبطا بارتفاع سطح الأرض فقط ، بل لعل بداية عصور الجليد وتراكم الجليد على سطح مساحات كبيرة كان سببا في انخفاض منسوب الماء في البحر المتوسط .

التهضبة المشايخية والوحوش الغزال بطريق النيل الأبيض ، ولعل من الضروري أن تستبعد من الصورة العامة للجوهر ، والصورة العامة للجريان من هذا الطور ، أي احتمال الاتصال أو الترابط ، بأي صورة من صور الجريان السطحي تجلوت خط عرض تتباعدة .

وهكذا يمكن القول أن المؤن في هذا الطور ، كالأرضية ، تتضمن مناطق تجميع محدودة تنتشر كمية بين منخفضات جبال البحر الأحمر الغليظة في شكل من مصر والسودان ، والأطراف والمنخفضات الشمالية الغربية من الهضبة الحبشية ، وأرض النوبة معظمها أو كلها ، ولعل من الجسائر أن نتصور الروافد والمجاري النهرية التي كانت تتشعب على منحدرات جبال البحر الأحمر الغربية في الصورة الفتية في الطور الأول ، والصورة التالية في البلايوسين الأوسط والأعلى ، ظلت مستمرة في تحقيق وجمع فائض كبير تقضى به الجريان النيل في مصر ، ويستوجب الأمر أن نتوقع الزيادة في حجم هذا الفائض بصفة عامة ، كنتيجة مباشرة لزيادة المطر في العصر المطير الأول ، هذا بالإضافة إلى ما ترتب على زيادة حجم الجريان في كل رافد من هذه الروافد ، من حيث التحت والتزريق وتعميق المجاري ذاتها من ناحية ، ومن حيث حجم الرواسب والحموله العالقة التي كانت تنقلها ضمن إيرادها المتدفق إلى مجرى النيل في مصر من ناحية أخرى .

أما صورة الجريان في النوبة ، فيمكن القول أنه ساء اكتسبت ملامح جديدة واضبابية ، كان من شأنها توسيع مساحة الجوض ، وإضافة مساحات جديدة إلى المساحات التي كان قد تضمنها الجوض في الطور الأول ، ويبدو أن زيادة المطر في العصر المطير الأول ، قد قامت بدور كبير في مجال الاتصال والترابط ، بين النظم النهرية الثلاثة التي أشرنا إليها وإلى وجودها ، كتمهيد للجريان التكاملي ، في تبتني النيل النوبي الكبيرتين .

وهكذا يمكن القول أن هذه الصورة المتكاملة للجريان في النيل

النوبى ، كما تمثلت فى الغالبية فى العصر المطير الأول ، أو ما يعادل الفترة من أواخر البلايوسين والبلايستوسين الأدنى . وقد تضمنت هذه الصورة الثنتين الكبيرتين للنيل النوبى إلى خط عرض الموقع ، الذى شق فيه خائق سيلوكة . ويات للحوض امتداد فى اتجاه الجنوب الغربى ، يتضمن حوض وادى الملك الذى يجمع الايراد المائى من شمال دارفور وكردفان ، ويعبر عن استمرار للجريان فى الصورة السابقة ، وامتداد آخر فى اتجاه الجنوب الشرقى ، يتضمن حوض نهر العظيرة ، الذى يجمع الايراد المائى من منحدرات شمال غرب الهضبة الحبشية .

وما من شك فى أن هذا التصوير المتكامل للجريان فى النوبة ، الذى عبر عن توسيع مساحة الحوض ومنطقة تجميع المياه ، وعبر عن استمرار الجريان فى المجرى النهري ، الذى واصل النحت التراجعى فيه فله فى شق وتعميق خائق سيلوكة ، يتناسق مع رأى ساندفورد واركلى (١) ، اللذين قررا أن عمر النيل النوبى ، لا يرجع الى أبعد من حوالى أواخر عصر البلايوسين وأوائل البلايستوسين .

ويمكن القول أن وجه الاختلاف بيننا وبين ساندفورد واركلى ، يتمثل فى تصويرنا نظم الجريان الثلاث غير المترابطة فى النوبة ، فى الفترة فيما بين أواخر عصر الميوسين الأعلى والبلايوسين مرحلة أو طوراً تمهيدياً عتيقاً . وكان هذا الطور يمهد للصورة المكتملة للنيل النوبى بعد ذلك ، فى الفترة فيما بين أواخر البلايوسين والبلايستوسين الأدنى ، والتى افترضها كل منهما مرحلة التمهيد المبكر للجريان النيل الكامل التى نشأ وتكامل بعد شق خائق سيلوكة ، فى حوالى البلايستوسين الأعلى ، وتدفق مياه النيل الأزرق والأبيض ، اللذين اقترن الجريان فيهما على مسافة كيلو مترات قليلة ، أمام الموقع الذى يتضمن الخائق .

Sandford, K.S. & Arkell, W.J. : Paleolithic Man and (١)
The Nile in The Nubia and Upper Egypt. Vol II Chicago, 1933.

ويعني ذلك أنه في الوقت الذي تعتبر الجريان في المنحوبة ، قد يمر
بمرحلتين من مراحل التمهيد ، الأولى في الطور العميق ، والثانية في آخر
الطور الثاني ، يذهب ساندفورد واركلي الى تصوير التمهيد في مرحلة واحدة
فقط . وقد قلنا من قبل أن افتراض ساندفورد واركلي قد لا يتطابق فيه قرينة
كتمثيل بعض سمات الشنيخوخة والقدم ، التي تتميز قطاعات من المجري النيل
الغربي ، والسهول الفيضانية على جانبيه من تجانبه .

ومهما يكن من أمر ، فإن الصورتين اللتين تضمنتا الجريان النهري
النيل في هذا الطور الثاني الطويل ، التي استغرق معظم البلايوسين
الأوسط والأعلى والبلايستوسين الأدنى والأوسط على الأقل تقدير ، كان
النهر فيها يعتمد على أيراد الزوائد والجرائد النهرية ، من حوض كان
امتداده لا يتجاوز إندا ، خط عرض ستيلوك (١) . وكانت هذه الزوائد
تتجمع الماء من على منحدرات جبال الأحمر الغربية في مصر والسودان ، ومن
على منحدرات الهضبة الحبشية في أقصى الشمال الغربي ، ومن على منحدرات
الأرض في شمال دافور وكردفان .

ويمكن القول أن المجري النهري شمال خط عرض أسوان ، كان يمر
بمرحلة إرساب في الصورة الأولى التي تضمنت طفيان ذراع البحر في
البلايوسين الأوسط ، وبدورات من النحت والإرساب في الصورة الثانية
التي ظهرت بعد تراجع البحر . أما القطاع جنوب خط عرض أسوان وحلفا
فكان يمر في الصورة الأولى والثانية ، بدورة نحت وحفر وتعميق . ومع
ذلك فإن معدلات النحت والتعميق ، زادت في الصورة الثانية التي ترابطت
فيها النظم النهرية عنها في الصورة الأولى ، نتيجة لتراجع ذراع البحر
البلايوسيني ، وانخفاض مستوى القاعدة التي ينساب إليها الجريان .

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في
نشأة الحضارة الأولى ، صفحة ١٩٤ .

ولا يمكن للباحث إذ ينتهى من معالجة الصورة الكاملة للجريان النيل
فى الشطر الأخير من الطود الجبانى فى الفترة من أواخر عصر البلايوسين
الى البلايستوسين الأدنى والأوسط ، دون أن يندى يستشير إلى دورات النحت
والإرساب التى تمثلت فى القطلوع من المنجرى شمال أسوان وادى جلفا ،
وليس ثمة شك فى أن توالى دورات النحت والإرساب ، هو الذى أدى إلى
خلق وتكوين المدرجات النهرية العليا (٢) ، التى توجد ضمن الوادى فى
الوقت الحاضر .

ويمكن متابعة بعضها (المدرجات النهرية) بواسطة قلم واستمرار
شبه كامل ، فيما بين وادى جلفا والقاهرة ، والفهم أن هذه المدرجات ،
تتضمنها ثلاث مجموعات متباينة ، من حيث الحجم على الأقل ، وقد استتب
الذى توجد عليها ، وقد تم العثور عليها فى المجموعة الأولى على مناسيب (١)
١٥٠ و ١١٥ و ٩٠ و ٦٠ و ٤٥ مترا فوق منسوب سطح السهل الفيضى الحال .
وقد اتفق منظم الباحثين على أن المدرجات العالية على منسوب ١٥٠ و ١١٥
مترا ترجع إلى أواخر عصر البلايوسين (٢) ، على حين أن المدرجات الثلاثة

(٢) تشير فى مجال الحديث عن المدرجات النهرية فى وادى النيل أنها
تبدو ضمن الوادى وعلى الجانبين الأيسر واليمين ، وأنها ترتفع إلى منسوب
معين بالقياس إلى منسوب سطح السهل الفيضى فى الوقت الحاضر ، أما عن
الكيفية التى أدت إلى خلق وتكوين تلك المدرجات النهرية ، فنذكر أن النهر
نفسه كان يرتفع منسوب الجريان فيه بحيث يطفى على جوانبه على منسوب
١١٥ مترا مثلا ويرسب ، ثم يتعرض منسوب الجريان للانخفاض بحيث
ينحدر الرواسب التى أرسبها تحت رأسها على الجانبين فينشأ المدرج النهري .
ثم يعود منسوب الجريان إلى الارتفاع مرة أخرى إلى منسوب ٩٠ مترا مثلا
ويرسب على الجانبين من جديد ، ثم يهبط منسوب الجريان وتكرر ظاهرة
النحت الرأسى على الجانبين حتى ينشأ المدرج الجديد ، ولعل فى ذلك تعبير
واضح عن معنى دورات النحت والإرساب وأثرها فى نشأة المدرجات .
(١) يشير دكتور حزين إلى هذه المجموعة على اعتبار أنها تتضمن ثلاث
مدرجات فقط على منسوب ١٥٠ و ١٠٠ و ٥٠ مترا بدلا من خمس .
(راجع مقالته عن نهر النيل وتطوره الجيولوجى صفحة ١٩٥)
(٢) يبدو أن عوامل التعرية قد أدت إلى تعريض المدرج على منسوب

الأخرى على منسوب ٩٠ و ٦٠ و ٢٥ مترا ، ترجح إلى فجر البلاستوسين الأدنى . كما تنخفض البعث عن مجموعة أخرى من المدرجات ، منها : مدرج على منسوب ٣٠ مترا وآخر على منسوب ١٥ مترا عن منسوب السطح الحالي . وقد تضمنا بقايا وآلات حجرية شيلية ، وأشنيلية من العصر الحجري القديم الأسفل ، أو ما يعادل الجزء الأخير من عصر البلاستوسين الأدنى . أما المجموعة الأخيرة فتمثلها المدرجات على منسوب ٩٠ ، ٣٠ ، ١٠ أمتار ، عن منسوب سطح السهل الفيض الحالي . وقد تضمنت هذه المدرجات بقايا وآلات حجرية بوسستية من العصر الحجري القديم ، والأوسط (١) . ويعنى ذلك أنها قد نشأت في حوالى الفترة ، التى تمثل فيها الجفاف بين العصر المطير الأول والعصر المطير الثانى ، أو ما يعادل حوالى البلاستوسين الأوسط .

ومهما يكن من أمر فنحن لا نجد حاجة ملحة لأن نؤغل في الحديث وعرض تفاصيل كثيرة بشأن هذه المدرجات النهرية في هذا المجال ، ويفهم ذلك على اعتبار أن الاهتمام بها من الزاوية التي تهتم بدراسة قصة النهر وتطوره الجيولوجي لا يستلزم بحثاً عميقاً عن بعض الفئات ، التي تفصح عنها دراسة المدرجات النهرية ، وما يتضمنه من بقايا وآلات نحوية ، ولعل أهم الجوانب التي تهتم بها في هذا المجال هو الإشارة إلى أن تكوين هضبة المدرجات ونشأتها ، كان مرتبطاً بعناملين أساسيين لهما عىلاقة أمتدة بالجريان النهرى النيل ، من حيث حجم الجريان ، وما يطرأ عليه من زيادة أو نقصان ، ومن حيث سرعة الجريان ودرجة الانحدار ، وأثره فى تعاقب معدلات التآكل والرسوب .

وهذان العاملان هما (١) العامل المناخى الذى يتمثل فى زيادة أو نقصان المطر ، وذبذباته فى قيم متوالية ، فى أثناء العصر الحطير الأول ، وإلى أن حل الجفاف كدور هام فى عصر البلايستوسين الأوسط (٢) .

والعامل الثانى هو الذى يتضمن اتصالاً مباشراً وثيقاً بتغير مستوى القاعدة ،

(١) يرى دكتور حزين أن الارتباط وثيق بين الذبذبة التى أدت إلى تغير فى منسوب سطح البحر المتوسط وبين الذبذبات التى تمثلت فى العصر الجليدى ، ويكون ذلك الارتباط على اعتبار أن كل عصر من عصور الجليد كانت أحجام كبيرة من مياه البحر تحتبس فى صورة جليد على سطح اليابس ، أما بول فيعزى ذلك لحركة رفع أدت إلى ارتفاع اليابس فيما بين أواخر البلايستوسين والبلايستوسين الأوسط .

Ball, J. : Contributions to the Geography of Egypt, p. 66.

(٢) كان كل دور من أدوار العصر الجليدى يعنى تغيراً ملحوظاً فى مستوى سطح البحر ، وقد تمخض البحث عن العثور على مجموعة من الأرضة البحرية التى تعبر عن هذا التغير ، وقد يهنا منها الرصيف الصقل على منسوب ١٠٠ متر ، والرصيف الميلايى على منسوب يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ متراً ، والرصيف التيرانى على منسوب ٣٠ متراً ، ثم الرصيف المناسيرى على منسوب ١٨ ، ٨ أمتار من منسوب السطح الحالى ، راجع حزين نهر النيل تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى صفحة ١٩٥ .

التي ينتهي اليها الجريان النهري في البحر المتوسط ، ولعل من الجائز أنه نشير إلى أن فترة الجفاف في البلايستوسين الأوسط ، التي وصلت بالنهر وصوله التي القينا الأحياء عليها إلى نهاية الطور الثاني ، قد أدت إلى نقص كبير في حجم الجريان المائي بصفة عامة ، ويمكن القول أن قدرة النهر على البحث قد ضعفت بشكل ملحوظ ، كنتيجة مباشرة لذلك النقص ، في حجم الجريان المائي من ناحية ، ولهدوء الانحدارات الباثية عن الارتفاع الطبقي ، الذي طرأ على مستوى سطح البحر المتوسط في البلايستوسين الأوسط ، من ناحية أخرى .

وما من شك في أن دور الجفاف في عصر البلايستوسين الأوسط ، قد أثر تأثيرا مباشرا على النهر والجريان النيل بصفة عامة ، ولعله كان في هذا الدور مهددا بالتحول إلى الجفاف الطيزي ، لكي يبدو في الصورة التي تعبر عنها صور الوديان الجافة في قلب الصحراء في الوقت الحاضر ، ويمكن القول أن حلول الزيادة في المطر في العصر المطير الثاني ، وتدفق مياح الهضبة الحبشية والهضبة الاستوائية النيلية بعد شق خانق سبلوكة ، قد وضع حدا للتدهور الذي حدد كيان الجريان النيل ، وأنهى الطور الثاني لكي يبدأ الطور الثالث ، من الأطوار التي اكتمل بها جريان النيل في صورته الحالية .

هكذا كانت نقطة البداية في الطور الثالث والآخر ، الذي تضمن صورة جديدة للجريان النيل ، في حوالى العصر المطير الثاني أو ما يعادله عصر البلايستوسين الأعلى ، ويمكن أن نقرر أن زيادة المطر في العصر المطير الثاني ، كان من شأنها أن تحقق الزيادة في حجم الجريان وارتفاع المناسيب ، وأن تضي على المجرى النهري النيل ، صفات تعيد إلى الأذهان صورة النهر ومناسيب جريان في العصر المطير الأول . ومعنى ذلك أن زيادة المطر وحدها لم تكن كافية بتغير جوهري ، في تفاصيل الصورة التي تمثلت في

البلايستوسين الأدنى ، من حيث مساحة الحوض . فهنا طبق التجميع . ومن حيث طول المجري .

ولعل من الضروري أن نذكر أن أصول النحت التراجعي ، إلى تحت وحفر وتعميق خائق سبلوكة ، هو الذي أدى إلى جملة التغيرات الجوهريّة ، واكسب الجريان النيل ملامح وصفات وخصائص جديدة ، من حيث الصورة العامة ، ومن حيث طبيعة الجريان . ويمكن القول أن هذا الحدث في تاريخ النيل وقصته الطويلة ، التي بدأت من أواخر الميوسين الأولى تمثل أخطر وأهم حدث لأنه يضع الحد الفاصل ، بين صورتين أو فصلين مختلفين من الصور التي تضمنت الجريان النيل . وهاتان الصورتان هما صورة الجريان النيل قبل نحت وشق خائق سبلوكة ، وصورة النيل بعد حدوث هذا الشق العظيم .

ونذكر في هذا المجال أن أخطر التغيرات التي ترتبت على نحت أو شق هذا الخائق ، قد تمثلت في اقتران النيلين الأبيض والأزرق ، وإطلاق المياه منهما في اتجاه الشمال ، كإضافة هائلة للنيل والجريان النيل . ونود أن نقرر أن هذا القول لا يعنى بالتحديد تحميل العوامل التي شقت خائق سبلوكة ، مسئولية الاقتران بين النيلين الأبيض والأزرق ، لكنه يعنى أن اكتمال الحفر والنحت فيه أوجد الفرصة ، لأن تنطلق المياه من النهرين في اتجاه الشمال . ويمكن أن نتصور معنى هذا الحدث الخطير ، على اعتبار أنه حقق الترابط والاتصال بين الحوض الذى تضمن الجريان النيل فى النوبة ومصر من ناحية ، وجملة الأحواض الأخرى التى اكتملت فيها صور الجريان النهري فى حوالى البلايستوسين الأوسط ، وتقع جنوب خط عرض الخرطوم من ناحية أخرى .

ويمكن للباحث أن يذكر أن هذه النتيجة الخطيرة ، قد تضمنت معانى كثيرة وتغيرات جوهريّة إلى أبعد الحدود . فهى من ناحية كانت مؤدية إلى

تغير جوهرى من حيث الشكل والحوص ومساحته ، لأن التزايط بين تلك
الأحواض المتجاورة هو الذى أكسب حوض النيل صورته العامة المنتشرة على
محور طولى ، عظيم الامتداد من الجنوب الى الشمال . كما كانت هذه النتيجة
مؤدية من ناحية أخرى الى تغير جوهرى آخر من حيث شكل النهر نفسه ،
وطوله وامتداد المحور العام للجريان فيه . هذا بالإضافة الى التغير الجوهري
الثالث ، الذى تمثل في إضافة حجم هائل من الإيراد المائى الى الجريان
النيل العام . وهذا الحجم الهائل الذى نعنيه ، هو جسيمة الفائض الكبير
الذى كانت تجمعها الروافد والمجارى النهرية ، في كل حوض من تلك
الأحواض ، التى اتصلت وانسلت مياهاها ، عن طريق شق خائق سيلوكة
صوب الشمال .

وهكذا يتبين الباحث أن شق خائق سيلوكة ، كان من غير شك حجر
الزاوية ، فى كل تغير جوهرى عام من التغيرات ، التى أكسبته الصفات
والخصائص التى ميزت الجريان النيل ، فى هذه المرحلة أو فى هذا الطور
الثالث . ولعل من الطريف أن يكون حدوث خائق سيلوكة واكتمال نحتة
وتعميقه وصلاحيته لتمرير الجريان ، قد تم فى الوقت المناسب الذى يتناسق
مع أمرين هما :

(١) اكتمال صورة الجريان النهري فى هضبة البحيرات ، وحدثت
التصدع الذى أجرى المياه فى بحر الجبل والنيل الأبيض فى البلايستوسين
الأوسط .

(٢) اكتمال صورة الجريان النهري فى الهضبة الحبشية بعد ارتفاع
الحافة الشرقية وتدفق مياه بحيرة بايل ومضى الوقت الكافى لارساب تكوينات
أرض الجزيرة .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التناسق فى تاريخ التزايط واكتمال
الصورة ، التى تضمنت الجريان النهري فى كل الأحواض التى تألف منها
حوض النيل ، أضفى على نهر النيل وعلى روافده شىء من التدرج ، كل

الصفات التي تميزه في الوقت الحاضر. ويعني ذلك أنه تطوّر بصورة النيل واكتمال تلك الصورة. قد استغرق الفترة من حوالي البلايستوسين الأعلى إلى الآن. كما يعني أيضا إضافة عامل جديد إلى عملية العوازل، التي كوّنت تضاريف على تعقيد دورات النحت والارساب في كل مرحلة من المراحل، التي تمثلت في النهر منذ البلايستوسين الأعلى. والفهم أنه في أوائل الدور المطر الثاني، حيث كان منسوب سطح البحر المتوسط أكثر انخفاضاً منه في الوقت الحاضر، كان الجريان النيل الذي تجمع فيه الأبرار المتدفق، من الهضبة الحبشية ومن الهضبة الاستوائية عظيمًا هائلاً.

ويمكن القول أن مجرى النهر في الجزء الأدنى شجال مصر الوسطى على الأقل، كان يمر بمرحلة نحت وتعميق، نتيجة لزيادة درجة الانحدار إلى البحر المنخفض. أما في مصر العليا والنوبة البعيدة عن البحر، فتمييزه فيبدو أن مجرى النهر ودرجة الانحدار فيه، لم تتأثر بانخفاض مستواه. بل لعل هذا الجزء من المجرى كان يمر بدورة من دورات الارساب التي تمخضت عن رواسب العصر السيليني (١). وقد بلغت هذه الرواسب عند وادي حلفا ارتفاع ٣٠ مترا فوق منسوب السهل الفيضي في الحاضر. وكلما اتجهنا شمالا انخفض منسوب ارساب هذه الرواسب، التي كانت ترد من الروافد الحبشية حتى تصل عند نجع حمادي، إلى نفس منسوب السهل الفيضي الحالي (٢).

ويعني ذلك أنه في الجزء الأول من الدور المطر الثاني أو ما يعادل البلايستوسين الأعلى، امتاز النهر في النوبة ومصر العليا بالارساب، على

(١) راجع رأى بول بشأن رواسب العصر السيليني في كتابه
 Contributions to the Geography of Egypt. صفحة ١٣.
 (٢) توجد هذه الرواسب على منسوب ست أمتار عند الأقصر. ولا يقتصر وجود هذه الرواسب على وادي النيل وحده بل هي تنتشر على مساحات من الصحراء، كما أنها تكاد تسد أقدام أو مصبات بعض الأودية التي تنتهي إلى النيل كوادي علاقي ووادي أبو عجاج وغيرها من الأودية التي كانت تمثل روافد النيل الأساسية في العصر المطر الأول.

حين أنه امتاز في مصر الوسطى والدلتا بالنحت وتعميق المجرى ، ويمكن القول أن هذه الصورة قد استمرت فترة طويلة ، الى أن ارتفع مستوى سطح البحر المتوسط ارتفاعا تدريجيا ، قرب نهاية الدور الثاني . ويذكر دكتور حزين (٣) أنه كلما ارتفع سطح البحر ساعد ذلك على زيادة الارساب ، والتحول من دورة ألصحت والتعميق ، الى دورة الردم والارساب في الدلتا ومصر الوسطى .

وقد استمرت دورة الارساب في الاتجاه صوب الجنوب ، وكأنها تلاحق دورة النحت التي تصعد الى النيل النوبي . ويعنى ذلك أن دورة الارساب التي تمثلت في النوبة ، قد حلت محلها دورة اللخت الصاعدة في اتجاه الجنوب . والمفهوم أن دورات النحت والارساب التي تبدأ عند مصبات الأنهار كنتيجة لانخفاض مستوى القاعدة أو ارتفاعه تسير سيرا تراجعيا ، بحيث تصعد في النهر في اتجاه المنبع .

وهذا الطمي السيل في - على كل حال - تعبير واضح ، عن الاتصال بين الجريان النيل في مصر والنوبة ، وبين المجارى النيلية جنوب خط عرض خائق سبلوكة . وهو كما قلنا طمي يتضمنه الايراد المائي الهائل ، الذى كانت تجمعها الروافد من الهضبة الحبشية ، فى أثناء الدور الطويل من العصر المطير الثاني ، الذى تمثل فى هذه الهضبة وفى شرق افريقية فى عصر البلايستوسين الأعلى . ولعله يقدم دليلا قاطعا على تقدير التاريخ السليم ، الذى تحقق فيه مرور الجريان فى خائق سبلوكة ، وظهور الصورة العامة الجديدة ، التى تضمنها الطور الثالث من أطوار الجريان النيل .

ويمكن القول أن صورة النهر ، باتت تقترب فى كثير من تفاصيلها ، الى شكل الصورة الحالية . ويجب أن يفهم ذلك التعبير على اعتبار أن النيل

(٣) سليمان حزين : نهر النيل تطوره الجيولوجى وأثر ذلك فى نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩٧ .

لم يتخذ طابعه الحالي ، إلا بعد مرور وقت طويل استغرق فترة الجفاف التالية للعصر المطير الشبانى . كما استغرق فترة تحسين المناخ وزيادة المطر ، فى الدور المعروف بدور مطر العصر الحجري الحديث . وليس ثمة شك فى أنه أهم ما تمثل فى هذا الشطر الأخير من الطور الثالث ، هو التأثير المباشر على تكوين الدلتا وشكلها العام من ناحية ، وعلى انخفاض الغيوم وعلاقته بحوض النيل والجريان النيل من ناحية أخرى . ويمكن أن تذكر أنهما قد خضعا من حيث النشأة ، أو من حيث التطور على الأقل ، لكل عامل من العوامل التى خضعت لها قصة الجريان النيل ، وأثرت على مراحل النمو والتطور والاكتمال .

ونذكر فى مجال الحديث عن تكوين دلتا النيل والعوامل التى تصافرت على نموها أنها تتأثر بعاملين هما : احتمال التغير الذى يطرا على مستوى سطح البحر المتوسط من ناحية ، وصورة الجريان من حيث الحجم ومن حيث السرعة ومن حيث حجم الحمولة من الرواسب التى يتضمنها ، ومصدرها التى اشتقت منه تلك الرواسب من ناحية أخرى .

وإذا كنا قد أشرنا الى قصة الجريان النيل قد بدأت فى الفترة من حوالى أواخر الميوسين الأعلى وتحققنا من دور النحت ، الذى أسهم فى خلق الوادى الصندوقى المنحوت ، فإن ارتفاع البحر وطفياته وإمتداد ذراع منه فى هذا الوادى المنحوت ، يحتم علينا أن نتصور بداية الارساب والتراكم ، الذى تمخض عن بداية قصة تكوين الدلتا ، فى حوالى أواخر عصر البلايوسين الأعلى . ويعنى ذلك أن تكوين الدلتا وتجمع الرواسب بدأ مع هبوط مستوى سطح البحر وتراجع الذراع البلايوسينية (١) ، وعودة الجريان

(١) كان خط الساحل فى أواخر البلايوسين قد وصل الى مسافة تبلغ حوالى ٢٥ كيلو مترا من موقع القاهرة . وكان منسوب سطح البحر يزيد من منسوب السطح الحالى بحوالى ١٥٤ مترا .

فلنهرى النيل الى الانخفاض ، والموز على المخور : العام في اتجاه الشمال ،
نوما من شك في أن هذا التراجع العام ، قد انتهى الى حد معين ، بحيث تغل
عن خليج غير عميق نسبيا يضرب فيه النهر ويلقى فيه بحجم من الرواسب
والفتتات .

ويمكن القول أن الجريان النهري النيل في الفترة من أواخر البلايوسين
الى البلايستوسين الأدنى أو ما يعادل العصر المطير الأول ، كانت له القدرة
من حيث حجم الفائض على نقل حجم كبير من الرواسب والفتتات ، التي
كانت تتجمع من الروافد الجانبية المنحدرة على جبال البحر الأحمر ، وهكذا
كانت الرواسب والفتتات تجد طريقها ضمن الجريان الى الخليج ، وكانت
تستقر على قاعه غير العميق . ومع ذلك فانهما ظلت تتراكم الى حوالى
البلايستوسين الأدنى ، تحت مستوى سطح البحر ، الذى كان يرتفع عن
مستوى السطح الحالى ، بحوالى مائة متر في فجر البلايستوسين . (١)

ويمكن القول أن اتجاه مستوى سطح البحر للانخفاض ، والتناقص
بصفة مستمرة في أثناء عصر البلايستوسين الأدنى ، كان لا يقل أهمية عن
دور الجريان النهري ، في تجميع ونقل الرواسب والفتات ، ونمو الدلتا
بشكل منتظم رتيب . وقد بلغ نمو الدلتا في نهاية العصر المطير الأول
الذى استغرق كل البلايستوسين الأدنى مبلغا عظيما . وأصبح خط الساحل
نتيجة لهذا النمو من ناحية ، ونتيجة لاستمرار التناقص المنتظم الرتيب ،
فى منسوب سطح البحر المتوسط من ناحية أخرى ، على مسافة حوالى
٩٠ كيلو مترا من موقع مدينة القاهرة . والجدير بالذكر أن منسوب سطح
البحر ، قد هبط فى ذلك الوقت الذى يعادل حوالى العصر الحجري القديم
الأوسط ، الى حوالى ١٢ مترا بالنسبة الى منسوبه فى الوقت الحاضر .

وإذا كان البلايستوسين الأدنى وفجر البلايستوسين الأوسط، قد شاهد هذه المرحلة من مراحل النمو في الدلتا، فإن عدم الاستقرار عاذا مرة أخرى، لكي يؤثر على منسوب سطح البحر، وعلى تكوين الدلتا بصفة عامة، ويمكن القول أن انخفاض سطح البحر قد ارتفع نفى قلب البلايستوسين الأوسط، أو أن الأرض ذاتها هي التي هبطت بهبوطا طفيفا، وكانت النتيجة التي ترتبت على ذلك، هي تقدم البحر على حساب اليابس، لكي يفتح خط الساحل الشمالي على مسافة ٨٢ كيلو مترا من موقع القاهرة.

والجدير بالذكر أن سطح البحر ارتفع من منسوبه - ١٢ مترا في بداية البلايستوسين الأوسط، إلى حوالي ١٦ مترا فوق منسوبه الحالي، في أواخر البلايستوسين الأوسط، ويمكن أن تصور في هذه الفترة بالذات استمرارا للدراساب، ولكن بمعدلات هزيلة، لأن الظروف المتعلقة بالجران لفترة الجفاف، كانت لا تدع للنهر فرصة نقل رواسب كثيرة، وهي من غير شك كانت تقل من حيث الحجم الكلى عن حجم الرواسب في المرحلة السابقة في العصر المطير الأول أو ما يعادل البلايستوسين الأدنى.

ومع ذلك فيبدو أن عودة سطح البحر إلى الانخفاض في بطة شديدة في أواخر فترة الجفاف، وفجر العصر المطير الثاني، من حوالي ١٦ مترا إلى حوالي ١٣ مترا في فجر البلايستوسين الأعلى، كان من شأنه أن يسهم في استمرار التكوين وفي تراجع خط الساحل الشمالي، لكي يصبح على مسافة حوالي ٨٥ كيلو مترا من موقع القاهرة، ويعنى ذلك أن خط الساحل كان يقترب من الوضع الذى كان بلغه من قبل، في أواخر البلايستوسين الأدنى وفجر البلايستوسين الأوسط، نوما من شك في أن الظروف التي أحاطت بالجران النيل من حيث الاتصال بين النظام التجرى النيل في مصر والنوبة، ومجموعة النظم التي تقع جنوب خط عرض مبلوكة، وهن حيث زيادة المطر في البلايستوسين الأعلى، قد أضفت على الدلتا وتكوينها كل ما يمبر عن الاستمرار في النمو والتكوين، ويمكن القول ان حجما كبيرا

من الرواسب: كان يضاف إلى سطحها من الطمي المعروف باسم الطمي المشبلي . . .

وكانت هذه الظروف التي أحاطت بحجم الرواسب ، والتي اقترنت باستمرار في انخفاض منسوب سطح البحر: انخفاضاً شديداً ، إلى أن بلغ حوالي ٤٣ متراً: تختبئ منسوب سطحه الحالي ، مؤدية إلى الاكتمال والنمو ، والاقتراب بشكلها العام ، من صورتها الحديثة . ولعلنا ندرك هذا المعنى على ضوء العلم ، بأن هذا الانخفاض الكبير في منسوب سطح البحر المتوسط ، كان من شأنه أن أصبح خط الساحل ، على مسافة ١٨١ كيلو متراً من القاهرة ، أي بنا يزيد عن بعد خط الساحل الحالي عنها بحوالي ١١ كيلومتراً . كما ندركه أيضاً على ضوء العلم بالحجم الهائل من الرواسب ، التي كانت تتضمنها المياه الجارية في النيل ، في البلايستوسين الأعلى من المصادر المشبية .

ويمكن للباحث أن يسجل بهذه المناسبة ، أن النمو كان يتم ببساطة ملحوظ ، لأن مجرد الانخفاض في منسوب سطح البحر إلى الحد الذي سجلناه ، كان له تأثير كبير على معدلات الإرساب . ويعني ذلك أن دورة النحت التي كانت قد بدأت وتمثلت في مصر السفلى والوسطى ، كانت تقلل من شأن الإرساب إلى حد ما . ومع ذلك فإنه مع مرور الوقت كان منسوب سطح البحر يرتفع ببساطة شديد ، وكان كل ارتفاع عن أدنى منسوب وصل إليه وهو - ٤٣ متراً ، يعطي فرصة لمزيد من الإرساب والنمو .

ويمكن القول أنه في نهاية العصر المطير الثاني أو ما يعادل فجر العصر الحجري الحديث ، كان منسوب سطح البحر يرتفع ارتفاعاً ملحوظاً ، لكي يصبح على منسوب يقل بحوالي ١٠ أمتار ، عن منسوب السطح في الوقت الحاضر . وقد أدى ذلك إلى نتيجتين هامتين هما : . امتداد خط الساحل على مسافة حوالي ٣ كيلو مترات ، شمال خط الساحل الحالي ، واعتدال الانحدار الأمر الذي كان مدعاة لزيادة طفيفة في معدلات الإرساب والتراكم .

ويعنى ذلك أن الفترة الأخيرة فيما بين العصر الحجري الحديث والوقت المتأخر ، شهدت مرحلة من مراحل التثاق والاكتمال والتضج . ولما كانت الرواسب الطينية التي يحملها النهر تستقر على سطح الدلتا ، وتكمن مراحل تضجها وتكوينها ، لكى تبدو فى الصورة النهائية التى انتهت إليها فى الوقت الحاضر .

ونحن لا يهمننا بطبيعة الحال أن نتعرف على معدلات الرساب ، ولكن الذى يهمننا أن نبين تأثير هذه المعدلات بكل ما من شأنه أن يؤثر على حجم الجريان ، أو بكل ما من شأنه أن يؤثر على منسوب سطح البحر المتوسط (١) . ويمكن القول أن العصور التاريخية قد شهدت نقصاناً فى الجريان ، بعد انتهاء الزيادة فى دور مطر حجرى حديث ، كما شهدت عدم الاستقرار فى منسوب سطح البحر المتوسط الى حد ما . من أجل ذلك لم تشهد دلتا النيل الاستقرار والتضج الكامل ، بل نراها تتعرض لما يترتب على هذين العاملين من نتائج .

ويعتقد بعض الباحثين أن عدم الاستقرار فى المرحلة الأخيرة ، قد نشأ نتيجة للذبذبة فى منسوب سطح البحر من فترة الى فترة ، وأن الجريان وحجم الرواسب ليس له تأثير كبير فى هذا المجال . ويشيرون الى أن الارتفاع الطفيف فى منسوب سطح البحر ، كان سبباً فى طغيان على أطراف الدلتا ، بقدر ما كان سبباً فى زيادة معدلات الرساب ، والتغير فى صورة الفروع التى كانت تنساب فيها مياه النيل على تكوينات الدلتا . والفهم أن معظم المصببات والفروع النهرية التى أشار إليها أسترابون وبطليموس ، قد اختفت تماماً بعد بداية العصر العربى ، ولم يبق فى الصورة إلا فرعا دمياط ورشيد .

ومهما يكن من أمر ، فإن نمو الدلتا وتكوينها ، قد بدأ من أواخر عصر البلايوسين ، وأنه امتد فتر الفترة الجيولوجية كلها إلى الوقت الحاضر .
ويعنى ذلك أن نموها يشهد مرحلتين منفصلتين من تراحيب الجريان النيل هــ

(١) المرحلة المبكرة السابقة للاتصال بين الجريان النهري النيل في مصر والنوبة ، والجريان النهري والنظم المائية جنوب خط عرض سبلوكة ،
(٢) والمرحلة التالية لهذا الاتصال وانسياب الأبراد الطبيعي لروافد النهر جنوب خط عرض سبلوكة .

ويمكن للباحث أن يتبين نتائج هاتين المرحلتين في دراسة الرواسب والتكوينات التي تآلفت منها الدلتا .

ويمكن القول أن الرواسب تتألف من ثلاث طبقات متوالية قروصية من أسفل إلى أعلى ، على النحو الذي يعبر عن معاني كثيرة تتعلق بالصادر التي اشتقت منها كل طبقا ، وتتمثل بالتاريخ لكل طبقة من هذه الطبقات .

وهذه الطبقات هي طبقة الرواسب الخشنة التي تتكون من مفتتات خشنة تتراوح بين الرمل الناعم والرمل الخشن والحصى ، وطبقة الرواسب الناعمة التي تتكون من مفتتات ناعمة تتراوح بين الرمل الناعم والمختلط بالطين ، ثم طبقة الرواسب الطينية الناعمة الحديثة .

ويبدو أن الطبقة التحتية التي تتراوح قوامها بين الحصى الرمال الخشنة ، قد أرسبت في وقت مبكر ، يرجع فيه الغالب إلى حوالى كل الفترة ، من حوالى أواخر البلايوسين إلى البلايستوسين الأدنى . وهي في حملتها تمثل طبقة عظيمة السمك ، مقروشة على قاع الخليج غير العميق ، الذي تخلف عن انحسار البحر البلايوسيني ، وتراجع الذراع البلايوسينية في الوادي المنحوت ، في المرحلة السابقة التي تضمنت الجريان النيل العميق .

١٠ - وهذه الرواسب الحشنة السميكة - كانت خصيلة - تروبت على زيادة المطر الغزير في العصر المطير الأول ، وزيادة قدرات الروافد النهرية على النحت والتعرية المائية الشديدة ، في كل المساحات التي كانت تغذي الجريان النيل ، بالفائض من التطور للغزير عليها . ولما كان الجريان النيل في هذه المرحلة المبكرة قاصرا على القطاع الواقع شمال خط عرض سبلوكة ، فإن ذلك يعني أن هذه الطبقات الحشنة والرواسب المختلطة من الرمل والحصى قد اشتقت من منحدرات جبال البحر الأحمر ، في كل من مصر وشمال السودان ومنه النهرية (١) .

٢٠ - وتختفي معظم هذه الرواسب القديمة الحشنة ، أسفل الطبقات الأحدث عمرا ، اللهم إلا في بعض المساحات التي تمثل فيها الأجزاء المرفوعة ، باسم ظهور السلاخ المنتشرة ، بين خطي العرض ٢٣° و ٢٣°٣٠ شمالا وخطي الطول ٣١° و ٣٢° شرقا ، وتبدو هذه الظهور المرتفعة مستديرة كجزء من التكوينات الحشنة ، وسط محيط هائل من الطين الدقيق ، والطين المتناسك .

أما الطبقة التالية من الطين المختلط بالرمل الناعم ، والتي يبلغ سمكها إلى حوالي ٢٦ر٦ مترا (٢) في المتوسط ، فهي ناشئة عن الانسحاب النهرى في المرحلة التالية لشق خانق سبلوكة واتصال الروافد النهرية العليا في كل من الحشية والهضبة الاستوائية بالجريان النيل العام . ويمكن القول أنها من حيث العمر الجيولوجي ، ترجع إلى عصر البلايستوسين الأعلى أو ما يعادل العصر المطير الثاني . ولذلك فهي مشتقة من مصادر غير المصادر ، التي اشتقت منها الرواسب في الطبقة التحتية ، الأقدم عمرا .

(١) سليمان حزين : نهر النيل . تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في نشأة الحضارة الأولى . صفحة ١٩٦ .
(٢) محمد صفى الدين : دراسات جغرافية مصر . صفحة ٤٤ .

وعلا من شك في أن الرحلة الطويلة التي تتر بها تلك الرواسب من الهضبة الجبلية ، حتى البحر ، تفيجها إلى تفتيت دقيقة ، تصل إلى حد الطين .

رأى أما الطبقة العليا التي تلطف بأديم طبقة الطين الحديث ، والتي تتألف من طبقة الطين النقي والمفتتات الدقيقة ، فقد بدأ إرسائها في حوالي المصفر الحجري الحديث (١) على كل حال ، وبأسبب تمخض عنها الفيضان النهر . منذ موسم الفيضانات العالية ، التي تهيأ بدور مطر حجري حديث ، التي الفيضانات على المناسيب التي تتمثل في الوقت الحاضر ، ويمكن القول أنها إنتشرت على سطح الدلتا انتشاراً رتيباً ، بحيث يكون متوسط سمكها حوالي ١٥ (١) متراً شمال خط العرض ٣١° ، ويكون متوسط سمكها حوالي ٥ (٢) متراً جنوب خط العرض المذكور (٢) . وقد استمرت عملية الإرساب مستمرة مع فيضان النيل الربي في الصيف من كل عام ، ولذا أنه من الجائز أن يكون تنظيم الري ونظام المناوبات وتوزيع الماء وفقاً لحساب دقيق ، ثم كان تشغيل سد أسوان العالي لكي تنتهي دورة الإرساب ويحل محلها دورة تحت جديدة قد أثر تأثيراً حقيقاً في مجال توزيع الرواسب على سطح الدلتا .

وإذا كنا نتصور العامل البشري كعامل إضافي يؤثر على صورة الإرساب في الدلتا ، من حيث معدلات التوزيع على سطح الدلتا والمساحات المزروعة ، فإن الإرساب الذي يتمثل في أحجام هائلة من الرواسب والمفتتات من الحمولة العالقة ، مع الجريان المتدفق من قس النهر على فرع دمياط وفرع رشيد إلى البحر ، بدأ يتأثر بهذا العامل البشري الآن تأثيراً طفيفاً .

ويمكن القول أن معظم الأحجام الهائلة من تلك الرواسب ، كانت

تستقر على القلاع الضحل غير التحقيق انعام خط الساحل . . ويتأثر توزيعها
بمرور التيار الساحلي للبحر المتجه من الجنوب الى الشرق . . وتؤدى في
النهاية الى زيادة مساحة الارض وزيادة مخفية على حبيب المسطح الثاني منه
ويعتقد بعض الباحثين ان ارساب هذه الاجسام الكبيرة من الحمولة
العالقة سنويا وفعل التيار الساحلي اللذين يعملان جنبا الى جنب ، يؤدىان
الى خلق حالة من حالات التوازن ، التي تؤثر تأثيرا فعالا على شكل خط
الساحل الشمالى للدلتا وعلى تطوره . والمقصود بهذا المعنى ضرب من
ضروب التوازن بين الاضافة التي تتأثر نتيجة للارساب ، وبين التعرية
والتآكل والنحت والهدم الذى يترتب على فعل ونشاط التيار البحرى
الساحلى ، فى قطاعات معينة من خط الساحل الشمالى .

وربما كان المقصود به ايضا المحافظة على مساحة ارض الدلتا ،
رغم احتمالات التغير التى تطرأ على شكل الساحل الشمالى ، من حيث فعل
النحت والارساب وفعل الهدم والبناء . ويمكن القول على كل حال ان العامل
البشرى على وشك ان يفرض ارادته على هذا النمط من انماط الارساب ،
لان بناء وتشغيل السد القتاى من شأنه ان حجز فى حوض التخزين
العظيم الاجسام الهائلة ، من الرواسب والمفتتات والحمولة العالقة بالماء
ويمكن ان تنصور النتيجة على اعتبار انها من قبيل الاخلال بذلك التوازن ،
بين الارساب النهري على اطراف الساحل الشمالى للدلتا من ناحية ،
والتعرية البحرية على هذا الساحل من ناحية اخرى . وليس ثمة شك فى ان
عملا معينا يجب ان يؤخذ موضع التنفيذ ، لكن لا يتعرض الساحل الشمالى
واطراف من ارض الدلتا لاحتمالات الناشئة عن فقدان التوازن بين البناء
والهدم (١) .

ثم ننتقل أخيراً إلى متابعة الدراسة في منخفض الفيوم ، الذي يمثل قطاعاً فريداً من الأرض ، التي يتضمنها حوض النيل العظيم . ووالفيوم أن هذا المنخفض الذي تبلغ مساحته حوالي ١٠٠٠ كيلومتر مربع ، يتصل اتصالاً مباشراً بحوض النيل ، عن طريق فتحة طبيعية توجد في حافته الشرقية تعرف بفتحة اللاهون . ولعل أهم ما يلفت النظر هو شكل المنخفض العام ، الذي يشبه من وجوه كثيرة ، مجموعة من المنخفضات في قطاع كبير من الصحراء الغربية ، فيما وراء الحد الغربي لحوض النيل . ونذكر من هذه المنخفضات الكثيرة ، التي تحتل أحواضاً مناظرة ، المنخفض الذي يتضمن واحدة سيوة ، ومنخفض القطارة . كما يلفت النظر أيضاً هبوط مناسيب فيعائها ، إلى حد يضعها دون مستوى سطح البحر .

ومن الجائز أن يكون ذلك مدعاة لأن نتصور هذا التشابه دليلاً ، على نشاط عوامل معينة مشتركة ، كانت لها القدرة على حفر هذه المنخفضات وتعميقها . ومع ذلك فإن اتصال منخفض الفيوم بحوض النيل وجريان فرع النيل إليه ، يكتسبه بعض الخصائص الفريدة ، التي تميز بينه وبين سائر المنخفضات في الصحراء الغربية من وجوه معينة . ويمكن القول أن الأقوال والنتائج في مجال الحديث عن العامل أو العوامل ، التي أسهمت في خلق وتكوين هذا المنخفض العميق ، والتي تحتل بحيرة قارون حوالي ٢١٠ كيلو مترات مربعة من قاعه المنخفض على منسوب ٤٤ متراً تحت مستوى سطح البحر قد تضاربت . وكان التضارب والاختلاف ماثلاً في مجالين هامين من مجالات الدراسة : هما : تحديد العامل أو العوامل التي تضافرت على نحت المنخفض وتعميقه شديداً ، يعبر عنه الفرق الكبير بين منسوب ٣٠ متراً كحد للحوض الذي يتضمنه (١) ، ومنسوب ٤٤ تحت مستوى سطح

(١) المقصود بهذا الحد سطح الأرض المرتفعة التي تحدد حوض منخفض الفيوم وتمثل خط تقسيم المياه بينه وبين الأطراف والمساحات المحيطة به .

البحر ، وتخليده للتاريخ المناسب للنتائج ، والمراحل التي مر بها التحية والحفر ، والتعميق على وجه التحديد .

ومهما يكن من أمر ، فإن منخفض اليوم قد حظي بدراسات وأبحاث في أثناء الثمانين سنة الماضية ، استهدفت لقاء الأضواء على أصله وعلى تكوينه . وبهنا في هذا المجال أن تشير إلى أن بيدنل Beadnell أجري

دراسة عميقة في الهضبة ، التي حفر فيها المنخفض ، والتي تتألف من الصخور الجيرية الأيوسينية . وقد تميز له من الدراسة أن حفر المنخفض ، قد بدأ منذ جوال البلاوسين الأوسط ، وأنه عندما تعرضت الأرض للهبوط في البلاوسين أيضا ، امتلا القطاع المحفور بالماء . ولعله يتصور هذه المرحلة فاصلا بين الحفر والتعميق الذي بدأ في البلاوسين ، والحفر الذي تمثل في مرحلة تالية . وحدث بعد أن عادت الأرض للارتفاع ، وتراجع البحر في أواخر البلاوسين الأعلى . وهذا معناه أنه يفترض عودة إلى الظروف الثلاثية للحفر والنحت في فجر البلايستوسين مرة أخرى ، حيث عملت التربة الهوائية على استكمال التعميق الكامل ، قبل أن تبدأ الظروف التي أدت إلى خلق البحيرة وتجمع الماء فيها (١) .

أما النتائج التي انتهى إليها ساندفورد واركيل (٢) من واقع الدراسات التي تابعا فيها دراسة المدرجات النهرية ، والفضلة بينها وبين المدرجات النهرية في وادي النيل ، فقد أدت إلى اقتراض الحفر المنخفض في فجر البلايستوسين ، والفترة السابقة له مباشرة في ذيل البلاوسين الأعلى ، ويعنى ذلك أنهم يختلفون مع بيدنل اختلافا جوهريا ، لانهما يقرران أن مقدمات الحفر والتعميق في منخفض اليوم ، ليس ثمة ما يدل على حدوثها

(١) Beadnell, H. J. L. : The Topography and Geology of the Fayum Province of Egypt. Cairo 1905.

(٢) Sandford, K. S. & Arkell, W. J. : Palaeolithic Man and the Nile-Fayum Divide. Chicago, 1929.

غنى إلى مرحلة من المراحل في عصر البلايوسين . حيثما بالإحصاء إلى أنهما يتصوران أن الحفر ، قد استغرق فترة طويلة مستمرة إلى فجوة العصر الحجري الحديث . وقد تأكد لديهم فعل التعرية المائية ودورها الفعال في الحفر والتعميق في هذه الفترة الطويلة ، التي تمثل فيها عصرين من عصور المطر الغزير ، هما العصر المطير الأول والعصر المطير الثاني .

وانتهى بول إلى نتيجة أخرى اعتمد فيها على بعض نتائج دراسات ساندفورد وأوكل ، وعلى العلم بأن ليس ثمة أثر للرواسب البلايوسينية من ناحية ، وأن المنخفض قد احتلته بحيرة منذ العصر الحجري القديم الأسفل من ناحية أخرى . وقد حدد في هذه النتيجة حفر وتعميق منخفض الفيوم في فجر البلايوسين . كما حدد دور التعرية الهوائية في هذا النحت والتعميق . ويعنى ذلك أنه يتصور التعرية الهوائية ، مسئولة عن حفر المنخفض وتعميقه ، في الفترة التي تتضمن فجر البلايوسين (١) .

هكذا تبين التناقض والاختلاف بين جملة آراء متباينة تناولت دراسة المنخفض . ففي الوقت الذي رأى فيه بلانكنهورن فعل الحركات الباطنية ، وما ترتب عليها من انكسارات على مجاور مثلث يرسم الشكل العام للمنخفض ، كان لها أثر هام في خلق وتكوين المنخفض ، يتجه رأي آخر إلى فعل التعرية المائية ، ورأي ثالث إلى فعل التعرية الهوائية . ويمكن القول أنه ليس ثمة دليل قاطع ، يمكن أن نقبل على أساسه فعل الحركات الباطنية ، اللهم إلا إذا كانت قد أحدثت الخدوش وبعض التمزق السطحي ، الذي سهل مهمة العوامل التي سهمت في النحت والحفر والتعميق . وربما كان التثني الذي تعرضت له التكوينات الرسوبية من الحجر الجيري الأيوسيني ، سببا

آخرًا من الأسباب التي أضعفت تماسك تكوينات السطح ، التي تعرضت لتفككها وفعل عوامل التعرية .

ويرى بولي على كل حال أن منخفض الفيوم ليس هو الوحيد ، الذي تخضبت عنه عوامل التعرية ، بل هناك مجموعة أخرى كبيرة من المنخفضات وهي منخفض الخارجية والداخلية والبحرية . وهذه المنخفضات جذيرة بأن تصور الجبل الذي جعل إليه نشاط هذه العوامل في النحت والحفر والتعميق . ويرى أن هذا المنخفض ظل معزولاً عن النظام النيلي إلى العصر الحجري القديم الأسفل ، الذي حدث فيه أول اتصال مباشر ، أدخل المنخفض في ظروف جديدة وهامة ، من وجهة النظر الطبيعية .

ويمكن القول أن هذا الاتصال ، الذي تمثل في دخول مياه النيل إلى المنخفض ، في حوالي عصر البلايستوسين الأسفل ، كان نتيجة مباشرة لانبطاع المياه في فرع عتيق ، خلال فتحة تكوين في الجبل التضاريسي ، الذي كان قائماً فاصلاً بين وادي النيل من ناحية ، والحوض الذي يتضمن المنخفض من ناحية أخرى . ويشير بولي إلى أن النحت التراجعي في مجرى نهري صغير ، كان يتحد على حافة المنخفض الشرقية ، في اتجاه الغرب صوب القاع ، هو الذي أدى إلى شق وحفر وتعميق فتحة اللاهون .

ويمكن القول أن زيادة المطر الغزير في العصر المطير الأول ، أسهم في تنشيط النحت التراجعي الصاعد ، في اتجاه الحاجز التضاريسي ، حتى لم يعد يفصل بين منابع هذا المجرى النهري ، والمجرى الذي تضمنه الجريان النيلي ، إلا حاجز رقيق . وكان من شأن هذا الحاجز الرقيق ، أن انهار وتحطم تحت ضغط ودفع الماء ، في النظام النيلي والمجرى المتفرع منه .

ومهما يكن من أمر هذا الرأي الذي يعرضه بولي ، ويصور فيه الاتصال بين النيل وبين منخفض الفيوم في البلايستوسين الأسفل ، فإنه لا يتعارض مع رأى دكتور عوض الذي يفترض تكوين بحر يوسف في عصر لاحق في

المصود التاريخية . ذلك أن وصول الماء من النيل إلى المنخفض في ذلك الوقت كان يتم بطريقة مباشرة عن طريق الفتحة (فتحة اللاهون) ، ودون أن يكون ثمة فرع معين .

ويمكن للباحث أن يفترض هذا الاتصال المهم ، لأنه يحل مشكلة عظيمة المساحة ، بلغت مساحتها حوالي ٢٨٠ كيلو متر مربع ، على مستوى حوالي ١٤ مترًا فوق مستوى سطح البحر . ويمكن للباحث أن يتابع شكل هذه البحيرة ، على اعتبار أن مساحتها سجلت تقلصًا وانكماشًا ، كما سجل الترسب في قاع المنخفض الذي كانت تشغله عتوبًا ، حتى أصبحت على مستوى ٤٤ مترًا تحت مستوى سطح البحر .

ويمكن للباحث أن يتصور ثلاث عوامل متباعدة ، قد أسهمت في التقلص والانكماش وهبوط وانخفاض مستوى القاع ، في الفترة من العصر الحجري القديم إلى العصر الحاضر .

١ - العامل الأول : ويشتمل في دراسة الأحوال المناخية والتغيرات ، التي كانت تظهر ، بوضوح في أثناء المراحل التي تلتها عصر البليستوسين والهولوسين ، وما ترتب على ذلك من زيادة في المطر أو زيادة في الجفاف . والمقصود بهذا العامل احتمالًا لا يقينية في منسوب سطح البحيرة الناشئ عن المطر المباشر زيادة أو نقصان في كل زمن . العصر المظلم الأول ، والعصر المظلم الثاني ، ودور ميطر بحري حديث ، وفي فترات الجفاف التي تمثلت في المراحل الفاصلة بينها .

٢ - العامل الثاني : ويشتمل في صورة العلاقة بين المنخفض وبين الجريان الثاني : النيل ، واحتمالات القاء بالذبيات ، التي كانت تجري على مناسيب الجريان ، من عصر إلى عصر حسبنا أوضاعنا في بيان تفاصيل قصة الجريان في النيل ، في عصر البليستوسين وما بعده إلى الوقت الحاضر .

٣ - العامل الثالث : في القطبان المائلة في مرحلة الجريان في أثناء العصر الحجري الحديث ، ويمكن القول أن هذا الإقطاع ، قد أدى إلى

تراكم الطمي الغزير الذى تتمخض عنه زيادة الجريان فى دور ممطر مجرى حديث ، فى فتحة اللاهون • وما من شك فى أن انسداد هذه الفتحة قد أخضع البحيرة للعوامل المحلية المتعلقة بالمطر المباشر والفاقد بالبحر ، وتأثر منسوبها بكل عامل من هذين العاملين • كما أنه أخضع المنخفض مرة أخرى لنشاط التعرية الهوائية وفعل التجوية ، اللذين حققا مزيدا من الحفر والتعميق ، قبل أن يعود الاتصال بينه وبين الجريان النيل مرة أخرى •



وبعد تلك قصة النيل العظيم الذى نتبين منها أنه نهر حديث ، من حيث الصورة العامة التى نراها فى الوقت الحاضر • وقد نتبين منها أيضا أنه صورة تالية لمجموعة من الصور المتوالية من الجريان النهري النيل • وما من شك فى أن الوصول الى هذه الصورة الأخيرة ، قد تتمخضت عنه عوامل كثيرة • وكانت كلها تتمخض عن أحداث هامة ، دعت الى الترابط والاتصال والتكامل فى حوالى عصر البلايستوسين الأعلى على أفضل تقدير •

الفصل الرابع

ضبط النهر

تهذيب المجرى وترويض الجريان

- تهذيب النهر وصيانة المجرى •
- ترويض الجريان والدوافع اليه •
- تسوية الأيراد الطبيعي ومراحل العمل الفني •
- خطط المستقبل بشأن أعمال الترويض ، وزيادة الأيراد الطبيعي •

تهذيب المجرى وترويض الجريان

يحق لنا الآن بعد العرض الذى تضمن الحديث عن صورة النهر وقصة الجريان أن ننتقل إلى معالجة الجانب الذى يصور قيمة النهر بالنسبة لكل صورة أو معنى من معانى الحياة على الضفاف وما من شك فى أنه كان منذ بضعة آلاف من السنين يقول الميثاق ويرعى بيعة الحضارة التى ازدهرت وتمت نمواً راسخاً وفاقياً فى استقرار وانتظام زبيني. وإذا كان هيرودت قد فطن إلى قيمة النهر وأهميته فى حوالى القرن الثامن قبل الميلاد ، وقال قوله المأثور الذى صور فيه أن مصر هبة النيل ، فإن الفهم السليم لدور الانسان وقدراته فى مجال الاستفادة من مائة النهر ، تقتضى ادخال تعديل جوهري على هذا القول ، لكي يستقيم ، ويمير تغييراً حقيقياً عن كل عمق من أعماق الميثاق التى يتضمنها .

ويعنى ذلك أنه ليس النيل وحده وجريان النيل الترتيب هو المستفول عن الحياة ، التى تجتمعت على جانبية ، ولا عن ازدهار وتطور الحضارة البشرية من انبساط الحضارة والمدنية ، بل يستوجب الأمر أن نضع الجهد البشرى ، الذى غالج النهر وروض الجريان فيه موضع التقدير ، ويفهم ذلك على اعتبار أن نهر النيل إذا ما ترك وشأنه ، كان نهراً عنيفاً وخطيراً ، لا سيما فى موسم الفيضان والجريان على المناسيب المرتفعة .

ويتمثل العنف فى صورة الجريان المتسرع الذى يجرف الجوانب ، ويعرضها للنباح الشديد ونقل الرواسب من جانب إلى جانب آخر ، أو الذى يمزق الشهول الفيضية التى تمخض عنها ، كما يمثل العنف أيضاً فى ارتفاع المناسيب ، إلى الحد الذى يهدد الحياة ، ويفرضها لخطر الفيضان

والخطفان والتدمير . من أجل ذلك كان النيل فى حاجة الى الجهد البشرى
التيقظ ، فى مجالات تهذيب المجرى ، وترويض الجريان المائى على المناسيب
التبائية ، من موسم الى موسم آخر ، وأحكام السيطرة عليه .

ويمكن القول - على كل حال - أن كل صورة من صور الاهتمام

بالنيل والجريان المائى فيه ، كانت تنشق من صميم الإحساس الكامل
بقضية النهر ، وأهمية جريانه المستمر وفوائده المتظم الرتيب ، ومن ولقى
الحاجة الى استغلاله بالأسلوب الذى يفي باحتياجات الحياة ، واستمرارها
ونموها . نبوا وأسيلا متواليا . وما من شك فى أن هذا الاهتمام قد تمخض
عن جهود حقيقي فى حصيللة الدراسات المائية فى النيل . وكان هذا النمو
يكافى مع الرغبة الملحة فى السيطرة على النهر ، وعلى ترويض الجريان
المائى فيه ، من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للحضارة المصرية القائمة على
ضفافه ، وفيه سهوله الفيضية الطيبة الخصبة الغنية .

وتذكر بهذه المناسبة أن المصريين الذين مارسوا الحياة فى كل مرحلة
من مراحل التاريخ المبكر ، كانت لديهم الرغبة الحقيقية فى التعرف على سمات
النهر ، وعلى حساب الجريان الطبيعى فيه ، كما كانت لديهم الرغبة فى
ترويضه وتهذيبه والتحكم وفرض السيطرة على الجريان فيه . ويمكن أن
نشير الى نموذج رائع ، يبين ما كان من أمر المحاولة التى بذلت فى مجال
تخزين بعض المياه وتسوية الايراد ، من فصل الى فصل آخر فى وقت
بعيد ، وما كان من أمر قدرة المصريين على تحويل منخفض الفيوم فى الماضى ،
الى حوض كبير للتخزين (١) . كما نشير الى خلاصة الأبحاث والدراسات
الأصلية ، التى استهدفت تصوير البناء وبقاياها المتبقية ، التى تمثلت فيها
بعض الملامح المعبرة ، عن ما يشبه السد على النهر عند موقع سمنة (٢) .

Hurst, H. E. : the Nile Basin Vol. I pp. 3-7. (١)

Sandford, K. S. & Arkell, W. T. : Palaeolithic (٢)

Man and the Nile Vally in Nubia and Upper Egypt Vol II pp. 54-55.

ويمكن للباحث أن يجد في كثير من الأدلة ما يعبر تعبيراً صادقاً عن أصالة المصريين في مجال الدراسات المائية ، وعن إبحارهم منذ وقت بعيد إلى استنباط ووضع الأصول والقواعد ، التي تستهدف ترويض الجريان المائي واستغلاله . بل لعلنا نذكر في لطمعنا وثقة أنه في نفس الوقت الذي علم فيه النيل يمكن وادي النيل الأدنى ، إلى كفاح ذوالبقطة والجذر والبصرة وظول الصيف ، لم يتوان هؤلاء عن بذل الجهود في مجال ترويضه وتهذيب مجراه وضبط جريانه في كل عصر من العصور ، وبذ أن شهدت تلك المناسبات من مسوقه الفيضية الخفية البتة الحياة والحضارة المصرية المبكرة العتيقة والأصيلة بما

وما من شك في أن حصيلة هذه الجهود ، قبل تمثلت منذ البعير إلى جري الحديث ، الذي مارس فيه الاستنطاق زراعة الأرض وإنتاج المحاصيل على مياه النهر ، ومنها يكن من أمر فان هذه الجهود والاهتمامات العتيقة ، هي التي أدت إلى أن أصبح النيل بمثابة المدرسة التي استخلص منها الإنسان ، معظم النتائج والخبرات والقواعد الأصيلة ، التي نمت بها الدراسات المائية في الأنهار بصفة عامة ، وحقت القدرة الكاملة على ضبط الجريان فيها . ونذكر بهذه المناسبة أن ضبط الأنهار يتمثل في تهذيب المجرى ، كما يتمثل في قياس المناسيب وحساب التصرفات ، والتحكم في الجريان وتسيوية الايراد الكلي ، وفقاً لنظرية من نظريات التخزين . ويعنى ذلك أن التفاعل المستمر بين الإنسان من ناحية والنيل والجريان المائي فيه من ناحية أخرى ، قد تمخض عن نتائج خطيرة ، تمثلت في نمو الخبرات وتحقيق كدر عمل من أعمال التهذيب ، والضبط والترويض وإحكام السيطرة .

تهذيب النهر وصيانة المجرى :

التهذيب هو العمل الذي يجرى به

تهذيب مجرى النهر فلفسولاً حيث الغاية: جعله صالحاً للملاحة والصناعة والري
والجريان على كلفة اقتصادية منخفضة. الحوائج: احتفال بين الاحتمالات: بين الاحتمالات: التي
تمرض: الايزاد: المشاع: المسؤولية: من: تصور: الخطر: الضياع: أو: المجرى: تعرض:
الأرض: والسهول: الفيضانية: المدرعة: الخطر: القطين: وتهدية: العمولة: وبالمفهوم:
أن: الأثار: حق: ايجازها: الدنيا: تجري: على: سطوح: ضربة: مستوية: أو: شبيهة:
منتظمة ، والتي تكون انحداراتها حادة بطيئة لغى: البالقين: الى: حد: كبير:
ويؤدى: الجريان: الهادئ: البطيء: الى: بلوغ: اليهم: مرحلة: رشيخة: حق: ، التي
يترنح: غيباً: فالحيز: المجرى: الواجب: غير: البعيق: ، وهكذا: تصبح: المياه: الجارية:
فى: الحالة: التي: تمكنها: أن: تغير: أو: أن: تبدل: أو: أن: تؤثر: تأثيراً: واضحاً: على:
الاقبل ، على: صورة: الحيز: الذي: تجري: فيه: فيضمين: الجريان: الى:

ويزداد عندئذ ظهور التثنيات والأخفاف: فى: مجرى: النهر: على:
السهول: الفيضانية: التي: يتضمنها: وأدبه: الخصب: المكتظ: بكل: مستورة: من:
صور: العمران: والاستقرار: وقد: يتدفق: تيار: الماء: من: الجريان: الهادئ:
الوديح ، فى: اتجاه: الجوانب: المقعرة ، ويضطرب: بها: بشكل: مباشر: ومن: ثم:
تتحول: الصورة: الوديحية: الى: صورة: شرسة: خطيرة ، ويصبح: لتيار: الماء:
الجارى: قدرة: على: التحت: فى: تلك: التثنيات ، بقدر: ما: تصبح: له: القدرة: المائلة:
على: الارساب: والبناء: على: الجوانب: المحدبة:

ويؤدى ذلك التحول من النجى وإلهم الى الارساب والبناء ، الى تغير
مستمر فى شكل الحيز الذى ينساب فيه الجريان . وهذا التغير من شأنه
أن يؤثر تأثيراً مباشراً وخطيراً ، لأن معنى تمزيق الأرض السهلية والسهول
الفيضانية ، على جانب من جانبى النهر ، ويعنى تعرض العمران والاستقرار
والزراعة ، لكل معنى من معانى التهديد المباشر أو غير المباشر .

« وهكذا يمكن القول أن تهذيب المجرى يقتضيه كل معنى من معاني كبح تجمّاح النهرو ، وقصر السيطرة البشرية على الحيز الذي يعدّ لها فيه الماء الجارى ، وتلافى الأخطار التي تترتب على حدوث إحدى مختلفات من أخطار الأذى تغير المجرى ، وحفظ نوعه الكامل لتداعيات النحت الجانبي هو الزايل ، ويعتبر ذلك من ناحية أخرى فرض إرادة الإنسان على غليته النحت أو الهندس والإرساب أو البناء ، ويكون ذلك على اعتبار أن ترك النهر على حوله وعدم كبح جماح الجريان ، بمعنى تريض مساحات الأرض المنزوعة في مسهولة الفيضية أو في ولاء ، لأن تتمزق أو أن يبالغ في التخریب والهديم ، بالصورة التي تجعل الانتاج الزراعى خاسراً فادحة (١) »

ونذكر بهذه المناسبة أن السيطرة على حيز المجرى في وادى النيل الأدنى ، وتهذيبه وكبح جماح الجريان فيه ، يعتبر أمراً سهلاً نسبياً ، إذا ما قورن بالعمل الذى يبذل فى مجال السيطرة ، على حيز بعض المجارى النهرية الأخرى أو تهذيبها . ونضرب لذلك مثلاً بالعمل الشاق الذى يقتضيه تهذيب مجرى نهر هوانج هو فى الصين الشمالية ، الذى ما يزالت فيضاناته تمثل مصدراً خطراً حقيقى على الحياة والمجان ، على جوانبه الدنيا . بل لعلنا نشير إلى أن هذا النهر طالما غير مجراه ومنقذ الأرض ، وأهلك الزرع والناس ، وهدد الحياة فى ضميمها العزير .

ومهما يكن من أمر فقد اتجهت أعمال التهذيب إلى صيانة الجسور ، وجوانب المجرى الطبيعى والمجارى الصناعية ، التى وضعت فى خدمة أعمال التوزيع وتحقيق مناوبات الرى منذ وقت طويل . ويمكن القول إن العناية بهذه الأعمال واستمرارها ، كان من شأنه السيطرة سيطرة كاملة حقيقية على مجرى النهر ، والحيز الذى ينساب فيه الجريان على المناسيب المنخفضة فى

(١) صلاح الدين الشامى : مياه النيل ، صفحة ١٠ .

الإفئاد. يعنى الفرقى وقتيل والحريش والخييل، ويعنى إقبيل إقبيل لا تخرب ولا تفسد ما سجدت
جبهة يعنى الأضيق المنزلة، وهو يعنى بأضيق المنصور والملاحة المحلى على كل
مقومات الحياة، بالنسبة لبعض بين مساحات أرض ومصفى زرع،

من أجل ذلك كانت الحكومة تبحث عن كل مجهوداتها وتضع كل إمكانياتها
على كل موسم مواسم الفيضان، كما أنها فى ذلك الملاحون فى سبيل الشجر
على سلامة جسر النيل وفروعه، وتقوم بالمحافظة عليها والمقوم أن

هذا الجهد المضى، يستهدف من غير شك حماية قسوسه على سلامة الجهد
المناسيب المرتفعة، ومن أن يتعاضد الجهد إلى احتمال من احتمالات
الضيق، أو النقص، أو قسوس الجريان إلى الأرض ومواطن العمران فى كل
من سهل الوادى الفيضية وأرض النيل،

ويمكن القول إن هذا القليل يستغرق فترة طويلة تتضمن الفترة التالية
مباشرة لإخفاض المناسيب وإنتهاء من كل ذروة بين ذروات الفيضان،

وبكاد يحظى كل من: جوانب بحرى النيل الرىحى ومجاري الذروع فى
الدلتا والمجاري، التى تتضمن تدعى التوزيع الكورى بالمجارية والمجارية
والحراسة المستمرة فى أثناء سابع، كل يوم من أيام موسم الفيضان والفترة

التالية له مباشرة. وتصور هذه الفترة معنى من معانى التعبئة والتجهيز
للحرب ودفع الخطر المحتمل الذى يوشك أن يهدد أو أن يبتدئ، وفى حرب
تلك التى توضع لها كل الإمكانيات والقدرات، وتتلاحم فيها كلها كل القوى
والجبرات، إنها صورة من صور الصراع من أجل الحياة، ومن أجل استمرار
أسباب الحضارة والعمران، على ضفاف النيل الأدنى فى مصر.

ونود أن نذكر بهذا المناسبة: أن بعض الباحثين يتطوع إلى الجهد الذى

يبدل من زاوية غير سليمة، ويصور الحراسة والعمل على المسور والسيور
على سلامتها فى صورة من صور السخرة البيضة، التى يساق إليها الناس
للعمل بأسلوب فيه بعض أو كل ملامح القسوة. ومع ذلك فإنها قد تكون
سخرة، وقد تكون أكثر من سخرة، ولكننا يجب أن نتقبلها فى صورة من

صنوع التعجيبية الاجبارى - لصند عنوان افياسر تعجيبية ، أو على صورة من
صنوع الكفاح الجماعى ، الذى يلغوم به كل من يقارن الحياطة على شفافه
النهر ، ويؤمن بحقه فى الاستمرار - وبذلك تقسمه على سبيل المحافظة
عليها ، وعلى تراثها الاجيل . ولعلنا نقبل تعبير السبخة على سبيل أنها
تعنى مظهرا من مظاهر التثبيت بالحياة ، والايان بالتجمع والعمل المشترك
المتناسق ، فى مواجهة النيل واحتمالات الخطر الناشئ عن فيضانه (١) .

١٠ صناعة الجسور وتقويتها :

وإذا كان السهر على سلامة الجسور والمفاط غلبها يصور معنى من
معانى تهذيب النهر ، فى فترة من اللسنة ، فإن قلة ما يضرب أو يصنوع
أعمالا فى مجال التهذيب والصيانة والمحافظة على سلامة الجسر الذى يتضمن
الجريان النقي . وقد يمثل التهذيب فى تقوية الجسور فى بعض الأجزاء ،
التي تتطلب الأمر فيها أن تكون أكثر قدرة واحتمالا وصلابة وارتفاعا .
ويقتضى ذلك أن تقوى وتجهز بالفضل الصناعى ، بالشكل الذى يجعلها أكثر
قدرة على مقاومة النحت أو الهدم ، وعلى تحمل ضغط المياه وجريانها المتدفق
السريع على غير العادة فى موسم ارتفاع المناسيب .

ويقلب على هذه الأجزاء التي تحظى بالعمل الصناعى ، أن تكون فى
المواقع التي يتعرض فيها الجسر أو جانب المجرى لاندفاع التيار المائي
الجارى ، أو أن تكون فى المواقع التي تنشأ عندها مواقع التجمع وال عمران
والسكن الزدحمة بالسكان ، أو أن تكون فى المواقع التي يكون الجسر أو جانب
المجرى عندها ضعيفا لسبب أو لآخر . وقد يدعو الأمر الى بناء الجسر من
التراب ، أو تقويته بالبناء فى المواضع التي يكون الجسر الطبيعي فيها غير
متين .

(١) ما من شك فى أن هذه الصفات والحاجة الى العمل المشترك زرعت
فى صميم المجتمع على شفاف النهر الايمان بالوحدة وقيام أقدم دولة موحدة .

ولعلنا لا نبتعد عن الحقيقة إذا كنا تصور الجريان الطبيعي عملاً مشتركاً بين ما صنعته الطبيعة في جانب ، وما يصنعه الإنسان في جانب آخر لتقويم الجريان وتهذيبه والحفاظ عليه . ويتمثل هذا العمل الصناعي الذي يوضع موضع التنفيذ ، من أجل تقوية الجسور ، وتهذيب المجرى ، فهو بناء الرؤوس ، والتكسيات ، من الصخور ، والأحجار الصلبة القوية ، التي لا تستسلم بسهولة للنحت أو لضغط الماء ، إلا بعد بعض وقت طويل .

وضع الرؤوس

وتوضع الرؤوس في الثالث - في المواضع التي تقع على الجوانب المقعرة من ثنيات النهر ، على اعتبار أنها تواجه أكثر من غيرها ضغط الماء ، واندفاع التيار وتدفع الجريان السريع . ويراعى في وضع تلك الرؤوس ، التي تمنح الجسر قوة وقوة على الاحتكاك ، أن تكون الصنخوراً مثبتة على جانب المجرى تثبيتاً قوياً ، كما يراعى فيها أن تقطع سطح الجانب من أقصى القاع إلى ارتفاع أكثر ، من أقصى مقسوماً يصل إليه الجريان النسي ، في أعلى الفيضانات العالية الخطيرة . ويراعى في تثبيت الصنخور من ناحية ثالثة ، أن تكون الزوايا التي تصطفها الرؤوس المرصوفة غير متجانسة فحسب ، بل توضع بالصنخورة التي تبرز تلك الزوايا ، وتبطل الجانب المنحدر من السطح إلى القاع حشواً مضرشاً .

والفهم أن تثبيت الصنخور في هذه الصورة ، من شأنه أن يزيد من مساحة السطح الكلي ، الذي يتحمل ضغط الماء وقوة اندفاع التيار المائي . وهى من غير شك وسيلة مثلى لحماية جوانب النهر ، وبعض الجسور من فعل التعرية المائية ، وما تتمخض عنه من نحت أفقى جانبي أو نحت رأسى في القاع . هذا بالإضافة إلى أنها قد تحول دون أى اجتياح من احتمالات قسب الماء إلى بعض المساحات التي تهيئ مناسباً عن متسوب الجريان ، في موسم من مواسم الفيضانات العالية ، أو ما يعبر عنه بالرشح .

الكبيرة وتربع التوزيع الكبير والصغير ، وكافة القنوات الصناعية ، وتحتل هذه المجاري والقنوات الصناعية التي تبلغ أطوالها بضعة عشرات الآلاف من الكيلو مترات ، وتتجه على شكل شبكة في أنحاء المساحات المنزرعة ويسيطر مناسب من التهذيب .

ويعنى ذلك أنها تتضمن قطاعات من الرؤوس والتكسيات ، التي تقوى المسور وتؤمن الأرض المنزرعة ومواقع السكن والطرق والعمائر ، التي تنتشر بجذاتها ، من احتمالات الرشح أو الطفيان والفرقة . وقد يدعو أمر تهذيبها والمحافظة على حيز معين يتضمن الجزيان فيها ، إلى تطهيرها وتعميقها من سنة إلى سنة أخرى .

التطهير جزء من التهذيب :

تشهد شبكة توزيع الري الدائم وشبكة الصرف الزراعي التطهير من سنة إلى أخرى . ويقضى التطهير والتعميق التلخيص أو إزالة كل حشيش من الرواسب ، التي يتخلل عنها الجريان الهادي للمياه ، وهي في طريقها إلى زنى المساحات المنزرعة . ويتم مثل هذا العمل في العادة في موسم انخفاض المناسيب كل عدة سنوات ، على اعتبار أن فترة السبدة الشتوية ، التي يتوقف إطلاق دفعات المياه فيها إلى الترع والقنوات الصغرى ، تعطى الفرصة المناسبة لاتمام الحفر والتعميق . والفروض أن يتم ذلك الحفر والتعميق إلى الحد الذي يعيد القناة أو التربة إلى صورتها العادية ، وأن يحقق فيها القطاع الرأسى والأفقى الذى يسمح بتمرير التصرف المعين المحسوب ، بدقة بالغة لرى المساحات المنزرعة على جوانبها .

ويستوجب التطهير أيضاً إزالة الأعشاب والحشائش والنباتات ، التي تنمو نمواً طبيعياً وتنتشر على جوانب المجارى والقنوات ، وتؤثر بالتالى على معدلات الارساب ، على اعتبار أنها تقلل من سرعة الجريان ، كما تؤثر على السعة المطلوبة وحجم التصرفات الجارية . والخصص المحسوبة لرى الأرض

المنزوعة . فويتمكن القول ان الغنى بالمياه الجارية عن النيشل بالزراعة المسماة بالفتحات من القليل والظمى ، هي التي أدت الى عدم استخدام طريقة التخزين الليل ، في اسلوب الري المثلج في مصر . ذلك ان الفخوين الليل في تررع التوزيع الصغرى والقنوات ، من شأنه ان يؤدي الى زيادة مخلفات الارضيات ، والتاثير على شيكلها وانحداراتها ، وقديرته على تمرير الماء بالتصرف المحسوب لرى الارضيات .

والمفهوم ان التطهير والعتق يصنوا في وضوح قطاع من قطاعات العمل المنتظم ، الذي يستغرق الجهد والوقت والميل ، ويعبر عن معنى من معاني التهذيب ، لانه الوسيلة المثلى للمحافظة على ركة الخيز الذي يتضمن الماء ، وتوزيع حصص الماء المناسبة الى الارض المنزوعة . وما من شك في انه قطاع من العمل الخطير الهام ، بل لعله يتتوخى ضرورة الضرورة الملحة الملزمة في ركة وقت رضى الاوقات ، لان تطهير الترع من شأنه كما قلنا ان يحتفظ في ركة قنابة من قنوات التوزيع الكبرى والصغرى ، بالعق بالتسعة والكافى للجريان المباح ، الذي يلزم كل حاجة من احتياجات رى الارض المنزوعة في كل موسم من مواسمها المتواليات (١) .

ويبقى ذلك من ناحية اخرى ان بعض عمليات التهذيب يكون من شأنها تحقيق الكفاءة الشامة لنظم توزيع المياه ورى مساحات الارض المنزوعة ، سواء استعملت في هذه الارض اساليب الري الدائم او اساليب الري الحوضي . ويقف ذلك على اعتبار ان مناطق الري الخاص ، تستلزم جسورا وفتحات تمرير المياه وفتحات صرفها الى مجزئ النيشل مرة اخرى .

(١) المفهوم ان بناء السد العالي وتشغيله تشغيلا كاملا واحكام السيطرة على حجم الجريان الكبير في موسم الفيضان من كل عام ، من شأنه ان يؤدي الى نقص شديد في حجم الحمولة من الفتحات والرواسب العالقة بالماء الذي يطلق بمشتاق مقل وفق لحظة التشغيل . ويعنى ذلك ان الجريان على كافة المناسبات في تررع التوزيع الكبرى والصغرى لن يتمحض عن رواسب تتطلب تطهير الترع وتسميتها . وقد يكتفى في مثل هذه الحالة بالعناية بازالة الاعشاب فقط من على جوانب وبطون الترع .

هذه: وما من شأنه سوى أن كل عمل من هذه الأعمال الضمنية التي تقسم مصانع الأرض المنزوعة، وتغلب المساحات التي يفيض عنها كل ريو من الأحياء المرفوعة في موسم الفيضان، تتلقب خطأ على أنها التهذيب وصيانة الجسور، وتطهير الفتحات، والتزيق التي تتسبب معها المياه التي الوقتين إلى حين. كما يتضمن التهذيب أيضا صيانة فواجر القنارات التي تحتلها في قلب تلك الأحياء، وحمايتها في الموسم الذي تتجمع فيه المياه في أثناء فترة معينة.

ومع ذلك من أجل أن عمليات التهذيب وصيانة الجسور، التي تحتلها فيه الجريان المائي على كافة المناسبات، تمثل في أحوال متنوعة كثيرة على مستويات مختلفة بحيث تتلاءم مع الصفات العامة لكل خيزر، يتضمن خطجا من الجريان المائي الدائم أو الفصلي المتقطع، وهي تستهدف في حملتها لإلقاء بالمستوى المطلوب في مجال توزيع المياه وتنظيم منابيات الري التي تتضمنها الحطة العامة. كما تستهدف من ناحية أخرى وقاية الأرض المنزوعة والسبل الفيض، وكل موقع من مواقع العمران من خطر الفيضانات العالية.

ونذكر بهذه المناسبة أن عمليات تقوية الجسور، وصيانتها والسنن على ملاحظتها في كل ساعة من ساعات اليوم، في موسم الفيضان والفترة التالية له مباشرة، لا تكاد تمثل إلا جانباً من جملة الأعمال التي يلجأ إليها الفنيون في مجال الوقاية من خطر الفيضانات الخطيرة العالية، والمفهوم أنهم يمارسون أعمالاً أخرى، يكون من شأنها التخفيف من خطر المناسبات المرتفعة، في بعض السنوات. وتتمثل هذه الأعمال في صرف حجم من الماء الجارى إلى الأرض التي تتضمن الأحياء في مصر العليا، في وقت مبكر نسبياً، عما هو مقدر لها في جداول التشغيل الموضوع، لهذا النمط من أنماط الري المستخدمة (١).

(١) كان ذلك في الماضي قبل بناء وتشغيل سد أسوان العالي والكف عن الري الحوضي.

فهي تكون ذلك البطل توتسيلا. - يقطن فيها تخفيف الضغط على جسور
البحر وتراجع التوزيع الكبير / في حالة ارتفاع المناسيب إلى درجة خطيرة .
وقد يذهب الأمل في بعض الحالات الشاذة الخطيرة التي ترتفع فيها المناسيب
إلى الحد العالي خطير ، ولتحفظه بارتفاعها فترة أطول من المعتاد إلى تشييل
سند أمواتي في وقت أميركا تسيلا ، ورفع ينسحب الماء في الأمام برفع
ما في ذلك ، بين خطير على نسيجه الحرض التخزين في حيث الإطباء ، في يجرى
الفتيون هذه الأعمال التي تخفف من حدة الفيضان ، على ضوء الإكراه التي
يسجلها بقياس الرصين وغيرها من المقاييس التي تبطل الفرصة للتبؤ
بجالة الجرافة على الإنشائية المرتفعة ، قبل ومهولة التي مجرى النيل النيل
شمال في نهر العيطيرة بحد من الإطام (١) .

وإن كرسية المناظرة التي تصلها التهذيب التي تستهدف الوقاية
من خطر الفيضانات العالية ، أن هناك بعض المشروعات الهندسية المقترحة
التي وقعت موضع البحث أو الدراسة ، بقصة أن ينشأ قطاع من حطة
تشغيلها ، أو أن تسلم حطة تشغيلها الكامل على الوقاية من خطورة
الفيضانات العالية ، وتجنب مرور بعض القمم على مناسيب أعلى من
المعدل (٢) . ونشير من بين هذه المشروعات المقترحة إلى مشروع قديم يتضمن
توظيف منخفض وادي الريان في جنوب غرب منخفض الفيوم .
ويستهدف هذا المشروع تحويل هذا المنخفض إلى حوض تنصرف

(١) تمارس حكومة السودان بدورها العمل في مجالات تهذيب المجرى
وصيانة جسوره في بعض القطاعات التي يقع في ظهرها بعض السهول
الفيضية والأحواض أو الجيوب السهلية على الجانبين النوبي وتنضم
مواقع الممران .
(٢) هناك قسم خاص في وزارة الأشغال يكون من شأنه الإشراف على
كل عمل من أعمال تهذيب النهر وفروعه منذ سنة ١٩٢٨ . راجع التقرير
الفني المنشور في سنة ١٩٥٠ .

إليه ذروات الفيضان العالية، عن طريق قناة صناعية، تخرج من مجرى النيل الرئيسي قرب بلدة بسا. والمفهوم أن خطة التشغيل المقترحة كانت حسب هدف من المائية: أخيراً، تخزين دفعات المياه بفترة من الزمن، وإعادة تنظيم جريانها أو إطلاقها على دفعات، لكن بتحويل مجرى النيل في الوقت المناسب، يضاف أن تخفيض المنسوب إلى الحدود الأدنى للمجرى، المطبقين. ويعنى ذلك أن خطة التشغيل المقترحة تتضمن جانباً من شأنه، أن يسهم في مواجهة وحل مشكلة شح الماء ونقصان حجم الجريان في الفترة الحرجة، من حوالى شهر فبراير إلى شهر يونيو^(١).

وقد انطلق للتفكير مرة أخرى وثالثة ورابعة صوب أكثر من مشروع مقترح للوقاية من خطر الفيضانات العالية، وقد استهدف بعضهم، بعضهم الآخر، بعض الأجزاء من مياه الفيضان العالي إلى واحد من الإودية الجافة، التي تتناثر على جانبي وادى النيل الأدنى، وتنفيذ مثل هذا الاقتراح وتشغيله وفق خطة معينة، يكون من شأنه تحقيق الوقاية من غوائل الفيضانات العالية، وتخفيف ضغط الجريان النهائي في المجرى النيل الطبيعي على الجسر^(٢).

وتشير في هذا المجال أيضاً إلى مشروع مقترح آخر، قد نوقشت صلاحيته من حيث الفكرة، ومن حيث إمكانية المضي في تنفيذه في حوالى

(١) راجع تفاصيل هذا المشروع في: Willcocks, W. : Egyptian Irrigation, and the Wady, (أ) Rayan-Reservoir 1982.

(ب) مشيل بلدى، الدراسة الهيدرولوجية لجزان وادى الريان، ١٩٥٢.

(ج) صلاح الدين الشامي: مائة الليل ١٩٥٨ من ١٣٤-١٣٩.

(٢) تنفيذ مثل هذا المشروع المقترح يكون من شأنه التأثير المباشر على ملامح الصور النباتية في بطن الوادى الجاف وعلى منسوب الماء الباطنى الذى يتجمع أسفل التكوينات التى يتضمنها بطن الوادى.

للأرضيات من التربة الخالية، ويتشغل المشروع بالمقترح في إقامة سد على
 مجرى النهر، ومنه المخرج للمياه إلى منطقة الضلال الرابع، في النوبة .
 ويكون هذا السد في مقطورة خجرا قسم الميعونات العالمية وتنظيم الريان
 تنظيمها وتنسيقها مع المصلحة المحلية في السنوي، والإقامة فوق ذلك كله .
 يميزه عن البناء الذي يضاف إلى الجدران بالمطبخ في الفترة الحرجة (١) .

ويمكن القول أنه بعد أن بحث قيمة كل اقتراح تضمن مشروعا معيناً
 من وجهات النظر الفنية والهندسية والاقتصادية البحتة، أصبح مفهوماً أن
 تنفيذ واحد منها يكون كفيلاً بالحد من خطورة الفيضان، وبالتخلص من
 المذروات العالية التي يؤول وظيفتها في بعض السنوات إلى شكل خطير، يهدد
 سلامة الجسور، ومناطق الاستقرار والسكن، ويحتمل أن الأرض المنزرعة على
 جانبي النيل وقروعه في خطر السفلى، على الوجه الخصوص . ومع ذلك فإن
 الجدول الفني والتخوف الذي أحاط ببعض المقترحات، قد تسبب في تأخير
 العمل بصفة عامة من سنة إلى سنة الحرجة . وبغضو بالذكر أن الفتيين
 لم يكن في مقودرتهم ولفترة طويلة القطع بؤراً، في مجال انتخاب اقتراح
 من تلك الاقتراحات، ووضع موضع التنفيذ .

ومهما يكن من أمر ذلك كله فإن تهذيب المجرى الأدنى للنيل وصيانة
 الجسور، كان من غير شك ضمن برنامج كل حكومة من الحكومات التي
 تولت أمر الحكم في مصر منذ وقت بعيد . وتشير دراسات المؤرخين
 وتسجيلاتهم، إلى أن الفترة التي أتممت فيها حكومة من الحكومات، أمر
 تهذيب المجرى والعناية بالجسور وصيانتها، وتطهير ترز التوزيع الكبرى
 أو الصغرى، كانت مصر تسجل تدهوراً في حجم الانتاج، بصفة خاصة،
 يقدر ما تسجل تدهوراً في الكيان السكاني والكيان الاجتماعي بصفة عامة .

(١) صلاح الدين الشامي : مياه النيل ، صفحة ١٢٩ إلى ١٣٤ .

ويمكن القول أن مصر كانت تصرف منذ فجر القرن التاسع عشر على الأقل ، بضعة ملايين من الجنيهات سنويا ، فى مجال تقوية الجسور ، وبناء الرؤوس ، وإلكتريكات واقامة الجسور الضخمة على البوابات الضعيفة ، وفى مجال حفر وتطهير المجارى الصناعية ، وإتراح المتوزع الكبير والصغير . ويتضمن كتاب الزى المصرى (١) تمايزا شاملا وتصورا حقيقيا لكل من النظم والأساليب ، التى كانت متبعة فى تقوية الجسور وتهذيب المجرى ، ومقاومة غزائل الفيضان . وهى من غير شك جسيمة كغيرها ، وتجارب الألفين البينهم ، التى عاش فيها الإنسان المصرى على الضفاف الموحية بضارح النيل وروضة ويحاول أن يخضعه لأرادته ويهذب .

ويمكن القول أن الاتجاها الأخير اصوله مقلدين أمثرون ، سيج أسوان العالى ، وتشغيله تشغيل كابل فى البعد اتمام المرحلة الثانية من هذا عمل العمل والانشاء شوف يؤثر تأثيرا مباشرا على كثير من قطاعات الاعمال ، والأدبيات التى يقتضيها تهذيب المجرى ، ولعل التهذيب ينتج نتيجة جديدة نتيجة للتغيرات المتوقعة بشان الحمولات من المواد العالقة والفتلات من ناحية ، وبشأن التحكم فى إطلاق الجريان وتوزيعها على مختلفها ، معينة لا تهدد ولا تبدل من ناحية أخرى .

والقروض أن تتناسق أعمال التهذيب فى هذه الوجهة الجديدة مع تحول النهر من مرحلة الاسباب الى مرحلة النحت ، وخاصة فيما يتعلق باحتمالات النحت والهلم على الأطراف الدلتا الشمالية على متناخل البحر المتوسط . ويكون ذلك الاحتمال مبنيا على اعتبار أن الحمولات من الرؤوس والمفتتات ، التى كان النيل يلقي بها على مقربة من أقدام قرع رشيد وقرع دمياط ، وتكسب مصر أرضا على حساب البحر ، لن يستمر إرساها وتراكمها

بعد تشغيل السد العالي تشغيلاً كاملاً ، وحجز كل الجريان الطبيعي في موسم الفيضان .

ونفكر بهيئة المناشئة أن توقف هذا الانساب فيه تعريض أو تقويض سلامة التوازن التي كانت تتمثل في مقايضات تضاعف بفعل الإرساب والبناء ، لكي تتعرض مساحات لأن تضيق بفعل النحت والهدم ، الذي يقوم به فعل التيار البعز الساسي من الغرب إلى الشرق (١) . ويعنى ذلك أن أعمال التهذيب يجب أن تجد الوسيلة التي يمكن تحفظ التوازن وتصور الساجل الضمالي ، وتلافى منه إلى احتمال من احتمالات الهدم والتجيت الناشئ ، عن فعل التعرية البحرية .

وقود أن نقرر أن هذه المسألة موضوعة قيد البحث والدراسة ، من أجل وضع خطة التي تقتضيها أعمال التهذيب والصيانة . وهي كما قلنا تستهدف مجابهة احتمالات النحت والتعرية ، وخاصة بالنسبة للمساحات التي تقع على أطراف المثلثا الشمالية ، فيما بين موقع رشيد وبور سعيد ، ويحتمل أن تتعرض أكثر من غيرها للقتل ونشيط الشاؤ البحري الساسي . أما بالنسبة لأعمال التهذيب في المجري نفسه ، فيجب أن تتجه إلى مجابهة خطر النحت واحتمال الزيادة في معدلاته ، من حيث التأثير على بعض الأعمال الصناعية ، وقواعدها المثبتة في عرض المجري ، كالقناطر ودعامات الجسور والكباري .

والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذه الدراسة ، هي أن طبيعة النيل الأدنى وطبيعة الحياة المرتبطة به ، قد استوجبت تهذيب النهر وصيانة الحيز ، الذي يتضمن الجريان منذ وقت بعيد . بل لعلنا نؤكد أن أعمال

(١) Awad, H. El Sadd El-Ali, Les Plus Grande Reservoir le Monde et Ces Consequences, Geographiques Bull. Soc. Geog. D'Egypte, 1957.

لتهذيب تمثل في مجال استعمال مياه النيل قطاعا هاما من النشاط
البشري ، الذي بذل ويبدل في ترويض الجريان والسيطرة عليه . وكان من
الطبيعي أن تتطور هذه الأعمال ، نتيجة لزيادة حجم الخبرات المبتنية على
حصول العمل ، في أثناء بضعة آلاف من السنين ، ونتيجة لزيادة القدرات
في مجال الترويض ، واتحكام السيطرة على الجريان والتحكم فيه وضبط
النيل بصفة عامة . وقد قل في النهاية أن تهذيب المجري ، يعني المحافظة على
الوعاء ، لكي يحتوي الماء وييسر جريانه ، لتسهيل حركة الحياة في ربوع
مصر .

ترويض الجريان :

وإذا كان تهذيب النهر وصيانة الخيزر الذى ينساب فيه الجريان ، يمثل جانباً أو قطاعاً من القطاعات ، التى تصور حصيلة الجهد المستمر فى مجال ضبط النيل ، فإن ثمة قطاعات أخرى ، يمكن أن تثير الانتباه وأن تستوجب القاء الأضواء عليها . ويكون ذلك على أساس أنها تصور ، كل عمل من الأعمال الانشائية الكثيرة الضخمة ، البالغ بعضها حد الإعجاز ، فى مجال السيطرة على الإراد الطبيعى وتسويته . ويمكن القول أن كل عمل من تلك الأعمال كان ينبثق من صميم الرغبة الملحة فى المعرفة بالنهر وطبيعة الجريان فيه ، ومن واقع الاحساس المستمر بالحاجة الى الماء والمزيد من الماء من أجل الوفاء باحتياجات الزراعة والانتاج الزراعى والعمران بصفة عامة .

هذا ، وإذا كانت المعرفة بالنهر قد اقتضت جمع المعلومات والبيانات ، والالمام بكل صفة من الصفات التى تميز حالة الجريان ، فى كل موسم من مواسم السنة ، فإن الحاجة الطبيعية الى استغلال مياه النهر ، قد استوجبت السيطرة على الإراد الطبيعى بعضه أو كله ، وتنظيم الجريان على الصورة ، التى تفى بالاحتياجات فى المواعيد المناسبة . كما استوجبت أيضاً العمل على زيادة الإراد السنوى ، بأسلوب من أساليب توفير الفاقد بالتبخر ، أو بالتسرب فى بعض أجزاء الحوض المتباعدة .

ومهما يكن من أمر هذه الأمور ، فإنها قد أوضحت إبعاد الحاجة الملحة الى جمع كثير من المعلومات والبيانات ، التى يستند اليها التنوء السليم أو تصميم وإنشاء وتشغيل العمل الانشائى الهادف . ويمكن القول أن حصيلة الرصد لمناسيب الجريان فى النيل ، قد تحققت من تجميع وتسجيل هذه المناسيب منذ وقت بعيد . وما من شك فى أن الفراعنة كانوا قد

أقاموا بعض المقاييس التي تسجل المناسبات على مجرى النيل الأعظم . وكان التسجيل في ذلك الوقت المبكر ، يعبر عن جانب من أهم جوانب الاهتمام بالجريان في النيل ، والتغيرات التي كانت تطرأ على المناسبات من موسم إلى موسم آخر .

ونذكر بهذه المناسبة أن لحظة البيانات المسجلة لمناسبات النيل ، التي وصلت إلينا كاملة ترجع إلى ما بعد عام ٦٢٢ ميلادية (١) . أما في الفترة السابقة لهذا التاريخ ، فإن الوثائق التي تضمنت تسجيلات مناسبات النيل ، يشوبها بعض النقص وعدم الانتظام في التسجيل (٢) . وكانت هذه التسجيلات من واقع الأرقام التي كانت تسجل على مقياس الروضة منذ أكثر من ألف سنة (٣) . وما من شك في أن هذه التسجيلات كانت بمثابة البيان الرسمي ، الذي يطوئن إليه سكان مصر على وفاء النيل في كل عام ، والذي ينفذهم في حالة احتمال الخطر ، في أثناء بعض مواسم الفيضانات العالية الخطيرة . كما كانت الوسيلة التي يعتمد عليها الفتيون في عام ١٩٢٠

(١) بدأ الاهتمام بتسجيل مناسبات النيل على بعض المقاييس منذ الفتح العربي أو قبل الفتح العربي بوقت قصير حوالي ٢٠٠ سنة . وقد أورد بعض من الكتاب ومنهم أبو المحاسن وشعاع الدين الحجازي بيانات لهذه التسجيلات من سنة ٦٢٢ إلى سنة ١٤٧٠ .

(٢) يبدو أن هذه التسجيلات قد فُقدت ، ولو أن علي باشا مبارك قد استعان بها في كتابه المعروف باسم المخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة . وقد تضمن كتابه بعض الأرقام التي تبين النهايات العظمى والنهايات الصغرى التي سجلت على مدى فترات متباعدة . (راجع) هرست : موجز عن حوض النيل . صفحة ٤٥٠ و Hurst, H. : The Nile p. 260 .

(٣) بنى مقياس الروضة في سنة ٧١١ وأصبح المقياس الرئيسي منذ ذلك التاريخ . وكان ذلك مدعاة إلى إهمال التسجيلات التي كانت تتجمع من بعض المقاييس الأخرى على النيل في مواضع قريبة . ويتمثل مقياس الروضة في الصورة العتيقة في عمود من الرخام القائم في قلب بئر مربع كبير ، يتصل عن طريق غتحات معينة بالنيل اتصالاً مباشراً . وقد شيد ببغداد له في صورة أحدث في وقت حديث . (راجع)

فى ميجال رسم منحنى التكرار^(١) ، الذى يبين بدقة بالفة ، المبالغة بين التصرف من ناحية ، والمنسوب المين للجريان فى النهر من ناحية أخرى^(٢) .

ونود أن نشير الى أن وقوف مصر على بداية الطريق ، المؤدية الى انقلاب شامل فى أساليب الرى ، والى ثورة فى الزراعة منذ بداية القرن التاسع عشر ، قد اقتضى انشاء مجموعة من المحطات على مجرى النيل الرئيسى ، وعلم بعض الروافد الهامة ، من أجل جمع البيانات عن الجريان وتسجيلها ، والمفهوم أن كل محطة من هذه المحطات المتناثرة فى أنحاء الحوض الكبير ، قد جهزت لقياس المناسيب^(٣) أو التصرفات^(٤) أو للقيام بالعملتين فى وقت

(١) الأرصاد التى اعتمد عليها فى رسم هذا المنحنى تتمثل فى مجموعة الأرصاد المستخرجة من الفترة من سنة ٦٤٠ الى سنة ١٤٥١ ، ومجموعة الأرصاد فى الفترة من سنة ١٧٣٧ الى سنة ١٩١٧ . وكانت جملة هذه التسجيلات تشتمل المناسيب فى ٩٦١ سنة .

(٢) راجع الكتب الآتية من أجل الامام بأهمية هذا المنحنى وما يتضمنه من معانى :

(أ) مردوخ ماكدونالد : ضبط النيل (النسخة العربية) ج ٩ صفحات ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ .

(ب) صلاح الدين الشامي : مياه النيل . صفحات ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .
(٣) هناك أكثر من نوع من المقاييس المستخدمة لقياس المناسيب ونذكر من هذه الأنواع المقياس البسيط والمقياس المدرج والمقياس البئر والمقياس القائم . وتفضيل نوع منها على نوع آخر يكون على ضوء من العلم بحالة أو صفات المجرى نفسه وكل الظروف الأخرى فى موقع القياس .
راجع البيانات المفصلة عن المقاييس فى الكتب التالية :

Addison H. : Hydraulic Measurements, pp. 5-10.

Hurst, H. : The Nile, pp. 222-223.

صلاح الدين الشامي : مياه النيل . من صفحة ١٧ الى صفحة ٢١ .
(٤) هناك أكثر من طريقة لقياس التصرف ، تختلف من قطاع من النهر لا توجد فيه منشآت صناعية ، وقطاع آخر فيه سد أو قنطرة .
ويحسب التصرف فى الحالة الأولى على اعتبار أنه يساوى مساحة القطاع مضروباً فى السرعة المتوسطة . وتحسب مساحة القطاع بالقياس بواسطة القدرة Sounding Rod أو سلك الجس Sounding Wire

واجبة . هذا بالإضافة إلى تجهيز بعض المحطات ، من أجل جمع البيانات عن الأحوال المناخية ، وتسقوط المطر في كل مساحة من المساحات التي يتضمنها الحوض أو مناطق تجمع المياه Catchment Area .

وهكذا حظيت مناطق الكنتنب ، كما حظيت مناطق التعادل ، والفقدان ، بتلك المحطات ، التي تنهض بأكثر من وظيفة وتنسجم في المباحث المائية ، وتسجل كل ما من شأنه أن يحدوث الجريان ، ونجم التصرفات وعلاقته بالمطر أو الفائض ، أو أن يحدوث الفشاد من مياه النهر . ونذكر بهذه المناسبة أن عميد هذه المحطات ، التي تنسجم في قياس وتسجيل المناسيب والتصرفات تبلغ حوالي ٨٧ محطة (١) . وتتناثر هذه المحطات في كل قطاع من القطاعات المجرى فيما بين الهضبة الاستوائية وساحل البحر المتوسط . باستثناء النيل الأزرق فيما وراء حدود السودان (٢) . وتكاد تعين التسجيلات التي تسجلها بعض المحطات ، تعبيراً صادقاً عن حقيقة الجريان

وتحسب السرعة المتوسطة على أساس الحصول على الجذر التربيعي للعنق الهيدرولوجي المتوسط مضروباً في الانحدار السطحي للماء وضرب الناتج في معامل معين يتوقف على درجة خشونة القطاع وهذه الطريقة هي التي تعبر عنها المعادلة التالية $S = C \cdot 1 \times 0$. أما في مواقع السدود والقناطر فيكون حساب التصرف على أساس المعادلة التالية ، $K \times M$ ٢ ح (ض - ب) . والمفهوم أن الحرف ك يرمز لمعامل يختلف حسب اتساع الفتحة التي تمر فيها المياه ، وأن الحرف م يرمز لمساحة الفتحة ذاتها وأن الحرف ب يرمز للمجلة الناشئة عن تأثير الجاذبية الأرضية وتقدر بحوالي ٩٨١ متراً في الثانية ، وأن الحرف ض يرمز للضغط أو ما يعادل ارتفاع عمود الماء أمام جسم البناء ، وأن الحرف ب يرمز لمعامل يساوي ٨٠ من ارتفاع الفتحة التي تمر المياه . راجع الطرق الأخرى في الكتابين التاليين صلاح الدين الشامي : مياه النيل . من ص ٢١ إلى ص ٢٩

Addison, H. : Hydraulic Measurements pp. 6-8

(١) محمد عوض محمد : نهر النيل . صفحة ٣٧٩ .

(٢) ليس ثمة اتفاق معين بين مصر وأثيوبيا عن إنشاء أو تشغيل محطات لقياس المناسيب والتصرفات على مجرى النيل الأزرق في الأرض الحبشية . وتعتبر محطة الرصيرص أول موقع للقياس على هذا الرافد العظيم .

الطبيعي : ويكون الاعتماد عليها في متابعة عمل الريجستري البيئي للارواح
الطبيعي في فترة محددة احوالاً ، او في سنة كاملة احياناً اخرى .
وقد تمخضت حصيلته التستجيات الصنفية التي تجسدت من القياس :

في هذه المحطات : عن معرفة دقيقة وعميقة بطبيعة الجريان النيل ، وعن المام
شامل بصفة النظام المائي ، في كل واحد من قوافله العشر الهامة ، وبمستويات
الفاصل الذي ينساب من كل منها ، الى مجرى النيل الرئيسي . وهكذا
تجسدت اصول المعرفة المتكاملة بحضاب الايراد الطبيعي للنهر ، من حيث ترتفع
المناسيب و يفيض ، وحين يتدهور المناسيب و يفيض ، وذلك في
صورتين متناقضتين . وكانت هاتان الصورتان المتناقضتان : اللتان تميزان
عن الجريان في موسمين متباينين ، وسنيلة مثل في مجال الجلي على غاسقشاس
النهر وترويض الجريان المائي ، وترويضاً يفي باحتياجات الزراعة ، وتدير
ماء الزى في أثناء الفترة المرحلة التي تهبط فيها المناسيب هبوطاً واضعاً
يتناسب مع حجم الايراد الطبيعي الهزيل ، الذي ينساب من أحباس النيل
العليا في الهضبة الاستوائية .

وسواء كانت هذه الدراسات مبنية على حصيلته من الأبحاث والبيانات
التي جمعتها محطات قياس المناسيب والتصرفات ، أو مبنية على خبرات
وتجارب عتيقة موروثة من تجارب آلاف السنين الماضية ، فإنها حققت البداية
الناجحة في ضبط جريان النيل ، بأشاليب جديدة ناجحة ، منذ حوالي
النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي .

ويمكن القول إن الرغبة الملحة في متابعة سياسية زراعية جديدة ،
تستهدف زيادة حجم الإنتاج الزراعي بصفة عامة ، هي التي أوجت بتلك
البدايات الموفقة ، التي حققت كل عمل من الأعمال الفنية الرائعة ، على مجرى
النيل الرئيسي ، وسواء تمثلت تلك الأعمال الانشائية ، في مجال تسوية
الايزاز الطبيعي بعضه أو كله ، أو في مجال تنظيم توزيع الماء حسب

المناوبات المقررة ، التي تحقق رى الأرض ربا مستديما ، أو تمثلت فى مجال توفير المياه وتقليل الحجم الفائض ، لزيادة حجم الأيراد الطبيعى السنوى ، فان زيادة السكان الطبيعية فى مصر ، والرغبة فى متابعة التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة ، كانت وراء تصميم وتنفيذ وتشغيل كل عمل انشائى عظيم .

ولعلنا نحس باستمرار هذه الرغبة فى كل من مصر والسودان كوسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية . كما نحس بأن زيادة السكان المستمرة ، ما زالت تلهم المظهر وتحويل الرغبة الى ضرورة ملحة . وما من شك فى أن هذه الضرورة قد بدعت وما زالت تلح فى سبيل مزيد من الجهد والعمل الجاد ، فى مجالات ضبط الجريان ، وإحكام السيطرة عليه من ناحية ، وزيادة حجم الأيراد الطبيعى وتسويته من ناحية أخرى (١) .

وخاضت مصر المعركة فكانت الميدان الأول الذى شهد كل مرحلة من مراحل العمل الفنى والانشاءات الهندسية . أما السودان فانه لم يتجه صوب نقطة البداية والمفارقة الحقيقية فى المعركة ، إلا فى حوالى الربع الأول من القرن الحالى . ولعلنا استخلص العمل الفنى الذى لجأ اليه من واقع الخبرات والنتائج الناجحة ، التى انتهت إليها مراحل تنفيذ العمل الهندسى العظيم فى مصر .

ونود قبيل الحديث عن صبور تلك الأعمال ، وأسلوب تشغيلها ونتائجها فى مجال ضبط الجريان وتسوية الأيراد ، وتنظيم مناوبات الرى الدائم ، أن نتعرف فى إيجاز شديد على بعض ملامح التطور والزيادة فى عدد السكان فى مصر . ويكون ذلك على إختصار أن زيادة السكان ، كانت قوة من قوى الدفع

(١) الشامى : ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة . مجلد ٢١ . الجزء الثانى . صفحة ١٧٦ .

الأمبلسية في مجالها الطبيعي على تنفيذ ركنيها من شأنه زيادة مساحات الأراضي المزروعة. وزيادة مساحات المحاصيل من ناحية، وبزيادة حصادها من ناحية أخرى. وفي نفس المجال خص الخصائص المناسبة من ناحية أخرى كمنطقة زراعية ذات تربة رملية وبتربة الغنيون أن تمتلئ بمساحة كبيرة من الأراضي التي كانت تتركها من زيادة أو نمو حجم السكان بالزيادة الطبيعية، زيادة كبيرة ٠٠ ويشيرون على أن هذه الزيادة المئوية وحدها لا تكفي للنمو الديموغرافي، كما كانت تفضل الأرض المزروعة أو التلج، الزراعي بطقته المولدة الانساني من الأعنة ثقيلة. فليمكن للتأخر أن يتابع ملامح هذه الزيادة التي تظهر على موطئ العين وقت يعونا إلى طولها نهاية القرن التاسع عشر الميلادي وقد قلنا أنها كانت تفضل بالقسط السائد على المؤاة الجارية التوسع بعد طول تخطيط الخلق العن الإنتاج الزراعي بصفة عامة . . .

٢- مفهوم أن عدد السكان في مصر كان في فجر القرون التاسع عشر الميلادي لا يزيد حسب تقديرات علماء الجغلة إلى نحو نسبة (١) من حوالي ١٤ مليون نسمة تقريباً. وقد جاء حقا للتقديرين اتفاقاً تاماً حتى تقديرات هذه السكان في سنة ١٨٢١. وذلك في الوقت الذي تتميز بموجاً عارمة من الطموح البشري والاقتصادي إليها للزيادة الكبيرة في عدد السكان والنمو الواضح، فقد تجل لأول مرة في حوالي منتصف القرن التاسع عشر، عندما قفز عدد السكان في سنة ١٨٤٦ إلى حوالي ٤ مليون نسمة تقريباً. بمعنى أن عدد السكان قد تضاعف في مدى خمسين عاماً. ويعمل بعض الباحثين 'زيادة السكان الكبيرة' باستقرار الحياة في ذلك الوقت، الذي بدأت تضر فيه الأخذ بنظام سياحة زراعية طموحة،

تعتمد على أسلوب الري الدائم ، وزيادة مصبات الأرض المزرعة ، في غير موسم الفيضان ، وقد يكون العكس ، هو الصحيح ، حيث رأى البعض الآخر ، أن الاحتياج باستجابات التغيرات الزراعية المطلوبة ، وممارسة أسلوب الري الدائم ، هو الذي حقق مزيداً من الراحة والرفاهية ، وبالتالي الاهتمام بالاقتصاد وزيادة السكان .

ويفهم ذلك الأمر على أساس أن الري الدائم والقدرة على رفع الماء في موسم انخفاض المناسيب ، كان من شأنه أن تزداد مساحة المحاصيل ، وحجم الانتاج الزراعي ، كما كان من شأنه أيضاً التوسع الأفقي في مساحة الأرض المزرعة ذاتها . بل لعل ذلك كان مدعاة لزراعة محاصيل نقدية هامة ، أدخلت الاقتصاد الزراعي القصري ، في مرحلة جديدة من مراحل النمو ، كما غير الكثير من ملامح أنماط المعيشة في المرحلة التقليدية المتبعة ، وليس شىء شك في أن ممارسة أساليب الري الدائم التي أدت إلى التوسع الرأسي والتوسع الأفقي (١) ، والتي أدت إلى زراعة محاصيل نقدية جديدة أهمها القطن ، قد تسببت بالضرورة عن زيادة في حجم الدخل القومي المتصرف بصفة عامة ، وعن زيادة في حجم دخل الأفراد بصفة خاصة .

وهكذا يتجلى هذا الضرب من ضروب التفكير عن دائرة متكاملة ، يكون فيها السبب نتيجة ، كما تكون النتيجة سبباً . ويكون ذلك على اعتبار أن زيادة السكان في حد ذاتها تكون بمثابة توفير الطاقات البشرية التي كانت تحرك ، بل وتدفع عجلة الانتاج الزراعي في الاتجاه الرأسي إلى زيادة الانتاج . ومن ثم كان الاهتمام بتوفير الماء استجابة للنمو الديموجرافي وللتغذية الحضارى .

(١) التوسع الأفقي مقصود به زيادة مساحة الأرض المزرعة بإضافة مساحات جديدة إليها . أما التوسع الرأسي فمقصود به زيادة حجم الانتاج بالنسبة للفدان . ويمكن القول أن زراعة قطعة الأرض أكثر من مرة في السنة الواحدة ، من شأنه أن يحقق معنى من معاني التوسع الرأسي ، لأنه يعنى زيادة انتاجية الفدان الواحد .

« هكذا يمكن القول إن زيادة عدد السكان في مصر وإرتفاع الكثافات ، وإن كانت في رأى بعض الباحثين معبراً عن قسطن كبير من المصاعب ، وسوء التقدير بصنفة عامة ، إلا أنها كانت من غير شك تتفق وتتناسق ، مع تفجير الانقلاب أو الثورة الزراعية المبكرة تناسقاً تاماً . والمفهوم أن هذا التفجير المبكر هو الذى أدى الى تعميق ودعم كل التغيرات الجذرية فى الأوضاع الاقتصادية الزراعية ، من حيث الأساليب المستعمدة فى الري ونظام توزيع الماء والمناوبات ، ومن حيث تنسيق المواسم الزراعية وزيادة حجم الانتاج فى كل موسم منها ، ومن حيث تنوع المحاصيل وقيمتها الاقتصادية فى الأسواق العالمية والتجارة الدولية . »

وسواء كانت زيادة السكان سبباً أو نتيجة ، فإنها قد توالى بشكل منتظم ترتيب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ونشير الى أن الرقم التقديرى لعدد السكان فى سنة ١٨٧٧ قد ارتفع الى حوالى ٥٠ مليون نسمة تقريباً ، ثم الى حوالى ٦٧ مليون نسمة فى سنة ١٨٨٢ (١) . وقد أوجت هذه الزيادة المستمرة المنتظمة ، التى انتهت الى حوالى ٩٧ مليون نسمة فى سنة ١٨٩٧ ، بكل معنى من معانى الاستقرار ، فى السياسة الزراعية الطموحة . ويفهم ذلك على أساس أنها تعنى المزيد من السواعد والطاقات البشرية ، التى أصبحت لها القدرة على أن تتحمل أعباء المضى فى الانقلاب الزراعى ، أو الثورة الزراعية الى نهاية الشوط الطويل . وإنها كانت تعنى أيضاً المزيد من الانتاج ، لسد الحاجة المتزايدة للسكان المتزايدين من سنة الى سنة أخرى . »

ومهما يكن من أمر ، فإن خطط الانقلاب الزراعى التى استهدفت توسيع وتنمية قطاع الزراعة فى الاتجاهين الأفقى والرأسى ، كانت تعتمد

(١) هذه الأرقام تقديرية بحثة ، ومع ذلك فهي مفيدة فى مجال المقارنة ، ولأنها تلقى الضوء على نمو السكان فى مصر بشكل منتظم ترتيباً .

على ضبط النهر وتسيير الايراد للمائى الطبيعي، على اعتبار ان حيز
 الزاوي حتى خط المجرى وقد تيسر من أجل هذه الاهداف سياسة ضبط
 النيل بدقة واحكام بالفتن، لكي تتلاءم مع زيادة عدد السكان، ولكي
 تحافظ بأسلوب من الأساليب على حجم الماء اللازم، لتأمين التوسع الزراعي
 في بعض المناطق، ورعى كل المساحات التي تفي باحتياجات السكان
 المقيمين في هذه المناطق.
 ومن شأن هذه السياسة في ان سياسة ضبط النيل كانت كآلة تولد جاذبية
 الجولان، التي قامت في مصر خطة مرسومة على أسس معينة في مجالات
 الاستغلال الاقتصادي. ويمكن القول ان فتاة الخطة المرسومة الهادفة،
 كانت مبنية من أهم النشآت، التي تميزت الانتاج في قطاع الزراعة، وكانت
 الى تصوير الثغرات والنتائج والتوسع والتنوع في المحاصيل نط من أنماط
 الثورة الزراعية أو الانقلاب الزراعي. ويمكن للباحث على ضوء الأرقام
 الواردة في الجدول التالي (١) أن يتابع بعض الحقائق الهامة، التي تعبر عن
 نتائج هذه السياسة التي بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،
 والتخطيط المرسوم بشأن تنفيذها وتطويرها في مراحل ضبط النيل
 المتوالية المتكاملة وترويض الجريان ترويضاً حاكماً ومتحكماً.

(١) محمد صبحي عبد الحكيم : سكان مصر - دراسة ديموجرافية،
 صفحة ٥١٥.

السنه	عدد السكان	المساحة المزروعة	مساحة المحاصيل	القرن
١٨٩٧	٩,٧٠٥,٣٥٩	٤,٩٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٨
١٩٠٧	١١,٤٨٧,٣٥٩	٥,٤٠٠,٠٠٠	١,٦٦٤,٠٠٠	١٩
١٩١٧	١٤,٧٥٠,٩١٨	٥,٣١٩,٠٠٠	١,٦٨٦,٠٠٠	٢٠
١٩٢٧	١٤,٦١٧,٨٦٤	٥,٥٤٤,٠٠٠	١,٦٦٦,٠٠٠	٢١
١٩٣٧	١٥,٩٩٣,٦٩٤	٥,٤٨١,٠٠٠	١,٧١٠,٠٠٠	٢٢
١٩٤٧	١٩,٠٥١,٨٨٣	٥,٧٦١,٠٠٠	١,٩١٦,٠٠٠	٢٣
١٩٦٥	٢٦,٥٠٦,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٣٠,٠٠٠	٢٤

ويمكن القول إن هذه الحقائق الهامة ، وسيلة للتعبير عن صور العلاقة بين معدلات النمو السكاني في جانب ، ومعدلات النمو الزراعي في جانب آخر ، بقدر ما هي وسيلة للتعبير عن الانخفاض الملحوظ في نصيب الفرد ، من كل من المساحات المزروعة ، ومساحات المحاصيل ، ومن واقع ذلك الفهم يمكن أن نصور هذه الأمور ، وأن نلقى الأضواء عليها من وجهة النظر الموضوعية .

ولعل أول ما يلفت نظر الباحث ، هو التضخم السكاني الذي وصلت به أرض مصر الى صورة فريدة من صور الاكتظاظ . ولقد أشرنا الى أن عدد السكان في مصر كان يزداد زيادة مستمرة في انتظام رتيب ، منذ سجلت أول تقديرات للسكان في فجر القرن التاسع عشر الميلادي . كما تبين لنا أن هذا العدد قد ارتفع في أثناء هذا القرن الى أن أصبح في ذيله الأخير حوالي أربعة أمثال عدد السكان في بدايته المبكرة . أما في الخمسين سنة فيما بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٤٧ ، فقد استمرت الزيادة في عدد السكان ، بحيث تضاعف عددهم . ثم هو يقفز بعد ذلك إلى تعداد سنة ١٩٦٠ قفزة

كبيرة ، لكي يبلغ عدد سكان مصر ، حوالى ثلاثة أمثال عدد السكان فى فجر القرن العشرين .

ويمكن القول فى ثقة كاملة أن هذه الزيادة المستمرة ، والكبيرة فى عدد السكان من حيث الكثافات ، ومن حيث التوزيع العام تبدو مخيفة الى أبعد الحدود . ذلك أنها لا تكاد تتكافأ بأى صورة من الصور مع الزيادات أو الإضافات التى تمخض عنها التوسع فى مساحات الأرض المنزرعة . والمفهوم أن مساحة الأرض المنزرعة قتلا ، لم تزد إلا من حوالى ١٩ مليون فدان فى سنة ١٨٩٧ الى حوالى ٦٢ مليون فدان فى سنة ١٩٦٤ ، منها ٣٦٧ مليون فدان فى مصر السفلى و٢٥٢ مليون فدان فى مصر الوسطى والعلية . وكان المفروض حدوثه بالنسبة لمساحات الأرض المنزرعة ، أن يكون اتساعها وتكون زيادتها ، على نفس المعدل الذى يستلزمه تزايد السكان ، أى أن تتسع رقعة الأرض المنزرعة الى حوالى ١٤ مليوناً من الأقدنة فى الوقت الحاضر .

وتمهنا يكن من أمر ، فإن هذا الافتراض لم يتحقق والذى حدث فعلا ، هو اتساع رقعة الأرض المنزرعة فى أثناء نفس الفترة ، البالغ طولها حوالى ستين عاما ، بمقدار ١٣ مليون فدان فقط ، أو ما يعادل حوالى ٢٥٪ من مساحة الأرض المنزرعة كلها . ويعنى ذلك أنه فى الوقت أو فى أثناء الفترة ، التى زاد فيها السكان حوالى ثلاث مرات ، زادت مساحة الأرض المنزرعة زيادة طفيفة ، بمقدار مرة وربع مرة فقط . ويمكن القول أن النتيجة المحتملة فى هذه الحالة تُعبر تعبيرا صادقا عن الهبوط الواضح والتدهور السريع ، فى نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من حوالى نصف فدان فى سنة ١٩٠٧ الى أقل من حوالى ربع فدان فقط فى الوقت الحاضر .

هذا وليس أفضل ما يعبر عما يعنيه هذا النقصان والتدهور ، من الإشارة الى أن نقصان نصيب الفرد ، كان معناه زيادة كبيرة فى الكثافة

الانتاجية والكثافة الزراعية في مصر ، بصورة توضح أو تقصص عن العبء الثقيل المتزايد ، على حصة هذا القطاع من قطاعات الإنتاج الرئيسية . وقد يعنى هذا النقصان من ناحية أخرى تدهور حجم الدخل ، وتهديد للتنعم وانخفاض مستوى المعيشة بصفة عامة ، من سنة إلى سنة أخرى .

وإذا كانت الزيادة الفعلية في مساحة الأرض المنزرعة ، لم تحدث بالقدر الذى يتوازن مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، فإن ذلك كان مدعاة للاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل : والمفهوم أن مساحة المحاصيل قد ارتفعت أو زادت زيادة حقيقية وواضحة ، حيث قفزت من حوالى ٧٦ مليوناً في سنة ١٩٦٠ ، إلى حوالى ١٠٣ مليوناً في سنة ١٩٧٠ ، وهذا معناه الاتجاه الحقيقى إلى مضاعفة الإنتاج في المساحة المنزرعة ، والتوسع الرأسى عن طريق زراعة قطعة الأرض الواحدة أكثر من مرة ، للحصول على أكثر من محصول واحد في أثناء السنة الواحدة .

ويمكن القول أن متابعة هذا الأسلوب من أساليب التوسيع وزيادة الإنتاج بصفة عامة قد استوجب ممارسة الرى الدائم فى مساحات جديدة ، وتنظيم الدورة الزراعية ، واستخدام الأسمدة والمخصبات . وما من شك فى أن متابعة هذا الأسلوب أو تلك الحطة التى استهدفت زيادة حجم الإنتاج الزراعى ، خلق نوعاً من التوازن الوقتى ، بين معدلات النمو السكانى ومعدلات الإنتاج الزراعى . ولعلها كانت الوسيلة المثلى التى جابهت بها مصر النقص أو التدهور المستمر فى نصيب الفرد من رقعة الأرض المنزرعة . هذا ونود أن نشير إلى أن نصيب الفرد فى الستينات من مساحة المحاصيل يبلغ حوالى عشرة قرايط ، على حين أن نصيبه من المساحة المنزرعة قد تدهور إلى أقل من أربعة قرايط فقط .

وقد تبدو هذه الزيادة فى مساحة المحاصيل غير ذات قيمة ، بالنسبة للزيادة الهائلة فى عدد السكان ، ومع ذلك فإنها تمثل من غير شك أقصى

نتيجة ممكنة ، للمحاولات التى بذلت فى مجال زيادة حجم الانتاج الزراعى ، دون التوسع الكبير فى مساحات الأرض المنزرعة فعلا . وقد يفهم ذلك على أساس أن حجم الماء لم يكن يفى بأكثر من ممارسة ذلك التوسع فى المساحات المنزرعة ، فى الاتجاهين الأفقى الرأسى . ومع ذلك فإنه قد يعبر من ناحية أخرى عن احتمال الهبوط المستمر فى مستوى دخل الأفراد والدخل القومى مما .

ومعها يكن من أمر ، فإن هذه المحاولات التى تمخضت عن زيادة مساحة المحاصيل ، وزيادة حجم الانتاج الزراعى ، قد استنفدت جهوداً مضمّنة وخططاً مرسومة من أجل تحقيق المزيد من الماء للوفاء باحتياجات الرى الدائم ، وتنظيم مناوبات الرى على النحو الذى يتناسب مع نظام الدورة الزراعية وتنظيمها ، حسب مواسم الزراعة الصيفى والنبلى والشتوى . ويمكن للباحث أن يتابع العمل الفنى والمجهود المستمر من أجل رسم وتنفيذ وتحقيق التفاصيل الدقيقة ، التى تضمنتها تلك السياسة المائية . ويمكن القول أنها استغرقت العمل فى ثلاث مراحل أساسية ، لكى تحقق فى كل مرحلة من هذه المراحل ، صورة من صور التوسع الأفقى والتوسع الرأسى ، وزيادة حجم الانتاج الزراعى بصفة عامة .

المرحلة الأولى وقد تضمنت البدايات المبكرة للثورة الزراعية ، أو الانقلاب الزراعى ، الذى سعت اليه مصر منذ حوالى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وما من شك فى أن العمل فى هذه المرحلة ، كان على اعتبار أنه وسيلة مثلى الى حياة اقتصادية ، قوامها الفنى والرفاهية والرخاء وزيادة مستوى الانتاج وحجم الدخل بصفة عامة . ويعنى ذلك أن مصر لم تكن تستهدف فى هذه المرحلة وسيلة لسد الحاجات المتزايدة ، لأن نصيب الفرد من الأرض المنزرعة فى هذه الفترة المبكرة ، كان يقدر بحوالى فدان . وقد لاعتمد العمل الفنى فى هذه المرحلة على انشاء القناطر ، فى مجرى النهر

نفسه من أجل رفع مناسيب الجريان الطبيعي في موسم انخفاض المناسيب ،
 إلى اقيام ترع التوزيع وزيادة مساحة الأرض المروية ربا مستديما .
 المرحلة الثانية . وهى التى كانت السبيل إلى الجهد الذى انتهى استهدافه
 لخطى أو الاستمرار فى تحقيق الأهداف التى تروى للزراعة ، وقد تضمنت هذه
 المرحلة الريادة فى السكان بالشكل الذى لايتوجب العمل به لإنشاء جسر
 الرفاهية والرخاء ، ولكن من أجل سد الحاجات المتزايدة ، والمحافظة على
 مستوى معين للمعيشة ، والتماس عدم التنازل عنه . وما من شك فى أنه
 العمل فى هذه المرحلة ، كان ينفذ على اعتبار أنه الوسيلة المثلى التى يمكن
 أن يؤدي إلى زيادة مساحة الأرض المنزرعة ومساحة المحاصيل من ناحية ،
 أو التى تكفل ارتفاع مستوى الكفاءة الزراعية ، وتحسين حجم القلة فى
 المساحات المنزرعة من ناحية أخرى . وقد شهدت الفترة التى تضمنت هذه
 المرحلة ، تصميم وتنفيذ وتشغيل بعض الأعمال الهندسية الكبرى على
 النيل . وكان من شأن هذه الأعمال تحقيق سياسة مائية مرسومة ، تعتمد
 على أسلوب التخزين السنوي وتسوية الإيراد الطبيعي السنوي من موسم إلى
 موسم آخر . كما شهدت استقرار نظام الدورة الزراعية والمحاصيل المتنوعة
 بما يحقق مزيدا من الانتاج الزراعى بصفة عامة .

المرحلة الثالثة وهى التى لم تبدأ بعد بكامل طاقاتها ، ولم تؤد إلى
 كل النتائج المتوقعة الا بعد سنة ١٩٧٠ ، لكى تحقق مزيدا من التوازن بين
 حجم الانتاج الزراعى فى جانب ، والنمو السكانى فى جانب آخر . وتضمن
 هذه المرحلة العمل بأساليب جديدة ، يكون من شأنها تسوية الإيراد الطبيعى
 فى المدى الطويل ، أو ما نعبّر عنه بالتخزين المستمر ، والمفهوم أن هذا
 الأسلوب ، الذى تضمنه الأعمال الهندسية الكبرى فى هذه المرحلة من
 شأنه أن يفى بزيادة حجم حصة مصر السنوية ، وحجم حصة السودان
 السنوية من مياه النيل . وما من شك فى أن هذه الزيادة التى تنشأ عن

احكام السيطرة على الجريان الكلى للارصاد الطبيعى من الروافد الحبشية ،
وسيلة مثل فى مجال متابعة التوسع الزراعى فى حوض النيل ، وفى
الاجزاء الاخرى والراسى فى كل من مصر والسودان ، مؤتمري ذلك العمل
الانسانى القمى ليعتبر كل الطاقات التى يمكن ان تحقق التنمية المثل للانطلاق خير
الثورة الزراعية ، الى أقصى مدى وبما تحققت التنمية الاقتصادية بتوسع معاملتها
وازمى نتائجها .

وتود أن نذكر أن العمل القمى والانشاء الهندسى العظيم فى كل مرحلة
من هذه المراحل ، لا يعنى الفصل الحاد بين حصيللة الخطة المرسومة ، التى
استهدفت زيادة حجم الحصة السنوية من مياه النيل ، وتنظيم توزيعها
حسب نظام مناورات معينة ، ولكنها تعنى التكاثر ، وضبط اتصالات
الاستقرار فى خطوات مترابطة متعاقبة ، يتضمنها الاطار الميلى للخطة
العامة لضبط القمى ، بالشكل الذى يلقى ما تحتاجه تربية الارض
المنزوعة وتنمية عطائها .



تسوية الايراد الطبيعي ومراحل العمل الفني :

ويهمنا فى مجال الحديث عن السياسة والاسلوب ، الذى يعمل بموجبه رجال الرى من اجل ضبط النيل ، أن نتعرف على صفات الانشاءات الهندسية ، التى نفذت فى كل مرحلة من المراحل ، التى تضمنتها تلك السياسة . كما يهمنا أن نتعرف على كل نتيجة من النتائج المرتبطة بها ، من حيث الوفاء بالاحتياجات المائية ، التى تحقق النمو المطلوب فى قطاع الزراعة بصفة أساسية . كل هذا فى ايجاز شديد ووضوح كامل ، ودون الدخول فى تفاصيل فيه أو فى حسابات معقدة ، بالنسبة للأعمال والانشاءات الهندسية وتشغيلها على النهر ، أو على رافد من روافده الكبرى .

كما يستوجب البحث بعد ذلك كله أن نضع المستقبل فى اعتبارنا ، وأن نتابع الخطة أو المخطط ، التى تحقق الاستمرار فى احكام السيطرة على الجريان النيل وترويضه من ناحية ، وتنمية الايراد المائى وتخفيض الفاقد من ناحية أخرى ، وفق سياسة تتكامل مع السياسة القائمة . ويكون من شأنها الوصول الى أوسع المساحات ، التى يمكن زراعتها والوفاء بالماء اللازم لها ، فى كل من مصر والسودان على السواء .

مرحلة انشاء وتشغيل القناطر :

بدأ التفكير فى فجر القرن التاسع عشر الميلادى فى خطة طموحة ، تستهدف زيادة رقعة الأرض المنزرعة فى موسم انخفاض المناسيب ، وتحقيق معنى من معانى الرفاهية والرخاء ، وتنمية قطاع الزراعة بصفة عامة . ويبدو أن هذا التفكير قد وضع فى اعتباره أمر زراعة محصول صيفى فى الأرض ، بعد أن ينضج المحصول الشتوى ، الذى يعتمد على مياه النيل مباشرة بعد موسم الفيضان ، كوسيلة من وسائل التوسع الرأسى ، وزيادة حجم الانتاج من ناحية ، وكوسيلة مؤدية من وسائل تنويع المحاصيل الزراعية من ناحية أخرى .

... ويبدو أن بسوخ لقدام الانقلاب الصناعي ، في بعض الدول الأوروبية قد ضاعفت من قدرة السوق الأوروبية على استيعاب وإستهلاك بعض المحاصيل الزراعية كمادة خلم في الصناعات (١) وكان للطلب على محصول القطن بالذات ، وارتفاع سعره ، هو الذي دعى إلى الرغبة الملحة في توفير المياه ، إلى بعض مساحات من الأرض المزروعة ، في أقاليم الفترة التي تنخفض فيها مناسيب المياه في النهر ، انخفاضاً كبيراً ، مما قد يترتب عليه ويمكن القول أن الفترة المبكرة التي بدأت من حوالي سنة ١٨٦٦ قد شهدت الجهد المستمر ، واللجوء إلى أكثر من حيلة في سبيل توفير بعض الماء ورفع ، وزيادة مساحات الأرض المروية في موسم انخفاض المناسيب ؛ ولما لم يكن من الممكن مجابهة تكاليف الاعتماد على الآلات ، ومن أجل دفع المياه وري مساحات كبيرة من الأرض ، فقد اتجه التفكير نحو تسييق أعمال بعض ترع التوزيع ، لكي تصل إلى منسوبة المزارع الطبيعية ، في موسم انخفاض المناسيب ، ولكن تكاليف المشروع الباهظة وحجم مكعبات الحفر الكبيرة ، والحاجة المستمرة إلى تطهير الترع (٢) ، وانخفاض منسوب الماء في ترع التوزيع ، بعد تعميمها لم يضع الحل المطلوب ، ولم يحقق الرغبة الملحة ؛ ويفهم ذلك على اعتبار أن المزارعين ظلوا يتحملون أعباء باهظة من أجل رفع الماء بالآلات ، إلى مناسيب الحقول والأرض المنزرعة ، وكان معظمهم يعجز عن الوفاء بهذه التكاليف ، ولا يجد الوسيلة إلى زيادة منسوبة الأرض المروية في غير موسم الفيضان ، وكان ذلك سبباً في العدول عن هذه الفكرة ، غير الناضجة أو غير المجدية ، من وجهة النظر الاقتصادية .

- (١) جمال الدين الدناصوري : الجغرافية الاقتصادية (دراسات في جغرافية مصر) صفحة ٣٠٠ .
(٢) كان التطهير يستلزم تشغيل أكثر من ٣٠٠ ألف عامل لمدة أربع شهور متوالية . وكان هذا التشغيل يعني حرمان الرقعة المنزرعة من سواعد عدد كبير من الرجال الأشداء في وقت كانت فيه مصر تعاني من نقص السكان .

وقد اتجهت الأكليل مرق الرى الى العمل بالأنلوبة جديدة ، يكون من شأنه رفع منسوب الماء الى مجرى النيل الرسمى في موسم انقضاء المناسبات الى الحد الذى يحقق وتوفىها الى اتمام طرح توزيع الماء على مساحات الأرض المزروعة وتفتيتها بمعنى اجتياز الماء وتوزيعها ، حتى تتراكم وترتفع المناسبات فى المجرى النهري الرسمى له ، وكانت هذه الفكرة بالذات بداية الطريق الصحيح لانها لم تحض اى الإخذ البيانية تفصيل وانشاء القنابر ، على مجرى النيل وعلى بعض فروع

وتحتل القنطرة فى بناء ضخمة ، يوضح الى مجرى النيل على جانب الى جانب آخر ، وتبنى من الأجر القوية الضخمة ، كى يعطى جسمها الضخم التشغيل ويضبط الماء المجرى فى الأمام ، لا يفلوهم انه يفيض ويغمر الفتحات او البوابات ، التى تكون انفتح وتقبل بواسطة بوابات إحصائية ضخمة ، من أجل التحكم فى الجريان الطبيعى ، لا يفيض نظام التشغيل فى بعض الفتحات من أجل توقيف الجريان الطبيعى كله أو بعضه ، بحيث يرتفع الماء أمام جسم القنطرة الى الحد الذى يصل به الى منسوب المياه ، توزع التوزيع الكبرى (١) ، ويكون رفع منسوب الماء أمام جسم القنطرة فى العادة ، بعد أقصى لا يزيد عن جوالى أربعة أمتار ، عن أدنى منسوب للجريان الطبيعى ، فى فترة انخفاض المناسبات أو فى الفترة الجري ، من فبراير الى يونيو .

وهكذا كانت هذه الفكرة ، صبر على البداية الحقيقية المبكرة ، لتكامل محاولة من المحاولات التى استهدفت تغيير الثورة الزراعية الشاملة ، كى أساليب ومناوبات الرى وتوزيع الماء ، وفى تنسيق نظام المواسم والدورة الزراعية وتنوع المحاصيل ، ومع ذلك فإن هذا التجهيز لم يبدأ مباشرة فى

(١) راجع صلاح الدين الشامي : مياه النيل صفحة ٨٨ .

سنة ١٨٣٣ ، وهى السنة التى عوضت فيها هذه الفكرة (١) ، لأن مشاغل الحكومة ومرورها بمرحلة من مراحل الطموح الحربى ، والسببىاتى ، التى استنزفت معظم الموارد المالية ، أخرت التنفيذ بعض الوقت .

ويمكن القول أن هذه البداية قد تمثلت فى سنة ١٨٤٣ ، حيث بدأ العمل فى قناطر الدلتا ، بعد انتهاء معظم مراحل العمل المسكرى ، التى كانت تستنزف القدر الأكبر من موازنة الدولة ، وتفكرها . وفيما بين سنة ١٨٣٣ وسنة ١٨٤٣ ، تم تنفيذ الفكرة بطريقة يديائية ، تشكلىة ، فى حقل رقم فرع رشيد بسبب من كتل الصخور والأعجار الكثيرة ، لتوقيف الجريان فيه وتحويل تراكمه ، إكل الجريان الطبيعى ، إلى فرع دمياط (٢) . وما من شك فى أن هذا العمل ، وقد أدى إلى ارتفاع منسوب الماء فى النيل ، إلى أقسام بعض ترع التوزيع الرئيسية الكبرى فى تلك الوقت ، ولعلها كانت المقدمة العملية ، التى أوحى بنجاح وصلاية فكرة القنطرة ، من حيث رفع منسوب الماء فى الأمام ، وتقذية كل الترع التى تقع أقمامها على منسوب أعلى من مناسيب الجريان الطبيعى ، فى موسم انخفاض المناسيب أو ما يعرف بالفترة الحرجة .

وكانت قناطر الدلتا التى استغرق العمل فيها فترة طويلة ، أول تجربة إنشائية خطيرة من وجهة النظر الهندسية ، يدخل الإنشيان المصري إليها إلى مشارف الثورة الزراعية ، ويمارسها من أجل تحقيق أهداف اقتصادية عظيمة . ويمكن القول أن العمل مضى فى بطء شديد ، وربما كان

(١) كان اقتراح لبنان دلفوند يتضمن بناء قنطرتين على مسافة حوالى ١٠ كيلو مترات من موقع تفرع المجرى إلى فرعين رئيسيين . وقد تغير موقع البناء عندما أخذ موجد بك فى وضع البناء موضع التنفيذ .
Hurst, H. : The Nile p. 50

(٢) صلاح الدين الشامى : ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة . صفحة ١٨١ .

التراخي بعد موث. مفعلا عليه في سنة ١٨٤٨. من أهم المظاهر التي عرفت
عن نكسة الصلابة الطموح الوطني المصري. يصفية عامة. ومع ذلك فإن البطء
كان نتيجة مباشرة لتأخير العمل الفني ، التي جاءت الحظوظ الموضوعة بالتنفيذ
من ناحية ، ونتيجة للتردد الذي كان يميز كيان الحكومة ، والاتجاه الى توفير
أقصى ما يمكن توفيره من حيث أوجه الصرف والتكاليف من ناحية أخرى .
وبما من شك في أنه العليل كان ضحيا وكان يتطلب البطء والخصم
الشديد. لأنه كما قلنا يمثل أول تجربة ضخمة من نوعها ، في مجرى نهري
عظيم . وتشير التقادير الى أن البناء على فرع رشيدة قد تعرض للانحسار
أكثر من مرة ، نتيجة لسرعة الجريان. بل لعلنا نشير الى أن تقرير في
سجل في ذلك الوقت عدم بسلامة بعض التقديرات التي وضعت على أساسها
التصميم الكلي للقاعدة ، التي يرتكز عليها البناء .

وهناك من تصور أن رغبة عباس الملحة في إنهاء العمل ، هي التي
كانت تجسم الأخطاء التي كانت سببا في التأثير على سلامة البناء بعد ذلك .
وهو من غير شك كان يتعجل العاملين في البناء ، بل لعله اضطر الى فصل
موجب بك ، بعد حوالي خمس سنوات من بداية حكمه من الاشراف على
العمل ، لأنه تصور أنه مستولا عن تأخير العمل والبطء في التنفيذ . وقد
عين مكانه مظهر بك ، لكي يشرف على اتمام مراحل البناء والمضى بالتنفيذ
بسرعة أكثر . ويذكر هروست أنه على الرغم من التقاير التي أوضحت
العيب والأخطاء ، فقد استمر العمل حتى انتهى البناء تماما في سنة
١٨٦١ (١) .

وكان المفروض أن يبدأ التشغيل لكي تشهد ارض مصر المنزوعة بشائر
النتائج الايجابية الحظيرة ، ولكن العيوب الجسيمة في البناء تجلت بوضوح .

ومن ثم بدأ التشغيل بصورة جزئية فقط حيث وضعت خطية التشغيل الجزئي ، لكي يرتفع منسوب الماء في الأمام الى حوالى $1\frac{1}{4}$ متر فقط ، أمام جسم القنطرة على فرع رشيد . بل لقد اتجهوا الى هذا التشغيل الجزئي في أثناء بعض السنوات غير العادية التي ينخفض فيها الجريان الطبيعي بشكل واضح . وقد سجل هذا التشغيل الجزئي - على كل حال - بداية رمزية في السياسة المائية الرامية ، الى زيادة مساحة الأرض المروية ، في موسم انخفاض المناسيب . كما عبر عن اصرار مصر على المضي في الطريق المؤدية الى الثورة الزراعية ، التي تستهدف نتائج مؤدية الى انقلاب زراعى خطير وتنمية اقتصادية شاملة .

وما من شك في أن مقدمات الانقلاب الزراعى قد تراكمت ، وتمثلت في ممارسة أساليب جديدة في رى بعض مساحات من الأرض ، وفي زيادة مساحة الأرض المروية ريا دائما في أطراف من مصر السفلى على الأقل ، وفي حفر بضعة آلاف الكيلومترات من ترع التوزيع الكبرى والصغرى للوفاء بذلك كله . ولعل من الجائز أن نشير الى أن أخطر نتيجة تمخضت عنهما مقدمات هذا الانقلاب الزراعى ، هو زيادة مساحة الأرض المنزرعة في مصر السفلى في الموسم الصيفى ، والتي زرعت قطننا .

بل لقد أصبح حجر الزاوية ، في تنظيم الدورة الزراعية ، في تلك المساحات المروية ريا دائما . ويمكن القول أن القطن كمحصول نقلى ، كان يعنى زيادة في حجم الدخل العام ، كما كان يعنى زيادة في دخل الأفراد ورفع مستوى المعيشة بصفة عامة . ونذكر بهذه المناسبة أن ظروف الحرب الأمريكية في الستينات ، من القرن التاسع عشر ، كانت قد أدت الى ارتفاع أسعار القطن . وكان ذلك بدوره مدعاة الى زيادة الاهتمام بزراعة القطن ، وتوسيع مساحة الأرض المنزرعة قطننا .

ومهما يكن من أمر ، فإن التشغيل الجزئي في سنة ١٨٦٣ ، لم يتمخض عن كل النتائج التي كانت متوقعة ، ولم يستجيب للرغبة الملحة في توسيع

مساحات الأرض المروية زياتا كما هو ذلك أن التشغيل ورفع منشآت المياه حوالى من متر إلى $\frac{1}{4}$ متر ، فكان مؤديا إلى حدوث التشققات والتصدعات في جسم القنطرة على فرع رشيد ، وقد استوجب الأمر طرح البناء وتقوية وصيانتها ، والعمل على تلافى بعض الأخطاء الهندسية من وجهة النظر الهندسية ، في الفترة فيما بين سنة ١٨٨٧ وسنة ١٨٩٠ ، واشتملت عمليات الترميم والأصلاح على تلمية جسم القناطر وتقويتها ، وعلى زيادة طول الفترة ، التي يتركز عليها جسم البناء ، في قاع النهر ، وتنعيمها .

وسجلت سنة ١٨٩١ أول مرة من مرات التشغيل الكلي الكامل لقناطر الدلتا ، ورفع منسوب الجريان الطبيعي في الأمام إلى حوالى ثلاثة أمتار ونصف ، ونود أن نشير بهذه المناسبة إلى أن التعطيل وعدم قدرة القناطر على القيام بوظيفتها ، لم يكن يعنى ، أو يتضمن أى معنى من معانى فشل الفكرة فيوجد ذاتها ، ولكنه كان يعنى أن العمل لم يتم بأسلوب هندسي سليم ، أو أن القائمين على التنفيذ ، لم تكن لديهم كل الخبرات التي توجه للعمل في الاتجاه السليم ، من وجهة النظر الفنية ، وما من شك في أن التشغيل الكامل منذ سنة ١٨٩١ ، قد أوضح سلامة وصلاحية الفكرة ، واستجابتها لرفع مناسيب الماء إلى أقسام الترع ، وزيادة المساحات المروية في موسم انخفاض المناسيب .

يمكن أن تكون سنة ١٨٩١ نقطة الانطلاق الفعلي في متابعة التخطيط الهادف ، الذي أضفى على الزراعة والانتاج الزراعي صورة جديدة ، وأدى إلى تأكيد النجاح في الانقلاب الزراعي تأكيداً قاطعاً . ولعلنا نؤكد أن نجاح مصر في تشغيل قناطر الدلتا ، كان سببا دافعا إلى الاستمرار في إنشائه وتنفيذ مجموعة أخرى من القناطر ، التي تعمل على نفس النمط وب نفس الأسلوب ، في مواقع متفرقة منتخبة على مجرى النيل الرئيسى . وكان دور كل قنطرة من هذه القناطر ، يتمثل في رفع منسوب المياه الجارية ،

إن بناء قناطر فى كل من أسنبوط سنة ١٩٠٢ (١) و زفتى سنة ١٩٠٣ (٢) كان مطلوباً بالمحـ شديد ، وعلى اعتبار أن كل قنطرة منها ، كان من شأنه تشغيلها أن يكفل رفع حجم الماء ، الذى يتضمنه حوض التخزين أمام سد أسوان الى أقصـام ترعـ التوزيع الكبرى والصغرى ، وأن يؤدى الى توسيع مساحة الأرض المروية ردا دائما . كما تم بعد ذلك بناء قناطر نجع حمادى وقناطر أسنا فى سنة ١٩٠٨ (٣) ، للقيام بنفس الدور بالنسبة لبعض المساحات المروية ردا دائما .

بل لعل خير ما يصور لنا معنى الارتباط بين التخزين السنوى من ناحية وإنشاء القناطر من ناحية أخرى وتشغيلها من أجل رفع الماء ،

(١) أقيمت قناطر أسنبوط فى سنة ١٩٠٢ وهى نفس السنة التى تم فيها بناء سد أسوان للتخزين السنوى . وكان تشغيلها يكفل رفع منسوب الجريان الطبيعى فى الفترة المرحلة الى أرض تبلغ مساحتها حوالي مليون فدان فى مصر الوسطى ومنخفض الفيوم . وتغذى قناطر أسنبوط ترعة الإبراهيمية التى يبدأ فيها من أمام جسم البناء وتمثل أطول ترعة أو قناة صناعية عذبة فى مصر . وتغذى هذه التـرعة بدورها بحر يوسف الذى يروى الأرض فى الفيوم . وقد تمت تـعليـة قناطر أسنبوط فى سنة ١٩٣٧ بعد بناء وتشغيل سد جبل الأولياء وزيادة حجم الجريان الطبيعى فى الفترة المرحلة .

(٢) أقيمت قناطر زفتى على مجرى فرع دميـاط فى سنة ١٩٠٣ لرفع منسوب الماء الذى يكفل إضافة لحجم الجريان فى الرياح التوفيقى ، الذى يروى معظم المساحات فى شرق الدلتا . ومعنى ذلك أن تشغيلها كان يحقق إضافة الى الرياح التوفيقى بعد أن تستنزف مساحات الأرض فى القليوبية معظم الجريان الذى ينساب فيه من أمام قناطر الدلتا . وما من شك فى أن هذه الإضافة كانت وسيلة لزيادة مساحات الأرض المروية ردا دائما فى الدقهلية .

(٣) أقيمت هاتان القنطـرتان على مجرى النيل الرئيسى من أجل تحسين حالة الري وتوزيع الماء فى مصر العليا وأطراف من مصر الوسطى فى كل من قنا وجرجا وأسيوط . هذا بالإضافة الى تحويل بعض مساحات الأرض المنزرعة فيها الى الري الدائم . وقد تمت تـعليـة قناطر أسنا فى تاريخ لاحق ، فادى ذلك الى تحويل ربع مليون فدان من الري الحوض الى الري الدائم . كما تمت تـعليـة قنطرة نجع حمادى فى سنة ١٩٣١ ، للتوسع فى مساحة الأرض المروية ردا دائما .

ورزى المساحات بحدودها دائمة، ذلك النموذج الرائع الذي يمثل في الإقناطر
 الهندية بين بناء وتشغيل سد جبل الأولياء وتغذية قنطرة بامبوطة
 بنى نوبت، واحدة، وهكذا يمكن القول أن المخطط الذى بدأته هذه محاولة مختصة
 القرن التاسع عشر، وتحيطت زعن إنشاء وتشغيل هذه من القناطر،
 قد استمرت وتداخلت تداخلًا طبيعيًا ومفيدًا من وجهة النظر الاقتصادية،
 مع العمل الفنى الهندسى فى المرحلة التالية، التى مارسيت فيها مصر سياسة
 التخزين السنوى. وهذا التداخل بين توظيف التخزين على السد من ناحية
 وتشغيل القنطرة لرفع المناسيب من ناحية أخرى، ذلك أن من الطبيعي
 والمفيد، مجرد تسوية الإرراد الطبيعي السنوى بأسلوب التخزين السنوى،
 وتخزين بضعة مليارات من الأمتار المكعبة، من إيراد فترة الفيضان،
 وإضافتها إلى الإرراد الطبيعي الهزيل فى الفترة الجافة، كان فى حاجة إلى
 تشغيل القناطر، لضمان وصول المياه على مناسيب معقولة إلى المساحات
 المنزرعة المروية ريا مستديما.

وما زالت القناطر على النيل كصورة من صور العمل الإنشائى،
 الذى يستهدف ضبط النيل تحظى بكل اهتمام، وذلك لأنها تقوم بدور
 خطير فى مجال التوزيع وضبط نظام المناوبات، ويسعى رجال الضبط
 النيل إلى الاحتفاظ بها، وصيانتها من حين إلى حين للوفاء بدورها المرسوم.
 بل لعلهم اتجهوا إلى بناء قناطر جديدة فى سنة ١٩٣٥، لكى يصير تشغيلها
 بدلا من قناطر الدلتا التى وهنت، وكانت صيانتها غالية، وكان تشغيلها
 لا يكفي باحتياجات التوسع، فى مساحة الأرض المنزرعة فى مصر السفلى.
 ويمكن القول أن بناء هذه القناطر الجديدة فيما بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٩،
 كان من ناحية أخرى بمثابة التجهيز لتوزيع الزيادة فى حصة الماء، التى
 ترتبت على بناء وتشغيل سد جبل الأولياء.

أما الاتجاه الأخير فى بناء وتشغيل القناطر، فهو الذى يتمثل فى
 استخدامها فى مجال التحكم فى الجريان الطبيعي، وانصراف المياه فى موسم

انخفاض المناسيب الى البحر المتوسط ، او فى مجال توقيف طغيان مياه البحر المملح وتوغلها فى اقسام نهائيات فرع دمياط وفرع رشيد . وقد اقيمت قنطرة ادفينا فى سنة ١٩٥١ لى تقوم بوظيفة البند الترابى الذى كان يوضع فى كل عام فى وقت معين لتوقيف الجريان الى البحر وتوقيف طغيان البحر وتوغلها فى مجرى النهر .

ويمكن القول انها قد ساعدت على توفير حوالى ١٣ مليون من الأمتار المكعبة سنويا ، كانت تنساب الى البحر . وهى تستخدم الآن فى طفى الشراقى فى مساحات زراعة الذرة . كما أسهمت فى توسيع المساحات المزروعة ، فى اطراف من أرض البحيرة فى غرب الدلتا . والمفروض أن توضع قنطرة أخرى على فرع دمياط ، فى موضع السد الترابى ، الذى يجهز كل سنة عند فارسكور ، لى تقوم بنفس الدور الذى قامت به قنطرة ادفينا .

ومهما يكن من أمر فان القناطر ، التى اقيمت منذ القرن التاسع عشر ، لى تكون وسيلة لزيادة حجم المساحات المروية ربا دائما ، ولزيادة حجم الدخل وتحقيق بعض الرفاهية والرخاء ، قد تدخلت فى الحطة العامة ، التى وضعت لضبط النيل وزيادة حجم حصة مصر . ولعلها كما قلنا باتت تمثل حجر الزاوية فى نظام التوزيع ، والوفاء بالمناوبات الموضوعه لرى المساحات المزروعة ربا دائما . ويعنى أن انتقال مصر الى مرحلة استخدمت فيها أسلوب التخزين لضبط النيل أوضح أهمية القناطر ، وضرورة الدور الذى تنهض به فى حدود الاطار العام للخطة او للتخطيط المائى لحساب الرى بصفة خاصة .

ويظهر من الرسم البياني (١) أن خط التصرفات الذى يعبر عن الايراد الطبيعى ، او الجريان الطبيعى فى النهر طول العام عند أسوان ، لا يكاد يوفر كل المياه اللازمة للرى واحتياجات الزراعة ، فى أثناء خمسة شهور كاملة من فبراير الى يونيو . والمفهوم أن الايراد الطبيعى فى هذه الفترة ، يكون محدودا وضئيلا ، كنتيجة مباشرة لنقصان حجم الايراد المائى من الأحباس والروافد الحيشية بصفة عامة .، وتوقف الجريان فى بعض الروافد بصفة خاصة . يل لعلنا نلاحظ أن الايراد الطبيعى يظل يتناقص بشكل ملحوظ ومطرر من شهر الى شهر آخر ، حتى يسجل النهاية الصغرى ويجرى على أدنى المناسيب ، فى شهرى مايو ويونيو من كل عام .

وإذا كانت صفة الايراد الطبيعى الذى يجرى على المناسيب المنخفضة ، فى أثناء تلك الفترة التى تعرف باسم الفترة الحرجة Critical Period وحجمه ، لا يكاد يفي بكل الاحتياجات ، وتتمثل فيه صورة من صور الشح ، فان حجم الايراد الطبيعى فيما بعد شهر يوليو ، وخلال الشهور التالية ، يسجل زيادة كبيرة ، ويجرى على مناسيب عالية تزيد عن الاحتياجات بقدر كبير . وهكذا يتمثل فى الجريان النهرى صورة من صور الشدود الذى يهدد الحياة . فهو عندما يفيض ويزيد الايراد الطبيعى فى فترة معينة عن الاحتياجات على النحو الذى يبينه خط التصرفات المرموز له بالحروف أ - ب - ج فى الرسم البياني ، يحيش بالماء ويهدم ويرغى ويزيد حتى يكاد يبدد . وهو بعد أن ينقضى الفيضان يسجل نقصانا وانخفاضاً كبيراً عن حجم الاحتياجات .

ويتجه التخزين السنوى الى تسوية ذلك التناقض الشديد ، بين زيادة وارتفاع فى موسم وشح ونقصان فى موسم آخر . ويتمثل العمل من أجل تلك التسوية ، فى حجز وتوقيف جزء من حجم الايراد الضخم الكبير ،

(١) صلاح الدين الشامى : مياه النيل . صفحة ٩٢ و ٩٣ .

١. مجرى النهر وتروعه خلف شواطئ التربة ، وانسياب حجم كبير من هذا
 الجريان السريع ، إلى فاقد في البحر المتوسط .
 ٢. وفيما يكن من أمر فإن فكرة التخزين في حد ذاتها قدر أوجت بها عملية
 التخزين في منخفض الفيوم . في عصر الأسرة الثانية عشر التمهيد لها
 جددت (١) واستجروا . وقد استغرق البحث عن الموقع الملائم لبناء السد
 وخلق حوض التخزين أمام جسمه دراجية طويلة . استهدفت الصلاحية من
 وجهة النظر الفنية والهندسية البحتة . كما استهدفت أن يكون داخل حدود
 الأرض المصرية . وكان سيد الشوان الذي حقق هذه التسوية في حوض
 التخزين الكائن أمامه بمثابة المدرسة التي أفاضت على الرجال العاملين في
 مجال ضبط النيل ، من ثمة من المعرفة بنظام الجريان فيه ، ومن ثمة من القدرة
 على ترويضه والسيطرة عليه .
 ٣. وقد استغرق البناء الكبير لبحر يوسف ، حوالي الفترة من سنة ١٨٨٧
 إلى سنة ١٩٠٤ . بعد مناقشات وجدل عنيف ، حول المنسوب الذي يقع
 عليه البناء . وبالتالي المنسوب البحري والتخزين في الإقليم . وقد استقر الرأي
 على ارتفاع البناء . إلى أجل الوصول إلى التخزين والبحرين على منسوب
 ١٠٤ متر (٢) عن مستوى سطح البحر . لكي يبلغ سبعة حوض التخزين
 مليارات من الأمتار المكعبة في السنة . ويرعان ما تبين لمصر عدم وفاء هذا
 الميار من الأمتار المكعبة ، الذي أصبح يضاف بحساب دقيق للجريان
 الطبيعي في شهور الفترة الحرجة بكل الاحتياجات اللازمة للتوسع الأفقي
 والرأسي في الزراعة .

(١) راجع تصوير هيردوت لهذا التخزين في كتاب
 Ball, J. : Contributions to The Geography of Egypt, pp. 199-200
 (٢) كان الوقوف عند هذا المنسوب تحت ضغط علماء الآثار الذين
 (٣) كان الوقوف عند هذا المنسوب تحت ضغط علماء الآثار الذين
 تنقبة من تاريخ مصر .

ومن ثم تقرر عملية تعلية جسم السد أول مرة في سنة ١٩٠٧ ،
وتم العمل فيها في سنة ١٩١٢ . وقد ارتفع جسم السد بعد هذه التعلية ،
الى الحد الذى يحقق الحجز والتخزين على منسوب ١١٤ مترا فوق مستوى
سطح البحر (١) . وترتب على ذلك أن زادت سعة حوض التخزين ، الى حوالى
٢٥ مليارات من الأمتار المكعبة في السنة . وكانت هذه الكمية في صورة
وصيد يضال الى الجريان الطبيعي في شهور الفترة الحرجة ، ويؤدى الى زيادة
مساحة الأرض المنزوعة بصفة عامة .

وكانت الزيادة في السكان تلزم مصر بالبحث ، في أمر مزيد من
الماء في العشرينات من هذا القرن . وقد ألزمت هذه الحاجة الملحة الحكومة
مرة أخرى ، بتعلية سد أسوان مرة أخرى فيما بين سنة ١٩٢٩
وسنة ١٩٣٣ . وصارت هذه التعلية الى الحد الذى يرفع منسوب الحجز الى
١٢٣ مترا أمام جسم السد . ومع ذلك فان الفنيين أيقنوا بأنه ليس من
الممكن الحجز على أكثر من منسوب ١٢١ مترا فوق مستوى سطح البحر (٢) .
ويحقق الحجز على هذا المنسوب أمام جسم السد رصيدا من الماء يبلغ
خمسة مليارات من الأمتار المكعبة . وما من شك أن هذا الرصيد كان يمثل
إضافة كبيرة الى الجريان الطبيعي ، في الفترة الحرجة ، أسهمت في توسيع
مساحة الأرض المنزوعة بصفة عامة . كما حققت هذه إضافة زيادة في مساحة
الأرض المروية ربا دائما في مصر الوسطى على وجه الخصوص .

وقد لجأت مصر مرة أخرى ، الى ممارسة أسلوب التخزين السنوى ،
في موقع جغرافى آخر على النيل ، من أجل مزيد من الماء واستكمال التوسع

(١) يتراوح منسوب النيل خلف السد مباشرة بين ٨٥ مترا في موسم
الفترة الحرجة و ٩٥ مترا في موسم الفيضان . ويعني ذلك أن الفرق بين
المنسوب في الامام والخلف يبلغ حوالى ١٩ مترا .

Hurst, H. Black, R. and Simalka, Y. : The Nile Basin (٢)
Vol. VII p. 44.

الأفق والرأسي، على الأرض المنزوعة بالصورة التي هي باختياجات النمو
المعزاة لزيادة السكان، وقد جعل العسل الأبيض العظيم، الذي تهبس
به مضر في بناء سد جبل الأولياء على النيل الأبيض، وقد ذكر بهته الخاضعة
أن لهذا السد كان قد تقرر وضعه موضع التفتيش بعد الدراسات وأبحاث
اشترك فيها كل من ديوي وتوتنهام، وخطيت بموافقة ماكنوالد بوشين
أرميروب في الفترة الثالثة مباشرة لتعليق سد أسوان الأول، ويظهر ذلك
أنه استقر البحث على اختيار الموقع الملائم، لاقتناء هذا السد على مسافة
حوالي ٤ كيلو مترا جنوب الخرطوم قبل سنة ١٩٤٥. وفي ذلك الحين
لم يوضع موضع التفتيش، إلا في الثلاثينات حيث انتهى العمل فيه في
سنة ١٩٣٧.

وقد بنى جسم السد على أساس أن يفضل ارتفاعه إلى فتشوب ٣٨٠ مترا
فوق مستوى سطح البحر، وأن يتكفى بالحجز وتوقيف الجريان على منسوب
٣٧٧.٢ مترا فقط (١) وكان الحجز على المنسوب قليلا، بتخزين ٣.٢ مليار
من الأمطار المكعبة سنويا، أو ما يعادل حوالي ٢.٥ مليارات من الأمطار المكعبة،
مقدرة عند أسوان، ويكون ذلك في حوض التخزين الكبير الذي يبلغ طوله
حوالي ٥٣٠ كيلو مترا أمام موقع قرية جبل الأولياء.

وتضمنت خطة التشغيل امتلاء حوض التخزين أيام سد جبل
الأولياء على مرحلتين متباينتين، وتمثل المرحلة الأولى في أثناء شهر يوليو،
وبمجرد وصول مياه الفيضان عن طريق النيل الأزرق، وحتى يصبح
منسوب الحجز والتخزين على منسوب ٣٧٦.٥ مترا. أما المرحلة الثانية فتتم
في الفترة التالية لأول شهر سبتمبر، وذلك لكي يرتفع منسوب الحجز إلى
منسوب ٣٧٧.٢ مترا (٢).

(١) صلاح الدين الشامي: مياه النيل، من ص ١٠٤ إلى ص ١١٠.

(٢) ينطوي سد جبل الأولياء على احتمال خطر كبير لو تسلط على

ولعل من الجدير بالذكر أن يؤدي تشغيل سد جبل الأولياء ، إلى توقيف الجريان الطبيعي في النيل الأبيض ، الذي لا يكاد يتضمن جبهة من الرواسب والمواد العالقة • ومن أجل ذلك فليس ثمة خشية من احتمال تأثير الاطماء على سعة حوض التخزين • أما السحب من حوض التخزين أمام سد جبل الأولياء • فلا يبدأ في المادة إلا بعد شهر فبراير • ويكون السحب على دفعات متوالية في توارين معينة ، لكي تكون كل دفعة بمثابة الاضافة الى الجريان الطبيعي المتجه الى مصر ، في كل شهر من شهور الفترة الحرجة • ويتم في العادة تفريغ حوض التخزين أمام سد جبل الأولياء بصفة نهائية في حوالي شهر مايو من كل عام •

وهكذا يمكن للباحث أن يقرر أن استخدام هذا الأسلوب من أساليب التخزين ، وتسوية الايراد في قطاع من وادي النهر ، من موسم الغني الى موسم الشح ، كان معناه - كما قلنا - تعديلات جوهرية في تنظيم مناوبات الري ، وتثبيت ودعم مؤكدة لنظام الدورة الزراعية ، ونظام المواسم الزراعية • ذلك ان التحكم في جزء من ايراد النهر ، أو الجريان الطبيعي في أواخر موسم الفيضان ، وتوقيفه وتخزينه كرسيد يصير السحب منه على دفعات ، يتم اطلاقها في الوقت المناسب ، كان سبيلا الى تحقيق الزيادة المطلوبة في حجم الايراد الطبيعي ، في أثناء الفترة الحرجة ، والى الوفاء باحتياجات الري الدائم في مساحات كبيرة جديدة •

تشغيله على مصر • ويفهم ذلك على اعتبار أنه من الممكن أن يعاد حجز الجريان الطبيعي مرة أخرى بعد توقيفه في شهرى فبراير ومارس • وهذا الحجز والتوقيف يمكن أن يستوعب كل الايراد الطبيعي من الموارد الاستوائية في أثناء الفترة من شهر ابريل الى شهر يوليو وهي أشد أجزاء الفترة الحرجة ضنا بالماء • كما يتمثل الخطر أيضا في عدم تشغيله وفق الخطه وبدائية الحجز والتشغيل في أوائل شهر فبراير ، لتوقيف الجريان الطبيعي في الفترة الحرجة • راجع تفاصيل تلك الاحتمالات •

(أ) محمد عوض محمد : نهر النيل ، صفحة ٣٢٤ - ٣٢٦ •

(ب) صلاح الدين الشامي : مياه النيل • صفحة ١٠٩ - ١١٠ •

شقة ١٩٠٣، والتبالغ قدرها نحو الـ ٤٠٠ مليون فدان، وثيق حساسة المحاصيل حتى نفس الشقة والبائع قدرها نحو الـ ٧٠٠ مليون فدان، وتبين هذه المقارنة الفرقا قدره نحو الـ ٣٠٠ مليون فدان، هو حتى الواقع تعتبر صادق من زيادة الانتاجية، لأنها كانت تخضع لنظام الدورة الزراعية، وتغطي أكثر من محصول واحد في السنة.

وهكذا حقق تشغيل سد أسوان لأول مرة في سنة ١٩٠٣، إضافة حوالي مليار متر مكعب، إلى الجريان الطبيعي في الفترة المرحلة، وكانت هذه الإضافة من غير شك وسيلة مثلى، لزيادة مساحة الأرض المنزرعة، في الاتجاهين الأفقي والرأسي.

ويمكن للباحث أن يتلمس نفس النتائج، التي تتمثل في زيادة حجم الانتاج الزراعي، بعد تلبية سد أسوان أول مرة في ١٩١٢، وثاني مرة في سنة ١٩٣٣، وبعد بناء وتشغيل سد جبل الأولياء، ذلك أن كل عمل من هذه الأعمال الفنية، كان يتضمن زيادة في حجم رصيد الماء في حوض التخزين أمام كل سد منهما، وكانت هذه الزيادات كقابلة بتلبية الاحتياجات المتزايدة، في الفترة المرحلة من كل عام، وقد سجلت مساحة الأرض المنزرعة في سنة ١٩٤٧، زيادة طفيفة، بالقياس إلى مساحة الأرض المنزرعة في سنة ١٩٣٧، حيث ارتفعت من حوالي ٥٠ مليون فدان إلى حوالي ٨٠ مليون فدان.

ومع ذلك فإن هذه الزيادة لا تعتبر إلا عن توسع أفقي هزيل، لأن مساحة الأرض التي أضيفت إلى المساحة المنزرعة، لا تتجاوز ٣٠ مليون فدان فقط، ولكن الذي يعبر تميرا صادقا عن معنى هذه الحصيلة من المياه، في أحواض التخزين، هو المقارنة بين الأرقام التي تعبر عن مساحة المحاصيل في سنة ١٩٣٧، وحوالي ٨٣ مليارات الأفدنة، وكانت أقصى مساحة يمكن زراعتها قبيل الانتهاء من بناء سد جبل الأولياء وتشغيله.

أما في سنة ١٩٤٧ وبعد تشغيل سسد جبل الأولياء وإضافة ٢٠٥ مليون من الأمتار المكعبة ، إلى إيراد الفترة الحرجة سنويا ، فقد زادت مساحة المحاصيل إلى نحو ٩٠١ مليون من الأفدنة .

ويعنى ذلك أن هذه الزيادة التى تقترب من حوالى مليون فدان ، وتعتبر عن التوسع الرأسى ، كانت نتيجة مباشرة لزيادة حجم الرصيد فى أحواض التخزين ، ونتيجة مباشرة أيضا للاهتمام بنظام الري الدائم والمناوبات (١) ، وتنظيم الدورة الزراعية . ويمكن القول أن حوالى ٣٠٣ مليون من الأفدنة من المساحة المنزوعة ، كانت تروى ربا دائما فى ذلك الوقت ، وأنها كانت تخضع لنظام الدورة الزراعية الثلاثية ، وتغطى أكثر من محصول واحد فى المواسم الزراعية الثلاث ، الشتوى والصيفى والنيل ، التى تتضمنها السنة الواحدة .

ومهما يكن من أمر ، فإن أسلوب التخزين السنوى كان بمثابة صمام الأمان الذى اعتمدت عليه مصر فى مجابهة زيادة وتضخم سكانى كبير ،

(١) يصير توزيع المياه على الأرض المنزوعة بشبكة من القنوات الصناعية والترع طولها حوالى ٢٨ ألف كيلو متر . أما تنظيم المناوبات لرى الأرض المروية ربا دائما على النحو التالى :

(أ) فى الموسم الصيفى من ١٦ إبريل إلى وصول مياه الفيضان فى حوالى منتصف يوليو تستغرق دورة الري مدة ١٨ يوما ، بمعنى أن قطعة الأرض تروى مرة واحدة كل ١٨ يوما وتقسّم الأرض فى زمان كل ترعة من ترع التوزيع الصغرى إلى ثلاث قطاعات ، بحيث تروى التربة كل قطاع من هذه القطاعات فى أثناء ستة أيام فقط . ويعنى ذلك أن القناة التى تروى مساحة ما تحمل المياه خلال ستة أيام وتجف تماما فى أثناء ١٢ يوما .

(ب) فى موسم الفيضان من ١٢ أغسطس إلى ١٥ ديسمبر تكون المناوبات على أساس رى قطعة الأرض مرة كل ١٤ يوما . ويعنى ذلك أن يجرى الماء فى التربة سبعة أيام ويغيب سبعة أيام أخرى .

(ج) فى الفترة من ٣٠ ديسمبر إلى ٣١ فبراير يوقف توزيع المياه فى الترع حتى يتم تطهيرها .

(د) فى الموسم الشتوى من فبراير إلى ١٥ إبريل تستغرق المناوبة ١٥ يوما بحيث تروى قطعة الأرض مرة كل ١٥ يوما .

وانتجت بالملاحة مع ذلك الحاصلة ، وتبقى في مثلثة المستنق بمسبقة للاغذية لتتولد في المثلث
 من مسطحة أهوان (التي اسمها تشغيلة بالأول عبرة في بحيرة لا ياب) ، وضابقتها تحلله
 مرة في سنة ١٩١٢ ، ومرة أخرى في سنة ١٩١٣ ، حتى يصيد في بحيرة
 التخزين الهائل ، أمام جسمه يبلغ قدره حوالي خمسة مليارات من الأمتار
 المكعبة في السنة .

• لذلك حقق نخوض البحريين الهائل للخصه اهلهم في حينه الأولي
 والذي صار تشغيلة منهم غنية لا ١٩٣٧ وقصيدة آجرا ، قولها : مقدرنا نهدنا بنوان
 ورأى في السار من الأمتار بالمكعب ؟ ويطلق ذلك : إن تشغيلة السيفون و
 أنيلوبه التخزين السنوي ، كالمثل الجصري ، يصيد اضاغيا فيبلغ بحوالي ١٠٠ مليونا
 من الأمتار المكعبة ، ما كانت تحته بالكمية الهائلة التي تضاهي بحلها في
 الى الارياح الطبيعي ، في أثناء كل شهر من شهور الفترة الحرجية ، وتصبية
 حصر في سد حاجتها الى الماء في تلك الفترة الحرجية ، وزيادة حجم الجريان
 والناسيب رصفة عامة . وقد أدت من غير شك كما قلنا الى زيادة مساحات
 الأرض المروية ربا دائما ، كما حققت مناوبات الري بكل دقة ووفاء
 للاحتياجات ، في الفترة من فبراير الى يونيو من كل عام .

• وإذا كانت مصر قد مارست تلك الخطط في مجال ضبط النيل وتنشيط
 الارياح عند النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، واستخلصت الحصة
 ضخمة من الخبرات في المباحث الفنية والهندسية ، كان السودان قد
 اقتفى أثر مصر ، معتبرا على تلك الحصة من منظومة المطومات عن النيل
 وعن أسلوب التخزين السنوي وتشغيل القناطر ، وما من شك في أن
 الظروف التي وضعت السودان مع مصر في إطار واحد من حيث السيطرة
 البريطانية على وزارة الأشغال ومضخة ضبط النيل ، هي التي أوتت
 بمئاته أناليب الضبط على النيل الأزرق لتطويز الزراعة وتنمية قطاع
 الانتاج الزراعي .

منذ وقت قريب . ويتمثل هذا الاقتراح في إنشاء قنطرة على مجرى النيل الأزرق في الموقع المناسب بين الرصد - وسنار ، لكي يصير تشغيلها على نفس النمط الذي تعمل به القناطر على مجرى النيل الرئيسي في مصر . ويعني ذلك أنه تصور القناطر وسيلة لرفع منسوب الماء في الأمام لتغذية فرع رئيسية كبرى ، تستخدم في ري بعض المساحات في إقليم الجزيرة وتحويلها إلى الإنتاج الزراعي (٢) .

وقد حظيت هذه الفكرة باهتمام ديوي سنة ١٩٠٨ ، وأجرى بعض الدراسات التي جردت على ضوءها ، موقع القناطر المقترحة عند بيمنا . وقد تصور قدرة هذه القناطر على تغذية الفرع الرئيسية ، التي تزود بعض المساحات فيما حول موقع بلدة واذا مدني (٣) . لقد تفهم ديوي هذا التقدير واستوعب نتائجه ، على اعتبار أنها يجب أن ترفع منسوب مياه في الأمام ٧.٨ متر لتغذية فرع هذه الفرع .

وكانت تجارب زراعة القطن الناجحة في منطقة الزيداب على النيل النوبي ، وفي بعض مناطق الطلبات على النيل الأزرق ، أهم سبب من الأسباب التي شجعت الحكومة على الموافقة على مثل هذه الفكرة . ويمكن القول أن رأس المال البريطاني ، قد اشترك في الإغراء والسعي ، إلى وضع الفكرة موضع التنفيذ . وقد حاولت حكومة السودان أن تبدأ في بناء القنطرة المقترحة في حوالى الفترة السابقة مباشرة لتقيام الحرب العالمية الأولى ،

(١) Garstin, W. : Report on The Basin of The Upper Nile. Cairo, 1904.

(٢) صلاح الدين الشامي : مياه النيل . صفحة ١١٠ .

(٣) ماكدونلد : ضبط النيل (النسخة العربية) . صفحة ٨٩ .

لكى توفر المواد اللازمة لزراعة مساحات جديدة من القطن ، فى نفس المواقع
التي تجتث فيها التجارب (١) . ومع ذلك فإن الحرب العالمية واتساع مباحها
استوجب تأجيل العمل .

وكان هذا التأجيل سبباً فى تحول التفكير من مجرد إنشاء قنطرة على
النيل الأزرق ، الى إنشاء سد كبير عنه سنار . ويمكن القول ان هذا
التحول قد أوحى به الظروف الطبيعية ، التي أحاطت بالجريان النيل فى
النيل الأزرق فى موسم فيضان سنة ١٩١٣ ، وأدت الى تدهور الجريان
وانخفاض المناسيب انخفاضاً خطيراً . وما من شك فى أن هذا التدهور قد
أوضح صعوبة تشغيل القنطرة ، أو رفع المنشوب أمامها الى قسم الثرعة
المقترحة . وهذا التحول أو التغير لم يتضمن فروقات جذدية ، لأن سد سنار
قد روعى فى انشائه وتصميمه ونظام تشغيله أن يجعل عمل السد بأسلوب
التخزين السنوى وتسيوية الإراد من موسم الى موسم آخر . وأن يعمل فى
نفس الوقت بأسلوب القنطرة العادية لرفع منسوب المياه فى الأمام الى
قسم ثرعة التوزيع الكبرى لمسابح أرض الجزيرة .

هكذا كان التأجيل سبباً فى ادراك بعض الأخطاء الأساسية وأجراء
التعديلات على المشروع المقترح ، والتي تكفل رى الأرض المزروعة فى أرض
الجزيرة ، فى كل سنة من البننوات ، دون أدنى احتمال لأن يتأثر بما يطرأ
على الجريان الطبيعى ، وإيراد النهر من تدهور غير طبيعى . وقد اكتمل
تصميم المشروع المقترح الجديد فى سنة ١٩١٨ ، وبدأت الحكومة فى وضعه
موضع التنفيذ الفعلى ، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى مباشرة فى سنة ١٩٢٠ .
وقد تم البناء الكبير الذى أقيم فى عرض الوادى العريض ، من جانب الى

(١) أوصت الشركات البريطانية الحكومة البريطانية بمنح السودان
سلفة للتوسع فى إنتاج القطن فى مساحات من إقليم الجزيرة .

جانب آخر في سنة ١٩٢٥ - وتم تشغيله وفقا لخطة موضوعة في أثناء فيضان هذه السنة مجاهدة ، لتقلية ترعة رئيسية ، وتقلد بدورها شبكة كبيرة من ترع التوزيع الطويلة ، وتلوات الري المنتشرة في المتاحات التي أخصست للزراعة وإنتاج القطن .

والمفهوم أن هذا السد الذي يبلغ طوله الكلي ٣٠٢٥ مترا منها ١٦٠٧ مترا من الصخر الصلب ، ويمتد جسرا شرقى طوله ٨٣٥ مترا ، وغربى طوله ٥٨٣ مترا ، من الطين ، موصلة في عرض المادى على ارتفاع ٤٩١٨ مترا عن منسوب سطح البحر ، وهو كما قلنا يعمل عمل القنطرة ، من حيث رفع المناسيب الى حجم ترعة الجزيرة الرئيسية ، بالإضافة الى عمله عمل التمدد ، من حيث توفير رصيف من الماء في حوض التخزين لرى مساحات من الأرض المتروكة في الجزيرة (١) ، وقد زوى في نظام التشغيل الموضوع قيامه بهاتين الوظيفتين . كما روى أيضا المحافظة على سلامة البناء ، وعدم تأثر حوض التخزين بالأطماء في شهور الفيضان من ناحية ، والمحافظة على حق مصر التاريخي في جريان طبيعى ومعترف به معين من ناحية أخرى .

ويتضمن نظام التشغيل الموضوع رفع منسوب الماء في الامام اعتبارا من ١٥ يوليو في فجر ، أو باكورة الفيضان لكي يصل الى ٤١٧٢ مترا عن مستوى سطح البحر . وهذا المنسوب هو الذى يكفل الجريان وتغذية ترعة الجزيرة في فترة تمتد من ١٥ يوليو الى حوالى ٣١ يوليو على الأكثر ، ويمكن القول أن ترعة الجزيرة تكاد تحظى في العادة بأقصى تصرف في يوم ٢٥ يوليو ، وهو ١٦٨ مترا مكعبا في الثانية . ويعبر هذا المعنى عما يسمونه

(١) يبلغ منسوب الجريان في النيل الأزرق في فترة انخفاض المناسيب ٤٠٨ متر . أما في الفيضان فيصل منسوب النهر الى ٤١٥٧ مترا . ويعنى ذلك أن منسوب الجريان يكون أدنى دائما من منسوب فم ترعة الجزيرة الرئيسية . ولا تصل المياه الى فم الترعة الا اذا ارتفع المنسوب الى ٤١٧٢ مترا .

بفترة الماء الأولى التي يحافظ نظام التشغيل فيها ، على أن يكون منسوب الماء أمام جسد السد أعلى بقليل من ٤١٧٢ متراً ، وتبتمر هذه الفترة التي يكاد لا يعمل سد سنار فيها إلا بأهلول القنابلير إلى يوم ٢٧ أكتوبر ، وعندئذ تبدأ فترة الماء الثانية التي يقوم فيها السد بوظيفة التخزين السنوى .

ويمكن القول أنه من هذا التاريخ المحدد ، وبعد أن يكون الفيضان قد هدأت حدته ، وبعد أن تكون الحمولة الحالية لمياه الفيضان قد تناقصت ، يبدأ الحجز والتوقيف ، لكي يرتفع منسوب الماء في الإمام إلى ٤٢٠٧ متراً عن مستوى سطح البحر (١) . ويذكر الفتيون أن جوش التخزين يمثل تماماً في أثناء الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى أول ديسمبر ، ويتضمن عندئذ ٧٨١ مليوناً من الأمطار المكعبة ، منها ٤٤٨ مليوناً من الأمطار المكعبة فقط فوق منسوب ٤١٧٢ متراً ، وتكفل أقصى تصرف في ترعة الجزيرة الكبرى ، و١٨٧ مليوناً من الأمطار المكعبة ، على منسوب يكفل تصرف هزيل في هذه التربة ، و١٥٥ مليوناً من الأمطار المكعبة أقل من أدنى منسوب يسمح بتمرير المياه إليها (٢) . وهذه الكمية الأخيرة ، لا يمكن الاستفادة منها ، إلا عن طريق السحب بالطلبية في موضع من المواضع ، خلف موقع السد على جوانب النيل الأزرق أو النيل الرئيسي .

وليس ثمة شك بعد ذلك ، في أن ممارسة هذا الأسلوب من أساليب الضبط ، والتي تكفل به تشغيل سد سنار منذ سنة ١٩٢٥ ، قد حققت

(١) صلاح الدين الشامي : مياه النيل . صفحة ١١٤ .
Allen, W.N. : Irrigation in the Sudan, (Ag. S) pp. 602-603.

(٢) يصير إطلاق هذه الكميات لحساب مصر في شهر مايو من كل عام على شرط الحصول على ما يعادلها بالسحب بالطلبية في شهرى يناير وفبراير .
محمد عوض محمد : نهر النيل . صفحة ٣١٥ .

سحج الماء اللازم لزراعة القطن فى الأرض المروية ، رياً ذاتياً بالراحة فى الجزيرة . وقد بدأ الرى فى تلك المساحات ، على اعتبار أن التوسع فى آراضى المنزرعة ، لا يجب أن يتجاوز أو أن يزيد عن ٣٠٠ ألف فدان (١) . ولعل من الجائز أن نشير الى أن جملة التجارب والخبرات كانت تؤكد إمكانية التوسع ، أو تجاوز المساحة المقررة أول الأمر . وقد اتجهت الشركة التى أخذت على عاتقها زراعة أرض الجزيرة ونتاج القطن الى ذلك التوسع ، بعد أن وقعت اتفاقية مياه النيل فى مايو سنة ١٩٢٩ بين مصر والسودان (٢) . وقد

Mac Gregor A.M., Nile Waters, E.W, p. 289. (١)

(٢) تقسيم اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ الإيراد الطبيعى جسيماً هو مبين فى البنود التالية :

(أ) الإيراد الطبيعى فى النيل فى الفترة المرحجة حق طبيعى لمصر . ويعنى ذلك أن السودان لا يمكن أن يسحب منه فى الفترة من ١٩ يناير الى ١٥ يوليو ، الا فى حدود قليلة بينها البند (هـ) وذلك لرى مساحات معينة بالطلبات .

(ب) يحق للسودان تشغيل سد سنار فى حدود الفترة من ١٥ الى ٢٥ يوليو لتمرير أقصى تصرف فى ترعة الجزيرة الرئيسية وهو ١٦٨ متراً مكعباً فى اليوم . هذا بشرط أن يكون مجموع تصرف الجريان الطبيعى عند موقع ملكال والرصيرص ١٦٠ مليوناً من الأمتار المكعبة فى الخمسة الأيام المتبقية لتشغيل سد سنار ورفع المنسوب فى الأمام الى ٤١٧.٢ متراً .

(ج) يظل المنسوب أمام سد سنار فى الفترة التالية فى الفيضان الى ٢٧ أكتوبر ٤١٧.٢ متراً لكى تحصل ترعة الجزيرة الرئيسية على أقصى تصرف يمكن تمريره . ثم يبدأ السودان فى رفع المنسوب من ٢٧ أكتوبر لكى يصل يوم ٣٠ نوفمبر الى أقصى منسوب ، وهو ٤٢٠.٧ متراً .

(د) يروى السودان أرض الجزيرة بالسحب وفقاً لى : من ١٩ الى ٣٠ يوليو يسحب فى الثانية ١٦٨ متراً مكعباً أو ما يعادل ١٤٥٢ مليوناً فى اليوم .

من ٣١ يوليو الى ٣٠ نوفمبر يسحب فى الثانية ١٦٨ متراً مكعباً أو ما يعادل ١٤٥٢ مليوناً فى اليوم .

من ١ ديسمبر الى ٣١ ديسمبر يسحب فى الثانية ١٦٠ متراً مكعباً أو ما يعادل ١٣٨٢ مليوناً فى اليوم (احتمال الخصم فى سنوات الفسح) .

من ١ يناير الى ١٥ يناير يسحب فى الثانية ٨٠ متراً مكعباً أو ما يعادل ٦٩٤ مليوناً فى اليوم .

من ١٦ يناير الى ١٨ يناير يسحب فى الثانية ٥٠ متراً مكعباً أو ما يعادل

نظمت تلك الاتفاقية جن كل منها في الإيراد الطبيعي ، وتشغيل السدود وسحب المياه لرى المساحات للزراعة فى السودان .

ويمكن القول أن هذه الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة فى الجزيرة ، قد توالى رئيسية من سنة إلى سنة أخرى . منذ سنة ١٩٣٠ - وكانت معظم هذه الزيادة موجهة إلى مساحات الأرض التى تزرع قطناً . بحيث ارتفعت مساحة أرض القطن من ١٧٠ ألف فدان فى موسم ١٩٣٠/٢٩ إلى حوالى ٢١٨ ألفاً من الأقدنة فى موسم ١٩٤٤/٤٥ ، ثم إلى حوالى ٢٥٠ ألفاً من الأقدنة فى موسم ١٩٥٧/٥٦ . وكان معظم هذا التوسع فى مساحات الأرض شمال واد مدني فى اتجاه الخرطوم . كما اتجه التوسّع بعد سنة ١٩٥٨ إلى أرض المناقل غرب المساحات التى زُرعت فيما حول واد مدني .

وقد تطلب هذا الوضع الأخير فى امتداد المناقل ، حفر قناة رئيسية أخرى تسحب الماء من أمام موقع سد سنار . وبحث تمر موازية للقناة الجزيرة الرئيسية . وبهذا يمكن من أمر فإن هذا العمل الانشائي الهندسي الضخم فى السودان قد تمخض عن نتيجة هامة وخطيرة ، تتمثل فى تحول اقتصادى خطير وضع قطاع الزراعة فى القمة من وجهة النظر الاقتصادية . والفهم أن تركيز الاهتمام على زراعة القطن قد فاق كل حد . بل لعلنا نشير إلى أن القطن بات يمثل حجر الزاوية فى الكيان الاقتصادى السودانى ،

٤٩ مليون فى اليوم .
(هـ) يسحب السودان من النهر والروافد المياه بالطلب لرى الأرض على النحو التالى :

- من ١٥ يوليو إلى ٣١ ديسمبر سحب حر لى كمية .
- من ١ يناير إلى ١٨ فبراير سحب الكمية اللازمة لرى ٣٨٥٠٠ فدان .
- من ١ مارس إلى ١٤ يوليو سحب الكمية اللازمة لرى ٢٢٥٠٠ فدان .
- ويصرف من حوض سنار تمويض الماء بمقدار ٨٠٠ متر مكعب نظير رى أى فدان بالطلبات زيادة عن هذه المساحات فى الفترة من أول يناير إلى ١٥ يوليو .

منذ أن فرض نفسه ملكا مدلا على بنيان الكيان الاقتصادي السوداني بصفة عامة .

هكذا تمخض التخزين السنوي وأسلوب تسوية الإيراد الطبيعي من موسم الى موسم ، وتشغيل القناطر من أجل رفع المناسيب ، وحسن توزيع مياه الري عن نتائج مشرقة ، من حيث زيادة حجم الانتاج الزراعي في كل من مصر والسودان . ولعل من الجائز أن تتبين النتيجة في مصر ، على اعتبار أنها كانت وسيلة لمجابهة النمو السكاني وزيادة الاحتياجات ، وفي السودان على اعتبار أنها كانت من قبيل دعم الكيان الاقتصادي وزيادة الدخل وتحقيق الرفاهية والرخاء .

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن أساليب ضبط النيل وترويض الجريان الطبيعي وتسوية الإيراد ، كانت تثير من ناحية أخرى صورا من القلق وعدم الاطمئنان في نفوس بعض الفئتين والخبراء . ويفهم ذلك على أساس أنهم كانوا يشعرون شعورا مستمرا ومتزايدا ، بخطورة الاعتماد على هذا الأسلوب من أساليب التخزين والضبط ، لأنه قد لا يحقق كل الأمل والرجاء ، ليس من حيث الرغبة الملحة في استمرار ومتابعة خطط التوسع في الانتاج الزراعي وزيادة مساحات الأرض المروية ربا دائما فحسب ، بل من حيث مجرد الوفاء الكامل باحتياجات الأرض المنزرعة ، والمروية فعلا في بعض السنوات الشاذة ، التي يتدهور إيرادها الطبيعي .

ويمكن القول أن هذا القلق كان يتجسم في أعماقهم من مراجعة الأرقام ، التي تبين تصرفات النهر ، وتعبير عن الإيراد الطبيعي في موسم الفيضان ، في أثناء كل سنة من الثمانين سنة السابقة . وقد تبين لهم من هذه الدراسة أنه كان من المستحيل أن يفي الإيراد في موسم الفيضان في حوالي تسع سنين من هذه الفترة بالماء اللازم ، لكي تمتلأ كل أحواض

التخزين أمام السدود القائمة على النيل (١) .
 وبات احتمال العجز الطارئ في إيراد النهر في سنة من السنوات
 الشاذة ، أو في إيراد موسم الفيضان بالذات ، خطرا واضحا محتمل الوقوع
 يهدد الحياة بأسلوبها المنتظم ، ويقعد الفئتين العاملين في ميدان ضبط
 النيل عن أداء العمل الكامل . وهو من وجهة النظر الموضوعية يعنى خطرا
 وعجزا تاما في مجال مجابهة الاحتياجات وتلبيتها ، في الفترة الحرجة التالية
 للفيضان الهزيل الشحيح . وكان من الضروري القيام بدواسات مستفيضة
 وأبحاث عميقة على أوسع مدى ، من أجل مواجهة احتمالات المستقبل ،
 ومتابعة الخطط الرامية إلى زيادة مساحة الأرض المزروعة ومساحة
 المحاصيل (٢) .

وكانت تلك الدراسات دعامة للسياسة المائية التي تضمنتها تقرير
 سنة ١٩٤٠ ، والفهم أن هذا التقرير قد بنى على أساس من دراسة الخصائص
 السكانية لسنة ١٩٣٧ في مصر ، ومقارنته بالأرقام في الإحصاءات السابقة ،
 وقد قدر الفئتين العاملون في مجال ضبط النيل ، على ضوء من العلم بالنمو
 السكاني ومعدلاته والاعتماد بالاحتياجات التي تحقق ضرورتها من التوازن
 بينه وبين الانتاج الزراعي ، كل الأعمال الهندسية والأنشائية المطلوبة ،
 والتي يجب وضعها موضع التنفيذ .

ويمكن القول أنهم كانوا يستهدفون مزيدا من السيطرة على الجريان
 الطبيعي ، من أجل زيادة حصة مصر السنوية من الماء ، إلى الحد الذي
 يكفل أو يحقق التوسع الأفقى والرأسى . ومن ثم يحافظ على مستوى نصيب
 معين للفرد من المساحات المزروعة ، بقدر بحوالى سبع قراريط . وكان

(١) Simaika, Y.M. : Filling The Asswan Reservoir in the Future .

(٢) صلاح الدين الفنامي : ضبط النيل والتوسع الزراعي في
 الجمهورية العربية المتحدة . صفحة ١٨٥ .

ذلك الرقم الموضبط، ففي نظرهم وسيلة للإحاطة على مستوى الحقيقة.
 وحسب إحصاء هيئة لكل سكان مصر: وحسب بالذکر أن تشير إلى أن الفئتين
 الذين أعدوا هذا التقرير، قد وضعوا في الاعتبار أن إحصائياتهم
 من الفئتين من مياه التخزين المطلوب لتوسيع الأجزاء وزيادة الحصنة سوف
 تزداد من ٧٥ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً، وهي التي يحققها تشغيل
 سد أسوان وسد جبل الأولياء، وحوالي مليار متر مكعب يحققها تشغيل
 سد طرس إلى حوالي ١٨ ملياراً من الأمتار المكعبة سنوياً في سنة ١٩٧٠.
 وقد تضمن تقريرهم خطة الاقتراحات والكيفية التي يمكن أن تفهم أو تحقق
 هذه الزيادة المطلوبة، وبالصفة حوالي ١٠٠٪، ٧٥ مليارات من الأمتار المكعبة
 سنوياً، من حيث إنشاء مزيد من السدود على النيل في قطاعات مختلفة و
 ومن حيث إنجاز مشاريع توفير بعض المياه الضائعة في مواقع ومساحات
 الفيضان في حوض بحر النيل (١).

ومهما يكن من أمر فإن هذا التقرير لسنة ١٩٤٠، قد أوضح قدرته
 مصر على التوسع في مساحات الأرض، لكي تصل إلى حوالي (١٧٧) مليوناً
 من الأفدنة. كما كانت الأدلة تشير إلى أن السودان لن يتوسع في أكثر من
 ٢ مليون فدان من المساحة المروية (٢). ويمكن القول أن هذه التقديرات
 كانت تتطلب زيادة حصة مصر وحصة السودان من الماء على النحو الذي
 بيّنه الجدول التالي.

(١) راجع تفاصيل هذا التقرير لسنة ١٩٤٠.
 صلاح الدين الشامي: مياه النيل، صفحة ١١٧.
 (٢) يذكر هرست أن هذه المساحة يمكن أن تزداد إلى ٧٥ مليوناً من
 الأفدنة.

Hurst, H.: The Nile p. 287.

(٣) يمثل التخفيض السكاني النقص في الأيدي العاملة سبباً قوياً من
 بين الأسباب التي تحول دون التوسع الأفقي في الأرض القابلة للزراعة.

الفترة	صحيح الوصيات
١. الوصيات مصر	
١. الوصيات عند استئناف موسم الفيضان	١٣,٣ مليار جنيه
٢. الوصيات للملحقات من المزارع في يناير	١٧,٥
٣. الوصيات في الفترة من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٩١,٤
٤. الوصيات في الفترة من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٦١,٨
جملته الوصيات مصر لثلاثة أشهر من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٨٨,٣
٢. الوصيات السودان	
١. الوصيات في الفترة من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٤,٨
٢. الوصيات في الفترة من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٤,٤
جملته الوصيات السودان لثلاثة أشهر من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٧,٢
جملته الوصيات السودان لثلاثة أشهر من ١٣ يوليو إلى ٣٠ يونيو	٥,٧
جملته الوصيات مصر والسودان للتوسع الزراعي - سنويا	٦١,٥

ويمكن أن نتبين من هذا الجدول أن حاجة مصر والسودان قد قُدرت في موسم الفيضان بحوالي ٣٤ مليارات من أول أغسطس إلى ديسمبر ، على حين أن الحاجة من يناير إلى يوليو في الفترة التالية لا تزيد عن ٣٠ مليارات . ويعني ذلك أن الضرورة كانت تحتم العمل الانشائي المناسب الذي يحقق هذا الرقم الأخير ، على اعتبار أن يتألف من مجموع الإيراد الطبيعي مضافا إليه مياه التخزين .

ونحن لا نجد ضرورة في متابعة المخطط ، التي أشار إليها الفنيون في مجال تحقيق ذلك ، في تقرير السياسة المائية لسنة ١٩٤٠ ، لأن تقديراتهم بنيت على بعض النتائج غير السليمة . ويمكن القول أن أساس

هذا الخطأ في التقديرات واحتمالات التوسع الأفقى في الزراعة ، يتمثل فى صورة تقدير التوسع الأفقى فى مصر ،

الوتين الصورة الأولى الخطأ الذى وقعوا فيه عبيدا بتصوره إمكانية التوسع الأفقى فى مصر ، تصل إلى حوالى ٧٥٩ مليون من الأفدنة فقط .

أما الخطأ فى الصورة الثانية فيمكن أن نضيقه على ضوء افتراضهم وصول عدد سكان مصر إلى حوالى ٢٥ مليوناً فقط فى سنة ١٩٧٠ ، وذلك بحساب معدل زيادة طبيعية مقترحة يبلغ حوالى ١٨١٤ إلى ١٩٧٠ سنة (١) .

وهكذا كانت الخطأ غير سليمة ، وكانت التقديرات غير صحيحة ، وخاصة عندما صدرت نتائج تعداد سنة ١٩٤٧ وتحطم المعدل المقترض لزيادة السكان ، وقفز سكان مصر بمعدل أكبر بلغ حوالى ١٨٩٪ فى السنة ، إلى حوالى أكثر من ١٩ مليون نسمة (٢) . ويعنى ذلك أن القلق بشأن الماء لم يصل فيه تقرير السياسة المائية لسنة ١٩٤٠ إلى قرار نهائى ، بل لعل زيادة السكان كانت مدعاة إلى مزيد من القلق ، ونشير بهذه المناسبة أن رجال ضبط النيل ، باتوا يتوقعون الخطر ، من حيث عدم وفاء الحصة السنوية لمصر من مياه النيل ، لكل الاحتياجات بعد سنة ١٩٥٠ ، ومن حيث الوفاء والمضى فى خطة التوسع الأفقى فى المساحات المنزرعة (٣) .

والفهم أن التوسع الزراعى والاستمرار فى ممارسة التوسع الأفقى والرأسى كان يمثل ضرورة ملحة فى مصر . وكان المطلوب هو زيادة رقعة الأرض المنزرعة ، وزيادة حجم الإنتاج بصفة عامة فى قطاع الزراعة ،

(١) راجع بحث المهندس حامد سليمان عن السياسة المائية المنشور سنة ١٩٤٧ .

(٢) يمكن القول أن زيادة المعدل الطبيعى للنمو السكانى كان نتيجة مباشرة للعناية الصحية التى قللت من حجم الوفيات بين الأطفال بشكل واضح فى مصر منذ الأربعينات من هذا القرن .

(٣) صلاح الدين الشامى : مياه النيل ، صفحات من ١١٥ إلى ١١٩ .

بالشكل وألکم الذی یتکافى ، مع الاحتمالات المتوقعة على زيادة عدد السكان الكبيرة ، التى تقصص عنها جداول الاحصاء . وكان تألیف لجنة مفروعات النيل الكبرى فى سنة ١٩٤٨ (١) أمرا ضروريا ، تقتضيه الشیاسة الزراعية ورسم خطوطها المریضة ، یقدر ما تقتضيه الرغبة الملحة فى المحافظة على حد أدنى من الأرض المزروعة كنصب للفرد .

وقد عكفت لجنة الخبراء على ضیوة من الحسیلة الكبيرة ، من الخبرات العلمیة والعملیة ، على دراسة كل تفاصيل البرامج الموضوعیة والمشاریع المقترحة ، والتقاریر الفنية التى عالجت أمر ضبط النيل وتسویة الایراد . وقد أشارت فى تقريرها الفنى المفصل الى مساحات الأرض القابلة للزراعة ، التى یمکن أن تستوعب المراحل المتوالیة المطلوبة ، فى مجال التوسع الزراعى بعد سنة ١٩٥٠ . وقد أوضحت امکانات هذا التوسع فى هذه المساحات القابلة للزراعة ، فى حالة تدبیر حجم الماء الكافى اللازمة لریها . كما أوضحت احتمالات زيادة حصة مصر السنویة من الایزاد الطبیعى ، فأوصت بتنفيذ بعض المشروعات المقترحة دون غیرها لتحقيق هذه الزيادة .

ونود أن نشیر بهذه المناسبة الى أن المساحات القابلة للزراعة التى یمتتها لجنة خبراء مشروعات النيل ، كانت تتضمن بعض الأراضى التى تتطلب مجهودات معینة وخبرات فنیة من أجل استصلاحها ، وتجهیزها واعدادها الاعداد الكامل للزراعة . ولعل من الجائز أن نشیر الى أن بعض المساحات ، كانت تتطلب أسلوب من أسالیب رقع الماء ، الى مناسیب تتراوح بین عشرة وعشرين مترا . وفيما یلى بیان عام على الصفحة المقابلة - تتضمن تلك المساحات الكلية للأرض المزروعة والأرض القابلة للزراعة ، حسبما وردت فى تقرير لجنة خبراء مشروعات النيل (٢) .

(١) تألفت اللجنة من السادة المهندس عبد القوى اجمام والمهندس حسین سرى والمهندس عثمان محرم .

(٢) تقرير لجنة خبراء مشروعات النيل الكبرى لسنة ١٩٤٩ .
صفحة ١٨ .

الوصف	در السبيل	در العليا	المجموع	ملاحظات
مساحة الأرض المخصصة	٤٠٨١٨٠٠٠	٢٠٦٦٤٠٠٠	٦١٤٨٠٠٠٠	قنات
مساحة الأرض المخصصة للزراعة على ضفتي النهر غير مستوية	١٠٥٦٠٠٠٠	/	١٠٥٦٠٠٠٠٠	الرياح الطيبة
مساحة الأرض المخصصة للزراعة على ضفتي النهر	/	١٠٦٧٠٠٠٠	١٠٦٧٠٠٠٠٠	الرياح الطيبة
تحت مساحة البساتين الشالوة	١٠٤٧٠٠٠٠	/	١٠٤٧٠٠٠٠٠	تحت مساحة
المساحة الكلية للأرض المخصصة للزراعة	٦٠١٨١٠٠٠	٣٠٣٣٤٠٠٠	٩٠٥١٥٠٠٠	
مساحة الجرى وأرض الماشع	١٠٤٤٤٠٠٠	١٠١٧٤٠٠٠	٢٠٦١٨٠٠٠	
مساحة أرض البساتين	١٠٣٨٠٠٠٠	١٠٣٦٠٠٠٠	٢٠٧٤٠٠٠٠	
المساحة الكلية للأرض المستعملة في غير الزراعة	١٠٤٦٤٠٠٠٠	١٠٤٠٨٠٠٠٠	٢٠٨٧٢٠٠٠٠	
مساحة المساحة الكلية في در العليا والسفلى	٦٠٤٨٠٠٠٠	٣٠٥٤٠٠٠٠	٩٠٩٢٠٠٠٠	

ويجوز بهذه المناسبة أن نتعرف على التقديرات العامة لاحتياجات مضر من مياه النيل سنويا ، على ضوء ما عرضته الخبراء في تقريرهم الفني . كما يجوز أن نتعرف على كل الدراسات الشاملة ، التي أجريت بشأن تقييم المشروعات المقترحة ، التي يمكن أن تفي بهذه الاحتياجات ، وما من شك في أن الخبراء قد أدخلوا في حسابهم كل مراحل التوسع الأفقي ، في الأرض

القائمة للزراعة بعد الاستصلاح من جانب * كما وضعوا في اعتبارهم كل العوامل الخطة بالمرئان الطبيعي والبيئية الأيراء المائي السنوي من الأحباس العليا الاستوائية والمشيقة ، وحسبنا في التصرفات فيها في كل وقت من الأوقات من جانب آخر .

وقد قدر الخبراء للمساحة المنزوعة أن تتسع في المرحلة الأولى العاجلة اتساعا أفقية ، في بعض المساحات التي تصل بالرقعة المنزوعة الى حوالي ٨٥ مليون من الأفدنة . كنا قدروا احتمال التوسع الأفقي مرة أخرى في مرحلة تالية ، الى حوالي ١٠ ملايين من الأفدنة على وجه التقريب . وكان من الطبيعي أن توصي اللجنة بالسياسة المائية والخطة العامة والمشروعات المقترحة ، التي يجب أن توضع موضع التنفيذ ، من أجل تحقيق حصة الماء ، التي تفي باحتياجات التوسع الأفقي ، في كل مرحلة من هاتين المرحلتين . ويبدو أن خبراء مشروعات النيل الكبرى اتجهوا هذه الوجهة ، لأنهم أدركوا أن السياسة المائية والخطة الموضوعية في سنة ١٩٤٠ ، قد بنيت على أساس غير سليم من وجهة النظر الموضوعية . ولأنهم أيقنوا أنها جاءت مبنية على تقدير غير صحيح بالنسبة لاحتمالات النمو السكاني ، وخطأ في حساب معدلات الزيادة الطبيعية السنوية .

وكان من الطبيعي أن يسترشد خبراء مشروعات النيل الكبرى في سنة ١٩٤٩ بتلك الأخطاء وأن تتجنبها دراساتهم الرامية الى رسم الخطة الكاملة للسياسة المائية الجديدة . كما كان من الطبيعي أن توضع هذه السياسة في الاطار الذي يجعلها تتلاءم مع كل حقيقة من حقائق الواقع الجديد من ناحية ، وتتناغم مع احتمالات ازدياد معدلات النمو السكاني ، بعد اهتمام الحكومة في مصر بالخدمات الصحية والعمل المستمر في مجال رفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى . وهكذا استغرقت مجهودات لجنة الخبراء حصيلتها من الدراسات الوافية عن النيل والايراء الطبيعي ، وانتهت الى تحقيق شامل لكل احتياجات الزراعة والتوسع الزراعي المرتقب .

ويظهر من دراسة الأرقام في هذا الجدول ، أن المساحة الكلية للأرض في وادى النيل الأدنى ، التي قدرتها لجنة الخبراء مضمونة منها مساحات الأرض المستخدمة في غير الزراعة ، فضل إلى حوالي ٩٣ مليون من الأقدنة . ويعبر هذا الرقم - في نظرهم - عن أقصى توسع ممكن في الأرض القابلة للزراعة ، في حدود وادى النيل ، الذى يتضمن السهل الفيضى في مصر العليا ، والأرض الطيبة في الدلتا وأطرافها الشمالية ، بما فى ذلك البحيرات الشمالية . ولما كانت المساحات المنزرعة فعلا فى الوقت الحاضر قد بلغت حوالي ٦٢ مليون من الأقدنة فقط ، فإن ذلك يعنى إمكانيات التوسع الألفى ، وزيادة رقعة الأرض المنزرعة فى حوالي ٣ ملايين من الأقدنة الجديدة .

ونذكر أن توزيع هذه المساحة يتضمن ١٧ مليون من الأقدنة فى مصر السفلى ، وحوالى ٧٠ مليون من الأقدنة فى مصر العليا . وقد أشارت اللجنة فى إبيانها وبحثها الذى تتضمنه التقرير المنشور ، إلى أن تحقيق هذا التوسع الألفى فى المساحة المنزرعة ، يتطلب المزيد من الماء أو زيادة حصة مصر من الماء سنويا ، وخاصة فى أثناء الفترة الحرجة . وقد أوضحت اللجنة أن هذه الزيادة لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس من زيادة القدرة فى مجال أحكام السيطرة على الجريان الطبيعى فى النيل ، عن طريق بعض المشروعات ، أو بعض الأعمال الانشائية الضخمة ، التى تتضمن رصيدا جديدا يضاف إلى الرصيد ، الذى يحققه سد أسوان وسد جبل الأولياء . كما أشارت اللجنة إلى أهمية هذا التوسع ، وضرورة السعى الجاد إلى تحقيقه فى أسرع وقت ممكن ، لمجابهة الزيادة الرتبية المنتظمة فى عدد السكان ، وعلى اعتبار أن تنمية قطاع الزراعة وزيادة حصة مصر من الأرض المنزرعة ، وسيلة مثلى للمحافظة على حد معين لمستوى المعيشة ، وعلى دخل الأفراد والدخل القومى بصفة عامة .

منه. هنالك وفيستار على بيمان يتضمن من تفاصيل الحاجة إلى المياه ، وفي مصر
بملاوات الأمتار المكعبة ، من أجل التوسع الزراعى وزيادة مساحة الأرض
المنزوعة إلى ١٠ ملايين ١٠٠ من الأفدنة ، ومن أجل التوسع وزيادة الأرض مساحة
المنزوعة إلى ١٠ ملايين ١٠٠ من الأفدنة ، فدان ١٠٠ ومثل هذا الرقم الأخير ،
وهو عشرة ملايين فدان ، يرى اللجنة ورأى كلى ياجت من الباجت . يصفه
على أن يقطى ، الاحتمال للتوسيع ، الزداعى (١) . الذى يمكن أن يتوسع مصر فى
كلية من تصبب العليا والسفلى . وعلى الهوامش . المرتفعات التى يتضمنها : وادى
النيل الأدنى . على هياكل تترأج : بين ١٠٠ و ١٠٠٠ متر

ويمكن للباحث أن يدرك قيمة هذه الأرقام والتقديرات ، التى يتضمنها
هنا الجداول (٢) ، وإنه يعرف على بعض النتائج الهامة المترتبة عليها ، على
ضوء عدد من الأمثلة .

١. الأمر الأول : ويتعلق بالفهم السليم للأرقام التى تعبر عن كلى الإحتياجات
الفعلية للرى فى مصر فى الوقت الحاضر ، ويكون ذلك على اعتبار أن مساحة
الأرض المنزوعة ، فى مصر ما زالت لا تتجاوز ٢٠٠ مليون من الأفدنة ،
ومقارنتها بالأرقام التى تعبر عن احتمالات التوسع الأفقى ، وزيادة مساحة
الأرض المنزوعة .

والمفهوم أن حصة مصر فى الوقت الحاضر ، لا تتجاوز ٤٨٥ مليارات
من الأمتار المكعبة ، منها ٢٧ مليارات من الأمتار المكعبة للرى فى الفترة من
حوالى منتصف يوليو إلى آخر يناير ، ٢١٥ مليارات من الأمتار المكعبة فى

(١) تصور ماكندل وهرسنت وغيرهم احتمال التوسع إلى ٧١ مليون
فدان فى مصر . كما تصور الخبراء الذين اشتركوا فى تخطيط السياسة
المائية فى سنة ١٩٤٠ احتمال التوسع ٧٥ مليون فدان . أما خبراء
سنة ١٩٤٩ فكانوا أكثر تفاؤلا حيث كان أقصى توسع محتمل فى نظرهم
يمكن أن يصل إلى حوالى ٩٣ مليون من الأفدنة .

(٢) تقرير لجنة خبراء مشروعات النيل الكبرى لسنة ١٩٤٩ .

أما الاحتياجات التي تشير إليها تقارير الخبراء وتعتبر عن حصة كل من مصر والسودان معا ، فإنها من غير شك تزيد زيادة واضحة ، وتتناسب تناسباً طردياً مع احتمالات التوسع في كل منهما . فمن أجل التوسع الزراعي الى حوالي ٧٥ مليون من الأفدنة في مصر ، وإلى حوالي ٢ مليون فدان في السودان ، يجب أن تبلغ حصة الماء لهما معا ٦٤ ملياراً من الأمتار المكعبة ، بواقع ٥٨٣ ملياراً من الأمتار المكعبة لمصر ، وبواقع ٥٧ ملياراً من الأمتار المكعبة للسودان .

أما خبراء مشروعات النيل الكبرى لسنة ١٩٤٩ فقد قدرت احتياجات مصر للتوسع في مساحة الأرض المنزرعة ، الى ٨٥ مليون فدان ، بحوالي ٧٨ ملياراً من الأمتار المكعبة . وقدرت الاحتياجات للتوسع في مساحة الأرض المنزرعة الى حوالي ١٠ مليون فدان بحوالي ٩١ ملياراً من الأمتار المكعبة . والفهم أن جملة هذه الاحتياجات الكلية لمصر ، لا تكاد تقل عن متوسط حجم الايراد الطبيعي للجريان في النيل طول العام ، اللهم بالنسبة لبعض السنوات الشاذة ، والتي لم تحدث الا في حدود مرة واحدة في أثناء قرن كامل .

وهذا في حد ذاته مصدر من مصادر الاطمئنان . ولكن اذا كان ثمة خطر فإنه ينجم عن علمنا بأن الايراد الطبيعي في الفترة المرحلة من فبراير الى يوليو ، لا يكاد يزيد في المتوسط عن ٦٣ ملياراً من الأمتار المكعبة (١) ، وهو أقل من الحد الأدنى لاحتياجات الزراعة ، وري الأرض في الموسم الصيفي . ويمكن القول أن تسوية الايراد الطبيعي السنوي في ذلك الوقت ، وفقاً لأسلوب التخزين السنوي ، وتخزين حوالي ٧٥ ملياراً من الأمتار المكعبة لصالح مصر ، يكاد لا يفي بحاجة المساحات المنزرعة فعلاً في

(١) بلغ الايراد الطبيعي من فبراير الى آخر يوليو حوالي ١٥٨٤ ملياراً من الأمتار المكعبة .

الوقت الحاضر ، الا بصعوبة كبيرة . ويعنى ذلك أن أي احتمال للتوسع
الآفي في المساحات القابلة للزراعة ، أو أي احتمال للتوسع الزراعي لا يمكن
أن يوضع موضع التنفيذ . إلا إذا لم يمت مصر خيط العمل وتخصيص الإيراد
الطبيعي السنوي ، بالطريقة ، أو الكيفية التي من شأنها أن يحقق مزيدا
من المياه الرصيدة في أحواض التخزين .

ويمكن للباحث أن يعتمد على الأرقام التي جمعت في الجدول التالي
لكي تصور الاحتياجات في مرحلتين من السنة هما : من أول فبراير إلى
آخر يوليو ، ومن أول أغسطس إلى آخر يناير . وتبين الأرقام حجم الحاجة
الفعلية من المياه ، لزيادة مساحات الأرض إلى ٧.٥ مليون فدان ، ثم إلى
٨.٥ مليون فدان ، ثم إلى ١٠ مليون فدان . وهذه الأرقام مقارنة بالأرقام
التي تمثل الاحتياجات الحالية في كل فترة من هاتين الفترتين ، لزراعة حوالي
٦.٢ مليون فدان كما قلنا من قبل . تعبر عن حجم الزيادة المطلوبة من المياه
للتوسع .

ومهما يكن من أمر فإن الأرقام التي يتضمنها هذا الجدول تؤكد الحاجة
الملحة إلى زيادة حجم الرصيد في أحواض التخزين ، كما تؤكد الحاجة إلى
زيادة حجم السحب وتوزيع المياه في الفترة الأخرى من أغسطس إلى آخر
يناير . وما من شك في أن زيادة حجم الرصيد في حد ذاته هو الذي يتطلب
زيادة حجم أحواض التخزين ، ومما زسه العمل المؤدى إلى خلق أحواض تخزين
جديدة ، وتكثيفها من أجل زيادة الحصص بالنسبة لمصر .

أما بالنسبة للسودان فنشير إلى أنه تحقق في الفترة ما بين سنة ١٩٢٥
وسنة ١٩٦٣ توسيع مساحة الأرض المزروعة في أرض الجزيرة في اتجاه
عام شمال موقع واذا مداني ، وفي اتجاه عام صوب الغرب في امتداد المناقل .
ويبدو أن هذا التوسع الأفقي قد استوعب كل الماء الذي يمثل الرصيد
في حوض التخزين أمام سد سنار ، ويصير توزيعه بأسلوب معين عن

الاحتياجات	مداولة فيريز لثريولير	مداولة غنطس لثريولير	الحاجة الكلية لثريولير
الاحتياجات الحالية لزراعة مليون فدان	٣٣ مليار ٩٩٩	٣٣ مليار ٢٢٢	٣٣ مليار ٤٨٥
الزيادة في الاحتياجات لتوسيع الى ٧٥ مليون فدان	٥٥٩	٤٨	
الاحتياجات الكلية لزراعة ٧٥ مليون فدان	٩٨١	٣٠٩	٥٨٣
الزيادة في الاحتياجات لزراعة ٨٥ مليون فدان	٦٢٩	١٤٤	
الاحتياجات الكلية لزراعة ٨٥ مليون فدان	٣٤٣	٤٥٦	٧٨٩
الزيادة في الاحتياجات لزراعة ١٠٠ مليون فدان	٦٥٩	٦٠	
الاحتياجات الكلية لزراعة ١٠٠ مليون فدان	٤٠٥	٥١٦	٩١١

طريق ترعة الجزيرة الرئيسية وترعة المناقل • كما شهدت ضفاف النيل النوبي والجيوب السهلية التي يتضمنها الوادي نموًا في مساحات الأرض المروية بالطلباء ، التي تسحب الماء من حساب الحصة السنوية •

وما من شك في أن هذا التوسع الأفقي كله كان طريقا الى دعم قطاع الزراعة ، والى زيادة حجم الدخل القومي في السودان ، كما كان طريقا الى الرفاهية ومستوى معيشي أفضل • ولعل من الجائز أن نشير الى أن هذه النتائج كانت تدعو الى الاستزادة والسعى الجثيث في توسيع مساحة الأرض المروية • ولكنه كان يحس في الوقت نفسه بالحاجة الى زيادة حجم حصته السنوية من مياه النيل • ويمكن القول أن تحقيق هذه الزيادة كان أمرا

صعباً . وربما كان من غير الممكن الوفاء بها دون المساس بحق مصر وتمريض
المناسيب والجريان الطبيعي والنظام المائي كله لكل ما من شأنه أن يؤثر
على حصص مصر السنوية وإيراد الفترة الحرجة بالذات ، أو أن يدخل الارتباك
على نظام تشغيل أحواض التخزين الموجودة فعلاً .

ولمنا نشير بهذه المناسبة إلى أن مصر قد لجأت إلى رفع منسوب الحجز
على سد جبل الأولياء ، بالقدر الذى كفل للسودان فرصة الحصول على
٤٠٠ مليون من الأمطار المكعبة سنوياً ، كإضافة إلى حصته السنوية ، التى
تستغل فى توسيع مساحات الأرض المروية بالطمبات . وعلى الرغم من ذلك
كله ، فإن تلك الإضافة لم تصل إلى حل كامل لمشكلة الماء ، لأنها لم تف
بكل الحاجة الملحة إلى زيادة الأرض المروية بماء النيل فى السودان .

ويعنى ذلك كله أن الموقف وصل فى كل من مصر والسودان إلى حد
دقيق ، ارتبط فيه أى احتمال للتوسع الزراعى يحدث التوازن مع النمو
السكانى ، أو يمتد حجم الرفاهية فى كل منهما ، بممارسة العمل المشترك
المستق ، الذى يفى بمزيد من السيطرة ، والقدرة على تسوية الإيراد الطبيعى
السنوى بالصورة ، التى تؤدى إلى زيادة حجم حصص كل منهما ، ودون أنه
يؤثر ذلك على حق واحتياجات أى منهما . وهذا معناه من ناحية أخرى أن
السودان لم يكن فى مقدوره أن يضح مشروعا من المشروعات المقترحة
للتخزين السنوى موضع التنفيذ ، أو أن يلجأ إلى مجرد زيادة حجم الرصيد
أمام سد سنار ، أو التبرك بموعد رفع منسوب الماء أمام سد سنار
إلى ٤١٧ر٢ متراً ، عن المواعيد المقدرة فى اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩ ،
الا إذا تم العمل أو الاجراء المعين ، الذى يحفظ حق مصر فى الحصول على
حصتها وعلى كل الاحتياجات المطلوبة فى الفترة الحرجة وفترة امتلاء أحواض
التخزين . وينتهى هذا الأمر على كل حال إلى ادراك حقيقة هامة قوامها ،
وحدة المصير ووحدة العمل ، فيما يتعلق باحتياجات المتفعين بمياه النيل ،
وفيما يتعلق بالوفاء بكل ما من شأنه أن يحقق الرغبة الملحة فى النمو

الاقتصادى ، وتوسيع مساحة الأرض المزروعة فى كل من مصر والسودان ،
فى أى من مراحل الضل الانشائى ، على أى قطاع من قطاعات النيل .

الامر الثانى وهو الذى يرتبط بالفهم للسليم لعدم جدوى الأخذ
بسياسة أو بأسلوب التخزين السنوى ، وتسوية الإيراد المائى ، السنوى
من موسم الى موسم آخر ، من أجل تحقيق التوسع الأفقى الكبير ،
فى المساحات المزروعة فى كل من مصر والسودان . ذلك أن سياسة التخزين
السنوى ، وأسلوب التسوية الموسمية اصطدمت بحقيقة هامة ، مرتبطة
ارتباطا وثيقا باحتمالات العجز التام ، فى حجم الجريان فى موسم الفيضان
فى سنة من السنوات ، وعدم وفاء الفيضان الشحيح بالحجم الكافى من
الماء ، الذى يتلأ أحواض التخزين السنوى الى الحد أو الى السعة المطلوبة .

ويمكن القول أن هذا التصور لا يعبر عن صورة التشاؤم المجرد ،
أو عن معنى من معاني الخوف المقترون بالحرص الشديد ، ولكنه ينبثق فى
الحقيقة من العلم بالأرقام المسجلة التى تعبر عن متوسط الإيراد الطبيعى فى
النيل فى أثناء السبعين أو الثمانين سنة الماضية . والفهم أن هذه الأرقام
تبين فى وضوح كامل ، احتمال تعرض الإيراد الطبيعى السنوى ، بما فى ذلك
إيراد موسم الفيضان للنقصان والتدهور الشديد على النحو الذى حدث فى
سنة ١٩١٣ ، عندما سجل الإيراد النيل كله رقما هزلا لا يزيد عن ٤٥ مليارا
من الأمتار المكعبة فقط . وتبين من هذا الرقم الخطر أن هذا الحجم فى تلك
السنة الشاذة لا يمكن مهما بذلت الجهود فى سبيل تسويته أن يفي بكل
الاحتياجات السنوية حتى بالنسبة لمصر وحدها ، لأنه أدنى أو أقل من حجم
الحصة السنوية .

أما الأرقام (١) التى تعبر عن متوسط الإيراد الطبيعى السنوى ،

فى الفترة من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٨٩٨ ، وهى ١٠٣ مليارات من الأمتار المكعبة ، التى تعبر عن متوسط الإيراد الطبيعى السنوى فى الفترة التالية من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٣١ وهى ٨٣ مليارات من الأمتار المكعبة ، فانها أيضاً غير مطمئنة . ويمكن القول أن استخدام أسلوب التخزين السنوى لتبسيوة هذا الإيراد ، لا يمكن أن يفى بكل الاحتياجات الكاملة ، التى تمنح مصر القدرة على أن تزيد حجم حصتها الى ٧٨.٩ مليار متر مكعب ، أو الى ٩١.١ مليار متر مكعب ، حسبما قدر خبراء مشروعات النيل الكبرى ، للتوسع فى الأرض المنزرعة الى ٨.٥ مليون من الأفدنة ، أو الى حوالى ١٠ ملايين من الأفدنة ، أو التى تمنح السودان الحصة الكفيلة ، بمتابعة توسيع مساحة الأرض المنزرعة والمروية بمياه النيل .

وهكذا كان من الضرورى أن يتجه التفكير السليم - على ضوء من فهم كل أمر من هذين الأمرين - منذ الأريضيات من هذا القرن فى اتجاهين متباينين ، ولكنهما متكاملين من وجهة نظر العمل الفنى ، الذى يستهدف ضبط النيل والتحكم فى الجريان الطبيعى وتنظيمه .

ويمكن للباحث أن يصور الاتجاه الأول على اعتبار أن العمل كان يستهدف المزيد من الاطمئنان على حجم الاحتياجات أو الحصة المقررة لكل من مصر والسودان ، والوفاء بمزيد من الماء الذى ينمى حصة كل منهما بالقدر المطلوب للتوسع الأفقى أو الرأسى فى الأرض المنزرعة . أما الاتجاه الثانى فيمكن أن نتصوره على اعتبار أن العمل المطلوب كان يستهدف تقليل حجم الفاقد من الإيراد الطبيعى للنيل فى مناطق الخسارة والفقدان بالطريقة أو بالأسلوب ، الذى يحقق زيادة معينة فى هذا الإيراد السنوى بصفة عامة .

ويعنى ذلك أن التفكير والبحث والدراسات الأصلية التى ألقت الأضواء على الجريان الطبيعى ونظامه المعين والخصائص التى يتميز بها ألزمت المتتبعين

وتضمن القطاع الثاني مشروعات السدود المقترحة التي تعمل وفق أسلوب التشغيل المستمر ، في أحواض تخزين ، تتمثل في بعض من أحواض البحيرات الكبرى في الهضبة الحبشية أو الهضبة الاستوائية .

أما القطاع الثالث والأخير فقد اشتمل على مشروعات مقترحة لتقليل الفواقد وتعزيز الجريان الطبيعي بأقل قدر من الفاقد بالتسرب أو بالتبخر . وكان من الطبيعي أن تلجأ لجنة خبراء مشروعات النيل لسنة ١٩٤٩ ، إلى فحص كل من مشروع مقترح من هذه المشروعات المقترحة ، وأن تضع في اعتبارها كل الاحتمالات المحيطة ، بإنشاء وتشغيل واستغلال كل عمل معين مقترح ، لكي تعطى في النهاية قرارا معيناً يحدد الإطار العام للسياسة المائية الجديد . وكان من الطبيعي أيضا أن تضع اللجنة القرار الذي يعبر عن كل معنى من معاني التناسق في النتائج والتكامل في الوظيفة ، بين كافة المشروعات المقترحة ، في مجال تلبية احتياجات مصر والسودان .

ولعل من الواضح أن كل مشروع مقترح من هذه المشروعات يستلزم مشروع بحيرة تانا - كان يعبر عن الاهتمام الذي أنصرف حوله وتفصيلا ، إلى تسوية الإيراد الدائم ، الذي ينساب من الهضبة الاستوائية . وليس جهة شبك في أنها كانت تستهدف العمل الانشائي الذي يؤدي إلى تسويته ، أو إلى زيادة حجمه كجريان طبيعي دائم ، من أجل الوفاء بكل زيادة مطلوبة للتوسع الزراعي ، لأن المياه من هذا المورد تكاد تخلو إلى حد كبير من الرواسب والمفتتات والحمولة العالقة . ويعني ذلك أنها كانت تستهدف الجانب من الإيراد الطبيعي ، الذي لا يؤثر تأثيرا خطيرا على سعة أحواض التخزين العاملة ، وفق أي أسلوب من أساليب التخزين .

وهكذا اعتلت المشروعات المقترحة كل البعد ، عن الاهتمام بمعظم الإيراد الموسمي القزير ، الذي يتدفق من الأحباس الحبشية في موسم الفيضان . ويعني ذلك أن سياسة ضبط النهر ، كانت تتخلى مرغبة عن

الحجم الكبير من الايراد الطبيعي ، والذي كان يمثل فاقدًا يضيع معظمه في شهرين متوالين من شهور الفيضان ، واللذين يكون فيهما الجريان الطبيعي حراً إلى حد كبير .

ويفهم ذلك على اعتبار أنه لم تكن ثمة وسيلة أو حيلة ، يمكن أن يسيطر بها الإنسان على الجريان النيل العظيم على المناسيب المرتفعة ، في كل من أغسطس وسبتمبر ، والتي طالما هددت العمران ومساحات الأرض المزروعة ومناطق الاستقرار على جانبي النيل الأدنى بخوف وخطر عظيمين . ويمكن القول أن التدفق العظيم في هذين الشهرين ، لم يكن وحده السبب الذي حال بين الإنسان المصري من ناحية ، واحكام السيطرة على الجريان الطبيعي من الروافد الحشوية من ناحية أخرى .

بل يحيط به أن تدرك سبباً آخرًا كان له نفس التأثير أو نفس النتيجة . ويتمثل هذا السبب في الخوف الشديد من احتمال تأثر الرواسب ، والمواد الكبيرة من المواد العالقة بالجريان ، على سعة أي حوض من أحواض التخزين على النيل ، شمال موقع الاقتراع بين نهر العظيرة ونهر النيل الرئيسي . ومهما يكن من أمر ، فإن عدم التفكير في وسيلة للسيطرة على الجريان النيل العظيم في هذين الشهرين من شهور الفيضان ، واستمرار التدفق الحر إلى البحر ، كان يعني خسارة كبيرة ، وفاقد عظيم لمعظم الايراد الطبيعي الموسمي الذي يمثل حوالي ٦٥٪ من الايراد الطبيعي للنيل طول العام (١) .

ولعل من الجائز أن تكون لجنة خبراء مشروعات النيل الكبرى لسنة ١٩٤٩ ، قد أوصت بمقترحات معينة ، وسأقت الأدلة على حسن اختيارها . ومع ذلك فإن البحث فيما حول كل هذه الأمور ، لم يؤد إلى نتيجة

(١) صلاح الدين الشامي : ضبط النيل والتوسع الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة . صفحة ١٨٠ .

إيجابية معينة . وهذا معناه أن الفترة الطويلة فيما بين عملية سدد أسوان
والثانية وبناء وتشغيل سد جبل الأولياء في جانب ، والتفكير في إنشاء
السد العالي في جانب آخر ، كانت تتضمن البحث والدراسة والرغبة الملحة
في التركيز على خطة عمل في مجال ضبط النيل . ومع ذلك فإنها كانت
في الوقت نفسه ، تتضمن القلق في التفكير والتضارب والتناقض ، وعدم
القدرة على القطع الكامل أو التركيز المطلق على تفاصيل تلك الخطة .

ويمكن أن ننسور هذا القلق نتيجة طبيعية للعوامل كثيرة ، ولكنه من
غير شك كان سببا في خطر كبير أدى بالنسبة لمصر إلى الوصول إلى حالة
من حالات عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي . وكانت كل
حبة من السنوات التي تمر بعد سنة ١٩٤٩ تفضيخ المشكلة ، وتحل مساحات
الأرض المزروعة ، وموارد مصر بصفة عامة ضغطا شديدا ، وتؤدي بمستوى
المعيشة إلى التدهور والهبوط المستمر . وهكذا كان التفكير القاطع في
ممارسة أسلوب التخزين المستمر .

وقد وضع سدد أسوان العالي موضع التنفيذ ، أول خطوة عظيمة
مخطئة في خطة عمل كاملة في مجال ضبط النيل ، وزيادة حجم الماء بصفة
عامة ، وحجم الحصص السنوية لكل من مصر والسودان على السواء . وهو
من غير شك وسيلة مصر المثل لزيادة حجم الإنتاج ، ومباشرة التوسع الأفقي
والرأسي في قطاع الزراعة ، وسبيلها إلى التخلص من خطر عدم التوازن بين
النمو السكاني والنمو الاقتصادي ، ومن خطر الضغط غير العادي على الموارد .
هذا بالإضافة إلى قيمته بالنسبة للسودان ، من حيث إطلاق يديه في وضع
بعض المشروعات المقترحة الرامية ، إلى زيادة حصته السنوية موضع
التنفيذ .

مرحلة التخزين المستمر وإنشاء السد العالي وفسمان تصرف مائي ثابت :

إذا كان الاتجاه إلى ممارسة أسلوب التخزين المستمر ، قد وضع حداً لكالة القلق ، وعدم الاستقرار في رسم تفاصيل الحطة الكاملة للسياسة المائية ، فمما لا شك فيه أن التفكير في هذا الأسلوب ، من أساليب تسوية الايراد الطبيعي لمدة عدد كبير من السنوات ، قد استغرق جهداً عظيماً ، من حيث اجراء الدراسات والتقديرات والمباحث المائية ، ومن حيث الحساب الدقيق للتصرفات ووفائها باحتياجات المنفعين بمياه النيل عامة ، وكانت هذه الدراسات والمباحث المائية ، التي قامت بها مصر منذ أكثر من ثلاثين عاماً على طول امتداد النيل العظيم ، وروافده الكبرى ومجموعة البحيرات ، التي ينظمها النظام النهري النيل ، تستهدف البحث عن الموقع أو عن المواقع الصالحة ، للوفاء باغراض هذا النمط من أنماط التخزين .

ولعل من الجدير بالذكر أن تشير إلى أن هذه البحوث قد تخطت عن الاحتكام بالمبطلحات المائية للبحيرات ، وانتخاب بحيرة تانا على سطح الهضبة الحبشية ، وبحيرة البريت وفكتوريا ، على صعيد الهضبة الاستوائية ، على اعتبار أن أحواضها كفيلاً ، بأنه تحقق أفضل المواقع للتخزين المسير وتيسير الايراد لعدد كبير من السنوات .

ويمكن القول أن السياسة المرسومة التي استهدفت تأمين مساحة الأرض المزرعة في مصر والسودان ، والتحكم في الجريان النيل بأشكال اللزق ضمن أيراد ثابت ، لا تصرفات لا تخضع للتذبذبة موسمية كثيرة ، والتخفيف من حدة أو مناسيب الفيضانات العالية التي طالت أهدت الحياة ، كانت توجه الاهتمام صوب الاستفادة من التخزين المستمر . هذا بالإضافة إلى أن الخوف الشديد الناشئ من احتمال عدم القدرة على امتلاء أحواض التخزين السنوى ، نتيجة لانخفاض الفيضان في سنة من السنوات كان

في سدة ذاتة عميقة وأثماً نللم جليل عاشت فيه مصر (٢) ، وغاش فيه كل من اشترك في وضعها .

ويمكن القول أن الخطة الموضوعية كانت تتضمن أعمالاً انشائية فنية مقترحة ، من ثلاث فئات أو أنواع ، وذلك بقصد تسوية الإيراد الطبيعي ، وتدير كل الماء اللازم لهذا التوسع من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ .

(١) إن هـرست لا يتصور سلامة التقدير بشأن هذه المراحل والتوسع الزراعي إلى حوالي عشرة ملايين فدان . وقد أكد في كل تقاويه وكتبه ، إن القدرة على التوسع تتوقف عند ٧٥ مليوناً من الأقدنة . وقد تصور جملة الاحتياجات التي تنفخ مصر والسودان الحوض المملوءة مقدرة عند أسوان بحوالي ٦٤ ملياراً من الأمتار المكعبة في السنة . وكانت في تقديره موزعة على النحو التالي :

(أ) حجم الاحتياجات المائية من أول أغسطس إلى ٣١ يناير = ٣٢٧ ملياراً من الأمتار المكعبة بواقع ٣٠ ملياراً لمصر و ٣٧ ملياراً للسودان .
(ب) حجم الاحتياجات المائية من أول فبراير إلى آخر يوليو = ٣٠٣ ملياراً من الأمتار المكعبة بواقع ٢٨ ملياراً لمصر و ٢٥ ملياراً للسودان .
وقد قدر الحصول على الاحتياجات المائية في الفترة المرحلة من واقع تشغيل بعض المشروعات المقترحة ، وإضافة إيراداتها إلى الإيراد الطبيعي للنهر في الفترة من فبراير إلى يوليو . وفيما يلي بيان بحصيلة هذه الأعمال التي تصورها مقدرة عند أسوان :

الإيراد الطبيعي في الفترة من فبراير إلى يوليو ١٥٤٤ ملياراً
من الأمتار المكعبة .

الماء الرصيد في أحواض التخزين أمام سد أسوان ٨١ ملياراً
وجبل الأولياء وسنار
من الأمتار المكعبة .

الماء الرصيد المسحوب من أحواض التخزين المستخر ٥٢ ملياراً
المقترح في مضبة البحيرات
من الأمتار المكعبة .

الماء المسحوب من حوض التخزين المقترح في حوض تانا ٢١ ملياراً
من الأمتار المكعبة .

الماء الرصيد في حوض تخزين أمام سد رئيسي مقترح ٣٣٠٠ ملياراً
على النيل
من الأمتار المكعبة .

الجملة ٣٣٨٨ ملياراً
من الأمتار المكعبة .

وكانت الأعمال الإنشائية المقترحة في الفئة الأولى تتضمن إنشاء بعض السدود التي تحول بعض أحواض البحيرات في الهضبة الاستوائية في حوض بحيرة تانا في الهضبة الحبشية (١) ، إلى أحواض للتخزين التي تعمل وفق أسلوب التخزين المستمر . هذا بالإضافة إلى قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا ، لتنظيم التصريفات والسياب الجريان ، فيما بين حوض التخزين في كل من حوض بحيرة فكتوريا ، وحوض بحيرة ألبرت .

أما العمل الإنشائي من الفئة الثانية فكان مقدرا له جفر أو شبق قناة جونجلي ، أو القيام بالتجسير وكافة الأعمال الأخرى ، التي من شأنها أن توفر حجما كبيرا من الفاقد ، في منطقة المستنقعات . وقد قدر الخبراء أدنى حصة للأيراد الناشئ عن التكامل في العمل والتشغيل بحوالى ٥ مليارات من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان .

أما الفئة الثالثة من الأعمال الإنشائية فقد تضمنت إنشاء سبيل على مجرى النيل الرئيسى عند موقع الضلال الرابع ، وتشغيله وفق أسلوب التخزين السنوى ، لتسوية الأيراد الطبيعى السنوى وتخزين حوالى ٩ مليارات من الأمتار المكعبة ، ورد عائلة الفيضانات العالية عن مصر والنوبة السفلى .

ومهما يكن من أمر فإن خطة العمل المرسومة كانت تضع في اعتبارها أهمية بحيرة ألبرت ، التي يتضمنها قطاع من الأخدود ، كحوض من الأحواض الصالحة للتخزين المستمر . كما كانت ترى أن التخزين المستمر يعد ذلك ، في حوض بحيرة فكتوريا ليس إلا من قبيل العمل التكميلي ، الذى يتم

(١) راجع خطة تحويل حوض بحيرة تانا إلى حوض للتخزين المستمر لضمان تصرف ثابت ووقاية مصر من الفيضانات العالية في كتاب مياه النيل من صفحة ١٤١ إلى صفحة ١٤٦ وكتاب Hurst, H. : The Nile صفحة ٣٠٩ إلى ٣١٠ . ويدر بالذكر أن الفكرة قد تضمنت استخدامه للتخزين السنوى أول الأمر ، ثم تحولت إلى استخدامه للتخزين المستمر .

معينة ، فان قيام الثورة في يوليو سنة ١٩٥٢ كان بشيرا بخطة عمل جديدة . ويمكن القول ان فكرة التخزين المستمر كانت تلقى ترحيبا جاريا من جانب الفئتين ، على اعتبار انها الوسيلة المثلى لتسيوية الايراد الطبيعى ، والوفاء بكل ما من شأنه ان يبنى الاقتصاد القومى على قطاع الزراعة ، وكافة القطاعات الأخرى .

ونود ان نذكر ان من أهم النتائج التى كانت تترتب عن بعض الفئتين وإصدار اتفاقيتهن عليهما ، هو البحث بقدر الامكان عن الموقع الملائم للتخزين المستمر ، وفى وادى النهر نفسه . ويفهم ذلك على أساس ان بعض كانت ترغب حقيقة فى عدم الاعتماد على هذا الأسلوب فى تأمين أساليب التخزين غير موقع خارج حدودها السياسية . لأنها كانت تخشى أن يستغل كاداة لإو وسيلة لضغط عليها من وجهتى النظر السياسية (١) أو الاقتصادية (٢) . ويعنى ذلك أنها كانت تدرك أن مجرد التلاعب فى مواعيد تشغيل سيده من السدود ، أو فى مناسيب الحجز عليه بالزيادة أو بالنقصان ، يكون من شأنه التأثير المباشر على مواعيد وصول المياه الى مصر ، حسبما تقتضيه خطة التوزيع ونظام المناوبات الدقيق .

وقد اتجه البحث عن الموقع الملائم للتخزين المستمر لأول مرة نحو مجرى النهر نفسه ، والأودية شمال الموقع الذى يقترن عنده نهر عطبرة بالنيل النوبى . ويمكن القول أن هذا الاتجاه كان يتجسأ مع الرغبة ، التى استهدفت تخزين بعض الايراد الطبيعى ، الذى كان يتحول الى فاقد

(١) صلاح الدين الشامى : مياه النيل . صفحة ٣٦٥ .

(٢) كان الانجليز أصحاب السيطرة على مساحات من حوض النيل يلوحون من حين الى حين بالتهديد المباشر الذى يمرض لقمة العيش لكل معنى من معانى الخطر الشديد . ولعل من أخطر هذه الأقوال ما سجلته المضبطة فى البرلمان الانجليزى حيث قال عضو من أعضائه « لو أنى كنت مكان الهنـدى لجعلت مصر تدفع ثمن كل لتر من الماء الذى يجرى فى النيل » .

راجع محمد عوض محمد : نهر النيل . هامش صفحة ٣١٩ .

عظيم في مؤسستهم الفيتحان وأرتفاع المناسيب (١) . وما من شك في أن الأبحاث الفنية والدراسات ، التي استغرقت السنوات القليلة السابقة ، لسنة ١٩٥٢ كانت غير مجدية ، وانتهت إلى ١٠ لا يكاد يوجه على امتداد وادى النيل النوبي حيث أقيمت بين قم. نهض العظيمة إلى موقع خلفاً إلى القطاع متاستب أو صالح لأنشاء السند العظيم الذي يحقق أهداف التخزين المستمر .

كما عبرت الأبحاث من ناحية أخرى ، عن أن نسبة الفاقد بالتبخر من أى حوض من أحواض التخزين ، التي يصير استخدامها في حدود هذا القطاع من وادى النيل ، تزيد زيادة ملحوظة عن نسبة الفاقد بالتبخر ، من حوض التخزين أمام جسم سد أسوان القديم . ونذكر بهذه المناسبة أن نسبة الفاقد بالتبخر من حوض خزان أسوان تبلغ حوالى ٧٪ من مكعب التخزين الكلى فيه ، على حين أن هذا الفاقد بالنسبة للمواقع والقطاعات الأخرى فيما بين خلفاً وعظيمة يتراوح بين ٨.٥٪ و ١٠٪ من مكعب التخزين السنوى ، ونحو ١٨٪ بالنسبة لمكعب التخزين المستمر (٢) .

ومهما يكن من أمر ، فإن من بين ما تردد في مجال تفضيل الأخذ بتلك السياسة الجديدة التي ظهرت في أواخر سنة ١٩٤٩ ، أن ممارسة التخزين السنوى أو التخزين المستمر ، في وادى النيل في داخل الأرض المصرية ، يكون من شأنه التحكم والسيطرة على مياه النيل بطريقة أفضل . ويفهم ذلك على اعتبار أنها الوسيلة المثلى لحماية حق مصر ، من أى احتمال لتهديد مباشر أو غير مباشر ، ولضمان زيادة كبيرة ، تصل بحجم

(١) صلاح الدين الشامي : ضبط النيل والتوسع الزراعى في الجمهورية العربية المتحدة . صفحة ١٩٢ .

(٢) تقرير مجلس الانتاج القومى لسنة ١٩٥٥ . صفحات ١٢٩ و ١٣٠ .

ويجدر بنا أن نشير مرة أخرى الى أنه يقدر ما تعرض له هذا الاقتراح من معارضة واستخفاف ، من جانب بعض الفنيين الكبار قبيل يوليو سنة ١٩٥٢ ، نراه يحظى بكل معنى من معاني الاهتمام بعد ذلك . وقد حقق المهندسون هرست وبلاك وسميكة ، من خبراء ضبط النيل دراسات أولية ، انتهت الى نتائج ايجابية في صالح الفكرة ، وقيمتها من وجهة النظر الفنية البحتة . ومن ثم كانت البداية الحقيقية التي روجت لهذه الفكرة المستجدة ، لحساب مصر ومصلحتها المائية المشروعة .

ويجدر بالباحث قبيل الحديث عن هذا المشروع الضخم الذي تتقبل به مصر من مرحلة الى مرحلة أو من سياسة مائية الى سياسة مائية جديدة ، وقنين التعريف بأهمية سد أسوان العالى ، فى مجال تحقيق زيادة الحصة السنوية لكل من مصر والسودان ، أن نتحدث عن نظرية التخزين المستمر ، وأن نصور الأسلوب أو النظام الذى يسوى الايراد الطبيعى لمدة سنوات .

ونشير الى أن المقصود من ممارسة التخزين المستمر Over Year Storage أصلا ، هو تسوية الايراد الطبيعى للنيل لفترات كبيرة من السنوات ، تسوية يكون من شأنها أن تضع حدا لأكبر احتمال من احتمالات الذبذبات ، التى تنظر على حجم الايراد الطبيعى السنوى ، أو تطرأ على ضبابيب الجريان بالزيادة أو بالنقصان ، من سنة الى سنة أخرى . وليس ثمة شك فى أن احتمالات الذبذبات فى حجم الايراد الطبيعى السنوى لنهر النيل بالزيادة فى بعض السنوات أو بالنقصان فى بعض السنوات الأخرى ، تكون كبيرة بشكل ملحوظ يثير الانتباه . ويفهم ذلك الأمر على اعتبار أن الايراد الطبيعى السنوى فى النيل يتراوح بين نهاية صغيرة تقدر بحوالى ٦٥ مليارات من الأمتار المكعبة فى السنوات الشحيحة - نهاية عظمى تقدر بحوالى ١٣٠ مليارات من الأمتار المكعبة فى السنوات السخية .

بل لعلنا نلاحظ أن الايراد الطبيعى يتدهور فى بعض السنوات الشاذة الطارئة ، التى لا تكاد تتكرر الا على مدى طويل تدهورا خطيرا ،

بحيث تكون شحيحة الى ابعاد حدود الشبح والتقتير ولعمرنا من هذا الطراز الشباذ نموذج رائع في سنة ١٩١٣ ، والتي تدهور فيها حجم الايراد الطبيعي الكلى في النيل ، الى حوالي ٤٥ مليارا من الامتار المكعبة فقط (١) . وهذا هو عين الخطر لانه لا يغطي حصص مصر وحبية السودان من الايراد السنوي .

ويمكن للتباحث على ضوء من الفهم الكامل لهذه الذبذبات ، وما يتصل عنه نموذج الشدوذ الواضح ، ان يبين كل معنى من معاني الخطر الحسني الذي ينبغي محصاه ، ويهدد الكيان الاقتصادي في كل من مصر والسودان . وما من شك ان الخطر يكون قائما ومحملا الوقوع ، عتلهما يؤتاد الايراد الطبيعي المستوى زيادة كبيرة ، لانه يعنى فيضانا عاليا يهدد الخيشة والمناحات المزروعة بشكل مباشر او غير مباشر ، كما يفهم ذلك الخطر وما يتضمنه من مخاطر على ضوء من العلم بان الايراد الطبيعي الهزيل في السنوات الشحيحة (٢) لا يكاد يفي بكل الحاجة ، او لا يكاد يضمن الحصول على كل الحصة السنوية ، اللازمة للري في كل من مصر والسودان .

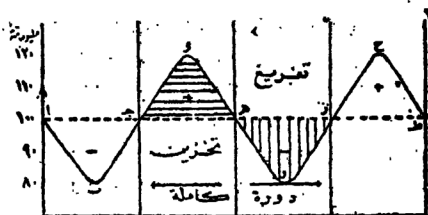
وقد يتمثل الخطر في مثل هذه السنوات الشحيحة ، في النتائج المحتملة حدوثها ، عندما يلجأ الفتيون الى التفكير بالجزء على السدود القائمة

(١) يمكن للباحث على ضوء دراسة منحنى التكرار الموضوع في سنة ١٩٢٠ لبيان العلاقة بين التصرفات والمناسيب على مدى واسع من جملة السنوات البالغ عددها ٩٦١ سنة والتي لدينا عنها ارساد مسجلة ، ان يشير الى ان احتمال حدوث فيضان وايراد متدهور على مثل هذه الصورة التي تمثلت في سنة ١٩١٣ يكون بواقع مرة واحدة كل ٢٤٠ سنة . (صلاح الدين الشامي : مياه النيل . صفحة ٨١ - ٨٣) .

(٢) يذكر مردوخ ماكدونالد ان الفترة فيما بين سنة ١٨٧٧ وسنة ١٩١٦ ، قد تضمنت انخفاض الايراد الطبيعي عن المتوسط او المعدل في حوالي سبع سنوات متفرقة . ويعنى ذلك ان ظاهرة تدهور الايراد وانخفاضه قد تكررت بواقع سبع مرات في مدى أربعين سنة فقط . (ماكدونالد : ضبط النيل سنة ١٩٢٠ ، صفحة ٤٢) .

التي تعمل وفق أسلوب التخزين السنوي لضمان امتلائها ، وتبدو هذه النتائج في احتمال التأثير المباشر على سعة كل حوض من أحواض التخزين السنوي ، نتيجة لزيادة معدلات الإطعام ، ويعنى ذلك أن التخزين المستمر وامنوبه لن يؤدي إلى مجرد زيادة وتسوية الإيراد الطبيعي لمدة عدة سنوات أو إلى مجرد زيادة حصنة السودان ومصر ومتابعة الخطط الموضوعه للتوسيع الأفقى والرأسى ، فى المساحات المنزرعة التى يمكن ملؤها - فحسب - بل إن لفظة الوسيلة المثلى التى تطلع على كل خطر متضمن حدوثه ، نتيجة للتذبذبات الكبيرة التى تصل تقديراً إلى نحو ٥٠ ٪ بالزيادة أو بالنقصان ، بالنسبة للمتوسط المعروف لحجم الإيراد الطبيعى المستقوى ، والبناتج مقداره حوالى ٨٤ ملياراً من الأمتار المكعبة .

ويمكن للباحث أن يعتمد على الرسم البياني التالى والذي يتضمن كروكي لبيان خط التصرفات الطبيعية ، مقارنة بخط الاحتياجات المطلوبة من الإيراد الطبيعى على مدى عدد من السنوات ، فى مجال التعرف على نظرية التخزين المستمر ، وأسلوب التشغيل ، الذى يتبع فى تسوية الإيراد وضمان تصرف ثابت .



كروكي لبيان نظام التخزين المستمر

والمفهوم أن هذا الأسلوب من أساليب التخزين ، من شأنه أن يسوي الإيراد الطبيعي الزائد عن المتوسط في أثناء عدد من السنوات السخية . ويتعين حجز كل المياه الزائدة عن الاحتياجات والحصص المطلوبة ، كرسيد يصبح تخزينه من أجل الوفاء بالاحتياجات وتعويض العجز أو النقصان الطارئ . في بعض السنوات الشحيحة ، التي يتعرض الإيراد الطبيعي فيها للتدهور ، ويتميز الفيضان بالشح ، ويمثل الخط المرموز له بالحروف $\text{أ - ب - ج - د - هـ - و - ز - ح - ط}$ في الرسم البياني ، خط تصرفات الإيراد الطبيعي في النهر ، في أثناء فترة طويلة تستغرق أربعين سنة كاملة . ولعل من الواضح أن التصرفات من الإيراد الطبيعي ، تتذبذب في هذا الرسم النموذجي ، بين نهاية صغرى قدرها ٨٠ مليوناً من الأمتار المكعبة في اليوم الواحد ، وبين نهاية عظمى قدرها ١٢٠ مليوناً من الأمتار المكعبة في اليوم الواحد . وتكون هذه الذبذبة واضحة غاية الوضوح ، وهي منسوبة للخط الآخر ، الذي يبين التصرفات التي تحقق أو تفي بالاحتياجات ، والذي يرمز له في الرسم البياني بالخط المستقيم المتقطع ، الممتد فيما بين أ و ط ، ويسجل تصرفاً متوسطاً ، يبلغ قدره ١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة في اليوم الواحد .

ويظهر من مقارنة خط التصرفات الطبيعية المعرضة للذبذبة بالزيادة أو بالنقصان ، بخط الاحتياجات السنوية التي تستوجبها السيلالة المائية المرسومة بحساب دقيق . أن هناك مرحلة أو فترة يمثل فيها التناقض بين الزيادة أحياناً والنقصان أحياناً أخرى . ويحدد هذه الفترة في الرسم البياني النموذجي أو المثالي ، القطاع المحدد الذي ترمز له بالحرف $\text{ج - د - هـ - و - ز}$ ، والتي تتضمن دورة كاملة فيها من احتمال الزيادة والجريان على مناسب أعلى من المعدل ، بقدر ما فيها من احتمال النقصان والجريان على مناسب أقل من المعدل .

ويمكن القول أن هذه الدورة الكاملة هي التي تتناولها أسلوب التخزين المستمر بالتسوية ، على مدى ذلك العدد المعين من السنوات .

ونحن اذا ما بدأنا من النقطة ج ، نلاحظ أن الإيراد الطبيعي يتمشى تماماً مع معدل الاحتياجات في هذه السنة . كما نلاحظ أنه يأخذ بعد ذلك في الزيادة والارتفاع ، والجريان على مناسيب أعلى من المعدل ، في السنوات السبعية التالية ، الى أن يصل إلى نهاية عظمى عند النقطة د . ويؤود الإيراد الطبيعي بعد هذا الارتفاع الذي يسجل النهاية العظمى في النقطة د : الى الهبوط والنقصان من سنة الى سنة أخرى حتى يصل الى السنة التي تعبر عنها النقطة هـ . والفهم أنه عندما يصل إلى هذه النقطة تجوز تصرفات الإيراد الطبيعي مرة أخرى ، لكي تتمشى مع معدل الاحتياجات في هذه السنة . ويلاحظ الباحث بعد ذلك الاستمرار في الهبوط والنقصان الذي يسجله الإيراد الطبيعي في كل سنة من السنوات فيما بعد النقطة هـ . ويمكن القول أن هذا الهبوط أو التناقص عن معدل الاحتياجات حتى يصل الى الإيراد الطبيعي ، والجريان على مناسيب أدنى من مناسيب الإيراد الطبيعي المعدل ، الى نهاية صفري في السنة التي ترمز لها النقطة - و - وهذه السنة هي التي تمثل أكثر السنوات شذوذاً ، من حيث نقصان الإيراد الطبيعي والشح الشديد .

ولعل من الواضح أن الخط البياني يعاود الاتجاه العلم صوب الاعتدال مرة أخرى ، وتسجيل زيادة طفيفة من سنة الى سنة أخرى ، الى أن تصبح النقطة - ز - معبرة عن وصول التصرفات والجريان الطبيعي وحجم الإيراد في هذه السنة ، الى الحد الذي يتعادل تماماً مع معدل الاحتياجات ، وهكذا تمثل الفترة التي تستغرق هبوط التصرفات من الإيراد الطبيعي وانخفاض المناسيب عن المناسيب المعدلة ، مرحلة الشح والنقصان وعدم الوفاء ، على حين أن الفترة التي تستغرق زيادة التصرفات من الإيراد الطبيعي وارتفاع المناسيب عن المناسيب المعدلة ، تمثل مرحلة من السخاء والوفاء الكامل .

كما قد تمثل المرحلة وهي تجسيد الوفاء الكامل المرحلة الحظرة ، التي تهدد الفيضانات فيها الحياة واستقرارها المطمئن ، ويعني ذلك أنه في

القطاع الذى يتضمن فترة معينة أو جملة سنوات ، وترمز له الحروف هـ - ز . ويحبر فيه الحرف - و - عن النهاية الصغرى ، ويسجل الايراد الطبيعى عجزاً ونقصاً وانقفاً فى المناسيب بدرجات متفاوتة عن المعدل الاحتياجى فى كل سنة من سنوات الشح ، التى يتضمنها هذا القطاع . أما فى القطاع الآخر الذى يتضمن فترة معينة أيضاً وترمز له الحروف ج - د - هـ ويحبر الحرف - د - فيه من النهاية العظمى ، ويسجل الايراد الطبيعى والجريان زياداً وارتفاً فى المناسيب ، بدرجات متفاوتة أيضاً عن معدل الاحتياجيات فى كل سنة من سنوات السيخة التى يتضمنها هذا القطاع .

وإذا كانت فترة السخاء والزيادة ، الذى يرمز الحرف - د - لنهايتها العظمى ، قد استغرقت عشر سنوات كاملة ، وكانت فترة الشح والنقصان الذى يرمز الحرف - و - لنهايتها الصغرى قد استغرقت عشر سنوات كاملة أخرى ، فإن التخزين المستمر يستهدف تخزين الزيادات الفائضة من الايراد الطبيعى فى كل سنة من سنوات السخاء والوفاء ، كرصيد يضاف الى الايراد الطبيعى الهزيل ، فى كل سنة من سنوات الشح وعدم الوفاء . ويعنى ذلك أن التخزين المستمر فى موقع من المواقع التى تصلح من وجهة النظر الفنية كحوض للتخزين ، يكون من شأنه أن يمنح الإنسان القدرة الكاملة على تسوية الايراد الطبيعى بالأسلوب الذى ينشئ فيما بين الزيادة والنقصان ، أو قوما بين الوفاء وعدم الوفاء ، ويحقق الاحتياجات فى كل سنة من السنوات ، بصرف النظر عن كل احتمال من احتمالات الشح أو السخاء ، ويضمن تصرف معين ثابت .

وفهم ذلك على اعتبار أن التخزين المستمر فى حوض التخزين المنتخب ، سوف يتمخض عن حجز واختزان كل قسم الجريان العالية الزائدة ، عن حجم معدل الاحتياجات السنوية ، والتى يمثلها على الرسم البيانى ، القطاع المرموز له بالحروف ج - د - هـ ، لكى تكون بمثابة الرصيد

الاجتماعي - المثير - يصير صرعه واضافته الى الايراد الطبيعي لتعويض المعجز
والشبح في الفترة التالية ، التي يسجل فيها التدهور والنقصان عن معتاد
الاحتياجات (١) . وهكذا يكون التخزين المستمر وسيلة مثلى لتيسر الايراد

حسبما وردت في تقرير لجنة خبراء مشروعات النيل (١) .
والسيطرة على الجريان ، وخاصة اذا ما استغلت نظرية التخزين المعادل ،
Virtual Storage في استكمال كل معنى من معاني السيطرة ،
على الجريان الطبيعي في النهر (٢) .

ومهما يكن من امر فإن مصر كانت عاقبة الهزم على الاخير بسياسة
التخزين المستمر ، وتنفيذ السد الذي يحقق الهدف في الموقع الصالح
او المناسب منذ وقت اجست فيه بدم وقاء التخزين السنوي بكل احتياجاته
التوسع والنمو في قطاع الزراعة ، ولعلها احسبت بذلك واستهدفت من
ذلك التصميم والاصرار تنفيذ العمل ، الذي من شأنه أن يخلصها من
احتمالات الخطر او العجز ، الذي يتضمن احتمالات التجذبات في الايراد
الطبيعي السنوي بالزيادة او النقصان .

وقد استهدفت مصر أيضا متابعة الطريق المؤدية الى التوسع الاقليمي
والراسي ، في مساحات جديدة في كل من مصر والسودان . ويمكن القول
انها كانت وسيلة مصر المثلى لسد حاجة السكان الذين تتزايد أعدادهم
بمعدل كبير ، ولتحقيق صورة من صور التوازن بين النمو السكاني والنمو
الاقتصادي . كما أنها كانت وسيلة مثلى ، لكي يحقق السودان المزيد من

(١) صلاح الدين الشامي : ضبط النيل والتوسع الزراعي في
الجمهورية العربية المتحدة ، صفحات ١٩٤ - ١٩٥ .
Hurst H. : The Nile pp. 295-796-297.

(٢) التخزين المعادل يعني خصم جزء من الحصة التي تصرف من حوض
التخزين المستمر معادلة لأي زيادة في الايراد يسجلها القياس في أي رافد
من الروافد أو مجرى من المجارى التي تغذي النهر الرئيسي في سنة من
السنوات أو في فترة من الفترات .
(صلاح الدين الشامي : مياه النيل ، صفحة ٩٥) .

أسباب الرفاهية والرخاء وارتفاع مستوى المعيشة ، وتحويل قطاعات جديدة من السكان إلى العمل في حقل الزراعة ، وممارسة الاستقرار والتخلي عن البداوة أو عن ما يشبه البداوة . . .

وقد أشرنا من قبل إلى خصيلة بحث أصيل ودراسات عميقة مستفيضة ، في مجال اختيار واختيار كل موقع من المواقع ، التي يمكن أن تحول إلى حوض من أحواض التخزين المستمر ، في الهضبة الاستوائية وفي الهضبة الحبشية . ومع ذلك فإن الثورة المصرية التي استهدفت التنمية الاقتصادية ، في قطاع الزراعة وفي قطاع الصناعة ، عقدت العزم على ممارسة التخزين المستمر في داخل الأرض المصرية ، لاعتبارات كثيرة متعددة . ونذكر من هذه الاعتبارات الهامة ، تلك التي ترتبط بالموقع الجغرافي ، وقرب موقع حوض التخزين الكبير من أرض مصر المنزرعة ، بالشكل الذي يكفل للتوسع الزراعي سرعة الاستجابة ، وينفي أي احتمال لاستغلال النيل للضغط السياسي . كما يضمن الاستفادة من فرق المناسيب ، بين الأمام والخلف ، في استنباط طاقة كهربائية هائلة ، تفي بحاجة النمو في قطاع الصناعة . . .

ونحن - على كل حال - لن ندخل في سرد أو عرض وتصور تفاصيل كثيرة ، بشأن وضع مشروع بنيد أسوان العالي موضع التنفيذ ، سواء كانت تتعلق بمجرد المفكرة في بداية المراحل المبكرة ، والمجهود الذي بذل في مجال الإعداد والتجهيز والتصميم والتمويل ، أو كانت تتعلق بالمباحث والاختبارات الفنية والدراسات ، التي جددت خطة الانشاء والعمل والتنفيذ ووضع أسلوب التشغيل الكامل النهائي لحوض التخزين الهائل الكبير . ومع ذلك فإنه لا يفوتنا أن نقرر ضلخمة هذا العمل الانشائي الكبير ، الذي يعبر عن كل معنى من معاني العزيمة والتصميم والاصرار ، بقدر ما يعبر عن الأمل العريض المرتقب ، بشأن التوسع الأفقي والرأسي في مساحاته الجديدة من الأرض القابلة للزراعة ، وتنمية قطاع الزراعة وقطاع الصناعة على حد سواء .

بل لعلنا نستجمل في هذا المجال حقيقة الارتباط الوثيق بين هذا العمل الانشائي الضخم والعمل الوطنى القومى ، حتى بات الرمز القائم على كفاف شعب أصيل صنع الحضارة وعمل على تنميتها نموا رأسيًا منذ وقت بعيد . كما يصنع المعجزة ويجهسها ، من أجل وضع كل طاقة وكل قدرة فنية ، فى سبيل تطوير الزراعة ، والمضي بالثورة الزراعية إلى أبعد مدى . وفى سبيل تنمية قطاع الصناعة التى سوف تجد فى الكهرباء قوة الدفع المحركة الهائلة .

ويعنى ذلك - أن وضع سند أسوان العالى موضع التنفيذ واستغلاله استغلالاً كاملاً فيه التعبير الواقعى لأرائح ، عن المضى على طريق الثورة الزراعية ، وعن الارتقاء بالانقلاب الزراعى إلى قمة جديدة تسجل الجهد ، وحقيقة الصراع فى سبيل رفع مستوى المعيشة والدخل القومى بصفة عامة . كما أنه يعنى أيضاً تفجير الثورة الصناعية وزيادة حجم الصناعة ، إلى الحد الذى يجعلها شريكة على الطريق مع الزراعة إلى مرحلة تجسده شيئاً من التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ، وإلى معنى من معانى الرخاء والرفاهية لكل الشعب . ثم هو فوق ذلك كله تعبير رائع عن قدرة الإنسان المصرى على ترويض النيل والسيطرة على الجريان الطبيعى ، وضمان تصريف ثابت معين يفي بالاحتياجات .

وعندما نهتم بدراسة سد أسوان العالى من وجهة النظر الموضوعية البحتة ، يكفيننا فى هذا المجال أن نتعرف على التصوير الكامل ، الذى يصور بسعة حوض التخزين ، وأسلوب التشغيل الكامل ، من حيث تجميع رصيد الماء والسحب وضمان التصريف . الثابت . وهى من غير شك وسينالها لكى ندرك حجم الرصيد الكبير الهائل ، أمام جسم السد ، ولكى ندرك حجم الزيادة فى الحصبة السنوية من إيراد النهر الطبيعى لكل من مصر والسودان . كما يفهمنا من ناحية أخرى أن نتعرف على كل أثر من الآثار الاقتصادية ،

التي سوف يتحقق بعد وصوله الميمل في السد وتشغيله ، الى نهاية الشوط الطويل في جوال سنة ١٩٦٨ .

ويعنى ذلك مرة أخرى انشاء كجغرافيين ، لا تجد الفرصة المناهضة أو المجال الذي يلزمنا بالتعريف بالتصميم المعتمد للمشروع الهائل ، أو بكل خطوة من الخطوات الايجابية التي اتخذت في مجال التصميم والتمويل والانشاء ، ووضع جسم السد الكبير الهائل موضع التنفيذ العمل في الموقع المنتخب . ومع ذلك يجدر بنا أن نذكر أن عمليات تصميم جسم سد أموان العالي ، وتقدير سعة حوض التخزين أمام الموقع النهائي المنتخب ، ووضع هذا الجسم الضخم قد استوجبت عملاً شاقاً ، واقتضت خبرات فنية عالية على المستوى العالي ، في أثناء فترة طويلة من حوالى سنة ١٩٥٣ الى سنة ١٩٥٩ .

وقد اشتمل هذا العمل على مساحنة وتحقيق ١٧ قطاعاً عرضياً في حيز الوادي في القطاع الممتد فيما بين أموان وموقع شلال دال جنوب حلفاء في داخل الأرض السودانية . وتبين من حساب النتائج لهذه القطاعات العرضية ، والدراسات والمباحث المائية الفنية ، أن سطح حوض التخزين في هذا القطاع الطويل من الوادي الضيق ، كبير . وقد تبلغ مساحته النلية حوالى ٣٣٠٠ كيلو متر مربع ، اذا ما تم الحجز وتوقيف المياه على منسوب ١٨٢ متراً عن مستوى سطح البحر ، أمام جسم السد العالي .

أما حساب الفاقد بالتبخر فكان مبنياً على اعتبار أن متوسط الفاقد الكلى (١) في السنة ، من سطح هذا الحوض الكبير يبلغ حوالى ١٨٨ متراً من العمق المائي فيه . ويعنى ذلك أن حجم هذا الفاقد قد قدر بحوالى ٩ مليارات

(١) لم يكن من السهل حساب الفاقد بالتسرب من القاع والجوانب ، ومع ذلك فإن استمرار الارساب من سنة الى سنة أخرى من شأنه أن يقلل من احتمالات الفاقد بالتسرب بعد عدد قليل من السنوات .

ومعدلات الانسحاب على المناسيب المختلفة من موسم الى موسم آخر ،
قد استقرت وقتا طويلا وهذا عظيم . ويمكن القول أن حصيلة الدراسات
المتعلقة بالانحطاط وقياس حجم الرواسب ، والتي اتصلت بتفتيل سد أسوان
منذ سنة ١٩٠٤ ، والحجز عليه ، أو التي ارتبطت بتعين التوقيت المناسب
لبداية مراحل الحجز ورفع المناسيب في الأمام للتخزين السنوي ، قد مهدت
تمهيدا حقيقيا لتلك الدراسات ، وحساب حجم الانسحاب المتوقع في حوض
التخزين الجديد .

وقد أثبتت تلك الدراسات والمباحث - على كل حال - أن نسبة الحمولة
العالقة في المفتحات ، في مياه النيل والجريان الطبيعي الدائم ، تتفاوت من
حيث الحجم ، ومن حيث الكم ، ومن حيث التركيب ، تفاوتا عظيما من موسم
الى موسم آخر . ويمكن القول أن هذه المفتحات تبلغ حوالى ٤٠٠ جزء في
المليون في الجريان الطبيعي ، في موسم المناسيب المنخفضة من كل عام .
على حين أنها تزايدت في موسم الفيضان والجريان على مناسيب مرتفعة ،
الى حوالى ٤٠٠٠ جزء في المليون على الأقل (١) . وقد تمكن الفنيون على ضوء
ذلك من حساب أو تقدير كمية الرواسب والمواد العالقة بالجريان ، الذى يمر
في هذا القاع من مجرى النهر ، الذى يتضمن حوض التخزين المستمر ،
بحوالى ثلاثة ملايين من الأطنان في اليوم الواحد . كما قدروا أن هذا الحجم
الكبير من الرواسب ، يكون معادلا لطبقة رقيقة ، يصير ارسابها على قاع
حوض التخزين ، ويبلغ سمكها حوالى ٤ ملليمترات فقط .

والاعتقاد السائد على كل حال هو أن حجم المواد العالقة والمفتحات التي
تجر بموقع بلدة حلفا في أثناء السنة ، يزن حوالى ١١٠ مليوناً من الأطنان
في المتوسط (٢) . والفهم أن حجم هذه المفتحات ، التي تتألف منها الحمولة

(١) تعادل حوالى ٤ كيلو جرام من الرواسب في المتر المكعب الواحد
من مياه النيل . Hurst, H. : The Nile p. 277
(٢) يؤت المتر المكعب من الحمولة العالقة أو الرواسب حوالى ١٨ طناً .

المالحة متفاوت ، كما متفاوت أقطارها ، لكن تتراوح بين الرمل الحشن والرمل الناعم والحصى والطين الغرين والسلت (١) . ويمكن للباحث أن يشير الى أن معظم هذه المفتتات والحمولة العالقة ، التي يتضمنها الجريان الطبيعي ، تصل في شهور الفيضان من كل عام ، عندما ترتفع المناسيب وتتدفق المياه في نهر العظيرة ، ويصبح الجريان سريعا بالنسبة للجريان الطبيعي في موسم انخفاض المناسيب .

ومهما يكن من أمر ، فإن الرمل الناعم يمثل في الغالب حوالي ٣٠٪ من هذه الحملولة العالقة ، ويمثل الطين حوالي ٣٠٪ أخرى . أما الطمي والرواسب المدككة فترتفع نسبتها قليلا ، لكن تمثل حوالي ٤٠٪ من مجموع الحجم الكلي للحملولة العالقة (٢) . ويمكن للباحث أن يعتمد على الرسم البياني التالي لبيان التوزيع البياض للسواد العالقة ، في القطاع الراسي للجريان الطبيعي ، فيما بين موقع حلفا وموقع أسوان ، في مجال التعرف الكامل على كل حقيقة من هذه الحقائق .

ومهما يكن من أمر ، فإن السعة المحسوبة للتخزين المفقود تحت منسوب ١٤٧ مترا ، في حوض التخزين كبيرة للغاية . ويمكن أن نذكر أن القطاع من حيز هذا الحوض الكبير سوف يستغرق حوالي ٥٠٠ سنة ، قبل أن تتراكم فيه الرواسب ، ويمتلا إلى منسوب ١٤٧ مترا . ويتأثر تبعاً لذلك القطعناع الآخر من الحيز ، الذي يتضمن السعة الاسمية للتخزين إلى . وليس ثمة شك بعد ذلك كله في أن كل هذه التقديرات الخاصة بالاطماء ، والفترة التي يستغرقها تراكم الرواسب الى منسوب ١٤٧ مترا ،

Selim, M.A. The High Dam Project. Bull. Soc. Geog. (١)

D'Egypte, 1955, p. 119

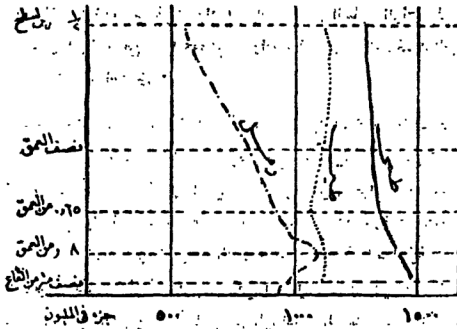
Simalka, Y.M.: The Suspended Matter in The Nile 1940 p. (٢)

Hurst, H : The Nile. pp. 225 - 8.

أمام جسم السد العالي فيها ضرب من ضروب المجازفة ، في الحساب النهائي .
ويعني ذلك أنها قابلة لأن تتغير أو أن تتبدل لأن جملة المعلومات والبيانات
عن الرواسب ومعدلات الارساب السنوى فى حالة التخزين المستمر ، ما زالت
فى حاجة الى مزيد من المباحث والدراسات والتحقيق ، بعد بداية التشغيل
الكامل للسد العالى ، والحساب الكامل من واقع التقدير السليم على الطبيعة .
ولعلها بعد التشغيل على المدى الزمنى ، الذى من ، قد وضعت بين أيدي
الفنيين ، الحقيقة كل الحقيقة عن الاطماء ، فى قطاع التخزين الميت .

(دسم بيانى رقم ٦)

رسم بيانى للتوزيع فى المتوسط لجميع المواد العالقة فى الاتجاه الرأسى



وإذا انتقلنا الى الحديث عن السعة المقدرة للتخزين الى Live Storage
والتعريف بها والكيفية التى تتحقق بها ، وجب علينا أن نشير الى أنها مقدرة
على اعتبار أن حجم الماء الذى تتضمنه مطلوب منه الوفاء بسحب حجم معين
أو تصرف ثابت . ويحقق هذا السحب الثابت احتياجات الرى فى كل

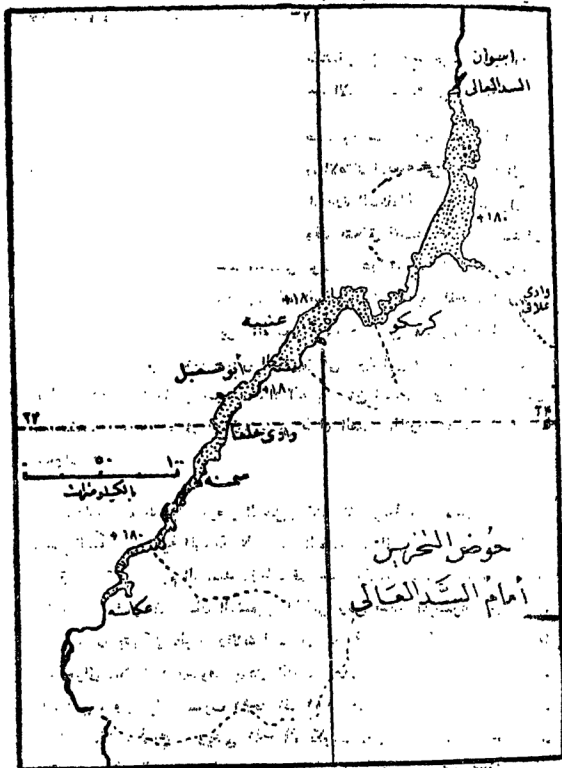
المصلحة المنزرعة في الوقت الحاضر ، والتوسع في مساحات جديدة من الأرض القابلة للزراعة ، وزيادة مساحة المحاصيل . كما يحقق احتياجات الملاحة النهرية ، والمناصب الملاحة لزور النلق النهرية طول العام . ويبلغ حجم السعة المقدرة للتخزين بحلى حوالى ٧٠ ملياراً من الأمتار المكعبة . ويحققها حجم الماء الكبير الذى يصير حجزه وتوقيفه في حوض التخزين الكبير أمام جسم السد العالى بين منسوب ١٠٤٧ متراً ومنسوب ١٧٥ متراً عن مستوى سطح البحر .

ولمنا نتوقف عند هذه النقطة ، لكى تشير الى أن هذا القدر من الماء الرصيد المخزن يعد اتمام البناء والتشغيل الكامل ، يزيد بحوالى ٢٢ ملياراً من الأمتار المكعبة ، عن حصة مصر السنوية في الوقت الحاضر ، التى تستخدمها في الري قبال تشغيله . كما أنه يزيد بحوالى ١٩ أو ١٨ ملياراً من الأمتار المكعبة عن حصة مصر والسودان معا ، والتي بلغت في سنة ١٩٦٤ حوالى ٥٢ ملياراً من الأمتار المكعبة في السنة . وما من شك في أن هذه الزيادة يمكن أن تكون الوسيطة ، التى تكفل زيادة حصة كل من مصر والسودان ، وتضمن ، وتضمن تصرف معين ثابت ، في باحليلات التوسع المرتقب في مساحات الأرض المنزرعة في كل منهما .

أما السعة المقدرة للتخزين من أجل الوقاية من الفيضانات العالية والارتفاع المناسب العالي في بعض السنوات . Storage of Flood Protection فانها تؤدي من غير شك الى زيادة المنسوب ، الذى يضيق الحجز عليه أمام جسيم سد أسوان العالى ، في حوض التخزين زيادة كبيرة . ويمكن القول أن هذه الزيادة قد قدرت لها سعة ، تتضمن حوالى ٣٠ ملياراً من الأمتار المكعبة . ويكون ذلك التقدير ، مبنياً على اعتبار أن حجم الإيراد المائى في الفيضان العالى الخطير ، لا يمكن أن يتطلب أو أن يستغرق أكثر من هذه السعة .

وقد استوجب هذا التقدير الارتقاع بمنسوب الحجز ، أوة توقيف الجريان أمام جسم السد العالي ، الى حوالى ١٨٢ مترا عن مستوى سينطع البحر . ويعنى ذلك أن سعة التخزين المقدرة للوقاية من خطر الفيضانات العالية فى أعظم السنوات ، شذوذا ، وعلى مختلف المناسيب المرتقبة التى تتباين من سنة الى سنة أخرى ، يمكن أن تتم بكفاءة تامة فيما بين منسوب ٢٧٥ مترا ، ومنسوب ١٨٢ مترا عن مستوى سطح البحر . ونعود لذكرنا أن هذه السعة فى ذلك القطاع المحصور ، بين هذين المستويين محسوبة بدقة بالغة ، لى تحقق كل معنى من معانى الوقاية من خطر الفيضانات العالية ، فى أخطر السنوات ، وعلى أعلى المناسيب التى سجلت فى أثناء المائة سنة الماضية . ويذكر الفنيون أنها محسوبة على أساس ، أن أقصى تصرف يمكن أن يحقق هذه الوقاية فى سنوات الفيضانات العالية ، هو حوالى ٥٠٠ مليون من الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ، من الرصيد فى حوض التخزين الهائل أمام جسم السد العالي .

وهكذا يتبين للباحث أن سعة حوض التخزين الكبير أمام جسم سد أسوان العالى ، سعة هائلة كبيرة . وتزيد هذه السعة عن الحد الأعلى ، لتوسط إيراد النيل الطبيعى كله ، فى السنة بحوالى ٥٠ مليارات الأمتار المكعبة . ويفهم ذلك على اعتبار أن متوسط إيراد النهر الطبيعى ، فى الفترة من سنة ١٨٩٩ الى سنة ١٩٣٦ ، يبلغ حوالى ٨٣ مليارات الأمتار المكعبة فى السنة . بل كلفنا تزيد عن متوسط إيرادات النهر الطبيعى العالية ، التى سجلت على أثناء الفترة من سنة ١٧٧١ الى سنة ١٨٩٨ ، وبلغت حوالى ١٠٣ مليارات الأمتار المكعبة ، بحوالى ٣٠ مليارات الأمتار المكعبة . وسوف تصل هذه الثلثة الهائلة الى ١٣٠ مليارات الأمتار المكعبة ، منها ٣٠ مليارات كسعة مقدرة للتخزين المفقود و ٧٠ مليارات كسعة مقدرة للتخزين الحى . و ٣٠ مليارات كسعة مقدرة لتحقيق الوقاية من خطر الفيضانات العالية ، فى موسم ارتفاع المناسيب . وتحقق هذه السعة الضخمة الهائلة كما ذكرنا نرى ،



أولاً : على اعتبار الوصول بالحجز أمام جسم السد العالي ، الى منسوب ١٨٢ متراً فوق مستوى سطح البحر .

ثانياً : على اعتبار أن حجم الفاقد بالتبخر من سطح حوض التخزين ، يبلغ قدراً يتراوح بين ٩ و ١٠ مليارات من الأمتار المكعبة في السنة .

وتشير تقارير الخبراء الفنيين على ضوء حساب متوسط الإيراد الطبيعي ، الذي قدر بحوالى ٨٤ مليارات من الأمتار المكعبة في السنة ، الى أن امتلاء حوض التخزين الكبير الى السعة المقدرة الكاملة ، والوصول الى منسوب ١٨٢ متراً أمام جسم السد ، سوف يتحقق أثناء خمس سنوات تقريباً . ويمكن القول أن هذا التقدير موضوع على أساس استنزاف وصول الإيراد الطبيعي في كل سنة من هذه السنوات الى الحجم المعدل . ويعنى ذلك أن الزيادة في حجم الإيراد الطبيعي ، وخاصة في موسم الفيضان زيادة متوالية ، قد تعجل بامتلاء حوض التخزين في فترة أقل من خمس سنوات . كما أن تدهور وانخفاض حجم الإيراد الطبيعي عن المعدل ، وتوالى الفيضانات المنخفضة ، قد يؤدي الى زيادة في طول الفترة اللازمة لذلك عن خمس سنوات .

وإذا كان تشغيل حوض التخزين تشغيلاً جزئياً بعد الانتهاء من بناء جسم السد في نهاية المرحلة الأولى في النصف الثاني من سنة ١٩٦٤ ، يحقق زيادة في حجم الرصيد وزيادة في حجم الحصص السنوية بالنسبة لكل من مصر والسودان ، فإن التشغيل الكامل وفق الخطة الموضوعية لن يتحقق إلا بعد أن يتم كل البناء والانشاءات في نهاية المرحلة الثانية التي قدروا لها حوالى ١٩٦٨ . وسوف يؤدي التشغيل الكامل ، الى امتلاء حوض التخزين ، ووصول منسوب الحجز الى ١٨٢ متراً في أثناء السنوات الخمس التالية لهذا التاريخ . ويعنى ذلك أن تكوين بحيرة السد العالي ، التي تتضمن حوض التخزين ، أمام جسم سد أسوان العالي ، سوف يتحقق حسب التقديرات المبدئية في حوالى سنة ١٩٧٢ .

ومهما يكن من أمر ، فإن التشغيل الكامل لسيد أسوان العالي يخضع خطة مرسومة بدقة بالغة ، تنقسم السنة بموجبها إلى فترتين متباينتين تماما ، من حيث أسلوب العمل (١) .

وتشمل الفترة الأولى من السنة مرحلة تستغرق ستة أشهر ، من شهر أغسطس إلى نهاية شهر يناير ، وهى الفترة المعروفة بفترة الملاء ، والمفهوم أن مياه الفيضان من الروافد الحبشية ، تصل فى أثناء هذه الفترة على الناسيب العالية ، فيصير حجزها وتوقيف معظمها ، بحيث لا يسمح بتزوير أكثر من ١٠٠ مليون من الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ، من خلال الاتفاق الجانبية التى يتحوز إليها الجريان الطبيعى للنهر كله منذ مايو سنة ١٩٦٤ . ويكون هذا التحديد مقفلا على اعتبار أن هذا التصرف اليومى الثابت ، يفي وفاء كاملا بكل الاحتياجات اللازمة للزراعة والملاحة ، ويتناسق تناسقا أصيلا مع الحفظ المستمرة لأسلوب المناوبات التى تستعمل فى رى الأرض المصرية ربا دائما .

وتشمل الفترة الثانية ، التى عرفت ذاتنا باسم الفترة المرحية ، وتبدأ من شهر فبراير إلى نهاية شهر يوليو . ويكون التصرف أو السحب من حوض التخزين فى هذه الفترة ، خاضعا لنظام معين أيضا ، ويتمثل هذا النظام فى سحب تصرف يومى معين ثابت ، يتألف من حجم التصرف اليومى للجريان الطبيعى ، مضافا إليه الحجم المعين من المناء الرئسي فى حوض التخزين ، ومعنى ذلك المحافظة على التصرف المعين الذى يحقق الاحتياجات ، ويقى بنظام الرى ومناوباته فى الموسم الصيفى ، على أساس إضافة أو تعويض أى عجز فى حجم الجريان الطبيعى فى كل يوم من أيام الفترة المرحية .

هذا وتستوجب خطة التشغيل الموضوعية أن يتحقق فى نهاية شهر

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى لسنة ١٩٥٥ ص ١٣٩

يوليو من كل عام ، سحبت كل الماء في خوض التخزين في بحيرة ناصر فوق منسوب ١٧٥ مترا أمام جسم السد العالي * ويعنى ذلك أن الحطة الموضوعة تستوجب ، أن يكون منسوب سطح بحيرة ناصر في يوم أول أغسطس من كل عام عند منسوب ١٧٥ مترا فوق مستوى سطح البحر * ويكون ذلك على اعتبار أنه قطاع تخصصه الحطة الموضوعة ، لاستقبال حجم الجريان الطبيعي الضخم ، في شهور الفيضان * ويعنى ذلك أن الاستعداد لاستقبال كل دفعات المياه والتصرفات ، التي ترد من الروافد الحبشية ، يستلزم تجهيز السعة التي يتضمنها القطاع المحصور ، في بحيرة السد العالي ، بين منسوب ١٧٥ مترا ومنسوب ١٨٢ مترا ، حتى ولو اقتضى الأمر التفرغ والانسحاب ، في أيام من شهور يوليو دون التقيد بالقيود المفروضة على التصرف اليومي الثابت (١) .

والآن بعد أن ألقينا بعض الضوء على عهد أسوان العالي وقيمه الكبرى كبدية ضخمة على الطريق ، التي تستهدف تحقيق التخزين المستمر بمتابعة الأسلوب الذي يسوي الإيراد الطبيعي لعدة سنوات متتالية ، نود أن نعرف على أهميته وقيمه الحقيقية من وجهة النظر الاقتصادية البحتة . ويكون ذلك التعريف على اعتبار ، أنه دعامة إصيلة قوية من دعائم النمو الاقتصادي والاجتماعي ، في كل من مصر والسودان على السواء .

ونذكر بالنسبة لمصر أن التفكير في سد أسوان العالي ، والعمل الجاد في سبيل وضع الفكرة موضع التنفيذ ، كان نتيجة من النتائج التي أدى إليها الإحساس .

أولا : بخطر التناقض الشديد الواضح بين معدلات الزيادة الطبيعية في سكان مصر من ناحية ، وبين معدلات الزيادة في مساحة الأرض المنزرعة ونمو الانتاج الزراعي بصفة عامة من ناحية أخرى .

(١) صلاح الدين الشاذلي : مياه النيل ، صفحة ١٧٨ .

التي لا بد من عمل كل ما من شأنه أن يلبي رغبة القسودان في زيادة حصته من الماء ، من أجل مزيد من الأرض المنزرعة ، وتحقيق الرخاء والزفافية .

وقد أشرنا في أكثر من موضع سابق إلى القلق الذي عاشت فيه مصر ، والخوف الذي ترتب على اختلال التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في أهم وأخطر قطاعاته . وما من شك في أن مصر كانت تدرك بأن عدم التوازن ، من شأنه أن يدفع شعبها على طريق الفقر والجوع والتخلف . ويقوم ذلك على ضوء العلم ، بأن النمو السكاني الكبير من شأنه أن يؤدي إلى هبوط أو تدهور كبير ، في نصيب الفرد من المساحة المنزرعة ، وإلى تدهور حقيقي مستمر ، في دخل الأفراد والمحل القومي بصورة عامة . وهذا معناه من وجهة النظر الاقتصادية البحتة أن تدهوراً خطيراً بالقضبة المأشوق الحيشة ، الأمر الذي يهدد الكيان الاجتماعي ، ويؤدي إلى احتمال الجوع مرعبة .

ونذكر في مجال الحديث عن أهمية سد أسوان العالي بالنسبة لمصر ، أنه سوف يؤدي بالضرورة إلى نتائج إيجابية ، على أعظم جانب من الخطورة . ويمكن القول أن هذه النتائج الإيجابية ، تتمثل في تنمية قطاعين من قطاعات الانتاج ، هما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة .

هذا وبالنسبة لقطاع الزراعة والإنتاج الزراعي (١) ، فنذكر أن حجم المياه أو الحصة الإضافية التي سوف يحققها تشييد سد أسوان العالي للوفاء بالاحتياجات ، وضمان تصرف ثابته معين وسحب منتظم من بحيرة البسم العالي ، تكون كافية لتحقيق النمو أو التوسع في مساحات الأرض المنزرعة ، على المستويين الأفقي والرأسي في وقت واحد .

والمفهوم أن تقرير لجنة خبراء مشروعات النيل الكبرى لسنة ١٩٤٩ ، قد بين الحاجة الملحة الى زيادة حصة مصر السنوية ، من ايراد النهر الطبيعي . وقد أورد في الجدول الذى يتضمن الأرقام الدالة على الاحتياجات الفعلية ، من هذا الايراد لممارسة التوسع الزراعى ، وزيادة مساحة الأرض المنزرعة حجم الزيادة ، أو الزيادات المطلوبة فعلا ، والواجب تحقيقها واضافتها الى الحصة الحالية . وقد حددت اللجنة على هذا التقرير بمليارات الأمتار المكعبة فى السنة ، حجم الحصة اللازمة من أجل الوصول بمساحة الأرض المنزرعة ، فى مرحلة من مراحل التوسع الأفقى الى ٨ ملايين من الأفدنة ، وفى مرحلة تالية الى حوالى ١٥ مليون من الأفدنة .

وما من شك فى أن الدقة المتناهية قد روعيتم فى تقدير هذه الاحتياجات ، والزيادات المطلوبة فى حجم الحصص السنوية المقررة لهما . ويمكن القول أن التقدير الدقيق كان على اعتبار ، تخصيص حوالى ٨ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا ، لاحتياجات الملاحة النهرية المنتظمة بطول الإقليم ورى مساحات محدودة على الجسور ، ومساحات من طرح النهر من ناحية ، وعلى اعتبار أن حاجة الفدان الواحد فى مساحات الرى الدائم تبلغ حوالى ٨٠٠٠ متر مكعب فى الثانية لإنتاج أكثر من محصول واحد فى المواسم الزراعية الثلاث من ناحية أخرى .

ويعنى ذلك أن لجنة خبراء مشروعات النيل ، قد وضعت التقدير الذى يستهدف تلبية احتياجات سياسة مائية تقتضى ، أو تستوجب تحويل كل الأرض المنزرعة الى الرى الدائم ، والتخلص الكامل من كل أثر لنظام الرى الحوضى من جانب ، والذى يقتاس مع سياسة زراعية مرسومة ، كانت تتطلع الى استصلاح كل مساحة من المساحات القابلة للزراعة ، واضافتها الى رقعة الأرض المنزرعة من جانب آخر . وقد بينا فى وضوح خطة العمل الذى اقترحته اللجنة فى ذلك الوقت ، ومع ذلك فاننا قد أوضحنا أيضا أن

المخرج عن هذه الحطة والاختذ بفكرة السد العالى ، ووضعه موضع التنفيذ ، كان موقفا غاية التوفيق . ويفهم ذلك على أساس أنه يعتبر كما قلنا الحطوة الايجابية ، التى توضع فى سبيل تحقيق كل هذه الاهداف . هذا بالإضافة الى مقدار ما يشيحه من الاطمئنان على الاحتياجات ، وما يؤدى اليه من منع أى احتمال من احتمالات استغلال التيسل ، ومشروعات الضبط وترويض الجريان ، خارج حدود مصر فى الضغط السياسى عليها .
وتشير فى مجال الحديث عن الحصص السنوية ، التى سوف يحققها تشغيل سد أسوان العالى تشغيلا كاملا ، أنها محسوبة على ضوء جملة اعتبارات كثيرة :

وفهم الاعتماد الأول على ضوء من العلم بأن حجم الايراد الطبيعى المتوسط ، الذى صار تقديره للوفاء باحتياجات مصر والسودان فى أثناء السنة هو ٨٤ مليارا من الأمتار المكعبة .

أما الاعتبار الثانى فيفهم على ضوء العلم ، بأن حجم الفاقد بالبحر ، من هذا الايراد الطبيعى المتوسط يبلغ فى السنة عشرة مليارات من الأمتار المكعبة .

يعنى ذلك أن الحجم الحقيقى المقدر ، من الايراد الطبيعى السنوى المتوسط لتلبية احتياجات مصر والسودان ، لا يزيد عن ٧٤ مليارا من الأمتار المكعبة . ولما كانت اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ (١) قد احتفظت لمصر وللشودان بالحقوق التاريخية المكتسبة فى الماضى ، من حيث حجم الحصص المقررة لكل منهما ، وقررت تقسيم الزيادة بينهما بواقع جزء لمصر مقابل جزئين للشودان ، فإن ذلك كله كان مؤديا الى زيادة حجم حصص مصر السنوية ، من ٤٨ مليارا من الأمتار المكعبة الى ٥٩ مليارا من الأمتار

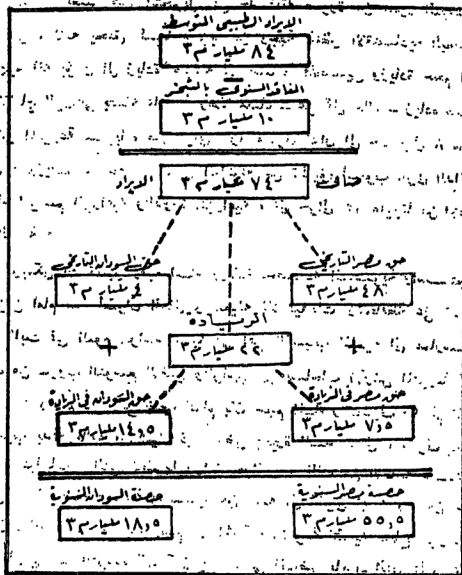
(١) راجع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان لسنة ١٩٥٩ .

المكعبة ، ويعنى ذلك من حاجة أخرى أن بحصة السنوية سوف تزداد ، في
٤ مليارات من الأمتار المكعبة الى $18 \frac{1}{2}$ ملياراً من الأمتار المكعبة ، في
السنه (١) - ويمكن أن نوضح عملية التقسيم المتوقع بين مصر والسودان
على ضوء ما ذكرناه ، إلى هنا التالى فى الصفحة المقابلة : -

وحيث أن شريحة كبيرة من هذه الزيادة فى حصة مصر السنوية ، من
إيراد النيل ، تمثل الوسيلة التى تعتمد عليها فى تحقيق التوسع فى مساحة
الأرض المزرعة ، لكى تصل إلى حوالي ٨ ملايين فدان الأقدية تحسب الأقل .
وتعتبر التوزيع الموضوعة بشأن خطة استصلاح المستنقعات الجديدة من
الأرض القابلة للزراعة ، ومتابعة تجهيزها للزراعة ، الى أنه يتكفل لخير
تحقيق هذا التوسع واشتغال الخطة بعد الانتهاء من إنشاء سد أسوان
العالى والتسوية تشغلا كاملاً .

وتتمثل هذه المساحات الجديدة ، التى تقدر بحوالى ١٠٤ مليوناً من
الأقدية فى مناطق متفرقة ، ويضمن بيان توزيع هذه المساحات المزرعية
الجديدة ٥٥٠ ألفاً من الأقدية ، التى تستوجب الخطة استصلاحها فى شمال
الدلتا ، فى الأرض المعروفة باسم البرارى ، و ٥٥٠ ألفاً من الأقدية التى
تنتشر فى امتداد رتيب على هامش الميهل الفيضى الصحايف ، إلى حافة
الوادي المصرية أو الغربية ، كما تتضمن الخطة أيضاً التوسع فى ٢٥٠ ألفاً
من الأقدية التى يصير اقتطاعها من ميساجات البحيرات الشمالية وتجفيفها
ولاستصلاحها ، وتحويلها إلى نظام الري الدائم . وتعتبر هيئة الخطة التى
تتمثل قطبا من أهم قطاعات الخطة الجسمية الثانية الموضوعة عن كل معنى

١٠٤ (٢) بات للسودان الحق بفتح الاتفاقية فى إقامة كل المشروعات
التي تستهدف سحب هذه الحصة من النيل الرئيسى وروافده الحشوية . وقد
شرع فعلا فى وضع مشروع سد خشم القربة وسد الرصرص موضع التنفيذ
حسب المواحل المقررة ، ضمن خطط الإنشاء لكل منهما .



من معاني التوسع الأفقي المرتقب ، في مساحة الأرض المتزودة ، حيث تزداد مساحة الأرض من حوالى ٦٢ مليون من الأفدنة الى ٧٢ مليون من الأفدنة في جوالى سنة ١٩٧٠ . هذا بالإضافة الى غلنا بأن الزيادة في حصة الماء السبوية سوف تؤدى أيضا الى تحويل مساحات الأرض ، التي كانت تروى ربا جوفيا في يصر العليا الى حطلم الرى الدائم .

وقد تضمنت الحطة الخمسية الثانية أيضا أسلوب العمل ، الذى يحقق هذا التحويل الذى يشمل حوالى ٧٧ ألفا من الأفدنة ، فى محافظات قنا

وأسيوان . ويعتبر هذا التحويل في حد ذاته صورة من صور التوسع الرئيسي ، لأنه يحقق كسبا مجزيا من وجهة النظر الاقتصادية البحتة . والفهم أنه يؤدي الى زيادة حقيقية في مساحة المحاصيل وزيادة حجم الغلة أو الإنتاج الزراعي بصفة عامة . وهذا معناه - على كل حال - زيادة مساحة الأرض المنزرعة سنويا ، من حوالى ٦٢ مليون فدان إلى حوالى ٨ ملايين فدان ، وزيادة مساحة المحاصيل الناشئة عن تطبيق أسلوب الري الدائم ، ونظام المواسم الزراعية والدورة الزراعية ، إلى حوالى ١٥ مليونا من الأقدنة في السنة .

ويمكن أن تعتبر وفرة الماء وزيادة الحصنة السنوية واستجابة التخزين أمام سد أسوان العالى وتشغيله للاحتياجات والمحافظة على تصرف معين ثابت في اليوم الواحد سببا من أهم الأسباب المؤدية إلى ممارسة ضرب من ضروب التوسع الأفقى والرأسى فى مساحات الأرض المنزرعة أرزا بالذات . ويفهم ذلك على ضوء العلم بأن حجم الماء والتصرف المنتظم المعين المحسوب بدقة بالغة من المياه فى حوض بحيرة السد العالى ، سوف يحقق كل الاحتياجات ، التى تتطلبها زراعة حوالى ٧٠ ألف من الأقدنة سنويا لإنتاج الأرز بصفة منتظمة ومستمرة من سنة إلى أخرى (١) . وما من شك فى أن ذلك يحدث حسبا رسم فى الخطة الموضوعية لتنمية قطاع الزراعة ، بدون أن يرتبط التوسع كما كان يحدث فى الماضى بإيراد النهر السنوى ، أو بطبيعة الجريان والمناسيب فى أثناء شهور الفترة الحرجة ، فى كل سنة من السنوات .

ولعل من الضرورى أن نشير بهذه المناسبة ، إلى أن مساحة الأرض المنزرعة أرزا فى الوقت الحاضر ، والسابق لتشغيل سد أسوان العالى ، تتعرض لذبذبة خطيرة ومستمرة من سنة إلى سنة أخرى . ويمكن القول أن

هذه المذبذبة اتساعا أو ضيقا ، زيادة أو نقصانا ، كانت ترتبط دائما بصنفه وحجم الإيراد في الشهور السابقة. لموسم الفيضان من كل عام ، بل لقسما كان منح التصاويح لزراعة هذا المحصول الحيوى (١) لها من وجهة النظر الاقتصادية ، خاضعة كل الخضوع لمشيئة الظروف الطبيعية ، التي كانت تتغير من سنة الى سنة أخرى ، وتؤثر بالتالى على حجم الجريان الطبيعى ، وعلى المناسيب فى الفترة المرحلة . ويعنى ذلك أن تشغيل السد العالى وضمان تصرف معين ثابت ، وسيلة مجدية لزيادة إنتاج محصول عام ، تلجأ مصر الى تصديره ، ويزداد الطلب عليه فى السوق العالمية .

كذلك يضمن هذا النمط من انماط الضبط والتخزين فى حوض التخزين الكبير أمام جسم أشوان العالى ، اشاعة كل معنى من معانى الاطمئنان والثقة . فهو من غير شك وسيلة مثلى ، فى مجال السيطرة على الجريان الطبيعى وعلى المناسيب العالية ، ووقاية ارض مصر من التعرض لخطر الفيضانات . كما أن حصيلة المياه والتصرف الثابت المعلن للوفاء بحصة مصر السنوية ، من شأنها أن تبهر الرغبة فى تنمية قطاع الزراعة ، وفى ممارسة التوسع الأفقى والرأسى فى كل مساحة من المساحات المرتقبة فى كل سنة من السنوات ، حتى فى أكثر السنوات شحاً ، من حيث حجم الإيراد الطبيعى .

ويعنى ذلك أن احتمال الانخفاض فى حجم الإيراد الطبيعى للنهر ، أو المجز فى سنة من السنوات ، لم يعد يبعث خوف أو قلق أو اعاج بأى صورة من الصور . بل لعله بالاضافة الى روح الاطمئنان التى يشيعها ، يحقق فرصة مقيلة ومجدية من وجهة نظر العاملين فى الزراعة وتسميتها . وتمثل هذه الفرصة فى ضمان وانتظام وصول دفعات مياه الرى المنطلقة

(١) يعتبر محصول الأرض من أهم المحاصيل التى تمكن جمهورية مصر العربية من الحصول على عملات أجنبية من السوق العالمية . . .

بلادة الانسان المصري، من حوض التخزين، على بحيرة السيل العالي، بالتكتم المناسب وفي الوقت المعين، الذي يستجيبه النظام البلديات، والوجوب لتلبية احتياجات الأرض المنزرعة، بحسب الدورة الزراعية المقررة للاستخدمة.

٢. أما قطاع الصناعة الذي تعمل مصر على تنميته وتطويره، تطوير مسودتها الى انتاج كبير، يساهم في زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة، ومجابهة الاحتياجات المتزايدة، مع النمو السكاني، وارتفاع معدلات التزايد الطبيعية، فانه سوف يجد في انتاج اسيد امونيان العالي من الطاقة الكهربائية قوة محررة رخيصة، ويعبر ذلك عن كسب حقيقي يتمثل في زيادة كبيرة في حجم الانتاج الصناعي، الذي يتضمنه الخطة الخمسية الثانية من ناحية، كما يتمثل في انخفاض تكاليف الانتاج الصناعي كنتيجة مباشرة لانخفاض الكبر في سعر الكهرباء من ناحية أخرى.

تدعو معنى ذلك ان تشغلي سنة اسوان العالي واستغلال فرق التناقص الكبير بين الامام والخلف حتى توليد الطاقة الكهربائية، في هذه نقطة البداية التي تنطلق منها الصناعة في مصر الى قمة جديدة من حجم الزيادة والتوسع، والفهم ان اشغال العمل في سد اسوان العالي واستغلال كل التوليدات الكهربائية المرتبطة بتشغيله وتشغلا كاملا، سوف يحقق لمصر فرصة الحصول على ١٠ مليار كيلووات ساعة في السنة (١). وهذه الطاقة الكهربائية الهائلة التي ليس لها نظير في سائر المساحات الاريقية الى الآن، جديدة، بان يتمخض عن نتائج خطيرة وهامة في خدمة التشغيل الصناعي، وفي تنمية قطاعات الصناعات الخفيفة والتحويلية، والصناعات الثقيلة على حد سواء. وما من شك ان خطة مصر تعمل كثيرا على هذه الطاقة، وترى فيها وسيلة مثلى في زيادة حجم قطاع الصناعة في السنوات التالية لسنة ١٩٧٠.

(١) الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٣، ص ٩٠.

في وقت قريب، للمعلمون في هذه المنطقة، أي المكنهه، من أسود أسوان، الصناعات تكون كغيلة. بأن ترفع قضيباً المرفوع من حوالي ٦٠٠ كيلوات ساعة في الوقت الحاضر، إلى حوالي ١٠٠ كيلوات ساعة في السنة، أي بمعنى ذلك من سوتيكلة النظر الاقتصادية، في المرفوع من حوالي ٢٠٠ مليون من الأطنان من الوقت السبب في خسران في الوقت الحاضر، في كل سنة من السنوات، والذي يفقد في جميع تقسيم مستودعات الأسماك في الأسماك الغشائية في السنة (١٩٦١) حوالي ١٨ مليوناً من المينيات، يدفع معظمها بالعملاء الضمنية. كما يعني ذلك أيضاً اشتراك الإنتاج الصناعي اشتراكاً حقيقياً بقاى الإنتاج كبير، في تحمل جانب من جوانب حل المعادلة الصعبة التي تستهدف الحكومة بموجبها مجابهة الزيادة الرتيبة في عدد السكان ورفع مستوى المعيشة، أو على الأقل خلق حالة من التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.

ومهما يكن من أمر، فإن البحوث، يتصور أهمية هذا الأسلوب، من حيث صلب النيل، وممارسة التخزين المستمر، كما يتصور أهمية ذلك المشروع الانشائي العظيم، الذي يضع هذا الأسلوب موضع التنفيذ. ويمكن القول أن هذا التصور ليس على اعتبار أن أسود أسوان العالي يحقق معجزة هندسية جبارة، في مجال العمل الهندسي الفني البحت، أو على اعتبار أنه يعبر عن التصميم الهائل والتفوق البشري الرائع في مجال الحكم الشبطرة على كل الجريان المائي الطبيعي في النيل فحسب، بل لأنه من حيث الواقع الأصيل، ومن حيث النتائج المرتقبة، يمثل حجر الزاوية في تخطيط اقتصادي هادف مرسوم.

وما من شك في أن هذا التخطيط الاقتصادي المرسوم، يتضمن كل أمل من آمال شعب عظيم أصيل يستهدف الخير والرفاهية عن طريق رفع مستوى القدرات الانتاجية في قطاعات الزراعة والصناعة. كما يستهدف زيادة حجم الدخل القومي بصفة عامة. وما من شك أيضاً في أن تكاليف

إنشاء ستة أسوان العالي وكنة تعمل من الأعمال المرتبطة بتنشيطه وإحتلاله.
صنوفه تتكافئ مع مزايا ومنافعه ، ومع الفائدة منه على المستقبل القومى
والاقتصاد الوطنى المصرى . وقد قدر الباحثون من رجال المال والاقتصاد
بسهولة الدخل المباشر العائد على خزينة الدولة من تشغيل سد أسوان العالي
تشييداً كاملاً واستغلاله بحوالى ٢٠.٧٢ مليوناً من الجنيهات فى السنة . أما
تحويل المزايا الاقتصادية الى أرقام ، بالنسبة لكل من قطاع الزراعة وقطاع
الصناعة ، فإنه يعنى زيادة فى الدخل القومى بصفة عامة ، زيادة تصل الى
٢٣٤ مليوناً من الجنيهات سنوياً . ولذا نرى بياناً موجزاً وشاملاً
يصور دخل الحكومة من تشغيل سد أسوان العالي ويصور العائد عىل
الدخل القومى أيضاً فى السنة الواحدة بملايين الجنيهات (٥) :

بيان العائد على خزينة الدولة فى السنة :		بيان العائد على الدخل القومى فى السنة (١)	
١ - ضرائب الاطيان الجديدة وزيادة الضرائب بعد الإنتاج	٩	١ - عائد من توسيع المساحة وتعميم الرى الدائم	٦٣
٢ - زيادة متوقعة من تحسين حالة الملاحة النهرية	٩٥	٢ - عائد من زراعة ٧٠٠ ألف فدان ارضاً سنوياً	٥٦
٣ - زيادة متوقعة ثمناً للكهرباء	١٠٥	٣ - عائد من الوقاية من خطر الفيضان	١٠
		٤ - تحسين حالة الملاحة النهرية	٥
	٢٢	٥ - عائد من استغلال الكهرباء	١٠٠
			٢٣٤

(١) الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٣ ، ص ١٠٠

(١) هذه الأرقام مقدرة دون أن يوضع فى الاعتبار الاحتمال المتوقع بشأن التغيرات التى تطرأ على الأسعار .

أما بالنسبة للسودان فإن بناء وتشغيل سد أسوان العالى يتيح له كثير من أصيل فى بعض الحقوق التاريخية فى مياه النيل ، والجريان الطبيعى فى الروافد الرئيسية الكبرى ، مزايا وفوائد حقيقية ، بالنسبة لقطاع الزراعة فى مساحات الأرض المروية . وتأتى فى مقدمة هذه المزايا إمكانية التوسع الأفقى فى مساحات الأرض المنزرعة ، بأسلوب من أساليب الرى من النيل إلى حوالى ثلاثة أمثال المساحات المنزرعة على مياه النيل فى الوقت الحاضر .

والمفهوم أن اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان لسنة ١٩٥٩ ، قد خصت السودان بحصة كبيرة من الزيادة الناشئة ، عن تشغيل سد أسوان العالى ، تقدر بنصف الزيادة التى أضيفت إلى حصة مصر السنوية . وقد أدت هذه الإضافة إلى زيادة حصة السودان السنوية من ٤ مليارات فى السنة إلى $\frac{١٨}{٢٢}$ مليارات من الأمتار المكعبة (١) ، أو ما يبادل حوالى ٢٢٪ من جملة الإيراد الطبيعى المتوسط ، المحسوب للوفاء بحصة كل من مصر والسودان . وما من شك فى أنها زيادة كبيرة للغاية ، لأنها تمثل حوالى أربعة أمثال ونصف من حجم الحصة السنوية ، التى كانت مخصصة له من قبل .

هذا وقد كفلت الاتفاقية للسودان أيضا حق سحب هذه الحصة ، بعد تشغيل سد أسوان العالى ، بكافة الوسائل ودون قيد على الزمن أو توقيت السحب أو التخزين . والمفهوم أن اكتساب هذا الحق حقق للسودان فرصة الحظ فى تنفيذ الحطة المرسومة للتنمية الاقتصادية فى قطاع الزراعة ، حسبما تضمنتها الحطة العشرية الأولى التى سوف تكتمل فى سنة ١٩٧٠ . وهكذا أصبح من حق السودان إنشاء المزيد من السدود ، التى تعمل وفق أسلوب التخزين السنوى على روافد النيل الرئيسية ، وهى العطبرة والنيل

(١) راجع البند الأول فقرة ثمانية والبند الثانى فقرة أربعة من اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ .

الأزرق ، ومن أجل الحصول على هذا المزيد من المياه ، وتستجيب اللجنة المقررة لرى المساحات الجديدة .

ونذكر بهذه المناسبة أن الخطة الموضوعة للاستيلاء المائية في السودان ، قد تضمنت ثلاث مشروعات : استوائية كبيرة ، هي سد خشم القربة وسد الرصاص ومنزلة من الطليبات العامة على سحب الماء بطريقة مباشرة من المنهر أو من روافده لرى بعض المساحات ، والمقترح أن إنشاء وتجهيز سد خشم القربة على نهر العطرة في الموقع المناسب ، وتضمينه وفق أسلوب التخزين السطحي من شأنه أن يفي باحتياجات الرى في مساحات جديدة أخضعت للزراعة لأول مرة . في موسم سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ . ولعلنا نشير إلى أنه السيد يقوم بعملية رفع المتسبب في الامام إلى الحد الذي يسمح بوصول المياه إلى رقم ترعة الرئيسية كيوى تجعل المياه إلى شبكة القنوات الصناعية في المساحات الجديدة المزروعة في أرض البطانة .

ويعنى ذلك أنه من طراز يشبه الدور الذي يقوم به سد سنار ، وما من شك في أن حكومة السودان تعول كثيرا على تشغيل هذا السد على اعتبار أنه وسيلة مثل من حيث سحب الماء وزيادة مساحات الأرض المزروعة بماء التل (١) ، ومن حيث الدور الذي برز في مجيئ التثبيت الرعاة وتحولهم ، من البداوة إلى الاستقرار . هذا بالإضافة إلى أن خطة الإنشاء قد تضمنت استغلال فروق المناسيب من الامام والخلف في توليد الكهرباء ، وقد وجدت فيه بعد ذلك كله مكانا مناسباً لجأت إلى استغلاله كبدن لوطن بعض الجماعات ، التي كانت تعيش في المساحات التي اغمرتها مياه حوض التخزين في بحيرة السد العالي . وتعتقد حكومة السودان أن تلجأ لهم واستكانهم في هذه الأرض الملوثة واستغلال خبراتهم في الاستقرار والزراعة

(١) المفروض أن يمنع اليهود في رى الأرض من سنة إلى سنة أخرى ، لكي تبلغ في النهاية إلى حوالى نصف مليون فدان .

يسهل الى خلق مركز من مراكز التجمع والاستقرار ، يلهي بنفس الدور الذي تمخض عنه استقلال أرض الجزيرة وزراعتها منذ سنة ١٩٢٥ .

هذا ويسعى السودان بكل ما أوتى من جهد في سبيل تنفيذ مشروع بناء الرعيض على النيل الأزرق (١) . والمفهوم أن اتمام العمل بحسب الخطة المخطوعة التي تتضمن مراحل معينة ، من شأنه أن حقق سحب الماء من حوض التخزين أمام جسم السد لرى بعض المساحات الجديده ، في اقليم الجزيرة جنوب خط سكة جديد بنار - كوسهتي . ويعني ذلك أن الخطة تتضمن شق قناة تبدأ من أمام جسم السد لرى الأرض المعروفة ، باسم أرض كثانة ، وتوزيع الماء على شبكة القنوات الصناعية من ترع للتوزيع الكبرى والصغرى .

ومهما يكن من أمر فإن تشغيل سد أسوان العالي يحقق كل هذه الفرص والامكانيات في مجال إنشاء وتشغيل كل سد من السدود على النيل الأزرق والعطيرة ، والمستخدمه في سحب حصه السودان السنوية وري المساحة القابلة للزراعة . ويمكن القول أن هذه الفرص تتمثل في امكانية الحجز المبكر على جسم كل سد من تلك السدود ، ورفع منسوب الماء في الامام الى أقسام ترع التوزيع الرئيسية ، وري الأرض المنزرعه في وقت مناسب ، يكفل مزيدا من الانتاج والمرونة في ممارسة وتصنيف الدورة الزراعية . كما تتمثل في تأخير مواعيد الماء الكامل ، لكل حوض من أحواض التخزين أمام تلك السدود ، وبذلك يكون الامتلاء في تاريخ متأخر نسبيا من الجريان الطبيعي ، الذي تتناقض فيه الحمولة العالقة الى حد كبير .

يعنى ذلك عدم اللجوء الى تخزين الماء ، الا بعيد أن ينتهي تدفق الفيضان السريع والجريان ، الذي تزداد فيه نسبة الحمولة العالقة ، من

(١) تمت المرحلة الأولى في أواخر سنة ١٩٦٦

الرواسب والمفتتات • وما من شك في أن التغير في نظام التشغيل ، وتواريخ رفع المناسيب ، والحجز الكامل لكي يمتلئ حوض التخزين أمام جسم كل سد من السدود ، ينطوى على كسب حقيقي من وجهة النظر الاقتصادية ، ومن وجهة النظر الهيدرولوجية • ويفهم ذلك الكسب على اعتبار أنه وسيلة مثلى في مجال تحسين حالة الري^(١) ، ونظام توزيع المياه والمنلووبات وطفى الشراقي • كما أنه وسيلة مثلى أيضا في تقليل الخطر الناجم عن الاطماء والأرساب ، التى من الجائز أن يؤثر على سعة أحواض التخزين السنوى • وقد قدر الباحثون في مجال الدراسات الاقتصادية على ضوء ذلك كله مؤلدة في دخل الحكومة السودانية ، والدخل القومى السودانى من قطاع الزراعة ، بنسبة تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون جنيه سنويا^(٢) •

ولا بد للباحث أن يتصور بعد ذلك كله أن الأخذ بكل الوسائل التى انتهت الى وضع خطة إنشاء سد أسوان العالى موضع التنفيذ ، كان من شأنها أن تحقق المكاسب فى ميدان الأعمال المجدية ، من أجل التنمية الاقتصادية تنمية آقية ورأسية • بل لعلها كانت الوسيلة التى وضعت حد لكل صفة من صفات التناقض ، وعدم التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى ، والتى تؤدي الى المحافظة على حد معين لمستوى المعيشة فى مصر • كما أن من شأنه أيضا أن تحققت الظروف المناسبة لزيادة حجم الانتاج الزراعى من الأرض المروية بمياه النيل فى السودان ، وأن يؤدي الى كل معنى من معانى الرفاهية والرخاء وزيادة حجم الدخل العام ودخل الفرد •

(١) من المسلم به أن تشغيل سد أسوان العالى سوف ينتج عنه استغناء مصر عن تشغيل سد جبل الاولياء ، وربما يلجأ السودان الى تشغيله لمصلحته •

(٢) الكتاب السنوى للجمهورية العربية المتحدة لسنة ١٩٦٣ ، ص ١٠١

يخطط المستقبل بشأن أعمال الضبط وزيادة الإيراد الطبيعي .
 ١ . ولقد هذا الحد الذي تمضى اليه الثورة الزراعية الشاملة قد دعى نحو
 الفهم الكامل والتقدير السليم ، لكل النتائج والازاي التي يحققها انشاء
 وتشغيل السد العالي بالنسبة لكل من مصر والبنسودان . يتبداه
 بنظر الاستغلة وتكاد تفرغ نفسها على الباحث فرضا . ويقتضى سؤالا
 من بين هذه الأسئلة بالعلاقة بين الزيادة في مساحة الأرض المنزرعة
 ومساحة المحاصيل التي ستحقق بعد تشغيل سد أسوان العالي من ناحية
 وبين الزيادة أو النمو السكاني الرتيب واستمراره في النمو في المستقبل ،
 بالمعدلات التي تسجلها إرقام الإحصاء الأخيرة في مصر في سنة ١٩٦٠ .
 ويتضمن سؤالا آخرًا عن كل ما يعبر عن رغبة ملحة في مجال
 الدراسة والبحث على المدى الطويل للإطمئنان على احتمالات المستقبل القريب
 والبعيد ، في أثناء العشرين أو الخمسين سنة القادمة . وذلك من حيث
 السياسة الزراعية العامة ، وتطويرها تطويرا يحقق التوسع الرأسي وزيادة
 حجم القلة ، ومن حيث المضي في الأخذ بسياسة توسيع رقعة الأرض المنزرعة
 للوصول بها الى حوالي ١٠ ملايين فدان . وما من شك في أن حاجة مصر من
 التي تلج وتدعو الى متابعة ذلك التفكير ، وتثير هذه الأسئلة التي تعبر عن
 القلق والرغبة في مزيد من الضبط وزيادة الحصة السنوية من مياه النيل .
 والواقع أن سياسة مصر الاقتصادية التي تخضع لقواعد أصيلة
 وتخطيط شامل وتوجيه كامل ، تضع في اعتبارها الاهتمام بكل أسلوب من
 أساليب التنمية والتطوير ، في مجال الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على
 السواء . وهي من غير شك وسيلة طبيعية يستوجبها السعى الى تحقيق حياة
 أفضل لكل الناس ، وتقتضيها متابعة الحاجة المتزايدة الناشئة أو المترتبة
 على النمو السكاني الكبير . وليس ثمة شك في أن قطاع الزراعة الذي يحتل
 مركزا هاما وخطيرا في الاقتصاد القومي في مصر ، يحظى وسيظل بكل

اهتمام وكل تقدير . بل لعلنا نؤكد أن الانقلاب الزراعى الهائل الذى انطلقته أول شرارة فى حقها معطى القرن التاسع عشر الميلادى له حوتجلى فيه صورة شاملة لحول الامم القليلة . وحجم الاختناج فى الميثاق . بنيت الماضى ، لى يكون تطفيل سد المتوازي الهائل ، يكمل طاقته وى كل المناجات القليلة على الميثاق . والمتصرف للمين الثالث المسجون . من حوض التخزين أمام جيسيم الهائل . نهاية يحصل اليها الانقلاب أو الثورة الى قمة مطلقة . ينتهى عندها كل احتمال من احتمالات التنفية . والتوبيع الزراعى فى الاتجاهين الأفقى والزائى .

وهذا معناه - بما لا يدع مجالاً للشك - الاستمرار فى اصرار بتمشيد البحث وبذل الجهد فى سبيل التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى قطاع الزراعة . كما أن معناه أيضاً مزيداً من القتال الذى يستهدف مزيداً من الضبط والسيطرة على النهر ، وعلى الجريان النقي وزيادة حجم الايراد الطبيعى السنوى .

ويمكن للباحت أن يسجل بهذه المناسبة السبب الرئيسى الذى دعا الى تشكيل هيئة مياه النيل من مصريين وسودانيين وفقاً لاحكام اتفاقية سنة ١٩٥٩ بين مصر وجمهورية السودان ، وعلى اعتبار أنهما أصحاب المصلحة الحقيقية فى مياه النيل وضبط الجريان الطبيعى ، هو الاستمرار فى البحث فى شأن الايراد الطبيعى السنوى ، وتحقيق المزيد من السيطرة والمزيد من الماء . وما من شك فى أن المزيد من الماء أو زيادة الايراد الطبيعى هو وحده السبيل الذى يعطى السودان ومصر فرصة الحصول على ايراد اضافى كبير آخر ، يضاف الى حصة كل منهما . ويكفل هذا القدر المضاف الى حصة كل منهما فرصة جديفة فى مجال توسيع مساحات الأرض المنزرعة مرة أخرى ، والوصول بها بالنسبة لمصر الى الرقم الذى قدرته لجنة خبراء مشروعات الرى الكبرى لسنة ١٩٤٩ ،

ولعمل من الجائز أن يكون الأخذ بنظام التخزين المستمر في مواقع جديدة وسيلة تحقيق زيادة حجم الإيراد الطبيعي بصفة عامة ، ولكن هل هذه الزيادة المتوقعة كافية أو كفيلة ، لأن تقضي بحصة مصر في الحجم المحدم للمرفأ بكل الإحتياجات التي تحقق الاستمرار في التوسع الأفقي في الأرض القابلة للزراعة إلى حوالي ١٠ ملايين فدان ؟ والمفهوم أن حصة مصر مطلوب لها الزيادة إلى أن تصل إلى حوالي ٩٢ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً ، لكي يتحقق هذا الحلم العربي لخدمة

هذا ونحن - بطبيعة الحال - لا نكاد نتصور إحتيال الوصول إلى هذا الرقم الخيالي الكبير ، الذي يزيد زيادة كبيرة من متوسط الإيراد الطبيعي السنوي في السبعين سنة الماضية ، إذا ما أخذت مصر بسياسة التخزين المستمر ، في بحيرة البرت وبحيرة فكتوريا في مرحلة قادمة من مراحل الضبط . وينبغي فهمنا لهذا المعنى على ضوء من العلم بأن هذه السياسة عديمة الجدوى ، لأن طبيعة الفاقد في حوض بحر النيل وقدره هذا القطاع من مجرى النيل الرئيسي على تصريف أو تمرير الجريان الطبيعي تقف عند حد مناسبه معينة ، يتحول كل الإيراد بعدها إلى فاقد في المستنقعات بالتسرب والتبخير والنتج . ويعني ذلك بالضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة ، يكون من شأنها أو من شأن العمل الهندسي فيها زيادة حجم الإيراد الطبيعي من الأجاسير الاستوائية ، والإطمئنان على انطلاق المياه من أحواض التخزين المستمر في الهضبة النيلية الاستوائية - القائم منها والمقترح عند البرت - دون أن يتعرض للضياع أو للفقدان في مستنقعات بحر النيل (١) .

ونؤيد أن نفسر في بداية الحديث عن خطط المستقبل وطبيعة العمل الهندسي الذي يجب أن يضع موضع التنفيذ في مرحلة قادمة ، إلى أن انشأ

(١) صلاح الدين الشامي : ضبط النيل والتوسع الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة ، صفحة ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

سنة أسوان العالي وتشغيله تشغيلاً كاملاً قد حقق جانباً واحداً فقط من جوانب الأعمال التي تتوخى تقليل الفاقد من الإيراد الطبيعي للنيل في أثناء كل سنة من السنوات . ذلك أن حجماً كبيراً من مياه المواد الحشوية كان يتساقط في كل موسم من مواسم الفيضان إلى البحر المتوسط ، وكانت لا تتحقق منه أي فائدة في مجال الري والزراعة في مصر أو في السودان . وما من شك في أن تشغيل سد أسوان العالي سنوياً يحقق حجز كل قطرة من هذا الماء الفائق ، ويحقق الاستفادة بكل قطرة منها .

هذا والعمل المطلوب في مرحلة قادمة لا ريب فيها ، فانه يجب ان يكون موجهاً بالكلية إلى معالجة أثر الفاقد الكبير من إيراد النيل الطبيعي من الأحباس الاستوائية ، وتقليله إلى أقل قدر ممكن ، وتوسيلة لزيادة حجم الإيراد الطبيعي الكلي . ويقسم الباحث قيمة هذه المعالجة على ضوء التلم بأن حجم الإيراد الطبيعي السنوي الوارد إلى النيل من الأحباس الاستوائية ، المحسوب بعد خصم كل الفاقد في مستنقعات بحر الجبل والزارق ، لا يكاد يزيد عن حوالي ١٦٪ من حجم الإيراد الطبيعي الكلي في النيل طول العام (١) ، وأن أي نقصان في حجم الفاقد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في هذه النسبة ، وأن يتضمن زيادة طبيعية في حجم الإيراد الطبيعي السنوي .

ويمكن للباحث أن يسجل اهتمام مصر بامر هذا الفاقد ، منذ بداية القرن الحالي ، والتي تمثل في دراسة مستمرة وبحث شامل وحساب دقيق . وتشير الدراسات وحيلة الباحث المائية المستمرة ، إلى أن مجرى النهر الرئيسي فيما بعد منجلاً شمالاً يبدو غريباً ، حيث تتبدل صورة الحيز الذي يتضمن الجريان وتتبدل طبيعة الجريان الطبيعي فيه . ويمكن القول إن هذا التبدل نتيجة مباشرة لاعتدال الانحدار كلما تقدم النهر شمالاً إلى بحيرة

نو . ثم الى موقع الاقتران بقم نهر السوبات . ويمكن أن تعتمد على الجدول التالى (١) ، الذى يتضمن حساب الانحدارات فى بحر الجبل فى مجال البحث عن العوامل ، التى تنسب فى فقدان حجم كبير من الجريان الطبيعى فى النهر فيما بين منجلا وبحيرة نو .

المسرى من بحيرة الجبل	طول المسرى بمتر	النسبة فى أول المسرى بمتر	النسبة فى آخر المسرى بمتر	فرق النسبة بمتر	الارتفاع فى البحيرة بمتر
مسرى من بحيرة الجبل	٢٧٥	٦١٧,٤٤	٦١٧,٤٤	٥,٠١	١,٨
مسرى من بحيرة الجبل	١٥٦	٦١٤,٤١	٤٥٦,٦٧	١٥٥,٩٤	١٠٠,٠
مسرى من بحيرة الجبل	١٤٦	٤٥٦,٦٧	٤٠٨,٥٠	٤٧,٧٧	٠,٤٤٠
مسرى من بحيرة الجبل	٤٧٤	٤٠٨,٥٠	٤٠٥,٨٣	٢٦,٦٧	٠,٨٠٤
مسرى من بحيرة الجبل	٢٠٥	٤٠٥,٨٣	٣٩٤,٤٦	١١,٣٧	٠,٥٠٥
مسرى من بحيرة الجبل	٢٢٤	٣٩٤,٤٦	٣٨٦,٤٣	٨,٠٣	٠,٣٠٦
مسرى من بحيرة الجبل	١٢٤	٣٨٦,٤٣	٣٨٤,٧٥	١,٤٨	٠,١٠٤

ويمكن للباحث أن يتبين من هذه الأرقام انحدارات بحر الجبل الهائلة . كما يتبين من صفة الحيز الذى يتضمن الجريان ، أنه يفقد المسور التى تحفظ كل الجريان الطبيعى على المناسيب العالية . ويعنى ذلك تعريض حجم كبير من هذا الجريان الطبيعى على مناسيب مختلفة ، لأن يفترش وأن ينساب الى المسطحات المائية للمستنقعات على جانبيه المجرى . ومن ثم يكون فقدان الكبير بالتبخر أو بالتسرب والنسج . وقد تمكن رجال الرى المصرى من الفنيين والمهندسين والعاملين على ضبط النيل ، من جمع كل البيانات الاحصائية والنتائج ، التى تعبر عن هذا الفاقد واحتمالاته ، وطبيعة

(١) هذا البيان محسوب بدقة على أساس خط الميزانية من الدرجة الأولى . وقد حققه رجال الرى المصرى العاملين فى هذا القطاع من حوض النيل .

الظروف المؤدية إليه بصفة منتظمة منذ وقت بعيد ، ولعلنا ننتهز هذه الفرصة لكي نشيد بكل الجهد الذي بذله هؤلاء الرجال المتخلصين ، في كل الظروف وعلى الرغم من صعوبة العمل المبني على عدم تماسك الجسور وانتشار المستنقعات والأمراض الوبائية وغير ذلك من كل خطر عظيم .

لما من شيك في أن الحصى الضخمة من النتائج والملاحظات الإحصائية قد حقت فرض التصرف الكامل على طبيعة هذه الحصاد السنوية الكبيرة . وعلى معدل معين للفاقد شبه المنتظم من الإيراد الأحياس الاستوائية ، كما إنها مهدت لتنفيذ بعض الأعمال التي استهدفت تمرير أكثر تصرفات ممكنة في اتجاه الشمال . ويمكن أن نجد في الجدول (١) الذي يتضمن الأرقام الكاملة التي تصور هذا الفقدان ، ونسبة المئوية للتصنيف على اعتبار حساب الفرق بين التصرف عند موقع بلدة منجلا ، والتصرف عند الموقع الذي يخرج فيه من منطقة السعدود . والمستنقعات ، في الفترة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٨ . معنى الحسارة والفقدان بالنسبة للحجم كبير من الإيراد

الطبيعي

ويظهر من دراسته هذه الأرقام ، أنه كلما زادت التصرفات السنوية التي تجري في النيل من الهضبة الاستوائية النيلية إلى منطقة السعدود شمال خط العرض ٥٦° شمالا ، زادت بالتالي احتمالات الفاقد في المستنقعات التي تنتشر على جانبي النهر . وتقارح مساحة المستنقعات بين ٨٣٠ كيلو متر مربع في حالة المناسيب المنخفضة ، وحوالي ١٢٠٠ كيلو مترا مربعا ، في حالة ارتفاع منسوب الجريان الطبيعي ٥٠ سنتيمترا فقط . ويمكن القول أن البحث المنتظم قد وصل إلى نتيجة أو إلى قاعدة عامة ، تقضي بأن كل زيادة في التصرفات عن قدر معين من مليارات الأمتار المكعبة من الأحياس الاستوائية في السنة ، يكون مصيرها الضياع في المستنقعات

بالتبخر أو التسرب والنتج . ذلك أن التصرف السنوى للإيراد الطبيعي الخارج من منطقة السندود ، يكاد يتراوح بين نهاية عظمى لا تزيد عن حوالى ١٧ ملياراً من الأمطار المكعبة فى السنة ، ونهاية صغرى لا تقل عن حوالى ١٤ ملياراً من الأمطار المكعبة فى السنة .

ويعنى ذلك أن متوسط الإيراد الطبيعي من الهضبة الاستوائية ، يكون فى الغالب حوالى ١٤ ملياراً من الأمطار المكعبة فى السنة ، وأن حوالى ٥٠% من المياه الاستوائية على الأقل يتأذى ضياعاً وفقداناً فى كل عام . ولعل من الضرورى أن نشير إلى أن حجم الفاقد معرض للتغير من سنة إلى سنة أخرى ، ومع ذلك فهو كبير يتراوح بين ٦ مليارات من الأمطار المكعبة تحتأدنى فى أكثر السنوات شحاً ، وبين ١٨ ملياراً من الأمطار المكعبة تحت أعلى فى أكثر السنوات سخاءً .

وإذا أضفنا إلى هذا الفاقد كمية المطر السنوى على حوض بحر الجبل نفسه ، والتي تبلغ مساحته حوالى ١٠ آلاف كيلو متر مربع ، والتي تقدر بحوالى ٩ مليارات من الأمطار المكعبة ، نتجلى بوضوح أن حجم فقدان السنوى من الإيراد ، فى حوض بحر الجبل كبير للغاية . ذلك أنه يتراوح بين ١٥ ملياراً من الأمطار المكعبة كنهاية صغرى فى بعض السنوات ، و ٢٧ ملياراً من الأمطار المكعبة فى بعض السنوات الأخرى كنهاية عظمى . وما من شك فى أن هذا الفاقد السنوى الكبير ، هو الذى يدفع للباحثين والعلماء إلى اعتبار التخزين المستمر فى بحيرة بحيرات الهضبة الاستوائية عديم القيمة ، لأن معظم الماء سوف يضيع حتماً فى الطريق فيما بين منبجلا وفلكال (١) . وليس ثمة شك فى أن تقليل هذا الفاقد ، أو وضع حد على الأقل لتدفق بعض الجريان الطبيعي فى المستنقعات ، يعنى بالضرورة زيادة فى

حجم الإيراد الطبيعي ، من الأحاسيس الاستوائية الدائم طول العام . ويعني ذلك من ناحية أخرى زيادة الإيراد الطبيعي للنهر في السنة بصفة عامة . ونصف هذه الزيادة (١) وهي الحصة المفروضة أن تحصل عليها مصر ، بمقتضى الاتفاق القائم بينها وبين السودان في سنة ١٩٥٩ ، بشأن أى زيادة في حجم الإيراد المائي الطبيعي الكلى للنيل ، سوف تحقق مزيدا من القدرة على التوسع ، وزيادة مساحة الأرض المتزرعة مرة أخرى وفق خطة جديدة .

وقد ان هذه الحصة في الزيادة المفترضة ، سواء صور تقديرها على اعتبار توفير الحد الأدنى للفقدان بحوالى ٧ مليارات من الأمتار المكعبة ، أو صار تقديرها على اعتبار الحد الأعلى للفقدان بحوالى ١٤ مليارات فى الأمتار المكعبة فى السنة ، اذا ما أضيفت إلى حصة مصر التى يحققها تشغيل سد أسوان العالى والسحب المنتظم من حوض بحيرة السد العالى ، فانها تمنح مصر فرصة التوسع الأفقى ، فى مساحة تتراوح ، بين نصف ومليون فدان جديد آخر على الأقل .

والمفهوم أن استغلال التخزين المستمر ، الذى يحققه سد أوين القائم فعلا ، على فم النهر الخارج من بحيرة فكتوريا ، واستغلال موقع بحيرة البرت لإنشاء سد آخر للتخزين المستمر ، يمكن أن يحقق مزيدا من الماء . وقد يؤدى ذلك كله الى الزيادة الحقيقية التى تصل بحصة مصر السنوية عندئذ ، الى الحجم الذى يفي باحتياجات التوسع فى الأرض القابلة للزراعة الى المساحة المقدرة فى تقرير سنة ١٩٤٩ ، وهى حوالى عشرة ملايين فدان . وما من شك فى أن ذلك كله ، يكون رهنا بشرط واحد ، هو وضع حد للفقدان فى منطقة المستنقعات ، ومعالجة الحيز الذى يتضمن الجريان لتمرير أقصى تصرفات على أعلى المناسيب بأقل فقدان ممكن .

(١) راجع البند الرابع من الباب الثانى الخاص بمشروعات ضبط النهر فى اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ .

ومهماً يكن من أمر فإن حجر الزاوية فى كل مشروع مقترح من المشروعات التى تستهدف التخطيط بشأن زيادة الإيراد الطبيعى ، وتقسيم الزيادة مناصفة بين مصر والسودان ، يتمثل فى اتمام عمل هندسى على صورة معينة ، تكون له القدرة على تقليل الفاقد فى منطقة السدود وغيرها من مناطق الفقدان الكبير (١) . كما وجد د. بالذكر - أن هذا العمل الهندسى أو الأعمال كانت من بين الموضوعات التى تناولها البحث والدواية المبتغية منذ فجر القرن العشرين بقصد ضبطة النهر والسيطرة على الجريان الطبيعى فيه . وقد نبه سير وليم جارستين الأذهان الى هذا الجانب من جوانب الضبط وصور ضخامة حجم الفاقد من الإيراد الطبيعى ، من الأحاسيس الاستوائية فى سنة ١٩٠٤ . ولعله كان أول من أشاع فكرة حفر قناة صناعية ، لتمرير بعض المياه ، كوسيلة من وسائل تقليل الفاقد . وما من شك فى أن مصر قد أولت هذا القطاع من النيل العناية منذ ذلك الوقت ، ووضع الأمر كله فى الاعتبار (٢) .

وقد أجريت بعض الأعمال الأولية ، تمثلت فى حفر ، ثم بواسطة بعض الحفارات التى حفرت قطعين لتمرير بعض الجريان الطبيعى الى مجرى بحر الزراف ، وفى اصلاح مجرى بحر الزراف لكى يتحمل مرور المياه المحولة اليه من بحر النيل . وكان القصد من ذلك العمل الذى تم فيما بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٢٣ تخفيف ضغط المياه الجارية على مناسيب عالية نسبياً على جوانب بحر النيل شمال بلدة حلة النوير . وقد أبدى سير مردوخ ماكدونالد هذه الخطة الأولية واقترح عملية جسر بحر الزراف ، لكى يسمح

Carstin, W. : Report on The Basin of The Upper Nile. (١)
Cairo, 1904.

(٢) يتطلب الأمر أيضاً مقاومة ورد النيل ذلك النبات الذى ينتشر على سطح الجريان بوضوح فى الوقت الحاضر الى موقع سد جبل الاولياء ، ويؤدى الى فقدان عظيم بالنفع .

بتحريض تصرف اكبر . كما ايد فكرة قناة صناعية محفورة لتحريض تصرف يومي قدره حوالى ١٩٠٠ مترا مكعبا في الثانية (١) . كما اشترك مستر ديوي وتوتنهام في دراسة الموضوع وأصدر مستر نيوهوس بيانا لحوالى تسع مقترحات لمعالجة أمر الفاقد (٢) .

ويمكن القول أن جملة المقترحات الكثيرة التي وضعت قد عبرت عن الإهتمام بتوفير الحجم من الفاقد في هتيفنقتا ببحر الجبل . ويمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات متباينة ، من حيث طبيعة العمل وقيمتها من وجهة النظر العملية .

القسم الأول : ويتضمن الاقتراحات بشأن التيسير وتقوية الجسور وتطعيمها ، لكي يتمكن الحيز الذي تجرى فيه المياه من المحافظة عليها . وكان المطلوب تجسير قطاع كبير من بحر الجبل شمال بور ، وتجسير أجزاء من بحر الزراف .

القسم الثاني : وتضمن شق قناة صناعية كبيرة ضخمة يحول إليها كل الجريان الطبيعي ، لكي يمر بواسطة نهر بيبور ، ورافده فيفتو .

القسم الثالث : فقد تضمن شق قناة صناعية ، لكي يحول إليها جزء من الجريان الطبيعي . والإحتفاظ بتصرف معين للجريان في بحر الجبل على المناسيب ، التي تؤدي الى فقدان في المستنقعات .

ويمكن القول أن الدراسة الفنية قد استبعدت مشروع التحويل الكامل عن طريق نهر بيبور ورافده فيفتو تماما (٣) ، واستبعدت الاقتراحين الآخرين على اعتبار أنهما صالحين لمزيد من الدراسة . ويمكن القول أن الرأي قد استقر

(١) مردوخ ماكدونالد : ضبط النيل ، من ص ١٣٨ الى ص ١٤٠ .
(٢) Newhouse : The Problem of The Upper Nile, 924.
(٣) Hurst H. : The Nile p. 306.

مُنذ حوالي سنة ١٩٢٥ على تنفيذ مشروع قناة جونجلى التى اقترحتها بوتشر Butcher لتحويل بعض الجزيئات الطبيعية ، والاحتفاظ ببحر الجبل المعروف بحجم من هذا الجريان وتخفيف الضغط على جنتوره ، وكان احتياجه شديداً من إشد التحسين لهذا المشروع لاعتبارات كثيرة ، تضمنتها تقارير الدراسات الفنية . ويمكن القول أن الدراسات العميقة قد توالى منذ سنة ١٩٣٦ حتى وصل الراى الى المفاضلة بين مشروعين مقترحين لوضع قناة جونجلى موضع التنفيذ . وهذان المشروعان المقترحان هما مشروع بوتشر الذى يعتمد الحفر فيه على تشغيل الكراكات أو الحفارات المائية ، ومشروع آخر يفضل حفر امقية في ظهر الأرض للترفعة على حدود المنطقة الشرقية للمبتنعات الدائمة ، ويعتمد على تشغيل الحفارات الأرضية .

ونذكر بعبارة المناسبة أن لجنة بحاراة مشروعات النيل الكبرى لسنة ١٩٤٩ قد فضلت المشروع الأول ، لأنه يقلل تكلفته من مكعبات الحفر ، كما يتطلب نفقات قليلة نسبياً . ونحن على كل حال لا نرى ما يدعو الى الدخول في مجال سرد التفاصيل الدقيقة (١) للتعريف بالقناة المقترحة في المشروع المصرى أو في المشروع السودانى . كما لا نرى أن هناك ضرورة ملحة لأن نعرض وجهة نظر الباحث المصرى ، أو أن نصور وجهة النظر التى بمخضبت عنها اللجنة التى عهدت إليها حكومة السودان بدراسة المشروع المقترح ، ووضع تقرير بشأنه . ولكن الذى نراه فقط هو أن الوقت قد حان لأن توضع الخطة المتكاملة التى تلتزم بها مصر والسودان ، لوضع حد لحالة

(١) راجع الكتب التالية بشأن التعرف على هذه التفاصيل :
Butcher, A.D. : The Bohr El Jebel Banking Scheme, M.P.W. 1938 .
The Jonglie Canal Diversion Sheme, M.P.W. 1938.

Hurst, H. Black R.P. & Simalka, Y.M. : The Nile Basin Vol. VII 1946.
Sudan Government : The Equatorial Nile Projects Being The Report
of the Jonglie Investigation Team, (Four Volumes).

صلاح الدين الشاذلى : مياه النيل من صفحة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .

الفيضان وتوفر الماء وزيادة الأيراد الطبيعي ، كوسيلة مثل زيادة حصة كل منها ، بالحجم الذى يتناسب مع كل المخطط الرامية إلى زيادة مساحات الأرض المروية أو المنزوعة بصفة عامة .

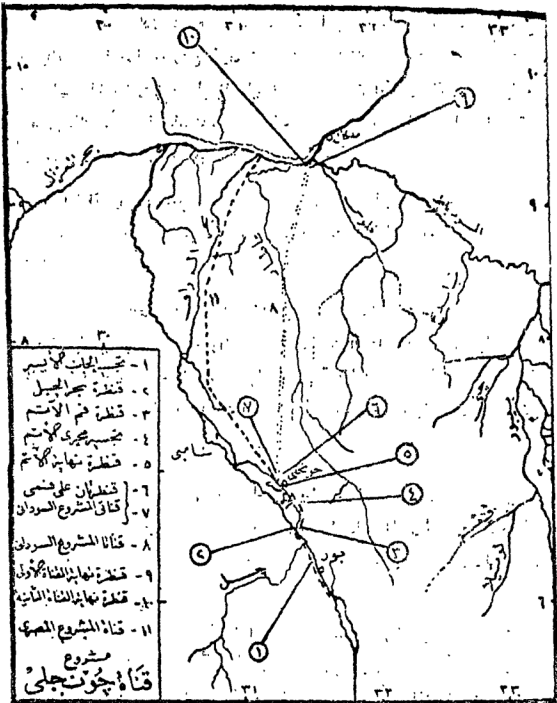
ونود أن تسجل بهذه المناسبة ، أن الجانب المصرى فى الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل ، قد وضع برنامجاً زمنياً لمعالجة أمر الفاقد ، وزيادة الأيراد الطبيعي على مدى ١٥ سنة تبدأ من سنة ١٩٧٠ . ويرى الفنيون الذين اشتركوا فى إعداد هذا البرنامج الضخم الذى تزيد تكاليفه عن حوالى ٣٠٠ مليون جنيه ، أنه يكفل زيادة رتيبة فى الأيراد الطبيعي تقتسمها مصر والسودان . ويتضمن تقديرهم زيادة فى نهاية الخمس سنوات الأولى تبلغ حوالى ست مليارات من الأمتار المكعبة فى السنة . ثم ترتفع هذه الزيادة إلى ١٢ ملياراً فى نهاية سنة ١٩٨٠ ، وإلى ١٨ ملياراً فى نهاية البرنامج الموضوع المقترح فى سنة ١٩٨٥ .

ويتضمن العمل فى هذه الخطة المقترحة أربع مشروعات رئيسية مقترحة تستهدف تقليل الفاقد فى مناطق المستنقعات بصفة عامة .

المشروع الأول : يعتقد الفنيون أن هذا المشروع المقترح ، الذى يعالج أمر الفاقد فى مستنقعات بحر الجبل وبحر الزراف ، كفيل بتحقيق زيادة سنوية فى الأيراد الطبيعي تقدر بحوالى ٧ مليارات من الأمتار المكعبة أو ما يعادل نصف الفاقد الكلى (على اعتبار الحد الأدنى) .

المشروع الثانى : هو الذى يعالج أمر الفاقد فى مستنقعات مشار (١) ، التى يتضمنها حوض البارو رافد السدوبا . ويستهدف المشروع

(١) يكون أقصى فاقد فى قطاع من مجرى البارو وطوله حوالى ٢٣ كيلو متراً فيما بين مأخذ مشار ومصب جاكوا . حيث تفترض المستنقعات على الجانب الأيمن للمجرى . ويرى بعض الفنيين أن توفير الفاقد أو تقليله يمكن أن يتحقق لو نفذ مشروعاً يتضمن تجسير المجرى فى هذه المسافة لكى يسمح



المقترح توفير حوالى ٤ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا .

المشروع الثالث : وهو الذى يعالج أمر الفاقد فى مستنقعات بحر
الغزال ، فيما حول مشروع الرق . ويحقق هذا المشروع المقترح حسيما قدر
أصحاب هذا المشروع حوالى ٧ مليارات أخرى من الأمتار المكعبة سنويا .
ويعنى ذلك أن تنفيذ هذه المشروعات الثلاث ، يؤدى الى تلك الزيادة المتوقعة ،
والتي قدرتها بحوالى ١٨ مليارا من الأمتار المكعبة .
أما المشروع الرابع : فهو مجرد عمل غير تهديمي بحجر مجرى النيل
الأبيض وتجسيره ، لكي يقوى على تمرير هذه الزيادة واستيعابها بدون
فاقد .

ويمكن القول أنا مثل هذا البرنامج الضخم الذى تسعى مصر الى
تنفيذه . يكفل زيادة تقدر بحوالى ٩ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا تضاف
الى حصتها . وهى من غير شك زيادة مطلوبة بالحاح ، لكي تكفل لمطبخ قومية
التوبيع مرة أخرى . فى المساحات المزروعة ، فى أكثر من مليون فدان من الأرض
القابلة للزراعة .

هذا وقد شغلت فى أوائل التسعينيات موضوع مشروع حفر وتشغيل
قناة جونجلي ، عندما كنت فى السوقان . ولقد اشتركت فى دراسات
لتحري تداعيات ونتائج التغير الهيدرولوجي المرتقب ، بعد تنفيذ أو انجاز

بتمرير بتصريف ٥٠ مليونا من الأمتار المكعبة فى الفترة المرحية من ٢٠
نوفمبر الى ٩ يونيو . ولذا ذكر بهذه المناسبة أن دكتور محمد أمين قد اقترح
انشاء السبيل الذى يحجز حوالى ٧ مليارات من إيرادات الفترة غير المؤقتة
لإضافتها الى الإيراد الطبيعي للهزيل فى الفترة المرحية التى لا يزيد عن ٢
مليارات من الأمتار المكعبة . ويرى إقامة قنطرة على فم السوياط لتخفيض
التصرفات فى شهرى يوليو وأغسطس وزيادتها فى يناير وفبراير ومارس
(راجع أبحاث دكتور محمد أمين بشأن السوياط وضبط الجريان فيه ضمن
كتاب مشروع خزان الشلال الرابع) .

هذا الحفر • بل قل تضمنت رسالة بحث جغرافى استحق صاحبها درجة الدكتوراه فى علم الجغرافية رصد وتحرى الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية المرتقبة ، لحساب قبائل جنوب السودان على الصعيد المحلى • وكانت كل المؤتمرات تتحدث بثقة وموضوعية عن جدوى هذا التنفيذ المرتقب •

وبشر بالخير اتفاق حكومتى مصر والسودان ، على اقتحام التجربة المثمرة • وقد تولت بيوت الخبرة ، الدراسة التى مهدت لوضع التصميم المناسب لقناة جونجلي • وأسند العمل بقصد الحفر وتنفيذ كل الانشاءات المطلوبة ، الى شركة فرنسية • ولقد بدأ العمل فعلا وتقدم الحفر تقدما ، يجاوب الأمل ، والتطلع الى بلوغ الهدف • ولكنها الحرب الأهلية التى تفجرت فى جنوب السودان ، وجسدت التمرد على الحكومة السودانية المركزية فى الخرطوم ، فأوقفت العمل وخيبت الآمال • ولا يمكن أن نتكهن بما يمكن أن يستجد بشأن استئناف العمل فى المستقبل المنظور •

ويعد تلك صورة مشرفة تعبر عن ارادة الانسان وتصميمه الواضح عن ترويض النيل وضبط الجريان فيه • وما من شك فى أن الوقت لم يحن بعد لكى يتوقف الانسان عن ممارسة أساليب الضبط واحكام السيطرة • بل لعلنا نثق فى استمرار واصرار كامل على متابعة البحث والدراسة وتنفيذ كل عمل من شأنه أن يزيد من قدرة الانسان على السيطرة على كل قطرة من ماء النيل العظيم • ويمكن القول أن المعين لم ينضب بعد ، وأن ثمة دراسات مستفيضة جديدة ، بأن تحقق هذه الأهداف ، وأن تجعل من ضبط النيل نموذجا من النماذج الرائعة التى لا يناظرها نموذج آخر على الصعيد العالمى •

الملاحق

ملحق (۱)

صِبْحة النهر في مصر

في الماضي البعيد تعودت مصر وتعود الانبياء المصري وهو يجينا
على ضفاف النيل ويتعامل مع النهر ، على أن يترقى كثيرا بالنهر :
وقل انه أقدم وهو يتقدم على تقديس النهر : واستوجب حفظ التقديس
اجراما وتنظيما وحفاظة على النهر : ركبا استوجب نميها من التعامل
الرشيد ، الذي لا يجوز ولا يفسد ولا يلوث النهر أبدا : وكانت يصلواتهم
تفنى بالنهر ، وحب النهر ، والدعاء الدائم لتأمين استمرار وانتظام
الجزيان في النهر . بل قل تحكى الميراثات عن الخوتى ، وهم يقسمون أغلظ
القسمة ، لكن يدللوا على أنهم لم يلوثوا النهر ، ولم يتعاملوا معه ٢ التعامل
الجاد : أبدا .

ومن وراء هذا التقديس والتعامل الرشيد ، الذي حافظ على النهر ،
كان الإدراك والوعى والایمان ، بأنه وريد الحياة الذي يبقى على إبقاعات نبض
حركة الحياة ، على الضفاف من حوله . وهل يصعب على من يجا على هذه
الضفاف ، ويرتوى من ماء النهر ، استيعاب سر هذا النهر ، وكيف تبقى
مصر وخير مصر ومدينة مصر ، ما بقى النهر واستمر الجريان الرتيب ،
فى النهر . بمعنى انهم أدركوا قيمة أو جدوى العلاقة بين مصر وأهل مصر
من ناحية ، واستمرار الجريان فى النهر من ناحية أخرى بل قل شكل أهل
مصر هل يقين ، بأن الافساد فى النهر ، وغيبابه عن المسرح الجغرافى ،
على صعيد مصر ، يعنى بالضرورة غياب مصر وغيباب مدينة مصر وتشرد
أهل مصر .

وقل ان المحافظة على النهر ، ومباشرة التعامل الرشيد الذي يصون

النهر ، كان مسئولية الفرد الفلاح ساكن الريف ، والمعامل ساكن الحضر . كما كان مسئولية المجتمع كله على صعيد مصر ، ومسئولية الحكومة وهي تباشر تهذيب المجرى ، من أجل حسن استيعاب الجريان ، أو وهي تباشر ترويض الجريان والسيطرة عليه ، في موسم الفيضان والتخوف من الطوفان ، أو الشح في موسم الفيضان وتدنى المناسيب . وكان الحذر مهما لكى لا يتجاوز التعامل الرشيد مع النهر ، الحذر المقبول ، وصولا الى حد الانتفاع الجائر بالنهر . بل قل أن ازدهار أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كان رهنا بتفظيم العناية بالنهر والمحافظة عليه ، وان اضمحلال مصر وتردى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كان رهنا بتدنى العناية بالنهر ، وتواضع أعمال المحافظة عليه .

ويستحق أمر المحافظة على النيل وحمايته ، وقفة مناسبة ومتأنية . تسأل عن صحة النهر . بل قل قد يستوجب الأمر حسن تشخيص أوجاع النهر ، وكيف يشكو من افساد التعامل الجائر . وهي من غير شك أوجاع كثيرة ومتنوعة ، تستحق أن تحيط بها علما وأن تعمل بكل الجهد لتدارك الأمر ، والعودة الى أساليب التعامل الرشيد مع النيل . ويستحق هذا التدارك شيئا من العجلة ، قبل أن تتفاقم مشكلات الافساد في النهر ، ونندم في وقت لا ينقح فيه الندم . وهيا بنا نتعرف على مواقع النيل ونشخصها تشخيصا جيدا ، لكي نعرف كيف نواجهها ونعادي النهر ، وكيف نتجنب التعامل الجائر معه .

وتستحق أوجاع النهر ، وهي كثيرة ومتعددة ، التمييز بين أوجاع ترتبت على أعمال ضبط النهر ، وأوجاع ترتبت على التعامل الجائر مع النهر . ولا يكون هذا التنوع ، أو التمييز من أجل توجيه الاتهامات ولكن لكى يتدارك كل من يهمه الأمر مسئوليته .

أوجاع قصبك النهرية

شرعت مصر للتخطيطاً من منتصف القرن التاسع عشر في إقامة القناطر على مجرى النهر ، بقصد أو بنية ترويض الجريان ، وتوظيفه في نهاية فترة الفيض المناسب من أرى الدائم . ثم اقتضت مصر مجال بناء السدود ، التي كتحجز بعض الايراد الطبيعي . وتعمل بمقتضى نظرية التخزين السنوى ، وتسوية هذا الايراد بين فترتين ، هما فترة الزيادة التي تشهد الفيضان ، وفترة النقصان التي تشهد انخفاض المناسيب وتواضع الجريان . وفى الحالتين كان تشغيل القناطر ، وتشغيل السدود حسب الحطة الموضوعه ، وفى المواعيد المناسبة ، وفتح البوابات وإغلاقها ، لم يتسبب فى تأثير مباشر أو غير مباشر ، على مجرى النهر أو على أوضاع حركة الجريان فى النهر .

وفى النصف الثانى من القرن العشرين ، عاشت مصر التوجه الى توظيف نظرية التخزين المستمر ، وتسوية الايراد الطبيعي على المدى الطويل ، من مستويات تشهد الزيادة فى الايراد الطبيعي عن المعدل السنوى ، الى سنوات النقصان فى الايراد الطبيعي عن المعدل السنوى . واختارت مصر الموقع الجغرافى عند أسوان ، لكى تبني سد أسوان العالى فى هذا المكان المناسب . ولقد استبشرت مصر ببناء السد العالى خيرا ، وتوقعت تداعياته الاقتصادية الثمرة على المدى الطويل .

وصحيح ان بناء السد العالى وتشغيله ، قد حقق ايجابيات اقتصادية ، لا يمكن إنكارها أو استنكارها . وصحيح ان رصيد الماء الذى يخزن فى حوض التخزين أمام سد أسوان العالى ، قد غطي احتياجات مصر فى سنوات كثيرة ، انخفض فيها الايراد المائى الطبيعي ، انخفاضاً كبيراً . وجن المعدل . وصحيح ان تشغيل سد أسوان العالى وضع زمام مسألة ترويض الجريان المائى كله ، فى أيدي مصر ، وهى لا تترك له أبداً الحبل على الغارب . ولكن الصحيح بعد ذلك كله ، ان نحسب حساب السلبات التى

تأنت ترتيباً ، على انشاء وتشغيل سد أسوان العالى • وتستوجب هذه السليبات مساحة مناسبة من اهتمام مصر ، لكن نظاماً مقيماً ، يؤنبطل بمفعولها التوسلى . وننجز ، شمساً من أجل المحافظة على النيل ، وعلى كفاءة المجرى . ولعل من حسن التسياف المجرى ان هذا وتتمثل هذه السليبات التى تحتلح للمواظفة لعملاً على .

أولاً - التغيرات الجيومورفولوجية :

من غير تبادى أو تغفل فى تفاصيل جيومورفولوجية كثيرة ، تكشف عن قوة فعل الماء الجارى فى المجرى ، نكتفى برصد التغير فى التدايعات التى ترتب على هذا الفعل • وقل ان حيز الزاوية فى هذا التغير ، يتمثل فى تحول فعل الماء تحولاً كلياً أنهى دورة الارساب فى النيل ، وأحل محلها دورة نحت • وهذا من غير شك تغير جوهري ، ومؤثر الى حد كبير . ذلك ان الماء الجارى ، وهو الذى تخفف من الحولة المعلقة التى يحتجزها جسدا السد فى الامام ، يكتسب قدرة كبيرة على مياشرة النحت • بمعنى ان تزداد قوة فعل النحت الجانبى الأفقى ، وأن تزداد قوة فعل النحت التلغى الرأسى .

هذا ويجسد فعل النحت الجانبى الأفقى خطراً ، يهدد جوانب المجرى ، وقد تنهش وتؤثر تأثيراً مباشراً على الجسور على ضفة من ضفتى النهر ، أو على الضفتين فى وقت واحد • ويصبح هذا النحت الأفقى المتعجل ، خطراً يؤثر على شكل المجرى ، وهو الوعاء الذى ينبغى المحافظة عليه ، لئلا يحافظ بالضرورة على كم الجريان المائى ، وعين نقطة عليها مسئولية مراقبة هذا النحت ، وتكسيات حجرية مناسبة ، فى وسعها أن تقلل اطار هذا النحت ، وتكبح جماحه للمحافظة على ضفاف النهر ، على الجانبين الشرقى والغربى . ولو ترك لهذا النحت الشديداً ، أن يعمل من غير أن تلتفت اليه ، وتخرجه العميون الخيرة ، لأضحى أن يسهل أن يلتهم الجزر النيلية ، أو أن يفعل بتخريكها عن موقعها فى عرض النهر •

التي هي من النحت. الرافق النحتي من فالتسليط من المصير الأمثل. كما هو في ذلك انه المباشر للنحت في الاحتكاك التي يتخذها عن التي ان تحفة تحت المراقبة المباشرة. وقال انه تحت يتفق ويتفق في التعلق في قاع النهر. بل قل انه يواظب على الفتات ولا يتوقف ابداً. لو عرك له الغبار في القارب والخطو كل الخطو. لو تمادى هذا التعلق الى حته النقط في القاع. حتى يتسلسل الجريان في السف. فواحدة الانشطة الجلية. بمرافق التجري مثل المشاطة او الجسور والكباري. ووصول النحت. التفتت الى هذا الجور. معناه ان يتعرض البناء الذي يمتد بين جانبي النهر للتصدع او الانهيار. ويستجيب هذا النحت الراسي الخطر. شطب كثيرا من البنية في المواقع على صيد قاع النهر امام كل بناء قائم على النهر. بل قل ربما يستحق التصدع لهذا الخطر اشياء الهدرات في الموقع المناسب. التي تعدده الدراسات العلمية لتخفيض معدلات سرعة الجريان. من اجل تقليل اضرار هذا النحت الراسي وابطال مفعوله المباشر.

وقل ان اهمال هذا النحت وترك الجبل له على القارب. معناه التفريط المتعمد في تحمل مسئولية. اهم داعي من دواعي المحافظة المناسبة على النهر. بل قل انه الاهمال الذي يترك الخطر. لكي يتفاهم ويهدد وجود حركة الحياة. وهي تباشر انشطتها على صنعيد الأرض في ربيع مصر. وهذا معناه ان حساب معدلات هذا النحت الافقي والنحت الراسي. يمثل ضرورة ملحة. ومن شأن هذا الحساب الدقيق. ان يرشد العمل الايجابي الذي يتخذ لقوة فعل هذا النحت. ويكتب جراحة. او يظلم مفعوله. حتى يحافظ على النهر. وعلى كل المنشآت البنية على النهر.

وعلى نفس الجور. الذي يتعقب مخاطر التغيرات الجيومورفولوجية. ينبغي ان نتابع ظاهرة النحت الذي ينهش في خط الساحل الشمالي. حيث يكون المصب الذي تنساب عنده البقية الباقية من الجريان. في فرع دمياط وفرع رشيد. وقل في الماضي. قبل ان يحتجز سد أسوان العالي الحمولة

المالقة، كان إرساب هذه الحفولة عند المصب بين فرعي رشيد ودمياط ، يؤدي إلى قبح من التوازن مع نحت بحري ، يباشره التيار البحري الساحلي الذي يتجه بهذا ساحل مصر للشمالي من الشرق إلى الغرب ، أما الآن وقد اجتازت الحفولة المالقة ، وتوقف هذا الإرساب ، فإن النحت على امتداد الساحل يستمر ، وهو ينهش في خط الساحل ، ولا شيء يوقفه أو يبطل مفعوله ، ولا إرساب يكفل شيئا من التوازن الذي يلزمه تآكل من قبل .

ومن شأن هذا الخلل لفقدان التوازن ، معناه أن يبقى ويستمر النحت الذي يباشر به التيار البحري الساحلي ، ولكن يغفل منفردة ، وقل أنه يستند مفاروق عدم تقهش في خط الساحل . بل قل أن خط الساحل يتراجع تراجعاً ، نتخوف منه على المدن القائمة على الساحل الشمالي ، من الإسكندرية غرباً إلى بورسعيد والعريش شرقاً . وهناك دراسات جيومورفولوجية ، قد أجريت لكي تتعقب هذا الهدم والنحت والتخريب ، وهو يستحق شيئاً من المواجهة ، قبل أن يتغير شكل الساحل ، لحساب الطبيعة على حساب حركة الحياة .

ثانياً - التغيرات الهيدروجرافية :

في المرحلة السابقة لإنشاء وتشغيل سد أسوان العالي ، كان نظام الجريان في النيل يتأثر حراً ومتحرراً إلى حد كبير ، وصحيح أن انشاءات كثيرة ، كانت تضبط هذا الجريان ، وتروضه لحساب ارتفاع حركة الحياة به . ولكن الصحيح أن هذا الضبط لم يكن من شأنه أن يغير من أمر ارتفاع المناسيب في موسم الفيضان كثيراً ، أو أن يغير من أمر انخفاض المناسيب في أعقاب الفيضان كثيراً . وقل أن هذا الجريان وهو حر إلى حد ملحوظ كان في وسعه ، أن يترك للنهر مهمة أن يظهر أو أن يغسل نفسه بنفسه . بل قل كان الجريان في ظل الضبط الجزئي ، يخلص النهر من كثير من المالح به ، أو من الراسب على ضبعه قاعه . وكان كم الماء ومعدل سرعة

الماء الجارى فى موسم الفيضان ، وخاصة عندما تفتح بوابات القناطر ،
كفيلا بتطهير النهر وكأنه يفتسل لكى يتطهر .

ثم كانت المرحلة المستجدة ، التى بدأت بعد انشاء وتشغيل سد
اسوان العالى ، لكى ينضبط الجريان المائى انضباطا كليا ، ويتأتى التغير
الهيدروجرافى . ويمثل هذا التغير الهيدروجرافى ، فى توقف الجريان
الطبيعى كله ، واحتجازه أمام جسم السد . وتحمل يد هذا الضبط
الحكم ، مسئولية اطلاق كم الماء المناسب ، والسيطرة على التصرف
المائى ، بحساب يطفى أو يلبي احتياجات حركة الحياة فى مصر . بمعنى
أن حركة الماء من الرصينة المحتجز أمام جسم السد العالى ، الى مجرى
النهرى خلف جسم السد العالى ، تكون دائما تحت السيطرة الكاملة .
وتستوجب هذه السيطرة اطلاق التصرفات ، التى تحافظ على مناسيب
شبه ثابتة ، لا تتغير من يوم الى يوم آخر ، أو من موسم الى موسم آخر .
بمعنى أن انتهى التغير الكبير ، الذى طالما شهده الجريان فى النيل ، وسجل
التفاوت بين مناسيب مرتفعة فى شهور الفيضان ، ومناسيب منخفضة فى
شهور كثيرة أخرى بعد نهاية الفيضان .

هذا وقل أن هذا التغير الهيدروجرافى ، الذى أنهى الذبذبة فى
مناسيب الجريان ، وهى تتراوح بين علو وارتفاع فى موسم ، وتدننى
وانخفاض فى موسم آخر ، واستوجب تثبيت مناسيب الجريان فى النيل ،
هو السبب المباشر فى وجع من أوجاع النهر . ذلك أن الاسراف فى أسلوب
الرى بالغمر ، الذى تعود عليه الفلاح المصرى ، يؤدى بالضرورة الى تسرب
بعض الماء لكى يضيع إضافة ، تتمثل فى تراكم ماء جوفى قرب السطح .
وفى الماضى عندما كان منسوب الجريان فى النهر يتناقص تناقصا كبيرا ،
على مدى أكثر من سبعة شهور من السنة ، وأتاح هذا الانخفاض فى
المناسيب ، الفرصة لكى يرتد جزء من الماء الجوفى السطحى . بمعنى أن
ارتداد هذا الماء الجوفى السطحى ، الى مجرى النيل مرة أخرى ، كان فى

وسيجعل أن يبقى على منسوب المياه الجوفى بعيدا عن السطح ، ولا يؤثر على
نسيج التربة . أما الآن فما من شك في أن تراكم الملح المتسرب ، بموجب
الاسراف فى الري ، يؤدى الى ارتفاع فى منسوب هذا الماء الجوفى السطحى ،
حتى يتسلل الى التربة التحتية ، ويؤثر تأثيرا سلبيا على نسيج التربة ،
وعلى مستوى استجابتها للاستخدام فى الانتاج الزراعى أو فى بناء المساكن .
من ثم ينبغي أن يستوعب الفلاح المصرى مخاطر هذا التغير الهيدروجرافى ،
ويكثف عن الاسراف فى الري . كما يستوجب مواجهة هذا الخطر ، الاعتماد
بالصرف الزراعى ، وتأمين جسين انتشار شبكة الصرف أو المصارف المغطاة
أو المكشوفة ، من أجل تجنب تراكم وارتفاع منسوب المياه الجوفى السطحى .
ومن قبيل العمل المناسب ، ينبغي تخفيض حصة الفدان من الأرض المنزرعة
من الماء ، وإعادة النظر فى توزيع هذه الحصة الجديدة على المواسم الزراعية
الشتوى والصيفى والنيل . وهذا يسيل من سبيل تخفيض معدلات الفاقد
من الماء ، الذى يسبب الاسراف استخدام الرشيد للري ، وكفيل تدبير موارد
هائلة هضابية ، تسعف التوزيع الأفقى ومباينة الزراعة المروية من مياه
النيل فى مساحات مستصلحة جديدة .

والبسكويت على تراكم هذا الماء ، وارتفاع منسوب المياه الجوفى
السطحى ، يعنى افعال الخطر حتى يتفاقم . ذلك أن هذا الخطر الغائب عن
العين ، يعمل فى صمت وهو يهدد وجود ومصلحة حركة الحياة تهديدا
مباشرا . ذلك أن هذا الماء الجوفى ، يتعرض فى موسم الشتاء وانخفاض
درجات الحرارة الى تسيل وارتفاع هذا الماء فى ميسام التربة والتحتربة .
بموجب الخاصية الشعرية . وقبل أن الحمولة الدائمة من الأملاح ، فى هذا
الماء ، قد تنتهى الى سد ميسام التربة ، وتماسيكها وتصبح غير قابلة
للزراعة . كما يتصاعد هذا الماء المتبلل بالصاعد ، لكى يخرّب فى أساسيات
البناء فى مساكن القرى على صعيد الريف ، وفى مساكن المدن على صعيد
الحضر .

أوجاع الاستخدام السيء :

سنة مفهوم الاستخدام السيء في مفهومه قضاض يغطي الاتصال بشري ردى
 مع المفهوم بنية الانتفاع بالبناء وتجنبه تداعيات هذه الاستخدام المهيكل
 كل صناعى الاقتصاد فى الماء الطارئ فى النهرهم يؤمنون أن الانساق المصرى
 الذى تعود تأمله على احتراق للفقير والثقل بالتجاع وقول الشجر للجميل
 الذى يتغزل فى النيل هذا أصابته مائة طيار من غير وجه فى اللؤلؤ
 للوقى فى السلى الى المصلحة المشتركة لكل الناس على الضعيف مقرر فى
 النيل وفى المحافظة على صحة وسلامة النهر. ردة رة رة رة رة رة
 وقل ان نهر النيل مريض وهو مصاب بأكثر من علة يتحمل مسئوليتها
 الانسان المصرى من يتشبهون بالنيل ويغشون مكسب
 فى ربوع السهل اللينى وتولى السعيد الدناقى الريف والظهر ليتشبهوه
 ويعرفون أنه لا يقاوم واستمرار عظامه السخى تكون مقرر ومن غيرة
 لا تكون حلاذا بهم يشتركون وهم فى نفس الوقت مسئولون عن الأساليب
 الزديقة التى تجاير الاستخدام السيء الذى يكون وكأنه يتعمد من غير
 وعى الإضرار على الاقتصاد فى النيل والأعجب من ذلك كله سكوت اللجنة
 للرعيكة من أهل مقرر الذين يشتركون الخطر زيدر كون العلة أو المرض
 الذى يستحق المواجهة وتجنب وصول الفساد الى حد حاجة ملحة تدعو
 الى نقل النهر المريض الى غرفة الإنعاش .

وفى حوالى الخمسين سنة الأخيرة ، اشتركت الأيدى المصرية داخل
 مصر ، والأيدى غير المصرية من خارج مصر ، فى مباشرة هذا الفساد فى
 الجريان فى النيل . وسواء تأتى ذلك الفساد فى النيل بقصد متعمد كجزء
 من الحرب الاقتصادية بنية الاضرار بمصر أو من غير قصد وتحسن نية فان
 الفساد هو الافساد . وفى ضوء هذا التمييز بين أفساد متعمد بسوء نية
 أو افساد غير متعمد بحسن نية ، يستحق الأمر مواجهة تداعيات هذا
 الفساد ، على الوجهين المعتمد وغير المتعمد وإبطال مفعولها الردى .

أولا - الاسناد المتعمد :

يجسد هذا الاسناد عملا من أعمال الأيدي القدرة ، التي تضم
العداوة لمصر . ولقد أقدمت هذه الأيدي الحاقدة ، على مباشرة العدوان على
النيل ، وهو أعز ما تمتلك مصر . وتمثل هذا العدوان في عمل متعمد ،
نقل بموجبه نبات ورد النيل ، وألقى به في الغالب في رافد من روافد
نهر النيل ، في حوض بحر الغزال . وفي اعتقادي أن هذا الاعتداء المتعمد ،
قد أتى في أواخر العقد الخامس ، أو أوائل العقد السادس من القرن
العشرين . وتم ذلك في تكتم شديد ، في غيبة أصحاب المصلحة المشتركة
في مياه النيل في مصر والسيودان .

وكنت بنفسي هناك مع طلاب من السودانيين ، ونحن نمشي على جسم
سد جبل الأولياء نياشر درسا عملية في الدراسة الميدانية . وشاهدت
وشاهد معي الطلاب جسد كبير ، وكتيف من نبات ورد النيل ، أمام جسم
السد . ولقد هالني الأمر . وجلسنا إلى أحد مهندسي الري المصري آنذاك
نسأل ونستفسر . نعجب ونتعجب : وانتهى الحوار إلى استشعار الخطر الذي
يهدد كم الماء (الإرادة الطبيعي) في النهر . وكان بودي لو كان في وسع
رجال الري المصري ، إيقاف جرعة هذا الجسد من ورد النيل ، لكي لا يصل
إلى النيل في قصر .

ومن خلال الحوار العلمي بيننا وبين مهندس الري المصري ، كان في
وسعنا أن نحسب حساب جانب واحد من جوانب هذا الخطر . ولفت الأنظار
إلى الفاقد بالنتج من المسطح المباشر ، الذي يمتد بين ضفتي النهر ، يقدر
بأضعاف من الفاقد بالتبخير من المسطح المائي المتوقف في حوض التخزين
أمام جسم سد جبل الأولياء . ذلك إننا لو افترضنا أن مساحة المسطح
المائي يشغل كيلو مترا مربعا واحدا ، فإن مساحة المسطح النباتي الذي
يضم ملايين الوحدات من نبات ورد النيل ، تبلغ أكثر من عشر كيلومترات
مربعة .

وقل كانت صيحاته من كناع وهو يحترق من حرارة الظل ، أبدا من
بغلات تعرف ووجه النيل في اتجاه الشمال وجنوبا إلى مصر ، واستيقظت
مصر ذات سطح ، في يوم من أيام السبعين ، لكي يباغتها هذا القوي
ويكاثروا وولد النيل بمرقة في الجرى الوثيق للنيل ، وفي قرع رشيد
يذيقا ثم في كل القنوات الاصطناعية وغنيكة الشرع والمصارف ، وهو
يكاد يمثل سرطانا يتوحش ويتشتر في سائر أجزاء الجسد :

• وصحيح أن ظهوره مستمرة تبذل لتطهير القنوات المائية ، ولتطهير
تراكم نمو وولد النيل ، الذي يطلق مشتات كثيرة من مسطح الجريان في
مجرى النيل ، وصحيح أن مراكز البحوث عكفت على دراسات وبحوث
وأساليب مناسبة لمواجهة هذا النمو السرطاني وكيف جامع سبيلاته ،
وعواقب ومضاعفات هذه السنلليات ، ولكن الصحيح أن معدلات تماثل
الأجيال وهي تضعد كبيرة وتكون أحيانا أسرع وأكبر من الجسد ، التي
تتعبه وتحاول التخلص منه .

• وانتشار ورد النيل في أنحاء المجارى المائية هو مرض وأكثر من
مرض ، وقل أن الخطورة تتمثل في :

١ - زيادة معدلات الفاقد بالنتج ، من مسطح الماء الجارى ، بالمقارنة
مع الفاقد بالتبخر . وهذا الفاقد هو خصم من حساب حصص مصر من الأيراد
الطبيعي . وإذا كان حساب هذا الفاقد من الماء ، في المجارى المائية الطبيعية
والاصطناعية كبيرا ، فما بالك بالفاقد من الماء الراكد أو المحتجز والمتوقف
رصيدا مختزنا ، أمام جسم سد أسوان العالي . ويا حبذا لو كان في وسع
مراكز البحوث أن توقف أو تخفض معدلات هذا الاستنزاف ، الذي يتسبب
فيه هذا الفاقد الهائل بالنتج .

٢ - نمو وتكدس ورد النيل ، يتسبب في شيء من بطء حركة الماء
في المجرى . ومن ثم يلجم الفضلات والأوساخ والقواقيع ، حتى تبدو مثل

هذه المواقع وكانها مكان مناسب لتفريغ الأمراض التي تصيب الإنسان أو الحيوان : هذا بالإضافة إلى عرقلة انسحاب الملاح النهرية ، في المجاري الصالحة للملاحة : أما عن تكديس نمو ورد النيل في الترع والمسابقي ، فإنه يؤثر على صحة هذه القنوات ، وعلى معدل التصريفات التي ينبغي أن تستوعبها هذه المسابي والترع ، ويؤدي إلى اجتياحات الري في ربوع الريف وحق اليابس في نصيب مناسب لحساب الاستخدامات المنزلية .

ولم يكن مصر تستخدم مياه النيل ، لحساب الشرب وغير ذلك من الاستخدامات المنزلية ، بشكل مباشر أصلاً ، وبشكل غير مباشر أحياناً أخرى . ولم تكن مصر تستخدم مياه النيل بشكل مباشر لحساب شرب الجيران . ولم يكن مصر تستخدم مياه النيل لحساب الري وهيئة الزراعة ، وبمجرد الإنتاج الزراعي : لو لم يكن هذا كله ، وبحاجة الاعتماد على مياه النيل ، لكان أقل وسعياً أن يتخفف من المبيدات الكيماوية ، وسيلة للقضاء على ورد النيل . ولكن لا يمكن أن تقدم على ذلك أبداً ، وهيئة أن تفعل . ولا حيلة غير المقاومة الميكانيكية ، التي ينبغي أن تكون منتظمة لكي تتعقب ورد النيل ، ونموه المتجدد باستمرار . وتكاليف المقاومة الميكانيكية كبيرة . ومع ذلك فإن المرض وعواقبه الخيمة تستحق المواجهة .

١٠ تأثيرات الفساد على التنمية

يُجسد هذا الفساد عملاً تباشره حركة الحياة المضرة ، وهي تخلياً على صفاء النهر . بمعنى أنها تباشر حقاً متاحاً ومباحاً لها ، لكي تلبى أغراضاً متعددة . ولعل أنها تعلم جيداً أن خلق الانتفاع بقاء النهر ضرورة ملحة ، به تكون ومن غيره لا تكون ولا تخلياً أبداً . ومع ذلك تفعل أنه في إطار هذا الانتفاع ، تقع في الخطأ وتسيء من غير قصد إلى النهر .

بل قل أن هذا الفساد شائع ، من غير حدود أو من غير ضوابط . وقد يفسد الفرد افساداً شديداً من غير وعي ، وهو لا يعتمد ولا يكاد

يدرك الله من المفسدين . وقبله تفشلت الجوعاء المفضلة شديداً من غير وعى .
 وطئ لا تحفظ ولا تكاد تدرك أنهم من المفسدين . وقضيلاً على ذلك كله
 تستند الهيئات الرسمية . وهى المسئولة عن النيل بفساد كبير . وتقع فى
 التناقض المذموم بين ما ينبغي أن تمتنع به من الوعى من قايضة . وما يقتضيه
 حق مباشرة أو وقوع فى خطيئة الإفراط . ساوياً ما تبديله من سكوت . وعبد
 أكثر من أن يعمل للمفسدين فى النهج من الخطيئة التى لا تتركها إلا ليعبأ .
 وعلى أى وجه من وجوه الفساد . تبين أنه سوء التعامل الذى
 يفضى إلى تلوث الماء الجارى فى النهر . بمعنى أن المصريين حكومة وشعباً
 أفراداً وجماعات من أهل الريف ومن أهل الحضر . كلهم شركاء فى مباشرة
 هذا الفساد . الذى يلوث الماء فى النهر . بل قل . هناك تلاقى فى التعامل
 الجائر الرذيل . وكأنه الأصوار على هذا الفساد . وغريباً أمر من لا يفطن
 الوعى . وهو لا يكف عن الإفراط الذى يلوث الماء فى النهر . أو فى
 القنوات الاصطناعية . والمساقى والترع الكبرى والصغرى . ثم نعم . نعم . يعلم
 أدنيه . ولا يستمع إلى التحذير الذى يزعمه . والأعجب . أن من يظنك
 الوعى كل الوعى . وهو لا يكف عن الإفراط الذى يلوث الماء فى النهر .
 أو فى القنوات الاصطناعية . ثم يسكت . وكأن أمر النيل وتلوث الماء
 لا يشغله .

وجولة فى ربوع الريف فى كل أنحاء مصر . ونظرة تطل على القنوات
 الاصطناعية . وهى جزء من كل شبكة الري . تكشف لنا وجه هذا الفساد
 القبيح . ولقد تعود أهل الريف بكل أسف . على سوء توظيف هينته
 المساقى والترع . فى لم . وتجميع كل الفضائل والقامة فيها . وكأنها
 ضئيل قامة . بل لهم يلقون بلائها . التى تنفق فى هذه القنوات .
 كما يتجاسر بعضهم ويصرفون مجازى الصرف الصناعى . لكن . يتساهل هذا
 الصرف إلى القناة أو الترعة ولا يشغلهم أبداً تراكم هذا الرصيد من القاذورات
 على مجرى الماء . ولا يستشعرون مخفى التلوث وعواقبه . على صحة الأبدان

وعلى صحة الحيوان . ٢ . وأما تقليمه من حيث ذلك فشيئا من الإهمى بخطوة حسنة التلوث ، ودواء عليه بجمالة . ومن غير وعي . ٣ . قائلين لثة الماء الجسائى يطهر نفسه بنفسه . ٤ . ولكن كيف يتأتى هذا التطهير الذاتى . ٥ . وكان يقال من المجرى قبل تلوثه . ٦ . وعلى لفى وسبح التلوث أن يطهر التلوث . ٧ . ومن حينه إلى حين آخر تقوم وزادة الرى بتطهير القنوات . ٨ . لكن تحنينا فظير على منسيتها . ٩ . وتأخير استيعابها التصرفات المائية اللازمة للرى . ١٠ . وهذا من شيا به إن ينظف ويخل التربة من الملوثات المتراكمة فيها . ومع ذلك يعود أهل الريف من جديد ، ليتكرر التعامل الردى مرة أخرى . وهم يتخذون من المجرى مكانا مختارا لكل الفضلات والقمامة .

١١ . نعمة وإضافة إلى هذا الكم الهائل من دواى التلوث ، تثبت أن أهل الريف يلقون بواقى المبيدات الحشرية والكيماويات فى مجرى القنويات ، التى تروى عنها الأرض . ١٢ . وهكذا يتضاعف خطر هذا الإفساد . وقد يرتد إلى أبدانهم مرضا يحرمهم نعمة الصحة والعافية . ١٣ . ويتفاقم الخطر ، وتزداد معدلات الإصابة بالمرض ومصدره هذا التلوث المركب . عندما يتوقف جريان الماء فترة محددة تفصل بين نوبات الرى . ذلك أن منسوب الماء ينخفض وجبركة الماء تتوقف ويصبح راكدا . يشوم جمال الريف بالضرورة ، ويصيب المرض كل من يقترب من هذا الماء الراكد أو يستعمله .

١٤ . وبجولة أخرى على صعيد الخطر ، فى أنحاء مصر نرصد السلوك الردى الذى يجسد سوء التعامل مع النيل . وفى كثير من المدن المصرية . فى مواقعها الجغرافى على ضفة من ضفتى النيل الرئيسى وفروعه . التى توفر مكانا للصناعة واقامة لمصانع يشيد التيسل انسياب وتصريف فضلات المصانع . ومن شأن هذه الفضلات البسائلة ، وغير السائلة ، أن تلوث ماء النهر . وتلك جريمة بشعة . تركبها مصانع القطاع العام ، ومصانع القطاع الخاص . وتؤكد تحاليل مياه النيل ، تزايد معدلات التلوث من سنة إلى سنة

أخرى • وتذهب الأصوات العالية ، التي تحذر من عواقب السلوك الرديء
أندراج الرياح •

وصحيح أن الحكومة وهي مسئولة عن سن التشريعات المناسبة ،
ووضع الضوابط الحاكمة لمواجهة السلوك الرديء ، وتجرير العمل الذي
يلوث البيئة • وصحيح أن النيل وماء النيل ، في المجرى الرئيسى والفروع ،
وفى شبكة توزيع الماء فى أنحاء مصر ، جزء مهم من التوليفة المتماخلة فى
البيئة • ولكن الصحيح بمد ذلك كله ، أن اهتمامات الحكومة فى مواجهة
دواعى التلوث ، وسد منافذ التلوث ما زالت أقل من أن تنجح فى حماية
النهر من التلوث •



ملحق (٢)

مجرى جديد للنيل في العليومود مشروع مقترح للتخزين السنوي للمعادن

١- بنسواء كانت البصرة وادي النيل خلافاً لـ هبة النيل ، أو كانت هبة فيضانات النيل التي تليها من وادي النيل ، الحبيبية ، والأزرق ، والسوداء ، والطوبقية ، فإن الحياة المستقرة ، واستمرارها على كمالها ، والحضارة الأصلية ، ونسبها الطيبة ، تعتمد اعتماداً تاماً على مياه النيل . وليس ثمة شك في أن فظن النيل ، وفضل جريانه المستمر الرتيب ، وإيراده شبه المنتظم ، على كل المستقرين على ضفافه ، والسكان في أرض واديه الحصب عظيم وكبير . وأي فضل أعظم أو أكبر من أن ينساب ماء النهر ، فيصبح شريان الحياة كلها في قلب الصحراء الحارة الفقيرة التي يعبرها من الجنوب الى الشمال . وهكذا كان النيل وما زال ، المورد العذب للماء الذي يعول الحياة ، ويمنح عشرات الملايين من البشر ، كل مقومات الرزق والعيش الطيب . وقد كان للنيل فوق ذلك كله ، فضل عظيم على العالم وسكانه ، الذين يسرون على طريق الحضارة ويمارسون نموها المتوالي . وكان ذلك الفضل حقيقة قائمة ، من اليوم الذي تلقى الانسان فيه - منذ بضعة آلاف من السنين - على ضفاف النهر ، وفي أحضان واديه الحصب وأرضه الطيبة ، أول درس من دروس الاستقرار المطمئن . وقد تمخض هذا الاستقرار منذ ذلك الحين عن أصول الحضارة والمدنية ، وأعظم مقوماتها الأصيلة . وهكذا انبثق على ضفاف النيل ، وعند مجراه الأدنى ، الشعاع الذي ملأ الدنيا نورا ، ووضع البشرية كلها على طريق الحضارة والمدنية (١) . ونحن الذين نعيش على ضفاف النيل

(١) مهما اختلفت الآراء وتناحرت المدارس الفكرية بشأن الحضارة

العظيم في كل من مصر والسودان ، وتأتي بمئات المئات ، فلهذا أهمية النهر العظيم ، بتقدير ما نذكر قيمة المجرىان لشعب المنظمة في مصر .
والفهم أن ذلك الإدراك قد اقتضى من الإنسان على ضفاف النيل الأدنى في مصر ، اشتقاق ولهفة وحرصا ، على مراقبة المجرىان المائي في النهر ، في المواسم المتباينة . وكان من الطبيعي أن يؤدي الاشتياق ، والاهتمام والمراقبة ، إلى بذل وتحقيق الجهد العظيم المستمر ، في مجال استنباط النهر ، وتهذيب المجرى ، وترويض المجرىان المائي فيه . ويمكن أن نذكر أن الأنتان المصري قد قام بكل ما يمكن شأنه أن يروض المجرىان المائي في النيل . وأن يهذب المجرى ، بالطريقة أو الطرق التي يستجيب بها العمل العظيم لأحتياجات رى الأرض المنزرعة ، أو التي تلبى وتفى بمتابعة المخطط الرامية إلى تنمية قطاع الزراعة . ونقل من الضروري أن تشير في هذه المناسبة ، إلى أن استنباط النهر وضبط المجرىان وتسوية الأبراد السنوي فيه ، قد استغرق عملا خبارا وجهدا عظيما ، يركز إلى خبرات ضخمة وعميقة ، اكتسبها الإنسان المصري بالملاحظة والتجربة ، في أثناء بضعة آلاف من السنين (١) .

وليجز يمكن أن نشير - في إيجاز شديد - إلى سمات الأعمال العظيمة التي استهدفت ضبط النيل ، واستغرقت الجهد والمال ، في أثناء المائة سنة الأخيرة ، من حوالى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى إلى الآن . ووقت تحققت هذه الأعمال الإنشائية العظيمة ضبط النيل ،

البشرية ونشاطها الأصلية ، فإن وادى النيل الأدنى في كل راي ولدى كل مدرسة من المدارس ، كاف من أقدم الأوطان ، التي نشأت فيها الحضارة في فجرها البعيد .

(١) راجع ما ورد بشأن هذه الجهود والأعمال في الكتب الآتية :

Hurst, H.E. : The Nile Basin, vol. I pp. 3-7.

Hurst, H.E. : The Nile pp. 33-38

فى أثناء الفترة على ثلاث مراحل ، على وجه التحديد • ويمكن القول أن هذه المراحل - فى مجملتها - كانت أساسية ومتوالية ، بقدر ما كانت متناسقة ومتكاملة ، فى مجال ضبط الجريان المائى فى النهر ، وفرض ارادة الانسان المصرى على حجم كبير من الايراد السنوى فيه • وقد اشتملت هذه المراحل الثلاث على مشروعات هندسية ضخمة ، بلغ بعضها حد الإعجاز من وجهة النظر الفنية البحتة • ويمكن للباحث أن يمرض هذه المراحل ، وطبيعة العمل الانشائى فيها ، عرضاً موجزاً ، على النحو التالى (١) :

أولاً : مرحلة انشاء القناطر على مجرى النيل الرئيسى وفروعه فى مصر الدنيا ، وذلك بقصد الاستفادة من عملية الموازنة على جسم كل قنطرة من هذه القناطر ، فى مجال توزيع الماء وتنظيم المناوبات على الأرض المروية • والمفهوم أن جسم القنطرة كبناء ضخم فى عرض النهر من جانبه الأيمن إلى جانبه الأيسر ، يؤدى إلى رفع منسوب الماء فى الأمام ، فى موسم انخفاض المناسيب ، إلى الحد أو المنسوب ، الذى يكفل أو يحقق تغذية أقدام ترع التوزيع الكبرى ، التى تسهم فى رى المساحات الكبيرة من الأرض المنزرعة ، رىاً مستمراً أو دائماً • ولعل من الواضح أن عمل الانسان فى هذه المرحلة المبكرة الأولى قد اقتصر على التأثير على مناسيب الماء فى المجرى فى مواضع معينة فقط ، هذا ودون أن تكون له القدرة على التحكم فى الايراد المائى ، أو تسويته وتعديل مواعيد وصول الماء إلى الأرض المنزرعة •

ثانياً : مرحلة تسوية الايراد المائى السنوى للنهر من موسم إلى موسم آخر ، أو من الفترة التى يحقق الفيضان فيها الجريان على مناسيب عالية ، إلى الفترة التى تتدهور المناسيب فيها بشكل ملحوظ • وقد استهدفت هذه المرحلة ، التى يمازى الانسان المصرى فيها التخزين السنوى ،

(١) ضبط النيل والتوزيع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة
مجلة كلية الآداب ، المجلد ٢١ الجزء الثانى ، من صفحة ١٨٠ إلى ٢٠١ .

بناء السدود الضخمة ، التي تعترض مجرى النهر وغازية من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن ، في مواقع متفرقة . وكانت هذه السدود من طين أسوان وتمدد ستار وسفح الجبل الأولياء . تمثل انحناءات ضخمة عظيمة ، من وجهة النظر الهندسية ، وكان من شأن منحنياتها وفق الخط الموضوعة ، تحقيق رصيد كبير من الماء ، الذي يصير حجراً وتخزينه ، في حوض التخزين أمام جستم كل سد من هذه السدود ، والهدف أن هذا الرصيد المخزن من الماء ، كان يضاف بحساب معين دقيق ، وفق الخط التي ينصتها أسلوب تشغيل السد ، إلى الإيراد المائي الطبيعي المتخلف ، في أثناء الفترة المرحلة ، من شهر فبراير إلى شهر يونيو من كل عام ، ويعنى بذلك أن الانتعاش المصري في هذه المرحلة ، باتت له القدرة الحقيقية على التحكم في حجم كبير من الجريان المائي في النهر ، وتنوية الإيراد الطبيعي من موسم إلى موسم آخر بشكل ملحوظ .

ثالثاً : مرحلة تسوية الإيراد المائي السنوي للنهر على مستوى عدد كبير من السنين من أجل تحقيق الرصيد الضخم من الماء ، في حوض من أحواض التخزين العظيمة الحجم . وتمثل هذه المرحلة التي يشارس فيها الإنسان المصري نظرية التخزين المستمر Over Year Storage في تصميم وتنفيذ سد أسوان العالي في الوقت الحاضر . ويعتبر هذا الأسلوب من أساليب التخزين المبنية على نظرية خاصة ، وسيلة من الوسائل المثل في مجال ضبط النهر (١) . ويمكن القول أنها تمنح الإنسان القدرة الكاملة على التحكم في كل الجريان المائي في النيل ، في موسم من المواسم ، وخاصة في شهور الفيضان ، الذي ترتفع فيه المناسيب ارتفاعاً هائلاً ، وتنساب معظم مياهه إلى البحر . ويعنى ذلك أن التخزين وفق هذه

(١) راجع أسلوب التخزين المستمر في كتابنا (مياه النيل) من صفحة ٩٢ إلى صفحة ٩٥ .

النظرية من شأنه أنه يقلل حجم الفائض من إيرادات التهرنن غاخية ، كما يؤدي
من ناحية أخرى إلى زيادة كمية في حجم حصص حصص مصر السبنوية من إيراد
النيل الطبيعي . وتكفل هذه الزيادة في حصص المياه ، فرص التوسع
الاقوي والرائد في مساحات الأرض المنزرعة في مصر ، يقدر ما تكفل رصيدا
كبيرا مطمئنا ، يسد الجوز ويلبي الحاجة ، في بعض السنين التي يتعرض
الإيراد الطبيعي فيها للتدهور أو النقص الخطير . ويمضى ذلك أنه يقدر ما بقي
مصر وإرضها الطبيعية غير الفيضانات العالية الخطيرة ، يقلل من تأثير المساحات
المنزرعة باحتمالات التدهور في منابعها الجريان ، أو ان شئت قل الذبذبة
المتوقعة في الإيراد الهائي السنوي ، في سنة من السنين الشاذة (١) .

وإذا كانت هذه المراحل المتوالية من حيث التنفيذ ، والمتكاملة من
حيث التشغيل ، قد حققت لمصر فرص التوجع في مساحات الأرض المنزرعة
أفريقيا وآسيا ، فإن الذي يهم الباحث بعولته هو متابعة البحث والدراسة
بشأن المستقبل ، بعد الانتهاء من اقامة أو انشاء سد أسوان العالي ،
وتشغيله تشغيلاً كاملاً في حوالي سنة ١٩٧٠ . ويعنى ذلك أن هذه المرحلة
الآخرة لا تكاد تمثل خاتمة المطاف ، في مجال إحكام السيطرة على ماء
النيل وضبط جريانه . ذلك أنها في حقيقة الأمر مجرد مرحلة من المراحل
الهامة على الطريق الطويل ، الذي يستهدف المزيد من السيطرة والضبط ،
يقدر ما يستهدف المزيد من الماء .

(١) يخضع الإيراد السنوي للنيل للذبذبة كبيرة غير منتظمة . وهو
يقدر ما يسجل الزيادة في بعض السنين ، يتدهور في بعض السنين الأخرى
تدهوراً خطيراً . وتشير بيانات الرصد إلى أن متوسط إيرادات النيل بلغ في
الفترة من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٩٨ حوالي ٦٠٣ مليارات من الأمتار المكعبة
سنوياً ، وأنه بلغ في الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٣٦ ، حوالي ٨٣
مليارات من الأمتار المكعبة في السنة . هذا وقد سجلت سنة ١٩١٣ إزادا
شحيحا ، بلغ حوالي ٤٥ مليارات من الأمتار المكعبة فقط . وهذا الإيراد يقل
- طبعية الحال - عن حجم الاحتياجات المائية التي تفي بحاجة المساحات
المروية في كل من مصر والسودان ، بقدر كبير يبلغ حوالي ١٩ مليارات من
الأمتار المكعبة ، مقدرة عند أسوان .

لا يمكن القول أن هناك أكثر من ضرورة ملحة تقتضي الاهتمام في مجالات الدراسة والبحث الرامية إلى ضبط التنهات ، ومكافحة العمل على الأعمال الانشائية ، التي تحقق مزاياها من التخفيف في الإيراد المائي بصفة عامة . ويمكن للباحث من خلال الفهم العام لهذه الدول التي تواجه من وجهتي النظر القائمة في كل من مصر والسودان ، أن يلقى الاضواء على امرية هاتين . والفهم أن بكل أمر من هذين الأمرين ، يرتبط بالفترة الممتدة تأتي بمعايشة بعد انتهاء مرحلة التوسع الأفقي والرأسي في الأرض المنزوعة في مصر ، لكي تصبح - في حملتها - حوالي ثمانية ملايين من الأقدنة . ونحن نؤكد - على كل حال - أن الانقلاب الزراعي الذي انطلقت أول مرحلة فيه في حوالي منتصف القرن التاسع عشر ، لن يكون تشغيل السد العالي بكامل طاقاته ، نهاية يصل بها الانقلاب أو الثورة إلى القمة ، التي يتوقف عندها التوسع الزراعي في الاتجاهين الأفقي والرأسي (١) .

ويتعلق الأمر الأول بضرورة متابعة العمل في مجالات زيادة حجم الإيراد المائي الطبيعي للتسل بصفة عامة . والمفهوم أن هذا الإيراد السنوي ضئيل وقليل ، بالنسبة لإيراد بعض الأنهار الأخرى العظمى ، كنهر الكونغو أو نهر الأمازون . بل هو من ناحية أخرى ، إيراد يتعرض - كما قلنا - لذبذبة كبيرة ، بالزيادة أو بالنقصان من سنة إلى سنة أخرى . وقد تكون الذبذبة في بعض السنوات الشاذة رهيبية ، وغاية في الخطورة .

وتشير السجلات إلى أن الإيراد المائي الطبيعي سجل في بعض السنوات تدهورا خطيرا وانخفاضا في المناسيب ، بشكل مخيف يهدد الحياة تهديدا مباشرا ، في صميم لقمة العيش ومورد الرزق . والمعروف أن من أهم التوافع التي أدت إلى تشكيل الهيئة الفنية العليا لنهر النيل ، من قنين من كل

(١) تبلغ مساحة المجاصيل التي يضمنها التوسع الرأسي في الحطة حوالي ١٥ مليوناً من الأقدنة (راجع ضبط النيل والتوسيع الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة ، صفحة ٢٠٣) .

من مصر والسودان ، وعقد لاتفاقية سنة ١٩٥٩ بين الدولتين (١) ، وعلى اعتبار
إنهما أصحاب المصلحة في النيل وضبط النهر ، هو متابعة العمل والبحث
والدراسة وتنفيذ المشروعات في مجال احكام السيطرة على الجريان المائي
من أجل زيادة حجم الايراد المائي الطبيعي بصفة خاصة ، ويمكن القول انه
تحقيق هذه الاهداف يكون رهنا باقتراح وتصميم وتنفيذ وتشغيل بعض
المشروعات الهندسية ، في أجزاء متفرقة من مجرى النيل ، أو من الروافد
النهرية النيلية .

وتتمثل هذه المشروعات - في جملتها - في الأطراف الجنوبية من
حوض النيل ، جنوب خط عرض ٩ شمالاً ، ويكون ذلك على اعتبار ان
سد أسوان الكلى من شأنه أن يتحكم في ايراد الأحباس والروافد الجبلية
ممثلة في الأزرق والسوبات والمطيرة ويمكن القول أن المشروعات المقترحة
جنوب خط العرض ٩ شمالاً ، تستهدف نتيجتين هامتين على وجه العموم .

١ - تتمثل النتيجة الأولى : في الرغبة الملحة في تقليل حجم الفاقد
من مناطق فقدان العظمى ، في حوض بحر الجبل والسوبات الأدنى .
وتعتبر المشروعات المقترحة في هذا المجال وسيلة مثل من وسائل زيادة حجم
الايراد النيل الطبيعي من الأحباس الاستوائية في قلب أفريقية . وليس
شك في أن حجم الفاقد في هذه المنطقة من مناطق فقدان (٢) كبير

(١) راجع نصوص اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان المعقودة في
٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

(٢) يقسم الفنيون حوض النيل من حيث طبيعة الجريان وصفة الفاقد
والايراد الى ثلاث مناطق متباينة على النحو التالي :

(أ) مناطق الكسب وهي التي تحقق فائضاً وإيراداً يضاف الى الجريان
في النهر .

(ب) مناطق فقدان وهي التي يتحقق فيها خسارة لبعض من الايراد
بالتبخر أو التسرب أو النتح .

(ج) مناطق التعادل وهي التي لا يحقق المطر عليها فائضاً ، ولا يمكن

بشكل يؤكد احتمالات الزيادة في الإيراد الطبيعي السنوى .

٢ - وتمثل النتيجة الثانية في إقامة أو إنشاء المزيد من السدود والأعمال الانشائية في فواقع منتخبة ، على المجارى النيلية في هضبة البحيرات ، بقصد تسوية الإيراد المائى الدائم من الأحباس الاستوائية ، على مستوى عدد كبير من السنوات (١) . وتكاد تعبّر هذه النتيجة من ناحية أخرى عن معنى من معانى العمل ، من أجل احكام السيطرة ، وزيادة حجم الإيراد الطبيعي .

ولما كانت الدراسات الدقيقة والمباحث الفنية لحساب الفاقد من إيراد النيل من الروافد والأحباس الاستوائية ، قد أثبتت ضياع حوالى ٥٠٪ من هذا الإيراد فيما بين متجلا ملكال ، في المستنقعات ، التى تبلغ مساحتها قدرا يتراوح بين ٨٣٠٠ كيلو متر مربع فى حالة المناسيب المنخفضة ، وحوالى ١٢٠٠ كيلو متر مربع فى حالة ارتفاع المناسيب ، فى بحر الجبل . بمعدل ٥٠ سنتيمترا فقط (٢) ، فإن التخزين فى هضبة البحيرات يكون عديم القيمة ، لو لم يتم شق قناة جونجلى ، التى تكفل تصريف كل الإيراد ،

أن يكون ثمة كسب أو خسارة . هذا وتعتبر منطقة السدود فى حوض بحر الجبل من اعظم مناطق فقدان فى حوض النيل . (راجع كتاب مياه النيل صفحة ٣٢) .

(١) تشير الى سد أوين Qwen على فم النهر المتدفق من بحيرة فكتوريا ، والذي صار تنفيذه فى سنة ١٩٥٥ ، كما تشير الى سد ألبرت المقترح للتخزين المستمر . (راجع مياه النيل من صفحة ١٤٦ الى ١٥٦) .

(٢) يتراوح هذا الفاقد سنويا بين ٦ مليارات من الأمطار المكعبة كحد أدنى ، و١٨ مليارات من الأمطار المكعبة كحد أعلى . هذا بالإضافة الى فقدان كل كمية المطر السنوى . على حوض بحر الجبل ، والتى تقدر بحوالى ٩ مليارات من الأمطار المكعبة . ويعنى ذلك أن حجم الفاقد الحقيقى السنوى يتراوح بين حوالى ١.٥ مليارات لأكثر السنوات شحها ، وحوالى ٢.٧ مليارات لأكثر السنوات مطرا وإيرادا من الأحباس الاستوائية . (راجع ضبط النيل والتوسع الزراعى صفحة ٢٠٩ ، ٢١٠) .

وتعمل على تخفيض إنتاج الفاقد الكبير في منطقة السوء (١) ، ويعني ذلك أنه من الضروري أن يسبق العمل في منطقة المستنقعات ، أي عمل آخر من شأنه يضيق له تسبوية الإراد الطبيعي من الأساس الاقتصادية .

في وقتها يمكن من أمر ذلك كله ، فإن مصر في حاجة مستمرة إلى مزيد من الماء ، فمن أجل زيادة مستاحات الأرض المنزرعة . بالتشكل الذي يتناسب مع زيادة عدد السكان . ولتتم البيئة هذه الحاجة المستمرة على ضوء العلم بأن تشغيل سد أسوان العالي بكامل طاقاته لا يكاد يوفر أكثر من ٧٠ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً . وعلى الرغم من علمنا بأن هذه الحصة تكاد تزيد عن حجمها في الوقت الحاضر - قيل تشغيل السد العالي - ، بحوالي ٥٠ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً ، إلا أنها لا تكاد تفي بكل الاحتياجات المطلوبة ، لتلبية التوسع الزراعي المرتقب . هذا والمفهوم أن الحصة المتوقعة والبالغ قديرها ٥٥٪ مليارات من الأمتار المكعبة في السنة ، سوف تحقّق في زراعة حوالي ثمانية ملايين هكتاراً فقط . ويقال هذا القدر من الأرض - في واقع الأمر - كثيراً عن الرقم الذي يمثل أو يعبر عن الحد الأعلى لاحتمالات التوسع الزراعي على مياه النيل . ويعني ذلك أن الحاجة الملحة لتلبية التوسع الأقصى في كل المساحات القابلة للزراعة في حدود وادي النيل ، والوعسك بالترعة المنزرعة إلى حوالي ٢٠ ملايين هكتاراً من الأقدنة - حسبما ورد في تقديرات لجنة خبراء مشروعات النيل لسنة ١٩٤٩ (٢) - تتطلب استمراراً

(١) قدرت لجنة مشروعات الري الكبرى لسنة ١٩٤٩ الفاقد في حوض بحر الغزال بحوالي ١٦ مليارات من الأمتار المكعبة سنوياً (راجع تقرير اللجنة صفحة ١٧) .

(٢) قدر احتمال التوسع في تقرير ضبط النيل لسنة ١٩٣٠ بحوالي ٧٩ مليوناً من الأقدنة ، أما تقدير لجنة خبراء مشروعات النيل لسنة ١٩٤٩ ، فقد بين احتمالات التوسع في الأرض على النحو التالي :
(أ) مساحات الأرض الداخلة في الزمام بعد استبعاد المنافع العمومية ، ٧٩٨ مليوناً من الأقدنة .

في تنفيذ المشروعات المتوقعة ، التي من شأنها زيادة الإيراد الطبيعي السنوي للمياه النيل بصفة عامة ، وبالتالي زيادة حصة مصر من هذا الإيراد بالمعدل المتفق عليه مع حكومة جمهورية السودان في اتفاقية سنة ١٩٥٩ (١) والمطلوب على كل حال هو الوصول بحصة مصر من إيراد النيل إلى حوالي ٩١ ملياداً من الأمتار المكعبة سنوياً (٢) .

ويجب أن ندرك عن اقتناع حقيقي بأن تحقيق هذه الحصة ضرورية ملحة ، بقدر ما هي ملزمة ، ويدعو إليها إصرار مصر الكامل على متابعة التوسع الزراعي في الاتجاهين الأفقي والرأسي . والمفهوم أن ذلك التوسع يجب أن يتواءم بالقدر الذي يلي احتياجات النمو السكاني الكبير والذي يحقق الموازنة المطلوبة في هذا القطاع من قطاعات الإنتاج الأساسية ، لرفع مستوى المعيشة بصفة عامة ، أو لمجرد الاحتفاظ به عند حد معين على أقل تقدير .

أما الأمر الثاني فيتعلق بطبيعة الحجز على جسم سد إسوان العالي .

(ب) مساحات الأرض التي تقطع من البحيرات الملحة ٢٧ مليوناً من الأفدنة .

(ج) مساحات الأرض القابلة للزراعة وتحتاج لرفع الماء إلى حوالي ١٠ متر ١٠٥٦ مليوناً من الأفدنة .

(د) مساحات الأرض القابلة للزراعة مع رفع الماء إلى حوالي ٢٠ متراً ، ١٦٧ مليوناً من الأفدنة ، جملة المساحة القابلة للزراعة ويمكن ممارسة التوسع الأفقي فيها ٩٩٨ مليوناً من الأفدنة .

(راجع تقرير لجنة خبراء مشروعات التهيل الصلادر في ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ، صفحة ١٨) .

(١) تنص الاتفاقية بين مصر والسودان على أن أي زيادة في حجم الإيراد الطبيعي السنوي بعد تشغيل السد العالي ، يجب أن تقسم مناصفة بين كل منهما .

(٢) ورد في الملحق رقم ٢ في تقرير لجنة خبراء مشروعات الري الكبرى لسنة ١٩٤٩ ، أن الحاجات المائية لمصر ، من أجل التوسع الزراعي في حوالي ٨٥ مليوناً من الأفدنة ، تبلغ ٧٨٩ ملياداً من الأمتار المكعبة ، وأن الحاجات المطلوبة للزراعة حوالي ٩٣٩ مليوناً ، تبلغ حوالي ٩١١ ملياداً في السنة .

والتخزين فى حوض التخزين العظيم الحجم ، واحتمالات الاطماء فى هذا الحوض ، نتيجة للتحكم الكامل فى الحجم الكلى للجريان فى النهر من مياه الفيضان . والمفهوم أن حساب السعة فى هذا الحوض ، الذى يعرف باسم بحيرة ناصر ، قد وضع فى اعتباره هذا الأمر بشكل ملحوظ . وقد قدرت هذه السعة التى يصطلح الفنيون على تسميتها باسم سعة التخزين الميت Dead Storage ، بحوالى ٣٠ مليارا من الأمتار المكعبة . ويمكن القول أن هذه السعة تتحقق على منسوب ١٤٧ مترا ، فوق مستوى سطح البحر أمام جسد السد العالى . وتؤكد الدراسات والمباحث الفنية المبنية على دراسة حجم الحمولة العالقة بمياه النيل ، فى كل من موسم الفيضان وارتفاع المناسيب ، والفيضان وانخفاض المناسيب ، أن هذا التقدير سليم ومقبول الى حد كبير . وقد قدرت نسبة المواد العالقة بحوالى ٤٠٠ جزء فى المليون ، فى موسم انخفاض المناسيب ، وأنها تتزايد فى موسم الفيضان الى حوالى ٤٠٠٠ جزء فى المليون . ويشير هرست الى أن حجم الحمولة العالقة التى تمر بموقع حلفا فى أثناء السنة تبلغ حوالى ١١٠ مليونا من الأطنان ، منها ٤٠ مليونا من السلت ، ٣٠ مليونا من الرمل الناعم ، ٣٠ مليونا من الطفل (١) وتعادل هذه الملايين من الأطنان حوالى ٦٠ مليونا من الأمتار المكعبة ، فى السنة . وتكاد تؤكد الدراسة أن ارساب هذه الملايين من الأمتار المكعبة من المواد العالقة ، سوف يؤثر على حوض التخزين ، أمام جسد السد العالى من سنة الى سنة أخرى . ومع ذلك فإن الارساب المتوالى لن يؤثر على السعة الأصلية للتخزين الحى ، Live-Storage فيما بين منسوب ١٤٧ ومنسوب ١٧٥ مترا فوق مستوى سطح البحر ، الا بعد حوالى ٥٠٠ سنة على وجه التقريب (٢) .

Hurst, HE. : The Nile p. 276.

(١)

(٢) ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة

صفحة ١٩٧ و ١٩٨ .

وليس فنة شك في أن تشغيل سد أسوان العالى تشغيلاً كاملاً بعد سنوات قليلة ، من أجل تحقيق الحصص السنوية من الماء لرى الأرض المنزرعة على مصر ، والتوسع فى مساحات جديدة ، تقدر بحوالى ٢٥٪ من المساحة المنزرعة فى موسم ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، وذلك على مدى فترة من الزمن تبلغ حوالى ٥٠ سنة من الآن ، سوف يغطى تكاليف الانشاء والتشغيل والصيانة مئات المرات (١) . ومع ذلك فإن أى عمل أو اقتراح من شأنه أن يقلل من حجم الارساب والاطماء فى قاع حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، وأن يطيل عمر هذا الحوض العظيم ، جدير بأن يحظى بالاهتمام والعناية والدراسة الفنية الدقيقة .

والموضوع الذى نراه جديراً بالمناقشة والدراسة ، فى مجال التفكير الإرامى الى البحث عن احتمال زيادة الأيراد المائى الطبيعى ، وزيادة حصص مصر السنوية بصفة خاصة ، وفى مجال البحث بشأن العمل الفنى ، من أجل زيادة طول عمر حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، أمام جسد سد أسوان العالى ، هو مشروع مجرى جديد مقترح للنيل فى صحراء العطور ، والمقروض أن يكون هذا المجرى الجديد المقترح ، بمثابة فرع للنيل يناظر النيل النوبى ويمر على محور عام من الجنوب الى الشمال مخترقاً أرض صحراء العطور . ويكون هذا الفرع من النيل النوبى الرئيسى عند الموقع الملائم خلف أو أمام أبو حمد ، ويصير استخدامه لتمرير بعض المياه الجارية . كما يمكن استخدام حوض هذه الذراع المقترحة كحوض للتخزين السنوى العادى والتخزين المبادل . ولعل من الضرورى أن يشير الباحث الى أن التخزين المبادل (٢) Virtual Storage ، يمثل نمطاً من أنماط التخزين لمياه الأنهار ، وأنه يتم وفق نظرية خاصة من نظريات التخزين المختلفة . ويمكن

(١) الشامى : مياه النيل. صفحة ١٨١ و ١٨٢ .

(٢) الشامى : مياه النيل. صفحة ٩٥ و ٩٦ .

مباشرة هذا النمط من أنماط التخزين ، بعد مجاورة التخزين المستمر في الموقع لللائم على النهر ، ويتقضى العمل وفق نظرية التخزين المعادل خصم جزء من الحصص التي تصرف من المياه الرصيد في حوض التخزين المستمر ، بحيث تكون معادلة للمياه الذي يتحقق كزيادة طارئة عن الإرادة الطبيعي من رافد من الروافد النهرية (١) ، ويضمن هذا النمط من أنماط التخزين كميات إضافية من المياه التي تزود بها النهر في بعض سنوات الفيض وانخفاض مناسيب الجريان المائي عن المعدل .

ولمؤيد بطلان المناسبة أن تشير إلى أن فكرة هذا المشروع البقري ، قد رجع إلى حوالي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي . وقد أُنشئت هذه الفكرة ، التي تبلورت في تفكير دكتور آيات باشا (٢) ، بعد رحلة سعيه المشهورة إلى السودان ، ومروءة في طريق العظماء الصحراوي . وكان ذلك التفكير المتفكير (٣) في وقت مبكر استجابة طبيعية للحاجة الملحة ، الراضية إلى خلق الطريق المائي الصالح للملاحة ، في مجال الاتصال والربط بين كل من مصر والسودان . وليس ثمة شك في أن عرض هذا المشروع والتفكير

(١) يصبح الإرادة الطبيعي في مثل هذه الحالة ، عبارة عن الحصص من الماء التي تنطلق من حوض التخزين ، الذي يعمل وفق نظرية التخزين المستمر ، خصوصاً منها كل إيراد إضافي ، زائد عن معدل الإرادة الطبيعي من بعض روافد النهر .
(٢) كان آيات باشا رئيساً للجمعية الجغرافية المصرية (الحدودية) في أواخر القرن التاسع عشر .

(٣) يذكر آيات باشا أنه عرض فكرة هذا الاقتراح لأول مرة في مقالة منشورة سنة ١٨٥٨ في مجلة تصدر في باريس تحت اسم *L'Afrique Centrale* ويشير إلى أن عضوين من أعضاء الجمعية الجغرافية المصرية قد عرضا نفس الفكرة في الجمعية الجغرافية في جلسة ١٨ يناير ١٨٩٣ ، وفي جلسة ٢٥ مارس من نفس السنة . وقد نشرت الفكرة أيضاً في مجلة الجمعية الجغرافية *Bulletin de La Societe Khediviale Geographie* لسنة ١٨٩٧ ، ضمن مقالة له شخصياً بعنوان *Dongola et la Nubie* . أما التقرير الفني الذي قدم فيه المشروع اقترح أمام الجمعية الجغرافية فقد كان في جلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

المبكر فيه : كان في الوقت الذي أتت به البغث فيه جنوبه وسأله من ومائل
القول : الثاني : تتخيل به الرغبة في الاتصال بالمفاهيم بين وادي النيل - الأدنى
والأوسطه . وتحققه من أجل . أهداف : إظهار : واقعية : ذلك إن : الجغاليه في
مجرى النيل الثوري ومذاهب : الحاء : كالت : تقف : شامخة : في : سيلي
الملاحة : المنظمة : تنظيم : الخدمات : الملاحية : في : النهر . كما : كانت : المسخرة : القوة
التي : تنتشر : على : جانبي : النهر : وكانت : تطبق : على : يوله : الضيق : ، تجعل : حركة
المروء : من : الشلال : إلى : الجنوب : بطيئة : ، بقدر : لما : جلى : طبيعة : وسخر : خلق : للخلق : ،
وجدير : بالذكر : أن : نشير : إلى : أن : هتة : الفكرة : التي : يتضمنها : المشروع : ، تتناول : ،
كانت : موضع : مناقشة : ، دراسة : في : الجغية : الجغرافية : المصرية : ، في : حوالي : عشر
سنوات : الأخيرة : من : القرن : الخامس : عشر : ، وهو : كذلك : يحل : هذا : التفكير : بطيئة
موضوعية : كبيرة : ، وقد : أخذت : بشأن : الفكرة : توصيات : عامة : من : وجهة : النظر
الجغرافية : على : الأقل : في : أو : آخر : تلك : القرن : الماضي : ، ولعل : من : الضرورى : أن
نشير : في : هذا : المجال : بهذه : الروح : العلمية : الخلاقة : ، التي : تعبر : عن : استجابة
الجغرافيين : لمثل : هذه : الأمور : ، والموضوعات : التي : تتعلق : بالنيل : والدراسات
النيلية .

ويمننا : في : هذا : المجال : أن : نيسجل : الجهد : الذي : بذله : أبانا : باشا : ، وسعيه
المطلق : من : أجل : عرض : الفكرة : عرضا : فنيا : ، ولقى : الأضواء : بالقدر : الذي : يعبر
عنها : ، ويضعها : في : الإطار : الموضوعي : السليم : ، ويبدو : أنه : كان : حرصا : على
جمع : المعلومات : والدراسة : في : الحقل : ، وبسلامة : التقدير : في : تصوير : الفكرة : ،
وقد :عاون : أبانا : باشا : صديق : له : من : الحيات : الفنية : ، القدر : الذي : حقق : عرضا
فنيا : موجزا : بهذا : المشروع : المقترح .

... العرض الفني لمشروع قناة عباس الثاني

نود أن نسجل في مجال الحديث عن هذا العرض الفني الذي قدم في
٣٠ أبريل سنة ١٩٥٠ ، بقصد التعريف ببعض تفاصيله الدقيقة ، وإلقاء
الأضواء على ما يتضمنه من أعمال فنية ، أنه مفيد من وجهة النظر

الموضوعية ، ولعل من الجائز أن نذكر أن ثمة اختلافات جوهرية ، يمكن أن يسجلها الباحث في مجال التمييز ، بين تخطيط القنطرة الصناعية المقترحة ، وبين الذراع في مشروع أباتا . باقتراح (١) ، والذي صدرت بشأنه توصيات ودراسة شاملة من الجمعية الجغرافية ، ومنح ذلك فإن القنطرة الصناعية بأبو المجرى الجديد المقترح ، يمتد في التخطيط ، ذراعاً تغرباً في انصباب الصحراء شرق النيل النوبي ، شمالك خط العرض ١٩°٠٠ شمالاً ، وتستهدف الذراع في المثلثين جريان المياه وتدفق حجم معلوم من الإرادة الطبيعي في اتجاه الشمال ، من أبو حمد إلى المخرقة ، على فم خور أو وادي علاقي ، الذي ينسلط وتنساب أروافده على أرض صحراء العطور بمصر حكة حديد حكومة السودان ، ومعنى ذلك أن الفكرة في المشروع المقترح تستهدف خلق فرع للنيل بطريقة معينة ، لا يلبث أن يعود فيتصل بمجرى النيل النوبي مرة أخرى ، ويصب فيه وكأنه رافد من روافد النهر (٢) .

ويجب علينا بهذه المناسبة أن نشير - في إيجاز شديد - إلى بعض الصفات الطبيعية والملامح الأساسية ، التي تصور المنطقة التي يقترح أباتا باشا خلق المجرى أو الذراع الجديدة فيها . ويكون ذلك العرض على اعتبار أنها الوسيلة المثلى ، للتعرف على كل المقومات البيئية للأرض التي يتضمنها المشروع المقترح . وتعرف هذه المنطقة التي تمتد شمال خط عرض أبو حمد باسم صحراء العطور . وتشمل هذه الصحراء كل مساحة الأرض التي تمتد أو تنتشر في شمال السودان شرق النيل النوبي ، الذي يعرف ويدور بشدة ويغير اتجاهه العام عند موقع أبو حمد إلى الجنوب الغربي . ومعنى ذلك

Exposé Technique du Projet du Canal Abbas II, Aegyptiaca, (١)

1909, pp. 318-327.

(٢) انصب تفكير أباتا باشا أول الأمر على قيمة هذه الذراع المقترحة ، في مجال النقل وخدمة الملاحة النهرية بين مصر والسودان . ويبدو أنه فكر بعد ذلك في الجوانب الأخرى ، المتعلقة بتنظيم الجريان المائي والتخزين ، والوقاية من الفيضانات العالية .

أن النيل النوبى يدور فى شبه قوس عظيم. الامتداد ؛ ويحتضن صحراء
المطمور من ناحية الغرب .

هكذا يكون حد صحراء المطمور غاية فى الوضوح من ناحية الغرب ،
وهو يقترب كثيرا من مجرى النيل النوبى ، ولا يكاد يتخلل سوى عن واد
ضيق ، قد يختنق فى بعض المواقع بشكل ملحوظ ، بحيث تبدو أرض الوادئ
على شكل جيوب سهلية ضيقة محدودة . أما حد الصحراء من ناحية
الشرق ، فلا يكاد يكون من السهل التعرف عليه ، ويبان امتداده الواضح .
ذلك أن هذه الصحراء - فى حد ذاتها - تعتبر امتدادا طبيعيا لأقليم المتباى ،
الذى يشمل كل الأرض المخرسة الحشنة ، التى تنحدر على الجوانب الغربية
للمحدرات للال البحر الأحمر مباشرة ، فيما بين خطى العرض ١٩° و ٢٢°
شمالا على وجه التقريب . وصحراء المطمور - على كل حال - فسيحة مترامية
لأطراف عظيمة المساحة ، يونتظم امتداد أرضها شمالا ، عبر الحد السياسى
والادارى ، الذى يفصل بين الأرض المصرية والأرض السودانية . ويكاد
ينحدر سطح هذه الصحراء بشكل رتيب ، صوب الغرب والشمال الغربى ،
فى اتجاه عام نحو مجرى النيل النوبى .

ويمكن القول أن الأخوار والوديان الجافة ، التى تنتشر على سطح هذه
الصحراء تمثل أهم المعالم الطبوغرافية على وجه العموم . وتشترك هذه
الوديان الجافة ، التى تتفاوت أعماق مجاريها واتساعها اشتراكا مباشرا فى
تشكيل وإبراز الصورة النهائية لهذا السطح . ويلاحظ الباحث أن تكوينات
السطح ، تتراوح بين الرمال الحشنة والناعمة ، وبين الفتتات الصلبة
الدقيقة ، التى تبدو عارية تحت تأثير وفعل الرياح شبه المنتظمة . ويزداد
انتشار هذه الفتتات الصلبة الدقيقة ، التى تصل أحجام معظمها الى حجم

(١) راجع الخريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ - لوحة وادى حلفا -
نشر وزارة الحربية البريطانية فى سنة ١٩٦١ .

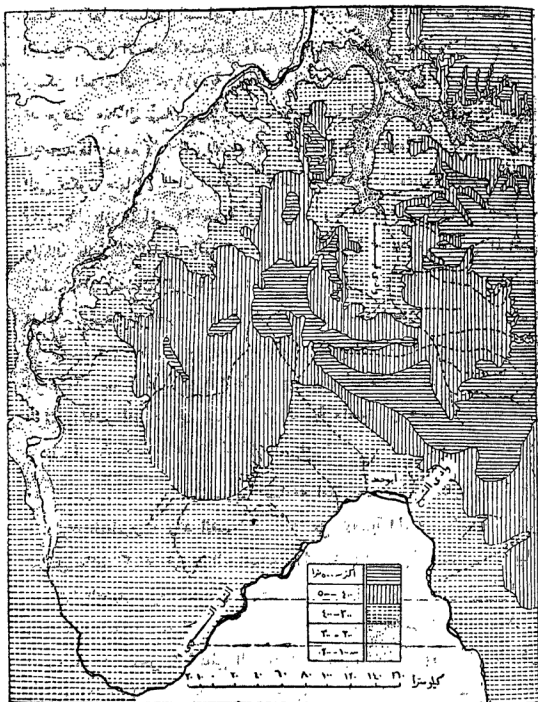
لا يقل - في الغالب - عن حجم قبضة اليد ، في اتجاه الشرق الصاعد ضرب
العتابى ، والمنحدرات الصاعدة الى تلال البحر الأحمر ، ويعلو هذا السطح
الرتيب بعض الكتل الجبلية المرتفعة الكبيرة ، التي تمثل تبالا أو جبالا
منفردة ، والتي يؤدي وجودها وانتشارها غير المنتظم الى فقدان السطح بعضا
من صفاته الأصلية . وهذه الكتل الجبلية - في جملتها - من تكوينات قديمة
صلبة قوية . وتبدو ناتئة من السطح الرتيب ، وتعتبر تعبيرا صادقا عن تأثير
وقبل التجوية والتعرية الهوائية في تكوينات هذا السطح . ويعني ذلك أنها
تمثل كتلا جبلية متخلفة ، تنتشر في غير انتظام ، وتتفاوت ارتفاعاتها عن
مستوى السطح ، من جبل الى جبل ، ومن كتلة جبلية الى كتلة جبلية
أخرى .

ولاحظ الباحث أن عدد هذه الكتل الجبلية يتزايد بشكل ملحوظ ،
في اتجاه الشرق الصاعد الى جبال البحر الأحمر . وتطو تقسيم المياه بين
خوض النيل وحوض البحر الأحمر : ويمكن القول أن هذه الكتل الجبلية
المنفردة لا تكاد - فوق ذلك كله - تتغير الطوائف المعاصرة للسطح وتقسيم المنتظم
الرتيب العظيم الامتداد ، والتي تبرز ملامحه الأساسية : الأخواز والوديان
الجافة . وتجتل هذه الوديان الجافة والأخوار قيعان أجواض عظيمة المساحة
في أرض البطور . وتفصيل بين هذه الأجواض أرض متوسطة الارتفاع ،
لا يكاد يتجاوز ارتفاعها في المتوسط عن بضعة عشرات من الأمتار عن منسوب
السطح بصفة عامة . ويعني ذلك أن هذه الأجواض مسجلة الى حد ما ،
وأن خطوط تقسيم المياه بينها غير متفجرة ، وقد تبدو في بعض الأحيان
غير واضحة تماما .

ويتمسك في مجال الحديث عن هذا القطاع من الأرض الصحراوية من
حيث شكل السطح ، أن نشير الى خورين أو وادين من الأودية الجافة .
ولا يكون ذكر هذان الوديان الجافان ، والاهتمام بهما على اعتبار أنهما أعظم

الأودية الجافة في المنطقة من خلت طول المجرى أو من حيفا مبلحة إلى حوض
تحتية ٢. بل على أساس أنها يسهان لا يشكل ملاحظ في تشكيل
صورة السطح ، وإعطائها تفاصيل كثيرة تبرز ملامحها الرئيسية . وتبين
الواديان الجافان اللذان ينتشران على السطح ، في مجرى العظمى ، هما
الحور ، علاقي ، وخور قبقة . والفهم أن خور علاقي يتسبب على جوانب
المتحدرات الغربية للمرتفعات ، التي تحدد معالم خط تيسيل المياه بين النيل
والبحر الأحمر . ويمكن القول أن وادي علاقي يتخذ على التسطح الرئيسي ،
تقليم العتبات والعظمى في اتجاه الغرب بصفة عامة إلى المجرى الأدنى
النوبي . ويشق الجزء الأدنى من مجرى هذا الخور نفسه طريقا وإسقاطا
وعيقا في الحافة الشرقية للأرض المرتفعة المشرقة على وادي النيل النوبي .
ولكن يصل بانحدار هادي إلى مستوى القاعية في النهر .
٣. أما خور قبقة فانه يتصل أو يقترن بالمجرى الأدنى الحور علاقي ،
وذلك قبيل أن يشق لنفسه هذا الطريق المهد المبشر - المشار إليه -
المنحوت في الحافة المنحدرة إلى وادي النيل النوبي . ويعني ذلك أن خور
قبقة يبدو في الصورة على شكل زائد عظيم من زوايا خور علاقي .
وعلى الرغم من اعتبارنا مجرى خور قبقة بمثابة الزائد لمجرى خور علاقي ،
الأننا نلاحظ أنهما عندما يلتحمان أو يقترنان ، يتخذ المجرى الأدنى خلف
موقع الاقتران ، الاتجاه العام نحو الشمال والشمال الغربي . ويعني ذلك
أن المجرى في هذا الجزء الأدنى يغير اتجاهه تغيرا أساسيا ، بالمقابلة للاتجاه
العام لمجرى خور علاقي . ويعني ذلك أيضا أن المجرى الأدنى في هذا الوضع
يكون له نفس الاتجاه العام الذي يجري فيه وادي قبقة . وإذ لا يمكن الصلوة
وكانه استمرار للجريان في هذا الحور الأخير . ويمكن القول أن هذا التغير
الذي يتمخض عن هذا المظهر ، كان نتيجة مباشرة لتأثر الجريان في المجرى
الأدنى لوادي علاقي ، بالجريان في وادي قبقة بشكل ملحوظ .
ومهما يكن من أمر اتجاه كل وادي من هذين الواديين ، وصفة المجرى

الأدنى الذى تظهر جسرؤه عالية ، فان الذى يهنا فعلا هو القاء الأضواء على خور قبقة ، الذى يتضمنه البحث فى المشروع المقترح ، ويجتل وادى قبقة خوضا عظيم المساحة ، يشتمل الجانب الأعظم من مسباحة صحراء المعطور ، وهو على كل حال - وادى طويل ومجره واضح عميق الى هذا ، وينحدر فى الاتجاه العام من الجنوب الى الشمال ، وتنضل بهذا المجزى الرئيسى للبحر ، مجموعة كبيرة من الروافد الجانبية ، التى تنتشر على محاور من المشرق الى الغرب ، أو من الغرب الى الشرق ، وتنساب اليه من على الجانبين الشرقى والغربى ، ويضرب خور قبقة بأحباسه العليا فى الأطراف الجنوبية ، من صحراء المعطور شمال شرق أبو حمد ، وعنى ذلك أن المجازى العليا للأحباس تبدأ على لسان المرتفعات ، الذى يمتد على محور شرقى - غربى ، ثم يدور صوب الشمال الغربى والشمال ، شمال موقع أبو حمد مباشرة ، ويلاحظ الباحث أن الخط الحديدى لسبكه حكومة السودان ، الذى يمر من أبو حمد الى حلفا ، يكاد يجرى على مقربة من خط تقسيم المياه ، الذى يحدد امتداد حوض وادى قبقة من ناحية الغرب ، ويوصف هذا الحد الغربى للحوض بأنه غير واضح تماما فى امتداده العام ، كما أنه غير مستمر فى الاتجاه العام من الجنوب الى الشمال ، أما خط تقسيم المياه الذى يحدد امتداد الحوض من ناحية الشرق ، فإنه يبدو أكثر استمرارا ووضوحا ، بقدر ما هو أكثر ارتفاعا وتضرسا ، ويكاد ينبع هذا الحد الشرقى للحوض الأرض المرتفعة ، التى يصل منسوبها - فى المتوسط - الى أكثر من ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ، وهذا ويمتد الحد الجنوبى - كما قلنا - مع لسان المرتفعات ، التى تبتدئ على المحور العام من الشرق الى الغرب ، وتقسّم هذه الأرض المرتفعة التى يصل منسوبها الى حوالى ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر المياه ، بين النيل للنوبى عند أبو حمد ، وبين حوض وادى قبقة ، وتنساب على الجوانب والمنحدرات الشمالية لهذه المرتفعات المساليل الجبلية والرواقد ، التى تنجّه بصفة عامة الى المجرى الرئيسى لوادى



لبنية ، كما تستلزم المسائل والروافد القصيرة على الجوانب والمخدرات الجنوبية ، في الاتجاه العام الى وادى النيل النوبي قرب موقع أبو حند . ويمكن القول ان هذه الأودية الجافة ، التي تستلزم على حدين الجافين قد مزقت هذا اللسان من التفتحات ، وشقت لنفسها مجار واضحة للرياح الى حد ما . ومع ذلك فإن القوام الصلب للصخور القديمة النارية والبحرية التي يتكون منها اللسان المرتفع ، كانت له القدرة على مقاومة التآكل المائية وفعل الجريان الكثيف والتجوية في بطون وجوانب هذه الأودية الجافة . ولذلك يلاحظ الباحث أنها لم تستسلم للتآكل ، إلا في بعض المواضع فقط ، وأن لسان الرافعات - المشار اليه - ما زال شامخاً مرتفعاً واقعاً بالمعالم . ويبدو أن المطر القليل في كل عصر من عصور المطر في الثلاثينيين قد أسهم في خلق وخر وتعميق والتجديد الملامح الأساسية للوديان ومخارجها الواضحة ، على أرض صحراء العطور . ويجب أن يتصور أن كمية المطر في الوقت الحاضر أقل من أن تنخفض عن نتيجة واضح من هذه النتائج ، التي تتمثل في التفاصيل العظيمة الشكل للسطح .

وبعد ، تلك صورة سريعة صادقة أوضحت مجال شكل السطح في صحراء العطور . وقد ألقينا الأضواء على الأودية الجافة ، التي قلنا أنها تمثل علامة كبرى في مجال تشكيل الخطوط الأساسية للسطح ، وبيان صورتها التضاريسية العامة . وتعتبر صحراء العطور - من وجهة النظر المناخية - امتداداً طبيعياً للصحراء الأفريقية الكبرى ، التي تنتشر في الأرض الأفريقية من ساحل الأطلنطي الى ساحل البحر الأحمر ، بين خطي العرض ١٨° و ٣٠° شمالاً على وجه التقريب . ويعني ذلك أنها تمثل قطاعاً من هذه الصحراء الحارة ، التي يتحقق فيها المناخ الصحراوي الحار ، بكل ما يتميز به من سمات وملامح مناخية خاصة ، تعتبر عن الجفاف وانخفاض في درجة الرطوبة النسبية الى أقصى حد ، يقلد ما تعبر عن الحرارة الشديدة ، والتباين الكبير بين متوسطات النهايات العظمى ومتوسطات النهايات الصغرى

لدرجات الحرارة ، وفي أثناء اليوم المواجهته أو فيما بين الصيف والشتاء ،
وهي — على كل حال — مناخية في المساحات التي تيسجل فيها أعلى نهايات
عظمى للحرارة في شهور الصيف ، ولأدنى درجاتها في شهور الشتاء .
أما فيما يتعلق بالمطر ، فيمكن القول أن كمية المطر السنوية هزيلة
للغاية ، ولا تكاد تتجاوز في المتوسط حوالي ١٥ ملميمترا في السنة ، هذا
بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في النسبة المئوية لاحتمالات الذبذبة السنوية ،
بالزيادة أو بالانقصان . وتبلغ الفلجة المئوية لاحتمالات للذبذبة في المتوسط
حوالي من ٤٠٪ إلى ٥٠٪ ، وتسقط معظم كمية المطر على شكل رخات مفاجئة
وغير منتظمة ، أو متوقعة في يوم واحد ، أو في أثناء بضعة أيام متفرقة
من أيام الصيف الطويل . ويعبر ذلك من ناحية أخرى عن تدهور حقيقي في
القيمة الفعلية لهذه الكمية السنوية الهزيلة من المطر السنوي . ويفهم ذلك
على اعتبار أنها تسقط في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات التبخر إلى أقصى
حد ، تسجل هذه المعدلات في تلك الصحراء .

وتتمحور هذه الصفات المناخية عن صورة الصحراء وهي عارية تماما
ومكشوفة ، في معظم شهور السنة . ولا يكاد يتوفر في الصورة إلا بعض
العشب الهزيل القصير ، الذي ينمو سريعا في أعقاب كل رخة من رخات
المطر المفاجئة . ويعقب النمو والازدهار السريع ، التدهور والذبول السريع
أيضا ، والاحتراق تحت تأثير حرارة الشمس القاسية ، وتغير تقارير الرحالة
والغامزين والعاملين في خدمة تجارة القوافل الذين عبروا هذه الصحراء
كما تبين سجلات الأرصاد الجوية . إن هذه الصحراء الفقيرة العارية تمثل
قطعا من الأرض الصحراوية التي تيسجل فيها نهايات عظمى للحرارة تبلغ
حد الخطر على حياة الإنسان . وعلى الرغم من ذلك كله فإنها كانت دائما
من بين المسالك الرئيسية التي تعبرها الطرق والدروب الصحراوية على
المحور من الشمال إلى الجنوب ، وتمر بها قوافل التجارة بين مصر والسودان .

بل انقلها لخاصيتها التي جازية آكل تنطق للشيوخ الكثير من القبلات العربية،
 لتليق بترجلها الى الارض السوداء لعل لا حطمة لنشاط غلب عاقد في بعض
 الأحيان ، في مجال البحث عن المعادن وتلدين للطلب على وجه الخصوص في
 لها الآن فهي غايقة في الفقر ، ولا يكاد يسكنها سوى بعض الأعداد الضئيلة
 من الهجرة ، من قبلي الصابدة والبشارين (١) ، الذين يقتنون قطعانا من
 الايل ، وينقلون في بعض اطرافها وراء المشب الهزيل والماء القليل
 في هذا الإقليم الضخاوي الحار الجليل العظيم المساحة والامتداد
 والذي تغطيه الغنية النيلي النوبي السفلى ، فيما بين أبو حمد والمحرق
 يلقون أبحاثا في النزاع التي اقترحها ، وفي تحقيق جريان المياه
 فيها متناحوا أكثر من مائة سنة ونود أن نغير اليان هسهة الذراع
 المقترحة كنجري جديدة للنيل على العطلون ، تمتد على محور جنوبي لنا شمالا
 في مسافة تبلغ حوالي ٥٠٠ كيلو متره هي المصافة بين أبو حمد والمحرق
 على هذا المحور ، والمفهوم أن تحقيق لهذا المجرى يجب الجريان المائي في
 الاتجاه الطبيعي للنيل النوبي ، المروي بثلاثة جنادل ، هي الجندل الرابع
 والثالث والثاني ، وحوالي أربع عشرة ميقما ، فيما بين أبو حمد والمحرق
 التي تبلغ المصافة فيما بينهما حوالي ١٢٠٠ كيلو متر تقريبا .

ويذكر التقرير الذي يتضمن عرض المشروع المقترح أن ثمة اقتراح كان
 يدعو الى خفر قناة صناعية على طول المكون المشار اليه في أرض العطلون
 ويشير البحث الى أن الانحدار في هذه القناة الصناعية ، التي يصورها
 المشروع المقترح ، سوف يكون ٣٤ من المتر في كل كيلو متر ، أو ما يعادل
 حوالي ١ : ٣٠٠٠ فيما بين أبو حمد والمحرق ، والملاحظ أن هذا الانحدار

(١) يلجأ الرعاة الى بطون الأودية الجافة ، التي تغطي بعض المطر
 أكثر من مساحات السطح المكشوف ، ويزدهر فيها بعض المشب القصير
 وأشجار الفصيلة السنطية القزمية .

المتوقع شديد بطبيعة الحال ، خصوصا اذا ما علمنا ان هذا التقدير ينبثق على اعتبار ان الفرق بين منسوب أبو حمند (١) ومنسوب المحرقة يبلغ ١٧٠ مترا . - أئنا أيضا نقل عن الواقع على الطبيعة بحوالى ٢٠ مترا . وهكذا يفضل أبانا باتسا على ضوء ذلك كله ، عدم الأخذ بفكرة شق القناة الصناعية ، فى كل هذه المسافة الطويلة . ويدو أنه كان مندركا بحقيقة الصعوبات ، التى يتطلبها تحقيق وخفر مثل هذه القناة من ناحية ، كما أنه كان يدرك من ناحية أخرى عدم ملائمة الانحدارات فيها للملاحة بصفة منتظمة وقاطعة . ويمنى ذلك انه كان يمارض دفع تكاليف باهظة للغاية ، فى مجال محاولة مكتوب لها الفشل وعدم تحقيق الهدف الأساسى من الحفر والتشغيل (٢) . وقد اقترح من جانبه وبصفته أول من فكر فى هذا الموضوع مشروعا آخر ، يتمثل فى خلق المجرى الجديد بطريقة مناسبة من حيث تكاليف الانشاء . ومن حيث طبيعة الحاجة الى الأعمال الهندسية والفنية ، ومن حيث احتمالات الوفاء بالأهداف والنتائج .

ونذكر فى مجال الحديث عن التقرير المنشور عن خطة خلق هذا المجرى المقترح ، انه يضع الخطوط العريضة للمشروع ، الذى يتطلب مزيدا من الدراسة والبحث فى الحقل . وقد وضع التقرير عن المشروع المقترح فى الاعتبار ، عددا من الافتراضات التى تنبثق من واقع عدد من الحقائق الجغرافية والطبوغرافية والجيولوجية . وتتضمن هذه الحقائق كل ما من شأنه أن يعبر عن صفات الأرض ، من حيث شكل السطح وطبيعة الانحدارات ، ومن حيث صورة المعالم الطبوغرافية البارزة فى صحراء المطور ، التى يقترح مرور

(١) يبلغ منسوب أبو حمند حوالى ٣١٥ مترا فوق مستوى سطح البحر .
 (٢) يعترض أبانا على أساس ان تكاليف شق القناة الصناعية ، فيما بين أبو حمند المحرقة باهظة . ويذكر ان حاجة الملاحة وتنظيم الخدمة النهرية ، تتطلب انشاء عشرين هويسا على الأقل . ويعنى ذلك زيادة ضخمة فى تكاليف الانشاء ، بقدر ما يعنى التأخير الشديد ، وضعوبة التشغيل بالمرونة المطلوبة .

النوع البقرة (١) وبقياس ١ : ٢٠٠ : ٢٠٠ : ٢٠٠ ومتابفة خطوط الارتفاعات المثلثية ، وعلى ضوئ التفضيلات التي تتضمنها مجموعة اللوحات بقياس ١ : ٢٥٠ : ٢٥٠ : ٢٥٠ لصحراء العطور فيما بين خطي العرض ١٩° و ٢٣° شمالا ، أن يصور هذه الافتراضات وأن يلقي مزيدا من الضوء على ما تعبر عنه ، أو ما تتضمنه من معاني هامة من وجهة النظر الفنية .

ويصور الافتراض الأول الشكل العام للقطاع الأفقي ، على الخط الذي يفترض مرور الذراع المائية فيه ، على المحور الشمالي - الجنوبي ، فيما بين أبو حمد والمجرقة (٢) . ويمثل هذا القطاع الأفقي في شكله العام شكل القوس المحبب إلى أعلى . ويظهر من هذا الشكل أنه ليس من الممكن أن تكون ثمة فرصة ، للجريان المائي فيما بين هذين الموقعين ، على أساس الجاذبية وانحدار السطح . ويفهم ذلك على ضوء العلم بأن القطاع - المشار إليه في الرسم الكروكي المرفق - وتتبع الخط ، الذي يمر بلسان الارتفاعات التي تقسم المناء بين الوضيان القصيرة الجافة ، التي تنساب إلى وادي النيل الغربي ، وبين الأجزاء العليا للوديان التي تنساب إلى وادي قبيبة . والمفهوم أن هذه الارتفاعات ترتفع في المتوسط إلى حوالي ٥٠٠ متر عن مستوى سطح البحر ، وليس ثمة شك في أن هذه الصورة هي التي أوجت بشق القناة القناتية ، في تلك الارتفاعات ، إلى المناسيب التي يتحقق معها الجريان المائي بالجاذبية ، ودون أن يتأثر بالشكل المحبب للقطاع المذكور . ويذكر التقرير

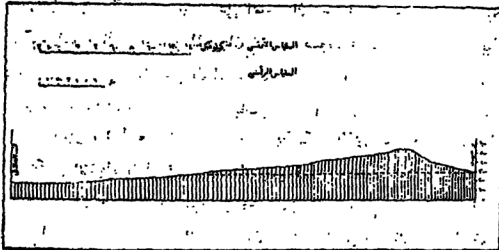
- (١) راجع الخريطة بهذا المقياس التي نشرتها مصلحة المساحة المصرية .
(٢) قرية المجرقة تقع على مسافة بضعة كيلو مترات جنوب فم وادي العلاقي محصورة بين موقع قرية علاقي وقرية سنالة . ويبدو أن المجرقة قد غمرها الماء في حوض خزان سد أسوان بعد التعلية الثانية . وتقع قرية علاقي الآن عند الموقع الذي يقترن فيه وادي علاقي بالنيل النوبي . وقد أخطأ حين قدر أنها تقع عند خط العرض ٢٣ شمالا . والحقيقة أن موقع الاقتران يقع على مسافة حوالي بضعة دقائق شمال خط ٢٣ شمالا .

فإن هذا المجال أن يجري أن المياه بعمق الجفر ، الذى يحقق الانحدار فى الذراع المقترحة ، وقد يكون شريها غريبا شدا ، ومع ذلك فإنه لن يضادف عيبا ، يصعب أو يتعذر التغلب عليها فيه وجهة النظر الهندسية ، ويعنى ذلك أنه لا يتوقع أن يتكون ثمة مواقع يعمل عليها ظهور الجنيدل والشلالات فى طريق الجزيان المتأخر ، على نفس الخطوط التى يحصل فى مجرى النيل البوحي حمة ن .

فيشير التحريز فى الافتراض الثانى إلى أنه من المتوقع أن توجد قناتا بين المرتفعات المقترحة على سطح صخره المعلوم ، التى تبدو كما قلنا على شكل شكل مجلية منفردة متخللة ، بالفتحات وبطون الأودية الجافة ، التى يكون لها نفس المستويات العامة للانحدارات التى يفترض حدوث الجزيان المتأخر على هذه الذراع المقترحة ، وهو يفسد جريان الماء فى هذه الذراع المقترحة على أساس عمل أو شق قطع فى سبيلان المرتفعات له والفروض أن تمر فى هذا المقطع الصناعى القناة التى تحمل المياه من النيل ، من أمام أبو حميد وهذا القطع على كل حال لا يعتبر أهم وأخطر عمل من وجهة النظر الفنية ، على اعتبار أن هذا العمل من شأنه أن يحقق الانحدارات ، التى تسمى بالجزيان المائى صوب الشمال بتأثير الجاذبية والمفهوم أن فى القناة فى القطع ، التى تمثل بداية للذراع المقترحة سوف تتبع مجرى وادى صغير ، يعرف باسم وادى الشيخ ، ويقتضى العمل الفنى تعميق المجرى الطبيعى لهذا الوادى ، بالشكل الذى يفى بمرور المياه ، فى عكس الاتجاه العام لانحداره الطبيعى فى الوقت الحاضر ، ويقضى ذلك زيادة مكعبات الحفر ، من أجل زيادة العمق كلما تقدم العمل نحو الشمال والشمال الشرقى ، ومن الطبيعى أن يستمر الحفر فى الاتجاه المنتخب ، لمرور القطع فى لسكان المرتفعات ، حتى يصل إلى الجزء الأعلى كرافد من وادى وادى قبيلة ، المعروف باسم وادى شيكار .

... ويذكر التقدير الفنى لهذه المناسبة أنه لا بد من بحث على الطبيعة فى

صحراء المطمور ، وخاصة على لسان المرتفعات ، من أجل انتخاب المواقع المناسبة للطريق الملائم لمجور القطع والقناة المشار إليها ، وتحقيق الجريان المائي المقترح . وليس ثمة شك في أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بدون خلق القطع المكشوف العميق ، في هذه المرتفعات فيما بين الأحباس العليا لودى الشبيخ ، والأحباس العليا لودى شيكار . ويذكر التقرير أن عمق هذا القطع في بداية الذراع في وادى الشبيخ يقتضى أن يكون عمق القناة أو المجرى ١١ مترا . وقد بنى ذلك التقديري على إجهاد أن يهبط مترا واحدا فقط عن أقرب منسوب للجريان في النيل عند أبو حمد ، مضافا إليه ثمانية أمتار هي عبارة عن الفرق بين منسوب النهر في فصل انخفاض المناسيب ومنسوب النهر في فصل الفيضان ، ويضاف إلى الارتفاع أيضا متران آخران ليكون ارتفاعهما بمثابة جسر على الجانبين ، يكتفى الاحتفاظ بالجريان المائي في المجرى المقترح . ويرى التقرير أن عرض القطع يمكن أن يراوح بين ٣٠ أو ٤٠ مترا ، وذلك على اعتبار أن التحت الذى يفوقه الجريان المائي سوف يؤدى بالضرورة إلى تولى به وزيادة عرضه .



قطاع طولى على امتداد الذراع المقترحة في صحراء المطمور

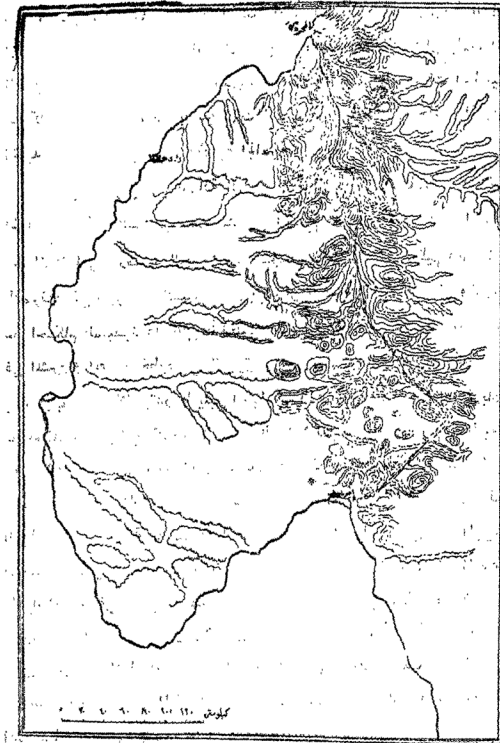
والمفروض أن يؤدى البحث والدراسة على الطبيعة ، إلى اختيار أنسب المواقع وأقلها ارتفاعا ، بقصد تقليل كميات الحفر إلى أقل قدر ممكن . وليس

تقرير الجغرافى الفنى للاقتراح - الى - صيقات هذا المخطط والمواقع التى وادى
 الحقيقة - من حيث شكله العام - ومن حيث انحناء الجسود والمناخية المرفقة
 التى تحدد جوانب هذا الوادى الكبير - ذلك اننا نرى ان
 ويمكن القول ان التقرير الفنى كان حاسما على بعض وتقرير المصنفات
 التى توصلنا اليها فى جملتها - الماكلى المرفقة فى ابطون وادى قبة الليزان
 المنتظم على المناسبات المرفقة التى تحتلها لكل الاعداد المرفقة - اللهم
 فى بعض المواقع المرفقة للغاية - وتقع معظم هذه المواقع على خط الانشغال
 الجزء الاول والادنى من وادى قبة - بين الخط المرفق ١٢٠ و١٢١
 ١٢٢ - كما اننا نرى ان بعض الاجزاء الشمالية قليل ان يقرن وادى قبة
 بالمجرى الأدنى لادى علاقى ، شمال خط العرض ١٢٢ - شمالا بقليل .
 وقد اقتنع التقرير فى هذا المجال ضرورية تجسيم جوانب وادى قبة فى
 مثل هذه المواقع - بالطرق التى تكفل ارتفاعا لارتفاعها مع مناسبات
 الجوانب المرفقة - بخص التقرير بالذات تجسيم جوانب الوادى من ناحية
 الشرق - فى مسافة طولها بضعة عشرات من الكيلو مترات ، عند الموقع الذى
 يتلقى فيه المجرى الرئيسى لادى قبة مع وادى المرفق باسم مجرى
 بلا ماء - هذا ويغير التقرير ايضا الى ضرورة وضع جسر آخر على الجانب
 الآخر من قنبر موقع بين كليب وعلى بعض جوانب جسيمة كيلومترات من هذا
 البئر بالذات - ويستهدف هذا التجسيم منع تسرب بعض الجريان المائى
 فى اتجاهات جانبية ، صوب بعض الأخوار الجانبية ، التى تمثل روافد للمجرى
 الرئيسى لادى قبة - كما يستهدف التجسيم ايضا منع تسرب المياه صوب
 الغرب - فى بعض الأخوار الجانبية - التى تنصل بالمجرى الرئيسى - بعد ان
 يقرن لادى علاقى شمالا بخط العرض ٤٩ - ٥٠ - شمالا -
 ويمكن للباحث ان يتابع على الخريطة المرفقة التى تشملها التقرير
 صورة تقريبية للمجرى المقترح كما ورد فى تصويرواياتنا باشا - يظهر فى
 الرسم الكروكى - كل المواقع التى تصور ان العمل يجب ان يلتزم عندها

جئنا المفقور لتجديد جوانب المجرى ، ومواقع المريان الثاني المقترح / تصديدا واضحا ، والمحافظة على هذا المريان على مناسيب لصقوة فيه / الاثبات الصافي ، الى ان يقترب بالنيل ، وينساب في المجرى الرئيسي عند المحرقه على فم وادي علاقي ، ويظهر على الخريطة أيضا بيان واضح للتجديد العام المقترح ، للمواقع التي يشق عندها القطع ، التي تمر فيه القنات التي تحقق المريان فيما بين أبو جمد والأحباس العليا وادي قبقية : والمدير بالذكر بعد ذلك كله ، ان هذا الاقتراح الذي ابتكره إسماعيل باشا ، وعرضه تقاضيه الفنية على صديقه المهندس الكبير ، لا يكاد يختلف عن حيث الموجه العام ومن حيث التفاصيل ، من الاقتراح الذي ناقشته الجمعية الجغرافية في جلساتها ، التي عقدت في ١٩ ديسمبر ١٨٩١ ، ومع ذلك فإن ثمة اختلافات في بعض التفاصيل الدقيقة بينهما ، والتي ربما ترتب عن مزيج من المبررات والبيانات التي تجمعت فيما بعد ، في السنوات التالية المرسنة ، ١٩٠٠ ،

ولعل من الضروري أن نشير الى أن التقرير الفني لهذا المشروع المقترح ، قد تضمن عرضا طرفيا لأهم النتائج التي يمكن أن تحقق من وجهة النظر الاقتصادية ، ويخص عنها المريان المائي في الذراع المقترحة في رصحاء المعطش ، ويرى أن المجرى الجديد المقترح للنيل فيما بين أبو جمد والمحرقه ، جدير بأن يلزم ببعض المياه بشكل منتظم للأرض على الجانبين ،

أما المفهوم أن هذا القدر من المساحة يمكن أن يعول مظهرًا من مظاهر الخطايا بالاعلوب ، بنقد نسجها ، ويعني ذلك الوفاء بحاجلة الزراعة ، في بعض المناطق المحتاجة للجانبين النهر ، أو المجرى الجديد المقترح ، هو في بطق بفضل الأثرية الخلفة والأخلاق الجانبية ، في قلب الصحراء ، وتوسجل في هذه المناسبة المعاني العميقة ، التي يتمتع عنها الفهم السليم لهذا الأمر ، وما يرتبط به من لاجتماعات التطور والتغير من وجهة النظر الجغرافية والاقتصادية ، بالنسبة للأرض السودانية على وجه الخصوص ، كما نرى من الجانبين من قينة هذه



كروكى امتداد القناة المقترحة

القول أن الاقتراح يرى أن في خلق هذا المجرى الجديد المقترح ، وأن جريان المياه النيل فيه عاملاً خطيراً بالنسبة لصحراء العظمور ، من وجهة النظر الاقتصادية ومن وجهة نظر العمران . بل إن التقرير يكاد يطبق بالاقتناع الكامل بقيمة الجريان المائي ، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيرات أساسية في كل معالم الحياة ، في بضعة مئات الآلاف من الأقدنة على جانبي المجرى الجديد المقترح ، وفي بطون الأودية الجافية .

ويشير التقرير - بالإضافة إلى كل هذه المزايا الاقتصادية - إلى كل الجوانب المهمة ، التي من شأن المشروع المقترح أن يعقدها من وجهة نظر الجريان المائي ، وضبط النهر ، وتتمثل هذه الجوانب في تنظيم وترويض الطفرات في المجرى ، بالشكل الذي يرفع أو يزيد من كفاءة الإنسان وقدرته على التحكم السيطرة على الإرادة الطبيعي في النيل . ويعني ذلك أنه يرى في المشروع المقترح خطوة على الطريق ، في مجال تسوية الإرادة المائي بالأسلوب الذي يلائم بقدر ما يبقى احتياجات الري ، وتنظيم عمليات مناوبات توزيع الماء ، في ترع التوزيع الكبرى والصغرى في مصر . والمفهوم أن طبيعة العمل الهندسي الفني ، من أجل تشغيل هذه الذراع المقترحة ، يتطلب وضع قنطرة موازنة في الموضع المناسب عند بداية الذراع ، ويكون من شأن هذه القنطرة تنظيم عملية تقسيم النهر ، أو تحقيق الجريان المقنن في المجرى الرئيسي للنيل التوحي ، فيما بين أبو حمد والشلال من ناحية ، وفي المجرى الجديد المقترح في صحراء العظمور من ناحية أخرى . ويرى التقرير أن هذا المجرى الجديد المقترح كطريق للجريان المائي ، تكون له الكفاءة الكاملة لتبرير كل الإرادة المائي ، من المياه المخزنة في مواقع منتخبة على النهر في السودان ، أو من المياه التي ينتظر توفيرها بتقليل الفواقد في منطقة المستنقعات حتى تحوز بحوزة النيل .

هذا ويمكن عن طريق إطلاق بعض الماء في المجرى الجديد المقترح ، أن يصير التحكم في الجريان المائي بطريقة أفضل ، من وجهة النظر

الهيدروبولونية ربيويكون بذلك على اعتبار القدرة في التحكيم في مواعيد وصولهم
المياه عن طريق هذه الذراع الى مصر . ويعنى ذلك من ناحية اخرى وصولها
الماء في الموانئ المناسب لم من حيث الوفه ببعض الاحتياجات في الشهور
او الشهور التي تنخفض او تدهنوا المناهض التي يحققها الجزيان في النيل
الاعظم في مصر . وهذا معناه ان الطريق في هذه الذراع المقترحة هي صوفية
يسمى في رفع مناسبه الجريان في النيل الرئيسي ، في أثناء الفترة المرحله
خلف البحر قريه هيا بالاضافه الى اعتقاد اويقن كالملي في انه من الذراع
المقترحة يمكن ان تبهم يدور ايجاب في مجال مجابه خطر الفيضان في
العالية ، وتحمها المرتفعه في بعض السنوات ، ذلك انه يمكن ان يكون منصرفه
لكل المياه ، التي تمثل القيم المرتفعه للفيضان العالي ، وكل زياده في
التصرفات تزيد عن التصرف المعتدل ، الذي يمكن ان يؤدي تأثيرا سلبيا
او عذاما على جريان النيل الأدنى ، وجسور قرح التوزيع الكبرى في شهور
اغتسطس وسبتمبر . ويمكن ان تقوم هذه الذراع بهذه الوظيفة ،
اذا ما تحولت الى حوض كبير من اخوان التخزين ، وظلت الحطة التي
تصرف بموجبها كميات من مياه موسم الفيضان العالي ، لويحيث لا تصرف
المياه مرة اخرى الى النيل الرئيسي ، الا بعد زوال كل مرحلة الخطر والضغط
على جسور النهر وفروعه ، واتجاه المناسيب الى الانخفاض بشكل مؤكد .
وهذا من شأنه على كل حال ان يؤدي الى زيادة ملحوظة في طول الفترة
او عدد الشهور ، التي تكون فيها المناسيب في مجرى النيل الأدنى مرتفعة
بالشكل ، او بالقدر الذي يلزم احتياجات الزراعة والري في مصر .
وقد اخذ التقدير الإجمالي ملخصا الجدة كوسيلة من وسائل المقدرة على
استكمال الغرض الفني ، بالنسبة لكثير من التقليل من التلويح من زيادة
من الأشخاص على المشروع المقترح ، فليتمثل العرض على بعض نتائج البحث
والدراسات الأولية ، ونعم من وقتية صاحب الفكرة في التاكيد من بعض
الافتراضات ، وتقدير الجسوبات والبيانات الخاصة باحتياجات الفاقد من المياه

الجارى في الذراع المقترحة ، نتيجة للتسرب ، في تكوينات القاع والجوانب ، التي يظلم عليها أن تكون رملية خشنة وناعمة ، ونتيجة للتبخر في حاليين الجريان المنتظم أو التخزين . وذكر فيما يتعلق باحتمالات فقدان بالتبخر أو بالتسرب ، أنه يتوقع أن يكون كبيرا بصفة عامة . ومع ذلك فإنه لا يتوقع أن تزيد احتمالات الفياقد بالتبخر من سطح الماء الجارى الرئيسي للتبخر عن معدل الفاقد بالتبخر من سطح الماء الجارى في المجزئ الرئيسي للتبخر النوبى . ويمكن القول أنه سابق لذلك التقدير على اعتبار أن الجريان المائى وسطحه المكشوف فى كل منهما ينز أو يتعرض للظروف المتشابهة الى حد كبير ، من حيث درجات الحرارة والتهاتيات العظمى فى كل شهر من شهور السنة المختلفة . ومن حيث درجات الرطوبة النسبية بصفة خاصة . ونشير الى أنه قد قدر احتمالات هذا الفاقد ، بما يعادل حوالى ٦٠ سنتيمترا عمقا مائيا على سطح الجريان فى الذراع المقترحة فى أثناء السنة . ويؤيرى أن هذا الفاقد فى حد ذاته - يكون مؤديان الى حدوث تغيرات جوهرية ، فيما يتعلق بدرجة الرطوبة النسبية فى صحراء العطور ، ويوضح جد للجفاف الشديد ، الذى يسيطر عليها فى كل شهر من شهور السنة .

أما فيما يتعلق باحتمالات فقدان بالتسرب من قاع وجوانب الذراع المقترحة ، فنشير الى أنه يتوقع أن يكون كبيرا أو هائلا ، فى السنوات الأولى التى يصير فيها تمرير المياه وتحقيق الجريان فى هذه الذراع على وجه الخصوص . ويتوقع التقرير مرة أخرى أن يتناقص معدل هذا الفاقد السنوى بالتسرب من سنة الى سنة أخرى . وبشكل يدعو الى قدر كبير من الاطمئنان . ويمكن القول أن هذا التقدير قد حدد احتمالاته ، على اعتبار أن قوام التكوينات السطحية فى بطن الواضى وجوانبه وعلى سطح الصحراء خشنة ، وأنها تتراوح بين الرمال الناعمة والخشنة ، وأن المسافات البينية فى هذه التكوينات كبيرة ، وتساعد على التسرب . وليس ثمة شك فى أن انتظام الجريان المائى ، وخاصة من مياه الفيضان ، سوف يؤدى بالضرورة الى ارساب طبقات

مما واليات : فمن الحزم للمعالجة بعض النظم والصلب والعمى وغير ذلك من هذه المفا
للمدقيقة : وقد روي عن هذا الانسحاب على حكمة ان يكون في التكوينات وفي القاع ورو
الجوانب التي يجري عليها المياه وعلى حجم وسعة الامانات السنية : ويعني
ذلك ان الانسحاب المستقيم في الذراع المقترحة ، من شأنه ان يقلل من كمية
الفاقد في التسليم : ومن مرون الوقت : من تصور : بعد ذلك كله - ان بعض
الفاقد والتسليم : من تكوينات القاع والجوانب : ان يضع هذا الزاوية يصبح
فاقد حقيقيا بل ان بعض هذا الماء بالتسريب سوف يجد طريقه مرة اخرى
على شكل جريان سفلي يطرأ إلى مجرى النسل الرئيسي ، وإن تمسك الماء
سوف يؤدي من ناحية أخرى إلى رفع مناسب وحجم المياه الباطنية
في الأجزاء المنتشرة على جوانب المجرى الجديد في أرض صحراء المطبوعين

* * *

والآن بعد أن عرضنا تلك الفكرة ، التي استهدفت خلق مجرى جديد
للنسل في ذراع طويلة يبلغ طولها حوالي ٥٠٠ كيلو متر أو ازيد قليلا -
نود أن نشير إلى أننا قد أضفنا من عندنا بعض الإضافات التي أضفت على
الفكرة مزيدا من الوضوح . وقد تستهدف من ناحية أخرى الإشارة إلى
أمرين ، على جانب كبير من الأهمية ، من وجهة النظر الموضوعية . ويكون
ذلك يقصد لقاء الاضواء من جديد على المشروع المقترح ، بعد مرور حوالي
أكثر من قرن من الزمان ، على مجرد ظهور الفكرة في أصلها وقوامها العتيق .
ويعني ذلك توجيه الأنظار إلى الفكرة مرة أخرى ، ولقاء مزيد من الاضواء
عليها ، على أمر اجراء الدراسات والمباحث الفنية ، وتقييم المشروع المقترح
من وجهة النظر الفنية البحتة .

ويمكن القول أن المنتفعين بمياه النيل في مصر - بصفة خاصة -
يشعرون بالحاجة الملحة المستمرة ، إلى مزيد من البحث عن مشروعات مقترحة ،
في أثناء السنوات القليلة القادمة أكثر من أي وقت مضى . وربما كانت هذه

الحاجة مظهر إيجابيا معبرا عن الطهف والرغبة الزائلة الى كلبية الاحتياطات
 فلتزاد الى الماء حتى يفسد قوتها في راحة ، والى زيادة قوتها القدرة على احتفظ
 بطيران ، ونشعلكم في البراءة الطور . ونجد بالفتن والباحثين قوتها
 القدرات الشافية ، أن يفسدوا عن اعتبارهم هذا الأمر ، وأن يفسدوا الجسد
 حتى مجال العمل الذي يستهلك الاستفاد من من ايام المشرق الكثرة ،
 بالنسبة لكل من قصر والمشرق على السواء ، وهذا المشرق هو الذي
 يمكن أن يكون ، لو تحققت سلامة الفكرة التي تبنى عليها نحن ونجدة
 النظر الفنية والهندسولوجية ، وخاصة من الدراسات التي ترتكز اليها
 خطط التنمية الاقتصادية ، من حيث الزيادة الجديدة في نهج الإنتاج في
 قطاع الزراعة ، ومن حيث توسيع رقعة الأرض المزروعة فوسغيا انقيا مرة
 أخرى .

ونشر في مجال عرض الأمر الأول الى أن مشروع المجري الجديد
 المقترح للنيل في صحراء المطور ، الذي تمخضت عنه أفكار وأبحاث
 النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وظل بالمناقشة والدراسة
 الموضوعية ، في أواخر ذلك القرن ، لم يلق جانباً من جوانب العناية الحقة ،
 أو البحث الموضوعي الرزين المخلص على الطبيعة ، بالشكل الذي يقطع الشك
 باليقين . وقد حدث كل هذا في الوقت الذي حظيت فيه مشروعات ومقترحات
 كثيرة أخرى ، بدراسات وأبحاث فنية موضوعية ، كلفت مصر بضعة ملايين
 من الجنيهات ، في السنوات المبكرة من القرن العشرين . ونحن - بطبيعة
 الحال - لا يمكن أن نرجم بالغب ، ولا نملك القدرة على الحكم ، ولكننا نرجب
 رغبة حقيقية وملحة في التعرف على تحليل مقبول ، يفسر ذلك الأعراض من
 جانب الباحثين الفتيين والخبراء في علم ضبط النيل ، عن مشروع المجري
 الجديد المقترح ، في الصورة التي اقترحتها . أياً تأشله أو في غيرها من
 الصور . وهكذا تحلق علامة استفهام كبيرة في سمعنا لهذا الموضوع ،
 وتلوح للباحث من حين الى حين . وهو يشاغل دائماً مناهجولوجية ذلك

الإعراف ، أو أن خللت الاحتمال بالنتيجة لمجموعة المفكرات ، ففي تلك الحالة
من هذا احتمال عن إيمان عقيدتي بعدم إمكانية هذه المفكرات للبحث والدراسة
من وجهة النظر الفنية البحتة ، ثم أن خزانة التتبع التي نعملها الفكرة على
تسيطر فيها ، لا تستعملها هم بالقرين على الحاجة في أنفسهم ، في شغلها للفكر
وطمسوا ضالتها تحت سفل من التفاسير والنسب (١) .

ومهما يكن من أمر فإن التقرير الفني ، الذي تضمنت عنه خلاصة
الدراسات والبحوث والمباحث الفنية ، التي قام على تحقيقها لفيف من الخبراء
والشرفيين على النيل ، ومشروعات ضبط النهر إلى سنة ١٩١٢ ، لم يمنح
هذه الفكرة التفاتاً ، كما تنافى عنها أيضاً تقرير ضبط النيل في
سنة ١٩٢٠ (٢) ولم يشير إليها بتعليق مناسب ، لا من قريب أو من بعيد .

هذا في الوقت الذي تضمن فيه هذا التقرير دراسات أصيلة لكثير من
المشروعات المقترحة ، وإشارات كثيرة إلى عدد من الاقتراحات الهائلة ، بشأن
استغلال بعض الأخوايد والوديان الجافة ، والإبراهيم المنخفضة على جانبي
النهر ، كمنصرف لحيات الفيضانات العالية ، وحماية مصر من غائلة الفيضانات
الخطيرة (٣) ، ولا بد للباحث على ضوء ذلك كله أن يتصور أن الإهمال
والتغاضي عن الفكرة ، التي تضمنها مشروع أمان باشا ، ومجرد اغفالها
المقصود ، وعدم التعرض لنقدتها نقداً موضوعياً ، معتمد بقدر ما هو تعبير
صريح عن هدف مرسوم ، ويمكن القول في وضوح أن سياسة الخبراء

(١) عرض أمان باشا فكرة هذا المشروع المقترح على سكر وليم جارستون
قبل سنة ١٩٠٦ ، ولكنه لم يلق قبولا لأن مصر كانت متصرفة في ذلك
الوقت إلى تحقيق بعض المشروعات الحيوية ، في مجال تطهير البحري في
بحر النيل ، من السدود النباتية التي كانت تعطل الجريان المائي الجري ،
وتحقق مزيداً من الفاقد في المستنقعات .

(٢) سير مردوخ ماكغولد ، ضبط النيل (النسخة العربية) .

(٣) راجع بيان الأعمال المقترحة في مجال ضبط النهر ، وزيادة القدرة
على السيطرة على الجريان ، في الجزء الأول من تقرير ضبط النيل ، ص ١٠٠ .

البرهانين ، الذي كان لهم وحدهم حق التجنيك والاشراف والتسليط على
شئوننا التي على كل من وضو والتعودان ، وضبط النيل ومباحثه الفنية
بمعرفة عامة في ذلك الوقت . كما تضمن اشغالها احتلاله واغفال أي اقتراح أو أي
فكره قبل تنفيذ الرئوس بين مصر والسودان ، بطريق بسيط للملاحة
والمواصلات . ولعل من الطريف فيها أن تذكر أن هذه الفكرة ، ليست أول
فكرة تحظى بالأعمال والاهتمام ، بل إن ثمة أفكار كثيرة قد
حظيت بأعمال مماثلة ، واتهم أصحابها فوق ذلك كله بالتخويف ، وضرب
لذلك مثلا بالفكرة التي عالجت أمر التخزين المستمر في داخل حدود الأرض
البحرية ، ومع ذلك فإنها تتمخض الآن عن سد أسوان العالي ، الذي يعتبر
عملا هندسيا جبارا بلغ حد الإعجاز .

أما الأمر الثاني فتشيد فيه إلى أن التفكير في هذا المشروع المقترح
في أواخر القرن التاسع عشر ، وعلى خطوط الخبرات المتوفرة في ذلك الوقت ،
لم يتحقق الفرصة الكاملة في المجال الحكيم ، على جوهري الفكرة ،
وليس ثمة شك في أن مجرد التفكير في إعادة النظر فيه على أساس من
البحث الموضوعي السليم ، الذي يستند إلى حصة كثيرة ومتزايدة من
النيل من وجهة النظر الهندسولوجية ضرورية للغاية ، بالنسبة لكل من مصر
والسودان . ونحن على - ضروء من إيماننا واحساننا باهتمام المشروع
المقترح المتعمد ، منذ تنفيذ وتشغيل سد أسوان للتخزين السنوي - ندعو
إلى هذه الدراسة الموضوعية . ونلفت الانتباه إلى ضرورة البحث ، وجمع
المعلومات وأجراء الاختبارات ، التي تكشف وجه الحقيقة ، وتؤدي إلى التحقق
من كل الافتراضات ، التي بنيت عليها هذه الفكرة المقترحة . وبذلك
الباحث أهمية هذه الدراسة والدوافع إليها ، على اعتبار أن حياة الإنسان
على ضفاف النيل ، في مجرى الأدنى والأوسط ورفاهيته ، وأن الخطط
الموضوعة من أجل التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة الانتاج ، ما زالت في
حاجة ملحة إلى مزيد من فرض الارادة على النهر والجريان المائي فيه .

ويعنى ذلك - فى وضوح - متابعة البحث والعمل فى مشروعات هندسية فنية ، تحقق مزيدا من القدرة على السيطرة على الأيراد المائى للنييل من ناحيتين متباينتين ، من حيث طبيعة العمل الفنى . ومن حيث صيغة النتائج المرجوة .

وتمثل الناحية الأولى من هاتين الناحيتين : فى العمل الذى يؤدى الى زيادة حجم الأيراد الطبيعى بصفة عامة . ويكون ذلك العمل ، على اعتبار أن هذه الزيادة جديرة بأن تحقق مزيدا من حصة الماء بالنسبة لكل من مصر والسودان . والمفهوم أن هذه الزيادة فى الحصص تتمخض فى كل مرة ، عن نتائج طيبة . كما قلنا من قبل . فيما يتعلق بتوسيع رقعة الأرض المزروعة فى مصر والسودان ، توسيعا أفقيا ، وزيادة حجم الإنتاج من قطاع الزراعة . ونشير الى أن هذا النمط من أنماط العمل الفنية ، مرتبط ارتباطا وثيقا بتقليل حجم الفاقد من أيراد النيل ، من منطقة فقدان العظمى فى مستنقعات بحر الجبل ، سواء أتم فقدان عينا طريق التبخير من سطوحها الكبيرة المكشوفة ، أو عن طريق التسرب .

أما الناحية الثانية من العمل ، فقوامها مواصلة البحث الفنى ، فى اتجاه الذى يحقق تنظيم الجريان المائى ، وتسوية الأيراد الطبيعى السنوى بالشكل الذى يستقيم مع طبيعة الاحتياجات والمطالب المائية . وتكون الوسيلة الى ذلك الهدف عن طريق يؤدى الى ممارسة أسلوب من أساليب التخزين ، التى تخضع لنظريات التخزين السنوى أو المستمر أو المعادل (١) . وهذا ضرب آخر من ضروب متابعة الخطط الموضوعية فى مجال تصميم وتنفيذ الأعمال الهندسية الفنية ، بقصد تلبية الاحتياجات المتزايدة الى الماء ، والوفاء بكل ما من شأنه أن يحقق احتمالات التنمية الاقتصادية فى مصر والسودان على السواء .

(١) الشامى : مياه النيل من صفحة ٩٢ الى ٩٦
Hurst, H.E. : The Nile, pp. 275-296.

... وليس كمية هتسك - بعد ذلك نكتله - في أن انجاز العمل الخلاق في ستة
أسبوعين العالي - وتشتغله بكامل طاقتها ، وفقاً للخطة الموضوعة لن يصنع أحد
للقفل الجاد في نفس الاتجاه . وقد أثرنا عن قبل أن الجهد لا يجب أن
تتوقف أو أن تصل الى نقطة ، تمثل نهاية لمشروعات ضبط النهر ، وخاصة
أن الزيادة الطبيعية للسكان في مصر ما زالت مستمرة بمن سلة الى أخرى (١) .
ولقد الزيادة في عدد السكان كبيرة ومخيفة ، وحتى تلجئ الظهور ، وتذهب
الى مزيد من الماء ، وأزيد من الأرض المنزوعة ، ومزيد من الانتاج بصفة
عامة . ويمكن القول أن صلاحية فكرة مشروع المجرى الجديد المقترح من
من وجهة النظر الفنية البحتة ، والأخذ بها ، وإدخال بعض التعديلات الأساسية
على بنيتها لتتوافقها بالشكل الذي يستقيم أو يتناسب مع خطة تشغيل
السد العالي ، من شأنه أن يقلل ما يحققه من فائدة في مجال التخزين
وتسوية الإيراد الطبيعي ، وزيادة صحة بعض المناء ، ويفهم ذلك على
أساس إطلاق دفعات من الفيضان في أواخر يوليو وأغسطس وسبتمبر في
هذه الذراع المقترحة ، وحجزها وتخزينها في حوض التخزين ، يشمل حوض
وادي قبة . هذا وتخصيص في نفس الوقت نسبة من الجريان المائي ،
تعادل الاحتياجات ، التي تفي بري الأرض المنزوعة في مصر ، للمرور والجريان
في المجرى الأصلي للنيل النوبي . ومهما يكن من أمر ، فإن الذي يهمنا أن
ندرك أن الذي يترتب على ممارسة ذلك الأسلوب ، يتمثل في تتيح على
جانب كبير من الأهمية ، من وجهة النظر الهيدرولوجية . ويمكن القول أن
لكل نتيجة من هاتين النتيجتين مفاهيم عميقة ، سواء تمثلت هذه النتيجة
في أسلوب ضبط النهر على المدى الطويل ، أو على المدى القصير في الوقت
الحاضر .

(١) الشامي : ضبط النيل والتوسع الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة ، صفحة ٢٠٧ .

وتتخلل النتيجة الأولى في ادراك حقيقة ما يتوجب على حوض نهر نيل كبير من مياه الفيضان ، في شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ، في هذه الفترة الجديدة ، به تحويلها إلى حوض كبير من أحواض التخزين ، ويمكن القول أن هذا الحوض من شأنه أن يخلص هذا الحوض من الماء في حوض التخزين ، من نسبة كبيرة من الحمولة العالقة به ، ونشير بهذه المناسبة إلى أن الدوابات والمباحث الفنية ، تؤكد أن الحمولة العالقة بمياه النيل تتزايد بشكل ملحوظ ، في موسم الفيضان من حوالي منتصف يوليو إلى أواخر أكتوبر ، وهي ترتفع - كما قلنا - من حوالي ٤٠٠ جزء في المليون في موسم انخفاض المناسيب إلى حوالي ٤٠٠٠ جزء في المليون من الروافد الجبلية (١) ، وهذا يمكن من أمر فإن الحجز في هذه الذراع المقترحة ، سيكون في جملتها من الإيراد المائي ، الذي تزداد فيه نسبة الحمولة من العالقة بمياه النهر من طين وملت وصيلال وغير ذلك من الفتات الدقيقة .

ويمكن القول أنه إذا ما أطلقت هذه المياه المحجوزة في حوض التخزين ، فإنه نهاية شهر سبتمبر إلى حوض التخزين في بحيرة ناصر أمام جسم السد العالي ، تكون قد تخلصت من حجم كبير من حمولتها من الرواسب العالقة بها ، ويتوجب على ذلك الأمر - من وجهة النظر الخاصة بالأطباء - أن يتناقص حجم الأوسايب في حوض التخزين في بحيرة ناصر ، وهذا معناه من ناحية أخرى زيادة في عمر حوض التخزين الافتراضي أمام سد أسوان العالي ، بنسبة تتفق وحجم الحمولة العالقة ، التي تتخلص منها المياه في حوض التخزين في حوض وادي قبة . وهكذا تكون هذه النتيجة الأولى من النتائج الإيجابية ، التي تحقق ميزة اقتصادية بالنسبة لتشغيل السد العالي ، وتنظيم مناوبات الري في كل المساحات المنزرعة في مصر ، مفيدة

ومجدرة للمختصين بمياه النيل على المدى الطويل . ذلك أنه هذه النتيجة تكفل زيادة عدد السنوات ، التي يستغرقها الارساب في حوض التخزين في بحيرة ناصر ، حتى يصل الى منسوب ١٤٥ مترا فوق مستوى سطح البحر . ويعنى ذلك أيضا أن الاحتمال قائم وكبير ، في زيادة تلك الفترة عن التقدير الحالي . والفى قلنا أنه يبلغ حوالى ٥٠٠ سنة من تاريخ التشغيل الكامل للسد العالي .

أما النتيجة الثانية التي نتوقعها على المدى القصير ، فأنها تتمثل في زيادة حجم حصة مصر والسودان من مياه النيل في السنة . وتعتبر هذه النتيجة حتمية ومباشرة ، يتمخض عنها تشغيل الذراع المقترحة ، وتحويلها الى حوض للتخزين وفق أساليب ونظريات التخزين السنوى Annual والتخزين المعادل Virtual . وهذه الزيادة - في حد ذاتها - هدف عزيز نسعى اليه ، وتلتهف الى تحقيق خطط التنمية الاقتصادية في كل من مصر والسودان . وهى تعنى - فى وضوح - زيادة فى احتمالات التوسع الألفى فى مساحات كبيرة جديدة قابلة للزراعة ، فى كل منهما .

ويمكن أن نتفهم الكيفية التي تتحقق بها الزيادة فى حصة السودان على ضوء العلم بالحق القائم بنسبة ٥٠٪ من أى زيادة فى إيراد النيل الطبيعي ، بعد تشغيل السد العالي تشغيلاً كاملاً . ويمكن للسودان أن يستفيد من هذه الزيادة على أساس سحب الماء بطريقة مباشرة ، من الماء المتراكم فى حوض التخزين ، لرى مساحات فى أرض صحراء العظمور . وبطون الأودية الجانبية القابلة للزراعة فى هذه الصحراء . كما يمكن أن يتحقق السحب فى أى موضع آخر حسب خطة مرسومة من مياه أى رافد من الروافد الرئيسية ، أو من النيل الرئيسى جنوب خط عرض أبو حنيفة . ويمكن القول أن هذه الذراع المقترحة ، وجريان الماء فيها ، من شأنه أن يضيف على العمران فى الأرض السودانية تغيرات أساسية على مدى واسع . ولعله يساعد أو يؤدى الى تثبيت حجم من البدو ، الذين يمارسون حياة

والله أوة في البحر المطور ، ويقومون بهجرات فصلية على أمدح مدى ،
 بينما بين الأرض المصرية والأرض المشهورة ، وقد حفظت العزلة والجوع
 والتخطيط الاقتصادي المفضل من احتمالات كبيرة في مجال البحث على
 التماثل والتقليد في كل الأرض المتشعبة على جوانب الحوض التخزين في
 وادي قبية .

أما الكيفية التي تتحقق بها الزيادة في حصة مضر من الماء ، فإنها
 تقوم على ضوء من علمنا بالطريقة ، أو الخطة الموضوعة ، التي سوف يتم على
 أساسها تشغيل سد أسوان العالي ، وسحب المياه من بحيرة ناصر ،
 بعد وصول منسوب الحجز على جسم السد إلى ١٨٢ مترا ، فوق مستوى سطح
 البحر . وتشير خطة التشغيل المقررة إلى الآن ، إلى أن السنة تنقسم إلى
 قسمين أساسيين هما : فترة الملاء وفترة التفريغ . والمقصود بفترة الملاء ،
 القسم من السنة الذي يمتد من أول شهر أغسطس عندما ترتفع المناسيب
 في موسم الفيضان إلى آخر شهر يناير التالي . وتتحقق في هذه الفترة التي
 تستغرق نصف السنة ، كل فرص الحجز والتخزين ، إلى أقصى منسوب
 للحجز أمام جسم السد العالي . أما فترة التفريغ فتشمل الفترة التي
 تستغرق النصف الآخر من السنة ، من أول شهر فبراير إلى آخر شهر
 يولية . ويصير في هذه الفترة سحب المياه من حوض التخزين في بحيرة ناصر
 بحساب دقيق (١) . ويمكن القول أن خطة التشغيل تراعى في هذه الفترة ،
 التي تستغرق الفترة الحرجة المعروفة بهذا الاسم في الوقت الحاضر ، تصريف
 أو سحب كل المياه في حوض التخزين فوق منسوب ١٧٥ مترا عن مستوى
 سطح البحر . ويكون ذلك الإجراء بقصد الاستعداد لاستقبال الحجم الهائل
 من مياه الفيضان التالي ، في أواخر يوليو وأوائل أغسطس (٢) .

(١) الشامي : مياه النيل ص ١٧٨ .

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي لسنة ١٩٥٥ ، ١٣٩٠ .

ذلك بالضرورة تنظيم السحب ، والتنظيم . يهيم الماء من حوض التخزين في بحيرة ناصر ، وتنظيمه يتناسق مع تنظيم إنبابات الري في مصر من ناحية - لأمع الرغبة في التخلص من أى حجم من الماء ، على أن يزيد في إنبات هذه الفترة ، من مارس الى يوليو على الاحتياجات للري والملاحة من ناحية أخرى .

وهكذا يحتمل - في السنوات التي يسجل الإيراد المائي السنوى فيها زيادة شبه منتظمة - أن يكون هناك احتمال كبير للفاقد من الماء في حوض التخزين . وتلتزم خطة التشغيل بالتخلص من بعض الماء في الوقت المناسب ، والهبوط بمنسوب سطح بحيرة ناصر الى منسوب ١٧٥ مترا فوق مستوى سطح البحر . وليس ثمة شك في أن استغلال الذراع المقترحة في صحراء العطور ، بحيث تستقبل وتخزن دفعات من مياه الفيضان ، من منتصف شهر يوليو الى آخر شهر سبتمبر ، يكون كفيلا بحدوث حالة من حالات الموازنة . وقد يترتب على ذلك عدم الحاجة الى التخلص من بعض الماء المخزن في بحيرة ناصر . ذلك أنه في مثل هذه الحالة ، من تكون ثمة حاجة ملزمة للوصول بمنسوب الماء في بحيرة ناصر امام جسم السد العالي ، الى منسوب ١٧٥ مترا . ويعنى ذلك أن حوض التخزين في وادى قبية ، من شأنه أن يخفف من حدة حجم الماء الكبير في موسم الفيضان بصفة عامة . وهذا في واقع الأمر يمكن أن يعبر أو أن يوضح ما نعنيه بالتخزين المعادل .

التصميم الجديد للمشروع المقترح وخطة التشغيل :

أومهما يكن من أمر فإن احتمالات الأند ب هذه الفكرة - في جملتها - ، وتنفيذها في المستقبل القريب أو البعيد ، سوف تتزايد بشكل ملحوظ وخاصة بعد تنفيذ بعض المشروعات والمقترحات ، التي تستهدف زيادة الإيراد الطبيعى السنوى ، وبالتالي زيادة حصص كل من مصر والسودان . ويعنى ذلك أن هذه الفكرة قد تصبح ضرورية لتنفيذها الحاجة الملحة ، بعد اتمام

بعض مداخل الحمل الفنى ، فى مجالات تقليل حجم الفاقد ، بالتخزين ، أو التجميع أو التوزيع فى منطقة المستنقعات ، فى حوض بحر النيل والسواحل للأدنى ، والمفهوم أن من طبيعة هذه الخطوة الهامة ، التى تقوم على دراستها ، وبحيث احتمالاتها هيئة مياه النيل المستزرعة فى البحيرة السودانية ، يتم تحقيق الزيادة فى حجم الإيراد الطبيعى السنوى بصفة عامة ، وتترتب تلك الزيادة المتوقعة على زيادة فى حجم الإيراد الطبيعى السنوى بصفة عامة ، وتترتب تلك الزيادة المتوقعة على زيادة حجم الإيراد المائى الدائم من بحيرات ودورابد الهضبة الاستوائية وتعنى هذه الزيادة من ناحية أخرى أن تكون جنباً إلى باستمرار أحجام كبيرة من المياه فى بحيرة نياصر فوق منسوب ١٧٦ متراً ، وهى التى يتجتم التخلّص منها قبيل أول أغسطس وتدفق الفيضان ، وتسجيل المناسيب العالية للجريان المائى فى النيل وبداية فترة المله .

هكذا يمكن القول أن خلق الدراع المقترحة فى المبطون ، وتحويلها إلى حوض من أحواض التخزين ، من شأنه أن يتجلب كل احتمالات الزيادة المتوقعة فى إيراد النيل الكلى ، ويقتضى ذلك تفضيل هذه الدراع وحوض التخزين فيها وفق الخطة ، التى تتناسق مع خطة تشغيل تصد أسوان العالى ، وتنظيم مناورات الرى فى مصر من ناحية ، بقدر ما تتناسق مع طبيعة الزيادة الكلية فى حجم الإيراد المائى والظروقات المحيطة به من ناحية أخرى . ويعنى ذلك أن يصير تسويق الجريان تسقيفاً ، يؤدى إلى تخزين وفيد من الماء فى حوض التخزين فى وادى قبية ، يكون معادلاً للاق زيادة فى حجم الإيراد الطبيعى فى النيل ، مضاعفاً إليها أى زيادة يسجلها حجم الرصيد من الماء المخزن ، فى حوض بحيرة ناصر فوق منسوب ١٧٥ متراً . والمفهوم أن يتم تخزين هذا الرصيد كله من مياه الفيضان ، فى الفترة التى تمتد من حوالى منتصف يوليو إلى آخر سبتمبر على وجه التقريب ، أما السحب أو إطلاق المياه من هذا الحوض فى وادى قبية ، فيمكن أن يتم حسب التوقيت المعين ، الذى يستجيب لطبيعة الاحتياجات لرى الأرض المنزرعة فى

بعضاً ، وعطية السقف من بحيرة خضراء ذاتها ، ويقتلزم الأمر في بعض حال
تطبيق هذه المقترحات ، وخلق جوف التفردين ، في المجرى الجديد في
خضراء المعطور ، متابعة العمل ، على الخطوة المطلوبة التالية :
١- أولاً : العمل عند بداية الذراع .

لقد أمثلنا من قبل إلى أن بداية الذراع المقترحة تكون عند موقع قريب
من موقع أبو حمد ، وعلى عمق وادي التلح على الوجه التحديد ، ويتطلب العمل
في هذه القطر من عند هذا الموقع ، وليكون من شأنها تقطيع الأبركة للنائي ،
التي يمر في النيل عند موقع أبو حمد ، إلى قسمين غير متكافئين ، المقصود
من هذا التقسيم ، أن يستلج تحطم الأبركة للنائي في طريقه الطبيعي في
مجرى النيل الرئيسي ، خلف موقع أبو حمد ، وأن يؤخر القسم الآخر من
هذا الأبركة الطبيعي ، لتجريان في الذراع المقترحة في خضراء المعطور .
ويجب أن توضح من أجل ذلك ، نقطة من هاتين القنطرتين ، على مجرى
النيل الرئيسي ، في الموقع المناسب من وجهة النظر الفنية ، قرب موقع
أبو حمد ، فإنه يمكن أن تعتبر جزيرة مجريات التي تشغل جزءاً كبيراً من النيل
بوتقسيم مجراه إلى مجريين ، موقعاً مناسباً تماماً ، لإنشاء هذه
القنطرة ، ووضع الأساس ، المتين القوي للميناء ، الذي يتجمل ضغط الماء
على المنسوب العالي في موسم إرتفاع المياح ، لها القنطرة الثانية المقترحة
فيجب أن توضح على الجانب ، الذي يقع عليه الفم الذي يعتبر المأخذ ، الذي
يبدأ من عند الجزبان المائي المقرر ، في المجرى الجديد المقترح ، ويمكن عن
طريق هذه القنطرة الأخيرة ، ومجموعة الفتحات المجهزة فيها بالروافع
الميكانيكية ، التحكم الكامل في حجم الماء ، الذي يسمح له بالانطلاق على
دفعات ، وفق الحساب المين بدقة وتقدير في اتجاه الشمال في الذراع
المقترحة .

ولعل من الضروري أن نشير بهذه المناسبة ، إلى أن طبيعة العمل
الهندسي والتصميم الفني ، لكل قنطرة من هاتين القنطرتين مختلف تماماً .

والمفروض أن يوضع في الاعتبار عند التصميم النهائي ، سرعة الجريان و حجم الماء الجارى ، وبالنسبة التي يصل إليها الجريان في النهر في موسم الفيضان ، والضابط (١) بالنسبة لكل قنطرة منهما ، ويعنى ذلك أن يكون إلقنطرة على مجرى النيل الرئيسى من حيث القوة والقدرة على تحمل ضاغط منحسوب بدقة كبيرة ، جديرة بالوفاء بأهداف خطة التشغيل والموازنة عليها ، والتحكم فى الجريان المتدفق وتقسيمه على المناسبين العالية فى موسم الفيضان من كل عام . ومع ذلك فانه يمكن القول أن تشييد كل قنطرة من القنطرتين معا ، وفى وقت واحد ، بحيث تفتح بعض العيون أو الفتحات فى القنطرة على فم الذراع المقترحة ، وتقل بعض الفتحات فى القنطرة الأخرى على مجرى النهر الرئيسى ، من شأنه أن يقلل من احتمالات زيادة الضاغط عن المعدل الذى يتحمله بناء قنطرة ما على مجرى النهر .

ثانيا - العمل فى خلق المجرى وتهذيبه :

لعمل من الطبيعى أن يكون الجريان فى مجرى وادى قبيبة ، كما أراد مشروع أباتا باشا ، على اعتبار أن هذا المجرى الطبيعى له الصفات الطبيعية ، التى يتحقق معها الجريان بسهولة كبيرة ، فى الجزء الذى يقع دون خط كنتور ٣٠٠ متر . وهذا فى حد ذاته يوفر علينا الكثير من الجهد فى مجال الحفر ، ويوفر لنا الكثير من المال . ومع ذلك فان حفر القطع المكشوف فى مرتفعات خط تقسيم المياه فى الاتجاه على المواقع المنتخبة على الطبيعة ، يمثل مرحلة من أهم وأخطر مراحل العمل كله ، ان لم تكن أخطرهما جميعا . ويفهم ذلك على اعتبار أن الحفر وسيلة مثلى ، يستعان بها من أجل خلق الانحدار الصناعى ، الذى يحقق الإتصال المباشر والجريان بالمجاذبية ، بين الأحباس العليا لوادى الشيخ والأحباس العليا لوادى قبيبة . ونحن نعتقد أن الحفر

(١) الضاغط تعبير فنى مقصود به ما يعادل ارتفاع عمود الماء أمام جسم البناء فى عرض النهر وهو يضغط عليه .

المطلوب ، يمكن أن يمر على نفس الاتجاهات ، التي حددناها التقرير الفني الذي عبر عن الفكرة القديمة ، والتي أشرنا إليها في الضمعة القليلة السابقة .
ويكون ذلك على اعتبار أنه قد اختار هذه الاتجاهات والمواقع ، بعد دراسة
ويبحث ، تمخضت عنها مناقشته للفكرة ، ويشروع المقترح فترة طويلة من
ناحية ، ومروبه بالمنطقة ، والتعرف عليها من ناحية أخرى . ولكن ذلك لا يمنع
البحث الذي يستهدف تحديد هذه الاتجاهات ومواقع الحفر المناسبة ، من
أجل خلق هذا القطع .

والمفهوم أن مكعبات الحفر في هذا القطع الكبير ضخمة للغاية ،
وأن الحفر صعب لأن الصخور والتكوينات ، التي سوف يتم فيها الحفر يغلب
عليها أن تكون من الصخور القديمة النارية والمتحولة ، والتي قلنا أنها تمثل
من وجهة النظر الجيولوجية ، امتدادا للسان من الصخور ، التي يتكون منها
العمود الفقري لتلال البحر الأحمر . كما تتطلب عملية تجهيز القنينة اللازمة
لتمرير المياه ، أو تحقيق الجريان في هذه القطع ، كفاءة عالية على حساب
الانحدرات ، واعتادها على الصورة التي تلائم صفة المتاسيت ، وحجم
الجريان المائي المقروء توجيهه في هذه النزاع المقترحة . ويمكن القول أن
هذه القناة يجب أن تكون من حيث العمق ، ومن حيث ارتفاع الجسور ،
ومن حيث مساحة القطاع الرأسى في المواضع المتفرقة على طول امتدادها ،
مناسبة من وجهة النظر الهندولوجية ، لتفريز حوالي ٣٥٠ متر مكعب
في الثانية ، وهو أقصى تصرف مقترح في شهر أغسطس من كل عام .

ومهما يكن من أمر ، فإن الخبرة الضخمة والثقة العالية ، التي اكتسبها
الإنسان المصري بالذات ، في مجالات العمل الصعب في شق الأنفاق ،
وعمليات الحفر في قناة التحويل في الصخور الصلبة القوية ، في مواقع
العمل في السد العالي ، سوف تحقق لهذا العمل المطلوب مزيدا من الفرص
الموفقة ، بقدر ما تحقق للإنسان نجاحا في مجال القيام بهذا الجهد الضخم

الجهد في لدرء المطور . هذا بالإضافة إلى أن طبيعة الآلات التي استخدمت في حفر الانفاق في اتجاه واحد ، وشقوة المجري الجديد للنيل ، جنوب موقع اسوان مباشرة ، تكون كافية بأن تنهض بنفس الدور ، وأن تكون الآلات المصرية من شق أو خلق أطول قطع صناعي مكتشف في العالم . ولا يمكن أن نحدد بطبيعة الحال طول هذا القطع على وجه الدقة ، لأن هذا التحديد يتوقف على نتائج بعض الدراسات والأبحاث ، المفروض القيام بها على الطبيعة عند خط التقسيم المشار إليه ، كما أنه يتوقف على اختيار مواقع الحفر ، وتحديد المناسب التي يصل إليها الانحدار المناسب ، وتقدير حساب مساحة القطاع في قناة تمرير المياه في مواقع متفرقة ومتوالية مع الانحدار العام صوب الشمال ، من ناحية أخرى .

ونود أن نشير في هذا المجال إلى أن الظروف المحيطة بالعمل الشاق ، في هذه الأرض ثلاثي الأنسان المصري ، ويمكن أن ينهض فيها بكل العمل بكفاءة تامة وخبرة عالية مطمئنة . وتذكر أن هذا الإنسان قد سجل في قبل ، وفي نفس هذه الأرض الصحراوية الحارة ، وفي محيط كل الظروف الطبيعية القاسية ، نموذجاً رائعاً من نماذج العمل الكفاحي ، والحقائق الماثرة الرائع الذي ما زال يعبر عن هذه القدرات . ذلك أنه أسهم في أواخر القرن التاسع عشر بكل فحولة في إنشاء خط سكة حديدية أبو حميد حلفا ، وسجل أرقاما قياسية في التقييم برأس السكة ، وانجاز التجهيز بدقة وإتقانه كاملاً . في قلب الصحراء في شهور البقظ الشديد .

ثالثاً - إنشاء السد وتحويل الدواع إلى حوض للتخزين

تقتضي الخطة المقترحة تحويل الدواع الجديدة ، التي تخترق أرض صحراء المطور إلى حوض من أحواض التخزين . ويتطلب ذلك اختيار الموقع المناسب من وجهة النظر الفنية ، لإنشاء جسم سد كبير قريب نهاية الدواع المقترحة ، وقبيل اقتراحها المباشر مرة أخرى بالنيل الرئيسي . وقد فتح الجريان المائي منها إلى حوض التخزين في بحيرة الناصر . ويجب أن يراعى

فى تصميم هذا السد ، وضع قواعد البناء فيه ، أخيراً فاعلمنا ، بين حيث
الوظيفة التى يقوم بها ، ومن حيث علاقة هذه الوظيفة بجوهر التخزين فى
بحيرة ناصر وتشغيله .

١- يتعلق الأمر الأول بمنسوب الحد الأقصى للبحر والتخزين فى
بحيرة ناصر أمام جسد السد المقترح ، على النحو الذى يتلائم مع هذا
المنسوب ، والذي يبيجل فى أقصى ارتفاع له ١٨٢ متراً فوق مستوى سطح
البحر . ويعنى ذلك أن يكون التصميم والمواقع المنتخب للبناء ، فى وضع
مناهب تراعى فيه احتمالات تغير المنسوب فى بحيرة ناصر ، التى تعتبر
خلف موقع هذا السد المقترح - فيما بين ١٧٥ و ١٨٢ متراً .

٢- ويتعلق الأمر الثانى بتصميم جسم السد المقترح ، ومراعاة
علمه الارتفاع المناسب للبناء ، الذى يتناسب مع طبيعة الجريان المائى ،
ومراعاة ارتفاع الضاغط وحجم التخزين وسعة حوض التخزين . كما يجب
أن يراعى عملية حساب الفتحات ، وعلاقة ذلك بحساب التصرفات
وإطلاق المياه ، من حوض التخزين أمام جسم السد المقترح ، الى حوض
التخزين فى بحيرة ناصر ، خلف هذا السد المقترح .

ونحن - على كل حال - لا نملك الوسيلة الفاعلة التى يمكن أن
نقدر على أنماها نسبة حوض التخزين ، فى وادى قهبة قهورة دقيقا .
وقد يتطلب ذلك الأمر المرور على جسور الوادى ، والمتموقف على كثير من
صفاته ، والظروف المحيطة بأعماقه على طول امتياده من الجنوب الى الشمال ،
والمحيطلة بامتداد وحدود الحوض ومناسيب تلك الحدود . والمفهوم أن هناك
بعض الجوانب التى تتطلب التجسير ، الى مناسيب معينة ، للوفاء بامكانية
البحر والتخزين على منسوب معين . كما قد تتطلب الجوانب فى مواقع أخرى ،
وضع التكمسيات من الصيخور الصلبة القوية من أجل توفير الجرى بالشكل
الذى يتلاءم مع سرعة الجريان المائى وقدرته على النحت الجانبى من ناحية ،

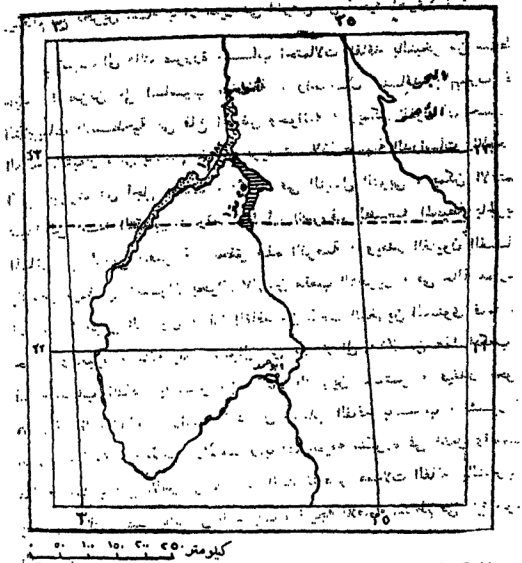
ويتلائم مع تخزين المياه بكميات هائلة من الحوض من ناحية الحجم.

ونضيف الى ذلك ضرورة حساب احتمالات الفاقد بالتبخر من سطح حوض التخزين على المناسب المختلفة ، واحتمال الفاقد بالتسرب في التكوينات السطحية في قاع الحوض وجوانبه . ويمكن القول ان حساب الفاقد بالتبخر ، لن يصلح معقولة عويصة ، لانه جملته لا يمكن ان يكون الاعتماد التي أجريت من أجل حساب الفاقد في النيل النوبي ، يمكن الاعتماد عليها في هذه الظروف . وقد ظلنا أنه الظروف الطبيعية المحيطة بالجزبان المائي في الذراع المقترحة ، تحقق هذه الفرصة . ويقدر الفنيون الفاقد بالتبخر فيما بين أسوان بحوالى ٧٪ من مكعب التخزين ، في حالة ممارسة أسلوب التخزين السنوى . أما الفاقد من مكعب التخزين السنوى ، فيما بين حلفا وعطبرة ، فانه يقدر بنحوالى ٨٪ الى ١٠٪ من هذا المكعب . أما حساب الفاقد بالتبخر من مكعب التخزين المستمر ، فيقتلر بحوالى ١٨٪ فى السنة (٢) . وإذا انتقلنا الى حساب الفاقد بالتسرب ، يشير الى صعوبات فنية ، تتطلب دراسات وابحاث عميقة متكررة في الحقل والمعمل معا . كما يقتضى الأمر مراعاة احتمالات تخاوص معدلات الفاقد بالتسرب ، بعد مرور أو انقضاء عدد من السنوات ، نتيجة للاطمية المتتظم في قاع حوض التخزين .

ومهما يكن من أمر ذلك فانه سعة حوض التخزين في الذراع المقترحة ، يجب الوصول بها الى أكبر قدر ممكن ، حيث ليس ثمة عمران يخشى عليه على جوانب الحوض . ويراعى في تقدير هذه السعة اعتباران

(١) يتوقع الباحث أن يقع معظم حوض التخزين في الأرض المصرية ، الى خط العرض ٢٢ شمالا . أما ذيل هذا الحوض فانه لن يوجل في الأرض السودانية الا ببقدار ضئيل .

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ، صفحة ١٢٩ و ١٣٠ .



بيان كروكي لحوض التخزين المقترح في الدراع المقترحة في العظمور

هامين ، من وجهة النظر الهيدرولوجية ، والمفهوم أن كل اعتبار منها يعبر
 عن احتمالات كبيرة للزيادة في الإيراد الطبيعي للنيل في المستقبل القريب -
 ويتمثل الاعتبار الأول في الاحتمالات الكبيرة المتوقعة ، في مجال
 تنفيذ بعض المشروعات المقترحة المدروسة ، التي من شأنها - كما ذكرنا من
 قبل - أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الإيراد الطبيعي السنوي ، وتسجل
 بهذه المناسبة أن هيئة مياه النيل المشتركة بين مصر والسودان ، تضع

نعم صميم تفكيرنا هذا الهدف ، وتلجى إلى تقليل الفاقد الضيخم ،
 عن-مستقيمتنا حوض البحر الجبل : والمفهوم أن هذا الفاقد الكبير ، يتراوح
 بين ٢٠ ألفاً و ٣٠ ألفاً من الكيلو مترات المربعة ، من الأمطار المكعبة ،
 وبين نهاية عظمى تبلغ نحو ١٨ ملياراً من الأمطار المكعبة ، في السنة .
 ويمكن أن نضيف إلى هذا الفاقد جحشاً من الفاقد أيضاً من المطر المباشر ،
 والذي يبلغ نحو ١٩ ملياراً من الأمطار المكعبة ، على حوض بحر الجبل في
 المستويات العادية (١) . والمفهوم أن تحقيق النجاح في تقليل هدم الفوائد
 الكلية ، التي تتراوح بين ١٩ ملياراً من الأمطار المكعبة كحد أدنى ، وبين نحو
 ٢٧ ملياراً من الأمطار المكعبة كحد أعلى ، من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة الحقيقية
 في الإيراد الطبيعي للنيل . ويجب أن نضع في الاعتبار أن هذه الزيادة
 في حجم الإيراد ، تكون من الماء الذي تنخفض فيه المسألة العالقة ،
 من الرواسب بصفة عامة . ويمكن أن ننظر إلى هذه الزيادة على أنها
 مياه صالحة للتخزين ، لأنها لا تكاد تؤثر على سعة حوض التخزين الا بقدر
 ضئيل . وهي - على كل حال - زيادة طبيعية ، يمكن أن تضيف إلى مخزون
 حصص مصر السنوية من إيراد النيل الطبيعي ، بواقع ٦٠ ٪ ، نحو ٧ مليارات
 من الأمطار المكعبة في حالة الحساب على أساس الحد الأدنى ، ونحو ١٣ ملياراً
 من الأمطار المكعبة في حالة الحساب على أساس الحد الأعلى للزيادة المتوقعة في
 السنة .

أما الاعتبار الثاني فإنه يتمثل في احتمال توالى عدد من الفيضانات
 العالية ، في عدد من السنوات المتوالية . وهذا معناه احتمال زيادة طبيعية
 في حجم الإيراد الكلى ، بشكل يؤدي إلى وجود حجم كبير من المياه في حوض

(١) يقدر الفاقد من المطر المباشر على حوض بحر الجبل على أساس أن
 مساحة الحوض الكلية تبلغ ١٠ آلاف من الكيلو مترات المربعة ، وأن متوسط
 المطر السنوى يبلغ نحو ٩٠ سنتيمتراً في السنة . (راجع كتاب مياه
 النيل ، صفحة ٦٤)

التخزين - أمام جسد مستند المثلثة العليا ، على المنسوب ، أكثر من ١٧.٩٠٠ مترا فوق مستوى سطح البحر . والنتيجة : أن خطة أو تصميم المخطط لتلويح بمقتضى - كما ذكرنا من قبل - للتخلص للكمال من هذا المقدار الزائد من الماء عن ذلك المنسوب ، في الوقت المناسب بقيد حلول موعده الفيزيائي التالي : من أجل ذلك ، فإن تقدير لحساب التسعة في حوض التخزين المقترح في وادي قبيبة ، يجب أن يقوم بوظيفة من خلالها أن تقلل وتهدو الانكباب من اللجوة الى تسليط التلويح من أي تقدير من الماء في بحيرة ، كما هو على منسوب أعلى من ١٧٥ مترا . ويعني ذلك : ضرورة العمل على زيادة مساحة حوض التخزين المقترح ، من أجل الوفاء باحتياجات وفق أساليب التخزين المعادل ، بالإضافة الى تعجيل المعادى للتخزين السنوي .

وهكذا يجب أن يكون تقدير البسعة الكلية لحوض التخزين في وادي قبيبة ، محسوبا على اعتبار ، حساب حصة مصر بواقع ٥٠% من أي زيادة متوقعة من الإيراد المائي السنوي من الأحباس الاستوائية جنوب موقع الميكال ، مضافا إليها حساب دفعات الماء من الفيضانات العالية ، والتي تميل على أقل تقدير ، فائضا معادلا لحجم الماء في بحيرة باصر على منسوب أعلى من ١٧٥ مترا . وإذا كانت حصة مصر من الزيادة المتوقعة من حصة مشروعات تقليل الفوائد بالتبخر أو النتج أو التسرب تقدر على أساس الحد الأدنى بحوالى ٧ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا ، وكانت الدفعات التي يمكن أن تكتسح من إيرادات فصل الفيضان ، في شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ، تقدر بحوالى ٨ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا ، فيجب أن يوضع في الاعتبار حساب تسعة حوض التخزين المقترح بحوالى ١٥ مليارات من الأمتار المكعبة هذا بالإضافة الى حوالى ٢ مليارات من الأمتار المكعبة ، على وجه التحديد ، بالاحتياجات الخاصة بالتبخر أو التسرب من حوض التخزين في صحراء العيثور . ويعني ذلك أن تصبح البسعة الكلية المقدرة لهذا الحوض وفي وادي قبيبة حوالى ١٧ مليارات من الأمتار المكعبة . وتذكر بهذه

والناحية أنه يجب أن يتم حل هذا الحوض عن إحياء الفيضان ، الذي يرفع فيه نسبة التتوال المعالقة بين الرواسب التي يشهور بولونور ولغيتطس ويصير على الأقل ، وخلفها الأسلوب من شأنه أن يقلل من كميات الرواسب في الحوض التخزين في بحيرة نياخيل ، وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن ذلك يضمن من الناحية أخرى إلى زيادة الاعتماد على الكمية الزائدة عن الإيراد الطبيعي من الأاجنشناسن الإيستقوائية ، على إيجن الحوض التخزين في بحيرة ناصر .

خطه التشغيل المقترحة للتزاع وحوض التخزين :

نذكر في مجال الحديث عن طبيعة ونظام التشغيل المقترح من أجل التخزين في الحوض ، الذي يجرى فيه المجرى أو التزاع المقترحة ، أن السعة يجب أن تنقسم إلى فترتين هما : فترة الملاء ، وفترة السحب والتفريغ . وتعتبر الفترة التي تبدأ من منتصف شهر يوليو وتنتهي إلى أول شهر أكتوبر ، أنسب الفترات ، التي يجب أن يتحقق فيها إطلاق دفعات المياه المقروءة ، إلى حوض التخزين المقترح . ويفهم ذلك على اعتبار أن ملاء هذا الحوض ، يجب أن يتم في وقت الفيضان ومن ذرواته المائية في هذه الشهور . وهي - كما قلنا - المياه التي تزداد فيها نسبة الحمولة من المواد العالقة ، والتي تمثل حجماً كبيراً من الرواسب ، والتي من شأنها أن تؤثر بالضرورة على سعة حوض التخزين في بحيرة ناصر أمام ختم ستة أسوان الثاني . ويقضى نظام التشغيل المقترح في هذه الفترة ، التي تستغرق ٧٧ يوماً ، قفل البوابات لسد الفتحات في السد المقترح عند قم التزاع . وتحقق هذه العملية حجز كل دفعات المياه ، التي تنطلق بحساب موضوع في حوض التخزين من منتصف يوليو إلى آخر سبتمبر . ويمكن القول أن دفعات الماء التي تخص من الحجم الكلي للزيادة أو التصرف عند موقع أبو حمد ، والتي تخصص للجريان في المجرى الجديد المقترح ، وملء حوض التخزين تخضع لحساب والمقاربات الفنية الدقيقة ، وهذا الحساب المعين

مقبوض فيه. أن يتناسق من ناحية مع التصرفات في النيل. الرئيى. في كل
رعى النصف الثاني من يوليو وأغسطس وسبتمبر. وأن يتناسق من ناحية
بأخرى مع طبيعة وحجم الاحتياجات للرعى. في الأرض المزرعية في مصر.
نؤلفي ذلك أن يكون حساب الحصبة بالقدر الذي يخفف من حدة أو ارتفاع
تخلف الفيضان إلى أقل قدر ممكن. كلما يكون التناوب بالهكل والجسم. التي
لا يؤثر بآثار من الأحوال على الحد الأدنى للتصرفات المطلوبة. للمفء
ياحتياجات الرعى والملاحة في هذه الشهور *

وهكذا يمكن القول أن إطلاق دفعات المياه في المجرى المقترح ،
في الفترة من يوم ١٦ إلى ٢١ يوليو ، يجب أن يكون بحسب دقيق ،
بحيث لا يتجاوز التصرف في اليوم الواحد ١٥٪ من التصرف الكلي للنيل
عند موقع أبو حمد . ومعنى ذلك أن التصرف في هذه الذراع المقترحة في
أثناء النصف الثاني من يوليو يقدر بحوالى ٥٠ مليوناً من الأمتار المكعبة
في اليوم الواحد . أما في شهر أغسطس وسبتمبر الذي يصل فيها
الفيضان وقممه العالية ، فيجب أن ترتفع هذه الحصبة ارتفاعاً يتناسق مع
الزيادة الفعلية في تصرفات النيل خلف موقع أبو حمد . وتقدر كمية
المياه أو الحصبة المقررة المقترحة بواقع ٢٩٠ مليوناً من الأمتار المكعبة في
اليوم الواحد من أيام شهر أغسطس ، أو ما يعادل حوالى ٤٠٪ من التصرف
اليومي في النيل النوبي عند موقع أبو حمد . أما الحصبة التي تخصص
لمجاريه في شهر سبتمبر ، فيقدر لها أن تكون بواقع ٢٤٠ مليوناً من الأمتار
المكعبة في اليوم الواحد . ويعادل هذا التصرف حوالى ٣٦٪ من التصرف
اليومي ، عند نفس الموقع في أيام شهر سبتمبر . ويمكن القول أن من شأن
هذه الحصص - المشار إليها في كل من النصف الثاني من يوليو وأغسطس
وسبتمبر - أن تملأ جوف التخزين ، الذي قدرنا سعته بحوالى ١٧ ملياراً
من الأمتار المكعبة (١) . ويمكن أن ندرك ذلك على ضوء الأرقام التي بينها

(٧) تقدر هذه السعة المقترحة على اعتبار وصول منسوب المجرى على

الميزان الثاني

الفترة	المصرف الميزون عند أبو حديد	المصرف الميزون في الميزان المقترح	المصلحة الكلية
من - إلى	مليون مكر مكعب	مليون مكر مكعب	مليون مكر مكعب
١٦ - ١ يوليو	٣٠٨,٥٢	٣٠٨,٥٢	٣٠٨,٥٢
١٠ - ٣١ أغسطس	٧٢٦	٧٢٦	٧٢٦
١ - ٣٠ سبتمبر	٩٢٥	٩٢٥	٩٢٥
			١٩,٩٥٠

أما فيما يتعلق بنظام السحب والتفريغ من حوض التخزين في هذه المزارع ، فإنه لن يبدأ إلا في أثناء الفترة أو الوقت ، الذي تحدده خطة مرسومة . والمفهوم أن هذه الخطة يجب أن تخضع خضوعاً كاملاً ، خطة السحب وعمليات التفريغ من بحيرة ناصر أمام جسم السد العالي . كما يجب أن تتناسق هذه الخطة من ناحية ثانية مع المناسبات ، في هذه البحيرة واحتمالات التفريغ التي تطرأ عليها من شهر إلى شهر في أثناء فترة التفريغ . ويعني ذلك بالضرورة إطلاق دفعات من المياه في الحوض التخزين المقترح إلى بحيرة ناصر ، بالطريقة التي تتناسق مع مواعيد السحب وإطلاق التصريفات ، التي تقتضيها مناجات الري ، من قناة التحويل . عندئذئذ - ترى الأرض المزروعة في مضر . ويجب أن يتم هذا التفريغ - على كل حال - بدقة كاملة ، ففي أثناء الفترة فيما بين أول ديسمبر و١٥ يوليو ، بواقع حوالي ٨٠ مليوناً من الأمتار المكعبة في اليوم الواحد ، أو ما يعادل حوالي ٨١٠ متر مكعب في الثانية .

خطة كتبتور ٢٥٠ متراً من مستوى سطح البحر ، ويتطلب ذلك خرائط مسحية من الدرجة الأولى ، للتأكد من سلامة التقدير .

هذا ويمكن القول - بعد ذلك كله - أن تنفيذ هذا المشروع المقترح الضخم ، الذى يحول بمقتضاه وادى قبية الى حوض من أحواض التخزين السنوي والمعادل ، من شأنه أن يحقق مزايا اقتصادية هائلة ، بالنسبة لكل من مصر والسودان . وهو - بالنسبة لمصر - يخلق فى المدى القصير ، زيادة فى كمية المياه السنوية ، بحيث تزيد من حوالى ٥٠٥ مليارات من الأمتار المكعبة . التى يحققها تشغيل السد العالى والتخزين فى بحيرة ناصر ، الى حوالى ٧٠ مليارا من الأمتار المكعبة . ويمكن أن تحقق هذه الزيادة زيادة لحظية جديدة ، تستهدف توسيع مساحة الأرض المنزرعة فى الأرض القابلة للزراعة فى مصر . وتقدر تلك المساحة . التى يمكن أن تضاف الى رقعة الأرض المنزرعة ، بعد اتمام مراحل التوسع الحالى على المياه . التى يحققها تشغيل السد العالى ، بحوالى ١٨ مليون من الأفدنة . ويعنى ذلك زيادة المساحة الكلية للأرض المنزرعة الروية بمياه النيل من حوالى ٨ مليون فدان ، الى حوالى ٩٨ مليوناً من الأفدنة . وهذا الرقم الأخير يمثل - كما قلنا - أقصى احتمال للتوسع الأفقى فى الأرض المنزرعة فى مصر على وجه التقريب (١) .

أما فى المدى الطويل فإن هذا المشروع المقترح ، من شأنه أن يؤدي الى تقليل حجم الرواسب واثـر الاطماء على حوض التخزين فى بحيرة ناصر بمقدار كبير . ذلك ان اقتطاع حوالى من ٣٦٪ الى ٣٨٪ ، من الايراد المائى فى شهري أغسطس وسبتمبر من مياه الفيضان العالى ، من شأنه أن يقلل من حجم الرساب بنسبة معقولة ، الى حد كبير . هذا بالإضافة الى أنه يمنع الفرصة ، لأن يمتلئ حوض بحيرة ناصر من مياه الموارد الاستوائية ، التى تعتبر أقل تأثيرا على أحواض التخزين ، من حيث حجم الحمولة المألقة بها ، ومن حيث الاطماء الذى يترتب على حجزها أمام جسم السد .

(١) راجع الملحق رقم (١) فى تقرير لجنة خبره مشروعات الري الكبرى فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ .

ويعتبر المشروع المقترح - بالنسبة للسودان - وسيلة حقيقية ، تستهدف تحسين حالة الحياة وال عمران ، على جانبي المجرى المقترح . ويمكن أن يحقق الجريان المائي والتخزين في وادى قبقة ، فرصة مناسبة لزراعة مساحات من الأرض في بطون الأودية الجانبية . هذا بالإضافة الى ما يمكن أن يؤدي اليه مورد الماء العذب الدائم ، من حيث عودة الى النشاط الى حقول التمدين ، التى شهدت نشاطا بشريا رائعا ، فى وقت قديم^(١) . وهو يحقق من ناحية ثالثة ، حياة أكثر قيمة واطمئنانا ، بالنسبة لرعاة الإبل فى أرض العظمور والعتبى . وينتظر أن تحظى قطعان الرعاة بمورد الماء العذب الوفير ، سواء تمثل فى الجريان فى المجرى نفسه ، أو تمثل فى مياه الآبار ، التى سوف ترتفع مناسيب الماء فيها ، على جانبي حوض التخزين .

ومهما يكن من أمر ، فإننا ندعو الى دراسة شاملة وبحث أصيل عميق ، لكل الاحتمالات ، التى من شأنها أن تلقى على المشروع المقترح مزيدا من الأضواء ، وتقطع الشك باليقين . ويكون ذلك - على كل حال - سبيل من السبل التى تستهدف استكمال حلقة من حلقات البحث ، فى مجال ضبط النهر .



(١) يتمثل هذا النشاط فى تاريخ مصر القديمة ، كما يتمثل فى نشاط القبائل العربية وهى فى الطريق الى السودان .

المراجع

المراجع العربية

- ١ - أمين سامي :
تقديم النيل : الجزء الأول ١٩٦٦ - الجزء الثاني ١٩٢٨
- ٢ - سليمان احمد سليمان حزين :
نهر النيل : تطوره الجيولوجي وأثر ذلك في نشأة الحضارة الأولى
(مجلة رسالة العلم • العدد الرابع ديسمبر سنة ١٩٥٣)
- ٣ - صلاح الدين الشامي :
مياه النيل : القاهرة سنة ١٩٥٨
- ٤ - صلاح الدين الشامي :
ضبيب النيل والتوسع الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة •
مجلة كلية الآداب • المجلد ٢١ - ديسمبر سنة ١٩٥٩
- ٥ - صلاح الدين الشامي :
مجرى جديد للنيل في صحراء العظمور • مشروع مقترح
للتخزين السنوي والمعادل - مجلة كلية الآداب المجلد ٢٣ -
ديسمبر ١٩٦١
- ٦ - صلاح الدين الشامي :
شمال شرق السودان دراسة في جبال البحر الأحمر ووديانها
الجافة • القاهرة ١٩٦٦

- ٧ - محمد صبرى الكردى :
مشروع خزان الفيضان الرابع • سنة ١٩٥٠
- ٨ - محمد صفى الدين :
مورفولوجية الأراضى المصرية • القاهرة سنة ١٩٦٦
- ٩ - محمد رياض :
النيل بين مصر واثيوبيا : جغرافية الهكاف • نوفمبر سنة ١٩٥٧
- ١٠ - محمد عوض محمد :
نهر النيل • القاهرة • نوفمبر سنة ١٩٥٩
- ١١ - محمد محمود الصياد :
تطور ساحل الدلتا الشمالية • مجلة فكتية الادب • مجلد ١ -
سنة ١٩٥٣
- ١٢ - مردوخ ماكسونك :
ضبط للنيل (النسخة العربية) • القاهرة سنة ١٩٢٠
- ١٣ - مشيل بلدى :
التراسة الهيدرولوجية لخزان وادي الريان : القاهرة سنة ١٩٥٢
- ١٤ - نعمات احمد فؤاد :
النيل فى الأدب المصرى • القاهرة سنة ١٩٦٢
- ١٥ - فتيمم مقار :
بكباشى سليم قبطان والكشف عن منابع النيل • القاهرة ١٩٦٠
- ١٦ - هريست هـ :
موجز عن حوض النيل (النسخة العربية) • القاهرة سنة ١٩٤٦

7. Ball, J. : Contributions to The Geography of Egypt, Cairo, 1939.
8. Barbour, K.M. : The Republic of The Sudan, London, 1961.
9. Bruce, J. : Travels to Discover the Source of the Nile, (7 volumes), London, 1840.
10. Butcher, A.D. : The Bahr El Jebel Banking Scheme, Cairo, 1938.
The Jongle Canal Diversion Scheme, Cairo, 1938.
11. Dupuis, : Lake Tana and The Nile, Cairo, 1936.
12. Hume, W.F. : Geology of Egypt, Surv. Dept. Cairo, 1925 (2 vol.).
13. Hurst, H.E. : A Short Account of The Nile Basin, Cairo, 1946.
The Lake Plateau Basin of The Nile, Cairo, Part I, 1925- Part II, 1929.
The Nile, London, 1951.
14. Hurst, H.E. & Phillips : The Nile Basin, Vol. I, 1931, Vol. II, 1931, Vol. V, 1938.
15. Hurst, H.E. & Black, R.P. : The Nile Basin, Cairo, Vol. VI, 1943.
15. Hurst, H.E. & Black, R.P. & Simaika, Y.M. : The Nile Basin, Cairo, Vol. VII, 1946.
16. Hussein Serry : Irrigation Policy, Cairo, 1935.
17. Gardner, E.W. : The Origin of The Fayoum Depression. G.J. vol. LXXIV, 1929.
18. Johnston, H. : The Nile Quest, London, 1903.
19. Leakey, L.S.B. : The Stone Age Cultures of Kenya Colony. Cambridge, 1931.
20. Lyons, H.G. : The Physiography of The River Nile and Its Basin, Cairo, 1916.
21. Newhouse, F. : The Problem of The Upper Nile, Cairo, 1929.

22. Nilson- E. : Ancient Changes of Climate in British East Africa and Abyssinia, Actryck ur Geografisca Annaler, 1941.
23. MacGregor, R.M.: The Nile Waters, F.W. 1937.
24. Selim, M.A. : The High Dam Project, Bull. Soc. Geog. Egypte. 1955.
25. Simaika, Y.M. : The Suspendid of Matter in The Nile, Cairo, 1941.
Filling Aswan Reservoir in The Future- Cairo, 1942.
26. Tothill, J.D. : The Origin of the Gezira Clay Plain, S.N.R. 1946.
27. Tothill, J.D. : A Note on the Origins of the Soils of the Sudan from the Point of View of the Man in the Field. Ag. S. pp. 129 - 143.
28. Willcocks, W. : Egyptian Irrigation.
The Wady Rayan Reservoir. Cairo, 1932.
The Nile Projects, Cairo, 1919.
29. Wayland, E.J. : Some Account of The Geology of The Lake Albert Ritr Valley, G.J. 1921.
Rifts, Rivers, Rains and Early Man in Uganda. J. of R. Anth. Inst. (July-Dec.), 1934.

محتويات الكتاب

صفحة

٥	تصدير الطبعة الثانية
٧	تصدير الطبعة الأولى
	الفصل الأول
	تكتشف النهر
٩	مراحل وتواصل
١١	- التغيرات المناخية والاقتراب من النهر
٢٠	- المرحلة القديمة من أقدم العصور الى القرن السادس الميلادي
٣٩	- المرحلة الوسطى والدور العربي الاسلامي
٥٢	- المرحلة الحديثة والاجتهاد الأوولي في الكشف عن النيل
٥٨	- مصر في السودان وتنشيط التكتشف الجغرافي عن المسانح الاستوائية

الفصل الثاني

مسئلة النهر

المجرى والجريان

٧٧	النهر العظيم وسمات حوضه الكبير
٨٩	- صورة المجارى والجريان النيل في هضبة البحيرات
١٥٢	- صورة المجارى والجريان النيل في حوض الغزال
١٧٤	- صورة المجارى والجريان النيل في الهضبة الحبشية
١٧٧	- صورة المجرى والجريان النيل في حوض النيل الأدنى

الفصل الثالث

قصة النهر

٣٦٥	دراسة في التطور الجيومورفولوجي
٢٢٢	- قصة النيل في الهضبة الاستوائية
٢٥٢	- قصة النيل في الهضبة الحبشية

صفحة

- ٢٧٧ - قصة النيل في الأرض السودانية جنوب خط عرض الخرطوم
٣١٣ - قصة النيل في النوبة ومصر

الفصل الرابع

ضبط النهر

- ٣٦٥ تهذيب المجرى وترويض الجريان
٣٧٠ - تهذيب النهر وصيانة المجرى
٣٨٦ - ترويض الجريان والدوافع اليه
٤٠٢ - تسوية الايراد الطبيعي ومراحل العمل الفني
٤٩٥ - خطط المستقبل بشأن أعمال الترويض ، وزيادة الايراد الطبيعي

الملاحق

- ٥١٣ - ملحق (١) صحة النهر في مصر
٥٢٨ - ملحق (٢) مجرى جديد للنيل في العظمود
مشروع مقترح للتخزين السنوى المعادل
٥٨٩ - التراجع
٥٩٥ - الفهرس

رقم الايداع ١٩٩٥/٤٢٧٩٠

مطبعة اطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٥٧٨٧٧٩٧ - القاهرة

٧٠٤/٣٧